

نضال شعب أبي

تونس 1881 - 1956

عبد الكريم عزيز

نضال شعب أبي

تونس 1881 - 1956

عبد الكريم عزيز

مركز النشر الجامعي

2001

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى صانع مجد تونس التحول

سيادة الرئيس زين العابدين بن علي

الذي أعاد الاعتبار لكل من ساهم في تحرير البلاد التونسية وبناء مجدها.

عبد الكريم عزيز

إهداء شكر

أتقدم بالشكر إلى كل من ساعد على صدور ونشر هذا الكتاب، من مديري المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية السادة، عمار المحجوبي، نور الدين الدثي، محمد العزيز بن عاشور ومساعدتهم من باحثين وإداريين.

وإلى السادة مديري مركز النشر الجامعي الحبيب بوشريحة ومركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والإقتصادية CERES الهاشمي عبيد والمنصف الهرثلي ومساعدتهم.

المؤلف

عبد الكريم عزيز

نضال شعب أبيّ

مقدمة

إن وجود محطات بارزة في تاريخ تونس قديما وحديثا يرتبط ارتباطا وثيقا بمقومات الشخصية التونسية التي صنعتها الأحداث المتعاقبة فوق هذه الأرض الزكية منذ قرون وصقلتها الحضارات المختلفة التي حطت في ربوعها وحتى الرومانية منها وغيرها كانت عربية بربرية في جذورها وأصولها ولو أنها رومانية في مظهرها وذلك دليل آخر على قدرة سكان البلاد على هضم كل وارد عليها وتوظيفه بما هو أحسن منه لينمو وينتشر في فضاءات مختلفة على ضفاف البحر المتوسط مهد الديانات السماوية والحضارات الإنسانية. فالحضارة القرطاجية الكنعانية تلتقي مع الحضارة العربية الإسلامية لتنتشر في البلاد المغاربية جنوبا والأوروبية شمالا في الاندلس وصقلية.

ونتيجة لذلك تميز التونسي برحابة صدره واعتداله وتفتحته على العالم الخارجي وحسن إستقبال الوافدين على بلاده والتفاعل معهم وساهم في إثراء كل جديد بما يملكه من مخزون حضاري. ومع ذلك التفتح كان شديد المراس للمحافظة على هويته وأصالته. يضاف إلى ذلك ما عرف به سكان البلاد الأصليين من الجنس البربري والجنس العربي من أنفة ونضال من أجل الكرامة خلّدها أبطال مثل حنبعل وطارق بن زياد وأسد بن الفرات وغيرهم كثير.

وقد تكون تلك المعطيات من العوامل التي تفسر خاصيات الحركة الوطنية التونسية التي صمدت في مختلف المراحل التاريخية وحافظت على طول النفس وتمكنت من تسجيل الانتصارات على الغزاة ولو كان ميزان القوى لصالحهم وهذا هو ما حدث فعلا مع أعظم قوة إستعمارية ضاربة هي الإمبراطورية الفرنسية التي قلقت كل وسائل الدمار لكن سلاح المناضلين كان أشد مضاء على الدوام وهو إيمانهم ببلادهم وعدالة قضيتهم وتضامنهم «والتضامن قوة لا تقهر».

إستطاعت البلاد التونسية الصغيرة في حجمها الكبيرة برجالاتها وطموحاتها في هذه المرحلة التاريخية من الكفاح الوطني أن تعطي المثل الحسن بما قدمته من

تضحيات جسام في مقاومة الإستعمار الإستيطاني الأوروبي اعتمادا على مجهود شعبها الأبي، وأخذت من الضعف قوة عتيقة مكنتها من الصمود في وجه المعتدين وقلب موازين القوى لصالحها وما تزال تلك الخصائص النبيلة للشعب التونسي قوة دفع إلى الأمام تعطي صورة جميلة وإشراقة مضيئة لهذا الوطن منذ عهد قرطاج إلى عهد التحول المبارك. ومن بطولات حنبعل والفاتح طارق ابن زياد إلى المصلح خير الدين التونسي إلى رجل التحول الرئيس زين العابدين بن علي مروراً بالزعيم الراحل الحبيب بورقيبة الذي وضع تونس منذ اليوم الأول في المسار الصحيح وهي تعمل على تحقيق المزيد من المكاسب بفضل المجهودات المتواصلة لأبنائها وتبصر قياداتها.

ان ما نريد أن نقدمه إلى القارئ الكريم إضافة إلى المجهودات الكبيرة التي قام بها المؤرخون والباحثون مشكورين هو إلقاء المزيد من الأضواء والتوقف أكثر عند بعض المحطات التاريخية التي تعطي للكفاح الوطني صبغته الشعبية وتعطي للذين ساهموا في صنع الأحداث المجيدة حقهم في التقدير والتكريم ولتكون حافزا لنا لنضيف إليها الكثير لأن قدرنا وقدر الأجيال القادمة أن نسير بخطى أسرع وثبات أكبر يقربنا من الأهداف المنشودة التي أصبح نبيلها أكثر صعوبة في هذا العصر وفي عالم أصبحت تحكمه التحولات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة كما أن الإعداد لمراحلها والعزم على تحقيقها أصبحا ضرورة حتمية لكل جيل.

وإذا تمكنا من معرفة القليل أو الكثير عن الحركة الوطنية فهناك جوانب قد تكون هامة من تاريخنا الحديث المجيد لم نتعرف عليها بعد ولا يمكن في كتاب مهما كان حجمه الإحاطة بكل جوانبها.

وعلى الأجيال الحاضرة والقادمة أن تعرف أن الإستعمار ظاهرة من الظواهر البشرية وعقلية لا تفنى ولكنها تتطور وتتلون بأشكال مختلفة بعضها ظاهر وأكثرها خفي للتحكم عن بعد في ثروات الشعوب ومصيرها وقد يكون ظاهرها فيه الخير والتعاون وباطنها فيه العذاب والشر. وهذا ما يدعوا شبابنا إلى التبصر واليقظة الدائمة والأخذ بأسباب العلوم والتقنيات حتى لا يؤخذ على غرة فلا تحقيق للمطامح إلا بالاعتماد على الذات وعلى الذكاء والإستشراف مع المحافظة على التضامن الوطني «فهو سلاح لا يقهر».

كان لطبيعة مقاومة الإحتلال الفرنسي بتونس مميزات حققت أحلام المناضلين خلال مسيرة الكفاح الطويلة. وقد شدد إليها أنظار السياسيين في الداخل والخارج لمعرفة خصائصها وقدرتها على الإستمرار والإنتصار والوسائل التي إستعملتها لتحقيق أهدافها ومكنتها من تحطيم معنويات الخصوم قبل تحطيم أسلحتهم في معارك متعددة كان فيها ميزان القوى لفائدة العدو.

إنطلق الشعب التونسي تلقائيا في مقاومة الإحتلال الفرنسي منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه جيوشه أرض الوطن بدافع وطني ديني لمحاربة النصارى الذين سيسلبونه حريته ويغتصبون ثروته وقد يدنسونه مقدساته الإسلامية لأن الذاكرة الشعبية ما تزال تحتفظ في مخيلتها بما فعله الصليبيون بالأماكن المقدسة في فلسطين والأسبان في جامع الزيتونة وما يزال الناس يذكرون إحتلال الجيش الفرنسي للجزائر سنة 1830 وما قام به من فظائع وطمس للذاتية الجزائرية خاصة وأن الخطر الداهم على تونس قادم من الجيوش الفرنسية المخيمة بالجزائر.

ونظرا لأن البايات ليس لهم رصيد لدى القبائل ويعتبرونهم غرباء عن البلاد التونسية لأنهم من ممالك الدولة العثمانية وتفصل بينهم هوة ازدادت عمقا خلال ثورة القبائل على يد علي بن غداهم سنة 1864 وانعدمت الثقة في حكمهم عند إستسلام الباي إزاء الإحتلال الفرنسي بداية من 1881. وأجمعت القبائل على مقاومة الجيش الفرنسي بإيمان وشجاعة وصمود وتصدت للآلة العسكرية الجهنمية الفرنسية بما تملكه من وسائل وبأسلحة تقليدية وبدون قيادة منظمة أو موحدة فلم تنتصر على الغزاة لكنها أخرت تقدمهم شهورا طويلة للسيطرة على البلاد وكبدتهم خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.

خصائص المقاومة في تونس

حرب العصابات :

من بين الأوائل الذين قهروا الإستعمار بهذا الأسلوب المقاومون التونسيون الذين كانوا يعتصمون بالجبال والشعاب ولا يعرفهم العدو إلا عندما يشنون عليه هجوما مفاجئا وإذا خرج إليهم فهي حرب عصابات وحرب أعصاب جعلت الجيوش

الفرنسية وخاصة البعثة العسكرية الأولى تستنجد بجيوش من الجزائر ومن فرنسا خوفاً من بعض مئات من الثوار بينما كان عدد عساكرهم نحو 30.000 بين جنود وضباط وبحوزتهم عتاد كبير وأسلحة متطورة.

وهذه الخاصية إستعملها الثوار في كل معاركهم ضد الجيوش الفرنسية : عمليات كر وفر، مهاجمة العدو على حين غفلة، والإنسحاب السريع لتكون خسائر الثوار أقل ما يمكن، فحرب الأعصاب تؤدي إلى الخط من معنويات الخصم وإرباكه وسر نجاح هذه العملية هي معرفة الثوار الدقيقة للمسالك والشعاب والكهوف التي يحتمون فيها ولا يستطيع الجيش النظامي التعرف عليها أو الوصول إليها بسهولة وإذا حاول، تكون خسائره البشرية كبيرة.

إنّها حرب إستنزاف وطول نفس : هي ليست حرباً بالمعنى العسكري فهي إشتباكات ومعارك منفردة يخطط لها الثوار بذكائهم وحسب المعطيات فيهاجمون ويفاجئون الجيوش في أماكن وأوقات الغفلة ثم يخلدون إلى السكون لمدة حتى يتصور العدو أنهم سئموا أو إنهاروا أو إستسلموا ثم يعيدون الكرة مرات ومرات.

ولا تنقطع أعمالهم العسكرية أو الإستنزافية مهما طال الزمن ويعملون على تهيئة قوات العدو العسكرية والمعنوية.

المفاجآت :

سلاح المفاجأة كثيراً ما يلجأ إليه المقاومون سواء تحت جناح الظلام أو في النهار لمباغطة العدو في أيام الأعياد والعطل أو في الأماكن التي لا يتصور العدو أن بها ثواراً كالمناطق المزدحمة أو في الأحياء الأوروبية المحروسة بقوات الأمن أو ضيعات المعمرين. وهذه الطريقة ليست جديدة في تونس فقد تعلموها عن القائد حنبعل (1) الذي هاجم روما من حيث لا تدري ولا تتوقع قادماً إليها من جبال الألب بأوروبا وأصبحت تلك طريقة حربية تدرّس بالمعاهد في المدارس العسكرية.

(1) المصدر : الصادق شعبان، عوده حنبعل أو تجديد عهد، نشر Cérés جانفي 1994.

إرباك الحياة الاقتصادية والاجتماعية : عندما دخلت تونس المراحل المتقدمة من الكفاح واشتركت فيه كافة تنظيمات المجتمع المدني وكافة فئات الشعب أصبحت المقاومة تلجأ (عن طريق قيادة الحزب الدستوري والمنظمات والجمعيات) إلى بعث الإضطرابات في المدن والقرى للخط من معنويات القوات العامة للأمن وتشتيت جهودها بافتعال المظاهرات واستخدام الحجارة والعصي في أماكن متعددة في نفس الوقت واللجوء إلى الإضرابات كغلق الأسواق والمتاجر والمعامل وتعطيل إنتاج المعمرين الفرنسيين، مما يتسبب في اختلال الحياة الاجتماعية وإرباك قوات الأمن العام. كما تلجأ المنظمات إلى إعداد حملات تدعو إلى مقاطعة البضائع الفرنسية. فكل تلك الأعمال مجتمعة تؤدي إلى الفوضى الاجتماعية وخلق جو من التوتر والخوف لدى الجاليات الأجنبية وفقدان الأمن بالبلاد. وعند التصعيد تدعو المقاومة إلى العصيان المدني والعسكري ويلجأ إلى عدم دفع الضرائب ورفض الخدمة العسكرية، ودعوة المجندين إلى الفرار من الجندية والانضمام إلى الثوار وقد حدث ذلك عملياً في عدة مراحل من تاريخ المقاومة مثل فرار جنود الساحل وانضمامهم إلى حركة الكفاح الوطني.

سلوك سياسة المراحل : إستعملها الحزب وبورقية وتمثل في الرضى بأي مكسب يفتكه من العدو العنيد لا للسكوت ولكن ليكون منطلقاً لمطالب جديدة وللقرب من الهدف المنشود وهو التحرر من الحكم الأجنبي. وعرفت أيضاً بـ : « سياسة خذ وطالب » حتى لا يخلد الخصم إلى الإطمئنان والراحة ويعيش حياة كلها توتر وإستعمال وسائل الضغط المختلفة وتكبيد الخصم خسائر متنوعة حتى يقبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات ويضطر إلى القيام بأخف الضررين وإلى التنازل وتلبية بعض المطالب.

الكرامة قبل الخبز : أصبحت شعاراً في تونس وسجية تميز بها التونسيون حتى في أحلك الظروف. فإذا كان التفاوض أو المواجهة مع الخصم فيه رائحة المس بالمبادئ الثابتة للمقاومة أو المس من كرامة التونسي فتلك أمور محرمة لا تقبل النقاش ولا المساومة مهما كانت تنازلات الخصم ويحل التصلب والشدة محل التفاهم.

إنّ هذا العمل المتواضع سيجد مكانه لسد فراغ ما يزال قائماً يتمثل في الربط بين المراحل المختلفة للكفاح الوطني في تونس منذ أن وطئت أقدام الجنود الفرنسيين

أرض الوطن سنة 1881 إلى تحرير البلاد نهائيا من الإستعمار سنة 1956 ويساعد القارئ الكريم على الوصول إلى ضالته دون عناء.

كما أنه سيقع التركيز أكثر على الجانب النضالي للحركة الوطنية والمساهمات الشعبية التلقائية منها أو الموجهة والمؤطرة من طرف المنظرين والسياسيين لما له من دور فاعل لتحقيق النصر والمحافظة على حمل المشعل لتتناقله الأجيال حتى في أحلك ظروف القمع الإستعماري.

ولولا التعبئة العامة والمشاركة الشعبية الواسعة في كل مكان التي لجأ إليها الحزب الدستوري الجديد والتي كانت من أقوى وسائل الضغط على السلطة الإستعمارية لما تحققت النتائج والأهداف المرسومة خلال فترة طويلة امتدت ثلاثة أرباع قرن دون كلل أو إستسلام.

فالكفاح الوطني ليس عمل جيل واحد ولا فئة معينة من الشعب التونسي أو تنظيم سياسي أو إجتماعي وحيد، بل كان عملا جماعيا شاركت فيه كل الفئات ومكونات المجتمع المدني في جمعيات ومنظمات وطنية وأحزاب سياسية كل من موقعه وحسب إمكانياته.

ومن منطلق المصالحة الوطنية التي جاء بها العهد الجديد وإعادة كتابة التاريخ بصورة موضوعية تنصف كل المناضلين الذين ساهموا في الحركة الوطنية ولإلقاء المزيد من الأضواء على بعض المحطات البارزة في هذه الحركة وعلى مساهمة كل أبناء الشعب التونسي وكل جهات البلاد التونسية الأمر الذي يؤكد التوزيع الجغرافي للمعارك والشهداء وهو مما جاء في هذا الكتاب.

فقد كانت لكل مرحلة من مراحل الحركة الوطنية وسائلها وآلياتها المتجددة والمبتكرة حسب الظروف المتاحة فاستعملها الوطنيون بنجاح وأدت كلها مجتمعة إلى تحقيق الهدف الأسمى للشعب التونسي وهو إستقلال البلاد سنة 1956 ودق المسامير الأولى في نعش الإستعمار بشمال إفريقيا وأغلبية الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للإستعمار.

وجاء بعد ذلك الجهاد الأكبر المتمثل في بناء الدولة العصرية وتركيز أسس التقدم والنهضة ومواكبة التطورات العصرية في ظل العولمة والتحولات العالمية المتسارعة.

هذا، وليست لتلك الأحداث التاريخية أي قيمة أو معنى إذا لم تتخذها الأجيال الصاعدة قوة دفع إلى الأمام لاكتساب أسباب القوة والمناعة والإزدهار وما دروس التاريخ إلا عبرة لمن يعتبر.

والله ولي التوفيق

والسلام

قرطاج، يوم الخميس 15 جوان 2000
12 ربيع الأول 1421

عبد الكريم عزيز

تطور السكان في تونس (1)

	1956	1946	1936	1931	1926	1921	1911	1906	1901	1896	1891	1881	
السكان التونسيون	3.440.999	2.904.521	2.325.235	2.143.010	1.919.151	1.874.981	1.790.211					1.500.000	
مسلمون	3.383.213	2.832.978	2.265.750	2.086.908	1.864.908	1.826.545							
يهود	57.786	71.543	59.485	56.248	54.243	48.436							
السكان الأوروبيون	255.332	239.549	213.205	195.293	173.281	156.115	148.476	128.895				18.914	
فرنسيون	180.450	143.977	108.068	91.427	71.020	54.476	46.044	34.610	24.2.1	16.207	9.973		
إيطاليون	66.000	84.935	94.289	91.178	89.216	84.799	88.182	81.156					
مالطيون							11.300	10.330					
سكان من جنسيات أخرى	86.149	86.882	69.873	72.389	67.276	62.843							
الجميع	====	3.230.652	2.608.313	2.410.962	2.159.708	2.093.939	1.938.939					1.518.914	

(1) المصدر : الهادي جلاب المجتمع التونسي بين التأسيس والتحديث، 1881 - 1956 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1996.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

قبيل الحماية

1) السكان

كان سكان البلاد التونسية في القرن التاسع عشر يغلب عليهم التنظيم القبلي وخاصة في المناطق الريفية تجمعهم الأعراق والأنساب والقرباة الدموية..

وهي في غالب الأحيان لاتعترف بالحدود الوطنية الإدارية التي تعتمد أحيانا إلى تقسيم أبناء القبيلة الواحدة بين قطرين.

سكان البلاد التونسية كلهم مسلمون ولغتهم العربية وأقلية في الجنوب يعرفون البربرية.

يرجع جزء من سكان المدن إلى أصول أندلسية أو تركية أو قبائلية (أصيلة الجزائر).

المدن الساحلية بها جالية من التجار أصيلي مرسيلية (فرنسا) أو جنوة (إيطاليا) يعيشون في الفنادق وهم تحت حماية الباي وقناصلهم بالإضافة إلى تجار صغار يعيشون حولهم يعودون إلى جاليات فقيرة قادمة من (مالطة وصقلية)، وإلى جانب التجارة هناك أسواق خاصة بالحرف والصناعات التقليدية في المدن الكبرى.

القبائل

يمكن أن نفهم أكثر التركيبة السكانية للبلاد التونسية بإرجاعها إلى جذورها الأصلية التي وجدت عليها في منتصف القرن XIX للتعرف على خصائصها

وأنشطتها التي تلاءمت مع الظروف الطبيعية والمناخية التي تعيشها في مختلف المناطق وتبعاً للخريطة الجغرافية المصاحبة (1).

التوزيع الجغرافي للقبائل

1) قبيلة رياح

وهي من بين القبائل التي جاءت من جزيرة العرب مع الفتح الإسلامي واستقر أفرادها في المناطق الممتدة في ولاية باجة (ما بين قبلاط وبوعرادة) ولهذه القبيلة فروع منها:

أولاد سيدي عبد النور، أولاد صميدي، وأولاد الأنس، الفلاشة، والقبارصية. والطرابلسية، القادمين من ليبيا واستقروا حول ضفاف نهر مجردة في مجاز الباب وتستور مثل أولاد الفرجاني، والسعدني، وأرشان، وبركات.

2) قبيلة دريد

وهم أصيلو الجزائر، وكانوا يمثلون قوة يأخذها البايات بعين الاعتبار وتنقسم دريد إلى فروع منها: بني رزق في الكاف، أولاد جوين، حول ضفاف وادي مجردة، أولاد منا، أولاد عرفة، في قبلاط.

3) قبيلة الهمامة: هاجر بعض أفرادها من الجنوب نحو الشمال في سنوات الجفاف والمجاعة وأكثرهم عمال في الفلاحة، في مناطق سليانة، حول ضفاف وادي الزرقاء (2).

الوسالتيه: ينتشرون قرب جبل وسلات غير بعيد عن القيروان، يتعاطون التجارة وقليل منهم من يتعاطى الفلاحة في مساحات صغرى لأنهم لا يملكون أراض زراعية.

(1) المصدر: Mahjoubi et Lejri: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ? CERES Production

(2) Jean Ganiage: Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881.

الموانسة: موزعون في كامل مناطق جبل وسلات هاجر فرع منهم إلى تستور.

4) العروش الرقائف: قبائل صغيرة كما تدل عليها تسميتها سكن بعضهم في قبلاط منهم:

بني ولاز، بني حامد، اللواتة، المواطيس

5) أولاد عيار: توجد منهم مجموعات صغيرة في مناطق قبيلة رياح (بين قبلاط وبوعرادة) على ضفاف وادي مجردة، وينتشرون في سليانة.

النعامشة: أصلهم جنوب قسنطينة بالجزائر هاجروا منها في سنوات المجاعة في منتصف القرن التاسع عشر سنة 1852 يتعاطون تربية الأبقار التي تدر عليهم أرباحا طائلة واشتهروا بالفروسية وعرفوا بولائهم لفرنسا (1).

6) قبيلة ورغة: هي قبيلة فقيرة قليلة العدد ولكن أهميتها تكمن في الحيز الترابي (موقع استراتيجي) الذي تعيش فيه إذ ينتشر أفرادها في منطقة هضاب في الشمال الغربي قرب الحدود الجزائرية قليلة الارتفاع ويسهل الدفاع عنها عند حدوث إنتفاضات وحروب.

وتحتفظ قبيلة ورغة على عكس القبائل المجاورة لها بعلاقات طيبة مع البايات تتمثل في عدم دفع المجبى (الضرائب) لمحلة (جيش) الباي دون القبائل الأخرى التي تمتنع عن دفع المجبى إلا تحت التهديد وقوة السلاح. وذلك الإمتياز خصصه الباي لقبيلة ورغة وقبائل المخازنية لأنهم يتطوعون للتجنيد في جيش الباي ويتعاطون الزراعات الكبرى وتربية الأغنام والتجارة في الأسواق الأسبوعية مثل سوق غار الدماء وسوق الخميس (بوسالم) وسوق الأحد وسوق السبت وهي أسواق يقصدها أحيانا عامل المنطقة مثل سوق الأربعاء (جندوبة) للتعرف على الوضع العام.

(1) Jean Ganiage: Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881.

أهم القبائل الأخرى :

أما القبائل الأخرى في البلاد التونسية فهي كثيرة ولا يختلف نظام عيشها عما ذكر وأهمها قبائل **جلاص** ينتشرون في سهل القيروان والسواحي في سهول المهدية **والمثاليث** في المناطق المحاذية للسواحل الممتدة من المهدية إلى صفاقس. وقبيلة **نغات** تنتشر في المناطق الداخلية المحاذية لسواحل ولاية قابس **والهمامة** في الجنوب الغربي للبلاد التونسية في ولايتي سيدي بوزيد وقفصة.

والغراشيش بولاية القصرين في الوسط الغربي من البلاد مابين ولايتي الكاف شمالا وقفصة جنوبا وقبيلة **هاجر** تنتشر في حيز يمتد من تالة إلى سبيطلة، وقبيلة **ورغمة** في الجنوب الشرقي للبلاد التونسية بولاية تطاوين وبنى زيد في المناطق الداخلية مابين جنوب قابس حتى قبلي إلى جانب فروع أخرى أصغر لم نتعرض إليها.

العلاقات القبلية

تمثل القبائل أعراقا مختلفة وترتبط مع بعضها بعلاقات تجارية حيث يجتمعون في أسواق أسبوعية لمقايضة وبيع منتوجاتهم المختلفة تبعا لمصالحهم المشتركة وقد تتمتع العلاقات بينها في تلك الاجتماعات والمنتديات التجارية التي يعقدون فيها الصفقات وتكون أيضا مناسبات لحسم الخلافات فيما بينهم. وقد تكون علاقات عدائية تتسبب في غارات متعددة.

(2) الأنشطة الاقتصادية

اختصت المدن بالتجارة والصناعة وكانت لها أسواق متخصصة كسوق الشاشية وسوق اللقة (النسيج) وسوق الذهب وسوق الحرير وسوق العطارين. وبدأ التنافس بين البضائع المحلية والمصنوعات الأوروبية يأخذ صبغة حادة قبل الاحتلال.

(7) قبيلة شعران : تنتشر قرب وادي ملاق (فرع نهر مجردة) حول الحدود الجزائرية وهي ليست من القبائل الكبرى ولكنها تقيم فوق أراض خصبة وكثيرا ماتشير الشغب ضد سلطة البايات وتدخل أحيانا في صراعات وغارات ضد القبائل الجزائرية المجاورة.

ويتمتع اهتمام شعران أكثر نحو تربية الخيل والبقر وهي ناجحة عندهم ويقومون بصناعة الفحم من أخشاب الغابات ويبيعونه في الكاف وحتى في قفصة، يشترون معظم حاجياتهم من سوق سيدي يوسف. (1)

(8) قبيلة أولاد بوغانم : تعتبر من أهم القبائل في الشمال الغربي والوسط الغربي للبلاد التونسية لأنها كثيرة العدد وتنتشر في فضاءات تربية شاسعة منها أراض فلاحية خصبة ومراع كبرى ومناطق جبلية في منطقة فوسانة بولاية القصرين وبها مزار لسولي الصالح سيدي بوغانم (2) في منطقة جبلية، نشاط قبيلة أولاد بوغانم يتمثل في الفلاحة وتربية البقر في الشمال وتربية الأغنام والإبل في الجنوب والزراعات الكبرى من قمح وشعير ولهم نشاط تجاري هام.

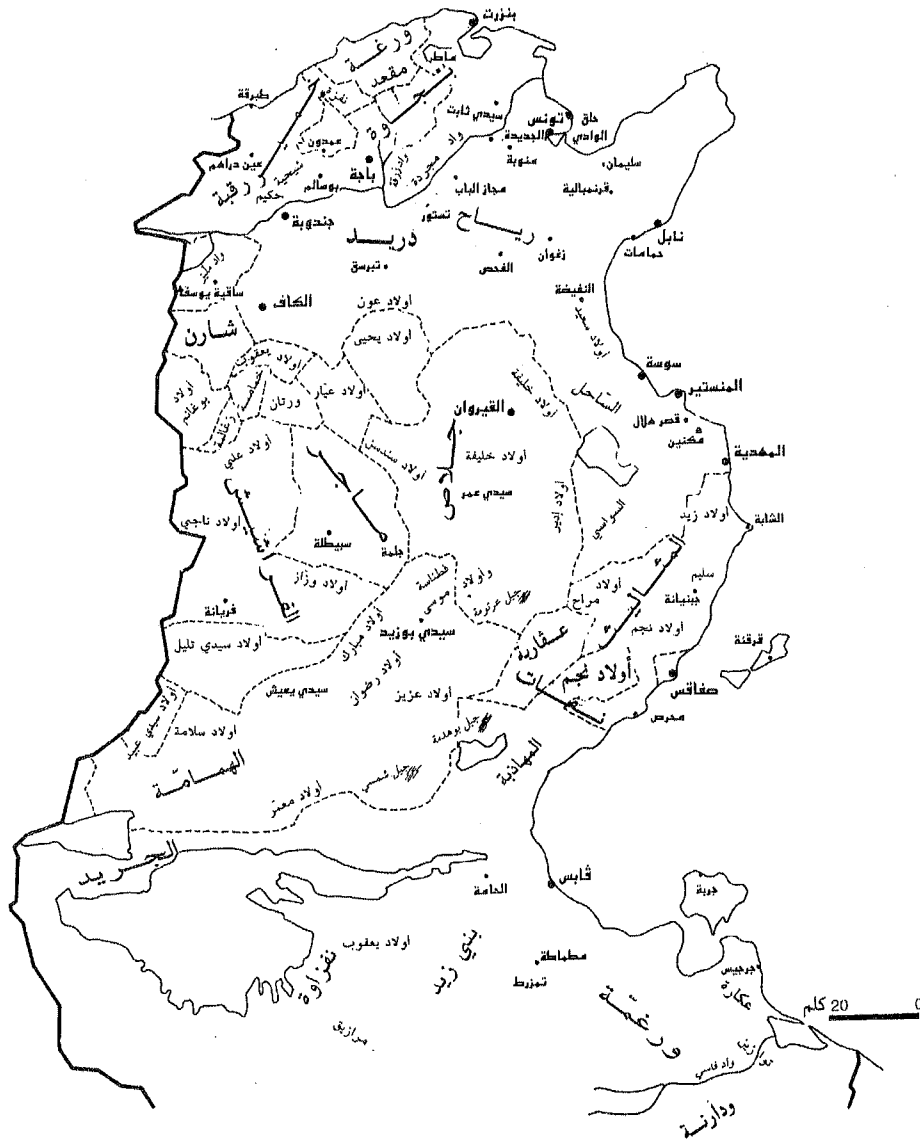
لا توجد سوق أسبوعية في فضاءات أولاد بوغانم الواسعة ويفضلون القيام بتجارته في سوق تالة (3) أو في أسواق تبسة وسوق أهراس بالجزائر حيث يبيعون الأغنام والصوف والبقر ويشترون الحبوب وغيرها.

(1) قرية سيدي يوسف تقع عند الحدود بين تونس والجزائر وتمثل رمزا للتضامن التونسي مع إخوانهم الجزائريين ورمزا للوحدة بين البلدين لأن ثوار جبهة التحرير الجزائرية عندما تهاجمهم الجيوش الفرنسية يحتضنون فيها بالأرض التونسية المستقلة وقد تعرضت إلى الاعتداء الفرنسي بالطائرات والقنابل ومن بين الشهداء تونسيون أطفال تلك القرية وثوار جزائريون.

(2) منطقة أولاد بوغانم جبلية منعزلة حول زاوية سيدي بوغانم وقعت زيارتها من طرف الرئيس بن علي في جانفي 1993 وزيارة منطقتي الزواكرة والبرامة (أولاد عيار) سليمان جعلت رئيس الجمهورية يقرر وضع برنامج صندوق التضامن الوطني للنهوض بمناطق الظل لم يسبق له مثيل في العالم.

(3) تالة : (مدينة إستراتيجية جبلية في شمال القصرين) كانت مقرا لمراقب مدني في عهد الحماية.

التوزيع الجغرافي للقبائل 1881



رسم فوزية الورفلي
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

أما ضواحي المدن فحافظت على طابعها الفلاحي واشتهرت بعض مناطق منها بالزراعات السقوية. فمثلا حول العاصمة توجد : سليمان وزغوان وطبرية وتستور حيث استقرت جاليات أندلسية ومارست زراعة الخضر وغراسة الأشجار المثمرة على الطريقة الأندلسية.

كما إختصت مناطق أخرى بزراعة الزيتون مثل الساحل الذي كان أكثر المناطق إزدهارا وعمرانا حيث كثرت التجمعات السكنية في القرى العديدة حول مدن سوسة والمنستير والمهدية وبلغ عدد أشجار الزيتون بالساحل في منتصف القرن التاسع عشر نحو 3,2 مليون شجرة.

(1) المصدر : ورشة الخرائط مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع : Mahjoubi et Lejri : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

الفكر الإصلاحي في تونس

(I) قانون عهد الأمان 1857

عهد محمد باي 1855 - 1859

والوزير الأكبر مصطفى خندار

تقديم

لا يمكن فهم التاريخ المعاصر الذي تعيشه تونس في القرن الواحد والعشرين دون ربطه بالمرجعية التاريخية للفكر الإصلاحي الذي ظهر في بلادنا منذ منتصف القرن التاسع عشر في عهد خير الدين باشا وعملية الإصلاح التي تواصلت على يد رجل التحول زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية (7 نوفمبر 1987) مروراً بالزعيم الراحل الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية 1956 - 1987 الذي وضع تونس منذ البداية في المسار الصحيح. قام بن علي بدفع عجلة الإصلاح إلى الأمام ووضع تونس في طريق الحداثة وحقق المصالحة الوطنية وأعاد الاعتبار لكافة الفئات الاجتماعية وللمناضلين ليأخذ كل ذي حق حقه كما ورد في خطابه العديدة.

نقتصر على ثلاث فقرات منها :

خطاب سيادته يوم 29 جويلية 1988 بمناسبة إفتتاح أشغال

مؤتمر الإنقاذ

« إن شعبنا ليس بحال من الأحوال غباراً من البشر لا مكان له في سفر الحضارة، والتاريخ يشهد بتواصل العطاء الحضاري لشعبنا من حنبعل إلى يوغرطا وطارق ابن زياد ومن الإمام سحنون وابن رشيق القيرواني إلى عبد الرحمان ابن خلدون والإمام ابن عرفة لقد إنصهرت حضارات المتوسط فوق أديم هذه الأرض، بل إن شعبنا أضاف بما يتجاوز حجمه إلى حضارة الإنسان، ولقد كانت القيروان والمهدية والزيتونة

منارات بارزة ومضيئة للعلم والمعرفة تشع على المتوسط وعلى العالم الإسلامي كله بل إن حركتنا النهضة والتحديثية هي من أقدم وأعرق وأخصب ما عرفت الأرض العربية. ونحن نعتز عن جدارة إسهام أمثال خير الدين وإبن أبي الضياف وقبادو والبشير صفر والطاهر الحداد ومحمد علي الحامي وغيرهم كثير في حركة النهضة العربية.

وكفى هذه البلاد فخرا أن كانت أول بلاد عربية تستصدر دستورا في منتصف القرن الماضي ولقد أظهر شعبنا عبقرية نضالية تنظيمية فريدة من نوعها. وليس أدل على ذلك من أن حزب الدستور الذي نستلهم قيمه السياسية ونجدد رسالته هو أعرق حركة سياسية تحريرية على امتداد العالم العربي، وأحد ثلاثة من أعرق الأحزاب السياسية في العالم الثالث، وإن حركتنا العمالية هي من أعرق الحركات العمالية في البلاد النامية وأخصبها. إن في ذلك كله مصدر إلهام واعتزاز لشبابنا على وجه الخصوص، وإن فيه زادا ضخما نستند إليه في مواصلة مسيرتنا لاقتحام القرن الحادي والعشرين بقوة وعزيمة»

خطاب سيادته يوم 20 مارس 1995

«... ولما كان النظام الجمهوري هو التجسيم الأرقى الذي إختاره شعبنا لاستقلاله ولتكريس إرادته الحرة، من الوفاء والعرفان بالجميل تجاه أجيال الوطنيين الذين ناضلوا من أجل الإستقلال أن نولي التقدير والتكريم للأجيال التي إتصلت بجهودها مسيرة البناء بمسيرة الإستقلال فواصلت رسالة الرواد الأوائل، ونذرت نفسها لتعزيز السيادة الوطنية، ودعم النظام الجمهوري ونشر قيمه وتثبيت مؤسساته».

وخطاب سيادته يوم 1 جوان 1999 (بمناسبة إحياء الذكرى الأربعين لإعلان الدستور التونسي 1957).

«وكانت بلادنا أول دولة عربية يصدر فيها دستور مكتوب سنة 1861 كما كانت وثيقة عهد الأمان سنة 1857 من الوثائق الأولى لحقوق الإنسان في محيطنا العربي. وظلت فكرة الدستور محورا ثابتا للحركة الوطنية... وفي مقدمتها حوادث 9 أبريل 1938 التي سقط فيها الشهداء وهم ينادون «برلمان تونسي، برلمان تونسي»

وكان ذلك التواصل بين حركة الإصلاح والحركة الوطنية مميزة بارزة في تاريخها الحديث».

بوادر اليقظة الإسلامية

تزامنت حركة الإصلاح في تونس مع حركة النهضة في العالم الإسلامي في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث تركزت في أفغانستان وباكستان ومصر على يد جمال الدين الأفغاني 1837 - 1897 ورشيد رضا 1864 - 1935 وأحمد خان (1837 - 1897) ومحمد إقبال (1873 - 1838) ومحمد عبده في مصر (1849 - 1905).

أما في تونس فجاءت على يد محمد السنوسي ومعه نخبة من مدرسي الزيتونة.

كانت دعوة هؤلاء تعتمد على قاعدتين :

أ) العمل على توحيد الدول الإسلامية لحمايتها من المطامع الإستعمارية الجديدة.

ب) التفتح على العالم الغربي المتقدم للأخذ بأسباب الحضارة والعلوم العصرية الأمر الذي لا يتنافي مع الدين الإسلامي وعدم الوقوع تحت طائلة النفوذ السياسي للدول الأوروبية الإستعمارية.

كما ظهرت حركة أخرى في بداية القرن العشرين في الدول الإسلامية تعتمد الحركات القومية للدفاع عن الذات والأخذ بمقومات التطور والنهضة. فظهرت القومية العربية التي ترغب في توحيد العرب والإنفصال عن الدولة العثمانية ومقاومة الاحتلال الأوروبي وظهرت تلك الحركة في العراق وسوريا، وظهرت حركة مماثلة في تركيا على يد كمال أتاتورك مبنية على القومية التركية ودولة لائكية. لكن النخبة العربية كانت تقاوم الحركة اللائكية التي يدعو إليها كمال أتاتورك.

أما الحركة الإصلاحية التي قامت في تونس بمشاركة محمد السنوسي والشيخ سالم بوحاجب ومحمود قبادو وأحمد ابن أبي الضياف ومحمد بيرم وخير الدين باشا فكان لها تأثير لإقناع البايات قبيل الإحتلال الفرنسي بسلوك سياسة إصلاحية والأخذ بأسباب النهضة التي عرفها الغرب بعد الثورة الصناعية. وقد تجسّمت تلك الإصلاحات على أرض الواقع على يد خير الدين التونسي فأصبح أبا النهضة التونسية. (1)



رائد حركة اليقظة الاسلامية
جمال الدين الأفغاني (منتصف القرن XIX)

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest, Impérialisme et résistance en Tunisie; Cérès production.

قانون عهد الأمان

أول قانون يصدر في البلاد التونسية لتنظيم العلاقة بين الباي

والرعية

يتضح مما جاء في قانون عهد الأمان أن رواد الإصلاح في تونس أخذوا بأسباب التقدم التي ظهرت في أوروبا لإرساء قواعد حضارية في تونس على غرار تلك الأنظمة السياسية التي قامت عليها أوروبا الغربية والتي تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس متينة وتخضع لقوانين مقننة وتضمن إستمرارية تلك العلاقة وتحفظ حقوق السكان السياسية والاجتماعية والإقتصادية والشفافية بقطع النظر عن الجنس والعرق والدين. وهو لعمرى حدث عظيم كان لتونس فيه فضل السبق والمبادرة في العالم العربي والإسلامي الذي كان يخضع في معظمه إلى وطأة التسلسل وجور الحكم المطلق في ظل العلاقات الدولية الأوروبية المتوسطة الجائرة التي بدأت تفرض فيها سياسة الهيمنة الإستعمارية على دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أسباب صدور القانون (عهد محمد باي 1855 - 1859)

في تونس كان محمد باي يؤاخذ سلفه أحمد باي على أنه لا يحضر بالمجلس للحكم إلا قليلا فعمل على عكس ذلك وأكثر من الإشراف على جلسات المحكمة لفض القضايا وكان يتسرع في إصدار الأحكام وتنفيذها بما في ذلك الإعدام والسجن حتى بدون إستشارة المجلس الشرعي، من ذلك أن عسكريا قتل يهوديا فاشتكى أهله وتسرع بقتل الجندي دون أن يستمع إليه.



محمد عبده في الخلدونية

(جلوسا من اليسار إلى اليمين) محمد بلخوجة، عمر الثلاتي، محمد عبده، بشير صفر، خليل بوحاجب.

(وقوفا من اليسار إلى اليمين) علي العتقي، علي بوشوشة، عبد الجليل الزواش.

المصدر : محمد صالح الأجرى، المرجع Supra ص 139.

واشتكى لفيف من الحاضرة يهوديا سب وشتم الإسلام فقتل اليهودي الذي كان يعمل عند نسيم قابض الخزانة (يهودي) فأبلغوا القضية إلى إمبراطور فرنسا وهكذا أعطى الباي فرصة لقنصل فرنسا Léon Roches للتدخل في شؤون البلاد فجاء إلى الباي في الظاهر مناصرا له وناصحا وفي الباطن مهيدا.

كما جاء Richard Wood قنصل أنقلا وتطلب كل واحد منهما من الباي العمل على وضع تراتيب ومحاكم تجارية وجنائية كما فعل السلطان عبد المجيد في الدولة العثمانية تفيد الرعايا وتصون مصالح الأجانب وهذا هو المقصود من التدخل الذي تمثل في إرسال سفن حربية فرنسية إلى ميناء حلق الوادي للضغط على الباي بقبول المقترح لفائدة الجالية الأوروبية.

وبناء على ذلك جمع الباي مجلسا إستشاريا من رجال الدولة وشيخ الإسلام محمد بيرم، أعلمهم بعزمه على إيجاد مشروع قانون يضبط العلاقة بين الباي والرعية، دفعا لغضب الدولة العثمانية أو توتر العلاقة مع فرنسا وأنقلا التان عبرتا عن رغبتهما في مثل تلك التراتيب. أمر الباي بصياغة قانون ووقع تكليف أحمد ابن أبي الضياف بتشريك أهل الذكر في تحرير فصوله.

يوم 9 سبتمبر 1857 وقعت قراءة علنية لقانون عهد الأمان وحضر الجلسة أعيان الدولة والمجلس الشرعي وقناصل الدول وكبار الأساقفة وأخبار اليهود وأمير الأسطول البحري الفرنسي، واستحسنه الجميع. (1)

وأهم ما جاء فيه :

« تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان، والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرمة، وأموالهم المحرمة، وأعراضهم المحترمة، إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا، ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر ».

أما بقية الفصول فهي تدور في معظمها حول ضمان حقوق الأجانب بالبلاد التونسية والمساواة بينهم وبين الرعايا أمام القانون ودفع الضرائب وحرية العمل وتعاطي كل المهن وحق الملكية العقارية طبقا للقوانين المعمول بها في البلاد التونسية.

كما ينص على تحرير التجارة وعدم إنفراد الدولة بتعاطيها وعدم منع ممارستها من طرف الدول الأخرى.

ويعتبر هذا القانون تحريرا وتقدما وفيه ضمانات للأجانب ربما تجاوز الحدود المعقولة فيما يتعلق بتحرير التجارة والملكية العقارية في تونس وهذا هو بيت القصيد الذي تسعى الدول العظمى في أوروبا إلى الوصول إليه في تونس وغيرها من الدول وفيه ما فيه من رواج تجارتها وصناعاتها العصرية القوية التي تسببت في ركود الصناعات المحلية التقليدية وفلاحتها لأنها غير قادرة على الصمود والمنافسة للبضائع الأوروبية.

« وهكذا في كل فترات التاريخ تبني الدول القوية إزدهارها على حساب الدول الضعيفة ».

(1) المصدر: أحمد ابن أبي الضياف، الإنحاف ج 4، المكتبة التاريخية، نشر وزارة الثقافة 1963.

(II) إعلان الدستور 1861

في عهد محمد الصادق باي 23 سبتمبر 1859 - 1882

تقديم :

إن فكرة الدستور ليست جديدة في تونس إذ لا ننسى أن قرطاج من بين أوائل الدول في العالم التي وضعت دستورا يضمن حقوق المواطنين وواجباتهم وما أعدته من مجالس منتخبة ومجلس البعول (الأعيان) طبقا لقوانين تحدد حقوق كل الأطراف وما دستور 1861 إلا امتداد لتلك الاسهامات الحضارية المتجذرة في البلاد التونسية لتنتقل منها إلى اسبانيا وأوروبا ثم تعود إلى بلادنا في عهد الصادق باي(1).

أدى الصادق باي اليمين للإلتزام بعهد الأمان لسائر السكان حسب توصية شقيقه محمد باي ولم يزل حريصا على إتمام الدستور وعين لذلك الأمر الهام رجلا من الأعيان للمجالس التي رتبها لتكون مجالس دستورية للدولة تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونصحه وزيره مصطفى صاحب الطابع بالاستشارة فجمع مجلسا يوم 19 أوت 1860 في القاعة الكبرى لقصر باردو حضره : المجلس الشرعي وأعيان الدولة وقادة الجيش والمجلس البلدي وكلف أحمد ابن أبي الضياف (2) بتلخيص قانون الدولة وقراءته في الإجتماع الكبير.

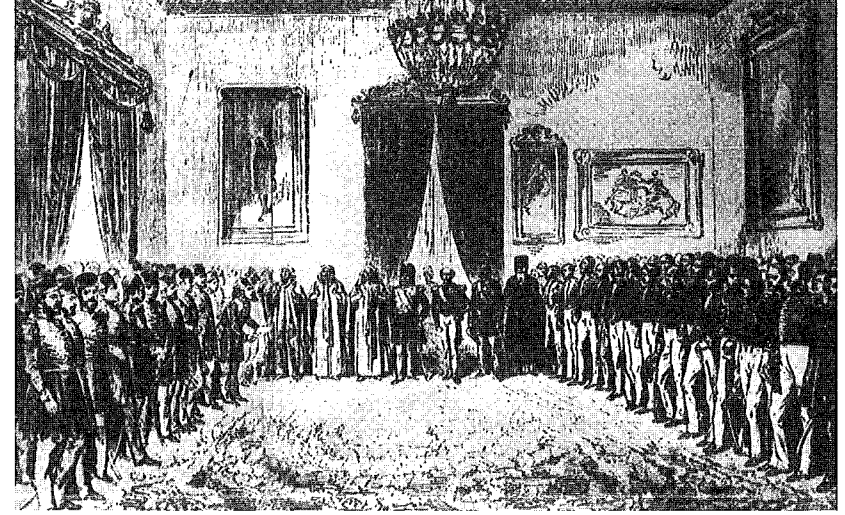
وتتركز أهم فصوله حول المحافظة على النفس والمال والعرض والدين للرعية في البلاد التونسية.

وتقضي بذلك مجالس الجنايات والأحكام العرفية ومجالس التحقيق.

ويكون انتخاب أعضائها من أهل العلم والوجاهة والمجلس الأكبر تكون مشمولاته أوسع من المجالس الأخرى وينظر في القضايا التي تهم المصلحة العامة.

(1) المصدر : محمد حسين فنطر (مقال له بمجلة المسار لاتحاد الكتاب التونسيين).

(2) المصدر : أحمد ابن أبي الضياف، الإنحاف ج 5، المكتبة التاريخية، نشر وزارة الثقافة 1963. انظر كامل فصول الدستور بالملحقات آخر الكتاب.



حفل إعلان عهد الأمان بقصر باردو 9 سبتمبر 1857

في عهد محمد باي

يتكون مجلس الشورى من 60 عضواً ثلثهم من بين الوزراء وأعيان الدولة والثلثان من أعيان المملكة من الوجهاء وأصحاب الخبرة ويتجدد عدد منهم بعد مدة معينة.

ومهمة المجلس :

(أ) المحافظة على القانون وحماية حقوق سكان المملكة والمساواة بين الجميع أمام القانون.

(ب) النظر في ميزانية الدولة والإستماع إلى من يتهم بمخالفة القانون ولو كان من الأمراء.

(1) المجلس الأكبر : ووقع عرض أسماء من تم إختيارهم ليكونوا أعضاء في المجلس الأكبر الذي يتكون من 60 عضواً : 40 عضواً من الماليك حاشية الباي و20 عضواً من أعيان العاصمة يعينهم الباي والوزير الأكبر كما يعين أعضاء محكمة الجنايات والتحقيق، نذكر بعضهم :

شيخ الوزارة مصطفى صاحب الطابع، كاهيته الوزير خير الدين (المصلح) الوزير مصطفى خزندار، وزير الحرب مصطفى آغا، إسماعيل صاحب الطابع، الكونت جوزاف راف، أمير الأمراء محمد رشيد (المصلح) عامل الأعراض أمير اللواء، أبو الضياء رستم (المصلح)، رئيس المجلس البلدي عبد الله حسين، سليم مأمور عسكر الحاضرة، أمير اللواء أحمد زروق وأحمد ابن أبي الضياف.

إلى جانب أربعين عضواً من أعيان البلدية (الحاضرة) : الإمام محمد بن محمد محسن وشيخ الطريقة الشاذلية علي بن المؤدب وغيرهم من آغا وخزندار وحيدر.

(2) مجلس الجنايات والأحكام العرفية : يتكون من 15 عضواً يترأسه فرحات أمير اللواء وآغا الكاف.

(3) مجلس التحقيق : 7 أعضاء برئاسة إسماعيل صاحب الطابع.

في اليوم الموالي جمع الباي أعضاء المجالس وأعلمهم بأنه وقع إنتخابهم لخدمة الإيالة في المجالس وأعلمهم بأنه سيعمل بعد أيام على مزيد من الدراسة والتعمق في فصول الدستور.

من الملاحظات التي جاءت في كتاب الإتحاف لابن أبي الضياف أن الأعضاء العشرين الذين وقع إختيارهم من رجال الدولة للمجلس الأكبر لا يوجد من بينهم إلا ثلاثة من مواليد الإيالة التونسية هم ابن أبي الضياف والشريف حسين بن عمر المقرون والكونت جوزاف راف (من اليهود).

وليس من بين رؤساء المجالس أو من أعضاء المجلس الأكبر أي عالم وتعلل علماء الشريعة بعدم مشاركتهم في تلك المجالس بأن خططهم الشرعية لا تتناسب مع تلك المهام. ولتلافي ذلك النقص رأى المصلح خير الدين التونسي أن يقع فتح باب إنتخاب بعض علماء الزيتونة للإلتزام إلى تلك المجالس من بينهم سالم بوحاجب وأبي حفص عمر ابن الشيخ وأبي عبد الله محمد الطيب النيفر وانتخب الصادق باي المفتي محمد الطاهر بن عاشور (1) من أهل مجلسه الخاص ليكون عضواً.

سافر الصادق باي إلى الجزائر في 15 سبتمبر 1860 للإلتقاء بنابليون الثالث أثناء زيارته إلى الجزائر وأهداه نسخة من الدستور التونسي وذلك للتأكيد على إستمرار العمل به في الإيالة.

في يوم 26 نوفمبر 1860 وفي القاعة الكبرى بقصر باردو في موكب فخيم حضره أعيان الدولة والمجلس الشرعي وأعضاء المجالس الدستورية الجديدة، جمع الصادق باي المجلس الأكبر ومجلس الجنايات والعرف ومجلس التحقيق ورجال الدولة وأعيان الجيش وقناصل الدول وجاء في خطابه تقديم لمحتوى الدستور ومراحل تطور قانون عهد الأمان الذي إلتزم به منذ اليوم الأول من تولي العرش الحسيني ونوه بما جاء في فصوله من ضمانات لحقوق الناس وتطبيق العدل طبقاً للقانون وقال إنه أول من يدخل تحت طائلة فصوله ويلتزم بالعمل بمقتضاه والمسؤول عن تطبيقه على كل سكان

(1) الطاهر ابن عاشور : (1877 - 1973) من عائلة أندلسية مهاجرة إلى تونس، عالم مشهور تعلم بالزيتونة، تحصل على شهادة التطويع وأصبح مدرسا بعد ثلاث سنوات بالزيتونة ثم بالصادقية سنة 1900 عين سنة 1908 في لجنة إصلاح التعليم الزيتوني وقاضيا سنة 1913 ثم شيخ الإسلام المالكي وأصبح مديرا للزيتونة وفروع الجامع الأعظم سنة 1944 إلى سنة 1951 وكان عضواً بالمجمع العلمي بالقاهرة وكذلك بدمشق. وله مؤلفات عديدة مشهورة في الأدب والبلاغة والإسلام وإصلاح التعليم الزيتوني وتفسير القرآن الكريم.

الإيالة على اختلاف أجناسهم وأديانهم ولذلك أمر أعضاء المجالس الدستورية الثلاثة أن يجتمعوا مرتين في الأسبوع في صراية المملكة للتعلم في فهم فصوله ومقاصده.

ثم سلم نسخة من القانون ممضاة بخطه وختمه إلى رئيس المجلس الأكبر وقال له «هذا القانون المبارك أمانة بيني وبينكم وأنا أول طائع وحام له».

وأطلقت المدافع في باردو والقصبة وحلق الوادي إحتفاءً بذلك الحدث التاريخي الهام.

ثم أصدر الباي منشورا إلى كل السلط يوم 29 جانفي 1861 للعمل بالدستور الجديد.

وهكذا تكون تونس بذلك القانون الدستوري سباقة ومن الدول التي وضعت أطرا قانونية لتحديد العلاقة بين السلطة والشعب وحقت مطمحا كبيرا للتونسيين قبل الإحتلال الفرنسي وضبطت حقوق الرعايا الأجانب في بلاد تحتل موقعا إستراتيجيا وتجاريا متميزا في البحر المتوسط.

يحسن هنا ذكر بعض أبيات شعرية من قصائد خلد بها الشاعر محمود قبادو ذلك الحدث التاريخي الهام في البلاد التونسية.

قصيدة محمود قبادو بمناسبة إصدار الدستور في 29 جانفي 1861

العدل عهد خلافة الإنسان

ومداد ظل الأمن والعمران

وقدن البشر إقتضى إيلافهم

بتعاوض من دائن ومدان

والعدل كل العدل يقصر دون

رأي اللبيب وفطنة اليقظان

الشرع قانون متين محكم

ما فيه للتبديل من إمكان

شمس منازلها صدور ذوي النهى

الراسخي الأقدام في العرفان

كم غادر العلماء من مستردم
بغاصها وجني قصي مجاني

وقضت مذاهبهم على القاضي بها
أن يهتدي لمواجب الرجحان

والكل مجتهد ومخطئهم له
أجر كما لمصيبهم أجران

وزماننا هذا كما تدرونه

ظهر الفساد به بلا كتمان

كادت منى الإسلام تكذب أهلها

لو لم تمد بصادق السلطان(1)

لله قانون ومنها إمام سياسة

شرعية مرصوفة البنيان

والأمن في تلك الأصول جميعها

هو منشأ الإثراء والعمران

ومنها في ذكر خير الدين

وأنبت خير الدين في تقريرها

بفصاحة تبغني على السحبان

مازال يملئها بفصل خطابه

حتى وعته سائر الأذهان

كلم يفوت بيانها سبقا

إلى الأذهان مسراها إلى الآذان

والله غير مغير أنعامه في خلقه

حتى يغيره ذوو الكفران

(1) يقصد الصادق باي.

(III) إصلاحات خير الدين (1822 - 1890) (1)

خير الدين (1822 - 1890)

هو جركسي أصيل الشيشان من منطقة القوقاز ولد سنة 1822 وبعد وفاة والده أخذه تجار الرقيق إلى تركيا ثم إلى تونس سنة 1840 ودخل في خدمة أحمد باشا باي (1837-1855) بعد أن أعتقه وعمل مع جنود المالك في فرقة الخيالة التي أحدثها الباي لتطوير جيشه وبرز بذكائه وخدماته وأصبح ضابطا ووصل في سنة 1853 إلى أعلى رتبة عسكرية وهي أمير الأمراء، تزوج ابنة الوزير الأكبر مصطفى خزندار وهي قريبة أحمد باشا باي بوصفه خالها وهو الذي حرم بيع الرقيق. (2) وتكون بذلك تونس من أوائل الدول التي قامت بتحرير العبيد.

كان خير الدين يجيد ثلاث لغات هي التركية والفرنسية والإيطالية وكان من طبعه ميالا إلى الأخذ بأسباب الحضارة الغربية معروفا بنزعه الإصلاحية.

جذب خير الدين الانتباه إليه بحسن خدماته العسكرية وعهد إليه الباي بوزارة البحرية في 8 ماي 1857 وتواصلت هذه المهمة إلى غاية 30 نوفمبر 1862 في عهد الصادق باي (1859 - 1882) وفي مدة وزارة البحرية شارك في برنامج الإصلاح الدستوري المنبثق عن عهد الأمان (1857 - 1861) وفي 30 نوفمبر 1862 اعتزل الحكم وتفرغ لتأليف كتابه أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك الذي إنتهى من إعداده سنة 1867.

عاد خير الدين إلى الوزارة في 18 جانفي 1870 ثم أصبح وزيرا أكبر من 1873 إلى 1877 حيث تفرغ لوضع أفكاره الإصلاحية التي جاءت في كتابه ليطبقها على أرض الواقع.

(1) المصدر : توفيق البشروش، موسوعة مدينة تونس Cérès 1999 السلسلة التاريخية 8.

(2) أمر بهدم سوق العبيد وعدم مغادرتهم تونس حتى لا يقع بيعهم خارج البلاد، وأصدر أمرا بأن كل من يولد في تونس هو حر، وفي سنة 1842 كتب إلى المجلس الشرعي «رفقا بهؤلاء المساكين في دنياهم ورفقا بمالكهم في آخرتهم وقد أمرنا الناس بمنع هذا المباح المختلف فيه».

كلف خير الدين بمهام تجلّت فيها نجاحاته منها تولي رئاسة لجنة الوصاية المالية الأجنبية على ميزانية تونس سنة 1869.

إصلاحات خير الدين التونسي

تاريخ تونس منذ القدم حافل بالبطولات والأمجاد للذين صنعوا التاريخ وكانوا أمثلة للخلق والإبداع في شتى المجالات وكانوا قوة دفع للبلاد على درب التقدم، ويعتبر خير الدين أحد الرجال الذين برزوا في التاريخ المعاصر بما قاموا به من إصلاحات ظن خير الدين أن إصلاح هياكل الدولة وتشريع القوانين المتطورة مثل ما فعلت الدول الأوروبية كاف لتطوير المجتمع ووضعه في المسار الصحيح للأخذ بأسباب النهضة وتحقيق التقدم المنشود وتبين له أن مواكبة السلوك والعقلية في المجتمع لم تكن كافية ولا مهياة لذلك كما يلزم ولم تسائر كما ينبغي سلسلة الإصلاحات التي قام بها ومع ذلك فقد تحققت نتائج جيدة في تحسين التوازنات المالية للدولة والحالة الإقتصادية بصفة عامة ولو تواصل ذلك الإصلاح لأصبحت تونس كما أرادها خير الدين في مناعة من الأطماع الإستعمارية التي تتنافس على احتلالها.

تمكن خير الدين في المدة التي قضاها كوزير أكبر 1873 - 1877 من تطبيق نظرياته الإصلاحية التي وردت في كتابه أقوم المسالك وأهمها.

(1) إصلاح الإدارة بتطبيق القوانين التي جاءت في الدستور التونسي لتنظيم العلاقة بين السلطة والسكان لضمان حقوقهم وحمايتهم من التسلط والتجاوزات وتحقيق العدل بين الناس، وتعمل السلطة بمبدأ الإستشارة بدل الأفراد بالرأي كما هو معمول به في الدول الغربية.

(2) تعصير الجيش وتطوير العلوم في المدرسة العسكرية بإمداد وتخريج الضباط الأكفاء وجلب مدرسين من فرنسا لهذا الغرض واختار لها نخبة من المدرسين التونسيين وكان هو واحدا منهم.

(3) إصلاح التعليم في الزيتونة وتطوير مناهجه، تأسيس المدرسة الصادقية سنة 1875 لتدريس العلوم العصرية واللغات الأجنبية.



المصلح خير الدين التونسي

إنشاء مكتبة العبدلية (بجامع الزيتونة) لتوفير المراجع للباحثين والدارسين تأسيس المطبعة الرسمية وبعث جريدة الرائد الرسمي وشجع الصحافة والنشر.

(4) تأسيس جمعية الأوقاف للمحافظة على أملاك الأحياس العامة والخاصة لفائدة السكان والمؤسسات وحسن التصرف فيها.

(5) تنظيم ميادين متعددة لتحسين مردوديتها فقد أذن بتنظيم مهنة العدول وبعث البلديات سنة 1861 والحرص على تنظيم مدينة تونس من حيث النظافة (شراء مكنسة ميكانيكية)، تنظيم العمران والبناء ليكون متناسقا ووضع لذلك شروطا وأذن بتبليط بعض الطرقات وبعث مصلحة للأشغال العامة للسهر على ذلك.

كما أذن بإنشاء خط للبرق بين تونس وأوروبا.

استعان خير الدين التونسي في إعداد إصلاحاته وتحقيق برامجه بتخبة من الكفاءات مثل محمود قبادو، سالم بوحاجب، محمد بيرم من علماء الزيتونة وأمير الأمراء محمد رشيد والجنرال رستم والجنرال حسين من المدرسة العسكرية التي أنشأها سنة 1840 وكذلك المؤرخ أحمد ابن أبي الضياف وبيرم الخامس (1).

وهكذا خلق خير الدين جيلا من المصلحين المؤمنين بأفكاره ومناهجه. وبقيت هذه الإصلاحات والدستور في ذاكرة الشعب التونسي فسمي أول تنظيم سياسي الحزب الدستوري الذي حارب الاستعمار وأخرج الغزاة واختار النظام الجمهوري ليكون الدستور حكما بين الشعب والسلطة.

لما أقيل خير الدين من الوزارة الكبرى سنة 1877 إستقدمه السلطان العثماني عبد الحميد إلى الأستانة وهناك وصل إلى أعلى المراتب وهي (الباب العالي) الوزير الأكبر واستقر هناك بعد أن باع هنشير النفيسة الذي كان على ملكه إلى الشركة الفرنسية المرسلية (بنك).

أدركته المنية يوم 30 جانفي 1890 بعد إقالتة من الحكم في الدولة العثمانية.

(1) المصدر : أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك (خير الدين التونسي)، الدار العربية للكتاب 1990.

الأوضاع الممهدة للاحتلال الفرنسي لتونس

(I) الوضع الداخلي

أ) الانقسامات

كانت البداية مع أول البايات الحسين بن علي (1705) الذي لم يرزق أولادا مدة طويلة. فأسند ولاية العهد إلى ابن أخيه علي باشا الذي أراد أن ينفرد بالحكم فبدأت الخلافات والانقسامات بين أنصار الباشوية وأنصار الحسينية واستمال كل فريق إلى صفه عددا من القبائل التي كانت هي بدورها مهياة للنزاعات فيما بينها لأسباب اقتصادية معيشية قبل كل شيء.

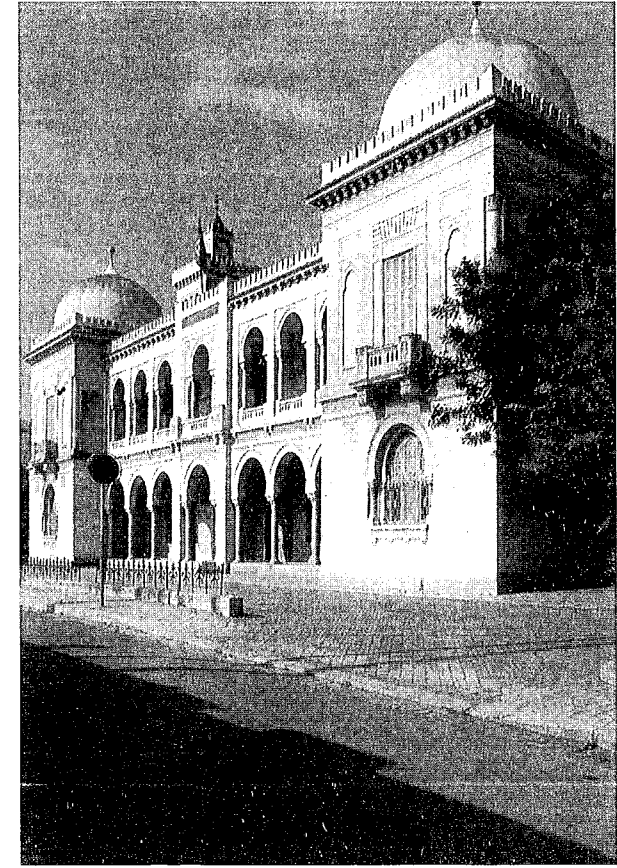
أنصار علي باشا:

هم أولاد عيار، أولاد سعيد، ماجر، الفراشيش، المثاليث في الشمال والوسط أما في الجنوب يسانده صف شداد من بني زيد وجلاص والأعراض مثل وذرف بالمطوية وجارة بقابس وقبيلة نفزاوة (المنصورة والمنشية) ومطماطة وزواوة.

أنصار الحسين بن علي :

الصف الثاني من قبائل الجنوب المؤيد للحسينيين وهو صف يوسف من بني زيد عدو صف شداد فهو مؤيد للحسينيين إلى جانب قبائل : المرازيق، أولاد يعقوب، ورغمة (الودارنة والتوازين والعكارة) وقبيلة غريب باستثناء قرى توجان و بني زلطن، تمزرت، المطوية، منزل قابس وشنني.

الملاحظ أن معظم هذه القبائل المتنازعة قد توحدت ضد سلطة الصادق باي ووزيره الأكبر محمد العزيز بوعتور خلال ثورة علي بن غزايم سنة 1864 لأن كل هذه القبائل كانت متضررة من سياسة الجباية خاصة منها الضريبة الشخصية فهي جائرة وثقيلة يعجز سكان الريف عن أدائها خاصة في سنوات الجفاف والجوائح كالجراد.



المدرسة الصادقية : معلم تاريخي مسجل بالأمر 1815 المؤرخ في 19 أكتوبر 1992 بقائمة التراث العالمي أسسها خير الدين 1875 وسميت باسم الصادق باي

وهكذا كانت تونس في عهد الصادق باي في وضعية لا تتحسد عليها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنفاضات وأهمها ثورة بن غدام.

(ب) الوضع الإقتصادي

كانت البلاد قبل الإحتلال الفرنسي تعاني من أزمة مالية خانقة بسبب كثرة القروض وتراكم الديون التي أثقلت كاهل الدولة ولم تجد طريقا لخلاصها الأمر الذي جعل الدول الدائنة تفرض وصاية مالية على الميزانية التونسية وتخضعها إلى رقابة لجنة مالية تتكون من فرنسا وأنجلترا وإيطاليا (عرفت بـ لجنة نهج الكومسيون) بتونس. يضاف إلى ذلك المنافسة الشرسة التي جاءت بها البضائع الأجنبية المصنوعة في أوروبا الغربية وأخذت موقعها في السوق التونسية، حيث أصبحت المصنوعات التونسية تعاني صعوبات البقاء مما أدى إلى كسادها وضاعفت من نزيف العملة والذهب إلى الخارج، فتناقصت مداخيل الميزانية التونسية نحو 5 % من الواردات ونحو 8 % من الصادرات، الأمر الذي جعل الصادق باي يضاعف المجبى التي أدت إلى ثورة علي بن غدام وأبطلت العمل بقانون عهد الأمان والدستور فمضاعفة الأداءات 100 % مخالف لذلك وتسبب في الثورة.

(ج) الوضع الاجتماعي

كانت سياسة الجباية غير موضوعية. فهي لاتراعي الجانب الإنساني المتمثل في قدرة السكان على دفعها وتزيد في تفكير الشعب ويضطر العمال (الولاة) إلى بيع خيام البدو لدفع الضرائب (1).

(د) الوضع السياسي

تعددت الإضطرابات وانخرم الأمن واتسعت الهوة بين السلطة المركزية وكل السكان وخاصة في المناطق الريفية التي فقدت ثقتها في الباي وحاشيته. يضاف إلى ذلك إبطال العمل بالدستور الذي يضبط العلاقة بين السلطة والرعية. وكان إبعاد المصلح

Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: quand le soleil s'est levé à l'Ouest? Tunisie (1) 1881 impérialisme et résistance, Cérès production.

خير الدين (الوزير الأكبر من 1873 - 1877) إيذانا بحدوث كارثة على البلاد والعباد كان نجاح برنامجه قد أعاد إلى تونس عافيتها المالية والإقتصادية لكنها غرقت من جديد في مستنقع الأزمة المالية والتداين وفقدت التوازن الذي أخرجها منه خير الدين ورفع عنها الوصاية المالية.

فعلا كانت كل تلك الظروف والعوامل مجتمعة قد زادت في تردي الحالة العامة في البلاد التونسية ومهدت للإحتلال.

(II) الوضع الخارجي

كانت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن الثامن عشر والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي توصلت إليه فيما بعد جعلها في البداية تبحث عن أسواق جديدة في البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط لتصرف إنتاجها وتنافس فيما بينها على إحتلال مواقع جديدة تنفرد بها في تلك البلدان وذلك للاستفادة من ثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية التي تملكها الأمر الذي أدى إلى فرض هيمنتها على تلك الدول ومن بينها تونس التي تحتل موقعا إستراتيجيا متميزا في البحر المتوسط. فهي مهيأة لأن تكون مصرفا تجاريا ومحطة تربط بين الشمال الأوروبي المتقدم والجنوب الإفريقي الآسيوي الذي يعاني من التخلف، لتشرف منها على الطرق البحرية التي تمر قبالتها عن طريق مضيق الوطن القبلي (صقلية). وكان التنافس على أشده بين قناصل ثلاث دول هي فرنسا وأنجلترا وإيطاليا للحصول على إمتيازات تجارية وإقتصادية في تونس، وكان لتولي خير الدين باشا الوزارة الكبرى من سنة 1873 إلى 1877 السبب في تأخر دخول الإستعمار إلى تونس إلى حين لنجاحه في إعادة التوازنات المالية وإصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلاد التونسية.

لكن قوى الشر الخارجية والداخلية أقنعت الصادق باي بعزل خير الدين فتولى مكانه الوزارة الكبرى سنة 1878 شاب لا يزيد عمره على 25 سنة وهو مصطفى بن إسماعيل وكانت تنقصه الثقافة والتكوين وحسن التصرف ولا يهتم إلا مصالحه الشخصية فأفسد ما أصلحه خير الدين وخرب البلاد. ومهد الطريق إلى إستعمارها. كان متسكعا أخذه الصادق باي من بين خدمه ثم قربه ورقاه ويقال أنه عقد صفقة مع روستان قنصل فرنسا لاحتلال تونس.

الإمتهيازات الأجنبية في تونس

كان لتغلغل المصالح الإقتصادية الأوروبية في تونس في منتصف القرن التاسع عشر بمقتضى قانون عهد الأمان والدستور الذي ضمن لسكان الإيالة أيا كانت جنسياتهم وأعراقهم وأديانهم حرية التجارة وحماية الأموال والأعراض والأبدان وكان له أيضا تأثير معاكس للإصلاحات التي قام بها خير الدين لإيجاد التوازنات المالية وتنمية إقتصاد البلاد.

وكان لقنصل الدول الثلاث وهي فرنسا وأنفلىترا وإيطاليا رغبة قوية في اكتساح أسواق البلاد التونسية والحصول على أكثر ما يمكن من الإمتهيازات لرعاياها المقيمين بتونس أو للحصول على صفقات تجارية أو عقود إستثمار وإستغلال مربحة.

فمنذ سنة 1824 تحصلت فرنسا بمقتضى إتفاقية على أن تكون الدولة الأكثر إمتهيازاً في معاملاتها التجارية مع تونس. في سنة 1857 قامت شركة فرنسية بمد وأستغلال خط تلغراف بين تونس وفرنسا.

وفي سنة 1869 إشتريت الشركة المرسلية (الفرنسية) هنشير سيدي ثابت وهو يسمح (5000 هكتار) وتحصلت على إمتهياز إستغلال وتوزيع مياه الشراب في تونس كما إشتريت الشركة المرسلية هنشير النفيسة (100.000 هكتار) من خير الدين سنة 1878.

في سنة 1863 تمكن القنصل الإنفلىزي Richard Wood من إقناع الباي بإصدار أمر يعطي للإنفلىز حق الملكية العقارية في تونس. وتحصل الإيطاليون على نفس الإمتهياز سنة 1868 كما تحصل عليه الفرنسيون فيما بعد سنة 1871 (1).

وتحصلت عديد الشركات الأجنبية على عقود تسمح لها بالإنتصاب في البلاد التونسية وتمكنها من إستغلال الثروات الطبيعية أو القيام بالخدمات العصرية التي تدر عليها أرباحاً طائلة، مثل شركة الإستغلال الفلاحي الإيطالية بمنطقة الجديدة التي عوضت في نفس المنطقة بشركة إنتاج القطن الأنفلىزية.

(1) المصدر : توفيق بشروش، موسوعة مدينة تونس، البرنامج الوطني حول المدن التونسية نشر Cérés 1999.

الشركة الإيطالية لمدا السكك الحديدية وإستغلالها بين تونس وباردو وبين تونس وحماد الأنف وتونس حلق الوادي المرسى سنة 1871 (TGM) (1).

إلى جانب الشركة الإيطالية للتنوير بالغاز للمنارات في الموانئ الساحلية أو التنوير العمومي في مدينة تونس. والشركة الأنفلىزية للسكك الحديدية لإنشاء وإستغلال الخط الحديدي بين تونس وسوق الأربعاء (جندوبة) سنة 1872 والسكة الحديدية بين تونس وباجة للشركة الفرنسية سنة 1878.

وكان للتدفق الرأسمالي للشركات الأجنبية والبضائع الأجنبية في تونس أن تفاقت صعوباتها الإقتصادية ولو أنها إستفادت من إحتكاك الأهالي بالآلات الحديثة والأساليب العصرية في الإستغلال لكن الذين يجنون الثمار من خيراتها الجديدة هم الأجانب دون التونسيين.

كانت بريطانيا تتقرب إلى الدولة العثمانية بوصفها وريثة الخلافة الإسلامية وتحفظ مع الدول العربية والإسلامية بعلاقات متميزة وذلك لتسد الباب في وجه مطامع فرنسا في تونس خاصة وأنها وضعت قدمها سنة 1830 في شمال إفريقيا باحتلال الجزائر كما أن لها جذورا في تونس هم المدرسون الفرنسيون بالمدرسة العسكرية بقصر السعيد، أما إيطاليا فإنها تعتبر تونس فضاء حيوي لها ومتنافسها الوحيد القريب منها.

ترجيح كفة فرنسا (2)

إنعقد في برلين في 13 جويلية 1878 مؤقر الصلح بين روسيا والدولة العثمانية برئاسة مستشار ألمانيا Bismark للنظر في السياسة الأوروبية تجاه الشرق وأراد بسمارك عزل فرنسا فأيد النظام الجمهوري فيها منذ إنبعائه سنة 1875 عند إلغاء الملكية وساندها للبحث عن التوسع في شمال أفريقيا لتضطدم مصالحها بمصالح أنفلىترا وإيطاليا وفي ذلك دعم لبقاء التنافر بينهم وصرفها عن التفكير في استعادة مقاطعتي الألزاس واللورين اللذين إحتلتها ألمانيا بعد إنتصارها على فرنسا في حرب

(1) نفس المصدر.

(2) المصدر : عبد الرحمان التشايحي تعريب عبد الجليل التميمي : المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881 - 1963، دار الكتب الشرقية تونس 1963.

سنة 1870 فأعطاهما الضوء الأخضر لإمكانية إحتلال تونس كما أعطى الضوء الأخضر لوزير خارجية أنجلترا Salisbury لاحتلال قبرص.

كانت أنجلترا لا ترغب في استيلاء إيطاليا على تونس لثلاث تنحكم في البواخر التي تمر في مضيق صقلية بسيطرتها على ضفتيه، أما إيطاليا فإنها بقيت معارضة لانفراد فرنسا بالبلاد التونسية.

أسباب الإحتلال

هناك أسباب خفية وأخرى ظاهرة، نذكر البعض منها :

(1) أن قوى الشر التي عملت على إزاحة المصلح خير الدين من الوزارة الكبرى وجاءت بإنسان ليست له ذمة (1) هو مصطفى بن إسماعيل الذي ساعد الباي على أخذ قروض كثيرة يستفيد منها هو والمرابون معه وبفوائد مجحفة.

(2) ومن الأسباب الخفية التي سبق ذكرها غسل عار هزيمة الجيوش الفرنسية أمام جيوش ألمانيا التي تمكنت من إحتلال باريس ثم إستولت على مقاطعتي (الألزاس واللورين) سنة 1870 وظنت أن إحتلال تونس تعويض لما فقدته.

(3) أما الأسباب الظاهرة والمفتعلة فهي إدعاء فرنسا أن هجمات قبيلة خمير التونسية على قبيلة نهد الجزائرية إعتداء على حرمة فرنسا والفرنسيين (الجزائريين).

(4) خدمة مصالح الرأسمالية الجديدة في فرنسا لاستثمارها في المستعمرات لابتزاز خيراتها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية.

(5) إغراق البلاد بالقروض والعجز عن تسديدها وبعث لجنة الوصاية المالية على الميزانية التونسية سنة 1869 التي ترأسها خير الدين وتتركب من فرنسا وأنجلترا وإيطاليا، وقد بلغت جملة الديون التونسية 125 مليون فرنك.

فعلى سبيل المثال كان الصادق باي إقترض 35 مليون فرنك من فرنسا ولم يستلم منها إلا 5,6 مليون فرنك والباقي كان من نصيب المرابين والوسطاء وأهمهم نسيم بيشي وهو يهودي وحافظ الميزانية التونسية.

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest? Tunisie 1881, impérialisme et résistance, Cérès production.

دور جول فيري

كان Jules Ferry (1) من أكبر المتحمسين لاحتلال تونس سنة 1881 في وقت كان فيه السياسيون معرضين عن التوسعات في الخارج وكان الشعب الفرنسي الغاضب على إفتكاك ألمانيا جزءا من أرضه وهو ما يزال يضمّد جراحه من مخلفات حرب سنة 1870 ويفضل صرف الأموال والجهود لإصلاح الشؤون الفرنسية الداخلية.

بعثت فرنسا فريقا كبيرا من المخبرين والجواسيس إلى تونس لدراسة كل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية عن قرب في شكل علماء وباحثين في الآثار والأدب أو سواح ونجار وتعاونوا مع الجالية الأوروبية واليهود وتظاهروا بعضهم بالإسلام وتزوجوا بمسلمات وأختلطوا مع السكان في المدن والريف يرافقون البدو في تنقلاتهم ويسكنون معهم في خيامهم وعاشروا مشائخ الطرق وكانت أعداد منهم تختفي بعد نهاية مهمتها وتعود إلى فرنسا، ذكر المرزوقي أن عبد الله والد حمادي بدرة عرف في دكان يهودي شخصا يدعى عبد الله يقول إنه مسلم، شاهده مرة في زي ضابط عسكري فرنسي برتبة ملازم أول (2)

إغتنم Jules ferry تقريراً جاءه من قنصل فرنسا بتونس يذكر فيه أن قبيلة خمير إعتدت وأغارت مرتين على قبيلة نهد الجزائرية الحدودية مع تونس وقتلت خلالها أحد الرعايا الجزائريين فحرضه في رسالته بتاريخ 16 فيفري 1881 على بعث حملة عسكرية إلى تونس لتأديب القبائل التونسية المقيمة بالمناطق الحدودية مع الجزائر.

وعندها أعطى رئيس الحكومة الفرنسية تعليماته إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر لتجهيز جيش وإرسال حملة تأديبية إلى تونس. فعلا دخلت الجيوش الفرنسية التراب التونسي تحت هذا الغطاء يوم 3 أفريل 1881.

(1) هو رئيس الحكومة الفرنسية وأكبر المتحمسين لاحتلال تونس. وضع له الإستعمار الفرنسي تمثالا ضخما في أحسن شوارع العاصمة هو شارع بورقيبة حاليا وفي بداية الشارع إنطلاقا من نهج جامع الزيتونة في ساحة باب البحر أقام الإستعمار تمثال الكردينال Lavigerie وهو رجل دين استعماري متعصب يحمل صليبا وقع هدم التمثالين عند الاستقلال 1956.

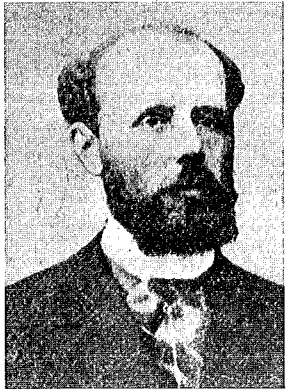
(2) محمد المرزوقي صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية سنة 1973.

البايات الحسينيون والمقيمون العامون لفرنسا بتونس(1)
الحماية الفرنسية 1881 - 1956
... البايات 1859 - 1957

الباي	مدة الحكم	المقيم العام	مدة الولاية
محمد الصادق بن حسين باي مصطفى خزندار 1859 محمد العزيز بوعتور خير الدين باشا 1873-1877 مصطفى بن إسماعيل 1878 - 1882	1882-1859	Paul Cambon	18 نوفمبر 1882 - ...
علي باي	1902-1882	Paul Cambon Justin Massicault Charles Rouvier René Millet Georges Benoit Stephan Pichon	 - 1886 23 نوفمبر 1886 - 1892 15 نوفمبر 1892 - 1894 27 سبتمبر 1894 - 1900 14 نوفمبر 1900 - 1901 19 مارس 1901 -
محمد الهادي بن علي باي	1906-1902	Stephan Pichon Gabriel Alapetite	... - 1906 29 ديسمبر 1906 - ...
محمد الناصر بن محمد باي محمد الجلولي 1907 يوسف جعيط 1908 الطيب الجلولي 1914 مصطفى الدنقزلي 1921	1922-1906	Gabriel Alapetite Etienne Flandin Lucien Saint	1918-.... 26 أكتوبر 1918 - 1920 24 ديسمبر 1920 -
محمد الحبيب بن المأمون باي خليل بوحاجب 1926	1929-1922	Lucien Saint François Mançeron	1929-.... 29 جانفي 1929 -

الباي	مدة الحكم	المقيم العام	مدة الولاية
أحمد بن علي باي الهادي الأخوة 1931	1942-1929	François Mançeron Marcel Peyrouton Armand Guillon Eric Labonne Marcel Peyrouton Amiral Asteva	 - 1933 29 جويلية 1933 - 1936 31 مارس 1936 - 1938 24 أكتوبر 1938 - 1940 3 جوان 1940 - 1942 - 1942 جوان
المنصف بن الناصر باي محمد شنيق 1943	1943-1942	Amiral Asteva Général Mast	 - 1943 - 1943 ماي
محمد الأمين بن الحبيب باي صلاح الدين البكوش 1943- 1947 مصطفى الكعك 1947-1950 محمد شنيق 1950-1952 صلاح الدين البكوش 1952-1954 محمد صالح مزالي مارس/ماي 1954 الظاهر بن عمار 1954 - 1956	1957-1943	Général Mast Jean Mons Louis Perillier Jean de Hautecloque Pierre Voisard Général de Latour	 - 1947 فيفري 1947 - 1950 1 جوان 1950 - 1951 24 ديسمبر 1951 - 1952 2 سبتمبر 1952 - 1954 5 نوفمبر 1954 - 20 مارس 1956

(1) المصدر : تنظيم الحكم في فترة الحماية (نور الدين الدقي، عبد المجيد كريم، الهادي جلاب) 1998.



M. RENE MILLET
1894 - 1900



M. STEPHEN PICHON
1901 - 1906



M. GABRIEL ALAPETITE
1906 - 1918



M. LUCIEN SAINT
1920 - 1929

Quelques Résidents généraux de France en Tunisie

(Repr. d'après "le Livre d'Or du Protectorat Français" à la bibliothèque de Voir Supra
page 60.



صورة محمد الصادق باي 1859 - 1882



M. THEODORE ROUSTAN
1882 - 1874

**Théodore Roustan consul puis résident général de
France en Tunisie**

المرحلة الأولى

(1881 - 1945)

الجزء الأول (1881 - 1886)

العمليات العسكرية

الحملة العسكرية الأولى

يوم 24 أبريل 1881

مهاجمة الكاف

زحف جيش لوجرو يوم 24 أبريل نحو الكاف وحاصرها بجيش جرار ومعدات ضخمة ولم يكن في حماية المدينة إلا نحو 1000 شخص يحرسون أسوار المدينة منهم مواطنون وزعت عليهم الأسلحة والبقية جنود الباي وكانت مسلحة جنود علي باي متمركزة بجندوبة ولم تحرك ساكنا لنجدة سكان الكاف الذين كانوا منقسمين : فريق من أتباع الطريقة الرحمانية يدعو إلى مقاومة الغزاة رغم التفاوت العظيم في ميزان القوى لفائدة جيش الاحتلال وفريق ثان من أتباع الطريقة القادرية وعلى رأسها الشيخ قدور بن محمد الميزوني كان يميل إلى المصالحة والتفاهم مع العدو لعدم القدرة على مقاومته وأعرب قاور الميزوني عن إستعداده لمقابلة الجنرال Logerot فلم يقبله.

اتفق الفريقان على المقاومة وتصدوا للغزاة يومي 24 و25 أبريل ونجح بعض المقاومين في محاصرة فريق من الجيش الفرنسي كان يقوده الجنرال Roy فاضطر إلى التراجع والإنسحاب عندها هبت رياح الأمل على سكان الكاف للانتصار على العدو وكانوا ينتظرون نجدة من جنود الباي صاحبة حسونة الزواري ودعى الشيخ علي بن عيسى إلى الصمود ومحاصرة يهود المدينة المتعاونين مع العدو سرا، ولكن أنصار الميزوني شيخ الطريقة القادرية إتفقوا مع القاضي وأرسلوا يوم 26 أبريل 1881 وفدا من الأعيان إلى العامل رشيد وأعلنوا الإستسلام، وتمكن جيش الاحتلال من دخول مدينة الكاف يوم 26 أبريل 1881.

25 أبريل 1881

مهاجمة طبرقة

زحف جيش البحرية نحو ميناء طبرقة ودك قلعتها بالمدافع يوم 25 أبريل 1881 وتهدم معظمها وانسحب جنود الباي الذين تحولوا إلى المدينة وتمكن الجيش الفرنسي من إحتلالها وواصل الجنود والمقاومون دفاعهم عن مدينة طبرقة ولم يتمكن الجيش الفرنسي الماربط بالبوارج الحربية والأسطول البحري من النزول إلى الأرض إلا في اليوم الثاني. أحرق الجيش الفرنسي المساكن والمتاجر، ولكن ثوار قبائل خمير انسحبوا واحتلوا المواقع الجبلية المحيطة بطبرقة وأمطروا العدو بنيران بنادقهم، واستمرت المعارك متقطعة كامل اليوم ولم يستطع الجيش الفرنسي إنزال المؤونة والذخائر إلا في اليوم الموالي يوم 27 أبريل 1881 وتمكن من السيطرة على المدينة.

27 أبريل 1881

الزحف نحو جندوبة

بعد سيطرته على الكاف إتجه جيش الجنرال Logerot نحو مدينة سوق الأربعاء (جندوبة) لحماية السكة الحديدية وإحتلال المدينة التي يخيم فيها جيش علي باي الأمحال الذي دعاه Logerot إلى مغادرة جندوبة نحو تونس فنفذ الأمر بدون تردد ووصل إلى وادي الزرقة (1) يوم 1 ماي 1881.

ودخل جيش الإحتلال جندوبة مروراً من قرية نهر يوم 29 أبريل 1881 وكان في طريقه يفسد الحرت ويحرق المحاصيل الزراعية.

(1) وادي الزرقاء قرب مدينة باجة.

Correspondance télégraphique entre le
Consulat Général et l'Agence Consulaire du
Tlef pendant les journées des 24, 25 et 26 Avril 1881.

Le 24 Avril 1881
Si l'Agence veut être informée que
Colonel Logerot a passé frontière ce
matin et marche sur le Tlef

Le 24 Avril 1881 1h.15m. s.
Des armes sont distribuées à tous les
hommes valides qui sont envoyés aux
renforts cela fait un peu plus de
mille combattants.
Colonel Logerot va camper ce soir à
l'Oued Mellègue à mi-voie de Sidi
Youssef au Tlef.

برقية من نائب القنصل بالكاف إلى روستان القنصل العام الفرنسي
بتونس

الأولى (يوم 24 أبريل 1881 الساعة 12H) علمت من السيد رشيد عامل الكاف أن
جيش Logerot اجتاز الحدود هذا الصباح وهو في طريقه إلى الكاف.

الثانية : (يوم 24 أبريل 1881 الساعة 15H30) وقع تسليح أكثر من 1000 رجل
لحراسة أسوار المدينة، جيش Logerot يكون هذه الليلة عند وادي ملاق.

تجدد الاشتباكات

رغم إنتصار الجيوش الفرنسية على الثوار الذين كانوا يدافعون عن الوطن والكرامة في وقت لم يتحرك فيه الباي ولا جنوده ولم يساند الثوار بل على العكس كان الصّادق باي يدعوهم عن طريق الهياكل الإدارية (المشائخ والعمال) إلى الخذلان والإستسلام ومع ذلك فهم صامدون لكنهم لا يكونون جبهة واحدة أو صفا منظما ولا يملكون إلا أسلحة قديمة مع إيمان قوي وعزيمة فولاذية. فكلما انهزموا في معركة انسحبوا وتحصنوا بالجبال واستعدوا لمعركة أخرى وهكذا قاوموا الغزاة وعطلوا مسيرتهم وزحفهم لمدة أشهر.

هاجم الثوار في نفزة وعمدون بقيادة محمد صالح الأطرش الجيش الفرنسي وأشتبكوا معه في معارك ضارية تكبد فيها الثوار خسائر في الأرواح قتلى وجرحى نهب الفرنسيون أملاك السكان وأحرقوا مساكنهم وسلبوا ماشيتهم خاصة البقر والأغنام. هذا وتمكن الثوار من إلحاق خسائر هامة بالعدو في العتاد والأرواح، لكنهم يضطرون أحيانا للإستسلام عندما يعتمد الجيش الفرنسي إلى تخریب قراهم أو قتل ذويهم.

30 أبريل 1881

معركة بن بشير

قررّ الجنرال Logerot القائد العام لقوات الإحتلال بتونس أن يدخل الإطمثنان على سكان جندوبة (سوق الأربعاء) فخيّم بجيشه خارج المدينة في الصباح الباكر وعندما كان الملازم أول Hervé على رأس كتيبة من الجيش في دورية إستطلاعية نحو سوق الخميس (بوسالم) وبعد أن تجاوز محطة القطار لاحظ حركة كبيرة وهيجانا في حي الشيعية وعندما اقترب من منطقة بن بشير هاجمه الثوار وأمطروا جنوده بوابل من الطلقات النارية واشتبكوا معه في معركة حامية الوطيس وجها لوجه شاركت فيها المرأة التونسية والشباب إلى جانب الثوار ولما اشتدت المعركة طلب Hervé النجدة فوصله فوج من الجنود والأسلحة عن طريق القطار من جندوبة، واستمرت المعركة من الساعة السابعة صباحا إلى الواحدة بعد الظهر وعند ذلك شارك القناصة والخيالة الفرنسيون في القتال ولما كثر عدد الجنود والعتاد الحربي مع مجيء



مهاجمة طبرقة برّا وبحرا في 26 أبريل 1881



معركة جبل حدادة في 26 أبريل 1881

التعزيزات انسحب الثوار نحو التلال المحيطة بالمنطقة. وتواصلت المعركة مع الجيش الفرنسي حتى الساعة السادسة مساءً، وشارك في معركة بن بشير نحو 300 من الثوار ومن معهم من المساعدين من قبائل خمير، عمدون وأولاد بوسالم وتمكنوا من إيقاف زحف الجيش الفرنسي إلى حين من جندوبة نحو بوسالم وباجة في اتجاه تونس.

كانت حصيلة المعركة مقتل 3 فرنسيين و2 من جنود السوافة وجندي من الخيالة الفرنسيين وعدد من الجرحى واستشهد 150 تونسيا وأسر 10 آخرين واستولى الجنود الفرنسيون على 1500 رأس مابين أغنام وبقر وخيل على ملك القبائل وأحرقوا كثيرا من التجمعات السكنية القريبة.

على إثر المعركة عاد الجنود الفرنسيون إلى قاعدتهم في جندوبة عن طريق القطار ومشيا على الأقدام ولولا كثرة الجيش وأسلحته المتطورة بما في ذلك المدافع التي رجحت كفته لما انتصر على الثوار الذين إستماتوا في الدفاع بشجاعة ووطنية ليس لهما نظير.

يذكر أن علي باي قائد محلة الباي الذي كان جيشه مخيما قريبا منهم وعلى علم بالمعركة لم يساعد الثوار بأي شيء عدا ما ذكر أنه إحتج لدى الفرنسيين على أعمالهم الوحشية من حرق الدواوير وقتل للنساء الحوامل. وبعد إنتصار الغزاة ويطشهم بالسكان الأبرياء قدم إلى جندوبة وفد من أعيان بوسالم (سوق الخميس) لإعلان طاعتهم وذلك لحماية منطقتهم.

أما الثوار من عمدون والشيخية فلم يستسلموا وانسحبوا إلى الشمال وأخذوا أمكنة لهم في الجبال والغابات الكثيفة ينطلقون منها للقيام بهجمات فجئية على جنود العدو دفاعا عن الوطن وانتقاما لشهداء معركة بن بشير رجالا ونساء وأطفالا في بطون أمهاتهم.

يوم 1 ماي 1881

وصل الجنرال Brem بجيشه إلى جندوبة بعد أن إحتل غار الدماء ووادي مليز وقدم إليه في ذلك اليوم بعض مشايخ من قبيلة وشتاتة لإعلان الطاعة فقبلهم واشترط عليهم تسليم الأسلحة التي بحوزتهم وتسليم الجزائريين الهاريين من الجيش الفرنسي

والذين إحتموا بهم مثل الجنود الذين فروا من جيش الباي أو الجيش الفرنسي وانضموا إلى الثوار في معارك الشمال والوسط والجنوب. (1)

إعتراض تحركات الجيش الفرنسي

في منطقة بيوش الحدودية (قرب عين دراهم) إعترض الثوار زحف الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال Galland والجنرال Vincendron اللذين وقع تعزيزهما بجيش ثالث يوم 1 ماي 1881 قادما من منطقة العيون الجزائرية الحدودية والتقت الجيوش الثلاثة يوم 3 ماي 1881 للزحف نحو الجنوب لكن الثوار في منطقة بني مطير الجبلية والغابية وفي منطقة المريج إشتبكوا مع تلك الجيوش في مناوشات متكررة عطلت زحفهم فأمر الجنرال Forgemol الجيش بالتحرك من جندوبة إلى المريج بالشمال للقضاء على الثوار وأمر باستعداد كل الجيوش للزحف نحو الجنوب أي نحو باجة ومجاز الباب وبنزرت وتونس.

الهجوم على بنزرت 30 أبريل 1881

بعد إستيلاء الجيوش الفرنسية على طبرقة توجهت البوارج البحرية نحو بنزرت يوم 30 أبريل 1881، وجاءت إلى بنزرت تعزيزات عسكرية بحرية من مدينتي مرسيليا وطولون (بفرنسا) ووصلت إلى بنزرت على مراحل من 2 إلى 6 ماي 1881 وبعد أن سيطرت عليها بقيادة الجنرال Bréart إتحه جيشه نحو تونس ووصل إلى الجديدة يوم 8 ماي 1881 ثم وأصل زحفه نحو سيدي ثابت وحط رحاله في منوبة قرب باردو في 11 ماي 1881.

(1) محمد المرزوقي : صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية 1973 و Mahjoubi et Lejri : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

معاهدة باردو وفرض الحماية 12 ماي 1881

بلغ إلى علم سكان العاصمة ماقام به الجنود الفرنسيون من أعمال وحشية في منطقة خمير وغيرها فاستولى الخوف على بعض الناس أما الجالية اليهودية والمالطية والإيطالية وكذلك بعض الأعيان والماليك فكانوا مرتاحين لقدوم الغزاة ربما لارتباط مصالحهم مع الأجانب والباي.

في تلك المدة تمكن القائد الأعلى للجيش Logerot من السيطرة على الشمال وإخماد معظم الثورات ماعدا بعض العمليات الفردية حول بنزرت وبعض المناطق الجبلية والغابية.

لفرض المعاهدة لجأ القنصل الفرنسي والجنرال Bréart إلى المناورات والتهديد، أما المناورة فتمثلت في إقناع الطيب باي ولي العهد وشقيق الباي بالجلوس على العرش إذا رفض الصادق باي التوقيع على معاهدة الحماية وأخذ الجنرال معه ولما أمضى الباي المعاهدة نسيه في غريته إلى ساعة متأخرة من الليل، أما التهديد فيتمثل في قدوم Bréart إلى قصر باردو في كوكبة من الجيش إستعدادا لخلعه وأعطاه مهلة للتفكير مدتها ساعتين.

إستشارة الباي للحاشية

إستشار الصادق باي الحاشية والأعيان ورجال الدين فقالوا له إن كان الباي يعلم أن لاقوة ولا قدرة له على المقاومة فإن الشرع لا يرى مانعا في الإستسلام ولكن اللواء العربي زروق رئيس البلدية كان الوحيد الذي نصح الباي بالمقاومة وبانتهال الباي من باردو إلى العاصمة فأشار الباي إلى الجنود التي تحاصر باردو فأجابه بأن 60 ألف مدافع من تونس يتجمعون معك للقتال في العاصمة.

قال الباي «أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم؟» فأجابه العربي زروق «يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس أمة كاملة».

أمضى الباي معاهدة الحماية في مساء يوم 12 ماي 1881 (1) وأمر بعزل العربي زروق لكنه تمكن من الفرار كما فر كثير من جنود الباي بعد إمضاء معاهدة

(1) انظر في الملحق نص المعاهدة وإتفاقية المرسى التي إنتقلت بمقتضاها كامل السلطات إلى المقيم العام في عهد علي باي (1882-1902) بتاريخ جوان 1885.

الحماية وألتحقوا بالمقاومين للتصدي للإحتلال في الساحل وشفاقس وفي كل المناطق من الشمال إلى الجنوب.

كانت المقاومة على واجهتين ضد الجيش الفرنسي وضد الباي والحاشية المساندة لهما.

وساهمت الأشعار الشعبية التي جاء بها المبدعون بعد ذلك في تخليد ذكرى الأبطال والمعارك ضد العدو المحتل. وكان المثقفون من خريجي الزيتونة والصادقية بداية من جماعة تحت السور والشاعر الوطني الخالد أبو القاسم الشابي شهودا على تمجيد الأبطال ونشر الوعي الوطني.

تواصل الإشتباكات

حول بنزرت : يوم 12 ماي 1881 على بعد 7 كلم من المدينة وقعت إشتباكات عنيفة بين جيش الإحتلال بقيادة Perigod ونحو 100 من الثوار خرجوا من الجبال المجاورة إستعمل فيها الجيش الفرنسي كل أنواع الأسلحة بما في ذلك المدافع ورغم كثرة القذائف النارية التي تعرضوا إليها تمكنوا من الصمود وكانوا يختفون من تل ليطهروا في تل آخر ويمطرون العدو بوابل من الطلقات النارية واستطاعوا مباغته جيش المدفعية وأخترقوه واستولوا على أحد المدافع لكنهم يجهلون إستعماله فتركوه كما يذكر شاهد عيان من سكان المنطقة (1).

إشتباك وادي الشعير 18 ماي 1881

هاجم ثوار الجبال المحيطة بماطر (على بعد نحو 10 كلم من المدينة) في منطقة وادي الشعير جيش الجنرال Maurand قرب ماطر واشتبكوا معه في معركة إضطرت فيها الجنرال لاستعمال المدفعية لفتح الطريق من جديد وبذلك تمكن من الوصول إلى منوبة ورغم دخول جيشه إليها فإن عمليات الثوار لم تنقطع وتكررت الهجومات على الجيش الفرنسي الذي حط رحاله بمنوبة من المناطق الجبلية المجاورة لها.

مهاجمة شركة النفیضة 21 ماي 1881 (المصدر تقرير منجيافاشي ممثل الشركة المرسيلية)

هاجم العرب خاصة منهم أولاد عمار (نحو 200 مسلح) مقر تخييم العامل حفيظ بن الشيخ القريب من مسكن مدير شركة النفیضة «وعند إلتحاق العامل بنا

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

وكان يرتدي الزي الرسمي (زي عقيد) أعلمنا بأنه ذاعت إشاعة تفيد بأن أصحاب شركة النفيسة التي يملكها بنك الشركة المرسيلية للقروض توجد في مقراتهما أسلحة فهاجمونا وفتشوا مكاتب الشركة والإسطبلات ثم وقعت مهاجمة مقرنا مرة ثانية من قبل أعراب آخرين فحطموا الأبواب واستولوا على الخيول والمؤونة.

ولم يتمكنوا من الاعتداء على أصحاب الشركة الفرنسيين لأن العامل عرض صدره للثوار وقال لهم «إنكم لا تصلون إليهم إلا على جثتي».

ردود الفعل على غزو تونس

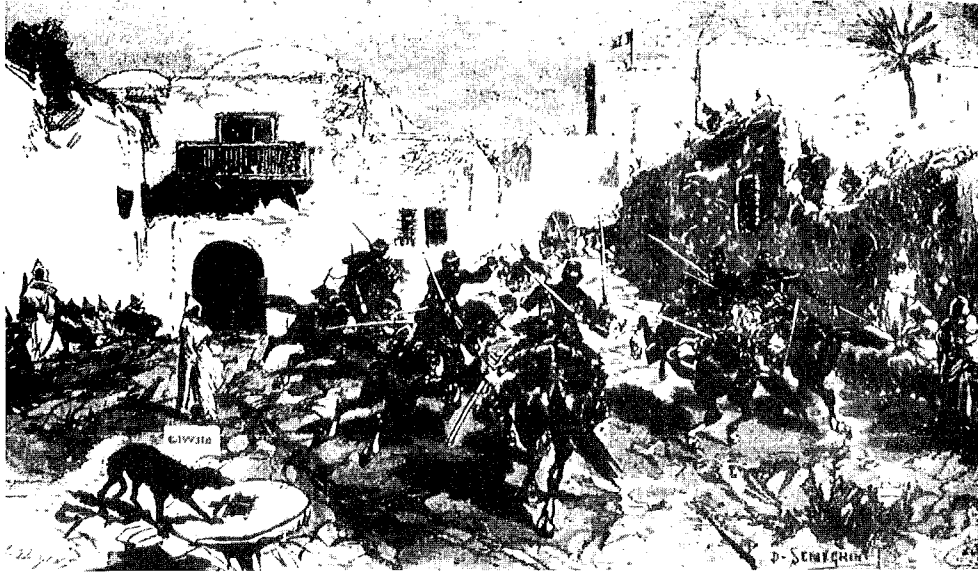
كانت ردود فعل أنجلترا وإيطاليا شديدة واستنكرا العملية حتى لا تفوز فرنسا بالغنيمة لوحدها، أما Jules Ferry رئيس الحكومة الفرنسية فإنه عرض موضوع إرسال حملة تأديبية إلى تونس على مجلس النواب للحصول على الإعتمادات المالية للنفقات العسكرية لكنه لقي معارضة واستنكارا من بعض النواب الملكيين اليمينيين، ومن نواب يساريين إشتراكيين فقد إتهم النائب Rochefort القنصل Roustan وGambetta قائلاً «إنهما يقومان بعمليات سرقة وقتل موصوفة تمكن بعض الأثرياء الفرنسيين من الحصول على صفقات مالية يستثمرونها في مضاربات البورصة».

ودعت المعارضة إلى عدم مصادقة البرلمان على معاهدة باردو ولما إحتد النقاش إضطر Jules Ferry إلى مغادرة الجلسة وأذن لـ Gambetta لينوبه.

أما النائب Clemenceau فقد قال «إن إحتلال تونس لا يفيد إلا رجال الأعمال الذين سوف ترتفع أسهم شركاتهم في البورصة المالية على حساب ميزانية الدولة التي تتحمل مصاريف النفقات الحربية».

أجابه رئيس الجمعية الوطنية بقوله «إننا لم نعلن الحرب على باي تونس» فرد عليه النائب Clemenceau قائلاً «إنكم لم تعلنوا الحرب بل نفذتم الحماية وفرضتموها وهي أسوأ وأخطر أشكال الإحتلال».

وكتبت جريدة Le petit matin الفرنسية تقول «إن الحملة العسكرية لم تقم إلا بخدمة مصالح أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى مثل الشركة المرسيلية التي إشتريت ضيعة النفيسة التي تقسح 100.000 هكتار وشركة باتينيول التي إشتريت ضيعة سيدي ثابت إلى جانب شركات مد الخطوط الحديدية والخطوط البرقية وشركات المواني والمناجم، فتلك هي الأسباب الحقيقية لتوجيه الحملة العسكرية الفرنسية إلى تونس».



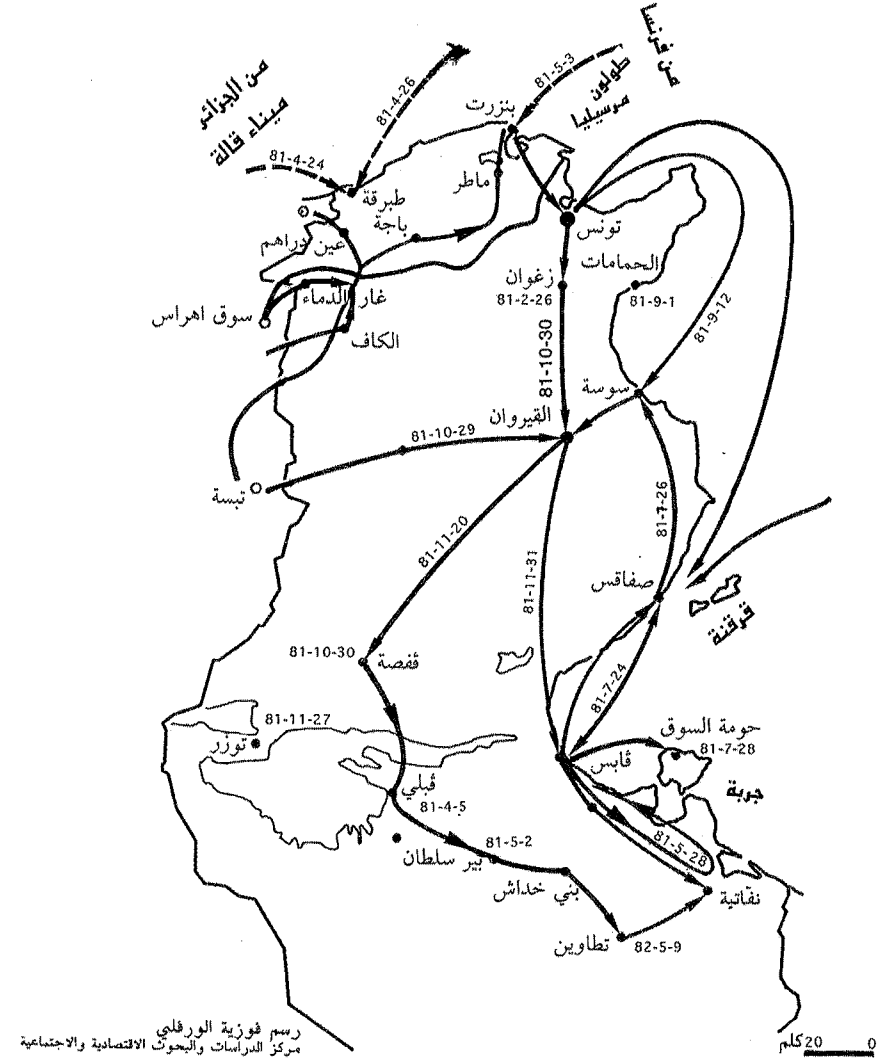
معركة الكاف



مدخل قصر باردو

العمليات العسكرية البرية والبحرية الفرنسية على تونس

تاريخ التحركات أفريل 1881



الهجوم العسكري الثاني

إحتلال الوسط والجنوب

تمكنت الحملة العسكرية الأولى من إحتلال شمال البلاد التونسية فسيطرت على طبرقة والكاف وباجة وجندوبة وبنزرت ومنوبة والجديدة وماطر وفرضت معاهدة باردو على الصادق باي.

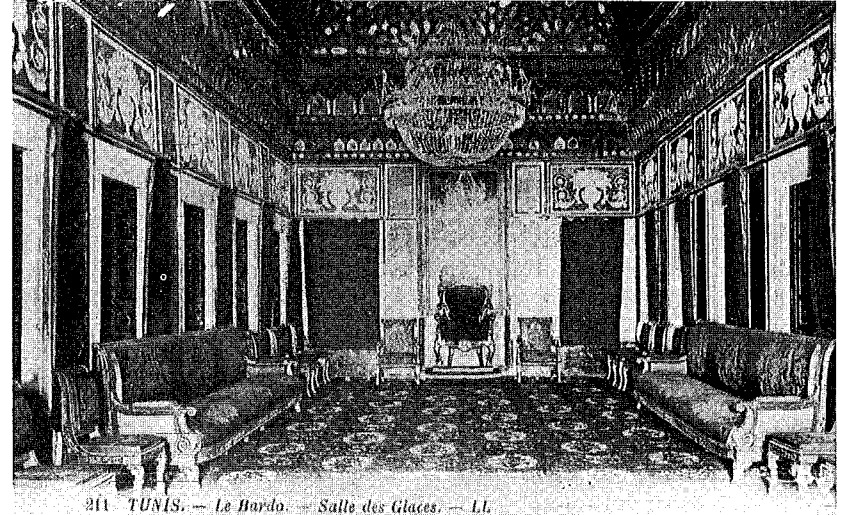
أخذت الجيوش الفرنسية تستعد للسيطرة على مناطق الوسط والجنوب ووصلتها تعزيزات عسكرية هامة وبدأت الهجومات العسكرية الجديدة متجهة نحو الجنوب والساحل.

أما موقف الطرف المقابل وهم قبائل الوسط والجنوب فإنهم منذ البداية عندما كانت الجيوش الفرنسية بصدد إخضاع قبائل خمير ومقعد وغيرها فقد شعرت بالخطر الذي يتهدها والمتمثل في قطع موارد عيشها وعيش قطعانها مصدر ثروتها فقد تحرم من الترحال نحو المناطق الحصبة في الشمال الذي تقوم به في موسم الجفاف من ماي إلى سبتمبر بحثا عن المراعي لأغنامها والتزود بحاجياتها من الحبوب لعيشها وبيع الصوف والأغنام في أسواق الشمال.

ومن أجل ذلك وقعت عدة إجتماعات (ميعاد) بين القبائل تعاهدوا فيها على نبذ الخلافات فيما بينهم ومساعدة قبائل الشمال بالفرسان والمحاربين وإعداد العدة لمواجهة الحملة العسكرية الجديدة التي تحدثت عنها الأخبار لاحتلال مدينة القيروان وصفاقس وقابس.

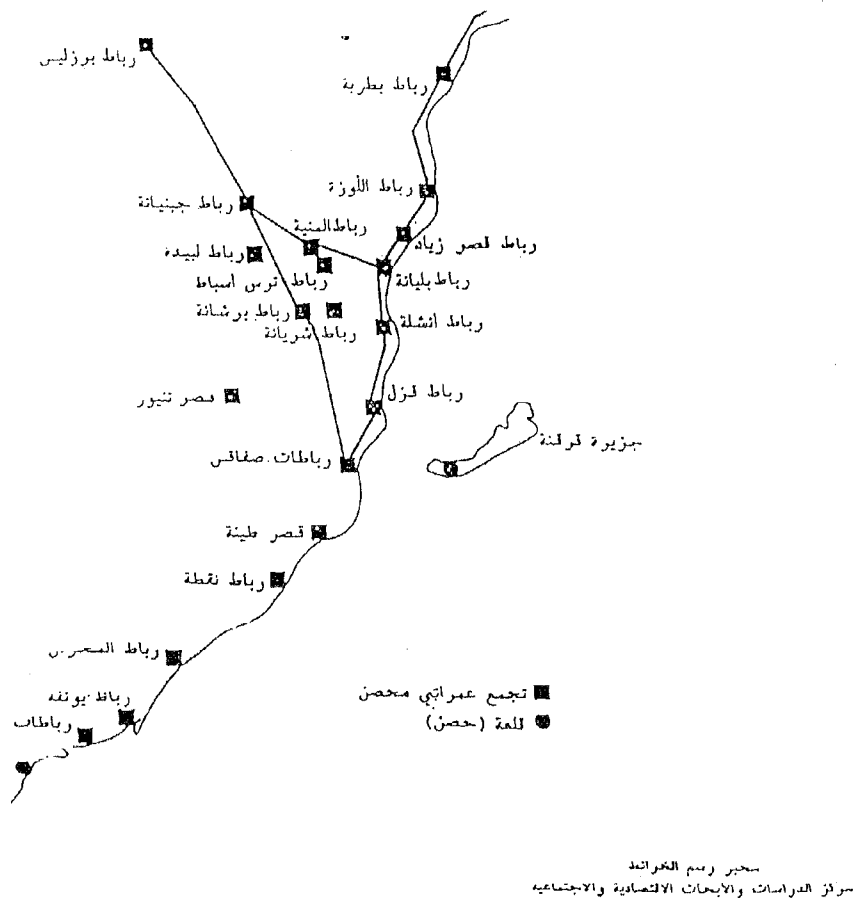
ومع تجدد المقاومة في مناطق الشمال المحتلة إشتد الغليان وتعددت الإعتداءات على السلط المحلية وأعوان الباي المكلفين بالحماية وتعددت الغارات على القوافل ومنها تلك التي تتاجر مع الجزائر مما عرض السلطة إلى نقص في مداخل الجباية وقلة الصادرات.

عقدت قبائل الفراشيش عدة لقاءات مع قبائل الكاف وانظم إلى القبائل بعض العمال (أمّا الباي فلم يقيم بأي عمل للتصدي إلى الغزاة) مثل عامل أولاد يعقوب الذي



قاعة المرايا بقصر باردو حيث امضيت معاهدة الحماية

الخصون والتجمعات السكنية بمنطقة صفاقس



0 10 km
|-----|
Echelle

(1) المصدر : الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط : ناجي جلول Cérès.

شجعهم على مهاجمة العساكر المتجهة من أو إلى سيدي بوزيد حيث يوجد مركز تكوين الجيش الفرنسي بالكاف.

وهاجم الهمامة الجيش الفرنسي في السرس ووادي ملاق، والقوافل القادمة أو المتجهة نحو الجزائر ونسج على منوالهم قبائل السواسي وجلاص ونفات، وفي 24 جوان 1881 تمكنوا داخل حدود الجزائر من قتل أعوان الجيش الفرنسي وتوقفت المراسلات البريدية. (1) بين البلدين بسبب فقدان الأمن.

معركة صفاقس

يوم 9 ماي وصلت صفاقس بارجة حربية من فابس لمنع وصول الأسلحة إليها ودعا العامل مشائخ المحرص وقرقنة والشابة لمراقبة التحركات البحرية وكانت الشائعات تقول إن الباي يريد أن يهدي صفاقس إلى فرنسا عن طريق عاملها حسونة الجلولي (2).

يوم 25 جوان أعلنت صفاقس الثورة وحصنت المدينة وأغلقت الأبواب ووزعت السلاح على المقاتلين وتزعم الحركة داخل المدينة علي خماخم وأخرجها علي بن خليفة (3).

«يوم 27 جوان، أُرست في عرض بحر صفاقس على بعد ميل ونصف البارجة الحربيّة "شاكال"، وفي الصباح زار قائدها الممثل القنصلي الفرنسي وذهبا معا إلى العامل الذي أكد لهما أن المدينة تحافظ على هدوئها مالم تصلها أعراب من الداخل.

يقول قائد البارجة : « كما قمت عند رجوعي بزيارة إلى البارجة (البشير) بآخرة حربية بعثها الباي ولقد كان عامل صفاقس وفيًا لنا وللباي وقبل حمايتنا.

وفي اليوم الموالي دخلت المدينة ثانية صحبة ممثل القنصلية وكان السكان في هيجان وكان العرب يلوحون بسيوفهم وعصيهم وصاح الناس بأن الأعراب جاؤوا من داخل البلاد وهم عند أبواب صفاقس.

- Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ? (1)
 François Broche: L'expédition de Tunisie 1881, p. 77 (2)
 محمد المرزوقي : كتاب "صراع مع الحماية" نشر دار الكتب الشرقية 1973. (3)

وكان المستهدفون هم الأوروبيون وخاصة الفرنسيون وتمكنّا من نقلتهم وحملناهم في الزوارق إلى البارجة "شاكال". وكان الأعراب يتبعوننا ووقع الاعتداء على النائب القنصلي وبعد قليل زارني قبطان البارجة «البشير» ليعلمني أن العامل فقد السيطرة على الوضع وبقي أفراد الحرس المدني أوفياء له يهجرون الأوروبيين «(1)

في مدينة صفاقس

تعاهد المشائخ والأعيان بقيادة الشيخ محمد الشرفي على الصمود، وهبّ لنجدة صفاقس العروش والقبائل المجاورة بقيادة العامل علي بن خليفة وقرّر المثاليث قتل عامل صفاقس حسونة الجلولي لتعاونته مع العدو.

وفي تقرير آخر لقائد بارجة الشاكال بتاريخ 29 جوان قال «إن العامل فرّ واحتمى بالأسطول الفرنسي، وأنه يأسف للإعتداء الذي تعرّض له ممثل القنصلية ويأسف لنزع العلم الفرنسي من مكانه وقال إنّ الذين قاموا بالهيجان أعراب وأن أعيان صفاقس لم يشاركونهم».

وفي يوم 28 جوان دخل الأعراب المدينة وفرّ العامل حسونة الجلولي واحتمى ببعض الأولياء في زاوية سيدي علي الكراي، أما أعراب الخارج فانضمّوا إلى المتمردين في الداخل، ووقعت يوم 29 جوان عدة مجازر وتواصل تهجير اليهود عن المدينة. وقتل مالطيان وثلاثة يهود أو جرحوا.

كان عدد الثوار نحو 200 شخص وحتى جنود الباي كانوا مؤيدين لهم.

تمّ قذف المدينة بالقنابل من البارجة "شاكال" لكن لا يمكننا القيام بعملية إنزال للجيش والمدينة محصنة وحولها نحو خمسة عشر ألفا من الأعراب تحت الراية الخضراء لحمايتها وكان على رأسهم علي بن خليفة الذي تمكن من السيطرة على المدينة يوم 2 جويلية وعندما دخل الجنود الفرنسيون المدينة يوم 15 جويلية وجدوا مقاومة في

(1) المصدر : عدنان المنصر وعميرة عليّة الصغير المقاومة المسلحة ج 1، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

المرجع : تقرير قبطان البارجة "شاكال"

كل منزل وعند إنهزام الشوكر توجّه علي بن خليفة برجاله إلى الشفّار جنوب صفاقس وشقيقه صالح إلى شنني وفرّ الحاج محمد كمون ومحمد الشرفي وقنصل تركيا إلى طرابلس».

ويقولون إنّ البارجة الحربية التي بعثها الباي لإعادة الهدوء إلى صفاقس لم تأت إلا لتعزز صفوف الجيش الفرنسي لاحتلال صفاقس.

وهاج سكان المدينة وانتشروا في الشوارع وفي الحي الأوروبي ومعهم كثير من عرب المثاليث متجهين نحو الميناء وبارجة Le chacal التي إحتوى بها مساعد قنصل فرنسا الذي نصحه بعض أصدقائه من الصفاقسية بالهروب قبل قتله.

ورغم أعمال التهذئة من طرف العامل والأعيان تعاظم الهيجان ودخل الرعب قلوب الجالية الأوروبية الذين تسارعوا نحو الميناء للإعتصام في البارجة الحربية ومنهم قنصل ألمانيا ورجال الدين المسيحيين وأطلق الأهالي النار على البارجة ولم تبدأ البارجة في قذف المدينة بالقنابل إلا بعد وصول الأوروبيين إليها (1).

تقابل قائد البارجة التونسية "البشير" وقائد بارجة Le chacal الذي دعاه إلى قبول الفارين من المدينة وقطع الثوار خط البرق وعزلوا المدينة.

وقام العربان بحماية المدينة والدفاع عن سكانها بكل شجاعة رغم ما كانوا يصفونهم به من همجية ونهب في السابق إذ أصبحوا رمزا للشرف والنبيل والأمل، وأصبحت المدينة في قبضة الجماهير الشعبية.

وتمكن أعيان صفاقس (مفتي، قاضي، تجار) من تهريب العامل الجلولي الذي إحتوى في زاوية سيدي علي الكراي وحمّاه شيخ الزاوية من الجماهير الغاضبة التي طلبته وتمكن من تهريبه إلى بارجة "البشير" التونسية ومنها إلى "Alma" البارجة الفرنسية التي شاركت قبل ذلك في عملية إحتلال كلا من طبرقة وبنزرت (2).

وأصبح الأعيان وجها لوجه مع الجماهير الغاضبة وأعراب المثاليث ولا مهم علي بن خليفة على تهريب العامل وقال لهم «لو عرفتم من هو وماهي نواياه لقطعتموه إربا

(1)، (2) Ali Mahjoubi, Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

إربا» كما لامهم على تهريب الأوروبيين الذين يمكن أن يكونوا رهائن يساومون بهم جيش الاحتلال.

وبعد فرار العامل أشرفت على تسيير المدينة لجنة تشتمل على 40 صفاقسيا و10 مثاليث وعلى رأسهم محمد الشريف الذي يادر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الأهالي للدفاع عن المدينة وهذا الأمر لم يعجب الأعيان الذين يرغبون في السلم والاستسلام طاعة للباي وحفاظا على مصالحهم.

يوم 13 جويلية كان القاضي ومن معه من الأعيان بصدد قراءة رسالة جاءته من عامل سوسة تدعوهم إلى الهدوء ولكن فارسين من المثاليث سحبوا منه تلك الرسالة أثناء الاجتماع وبعدها انسحب الأعيان إلى ضيعاتهم حول صفاقس.

المقاومة

تطوع التجار والحرفيون للدفاع عن المدينة والاستعانة بالجمهور والمثاليث وأصلحوا جزءا من السور الذي تهدم بين برج النار وبرج الرصاص وحفروا خندقا حول المدينة، بدأ الحاج محمد كمنون في جمع الأموال لتوفير الغذاء للجنود البدو ولشراء الذخيرة وأخذ الزكاة من الحبوب وأموال الأحباس على الجوامع لنفس الغرض وعاد الأعيان للمساعدة على حماية المدينة بعد أن وقع تهميش المثاليث الذين كانوا في نفس الوقت في الساحل والقيروان بإشراف علي بن خليفة يدعون السكان لمقاومة الاحتلال بكل الوسائل ويبعث برسائل إلى الجم ومساكن وجمال يدعوهم إلى الجهاد المقدس ويهددهم بالنهب والسلب إذا استسلموا للغزاة. وكان سكان المدن بين نارين، الباي يدعوهم إلى الهدوء وعلي بن خليفة يدعوهم إلى المقاومة.

جددت بارجة Le chacal قذف المدينة بالقنابل وتجددت النداءات من صفاقس للنجدة ولم يساعدها إلا علي بن خليفة وجماعته، الأمر الذي جعل عامل صفاقس المتعاون مع الباي والفرنسيين يندش لجرائم التخريب وقتل الأبرياء التي قام بها الجيش الفرنسي وحتى عامل سوسة دعا الباي إلى التدخل لحماية صفاقس ولم يفعل شيئا وكانت الخسائر فادحة في المباني والأرواح. فقد كان عدد الجيوش الفرنسية نحو خمسين ألف جندي واستغرقت عملية الإستيلاء على صفاقس مدة طويلة.

وصلت بارجة أخرى يوم 13 جويلية إلى الميناء وسفن حربية أخرى وتساقطت أسوار المدينة ونزل جنود البحرية مهرولين إلى الباب القبلي، ثم باب البحر ودخلوا المدينة العتيقة وقتلوا وداسوا 40 تونسيا خلف تلك الأبواب وتمكن الجيش من السيطرة على القصبة وباب الجبلي.

وبعد حرب دارت في الشوارع والمنازل سيطر الجيش على المدينة وكان عدد القتلى كبيرا في صفوف المجاهدين وكذلك عدد الأسرى من ثوار وصناعية وتجار. أما في صفوف الجيش الفرنسي فالخسائر هامة في الأرواح والعتاد. وهدم جزء هام من الجامع الكبير وقتل كثير من المقاومين في جامع السلامي ولم تنقطع جيوب المقاومة في الضواحي الشمالية للمدينة في طريق تونس وفي الضواحي الجنوبية في طريق قابس.

أما محمد الفندري خليفة صفاقس فإنه فر واختفى في عدة ضيعات ثم وصل إلى البارجة Alma والتحق بالعامل حسونة الجلولي الموجود على ظهرها منذ شهر وفر أيضا أعضاء المجلس الشرعي : 12 من أعيان المدينة و4 مشائخ إلى البارجة.

كان عامل نفات يدعو للهدوء بتعليمات من الباي لكن يوم 15 جويلية كتب إلى عامل سوسة قائلا : لا يمكن السكوت على إحتلال صفاقس فهو عمل ضد الإسلام ذلك أن سكان صفاقس طلبوا حمايته وعلم حسونة الجلولي أن شيخ الطريقة الرحمانية والسنوسية من ليبيا يدعون السكان لحماية المدينة من الجيش الفرنسي.

وبعد سقوط المدينة في أيدي الفرنسيين وإلى غاية يوم 17 جويلية 1881 لم تنقطع الطلقات النارية من مناطق مختلفة في أحياء المدينة يستتر فيها المقاومون وراء ركام المنازل المهدمة وفي مخابئ متعددة، ويعتبر السير في شوارع المدينة مغامرة في حد ذاته إلى جانب جيوب المقاومة المتعددة في التجمعات السكنية القريبة من المدينة كما فر بعض سكان صفاقس إلى القيروان ومناطق نفوذ علي بن خليفة، وعقد إتفاق بين قاضي صفاقس والأميرال الفرنسي لضمان عودة سكان صفاقس إلى المدينة.

وبدأ الأوروبيون الذين فروا في شهر جوان في العودة إلى مساكنهم ومتاجرهم وقدم 400 منهم مطالب لتعويض ماتلف من أرزاقهم منهم (196 مالطيا 96 إيطاليا و89 فرنسا وغيرهم من اليونانيين والبلجيكيين...) وقررت لجنة تعويض أضرار الحرب في شهر أفريل 1883 تعويض كل خسائرهم.

الإستعداد للدفاع عن قابس

بعد إحتلال صفاقس انسحب الحاج صالح بن خليفة (شقيق علي بن خليفة) عامل نفات ومحمد الميدا سي خليفة (الحازم) ومحمد شرف الدين نحو مدينة قابس لمحاولة الدفاع عنها.

يوم 21 جويلية 1881 بعث قائد بارجة فرنسية راسية بالمياه الإقليمية لقابس رسالة إلى السلطة الجهوية يطلب التعرف على رأي السكان تجاه تواجد الجيش الفرنسي، فوقع ببلبة في مدينة قابس فإذا كان الباي وأعوانه كالعادة يدعون إلى الهدوء فإن البدو من نفات بعدما إنهمزوا في الدفاع عن صفاقس يدعون للقتال لوقف الزحف العسكري الفرنسي وانقسم الأعيان والسكان مابين الإستسلام والدعوة إلى المقاومة.

عقد إجتماع بمحل إقامة الخليفة في المنزل بقابس حضره العامل والمفتي وعدد غفير من الأعيان والسكان ووقع الحديث حول تخريب المساجد والمساكن وأسوار مدينة صفاقس والخسائر الفادحة وكذلك المقارنة بين سلاح الغزاة وما يملكونه من وسائل التدمير العصرية وبين سلاح الثوار التقليدي ودعا أعيان جارة ومنهم أحمد بن جراد إلى الإستسلام ووقع شتمه ووصفه بجميع النعوت وهدده الحاضرون بالقتل ولكن بعض فقراء جارة وافقوا على المقاومة.

وخلال النقاش الحاد دخل القاعة بعض الفرسان وأعلموا الحاضرين أن جيش السلطان العثماني أخيرا وصل إلى طرابلس وهم قادمون إلينا (حيلة دبرها شرف الدين زعيم بني زيد من المقاومين)، فعاد الأمل إلى النفوس وتغلب شق المقاومة على الإستسلام.

أصبحت مدينة المنزل رمزا للمقاومة وهكذا بدأ الإستعداد.

معركة قابس

يوم 24 جويلية 1881 وصلت إلى ميناء قابس تعزيزات أخرى من جيش البحرية الفرنسية. كان عدد الثوار نحو 2000 مقاتل و500 فارس (1) إمتلأت ساحات

(1) محمد المرزوقي : صراع مع الحياة، نشر دار الكتب الشرقية 1973.

باب البحر بجموع المتمردين من فرسان ومشاة تتحدى الأسطول الفرنسي الراسي في الميناء وأمام قذائف البوارج تفرق جمعهم وتكّن رماة البحرية من النزول وتمكن طاقم الباخرة Léopard من الإستيلاء على المدفعين اللذين نصبهما الثوار لمحاربة الفرنسيين وتمكّنت الكتائب الأخرى من السيطرة على القلعة ونصبت بطارية بها أربعة مدافع وأخذت في رمي المنزل بالقذائف.

وتحت حماية طلقات المدافع تمكن جيش البحرية بقيادة النقيب Mark de Sainte Hilaire من الوصول إلى قرية جارة التي رفعت الراية البيضاء واستسلمت، وفتح اليوزباشي مصطفى التركي قائد برج زواوة الأبواب للفرنسيين واتخذوا منه مقرا للإغارة على المنزل. واشتبكت البحرية الفرنسية مع الثوار أمام ساحة المسجد يقودهم باش مفتي المنزل، وتمكن المجاهدون من الصعود فوق سطوح المساكن وعندما توقفت مدافع العدو أمطر الثوار الفرنسيين بالرصاص فجرح خمسة منهم وانسحب البقية وعادوا إلى برج زواوة للإحتماء فيه.

وأمام هذا الإنتصار تشجّع سكان المنزل وعددهم نحو 3000 وعاضدهم البدو وقاموا بهجوم معاكس أجبر الفرقة الفرنسية على إخلاء برج زواوة وعندها قامت البوارج بقذف مركز على الثوار في البرج فاشتعل مخزن البارود وانفجر البرج وقتل نحو 60 من الثوار.

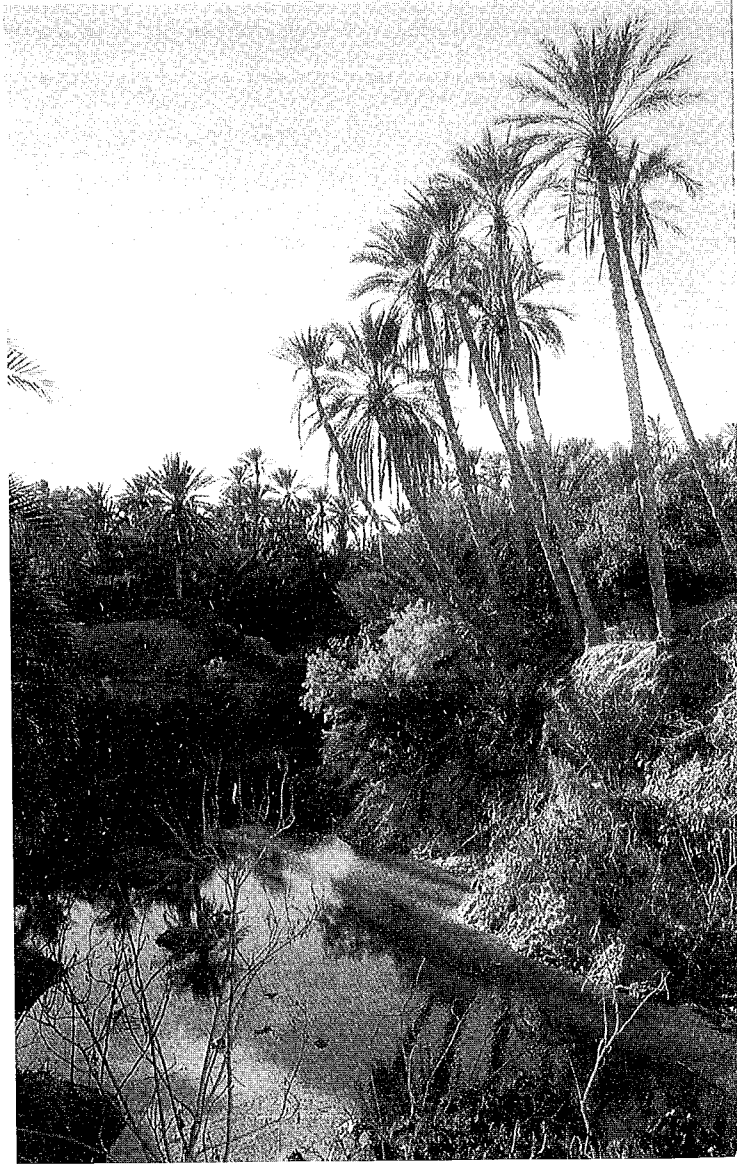
وفي 26 جويلية هاجم أهل المنزل جارة عازمين على قتل من فيها ولكن تدخل أحد زعمائهم منصور فتّوش (من مطماطة) وأثناهم عن عزمهم (1).

الإمضاء : Le Boeuf الرائد

قتل في تلك المعارك الحاج الجيلاني ابن الحاج الحبيب الذي كان له الفضل في توحيد صفوف قبائل الأعراض ضدّ العدو.

(1) عدنان المنصر عميرة الصغير، المقاومة المسلحة بتونس 1881 - 1939، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

واحة شنني التي كان يختفي فيها الثوار



جاء في رسائل حيدر باشا آغا عامل الأعراض بتاريخ 12 سبتمبر 1881 إلى الوزير الأول مصطفى بن إسماعيل تنديد بعصيان سكان الأعراض وعدم طاعتهم أو حتى إجابتهم على الرسائل التي يوجهها إليهم وشكاية من قلة الأموال للإنفاق على أتباعه.

أما الجيش الفرنسي الذي وصل إلى قابس فبقي بالميناء ينتظر المدد لأن العربان مخيمون في رأس الوادي وفي بلدة شنني ويهجمون علينا وعلى بلدة جارة قابس.

وفي رسالة أخرى إلى الوزير الأكبر محمد بن إسماعيل بتاريخ 26 سبتمبر 1881 يقول عامل الأعراض «إن الحاج صالح شقيق علي بن خليفة كاتب جميع عروش الأعراض ليجتمعوا لديه وهو الذي حرّضهم على الإغارة علينا وعلى جارة. وفي كل يوم يطلقون النار من ضواحي المنزل بقابس على الجيش الفرنسي الذي يحرس جارة.

وتجمع بشنني نحو 1000 ثائر من عروش حواية وغبنتن وحرازة وورغمة وتوجان وبني زلطن، وقذفهم الجيش الفرنسي بالمدافع والقنابل يوم 29 سبتمبر 1881 وعشروا على أحد سكان جارة فقتلوه ودامت المعركة مع الفرنسيين عدة ساعات ومات من الثوار 5 وجرح 10 أما سكان جارة فجرح منهم إثنان».

معركة المنزل وشنني (1)

يوم 24 جويلية وقع إحتلال جارة بعد أن أمطروا المنزل ببوابل من المدافع من البوارج الحربية الراسية بالميناء ونزل الجيش الفرنسي ولم تبد جارة مقاومة وفتحت لهم الأبواب ودخلوا حصن جارة وتواصل القذف المركز على المنزل ولكن كتيبة من الفرسان فتحت سوق جارة واشتبكت مع العدو وقتل فيه الحاج الجيلاني بن الحبيب وحمي وطيس المعركة وانسحب الجيش الفرنسي واحتوى بقلعة جارة.

(1) يذكر المرزوقي أن سكان جارة لم يستسلموا كما قال مارتال فهو تحريض وتناقض في كلامه حيث يذكر أنه وقع أسر بعض سكان جارة وتخبطه كل من حمل بندقية بـ 40 فرنك وحملهم إلى الاسطول الفرنسي.

معركة مطماطة

حرّض مشايخ مطماطة السكان على إعتراض الجيش الفرنسي ومنعه من دخول مطماطة بمساعدة بعض الثوار المتراجعين من قابس بعد إنهمامهم هناك، لكن السلطة قامت بترقية يوسف النيفرو «كان ضابطا في الحملة ضد مطماطة» إلى رتبة جنرال وسمّته عاملا على الأعراض وكان دوره فاصلا في هزيمة ثوار مطماطة، وأستشهد في المعركة كثير من المقاومين وفي مقدمتهم المشايخ والأعيان.

إحتلال جرجيس وجربة

خوفا من قدوم الأسطول العثماني عن طريق طرابلس لمساعدة الثوار سارع الجيش الفرنسي باحتلال جرجيس وجربة التي كان يتم عن طريقها تهريب البارود والذخيرة الحربية إلى البلاد التونسية.

وقد كانت الدولة العثمانية في حالة ترهل وضعف ولم تنجد الثوار الذين طال إنتظارهم ولم تساعدهم عند إنهمامهم لجوئهم إلى طرابلس وهو مثل موقف البايات من الثوار.

يوم 27 جويلية 1881 وصلت الجيوش الفرنسية وأرست في ميناء جرجيس فاتجه إليهم الخليفة بولهيبة (معتمد) المدينة وتقابل مع قائد الأسطول ونظموا خدعة مشتركة وطلب تأخير نزول الجيش لبضعة ساعات في وقت تواجد فيه ثوار ورغمة وهم بصدد إقناع أهل جرجيس للمحاربة معهم وقبل قائد الأسطول عدم إنزال جيوشه ثم ذهب الخليفة إلى الثوار وقال لهم «أقنعت الفرنسيين بعدم النزول في المدينة ولاداعي للحرب» فأنسحب الثوار لكنهم تفتنوا للخدعة ولقناعة أعيان المدينة بالإستسلام. ثم نزل الجيش واحتل المدينة. ثم إتجه الأسطول الفرنسي يوم 31 جويلية إلى جربة واحتلها واستولى على أبراجها بعد أن وصلته تعزيزات عسكرية أخرى.

يوم 26 جويلية 1881 بعث العقيد Jamais فيلقا تمكن من إحتلال جارة، يوم 28 جويلية تمكن الثوار الذين يسيطرون على ضواحي المدينة من إعتراض 3 جنود فرنسيين وأحرقوهم في ساحة شنني أمام أنظار صالح بن خليفة ومحمد الميادسي.

صباح يوم 28 جويلية هاجم المتمردون جارة وصدهم العقيد Jamais وأمر المدفعية بهدم الأسوار الجنوبية الشرقية للمنزل ثم طارد فلول الأهالي الذين إحتسما بالواحة وبعد معركة ضارية إحتل العقيد الفرنسي Jamais شنني وقتل 50 ثائرا أثناء دفاعهم عن منزل علي بن خليفة قائد التمرد في الجنوب، ونظرا لقلّة جنوده وبعده عن قاعدة إنطلاقه إضطر جيشه إلى مغادرة شنني مركز التمرد وعاد إلى قابس وفور خروجه ظهر الثوار المختبئون واحتلوا شنني وقتلوا جنديين في الساحة العامة.

يوم 2 سبتمبر بعث علي بن خليفة إلى سكان شنني والمنزل نجدة بـ 150 فارسا فحاولوا إسترداد جارة لكن الجيش الفرنسي تمكّن من صدّهم بالمدفعية ورغم كثرة الخسائر من الجانبين أعاد الثوار الكرة يوم 6 سبتمبر وأمام فشلهم انسحب فرسان نفّات وتركوا أهل المنزل وحدهم.

يوم 9 سبتمبر أعطى العقيد Jamais أوامره لسكان جارة لتعزيز الكتائب الثلاث والمدفعية وتمكّنوا من تحطيم المنزل بؤرة المقاومة ومكّن الجيش سكان جارة من أخذ ثأرهم من سكان المنزل. (1)

ورغم القذائف التي ألقيت على قابس والمنزل وسيدي أبولبابة إضطرّ العدو إلى التراجع والإحتماء بالبرج. وتمكّن الثوار من القبض على بعض الجنود وأعدموهم في ساحة شنني مع خمسة خونة، وانتقم الجيش الفرنسي من نساء وأطفال المنزل وأحرقوا ديارهم.

(1) المرجع : "Histoire de la conquête pacifique des territoires militaires de Tunisie : Le Commandant Leboeuf

عدنان المنصر وعمارة الصغير، المقاومة المسلحة ج 1 ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

معركة الحمامات (حسب المصادر الأهلية)

شرع الفرنسيون في احتلال داخل البلاد لكن المجاهدين منعوهم من الوصول إليها حتى أواخر شهر سبتمبر 1881، ولتعزيز سيطرته وحماية العاصمة من غارات الثوار قام الجيش الفرنسي باحتلال مناطق ساحلية مثل الحمامات.

ونظرا لأنه عجز عن السيطرة عليها بحرا هاجمها عن طريق البر بعد أن وصلته تعزيزات عسكرية من حمام الأنف.

إعترض المجاهدون الجيوش الفرنسية قرب مداخل مدينة الحمامات ورغم تفوق الفرنسيين في العتاد والأعداد هزموا شر هزيمة وأنسحبوا إلى حمام الأنف في معارك دارت سجلا أيام 26 إلى 29 أوت 1881 وتكبد فيها الفرنسيون عشرات بين قتلى وجرحى (1).

جاء في المصادر الفرنسية (برقية Roustau بتاريخ 28 أوت 1881) أن خسائر الفرنسيين قتل وجريحان فقط، وحسب قائد الجيوش Logerot فإن جنود الباي الذين كانوا قريبين من مواقع المعركة ساعدوا الجيش الفرنسي وأمدوه بالماء والمؤونة. أما المصدر التونسي فيقول إن عددا من جنود الباي فروا والتحقوا بالمقاومين، ويذكر العقيد Corréard إن الثوار طاردوا جيشه إلى الحمامات وزحفوا نحو العاصمة حتى أحواز رادس، وذكر أن خسائر الفرنسيين 29 بين قتلى وجرحى.

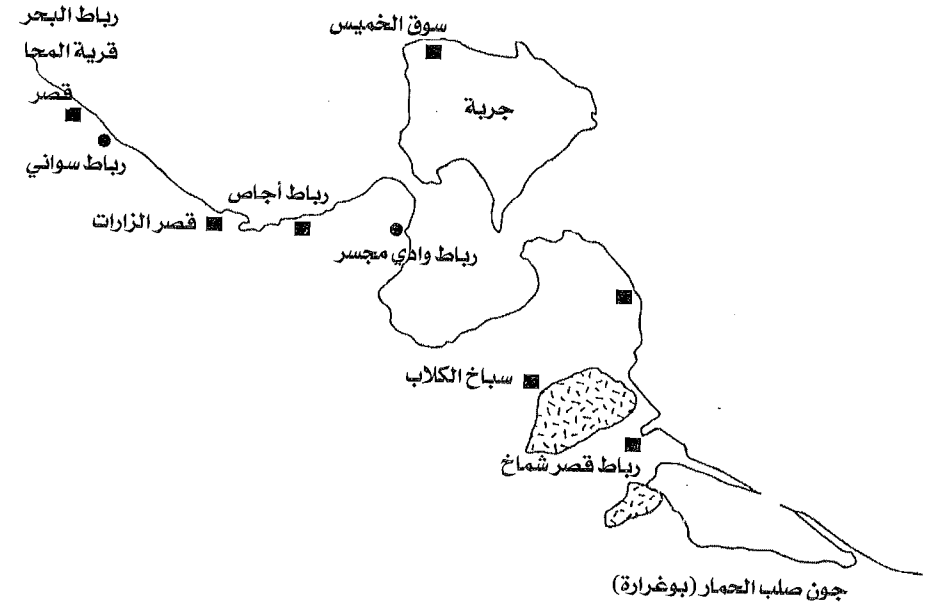
معركة الأربعين

هاجم الثوار الجيش الفرنسي بقيادة العقيد Corréard يوم 28 أوت 1881 عند خروجه من الحمامات وأنسحابه نحو قاعدته بحمام الأنف وذلك بعد هزيمته في معركة الحمامات التي أعادت النخوة إلى الثوار في كل مكان وإلى جنود الساحل الفارين من الخدمة العسكرية بأسلحتهم فانضموا إلى الثوار.

بدأ الهجوم من طرف الثوار على الساعة الثانية صباحا على غير عاداتهم في ظلام دامس في منطقة الأربعين وتسלّلوا إلى مخيم الجيش الفرنسي قادمين من

(1) محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب للنشر، 1973.

رباطات جنوب البلاد التونسية في العصر الوسيط



تجمع عمراني محصن

مركز مرابطة

0 10 km



Echelle

مخبر رسم الخرائط

مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

(1) المصدر : الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط : ناجي جلول Cérés.

المرتفعات الجبلية القريبة وكانت معركة حامية بين الطرفين شارك فيها ثوار من جلاص وبني زيد والهمامة والمثاليث والسواسي وأولاد سعيد ورياح تكبد فيها العدو خسائر هامة.

وفي الصباح الباكر أمر العقيد جيشه بالإنسحاب السريع واستولى الثوار على بعض الأسلحة والذخيرة.

معركة أخرى دارت بين الثوار والجيش الفرنسي يوم 29 أوت 1881 ما بين قرمبالية وتركي ثم هاجموا الجيش في مرنق حتى وصل حمام الأنف يوم 30 أوت 1881. فقد الثوار نحو 50 شهيدا ومات كثير من الجنود الغزاة وجرح الكثير (1).

تواصل المناوشات والتخريب

لم تتوقف عمليات الإصطدامات المسلحة فردية كانت أو جماعية مع الجيش الفرنسي بعد إستيلائه على مدينة صفاقس في 15 جويلية 1881 كما تواصلت عمليات تخريب المصالح التي تسخرها قوات الأمن لخدمتها من خطوط التلغراف أو السكك الحديدية أو الطرقات.

إنسحب الثوار من صفاقس. فالذين ينتمون إلى القبائل الجنوبية ذهبوا لحماية مدينة قابس والجنوب من الإحتلال الفرنسي أما قبائل الوسط مثل جلاص فأتجهوا نحو مدينة القيروان لحمايتها. أما الهمامة والمثاليث وغيرهم فقد قصدوا الساحل والوطن القبلي والشمال، في نفس الوقت كان القائد علي بن عمار يعد قبائل أولاد عيار والفراشيش وماجر لمقاومة الجيش الفرنسي في الشمال.

عمليات تخريب التلغراف شملت مناطق حمام الأنف وتبرسق وهرقلية والجنوب قرب قابس. وفي مجاز الباب التي كانت تربط تونس بالجزائر التي يأتي منها المدد إلى القوات العسكرية ولم يستطع الفنيون الفرنسيون إصلاح العطب الذي إنتشر في كل مكان لأن القائمين بالإصلاح عددهم قليل أما الثوار فيزيد عددهم على 600 مقاتل.

كما تم تخريب السكك الحديدية في عدة أماكن منها وادي الزرقة قرب باجة. الأمر الذي دعا الجنرال Logerot قائد القوات الفرنسية الضارية إلى أن يعطي تعليماته إلى الباي ليدعو العمال والمشاخ إلى اليقظة التامة خاصة وقد تكاثرت الهجومات الفردية على الفرنسيين في كل الجهات .

الدفاع عن القيروان

كانت القيروان بوصفها أهم المدن بعد تونس وتعتبر العاصمة الروحية للمسلمين في شمال إفريقيا، وكانت رغبة Jules Ferry رئيس الحكومة الفرنسية قوية لاحتلال الجيوش الفرنسية لها قبل إفتتاح السنة البرلمانية في باريس يوم 28 أكتوبر ومناقشة موضوع الحماية الفرنسية لتونس من طرف النواب.

إنطلقت نحو القيروان في منتصف شهر أكتوبر 1881 ثلاثة جيوش جرارة :

(أ) أحدها انطلق من مدينة تبسة الجزائرية على الحدود التونسية بقيادة الجنرال Forgemol دخل الحدود التونسية يوم 16 أكتوبر 1881 وفي الطريق إشتبك مع ثوار الفصرين.

(ب) وإنطلق الجيش الثاني من مدينة حمام الأنف يوم 17 أكتوبر 1881 بقيادة الجنرال Saussier واشتبك مع ثوار جلاص في الطريق.

(ج) وإنطلق الجيش الثالث من سوسة واشتبك مع ثوار قبائل الوسط في وادي لاية يوم غرة أكتوبر واتجه إلى القيروان.

الإشتباكات

كانت الدعوة إلى مقاومة الإحتلال محل إتفاق كل القبائل في الريف ماعدا الباي ومن والاه من بعض سكان المدن الذين تربطهم به وبالأجانب مصالح شخصية أو إقتصادية.

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

معركة حيدرة (1) 17 أكتوبر 1881

إعترض الفراشيش وماجر وأولاد عيار والهامة بقيادة أحمد بن يوسف الجيش الفرنسي القادم من الجزائر لاحتلال القيروان بقيادة الجنرال Forgemol واشتبكوا معه في معركة حيدرة يوم 17 أكتوبر 1881. وقع الإعداد لتلك المعركة بدعوة إلى الجهاد المقدس قام بنشرها محمد بن صالح من تالة وقاد تلك المعركة العامل حراث بن محمد (عامل) أولاد ناجي كما اشتبكوا مع جيش الإحتلال بجبل مغيلة بمشاركة أولاد عيار بقيادة علي بن عمار والفراشيش.

مِيعَاد سَيِّطَلَة

قام الفراشيش بمقاومة الإحتلال الفرنسي ماعدا علي الصغير عامل أولاد وزاز. بدأت الدعوة إلى الجهاد وكان محمد بن صالح يتنقل في الزوايا ويدعو إلى مقاومة الإحتلال إلى جانب العامل الحاج جراث بن محمد قائد أولاد ناجي من الفراشيش.

وتم الإتفاق إثر ميعاد (إجتماع) إنعقد في سببيلة يوم 19 أوت 1881
لاعتراض الجيش الفرنسي القادم من الجزائر بقيادة الجنرال Forgemol في حيدرة. وفي
اليوم الموالي هاجم أولاد ناجي تالة بسبب ولائها للمحتلّ الأجنبي، وفي معركة الروحية
بجبل مغيلة شارك الفراشيش وأولاد عيار في مقاومة الجيوش الغازية في أكتوبر
1881.

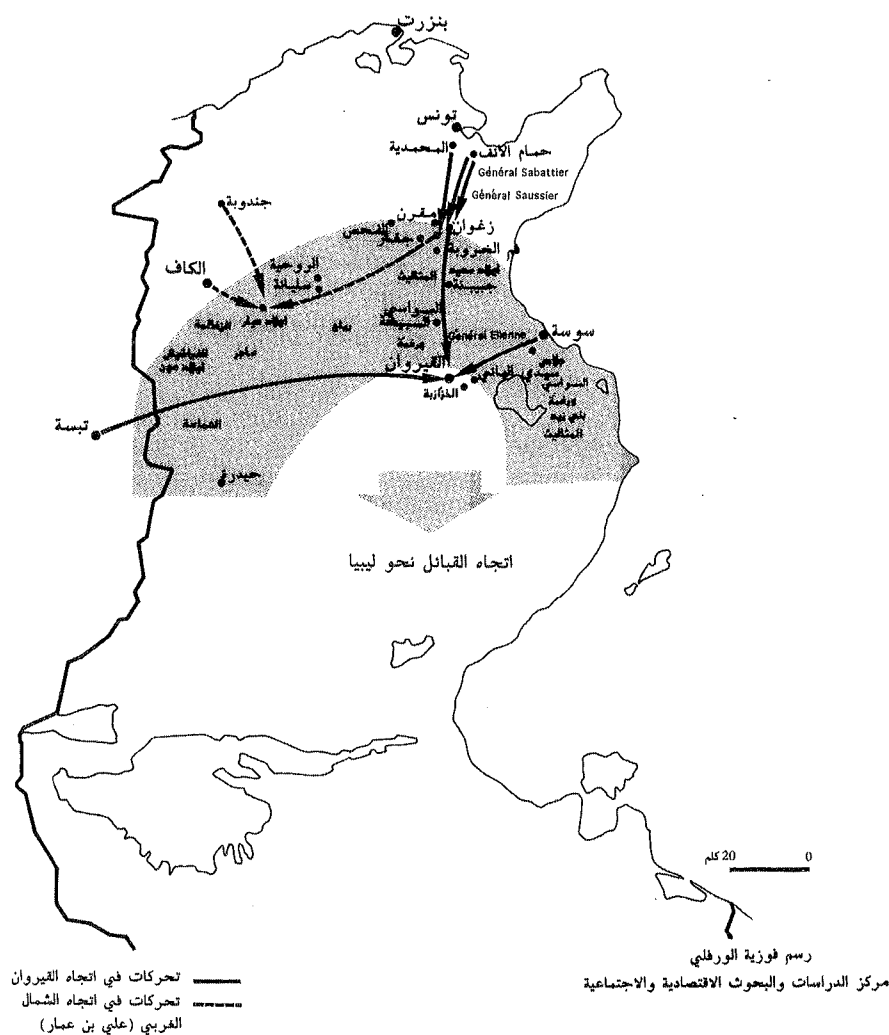
في معركة الروحية (2)

إعترض علي بن عمار الجيوش الفرنسية الزاحفة نحو القيروان واشتبك معها في معركة في الروحية. فقد عطلها عن الزحف نحو القيروان مدة معينة ولم يصد الجيش، كان عمال الفلاحة والفقراء في الريف أشد بأساً وأقوى بطشاً بالفرنسيين (3) من سكان المدن.

- (1) **حيدرة** : مدينة بولاية الفُصَين غرب تالة توجد عند الحدود الجزائرية.
 (2) **الروحية** : مدينة محاذية لولاية الفُصَين تقع جنوب ولاية سليانة.
 (3) **الهادي التيمومي**، إنتفاضة الفلاحين، 1906 بيت الحكمة قرطاج 1993، دار الغرب للنشر بيروت 1988.

المقاومة والدفاع عن القيروان

1881 اکتوبر



بعد إحتلال الجيش الفرنسي لزغوان يوم 26 أوت 1881 تجمع فرسان جلاص إلى الجنوب منها على الطريق المؤدية إلى القيروان واشتبكوا مع كتيبة من الجيش الفرنسي، على بعد 18 كلم جنوب زغوان كان عدد الثوار نحو 1000 فارس من جلاص ورياح والطرابلسية بقيادة الحاج المسعي واشتبك الجمعان في معركة حامية عند منطقة للأبن سعيدان، كانت خسائرها في صفوف الفرنسيين 7 قتلى و7 جرحى قرب فندق الخروبة إستشهد فيها قائد ثوار جلاص الهذيلي بن الزين، ثم تفرق الثوار حول زغوان والتحق بهم فرسان من الهمامة بقيادة يوسف ابن العامل أحمد بن يوسف وتمكن الثوار من محاصرة الجيش الفرنسي وقطعوا عليه موارد الماء ومنعوه من عبور الجسر الذي أحرقوه لكنه وقع إصلاحه يوم 14 أوت 1881 وقع إشتباك بين الهمامة والجنود الفرنسيين جرح خلاله قائدهم يوسف وعندها انسحب الفرنسيون إلى زغوان لشدة الضغط عليهم فانتقموا من السكان المدنيين وأخذوا منهم 15 شخصا رهائن ونهبوا مؤونة الأهالي وأبقارهم وأغنابهم، وهددوا بقتل أعيان المدينة إذا هاجمهم الثوار، إضطر الثوار حفاظا على أرواح الأهالي إلى الانسحاب، الهمامة نحو ثمودة (بسيدي بوزيد) وانسحب الحاج المسعي من جلاص نحو جبنانة والقيروان.

معركة وادي لاية 18 أكتوبر 1881

تمركز الثوار القادمون من الحجازية (بين الكلبية وسيدي الهاني) من قبائل (جلاص وأولاد سعيد، مثاليث، نفات والسواسي) حول القلعة الكبرى عند وادي لاية بقيادة علي بن عمارة (من جلاص)، كان عددهم نحو 700 بينما تذكر المصادر الفرنسية أن عددهم نحو 1800 مقاتل واشتبكوا مع الجيوش الفرنسية عند دخولها إلى القلعة الكبرى من يوم 18 إلى 22 أكتوبر 1881 ومنعوا الجيوش من التقدم نحو القيروان أو التراجع نحو سوسة ومنعوا عنهم القوافل التي تزودهم بالمؤونة والذخيرة واستشهد في تلك المعركة الشاوش المهدي بن الزين الذي كان مساعدا للقائد علي بن عمارة والذي قتل غدرا وهو نائم بخيمته من أحد أعوانه، وقتل في المعركة النقيب الفرنسي Traves وجرح جنديان وعند انسحاب الثوار تمكن الجيش الفرنسي من مواصلة السير نحو سوسة بعد عرقلته لمدة 5 أيام.

إحتلال القيروان

تلقى الجنرال Etienne الذي كان مخيما في سيدي الهاني أمرا بالزحف على القيروان يوم 25 أكتوبر 1881 وكانت القيروان قبل ذلك تعرضت إلى كثير من الإشاعات والتهديدات وخشيت أن يكون مصيرها كمصير مدينة صفاقس التي تم تدميرها، وتناقل السكان في القيروان أخبارا تقول إن أعدادا من الهاربين من صفاقس وماطر في طريقهم إليها وكذلك الجيوش الفرنسية قادمة من زغوان، وإن البدو سيهاجمونها وينهبونها، ورغم تطمين العامل لهم أغلقت المدينة أبوابها وأغلقت المتاجر وتجمع كثير من الأهالي قرب مقر إقامة العامل.

ولما بدأ زحف الجيوش الفرنسية نحوها وشاهد حراس أسوار المدينة طابورا طويلا من الجنود متجها نحوها وقبل وصول القوات إليها بنحو 100 متر إستسلمت القيروان ورفعت الرايات البيضاء على الأسوار وبقيت أبوابها مغلقة ولما أراد الجنود تحطيم باب الخوجة خاطبهم أحد حراس السور قائلا «إن العامل موجود عند باب الجلادين» وعندها فتح باب المدينة وخرج العامل في زيه الرسمي واحتج على اقتحام المدينة عنوة وذهب إلى باب الخوخة ورحب بالجنرال Etienne واحتل جيشه المدينة والعقيد Moulin إحتل القلعة بكتيبته.

ثم إلتحق بالقيروان يومي 28 و29 أكتوبر 1881 جيش الجنرال Saussier وجيش الجنرال Forgemol. وتفرق الثوار الذين كانوا يحيطون بالمدينة بداية من يوم 27 أكتوبر 1881، عاد بعضهم إلى مناطقهم وانسحب بعضهم إلى الجنوب الذي لم يخضع بعد للإحتلال. (1)

إحتلال تونس العاصمة

يوم 10 أكتوبر 1881 تم إحتلال العاصمة دون مقاومة، كما حدث في القيروان ودخل الجنرال Maurand المدينة لأن الجيش لم يدخلها يوم عقد معاهدة الحماية في 12 ماي 1881 مراعاة لاستسلام الصادق باي الذي طلب عدم إكتساح العاصمة.

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

في مدينة تونس

قام الرجال والنساء بالمظاهرات ونشر الفوضى وبذل الحرس عسكر الضبطية التابعين للباي جهودا لإخماد الإنتفاضات الجماعية والفردية وساعدهم في ذلك الجيش الفرنسي.

كما عمت الفوضى كافة الجهات في الجنوب والشمال والساحل وتضايقت السلطات العسكرية الفرنسية وغلبت على أمرها رغم ما تملك من آليات حربية جهنمية لأنها لاتواجه في المقابل مقاتلين بل تواجه مواطنين مدنيين وفدائيين في كل مكان.

رغم إنتصار Jules Ferry باحتلال الموقعين الهامين مدينة تونس ومدينة القيروان العاصمة السياسية والعاصمة الروحية قبل وقوفه أمام البرلمان الفرنسي يوم 28 أكتوبر 1881 لتبرير إحتلال تونس فإن جيوشه لم تسيطر على الوضع تماما وهي تتعرض لهجمات الثوار باستمرار وفي كل مكان.

تعميم الإضطرابات

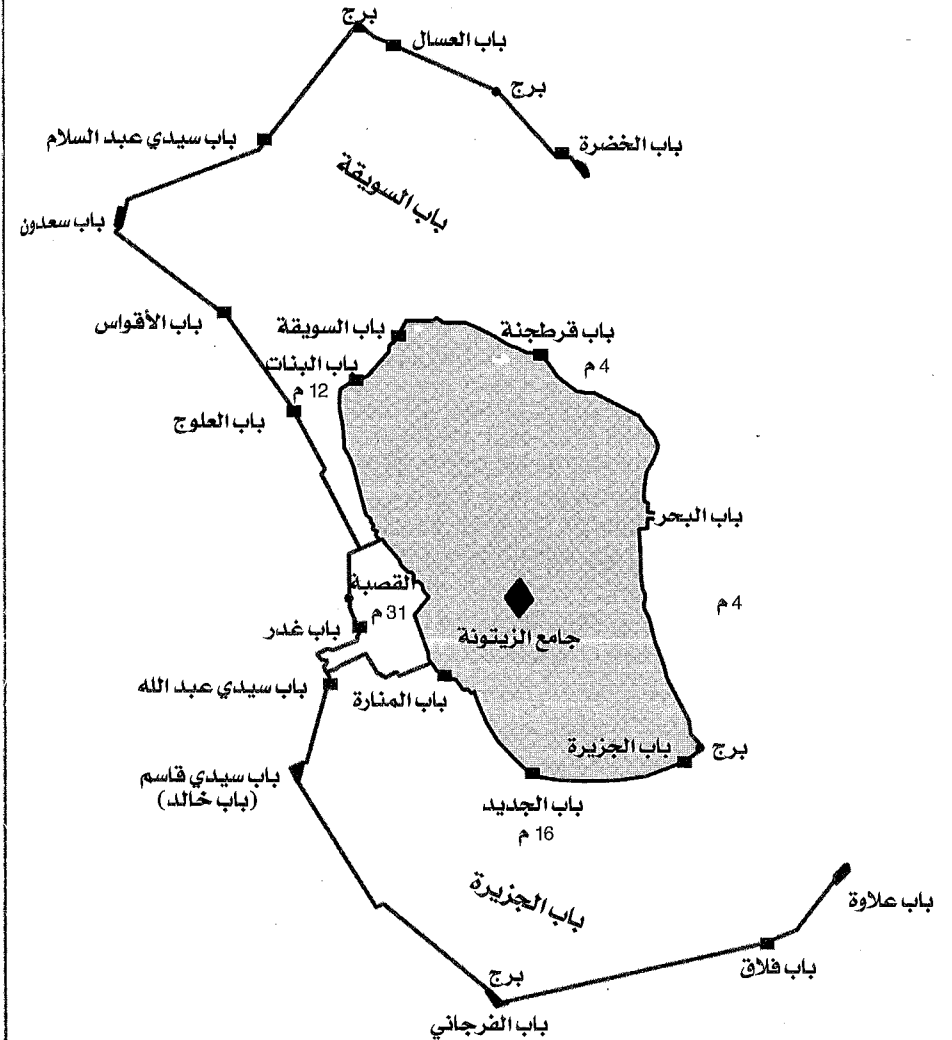
عمت الفوضى والإضطرابات كامل البلاد التونسية ولم يتمكن جيش الباي ولا الجيش الفرنسي من إعادة الأمن إلى البلاد.

الإضطرابات في الساحل

كان لانهازم الثوار أمام القوات العسكرية بعد سقوط مدينة صفاقس ثم قابس انعكاسات سيئة على الأهالي وعلى المقاومين الذين يعملون على إثارة الوطنيين لمساعدتهم على الصمود وتنغيص حياة المستعمر الجديد ويهددون القرى والسكان الذين يستسلمون للغاصب، وهي كلها محاولات وطنية صادقة ترفض الضيم والهزيمة وقد أثاروا في كثير من المناطق أجواء من الخوف والرعب للمتعاضدين مع الفرنسيين مع الباي من الإنهزاميين.

كان عامل أولاد إيدير من جلاص الحاج حسين بن مسعي مخيما في جبنيانة مع جماعات من أولاد سندوسن وأولاد خليفة وفطناسة، وجماعة أخرى كانت مع علي بن عمارة من أعيان أولاد إيدير إلى جانب مجموعات من نفات وأولاد سعيد، وأولاد

أسوار مدينة تونس وأبوابها : خارطة تقريبية في القرن XIX



100 م

مخبر رسم الخرائط
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

المعارك بالشمال الغربي

ثورة علي بن عمار

في نفس الوقت الذي وصل فيه ثوار الساحل إلى حالة من الإحباط لعجزهم عن إيقاف زحف الغزاة رغم معارك القلعة الكبرى ومساكن وقصر هلال والمكنين وبنى حسان وبنان، نجد في الشمال الغربي الثائر البطل علي بن عمار العياري يقوم بتوحيد القبائل (من أولاد عيار والفراشيش والهمامة) للتصدي للغزاة.

كان علي بن عمار (واليا) عاملا مسجوناً عند إستسلام الباي وإمضاء معاهدة باردو في 12 ماي 1881.

لكن الباي أطلق سراح علي بن عمار في شهر جويلية 1881 راجيا منه القيام بتهديئة القبائل لكنه فعل العكس وجندهم لمحاربة الفرنسيين في اجتماع بأولاد عيار وأولاد عون ودريد عقده في سهل السرس ثم إتصل بالعمل الحراث الفرشيشي عامل أولاد ناجي بالحصرين وأحمد بن يوسف عامل أولاد رضوان من (الهمامة) للتنسيق معهم.

يوم 15 أوت 1881 عقد ميعاد في سبيطلة موضوعه مقاومة الإحتلال الفرنسي حضره علي بن عمار ومحمد صالح دبش عامل أولاد عيار، وعلي الصغير عامل أولاد فزار (فراشيش) وكذلك الحاج الحراث وأحمد بن يوسف وكان النقاش في الإجتماع حادا. فهناك من ينصح بالإستسلام مثل علي الصغير (قائد أولاد وزاز) وكان أغلبية الحاضرين من الأعيان يدعون إلى المقاومة وخاصة منهم قائد أولاد رضوان (همامة) وقائد أولاد ناجي (فراشيش).

إيدير كانوا يخيمون حول عين الحزارية (ما بين بحيرة الكلبة وسيدي الهاني) وكان جميعهم يقومون بمناوشات في كل المناطق التي يتواجد بها الجيش الفرنسي ويشاركهم في ذلك الجنود الفارين من الخدمة العسكرية بأسلحتهم. وانضموا إلى الثوار في بعض قرى الساحل مثل قصور الساف وجمال والقلعة الكبرى وبنان وبنى حسان والمكنين وقصر هلال والساحلين ومساكن بقيادة الساسي بن سالم وعلي بن مبروك من القلعة الكبرى والحاج علي بن خديجة من جمال وسعد بن حسين من بنان.

وعمت الدعوة إلى المقاومة في كل مناطق ومداشر الساحل وأصبح الثوار يسيطرون على الطرق المؤدية إلى مختلف المدن والقرى.

وسيطر الخوف والرعب على كثير من الأوروبيين واليهود في المدن مثل سوسة والمنستير فهاجروها نحو العاصمة.

في القلعة الكبرى

كان الجنود الهاربون من الخدمة العسكرية مسيطرين على الأوضاع فيها وحولها بالتعاون مع أولاد سعيد وجلال والمثاليث والسواسي، وكثرت الإعتداءات على السكان الذين يعترفون بسلطة الباي والفرنسيين وهاجر بعض سكان القرى في الريف إلى مدينة سوسة حيث يوجد مقر العامل والقوات الفرنسية التي فكرت في قذف القلعة الكبرى بالمدافع إنطلاقا من سوسة.

ثم هاجمت الجيوش الفرنسية بكامل معداتها القلعة الكبرى وسيطرت على الأوضاع فيها يوم 22 أوت، ثم إتجهت لإخماد المناطق الأخرى التي لم تستطع السيطرة عليها بصفة وقتية وكان كلما تنقل الجيش إلى منطقة يتعرض إلى هجومات الثوار.

أما علي بن عمار الذي يبلغ عمره 67 سنة فكان أكثر الحاضرين نشاطا وحامسا لمقاومة الاحتلال (1) ويدعو إلى وحدة الصفوف والتصدي للغزاة المسيحيين. وكان لديه أتباع كثيرون بعثهم يجوبون المناطق جنوب منجردة لدعوتهم إلى الجهاد (ماجر ورتان الزغالمة أولاد عون الخمامسة أولاد يعقوب دريد).

يوم 10 سبتمبر أصبح لدى علي بن عمار 1200 تائر وعدد من الأعوان السريين يدعون الجنود السوافة والفارين من الجيش للإنضمام إلى المجاهدين ويهدد كل من يعترض سبيل المدافعين عن الإسلام والبلاد. كان كل الناس يخافونه والبعض من أتباعه غير مقتنعين بالمغامرة وساد الخوف عند كثير من السكان تتنازعهم سلطة المحلة العسكرية التي يقودها علي باي والمخيمة في تستور قريبا منهم ومعهم الفرنسيون وبين سلطة علي بن عمار الذي يدعوهم للجهاد.

وكان الطرفان يدعوان السكان لمساعدتهم بالأخبار والتموين والرجال لمحاربة الطرف الآخر.

وقام علي بن عمار برد عنيف على رسول باي الأمحال وعلى المشائخ والقاضي بتبرسق ونعتهم بالخيانة والفساد لتعاونهم مع الباي. وكان بطلا وكان له نفوذ مطلق وشجاعة نادرة واعتزاز بالنفس ويقول عنه المخبرون أنه يقوم الإعوجاج، حتى أن أعوان السلطة يلجأون إليه أحيانا لاسترجاع حقوقهم.

معركة عين تونقة

وصل علي بن عمار والشوار إلى عين تونقة التي تبعد 9 كلم على تستور يوم 29 سبتمبر واشتبكوا مع المحلة العسكرية لعلي باي يوم 30 سبتمبر 1881، هاجموا المحلة ونهبوا وأحرقوا محطة القطار بوادي الزرقاء و9 أعوان ورئيس محطة السكة الحديدية، وفي اليوم الموالي واصل الشوار نصب الحواجز لمنع تحركات الجيش وأحرق

المساكن وحطم الجسور وهاجم قطارا قادمًا من غار الدماء يحمل نجدة من الجنود ما بين باجة ووادي الزرقاء.

وهاجم علي بن عمار يوم 2 أكتوبر مقر المحلة العسكرية وانهزم وجرح وقررت شركة السكة الحديدية (قلمة - عنابة) إيقاف سفراتها وسحب أعوانها ما بين باجة إلى غار الدماء وسحب كافة أعوانها فيما عدا القطارات التي تنقل الجيوش بعد مجاز الباب (1).

(1) محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، نشر دار الكتب الشرقية 1973.

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

1) الوضع بالساحل من خلال تقارير قناصل فرنسا

أ) الوضع بجهة المنستير :

المراجع : النائب القنصلي بالمنستير Irisson بتاريخ 11 أوت 1881

إلى السيد الوزير المقيم العام

... بلغني أن 800 عسكري فروا من الجيش مسلحين ومركزوا بجمّال تحت قيادة علي بلحاج حسن الميلي (باش شاوش) وتحت إمرته 3 يريدون تنظيم هؤلاء الجنود وهم الحاج علي بن خديجة، والحاج مصطفى سرّادي، وسعد ثم.

وتعرّض سكّان المنستير أثناء عودتهم من سوق المكنين إلى السلب من قبل سعد ثم وبعض شركائه من القادة والجنود الذين يقومون بالسطو منذ يوم السبت الماضي على كل من يغامر بالسير في الطرقات. وقد عمّ الهلع السكان وكلهم يهربون عائلاتهم ودوابهم نحو مدن الساحل. أما شيخ بنّان فقد أتى متحمسا ليبلغنا أن سعد ثم ينوي قتله ليلة الإثنين ويحمل رأسه عربون نصر إلى جمّال.

«حسب مراسلة من Irisson النائب القنصلي بالمنستير بتاريخ 10 أوت إلى المقيم العام»

يقول فيها : «إن الوضع تدهور إثر الصدام الذي جدّ بجمّال وقد وضع ذلك حدّا نهائياً للسلطة المتداعية وغير الشعبية للجنرال البكّوش حيث إنتشرت عصابات مسلّحة من الجنود في قرى ومنطقة المنستير وأرغمت الناس بالقوة على تسليم الأسلحة والمؤن وهددت السكان بنهب وقتيل شامل إذا لم ينضمّوا إليها وقد كان يقودهم سعد ثم وهو قاطع طريق وسفّاح ويمثّل الرعب في هذه الجهة، يتنقّل بكلّ حرية حتى الآن بين مدن الساحل دون أن تعمل السلطة على إيقافه». (1)



رسم للقائد علي بن عمار

(1) المصدر : عدنان المنصر وعميرة الصغير : المقاومة المسلحة ج 1، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

ب) الوضع بالمهدية وتمرد قصر هلال أوت 1881 :

مختصر تقرير النائب القنصلي Cretin بالمهدية بتاريخ 22 أوت 1881.

سيدي الوزير المقيم العام

« يشرفني إعلامكم أن الوضع السياسي بالمهدية هادئ نسبيا ، غير أن السكان مضطربون بسبب فرار 800 جندي حطوا بأطرافها وأن بدو الجهة يدخلون المدينة بأسلحتهم وقد رأيت أنه من الحذر عدم مطالبتهم بتركها عند باب المدينة، إنهم جاؤوا يبيعون زادهم من قمح وشعير بأبخس الأثمان وأشاعوا أنهم سيفرون من جهتنا نحو الجنوب ويلتحقون بقائد الثورة علي بن خليفة، وأن الاتصالات قد انقطعت مع سوسة.

- يوجد حول المكنين معسكر من الجنود الفارين نحو 400 يرفضون الطاعة وهددوا الخليفة بأنهم سوف يهاجمون المدينة إن وقع إعتداء السلطة على أحد أفراد عائلاتهم. وأن الخليفة والأعيان سيتوجهون إلى المنستير هذا الصباح ليشتكوا للعامل سي مزالى.

- قصور الساف خاضعة لسيطرة المتمردين من العساكر الفارين نحو 400 يدعمهم الأهالي ويراقبون طريق المهدية وهم على إستعداد للقتال إن أريد إيقافهم...».

ج) تقرير نائب القنصل بسوسة

سوسة 11 سبتمبر 1881

إلى السيد الوزير المقيم العام

من المؤكد أن (الرسول) الذي غادر سوسة عشية أمس أعلمكم أن قواتنا احتلت المدينة وقد جرى ذلك في نظام كبير وبدون مقاومة كما توقعت. وقد إصطف بالباب الجديد القائد ومعه السلط الدينية والأعيان لاستقبال المقدّم قائد رتل الإحتلال والطلائع الأولى من المشاة التي أنزلت.

وقد إتخذ الجنرال البكوش كل الإجراءات اللازمة لحفظ الراحة والأمن طيلة الوقت الذي إستغرقه تحول الجنود إلى القصبة كما رفع العلم الفرنسي عند وصولهم مباشرة على القلعة.

حافظ سكان سوسة على هدوئهم الذي هم عليه منذ أشهر وفهموا أنهم أصبحوا أحرارا اليوم بعد أن كانوا مسجونين بالأمس وأنه يمكنهم بعد قليل القيام بأعمالهم الفلاحية بكل إطمئنان.

ويظهر أن الجنرال البكوش قد إنضم بصفة نهائية إلى سياستنا حيث لم يدّخر جهدا في إنزال جنودنا وإقامتهم ولايسعنا إلا أن نعترف له بذلك.

المرجع : رسالة من نائب القنصل بسوسة إلى المقيم العام.

المصدر : المقاومة المسلحة في تونس الجزء الأول، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

وحسب رواية الأهالي التي أوردها محمد المرزوقي في كتابه "صراع مع الحماية"، فإن عدد الشوار الذين تركزوا في وادي لاية وهاجموا الفرنسيين في القلعة الكبرى حالوا بينهم وبين حامية سوسة وكان عددهم 700 نائر من قبائل أولاد سعيد والسواسي والقلعات وإصطدموا بالجيش الفرنسي أياما من 18 إلى 22 أكتوبر 1881.

وكانوا يهاجمون قوافل التموين الفرنسية وينصبون لهم كمائن، وأستشهد في المعركة الشاوش الهذيلي بن الزين الذي كان مساعدا لعلي بن عمار الجلاصي الذي قتله الفرنسيون غدرا وهو نائم بعد أن دلهم على مقره أحد أعوانه الخونة. وبعد ذلك تمكن الجيش الفرنسي من الوصول إلى سوسة.

دور علي بن خليفة في المقاومة

إلى جانب تنظيم صفوف الشوار للدفاع عن صفاقس والجنوب إعترض علي بن خليفة جيش العدو المتجه نحو القيروان، وأنضمت إليه عديد القبائل من الجنوب والوسط وخاصة منهم بنو زيد الذين كانوا من خصومه عندما كان مواليا للباي ثم أصبحوا من أنصاره ضد الباي وضد الإحتلال الفرنسي والتحقوا به قرب قابس ولما إنهمز

في عدة معارك و علم باحتلال الجنرال Etienne للقيروان يوم 26 أكتوبر 1881 أمر أنصاره من بني زيد بالهجرة إلى طرابلس وهو معهم لكن البعض منهم تباطأوا واتجهوا إلى حرث أرضهم قرب الحامة بعد سقوط أمطار الخريف وتعللوا بعدم رضاهم عن تسليم واحتهم بالحامة إلى الجيش الفرنسي يعث بها.

وفي 6 ديسمبر 1881 إلتقى محمد بن شرف الدين زعيم بني زيد بالجنرال لوجيرو لإبلاغه بولاء بني زيد، فرح الجنرال بذلك وعيّن منهم خليفة عليهم تشجيعا لبقية القبائل على الإستسلام، ووعدهم بعدم دفع غرامة الحرب وانتدب منهم المخازنية لمقاومة ثوار الجنوب.

وكان في قبيلة بني زيد فرعان : أحدهما ينتسب إلى شدّاد (وهو شديد على البايات والإحتلال) وهو الفرع الذي يرتبط بغومة المحمودي الثائر الطرابلسي وشداد وغومة قبيلة عربية (من بني سليم).

أما الفرع الثاني من بني زيد فينتسب إلى يوسف الذي كان دوما مواليا للبايات وللسلطة المركزية.

تواصل الإشتباكات : فيفري، مارس 1882.

لم تسيطر الجيوش الفرنسية نهائيا على المناطق الداخلية ما بين القيروان وصفاقس وجملة حيث إستطاع 550 من الثوار الفرسان عبور دوائر قابس في مجموعات صغيرة وتجمّعوا شمال وادي العكاريت بين الصخيرة وقابس ثم إنقسموا إلى 3 مجموعات عبرت سيدي مهذب والسقي إلى أراضي نفات وقطعت خطوط التلغراف بين قابس وصفاقس واستولت على قطعان من الأغنام وتعرض المثاليث إلى هجوم 200 فارس يقودهم يوسف بن علي بن نصر، كانوا يجمعون الحلفاء بالعجيلة (70 كلم) غرب صفاقس واشتبكوا معهم في معارك واستولوا على قطيع إبل، ووصلوا إلى حدود (15 كلم) من صفاقس لكن جيش الإحتلال لاحقهم ولم يلحقهم.

وفي نفس الوقت هاجم 300 فارس من الثوار معمرين مالطيين وإيطاليين شمال القيروان وقتلوا منهم 7 أشخاص وجرحوا إثنين واستولوا على 200 رأس من الإبل ثم إتجهوا نحو النفيضة والجم وقد شاهدتهم السكان مساء 5 مارس بسيدي الهاني وقد

لاحقتهم الخيالة ومدافع الفرنسيين المحمولة واشتبكت معهم ليلا شمال السبيخة ومات من جانب الثوار 27 فارسا وضابط صف فرنسي وجرح عون حرس (Gendarme) فرنسي.

يوم 10 مارس هاجم 50 فارسا و100 مشاة من الهامة برج القرية بقابس جرح 3 من الثوار وفي اليوم الموالي هاجموا برج الحامة فجرح 27 منهم لكنهم قتلوا ثلاثة من المتحصنين بالبرج. ويوم 18 مارس أغار 300 فارس قرب ثمودة على أهل جلاص المستسلمين للإحتلال وسلبوهم قطيعا من الإبل.

"تقرير : الرائد Bel Homme (1)

ملاحظة : في عقيدة كثير من الثوار أنّ الذي يستسلم للغاصب المحتل لا يختلف عن العدو وتجاوز الإغارة عليه وسلبه مثل جيش الإحتلال.

تراجع القبائل الثائرة نحو الجنوب (جرجيس 11 ديسمبر 1882)

كتب قائد الباخرة Estandard يقول إنّه غادر حومة السوق بجربة يوم 10 ديسمبر صباحا ووصل إلى جرجيس بعد الظهر واستقبله خليفة عكّارة رحومة بلهيبه «تأكدت الأخبار التي زوّدتني بها الخليفة أنّ القبائل التي إنهمزت أمام الفرنسيين إنتصبت بالجنوب على مسافة سير يوم من جرجيس وهي نفات بقيادة علي بن خليفة وجلاص بزعامة حسن بن مسعي أما القبائل الأخرى المتمردة مثل الهامة والسواسي وأولاد سعيد وبني زيد فقد تكون توغّلت في جنوب المملكة».

الهجرة إلى طرابلس

في أكتوبر عندما إشتد الضغط على الثوار في كل مكان إجتمعوا وقرّروا الإنسحاب إلى الجنوب والهجرة إلى ليبيا ومن هناك قاموا بعدة غارات ضد سلطة الباي والإحتلال الفرنسي. والقبائل المهاجرة إلى طرابلس تنتمي إلى بني زيد والهامة وأولاد عيار والفراشيش والمثاليث وأولاد سعيد ونفّات والتحقيق بهم زعماءهم مثل علي بن خليفة وعلي بن عمّار وغيرهم.

(1) عدنان المنصر وعميرة الصغير : ج انت من الثورة المسلحة 1881 - 1939 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنة 1997.

تمكن فورجمول يوم 20 نوفمبر من دخول قفصة وكان قد غادرها عاملاً أحمد بن يوسف ورجاله، وتجمع أولاد بويحيى وأولاد سلامة في تمغزة والشبيكة وميداس لتكون قواعد هجوماتهم على العدو وفي النهاية تمكن فورجمول في شهر ديسمبر من السيطرة على الجنوب الغربي.

علم قائد حامية قفصة في 16 جوان 1883 أن زاوية تمغزة التي يتقدمها المرباط الحفناوي بن عبد الحفيظ أصبحت قبلة الزوار من تونس والجزائر وأن هناك نداءات لمقاومة المسيحيين ويقوم عدد من المجذوبين بإثارة التعصب الديني.

وصلت كتيبة من جنودنا إلى تمغزة يوم 22 جوان وحسب التحقيق واعترافات المرباط الحفناوي بن عبد الحفيظ وإبنه أن :

- مصطفى بن مبروك يقول إنه وليّ جاء من الجزائر شارك في معركة بسكرة سنة 1876 ولجأ إلى تونس وهو الذي أعان الحفناوي لإثارة التعصب والدعوة للجهاد.

- وأن زوكر الزاوية حضروا عدة مرات المواكب الدينية بأسلحتهم وأعلنوا أنهم تحت إشارته للقيام بالهجوم ضد الإحتلال.

- أن كميات كبيرة من البارود صنعت في تمغزة وميداس والشبيكة.

وتمكنت قواتنا التي تحركت بسرعة من تفريق الزوار ووضع حدّ لتحركات معادية لاحتلالنا يصعب التنبؤ بتبعاتها.

المصدر : التقرير الشهري للجنرال Forgemol.

التعريف برجال المقاومة الأوائل

(1) السيد إبراهيم الساسي الشعلي 1822 - 1917

من بني زيد بالحامة فارس وشاعر شارك في ثورة علي بن خليفة النفاتي ضد الإحتلال الفرنسي لمدينة قابس والمنزل هاجر مع غيره من الثوار إلى طرابلس عندما اشتد عليهم ضغط الجيش الفرنسي وعاد البعض منهم ومن بينهم الشعلي سنة 1913 عند إحتلال إيطاليا لطرابلس وهو من أولاد يوسف الموالين للبايات وكانوا أعداء لشداد الموالين للدايات.

(2) أحمد بن يوسف الهامي : 1810 - 1895

كان عاملاً (والياً) على عرشه أولاد رضوان الهامة وكان أمير لواء (عقيد) قاد عدة معارك ضد الفرنسيين والباي بالإشتراك مع قبائل نفات وجلاص والفراشيش والسواسي وأولاد عيار وبعد إجتماعهم في سبيطلة في شهر أوت 1881 هاجم قلعة قفصة وشارك علي بن عمار العياري في هجومات على قلعة الكاف في شهر أكتوبر 1881 والفراشيش عند محاربة الفرنسيين في الجزائر ثم هرب إلى طرابلس وعاد إلى تونس سنة 1886.

(3) حراث الفرشيشي 1815 - 1890

يقول المرزوقي «كان الفراشيش بشوراتهم ضد البايات تسلط عليهم المظالم لنزعتهم التحررية».

وهو من أولاد محفوظ كان عاملاً (والياً) سنة 1870 على أولاد ناجي بفوسانة، شارك في هجوم على الكاف مع علي بن عمار وعلى الجيش الفرنسي القادم من تبسة بعد إمضاء معاهدة باردو سنة 1881 أطلق الباي سراحه لتهدة خواطر الفراشيش وبمجرد وصوله إلى فوسانة أعلن الثورة على السلطة، ثم فرّ إلى طرابلس مع بعض المقاومين.

(4) عامر العيساوي 1812-1890

من جهة مطماطة، كان عمدة بني عيسى، نظم ثورة جبل مطماطة وتمكن من صدّ جيش الاحتلال إلى أواخر سنة 1881 وفي موسم الأمطار تفتن الجيش الفرنسي إلى أن سلاح الثوار قديم تفسده الرطوبة فهاجم الجيش الثوار وقتل منهم كثيرا من بينهم شيخ تمزرت والحسومي، وقبل وفاته سنة 1902 تزعم عامر العيساوي حركة عصيان أخرى وهي معارضة تجنيد الشبان في صفوف الجيش الفرنسي وقتل أثناء تلك المعركة.

(5) علي بن خليفة النفاتي 1807-1885

من عرش نفات (وله فرع بمنزل بورقيبة) من بني سليم متواجد في منطقة الصخيرة بالجنوب من عائلة مخازنية كان أمير لواء، وخليفة (معمد) في منطقة بني زيد ثم عاملا في عدة مناطق كنفات والهاممة وجلاص والقيروان وأولاد عيار والمثاليث وعند إنتصاب الحماية كان عاملا على الأعراض مقر إقامة بشنّي (فابس)، أعلن الثورة على الباي مع عديد المقاومين من مختلف القبائل، كان يؤمن بأن الفرنسيين كفار ومقاومتهم واجب على المسلم رغم إستسلام الباي، واتصل بالوالي العثماني بطرابلس للمساعدة لكن بدون جدوى. أعلن نفسه ممثلا للسلطان العثماني وهو الذي نظم مقاومة الاحتلال في مدينة صفاقس تحت قيادته داخل الأسوار وخارجها من 5 إلى 17 جويلية 1881 وبعد سقوط المدينة نظم عدة غارات من مركزه الجديد في ودران (معمدية بئر علي) وصلت إلى صفاقس والشعال والساحل والشمال ثم عاد بجيش يتكون من 500 فارس و2000 ثائر لقيادة معركة فابس من وذرف، وفي أكتوبر 1881 وصل على مقربة من القيروان وشارك ثوار الوردانين وجمال في الساحل، وفي نوفمبر 1881 فر إلى طرابلس ومعه 3000 من أنصاره ومن هناك قام بعدة عمليات ضد الاحتلال الفرنسي حتى توفي سنة 1885.

(6) محمد كمون 1826-1901

من صفاقس تاجر وفلاح تزعم قيادة عمليات المقاومة داخل الأسوار عند مهاجمة الجيوش الفرنسية مدينة صفاقس وأشرف على مدفعية الأبراج التي كانت ضعيفة لأن المدافع النحاسية وقع إذابتها في عملية تحويل النقد (السكة) من فضية

إلى نحاسية، وكان ينسق الدفاع عن المدينة مع القائد علي بن خليفة النفاتي الذي يتزعم القبائل التي تحمي المدينة، وبعد سقوط صفاقس في أيدي الاحتلال فر إلى إسطنبول، وعاد إلى صفاقس بعد حصوله على الأمان ليستأنف نشاطه الفلاحي والتجاري.

(7) علي خماخم

شارك في مقاومة احتلال صفاقس بصناعة السلاح وإصلاحه في مكانه من 5 إلى 17 جويلية 1881 وبعد الهزيمة هاجر هو والحاج محمد كمون إلى طرابلس وتوفي سنة 1899.

(8) العربي زروق : ولد بتونس سنة 1923

لما إستشار الصادق باي مجلس الأعيان في موضوع إمضاء معاهدة الحماية كان العربي زروق الوحيد الذي إعترض على ذلك وأنكر على الباي الاستسلام، وكذلك فعل أحمد ابن أبي الضياف.

كان العربي زروق رئيس بلدية تونس وغضب الباي عليه فجرّده من وظائفه وفرض عليه الإقامة الجبرية في جويلية 1881 ولما علم أن الباي سيغدر به إنتجأ إلى السفارة الأنكليزية ثم تحول إلى الأستانة وهناك لقي خير الدين باشا.

«ليس هناك صلة بين عائلة زروق الذين قدموا من المغرب بالسيد أحمد زروق عامل سوسة»، تربى في العز واختلط بالشعب على خلاف أمثاله من المماليك وربما كان ذلك من الأسباب التي جعلته وطنيا ويقف ضد إمضاء الباي معاهدة الحماية ويدعو للثورة لأن التضحية بشخص (الباي) أفضل من التضحية بشعب كامل.

تعلم بالمدرسة الحربية بباردو وحذق لغات أجنبية وتخرج برتبة ملازم وأصبح لواء واختارته الحكومة ليكون مدير المدرسة الصادقية وبث في أبنائها الروح الوطنية كما فعل فيما بعد الأستاذ علي البلهوان وفيما بعد الأستاذ الجلولي فارس وغيره فيما بعد، توفي في 6 جوان 1902 بالمدينة المنورة التي أقام فيها 4 سنوات ودفن بها.

من عرش الظهارة من أولاد عيار ولادته ما بين 1805 و1815 توفي في أواخر 1883 أو بداية 1884 دخل سلك العمال ودخل السجن وأطلق الباي سراحه في أواخر جويلية 1881 لتهدئة الوضع في مكثركل لكنه جمع منهم ومن الفراشيش وجلاص عددا من الثوار واتجه بهم إلى باردو للضغط على الباي قصد التراجع عن معاهدة الحماية وأغار فرسانه على محطة الأرتال بوادي الزرقاء (قرب مجاز الباب) وكانت نتيجة الإشتباك قتل 10 من الأوروبيين.

وفي أكتوبر 1881 إشتبك مع الجيش الفرنسي مدة 21 يوما بعين تونقة بين تبرسق و تستور كما قاد معركة وادي الزرقاء قرب مجاز الباب، إستعمل الجيش المدفعية الثقيلة فانهزم الثوار من أولاد عيار وأولاد عون ودريد وقطعت يده اليمنى في تلك المعركة ومع ذلك لم يتوقف إذ هاجم مع بعض الثوار الجيش الفرنسي في قلعة الكاف وفي جبال أولاد عيار ثم انسحب إلى دير أولاد عيار مقر إقامته بمكثركل فهاجمه الجيش الفرنسي في 20 نوفمبر 1881 واضطر إلى الفرار نحو الجنوب والهجرة إلى طرابلس ومعه بعض أتباعه والتحق بعلي بن خليفة النفاتي.

لكنه عاد إلى تونس وقابل الباي في 1 نوفمبر 1882 صحبة بعض المهاجرين مثل الحاج محمد كمون والحاج محمد بن خليفة ونظم المقاومة قنصل فرنسا بطرابلس وعرضت عليه سلطة الحماية أن يكون عاملا من جديد لكنه إعتذر واعتزل الناس حتى وفاته في أواخر 1883(1).

(III) بداية المطالبة بالحقوق

في عهد علي باي (1882 - 1902)

و Paul Cambon (1882 - 1885)

(1) النازلة التونسية ودورها الوطني(1) (2 أبريل 1885)

تمثل أول تحرك سياسي ذو صبغة مطلبية موجه ضد سلطة الحماية وأول رد فعل وطني جماعي بتونس العاصمة قضية «النازلة التونسية» وهي تحرك شعبي لبعض أعيان العاصمة الذين لحق الضرر بمصالحهم المتمثلة في بعض الإمتيازات التي أسندها إليهم الباي كما أضرت بمصالح بعض العملة الذين كانوا يشتغلون معهم في القطاع وأكتست هذه الحركة صبغة شعبية حيث شارك فيها نحو 3000 شخص وكان على رأسهم مشائخ من الزيتونة وأعيان من العاصمة.

ومن بين المشاركين البارزين فيها محمد الدلاحي شيخ المدينة وحسونة بن مصطفى شيخ غابة الزيتون والشيخ الورتاني مدير الأحباس والشيخ محمد السنوسي كاتب إدارة الأحباس، وكان هؤلاء من أوائل الذين إحتجوا على تدخل السلطة الحامية بصورة سافرة في شؤونهم الخاصة لإلحاق الضرر بهم مثل موضوع توزيع المياه التي تأتي من زغوان إلى تونس عن طريق الحنايا وكان من مشمولات الجنرال البكوش وشركائه الجنرال رستم والجنرال محمد الحسين وأسند إليهم الباي ذلك الإمتياز (توزيع وتطهير المياه) منذ سنة 1872 لمدة 30 سنة لكن المقيم العام Roustan ألغى ذلك باتفاق مع المدير الفرنسي المكلف بالأشغال العمومية ببلدية تونس وأحال الصفقة إلى شركة إستغلال فرنسية.

(1) المصدر : Lejri Mohammed Salah ; L'évolution du mouvement national en Tunisie des origines à la deuxième guerre mondiale, université de Lausanne ; thèse de doctorat ; STD 1975.

(1) المصدر : المقاومة المسلحة ج 1 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997. محمد المرزوقي : دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب 1975.

وكذلك إحتجوا على قانون دفن الموتى الذي أصبح من أنظار البلدية بناء على أمر الباي بتاريخ 2 أفريل 1875 وهذه القضية إتخذت صبغة سياسية دينية أدت إلى بطالة عدد من الأهالي وأوكلت شؤون دفن المسلمين إلى غيرهم كالمسؤول عن الأشغال البلدية ومساعد رئيس البلدية وأصحاب القرار في الموضوع كلهم فرنسيون.

إنطلقت أول حركة ذات مطالب سياسية في تونس المعاصرة مع النازلة التونسية يومي الجمعة 2 والسبت 3 أفريل 1885 في تونس العاصمة لتعلن معارضتها لبعض القرارات التي إتخذتها السلطة والتي من شأنها أن تضر بمصالح فئة من سكان العاصمة، ولتطالب بآسترجاع حقوقها والدفاع عن مصالحها التي إنتزعتها منها فرنسا مستعملة في ذلك المسيرات وحشد جموع من التونسيين للمشاركة فيها تعبيراً عن سخطهم ومعارضتهم لتلك القرارات.

وقد جاءت تلك الحركة متزامنة مع حركة الاصلاح في العالم الاسلامي برعاية جمال الدين الافغاني ومحمد عبده(1).

هذه الإجراءات وما سبقها وتثقيف الخطايا على متأخرات الآداءات البلدية أضر بمصالح الأعيان وموارد عيشهم وعيش العاملين معهم، وتحويل تلك المنافع إلى الفرنسيين بدلهم وكذلك إسناد أراضي الأحياس إلى المعمرين واستغلال الغابات التي تعطى للفرنسيين دون غيرهم. كل ذلك كان سلباً لحقوقهم المكتسبة.

وخلاصة النازلة التونسية أن قانوناً صدر بالرائد الرسمي بتاريخ 2 أفريل 1885 يقضي بأن يصبح دفن الموتى من أنظار المجلس البلدي وجاء فيه أيضاً تثقيف في إستخلاص متأخرات الآداء البلدي (زيلة وخروبة)، وكان قد سبق أن إنتزعت من السكان عملية السقاية وأصبحت بيد شركة فرنسية.



سقاء توزيع المياه للمحلات التي لا ترتبط بشبكة المياه

(1) محمد عبده : زار تونس من 6 ديسمبر 1884 إلى 4 جانفي 1884 وقام بعدة إتصالات مع رواد النهضة في تونس من جماعة العروة الوثقى أمثال محمد السنوسي وأحمد الورتاني وغيرهم من مشايخ الزيتونة.

أجمع الأعيان على مكاتبة الباي لطلب رفع المظلمة عنهم بخصوص غسل ودفن الموتى الذي أصبح من أنظار طبيب البلدية، والسقاية التي أدت إلى بطالة السقائين وثقل الضرائب البلدية التي أرهقتهم.

وحرّر الشيخ عثمان كشك رسالة في المواضيع تمّ تبليغها إلى علي باي ونظموا مسيرة إلى قصره بالمرسى يوم السبت 3 أفريل مساء وكانوا يحملون شكاية بتحرير الشيخ المصلح محمد السنوسي لقراءتها أمام الباي.

وقبل وصولهم إلى قصر الملك قصدوا سانية الوزير محمد العزيز بوعتور الوزير الأكبر وطلبوا منه مصاحبتهم ودعمهم، ولما إطلع على محتوى اللائحة رافقهم وقبلهم الباي أحسن قبول وبكى لبكائهم وظهر عليه أسف العجز.

خلاصة ما جاء في اللائحة.

(1) جاء في أمر الباي الترخيص للبلدية ببيع الأملاك التي تسند إليها وفيه إتلاف للمبيع فتبقى البلدية بدون أملاك وعندها تضطر إلى تشييل الأداء البلدي علينا.

(2) تجريد رئيس البلدية من النفوذ الذي أصبح من إختصاص كاهيتين (فرنسيين غالبا) لهما تفويض إلزامي وفيه تكليف أناس غير عارفين بعبادات البلاد ورجالاتها وأشرفها.

(3) تجهيز ودفن الأموات عندما يصبح من أنظار البلدية وهي بيد كاهيتين غير مسلمين، يتنافى والشريعة الإسلامية وأحكامها وهي من مشمولات رجال العلم في الدين لا البلدية، وإكرام الميت في التعجيل بدفنه لا إنتظار التراتيب البلدية ولادخل للسياسة فيه، ونطلب من الحضرة العلية إجراء أحكام أمواتنا على قواعد ديننا.

(4) طلب تعهد طرقات المدينة بالإصلاح والترميم.

(5) الخطايا على الأداءات البلدية ثقيلة وكثير من الناس عاجزون على دفع الضرائب وللمتيسر دفع الأداء المتأخر أقساطا، ونطلب إسقاط جميع المتأخرات والبداية من المستقبل حتى لاتقع فضيحة المتجملين بالتستر.

(6) عدم تغيير ثمن ماء زغوان الذي نشره عند إحالته إلى الشركة الفرنسية. والملاحظ أنه لم يتحقق من كل هذه الطلبات إلا موضوع تجهيز ودفن الأموات.

قرارات المقيم العام

Paul Cambon هو الذي أمضى مع علي باي على إتفاقية المرسى في 8 جوان 1883 وتعتبر حجر الزاوية للحماية إذ مكنتها من التسيير المباشر لشؤون الإدارة فحتى الباي أصبحت قراراته تخضع لتأشيرة وموافقة المقيم العام.

بعث المقيم العام المراقبات المدنية سنة 1884، وفي 25 ماي 1885 بعث برسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية يذكر فيها بأن الباي قام بعزل 13 موظفا الأكثر تورطا في قضية المسيرة والنازلة التونسية.

عزل الشيخ الصادق الشاهد من التدريس بالصادقية والشيخ محمد السنوسي من كتابة جمعية الأوقاف والمشائخ الصادق العنابي والعربي العنابي من العدالة وجمعية الأوقاف والشيخ عمر الغربي من العدالة ومن عضوية المجلس البلدي، وحسن بن دخيل من وكالة أوقاف جوامع المالكية.

والشيخ محمد الأصرم والشيخ الهاشمي الشاهد من العدالة، وعزل الحاج حميدة الجبالي من أمانة سوق العطارين، وعثمان الفياش من أمانة سوق السراجين، كما عزل الأمير اللواء شيخ مدينة تونس محمد الدلاحي.

كما أعفى من عضوية المجلس البلدي حمودة عزّوز وعمر العتكي وعثمان الفياش والحبيب المستيري والحاج محمد الجبالي ومحمد الهاشمي.

وقع تجديد الهيئة المركزية لجمعية الأوقاف، وألقي القبض على حسونة بن مصطفى في الكاف ومحمد السنوسي بقباس وأودعا السجن.

ونصّب المقيم العام عوض هؤلاء جميعا عملاء المخلصين ويقول « وكان ذلك هو الحل الأمثل للقضاء على الفتنة ».

الصحف والجمعيات ودورها الوطني

كان للصحف والجمعيات دور كبير في نشر الوعي وكانت روافد هامة في غرس الروح الوطنية لدى الشباب للوقوف في وجه الاحتلال ومقاومة برامج الهدامة.

(1) الصحافة

الصحف الفرنسية

كان للمعمرين الفرنسيين صحفا تعبر عن رأيهم وتدافع عن مصالحهم مثل La dépêche Tunisienne و La Tunisie Française ولو أنهم ليسوا في حاجة إلى ذلك لأن كل هياكل الإستعمار من المقيم العام إلى الكاتب العام للحكومة والمراقبين المدنيين وكل الوزراء وأغلبهم فرنسيون وكذلك المحاكم وأجهزة الأمن تدافع عنهم وتعمل بكل الوسائل والحيل لتمكينهم من حقوق ومستحققات التونسيين.

الصحف التونسية

أما الصحف التونسية فهي قليلة العدد ومعرضة للتهديد والتوقيف عن الصدور كلما نشرت رأيا أو خبرا فيه إشارة تقس بنظام الحكم أو مصالح الفرنسيين ومعرضة إلى التوقف عن الصدور لقلّة إمكانياتها المادية أو لقرار سياسي.

كانت الصحف في معظمها أسبوعية باللغة العربية أو الفرنسية وهي موجهة نسبيا إلى الرأي العام الفرنسي بتونس وحتى بفرنسا وموجهة خاصة إلى السلطة كي تتفهم بعض القضايا والمشاكل التي يعانيتها التونسيون أو للمحافظة على الهوية التونسية والثقافة العربية الإسلامية ومن بين هذه الصحف التي لعبت دورا في نشر الوعي الوطني :

الحاضرة : (1888 - 1911) وهي جريدة أسبوعية أدبية.

الزهرة : (1890 - 1959) وهي جريدة إخبارية أدبية سياسية كانت تصدر مرتين في الأسبوع ثم أصبحت يومية.

سبيل الرشاد (1895 - 1896) جريدة دينية سياسية بعثها الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

القلم : (1903 - 1905) وهي جريدة أدبية علمية.

الصواب : (1904 - 1938) وهي جريدة أدبية علمية بدأت أسبوعية ثم أصبحت نصف شهرية.

التونسي Le Tunisien جريدة أسبوعية صدرت في 7 فيفري 1907 وتواصلت إلى 7 مارس 1912 : وهي الناطقة باسم حركة الشباب التونسي ويشرف على القسم الفرنسي منها علي باش حانبة وعلى القسم العربي عبد العزيز الثعالبي والمساعدون عبد الجليل الزاوش ومحمد نعمان والصادق الزمرلي (1).

وغيرها من الجرائد والمجلات ولما تأسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 بعث، جريدة العمل (1 جوان 1934) وهي الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري الجديد ويشرف عليها الحبيب بورقيبة وتغير إسمها بعد السابع من نوفمبر 1987 لتصبح جريدة الحرية الناطقة باسم التجمع الدستوري الديمقراطي وجريدة الإرادة (8 جويلية 1934 إلى 18 مارس 1955) وأسسها عبد العزيز الثعالبي وهي الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي.

La voix du public : أسبوعية بالفرنسية صدرت من 11 مارس إلى 27 ماي 1937 ، مديرها المنصف المستيري والمساعدون : أحمد الصافي وعلي بوحاجب صالح وفرحات الشاذلي الخلافي والظاهر صفر والطيب جميل وعزالدين الشريف.

L'action tunisienne : جريدة مستقلة صدرت في 1 نوفمبر 1932 إلى 30 ماي 1933، ثم عادت إلى الظهور ما بين 16 ديسمبر 1936 إلى 10 أبريل 1938، كان البشير المهدي المسؤول عن كتابة التحرير ثم أصبح بورقيبة مدير التحرير أما هيئة التحرير فهي تتركب من : محمود الماطري وعلي بوحاجب ومحمد بورقيبة والبحري قيقة، يساعدهم الطاهر صفر وشمس الدين العجيمي والطاهر الأخضر ومحمد نعمان وصالح الدين بوشوشة.

L'Action : أسبوعية من 25 أبريل 1955 إلى 8 سبتمبر 1958 مديرها البشير بن يحمّد، رئيس تحريرها محمد بن إسماعيل.

L'étendard tunisien : أسبوعية سياسية مديرها الشاذلي خير الله ومؤسسها George Maurin وصدرت من 4 جانفي 1929 إلى 10 فيفري 1930.

La voix du Tunisien : أسبوعية تدافع عن مصالح التونسيين، صدرت من 26 مارس 1930 إلى 27 جوان 1950.

مديرها الشاذلي خير الله، المحررون الطيب جميل ومحمد بدرة وخير الله بن مصطفى وشمس الدين العجيمي ومحمد بورقيبة وإسماعيل زويتن ومحمود

(1) Mohammed Dabbal, série documentation, index revues et journaux de langue française ; Cérès 1973.



البشير صفر مؤسس الخلدونية ورئيس جمعية الأوقاف وهو من أبرز قادة حركة الشباب التونسي

البشير صفر رائد الإصلاح الثاني بعد المصلح الكبير (خير الدين باشا) وقد كان له الفضل في حماية أملاك جمعية الأوقاف وهو من الشباب التونسي الوطني مؤسس الجمعية والمدرسة الخلدونية في سنة 1896 لفائدة طلبة الزيتونة لتمكينهم من دراسة العلوم العصرية واللغة الفرنسية التي لا يتلقونها في الجامع الأعظم ولها مرحلتان (4 سنوات ثم 3 سنوات) وتختتم حلقاتها بإسناد شهادت علمية وتقنية ويدرس فيها خيرة الأساتذة والمصلحون الموجودون على الساحة من أساتذة الصادقية والزيتونة.

وكان البشير صفر أول رئيس للخلدونية وهو أحد مدرسيها الذين نشروا فيها فكرة الإصلاح وغرسوا الروح الوطنية وأدت رسالتها نحو قرن على أحسن الوجوه.

أصبحت سلطة الحماية تعادي تلك الجمعية والمدرسة الخلدونية، وتناهض نشاطاتها ومدرسيها لأنها تعتبرها لا فقط مركزا لنشر الوعي الوطني بل تعدّها بمثابة مدرسة حربية لتخريج قادة للثورة على سلطة الحماية بعد أن خيبت ظنها في المساعدة على نشر الثقافة الفرنسية في دول المغرب العربي.

(2) جمعية الأوقاف (1)

ترأسها البشير صفر ما بين سنة 1898 و1908 وكانت في معظم الحالات وخاصة في عهد البشير صفر سداً منيعاً ضد أطماع السلطة الإستعمارية في أراضي الأوقاف الإسلامية (الأحباس). تتصرف في ما يقرب من ثلث الأراضي الفلاحية الخصبة، حبسها أصحابها من أهل البرّ والفضل والثراء لفائدة الفقراء واليتامى لتعليمهم (كأحباس المدرسة الصادقية) أو مدارس لتعليم وإيواء الطلبة أول للعلاج مثل أحباس عزيزة عثمانة على المستشفى الذي سمي باسمها بساحة القصبة والأحباس على المساجد والمقابر، هذه أمثلة للأحباس العامة إلى جانب الأحباس الخاصة على الأبناء والذرية.

(1) كانت السلطة تفرض على جمعية الأوقاف إحالة 2000 هكتار سنوياً يقع بيعها للمعمرين أو وضعها على ذمة إدارة (وزارة) الفلاحة التي تفوت فيها للفرنسيين بأثمان زهيدة يقع خلاصها في عشر سنوات وكان الأوروبيون 3000 فلاح يملكون في ذلك الوقت 600 ألف هكتار من أخصب الأراضي التونسية.

عملت فرنسا بكل الوسائل للاستيلاء على أراضي الأوقاف وانتزاعها لتصبح من أملاك الدولة أي تحت نفوذها ثم تفوّت فيها بعد ذلك للمعمرين الأوروبيين لتشجيعهم على الاستقرار بتونس ولم يكن عدد المعمرين يفوق 3000 أوروبي يتعاطون الفلاحة.

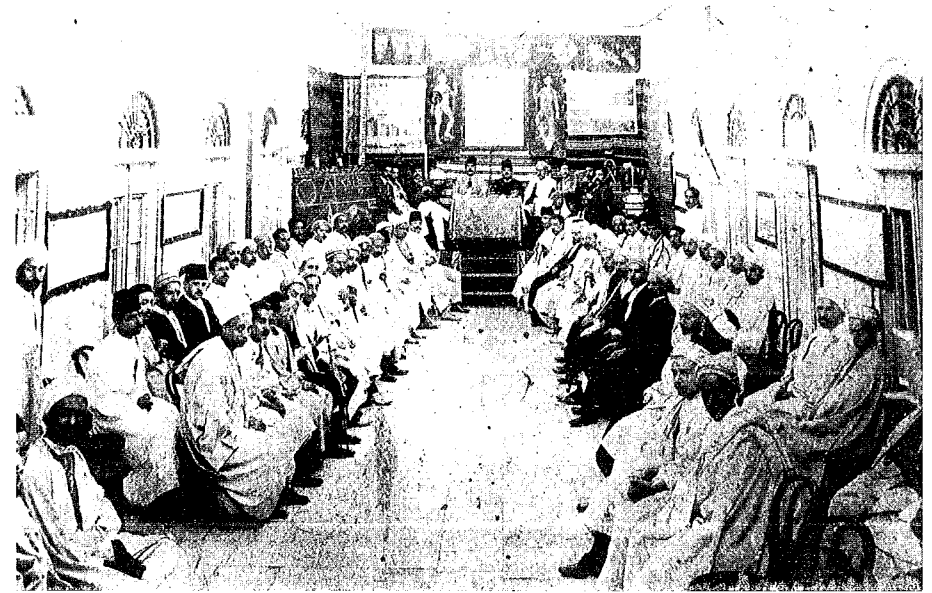
(3) التكية

جمعيات خيرية كانت تطعم الجائعين وتأوي المعوزين والعجز يتسع نشاطها عند الأزمات وهي من الأعمال الخيرية الخالدة التي أنشأها البشير صفر وينفق عليها من دخل الأحباس. بنى مقرا كبيرا "للتكية" سنة 1930 لإيواء العجّز المسنين (وهو مقر لجنة تنسيق تونس سابقا ومقر وزارة الشؤون الدينية حاليا) بشارع باب بنات كما شجع الجمعية الموسيقية (الناصرية) و(الجمعية الخيرية) و"المدرسة الفلاحية الأهلية" لتكوين أبناء فقراء الفلاحين التونسيين في العلوم الزراعية وأسند للمدرسة ضيعة فلاحية من أراضي الأوقاف يتدرب فيها التلاميذ بسيدي ثابت (الأنصارين).

(4) جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية

كان مقر الجمعية الخلدونية يجمع تلامذة الزيتونة والصادقية في إطار ثقافي معرفي وطني إلى أن وقع بعث «جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية» في ديسمبر 1905 وكان أول رئيس لها خير الله بن مصطفى وأنضم إلى هيئة الجمعية في 28 أكتوبر 1906 عند إنعقاد جلستها السنوية علي باش حامبه والبشير صفر، اقترح باش حامبه أن يكون نشاط الجمعية مستمدا من الأهداف التي رسمها الجنرال خير الدين باشا للمدرسة الصادقية عند تأسيسها سنة 1875 لتطوير وتغيير عقلية التونسيين بالتوعية وتجذير الروح الوطنية لدى الشباب.

وكان أول مقر للجمعية وضعته على ذمتها إدارة المدرسة الصادقية في نهج باب بنات عدد 39 تونس، عرف خير الله بن مصطفى باعتداله والتوفيق بين التعليم الزيتوني والمدرسي وبعث أول مدرسة قرآنية عصرية تونسية في 1 ديسمبر 1906 في نهج سيدي ابن عروس، وكان علي باش حامبه من أنصار اللغة الفرنسية أصدر جريدته "التونسي" باللغة الفرنسية وخلافا لتوقعات علي باش حامبه نجحت تجربة



المدرسة الخلدونية

المدرسة القرآنية العصرية ومن خريجيهما عبد الرزاق كركاكة، مختار الوزير، توفيق المدني وغيرهم.

ساندت حركة الشباب التونسي أول إضراب قام به طلبة الزيتونة في 15 أبريل 1910 مطالبين بإصلاح مناهج تعليمهم، ثم إقترح علي باش حامبه بالإتجاه القومي الإسلامي عندما صدم بواقع الحماية ونواياها الخبيثة. ولم يكن باش حامبه وجماعته يقصدون معارضة الحماية بل توعية التونسيين بحقوقهم وتطبيق سياسة المشاركة والمساواة في الحقوق مع الجالية الأروبية بتونس وقليل منهم من جاهر بالمطالبة بالاستقلال.

وكان من بين المحاضرين البارزين على منبر جمعية قدماء تلاميذ الصادقية علي باش حامبه وهو صادقي ومشرف على أوقافها، عبد الجليل الزاوش، حسن الثلاتي، الشيخ الطاهر بن عاشور ومحمد الخضر بن الحسين (من الجريد) (1) الذي كان يدرس بالزيتونة والصادقية. ونظرا لمواقفه الوطنية تمت مضايقته من طرف السلطة فهاجر إلى دمشق (سوريا) ثم إلى تركيا وأخيرا إستقر في مصر حيث أصبح شيخا لجامع الأزهر بالقاهرة ولنفس السبب وهو مضايقة السلطة هاجر قبله سنة 1906 إلى تركيا الشيخان صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي وكذلك هاجر إليها كل من علي باش حانبه بعد أن تبنى عملية إضراب ومقاطعة الترامواي مع مجموعة الشباب التونسي.

(1) رجال الدين والحركة الوطنية (وثائق نصيبية وشفوية 1881 - 1838)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

دور الندوة الشورية

أسسها الفرنسيون سنة 1885 وهي بمثابة مجلس إستشاري (Conseil général) يتكون أعضاؤه من الجالية الفرنسية للنظر في مختلف جوانب الحياة في تونس كما ينظر في الميزانية ويدافع عن مصالح المعمرين.

وبعد عشر سنوات 1896 أصبح الوزراء الفرنسيون (المديرون العامون للإدارات) يحضرون جلسات الجمعية الشورية. وفي سنة 1905 أصبح المجلس منتخبا من طرف الجالية وكل أعضائه فرنسيون وأصبح كالبرلمان ينظر في السياسة المالية والضريبة.

وفي سنة 1907 أصبح عدد أعضاء المجلس 36 عضوا، 20 فرنسيين تنتخبهم الجالية الفرنسية و15 تونسيا و1 يهوديا يعينهم المقيم العام وبعد ظهور نخبة من المصلحين المثقفين وتكوينهم لحركة الشباب التونسي وقع إدخال أعضاء تونسيين في هذا المجلس وأعضاؤه التونسيون في الغالب من الموالين للسلطة وأكثرهم أميون ليس فيهم إلا شخص مثقف واحد هو عبد الجليل الزاوش وهو محام من جماعة الشباب التونسي، لكن وجد من بينهم مناضل وطني هو الحاج سعيد بن عبد اللطيف كبير أعيان الودارنة يمثل الجنوب (تطاوين) في المجلس وتمرد على السلطة وتزعم حركة الثورة في الجنوب سنة 1915 كذلك عبد الرحمان السوداني نائب عن الجريد تجاسر على السلطة في الندوة الإستشارية وطلب عند النظر في ميزانية 1910 التخفيض من الضرائب الثقيلة المفروضة على أصحاب النخيل. وقال إن الفلاحين في الجزائر يدفعون ضرائب عن النخيل تساوي نصف ما يدفعه سكان الجريد مع أنهم أيضا خاضعون للدولة الفرنسية.

كما أن عبد الجليل الزاوش تشابك في نقاش حاد مع عضو فرنسي في المجلس هو De Carnière رئيس المعمرين بسبب الزيادة في الضريبة على الأراضي الفلاحية التي لا يمكن أن يتحملها التونسيون وقد يكون هذا من الأسباب التي جعلت المقيم

الجزء الثاني (1887 - 1915)

الانتفاضات

أولا - إنتفاضة الفراشيش سنة 1906

(في عهد محمد الهادي باي 1902-1906 والمقيم العام Stephan Pichon 1901-1906)

مقدمة

قام الفراشيش وماجر قبل إنتصاب الحماية بشورة علي بن غذاهم 1864 وهي أول إنتفاضة شعبية لمقاومة الظلم المسلط على الفلاحين.

كان الفراشيش وماجر في عهد الحماية خاضعين للحكم العسكري مثل الجنوب التونسي من 1881 إلى 1897 حيث وجدت أول مراقبة مدنية بمدينة القصيرين سنة 1897 (أ) ثم إنتقلت إلى مدينة تالة (ب).

تعتبر إنتفاضة الفلاحين الفراشيش إمتدادا للمقاومة المسلحة ضد الإحتلال الأجنبي عند دخول القوات الفرنسية من الجزائر سنة 1881.

شارك في إنتفاضة تالة سنة 1906 ثلاثة عروش كبرى أولاد علي في الشمال بما في ذلك أولاد عيار في محاولة للهجوم على قلعة الكاف العسكرية التي بعثت نجدة إلى تالة وأولاد ناجي في الوسط وأولاد وزاز في الجنوب شملت مناطق تالة وحيدرة وفوسانة والقصيرين وكانت الإنتفاضة رد فعل عن الممارسات الإستعمارية القاسية ضد

(أ) مراقبة القصيرين هي مقر الولاية الحالي.
(ب) مراقبة تالة هي مقر المعتمدية الحالي.

العام يفصل في الجلسات بين الجانبين، فالتونسيون يجتمعون بمفردهم والفرنسيون بمفردهم، إلى جانب تشكيات رئيس المعمرين De Carnière الذي وجه رسالة إلى المقيم العام يقول فيها إن الفرنسيين يستنكفون من الجلوس بجانب العرب وأنه شخصيا آلى على نفسه ألا يحضر في اجتماع معهم.

ومن هنا يتضح مدى عنصرية الجانب الإستعماري الذي ينظر إلى الأهالي نظرة الدون وأن التونسيين حتى وإن إختارهم المقيم العام والسلطة الإستعمارية تغلب عليهم الروح الوطنية ويفضلون الإنخراط إلى جانب الوطنيين في أوقات الشدة وعند الدفاع عن حقوق الأهالي ومقاومة مظاهر وبرامج الإحتلال.

الأهالي والشعور بالإحباط وبالممارسة نتيجة السلوك السيء للمعمرين واحتقارهم للسكان ونتيجة الظلم والإضطهاد وسلب ثمرات جهودهم الفلاحية والمهنية عن طريق الضرائب القاسية والاستلاء على أراضيهم وغير ذلك.

وقعت عديد الإنتفاضات الشعبية المماثلة دون تأطير ولا أهداف مضبوطة مثل أحداث الزلاج 1911 وثورات الجنوب سنة 1915 وثورات أولاد بالواغر في أواخر العشرينات في منطقة النفيضة وحرب العصابات الفردية في زمردين وغيرها وكانت كلها تعبر عن الصمود والتحدي من طرف الأهالي للهيمنة الإستعمارية مهما كانت قوتها ووسائلها.

* أسباب الإنتفاضة :

تختلف هذه الإنتفاضة في مضمونها عن الثورات التي سبقتها لمقاومة الغزاة الفرنسيين ولكنها كانت لا تختلف في أسبابها الحقيقية الظاهرة منها والباطنة عن تلك الدوافع التي أدت إلى قيام الإنتفاضات في عهد البايات للتعبير عن الغضب والسخط لسوء المعاملة وضنك العيش ولفت الإنتباه إلى أوضاعهم المعيشية القاسية، كما تمثل الصمود وعدم الإستسلام للغاصب المحتل.

وأهم الأسباب :

(أ) - تنامي العصبية الدينية التي هي بمثابة تعصّب وطني لمقاومة الهيمنة الإستعمارية المسيحية.

(ب) - الضرائب الثقيلة التي يدفعها سكان الريف تمثل خمس (1/5) ما يحصل عليه العامل سنويا ولا تراعي في ذلك سنوات الجذب والجفاف وهي مسطرة على الفقراء. أما الأغنياء فلمهم إمتيازات ضريبية وكذلك الخدمة العسكرية فهي واجبة على الفقراء فقط، أما الأغنياء فإنهم يدفعون تعويضات مالية. فإلى جانب ضريبة المجبى وهي ضريبة شخصية يدفعون ضريبة العشر على المحبوب حسب مساحة الأراضي الفلاحية بقطع النظر عن كونها أنتجت أم لم تنتج.

(ج) - البؤس والجوع والمرض الذي فتك بالكثير من الأهالي مما إضطربهم إلى أكل الحشائش بعد سنوات من الجفاف ولم تلتفت إليهم سلطة الحماية لمدّهم بالحبوب للأكل أو للزرع.

(د) - التجاوزات والإهانات من الأوروبيين للأهالي بعد إفتكاك السلطة لأراضيهم الخصبة وتسليمها للمعمرين من ذلك التفويت لهم في هنشير القصرين تبعا لقانون التسجيل العقاري لسنة 1896 (1)، وسوء معاملتهم واحتقارهم كما فعل المعمر Lucien Salles في القصرين، (وقد شهد شاهد من أهلها) فأنظر ماجاء في رسالة المعتمد لدى الإقامة العامة بتاريخ 11 جوان 1906 التي بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسية يقول فيها :

« بعض الإشاعات المنتشرة كانت قد أظهرت أن عمليات القتل في القصرين جاءت كردّة فعل على قتل أحد الأهالي من العربان واغتصاب فتاة بدوية من طرف معمرين، هذه العملية لم تكن إلا حركة يائسة قام بها أناس أفقرتهم الجباية الجشعة من جهة وأثارتهم جرائم الأوروبيين المستقرين بالمنطقة من جهة أخرى».

(1) المصدر : علي المحجوبي : الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين.

صدر أمر الباي الخاص بالتسجيل العقاري في 13 جانفي 1896 وهو إحدى العمليات والحيل التي قامت بها السلطة الفرنسية للإستيلاء على أراضي الفلاحين ومراعيهم، وينص القانون على أنها تحت نظر إدارة الفلاحة وأنها ملك الدولة كما جاء في الفصلين الأول والثاني منه.

الفصل الأول : إن العقارات الثابت خلوها من مالك وليس عليها ولا لأحد.

الفصل الثاني : الأراضي المهملة والجبال غير المحروثة (أراضي موات).

وهكذا تستطيع السلطة أن تقرر أن أي أرض هي في حالة إهمال تغتصبها إدارة الفلاحة (وزارة الفلاحة) ومن حقها أن تبيعها بأسعار رمزية على أقساط وتعطي عليها قروضا للمعمرين الفرنسيين كي ينتصروا فوقها وتصبح الضيعة ملكا لهم ولا يسمح بشرائها للتونسيين.

فقد تم بمقتضى هذا القانون 16 ديسمبر 1903 الذي يسمح لإدارة (وزارة) الفلاحة بتوسيع المراكز والضيعات الإستعمارية الموجودة بالإستيلاء على أراضي الفلاحين أو بشرائها بكل الحيل من أصحابها.

وبذلك تمكنت إدارة الفلاحة من ضيعات جديدة فوّت فيها للفرنسيين منها على سبيل المثال في بوسالم هنشير شمتو، زوام زاما، (روماني) أولاد عبيد. وضيعات سيدي فرج والقلية، ودمينة والأفاق، ومعقولة في باجة.

وضيعات في تاكلسة وثرمبالية والمرناقسية وصفاقس والساحل ومعظم المناطق في السبلاة وقاربت مساحتها مليون هكتار وزادت هذه العمليات في تفجير الفلاحين وفي حدة البطالة والنزوح نحو المدن.

هذا ما كان يقوله بعض المسؤولين الفرنسيين الذين تجرأوا على الإصداق بالحق.

واستطرد يقول : «أقلية من مواطنينا يشوهون بتصرفاتهم سمعة المعمرين مثل الذي فعله المعمّر Lucien Salles في القصرين فقد أشارت المراقبة المدنية في تقريرها إلى سوء علاقته مع جيرانه العرب».

مثال واحد على عملية إغتصاب الأرض: أن علي ومحمد الزواوي و50 عائلة أخرى إغتصبت السلطة أراضيهم وفوتت فيها الخمسة معمرين أصبحوا يتصرفون في 480 هكتارا سقويا.

كما حولت الحماية الأراضي الاشتراكية (ملك العروش) لتصبح ملكا للدولة بمقتضى أمر 14 جانفي 1901 وقد أضر بسكان القصرين كما أضر بكثير من العروش وذلك لتصبح مدخرات عقارية تعطىها للمعمرين الجدد فمعظمهم فرنسيون وأقل من ذلك الإيطاليون ثم المالطيون لتشجيع الأوروبيين على الهجرة إلى تونس وتغيير بنيتها الديمغرافية (السكانية) وجمعت السلطة وثائق الملكية من أصحابها بدعوى التثبيت فيها وهي عملية تحيل وصادرتها منهم وقررت أن كل أراضي الفراشيش اشتراكية وعلى هذا الأساس فهي ملك للدولة وصدرت أوامر في ذلك سنتي 1905 و 1906.

كما تعتمد الدولة إلى إنتزاع الأراضي التي يقع عليها نزاع بين القبائل مثل هنشير الحمراء الذي يمسح 36000 هك كان محل نزاع بين أولاد عسكر من قبيلة وزاز (فراشيش) وبين غياث فرع من قبيلة ماجر والهنشير يقع بين سبيطلة وقمودة (1)، ثم إعتبرت السلطة منابت الحلفاء أراض غابية وعمدت إلى تطبيق قانون الأراضي الاشتراكية عليها فهي ملك للدولة وتفرض على الأهالي ضرائب مقابل قلع الحلفاء (2) أو الرعي فيها، كان اليهود يصدرون الحلفاء (بعد شرائها في أسواق تالة والقصرين وماجل بلعباس) نحو أنفلترا وفرنسا لصناعة الورق الجيد.

(1) سبيطلة مدينة في جنوب شرق القصرين وقمودة في شمال غرب سيدي بوزيد.

(2) الحلفاء نبات طبيعي يوجد في مناطق الوسط الغربي بالبلا، تصلح كمرعى أما أليافها فهي صالحة لصناعة الورق الجيد.

ثانيا - مراحل ثورة الفراشيش (1)

كانت التصرفات السيئة للمراقب المدني بتالة Henri Camussi (القصرين) سنة 1905 التي أهان فيها العامل والخلفاوات والمشائخ، واعتقال نحو 300 شخص من الأهالي بمثابة إشارة إنطلاق لتلك الإنتفاضة. وظلم العامل محمد الهادي الجيلاني والخليفة عبد السلام قعيد كل ذلك قبيل ثورة 1906. يذكر أن محرك الثورة عمر بن عثمان أصله جزائري من سوق أهراس غير متوازن في مداركه، وقد يكون متأثرا بأصحاب الزوايا ومشائخ الطرق وخاصة الطريقة الرحمانية التي إتسع نفوذها في الجزائر والطريقة التيجانية في تونس ويعتبر الأهالي مشائخ الطرق ملاذا للطبقات الشعبية باعتبار أنهم يدافعون عنهم أمام السلطة مما جعل للطرق الدينية (وما فيها من شعوذة) كثيرا من الأتباع.

عمر بن عثمان : كان يعمل خمّاسا في منطقة حدودية وثّمت دعوته إلى فوسانة في القصرين من طرف شيخ قماطة علي بن محمد بن صالح الذي وقع عزله من أجل الإرتشاء والتشهير. قام هذا الأخير بالتعريف بعمر بن عثمان لدى عروش الفراشيش وعمّت شهرته وكان يتكلم باسمه ومقدّما عليه، والملازمون (للولي) عمر بن عثمان هم جماعة من الحنادرة وأولاد الحاج، إشتهر عمر بن عثمان بأنه يدعو الأوروبيين للإسلام وإعلان الشهادتين وإذا رفضوا ذلك فإن قتلهم حلال في رأيه.

(1) الهجوم على المعمرين :

يوم 26 أفريل 1906 قام أحمد بن مسعود وعشرات الفرسان من عرش الحنادرة ودوكر أولاد موسى وفرقة القدادحة بهجوم على بعض المعمرين المتواجدين بالقصرين مثل المعمّر Lucien Salles في ضيعته بخنفة بولعابة (المدخل الشمالي لمدينة القصرين) الذي إشتهر باحتقاره وعدائه للعرب (وكان يومها غائبا) كما هاجموا أمه و قتلوا شقيقه Henri وجرحوا خادمهم الإسباني ثم إتهجوا إلى ضيعة المعمّر Bertrand (تقول المصادر الفرنسية إن علاقته بجيرانه لم تكن عدائية) فاحتال

(1) المصدر : إنتفاضة الفلاحين للهادي التيمومي.

عليهم ونطق أمامهم بالشهادتين على أنه أسلم وفعل شقيقه وأخته مثله، فترك الثوار سبيلهم ولكنهم قتلوا الإيطالي الذي لم ينطق بالشهادتين.

وتوجهت فرقة أخرى للإنتقام من المسؤولين الأوروبيين في شركة جبل الشعانبي ولما نطقوا بالشهادة تركوهم، كما هاجموا المعمر Tournier فنطق بالشهادة وتركوا سبيله وهاجموا مركز تجويد الخيل فنطق ضابط الجيش الذي يحرسه بالشهادتين فأكتنفوا بأخذه أسيرا. (1)

(2) الزحف على تالة :

يوم 27 أبريل 1906 إنجبه الثوار نحو تالة مقر المراقب المدني وكانوا مسلحين ببعض البنادق والعصي لكن عددهم يختلف حسب المصادر من 200 إلى 500 شخص، وكان على رأسهم وليهم المدعو عمر بن عثمان الذي قال لهم (لاتخشوا رصاص العدو فإنه لن يقتلكم) ومساعداه أحمد بن مسعود وعلي بن محمد بن صالح. لما علم المراقب المدني بتالة بمهاجمة الثوار للمدينة طلب نجدة عسكرية من الكاف ونصب المدافع في شرفات المراقبة المدنية وأحكم غلقها بعد أن جمع فيها كل الأوروبيين المقيمين بتالة. وتقع المراقبة وسط المدينة فوق ربوة وهي عبارة على قلعة محصنة طبيعياً. وقع الاتفاق بين الثوار على السير نحو تالة إثر عقد ميعاد (اجتماع) عند عرش قماطة. مساء يوم 26 أبريل في قرية فوسانة حضره نحو 300 شخص أشرف عليه (الولي) عمر بن عثمان وأعلموه بأن تالة تحترق ولا بد من إنقاذها وحضر فرسان الحنادرة وأولاد الحاج وقماطة والكتيبات وقرروا الزحف على تالة.

يقال إنه لم يدخل مدينة تالة إلا طليعة تتكون من 50 ثائرا وبقي الآخرون في الجبال المحيطة بالمدينة يترصدون، واجههم الجيش الفرنسي بطلق ناري مكثف اخترق صفوفهم وهم يسيرون نحو المراقبة المدنية فرسانا ومشاة، استشهد في المعركة منهم 11 مقاتلا وجرح الكثير وألقي القبض على البقية وكانت هزيمة قاسية.

(1) انتفاضة الفلاحين للهادي التيمومي : نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، بيت الحكمة قرطاج 1993.

(3) المحاكمة والإنتقام : (1)

أحيل على المحكمة الجنائية بسوسة 59 ثائرا حكم على ثلاثة منهم بالإعدام والآخرين بالأشغال الشاقة مدى الحياة والنفي إلى المستعمرة الفرنسية Guiane بأمريكا الوسطى وكانت الأحكام كلها قاسية لاتقل عن 10 سنوات سجنًا وأشغالا شاقة. أمّا عمر بن عثمان فقد توفي بالمستشفى العسكري بسجنه في سوسة سنة 1907 خلال مدة اعتقاله.

تلك هي أحداث الفراشيش، وهي حركة ثورية تلقائية محدودة الأبعاد والأهداف لكنّها تعبير صادق عن المرارة والمعاناة والتسلط على الأهالي في كل مناطق البلاد من سلب للأراضي والماشية وإهانات وفقر وتهميش.

(1) انتفاضة الفلاحين للهادي التيمومي : نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، دار الغرب للنشر بيروت 1988، بيت الحكمة قرطاج 1993.

التعريف برجال ثورة الفراشيش

(1) عمر بن عثمان :

جزائري ولد في سنة 1880 بسوق أهراس كان عاملا فلاحيا بالحدود الجزائرية مع فوسانة من ولاية القصيرين، لا يدلّ مظهره على توازنه العقلي ويصاب بالصرع أحيانا، دعاه عمدة قماطة المعزول للإقامة عند الفراشيش وكان يتنقل معه بين العائلات للتعريف به على أنه يدعو للصلاة والزكاة وإلى نشر الإسلام ودعوة الأوروبيين لاعتناق الإسلام وكان يدعو الفراشيش إلى الثورة على السلطة.

اعتقل في تالة يوم 27 أبريل 1906 وصدر ضده حكم بالإعدام مع خمسة آخرين، أعدم منهم ثلاثة وأبدلت بقية الأحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة وتوفي أثناء السجن بعد مدة قصيرة.

(2) أحمد بن مسعود

من عرش الخنادرة من الفراشيش، قاد الشوار الذين هاجموا المعصرين في ضيعاتهم مثل (Salles و Bertrand) وقتل بعض الأوروبيين العاملين فيها لأنهم رفضوا النطق بالشهادتين. ونظم الزحف على مدينة تالة وقد قتل يوم 27 أبريل 1906 أثناء الهجوم على تالة مقر المراقبة المدنية.

(3) علي بن محمد بن صالح

شارك في تنظيم الهجوم على تالة وأقنع به عمر بن عثمان، كان عمدة على قماطة في فوسانة مثل والده وعزل بعد سنتين سنة 1891 من أجل الإرتشاء وتهريب التبغ والذخيرة والبارود من الجزائر وإليها عبر الحدود مع معتمدية فوسانة بالقصيرين.

(1) المصدر - الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية).
- "صراع مع الحماية" لمحمد المرزوقي.

تعرف على جزائري اسمه عمر بن عثمان أصيل سوق أهراس، يعمل في ضيعة على الحدود فأقنعه بالدخول إلى فوسانة وعرف به كافة التجمعات السكنية (الدواوير) للفراشيش وبعد ذلك استغل شعبية عمر بن عثمان وبساطته لتنظيم ثورة الفراشيش ضد السلطة إنتقاما منها لأنها عزلته من المشيخة، حكم عليه بالإعدام بعد الهجوم الفاشل على تالة يوم 27 أبريل 1906 وعند تخفيف العقوبات من طرف المقيم العام Stephen Pichon تحت ضغط الصحافة استبدل الحكم بالأشغال الشاقة مدى الحياة، يقولون إنه توفي في المستعمرة الفرنسية Guyanne بأمريكا الوسطى التي كانت منفي للعديد من الوطنيين التونسيين.

التوعية والحركات السياسية

في عهد محمد الناصر باي (1906 - 1922) و Gabriel Alapetite (1906 - 1918)

حركة الشباب التونسي ودورها الوطني 1907 إلى 1912

لم تكن حركة الشباب التونسي التي جاءت مع تخرّج الفوج الأول من تلامذة المدرسة الصادقية من أوروبا وتحرك رجال الإصلاح من الزيتونة إلا مثل غيرها من الحركات التي تعتمد في مرجعيتها على مقاومة الإحتلال الفرنسي بالوسائل المتاحة والمحافظة على الهوية والمقومات الثقافية العربية الإسلامية للشعب التونسي ويرجع إليها فضل السبق في إيقاظ الشعور الوطني ونشر التوعية وبلورة المفهوم الجديد «الأمة التونسية» التي دعمها الحزب الدستوري الجديد فيما بعد.

تناغمت حركة الشباب التونسي مع محاولات الإصلاح التي ظهرت في العالم الإسلامي على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما، وقد كانت حركة فكرية سلمية تندّد بالمشاريع الإستعمارية وأشهر روادها في تونس محمد السنوسي والبشير صفر الذي يعتبر بحق أبا للنهضة التونسية الحديثة بعد المصلح (خير الدين باشا) قامت الحركة بنشر أفكار الشباب التونسي الذي بدأ ينظم صفوفه لأول مرة تحت زعامة علي باش حاميته الذي أسّس جريدة «Le Tunisien» للدفاع عن قناعاتهم وتصوراتهم للعدالة والمساواة التي يسعون إلى تحقيقها، أصدر الجريدة في 7 فيفري 1907 باللغة الفرنسية والعربية بإشراف الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1909.

1) لم تتجه حركة الشباب التونسي فيما تقوم به من أنشطة ثقافية وإعلامية وتوعوية نحو الرأي العام التونسي فحسب بل كانت مهتمة أيضا بلفت نظر الرأي العام الفرنسي والسلطة الإستعمارية في تونس لمعانة التونسيين.

2) كانت الحركة سلمية إصلاحية تعمل على التعايش بين التونسيين والفرنسيين في ظل نظام الحماية بشرط المساواة في المعاملة.

3) كانت الحركة تعمل على توعية التونسيين بالإنخراط في التعليم خاصة منه الفلاحي والمهني بوصفه يوفر للمتعلمين وسائل الإنتاج والعمل بالإدارة.

4) سجلت الحركة تطورا هاما وبرزت على سطح الأحداث كتجمع سياسي.

عندما تبني زعيمها علي باش حاميته إضراب عمال الترامواي في 8 فيفري 1912 ومقاطعة الأهالي ركوب عرباته إحتجاجا على الشركة الإستعمارية التي تعامل حرفاءها من التونسيين معاملة الدّون والتعسف ولاتعاقب عمّالها الذين يتسبّبون في حوادث مرور تضر الأهالي.

أمّا الأمر الذي أفاض الكأس وأدى إلى المقاطعة فهو أن سائقا إيطاليا داس صبيا تونسيا في باب سعدون فمات على عين المكان ولم ينل السائق أيّ عقوبة من الشركة.

ويعتبر نجاح الإضراب إنذارا لفرنسا بأن الشعب تفتن إلى وسيلة فاعلة للوقوف ضد القرارات التعسفية وبهذا تحولت حركة الشباب التونسي إلى حركة سياسية تساند لأول مرة الطرق العملية لتحقيق مطالب وطنية.

حركة الشباب التونسي كان لها إتجاهان أحدهما إصلاحي على الطريقة الأوروبية والآخر إصلاحي في إطار مذهبية الإسلام (يتمثلان على الترتيب في شخصي علي باش حاميته والشيخ عبد العزيز الثعالبي).

وقد شجّعت الحركة على بعث جمعيات ثقافية كما وقع بعث جريدة "الحاضرة" لتساعد على نشر أفكارهم الإصلاحية.

كانت الحركة على قناعة من أن التطور الرأسمالي والصناعي الذي أدخل على الحياة الإقتصادية في البلاد التونسية يعمل على تكريس ضمان مصالح الجالية الفرنسية التي إغتصبت أخصب الأراضي الزراعية من أصحابها ومن الأوقاف الإسلامية وأستغلت اليد العاملة التونسية لتوفير إنتاجها بأسعار منخفضة.

كما ألحق الإستعمار بالصناعة التقليدية أضرارا بليغة بسبب منافسة الصناعات الأوروبية العصرية (1).

تحولت حركة الشباب التونسي بعد مدة والجمعيات التي تدور معها في فلك واحد إلى عمل وطني سياسي منظم له برامج مسطرة في إطار الشراكة الفرنسية التونسية دون ميز، والعمل على الأخذ بالحضارة الأوروبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولم تفكر في مقاومة الإستعمار ظنا منها أن فرنسا وفيه لمبادئها (حرية، عدالة، أخوة).

ولما تبين لهؤلاء الشبان وخاصة علي باش حامبه أن سياسة الإصلاح والمشاركة التي تدعو إليها الحماية إنما هي كذب ومناورة، تبنى هو وجماعته لأول مرة عملية إضراب عمال السكة الحديدية. وبذلك إكتسبت حركة الشباب التونسي شعبية ونجحت في بعث شعور وطني سياسي كان الرأي العام قد تهيأ له وتجلّى ذلك فيما بعد بتعاطفه ومشاركته لإخوانه الليبيين في حربهم عند إحتلال إيطاليا لطرابلس وفي أحداث الزلاّج، ووقعت مصادمات بين التونسيين والجالية الإيطالية تضامنا مع محنة الليبيين.

من زعماء حركة الشباب التونسي البشير صفر القلب النابض ورئيس جمعية الأوقاف الذي حافظ على أراضي الأحباس لثلا يقع توزيعها على المعمرين الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين لكن المقيم العام Gabriel Alapetite نجح في خطة إزاحته عن جمعية الأوقاف بتسميته عاملا على سوسة سنة 1908.

برنامج حركة الشباب التونسي

- 1 - إصلاح التعليم وتعميمه في الإبتدائي وتمكين الناجحين من مواصلة التعليم الثانوي والنخبة من التعليم العالي.
- 2 - فتح أبواب الوظائف الإدارية في وجه التونسيين.
- 3 - تحسين أوضاع الفلاحين بوصفهم أكثر الناس بؤسا.

(1) الصناعات التقليدية وأهمها صناعة الشاشية والحريز.

4 - إصلاح نظام القضاء على أساس الفصل بين السلط الثلاث : التنفيذية، القضائية والتشريعية.

وقد ساهم في تحرير هذه المطالب الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى جانب عبد الجليل الزاوش وحسن القلاّتي والصادق الزمرلي.

لم تعمّر هذه الحركة طويلا فقد تمّ تفكيكها بنفي وإبعاد وسجن رجالها سنة 1912.

التعريف بوجوه حركة الشباب التونسي

* علي باش حانبه 1876 - 1918

أصله من عائلة تركية ولد بتونس ودرس بالزيتونة القوانين الشرعية (كما جاء في كتاب ابن رفيقه الشاذلي درغوث) وبالمعهد الصادقي وعند تخرجه كلف بالسهر على أحباس الصادقية وأحرز على الدكتوراه في الحقوق من فرنسا (جامعة أكس) ثم إشتغل في المحاماة بتونس بعد تريض عند حسن القلاّتي، تشبع بمبادئ الحرية وطرق التنظيم والتسيير وهي من العوامل التي دفعته إلى الإنخراط في عملية الإصلاح لمواطن الخلل والضعف في المجتمع التونسي وتجسيم مبادئ الحداثة التي تعلمها بفرنسا ومارسها على أرض الواقع التونسي ولتبليغ هذه الرسالة وللدفاع عن الفلاحين وأراضي الأحباس أسس المنتدى التونسي وجمعية قدماء الصادقية وجريدة التونسي Le Tunisien باللغة الفرنسية وهي جريدة وطنية مثل جريدة «اللواء المصري» التي يصدرها مصطفى كمال رئيس الحزب الوطني في مصر.

إنخرط في العمل السياسي وكان يتعامل مع نظام الحماية حسب مقتضيات الأحوال وكان أسلوبه في التعامل مع السلطة مهادنتها وبعد سنة 1910 وبعد أن إصطدم بحقائق مرة من ممارسات الإستعمار ذات الطابع العنصري تحول من المجاملة إلى التحدي ولما قرر المقيم العام إبعاده سنة 1912 قمرّد على الإستعمار وأصبح عدوا له بعد أن كان يدعو للتعايش معه في إطار المساواة.

أصبح في سنة 1907 مديرا لجريدة Le Tunisien وتقول الوثائق الفرنسية إنه «أصبح زعيما لحركة الشباب التونسي» وكان عقلها المدبّر وأصبح متشددا في مواقفه

إزاء السلطة. ساند إضراب الطلبة الزيتونيين سنة 1910 وخطب فيهم مؤيدا العمل على إصلاح تعليمهم التقليدي. ساهم في إغاثة المصابين بآسم الهلال الأحمر وتبنى إضراب الترامواي في 1 مارس 1912 ودافع عن مطالبهم وفي 13 مارس 1912 قررت السلطة منع حركتهم وإيقاف جريدتهم ونفيه ونفي حسن الثلاتي وعبد العزيز الشعالبي ومحمد نعمان ووقع إلغاء القرار بعد ستة أشهر وفي منفاه بتركيا تقلد مناصب إدارية هامة وتوفي بها.

* بشير صفر 1895 - 1917

كان من المصلحين البارزين الذين عملوا على توحيد الثقافة التونسية وربطها بالوطن ومرجعيتها لأن السلطة الإستعمارية عملت على خلق ثقافتين متنافرتين بين المتخرجين من التعليم التقليدي الزيتوني التي عملت فرنسا على محاربة تطويره وبين الثقافة الغربية التي شجعت الطبقة البورجوازية على الإنخراط في مدارسها التبشيرية وغيرها.

وكان للمدرسة الصادقية والخلدونية فضل في بعث جيل جديد من رواد الإصلاح وتوحيد المناهج والصفوف.

وكان للمحاضرة التي ألقاها باللغة الفرنسية في المؤتمر الثقافي الذي نظمته الجمعية الجغرافية سنة 1904 عن تاريخ الجغرافيا عند العرب أن تحدثت الصحف الفرنسية بتونس تقول «أنه لا يوجد فرق بين الجنس العربي والجنس الفرنسي من حيث الكفاءة والمقدرة وفتحت الجرائد الفرنسية أبوابها لكتاب مثل عبد الجليل الزاوش وحسن الثلاتي من حركة الشباب التونسي الذين كسبوا بمقالاتهم الصحفية بعض الأنصار في البرلمان الفرنسي تطالب بالعدل والمساواة بين العنصرين الفرنسي والتونسي.

كان البشير صفر متفطنا لنوايا الفرنسيين بالأقطار المغاربية فكان يدعو على صفحات جريدة الحاضرة المغاربية للوحدة واليقظة.

وهذا ماجعل تونس في مكانة متقدمة بين الدول المغاربية التي تعمل على نشر الوعي والتحرر والدعوة لتوحيد الأقطار المغاربية.

ولم تلبث الصحافة الفرنسية أن قامت بهجمات معاكسة ضد العرب وقضاياهم.

أسس البشير صفر معهد الخلدونية سنة 1896 وكان رجل الإصلاح الثاني بعد خير الدين باشا ورجل الوفاق والتوفيق الذي خرب برنامج السلطة الفرنسية التي تعمل على تجذير ثقافتين متضاربتين متحاربتين في تونس وقام بفتح عيون التونسيين المتخرجين من فرنسا على نوايا الإستعمار وهو ماجعل باش حاميها يتراجع ويتمسك بالأصالة والهوية التونسية وكان البشير صفر أول من أصدر بإسماع صوته عندما خطب أمام رئيس الجمهورية الفرنسية الذي أشرف على تدشين مقر التكية «دار المسنين والعجز» في 24 مارس 1906 وطالب فيه بتحسين الحالة المتردية للفقراء والعمال والفلاحين وطالب بمشاركة تونسية أكبر في تسيير شؤون بلادهم.

* خير الله بن مصطفى 1867 - 1964(1)

ينتمي خير الله بن مصطفى إلى فئة المثقفين الميدانيين الذين ساهموا في العمل الإصلاحي منذ نهاية القرن التاسع عشر.

ولد خير الله بن مصطفى بمدينة تونس في 23 سبتمبر 1867 وكان ضمن أول فوج مدرسي يلتحق بالصادقية عند إفتتاحها في فيفري 1875، تولى بعد تخرجه التدريس برتبة معلم بفرع المدرسة العلوية، وفي سنة 1892 إنتسب إلى هيئة التدريس بالمدرسة الصادقية.

تميز خير الله بن مصطفى باهتماماته العلمية المتعددة فقد ألف كتابا في مناهج التدريس، ثم إنه واصل تحصيله العلمي بالمدرسة العليا للغة والآداب العربية حيث أحرز على دبلوم الدراسات العليا الذي أتاح له أن يصبح مترجما بالمحكمة العقارية المختلطة.

(1) المصدر : حركة الشباب التونسي لنور الدين الدقي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

لم يتخل خير الله بن مصطفى طيلة هذه الفترة عن نشاطه الثقافي والإصلاحي فقد ساهم في إنشاء الجمعية الخلدونية واختير ليكون عضواً بهيئتها المديرية الأولى، وكان له دور في تأسيس جمعية قداماء تلامذة المدرسة الصادقية في 3 ديسمبر 1905، واضطلع برئاسة هيئتها، كما إنخرط في المنتدى التونسي وكان ضمن المجموعة التي أشرفت على إصدار جريدة Le Tunisien.

أنشأ في 1 ديسمبر 1906 مدرسة إبتدائية حرة تعتمد المناهج البيداغوجية العصرية وأطلق عليها اسم "المدرسة القرآنية العصرية" وانتدب مدرسين أكفاء للتدريس بها ولكن بعض رفقاءه وفي مقدمتهم علي باش حانية قاوموا هذا المشروع مقاومة شديدة.

كان خير الله بن مصطفى من أول الوطنيين الذين ربطوا الصلة بالقصر الملكي منذ 1904، إذ كلفه الملك الناصر باي بتلقين بعض الدروس الخاصة في الفرنسية لابنه الأمير منصف باي.

أمسك خير الله بن مصطفى عن النشاط السياسي إثر القضاء على حركة الشباب التونسي وإبعاد أبرز وجوهها في مارس 1912.

* حسن الثلاتي 1880 - 1966

ينحدر حسن الثلاتي من عائلة جزائرية إستقرت بتونس مع بداية الحماية (1881)، وكان والده يشغل خطة مترجم عدلي بمدينة سوسة ثم بحاضرة تونس.

تلقى حسن الثلاتي تعليمه بمعهد كارنو الفرنسي حيث تحصل على البكالوريا سنة 1898، وفي الأثناء أتاح له والده تعلم اللغة العربية على أيدي مدرسين خصوصيين من جامع الزيتونة.

إنتسب إلى كلية الحقوق بتولوز وفيها أحرز على الإجازة سنة 1902، ولما رجع إلى تونس إنخرط في سلك المحاماة بعد أن تأهل مهنيًا في مكتب المحامي فودياني.

إشتغل حسن الثلاتي بالسياسة وشارك في النشاط الثقافي والاجتماعي مشاركة فعالة بفكره وقلمه، فكان أحد الأعضاء السبعة عشر الذين أسسوا "المنتدى التونسي" ليكون فضاء تتلاقح فيه أفكار النخبة التونسية، ولما تأسست جريدة Le Tunisien أصبح من أبرز محرريها، واختص في نشر فصول ودراسات تتناول بالدرس وضع العدالة وتطالب بإصلاحها، وكان يوقعها باسم نصاح.

أبدى نشاطا ملحوظا خلال الحرب التركية الإيطالية بطرابلس وكان له دور إلى جانب علي باش حانية، في بعث لجنة إغاثة وتضامن، تضم جمعا من الأعيان التونسيين، مهمتها مساعدة الطرابلسيين على مواصلة المقاومة، وهكذا أصبح موضع رغبة لدى سلط الحماية، وتفاقم الأمر عندما إنضم إلى اللجنة السرية التي أشرفت على تأطير حركة مقاطعة الترامواي، لذلك أبعاد إلى الجزائر في مارس 1912.

رجع إلى تونس بعد إلغاء قرار الإبعاد في صائفة 1912، فتولى رئاسة جمعية "الآداب المسرحية" ثم الجمعية الخلدونية.

ساهم بعد الحرب العالمية الأولى في تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي ولكنه لم يلبث أن انفصل عنه ليؤسس "الحزب الإصلاحي" سنة 1921.

* عبد الجليل الزاوش 1873 - 1947

ينتمي عبد الجليل الزاوش إلى الجيل الثاني من حركة الشباب التونسي، ومع ذلك يمكن إعتباره من العناصر المؤسسة لهذا التنظيم.

عرف باعتداله وبميله للمحاجة القانونية والحوار، إستهدف إثر أحداث الزلاخ حملات صحافية ودعائية من قبل غلاة الإستعمار ولكن موقفه الداعي للتقارب بين الأهالي والأجانب ظل ثابتا.

ولد عبد الجليل الزاوش بتونس في 15 ديسمبر 1873، تلقى تعليمه في معهد سان شارل الذي أصبح يعرف فيما بعد بإسم "الليسي كارنو" ثم تحول إلى فرنسا لدراسة الحقوق بجامعة باريس، تحصل على الإجازة سنة 1900 فعاد إلى تونس وباشر المحاماة لمدة قصيرة ثم تفرغ للأعمال الخاصة، إهتم بإدخال النظم العصرية في المحيط

الإقتصادي التقليدي، فبعث معملا للسميد أشرف على تسييره أكثر من عشرين عاما، ثم أسس أول شركة تجارية بتونس (السعدية للبلغة) وكانت له مساهمة في تأسيس المدرسة الفلاحية الأهلية بالأنصارين.

سنة 1905، أصبح عضوا بالمجلس البلدي بالحاضرة ولما أنشئ القسم الأهلي للندوة الإستشارية سنة 1907 عين عضوا بها.

كان ضمن الأعضاء المؤسسين للمنتدى التونسي وساهم في إصدار جريدة Le Tunisien ونشر بها فصولا قيمة، كما كان من المشاركين في مؤتمر إفريقيا الشمالية المنعقد بباريس بين 6 و 10 أكتوبر 1908 وتولى رئاسة الخلدونية سنة 1911. دخل في مجادلات حادة مع دي كرنيار زعيم "الحزب الإستعماري" ولكنه لم يتعرض للإجراءات الجزية خلال أحداث مقاطعة الترامواي.

عين عاملا (واليا) على سوسة في 5 مارس 1917 خلفا للبشير صفر ثم كلف بمشيخة مدينة تونس في 4 ماي 1934، تقلد وزارة القلم في 7 أكتوبر 1937، واستقال من خطته في 31 ديسمبر 1942 مع بقية الوزراء بطلب من المنصف باي(1).

(1) المصدر : حركة الشباب التونسي لنور الدين الدقي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

أبرز وجوه حركة الشباب التونسي



عبد العزيز الثعالبي

(1874 - 1944)



علي باش حاذبة

(1876 - 1918)

مؤتمر شمال إفريقيا سنة 1908

في عهد الناصر باي 1906 - 1922

والمقيم العام Gabriel Alapetite 1906 - 1918

انعقد المؤتمر ببباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1908 لبحث شؤون شمال إفريقيا، شارك فيه الشباب التونسي وعدد من المثقفين، برئاسة الحاكم العام الفرنسي للجزائر «جونار» ومن بين أهدافه تطوير حركة الشباب التونسي. كان جونار بدهائه يدعو إلى التقارب مع العرب قصد فرنستهم.

خطب فيه المقيم العام وبعد مدح ظاهر لحضارة الإسلام قال «إن تعرف الأوروبيين على الإسلام شرط ضروري لبقائهم في شمال إفريقيا».

وأخذ الكلمة في المؤتمر البشير صفر وخير الله بن مصطفى وعبد الجليل الزاوش وسفه كل واحد منهم التوجهات الإستعمارية للإندماج مع فرنسا وقسك بهويته العربية الإسلامية.

رغم أن المؤتمر نظمته فرنسا فإن زعيم حركة الشباب التونسي علي باش حامبه قبل المشاركة في أشغاله باعتبار أنه حتى وإن لم يأت بنتيجة فإنه منير لإبلاغ مطالب الحركة أمام الخصوم الإستعماريين في بلادهم وإفحامهم بالحجة وبشرعية المطالب ويعتبر ذلك كسبا إعلامياً. عدد المشاركين في المؤتمر من تونس نحو 40 شخصا منهم 7 من الشباب التونسي، والبقية معمرّون متطرقون وموظفون فرنسيون قدّموا دراسات عن تطوّر الحياة بالبلاد التونسية من وجهة نظرهم.

المشاركون :

- الشاذلي خير الله الذي تناول موضوع التعليم بتونس وطالب بتعميمه وإصلاح الكتابيب، البشير صفر الذي تناول موضوع التعليم التقني لتكوين فنيين في الصيد البحري وقد وقعت الموافقة عليه، الصادق الزمرلي تحدث عن تثقيف وتعليم المرأة وإصلاح مدرسة البنات المسلمات.

كان للبشير صفر ورفاقه دور كبير في المحافظة على أراضي الأحباس حتى لا تحيلها فرنسا إلى المعمرين ولو إلى حين يتضح ذلك في مقال نشره الشاذلي درغوث في جريدة الزهرة بتاريخ 23 مارس 1908 بعنوان "لا تبيعوا أراضينا" دعا فيه الشعب لعدم بيع الأراضي للفرنسيين ولا العقارات لأن السلطة استعملت كل الوسائل للاستيلاء عليها فاستولت على هنشير النفيضة، وبئر القصعة، والجديدة، وشواطئ والشاطر في أوتيكما بمساعدة إدارة (وزارة) الفلاحة بمجرّد بعثها كما استولت على جزء من أحباس الصادقية مثل ضيعات الحريش والهوارب بالقيروان(1).



محمد باش هانبة



بشير صفر

(1856 - 1917)

(1) المصدر : عبد الكبير درغوث ابن الشاذلي درغوث من حركة الشباب التونسي.

- بورج رئيس المحكمة الفرنسية بتونس، دار نقاش حول تدخّله شمل المواضيع التالية :

* بعث محاكم فرنسية جديدة وبعث مدرسة جديدة قضائية يتخرج منها مأمورون للقضاء.

* تنظيم العدلية القديمة وبعث محاكم مستقلة عن الحكومة.

* بعث تنظيم يسمى معتمدي الحكومة، تكوين مجالس أهلية للقضاء تحت مراقبة موظفين فرنسيين يحسنون اللغة العربية.

وقدّم أحد غلاة الإستعمار تقريراً حول الأمن العام بالجزائر وتونس قائلاً إن سكان البلدين مصابون بمرض الإغارة على بعضهم.

لكن عبد الجليل الزاوش من حركة الشباب التونسي تصدّى له وردّ عليه قائلاً : «إن كان هناك غارات بين القبائل البدوية فعلى فرنسا أن تعلّمهم ولا تقيم لعقابهم محاكم زجر خصوصية بل يجب وضع قانون لزجر اللصوص والأشقياء سواء كانوا تونسيين أو أوروبيين فإني قرأت في محطة السكك الحديدية بباريس إعلانات مكتوبة تقول «إحذروا اللصوص» ومثل هذا الإعلان غير موجود بعاصمة تونس».

وكان لكلمة عبد الجليل الزاوش أثر حسن لدى الفرنسيين الأحرار وطالبوا بتطبيق مثل ذلك القانون في تونس، على التونسيين والفرنسيين الذين لا يعذرون بجهلهم وعليهم أن يعطوا المثل.

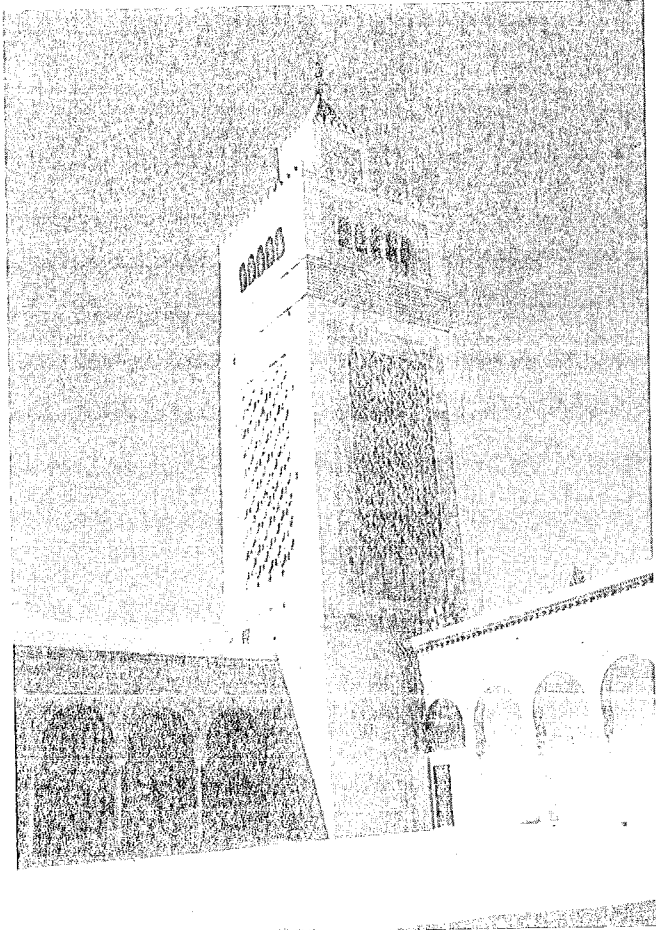
فيما يخص الخدمة العسكرية اقترح المؤتمر أن لا تكون واجبة على التونسيين لكن ما يحصل في تونس هو عكس ذلك فقد جند المقيم العام "Gabriel Alapetite" 80 ألف تونسي رغم إرادتهم عملوا في الحرب العالمية الأولى تحت إشراف الجيش الفرنسي، مات وجرح منهم 45 ألف جندي وتمّ جبر وتسخير 50 ألف تونسي للعمل في المزارع والمصانع الفرنسية لتعمير ما أفسدته الحرب.

إضراب طلبة جامع الزيتونة سنة 1910

كان إضراباً تلقائياً من طرف 800 من طلبة الزيتونة لم يتدخل فيه أو يدعو له أي تنظيم سياسي أو فكري وقعت فيه المطالبة بإصلاح التعليم الزيتوني وإدخال العلوم العصرية واللغات الأجنبية على غرار معهد الخلدونية وتبنت حركة الشباب التونسي الإضراب ومطالبهم المتمثلة في تحسين وتعصير محتوى التعليم وإجراء الإمتحانات وانتظام الدروس وعدم دفع الطلبة «ضريبة المجبي» ماداموا بصدد التعلّم.

وقاموا بمظاهرة في ساحة القصبة خطب فيهم علي باش حانبه ودعاهم إلى عدم إستعمال العنف لتحقيق مطالبهم وكونوا وفداً من الطلبة ومعهم علي باش حانبه وحسن الفلاتي وأحمد الصافي ومحمد العنابي للتفاوض مع الحكومة وأقنعوهم بحل الإضراب.

وفي اليوم الموالي وافقت الحكومة على المطالب الزيتونية وأطلقت سراح الطلبة الموقوفين يوم 29 أبريل 1910 فحملهم زملاؤهم على الأعناق وعقدوا إجتماعاً أمام المدرسة الصادقية حضره 2000 تلميذ خطب فيه عبد الجليل الزاوش والصادق الزمرلي وعبد العزيز الشعالبي وعبد الجليل الغطاس، حضر الإجتماع تلامذة الصادقية والزيتونة وكان في ذلك إشارة إلى السلطة الفرنسية بأنبعث تيار قوي للتجديد والإصلاح.



صورة جامع الزيتونة المعمور



من الحركات الجماهيرية : تجمع طلبة الزيتونة سنة 1910
للمطالبة بإصلاح تعليمهم

(ثانيا) أحداث الزلاج 7 و 8 نوفمبر 1911

كانت إنتفاضة شعبية مثل إنتفاضة الفراشيش سنة 1906 غير مؤطرة إذ غابت حركة الشباب التونسي عن المساهمة في انتفاضة الزلاج (باعتبارها أول تنظيم سياسي وجد على الساحة التونسية منذ الإحتلال) لأنها لم تقم باحتضانها ويعتبر ذلك دليلا على تباعد الوعي الشعبي عن وعي المثقفين في تلك الحركة ومما يدل على ذلك المقال الذي نشر بجريدة Le Tunisien بامضاء علي باش حانبه بتاريخ 13 نوفمبر 1911 والذي يقول فيه : «فطوال يومين هبت رياح الثورة على مدينتنا فسالت الدماء في الشوارع وسقط بعض أعوان الشرطة ضحايا الواجب، ولقي متظاهرون حتفهم ضحايا لجهلهم كما تعرض بعض المارين المسلمين إلى غضب الدهماء المستغفرة». «إن يوم الثلاثاء كان يوم رعب وحداد بالنسبة لكل الناس الشرفاء... ومهما تكن أحاسيسنا في هذه الفترة التي يتحارب فيها الأتراك والإيطاليون فإننا لانستطيع أن نتصور أنه من الواجب إثارة مواطنينا ضد هؤلاء...»

«إن الأحداث الغير منتظرة ليوم الثلاثاء الفارط قد أحزنتنا وآلمتنا كثيرا ونحن ندينها بشدة... لأننا نعلم مهارة خصومنا في الإستفادة منها لإثارة الرأي العام الأوروبي» (1) ضدنا.

جاءت أحداث الزلاج إثر إحتلال إيطاليا لطرابلس (2) وقد شارك المتطوعون التونسيون بأعداد كبيرة في المعارك ضد الإحتلال الإيطالي سنة 1911 لمناصرة إخوانهم

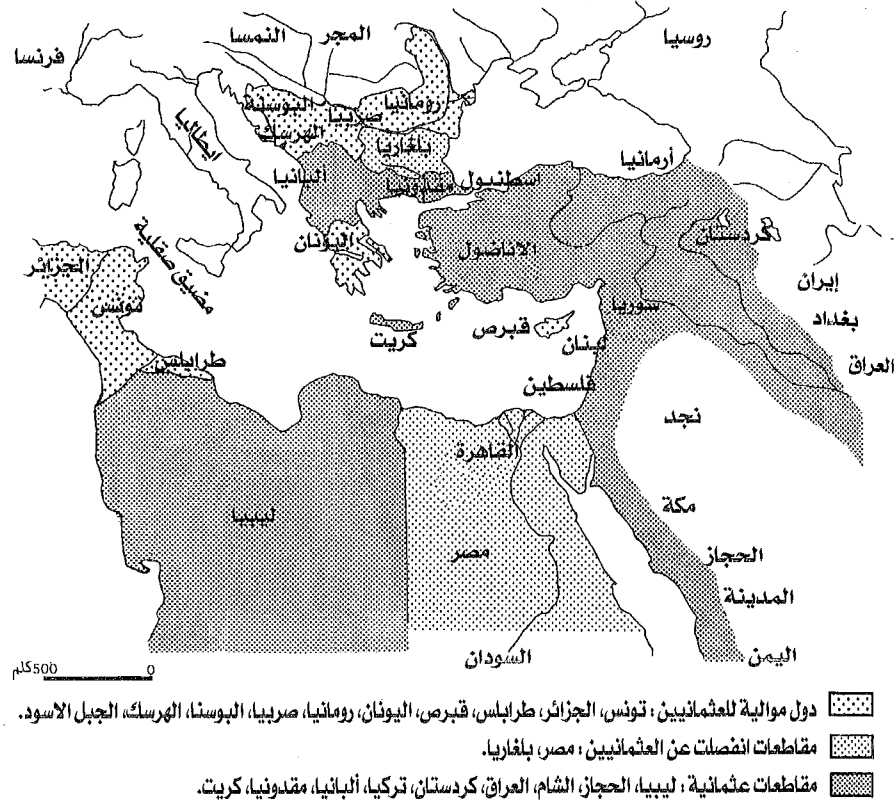
(1) المصدر : عدنان المنصر أطروحة بحث "مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية المسلحة في مدينة تونس (ص 38).

(2) كانت طرابلس ولاية عثمانية أعلنت إيطاليا عليها الحرب في 28 سبتمبر 1911 وأعلنت إيطاليا ضم طرابلس إليها يوم 5 نوفمبر 1911 وتواصلت المعارك التي شارك فيها التونسيون مساندة لإخوانهم الليبيين وقاوم عمر المختار وغيره هذا الإحتلال إلى أن تحررت ليبيا (انظر ملتقيات دولية نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية أبريل 2000 ومذكرات أحمد توفيق المدني، ج 1، الجزائر الشركة الوطنية للتوزيع 1976).

الليبيين وكانت الأجواء في العاصمة في ذلك الظرف متوترة بين التونسيين من جهة والجالية الإيطالية من جهة أخرى سواء كانوا معمرين أو إداريين أو عمالا في الترامفاي أو في أي موقع. قام الإيطاليون خلال أحداث الزلاج بمقاومة الإنتفاضة التونسية ضد الحماية الفرنسية وشاركوا في قتل وجرح العديد من الأهالي في منطقة باب الفلة وباب عليوة التي تسكنها جالية إيطالية كبيرة وتقع بالقرب من مقبرة الزلاج حيث جرت معظم الإصطدامات. وسبب نقمة الإيطاليين على التونسيين هي مشاركتهم في حرب طرابلس ضد الإحتلال الإيطالي لها.

وقد ساهمت النخب (من حركة الشباب التونسي) والصحف مثل جريدة Le Tunisien والصواب والزهرة والحاضرة في تغذية النفور بين الجالية الإيطالية والتونسيين لأنهم إنحازوا للفرنسيين دوما لمقاومة التونسيين فأنصب غضبهم على الطليان في أحداث الزلاج وقد قتل إيطالي طفلا تونسيا بمسدسه خلال الأحداث.

الامبراطورية العثمانية في بداية القرن XIX موقع تونس الاستراتيجي في البحر المتوسط



رسم فوزية الورفلي
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية



القوات الفرنسية محاصرة ساحة باب عليوة (7 نوفمبر 1911)
خلال أحداث الزلاجة

أسباب أحداث الزلاج (1)

(1) العامل الوطني والديني: فالزلاج مقبرة المسلمين وهي تابعة لجمعية الأوقاف الإسلامية ولما قرّر المجلس البلدي الواقع تحت سيطرة مساعدي رئيس البلدية الفرنسيين رفع حق تصرف جمعية الأوقاف في مقبرة الزلاج الإسلامية وما يعني ذلك من سيطرة الفرنسيين حتى على تراتيب دفن موتى المسلمين وهو مخالف للدين والشريعة الإسلامية.

(2) إمكانية إقتطاع جزء من المقبرة لفائدة الشركة الإستعمارية لمدّ خطوط حديدية بها.

(3) المس بمصالح بعض الأعيان الذين كانوا مكلفين بإجراءات الدفن وحفر القبور وهي موارد عيش لعديد من العائلات بتونس وقد تصيح عاطلة إذا أحييت إلى تصرف بلدية العاصمة.

(4) إذا إنتزعت البلدية عقار الزلاج من جمعية الأوقاف فإن تسجيلها يعود النظر فيه إلى المحاكم الفرنسية وهو ممنوع في الإسلام (ومقبرة الزلاج سميت باسم صاحبها الذي إشتري هنشير "ضيعة فلاحية" على ملك يهودي وحبسها لتكون مقبرة لدفن موتى المسلمين في العاصمة).

تطور الأحداث

كان رد الفعل الشعبي على قرار المجلس البلدي في بداية الأمر تنظيم مظاهرات إحتجاجية ضد تصرفات سلطة الحماية، شارك فيها عدة آلاف من المواطنين والتلامذة والفقراء والمهمشين ولكنها إكتست طابعا عدائيا ضد الجالياتين الفرنسية والإيطالية التي تتمتع بكل الإمتيازات ورغد العيش بينما تعاني الطبقات الشعبية التونسية الحرمان والجوع والإضطهاد وسوء المعاملة وحتى الطبقة البورجوازية والنخبة في تونس إنتزعت منها فرنسا كل الإمتيازات والوظائف وأسندتها إلى الأوروبيين.

(1) المصدر : معركة الزلاج، الجيلاني بلحاج يحيى ومحمد المرزوقي، مكتبة المنار، تونس 1961.

واجهت قوات الأمن المتظاهرين بالعنف والقمع ثم أطلقت عليهم النيران من أسلحتها فجرحت وقتلت الكثير من التونسيين وشارك في عمليات إطلاق النار الجالية الإيطالية التي تسكن في منطقة باب عليوة ونهج سيدي البشير بإطلاق النار على المتظاهرين من نوافذ بيوتهم وسطوح منازلهم، وكان المتظاهرون مسلحين بالحجارة والعصي والقضبان الحديدية، وكانت حصيلة الإنتفاضة 8 قتلى من الجانبين وكثير من الجرحى.

تلى ذلك محاكمات في المحكمة الجنائية الفرنسية لـ 72 تونسيا، حكمت بالإعدام على 7 منهم وسلطت على الآخرين أحكاما قاسية بالسجن والأشغال الشاقة مدى الحياة.

وفي ساحة باب سعدون نفذ حكم الإعدام بمقصلة (جلبوها من الجزائر) في علي المنوبي الخضراوي (شهر المنوبي الجرجار) والشاذلي القطاري.

تواصلت بعد ذلك حملات القمع والسجن وتعطيل الصحف ومنع الإجتماعات وغلق المقاهي في الأحياء الأهلية العربية.

ومنحت فرنسا مكافآت وأغدقت المال على عائلات الإيطاليين والفرنسيين الذين قتلوا في تلك الأحداث أو تضرروا.

على إثر أحداث الزلاج فرضت سلطة الحماية (المقيم العام) سنة 1911 الأحكام العرفية بتونس التي إستمرت إلى شهر أفريل 1922.

بعض شهداء معركة الزلاج

* رابع دئلة ولد بتونس أغتيل بنهج سيدي البشير من مسدس إيطالي في 7 نوفمبر 1911.

* أحمد بن محمد بن محمود سليمان قتله إيطالي بسكين قرب سوق البلاط يوم 3 ديسمبر 1911.

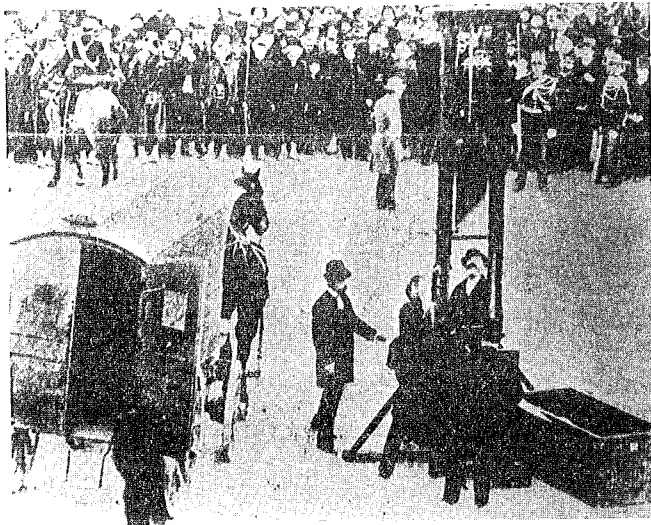
* الشاذلي بن عمر القطاري ولد بتونس سنة 1911 نفذ فيه حكم الإعدام في باب سعدون في 26 أكتوبر 1912.



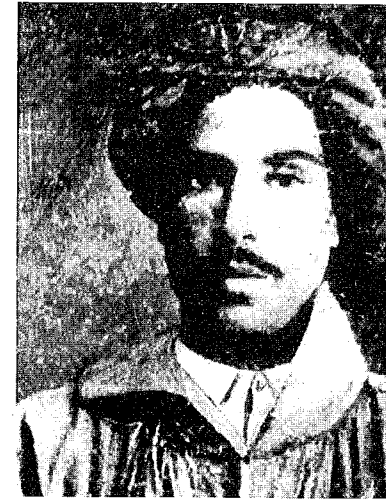
صورة المنوبي الجرجار



صورة الشاذلي القطاري



مفصلة نصبت في ساحة باب سعدون لتنفيذ حكم الإعدام في المنوبي الجرجار



صورة عبد الله بن محمد والي

(T.G.M) (Tunis.Goulette.Marsa) ومولد الطاقة الكهربائية بحلق الوادي من الإيطاليين.

إهتز الفرنسيون خوفا لنجاح مقاطعة الترامواي من طرف كل التونسيين لمدة متواصلة استمرت زهاء ثلاثة أشهر كادت تؤدي إلى إفلاس الشركة واندهشوا لانضباطهم والروح الوطنية العالية التي عمّت كل الأهالي وبدون حاجة إلى تأطير.

يوم 9 فيفري 1912 داس الترامواي (وكان سائقه إيطاليا) في ساحة باب سعدون طفلا عمره 8 سنوات فمات على عين المكان ولم ينل الإيطالي أي عقوبة فثارت الجماهير الشعبية فأعلنت مقاطعة الترامواي.

لكن تبنت حركة الشباب التونسي عملية المقاطعة فيما بعد فآكثسبت بذلك عدة أنصار وتعاطف الرأي العام معها.

نظم علي باش حانبه وجماعته إتصالات بالسكان في منازلهم وفي المقاهي بباب سوقة واتصلوا بعملة ميناء تونس يدعونهم إلى مقاطعة الترامواي ومواصلة الإضراب وعندما علم مدير الأمن بذلك إستدعى علي باش حانبه وحذره، لكنه أصر وقدم مطالب العمال.

وأصرت الشركة على رفض كل المطالب التالية :

- (1) طرد العمال الإيطاليين من الشركة وتعويضهم بالفرنسيين والتونسيين.
- (2) منح الصحفيين التونسيين بطاقات ركوب مجانية مثل زملائهم الأوروبيين.
- (3) تسوية أجور العملة التونسيين بأمثالهم من الأوروبيين.
- (4) كتابة أسماء المحطات والإرشادات باللغة العربية إلى جانب الفرنسية.
- (5) إلزام عمال الترامواي باحترام التونسيين عند إستعماله وطرد كل عامل يتسبب في قتل تونسي أثناء السياقة وتكون البداية بالسائق الإيطالي الذي قتل الطفل في ساحة باب سعدون.

* المنوبي بن علي الخضر اوي شهر الجرجار ولد بتونس سنة 1880 أعدم بباب سعدون في 26 أكتوبر 1912.

* أحمد الحانبة ولد بالمكنين سنة 1880.

أما المحكوم عليهم بالإعدام ولم ينفذ فيهم الحكم بسبب كثرة إنتقادات بعض الصحفيين في باريس فهم :

* الجيلاني بن علي بن فتح الله استبدل الحكم بأشغال شاقة مدى الحياة.

* محمد بلحاج عبد الله الغربي أشغال شاقة مدى الحياة.

* عمار بن المبروك بن الحاج عثمان ولد بغمراسن سنة 1868، أشغال شاقة مدى الحياة.

* محمد بن الشاذلي بن علي الطرابلسي ولد بالسبالة ببنزرت سنة 1889، أشغال شاقة مدى الحياة.

* محمد بن عبد الله بن عمار الففصي ولد بالجريد في 1874، إشغال شاقة مدى الحياة.

* عبد الله بن محمد البوعلي ولد في 1887، أشغال شاقة مدى الحياة.

مقاطعة الترامواي Tramway سنة 1912

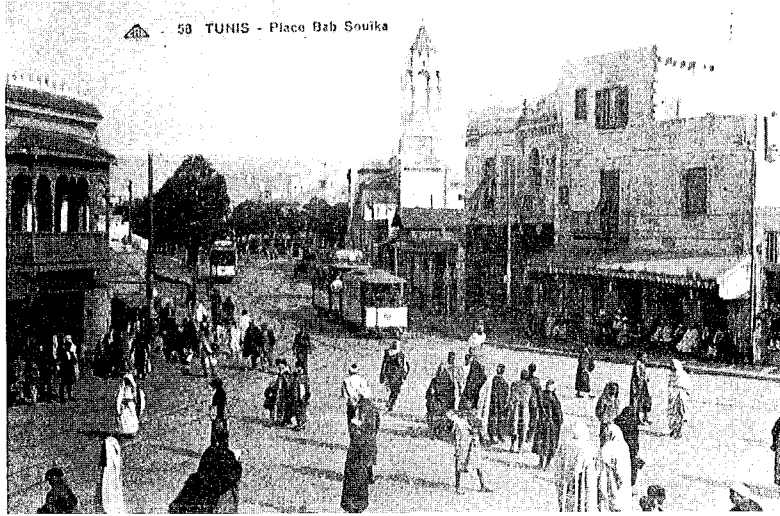
لم يكن بعث الشركة الفرنسية للسكك الحديدية لتحقيق منافع إقتصادية فقط للمعمرين وذلك بنقل المسافرين والبضائع بين العاصمة والمدن الداخلية والساحلية بسرعة بل كان يهدف أيضا وقيل كل شيء إلى الهيمنة والزحف والتسرب بسهولة إلى أعماق الريف والمدن لمراقبة جميع المناطق وضبط تحركات السكان وتقنين قوات الأمن من التنقل والتدخل السريع عند الحاجة.

ولتحقيق نفس الغرض بعثت شركة الترامواي Tramway الفرنسية في 25 مارس 1896 لتسهيل حركة المرور وسرعة التنقل بين أحياء العاصمة ثم إشترتها بعد ذلك شركة بلجيكية كما إشترت شركة النقل بين تونس، حلق الوادي والمرسى

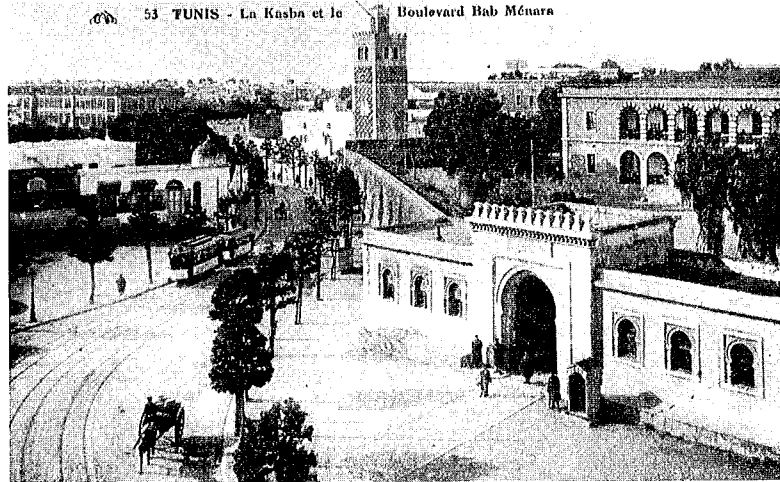
ومع أن السلطة رفضت كل تلك المطالب فقد سلطت عقوبات قاسية على حركة الشباب التونسي وعلى رأسها علي باش حامبه.

قضت الإقامة العامة سنة 1912 بإبعاد علي باش حامبه وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان إلى الخارج بفرنسا وتركيا وحسن الثلاتي إلى الجزائر والصادق الزمرلي إلى تطاوين ثم إلى تالة والشاذلي درغوث إلى مدين وسجن مختار كاهية في باردو كما شملت العقوبة أحمد الصافي ومحمد نعمان ومحمد العروي.

ثم ألغي قرار النفي وأعيد الجميع إلى الوطن ماعدا علي باش حامبه الذي أقسم أن لا يعود إلى تونس إلا بعد خروج الفرنسيين أملا منه، كما كان الشأن لدى بعض السياسيين في الدولة العثمانية لتقوم بنجدة تونس وطرد المستعمر.



خط الترامواي بباب سويقة



خط التوامواي بالقصبة

مدينة تونس في نهايات القرن التاسع عشر وخطوط الترامواي الأربعة الأولى

(IV) ثورة الجنوب الودارنة وأولاد دبّاب

في عهد الناصر باي 1906-1922

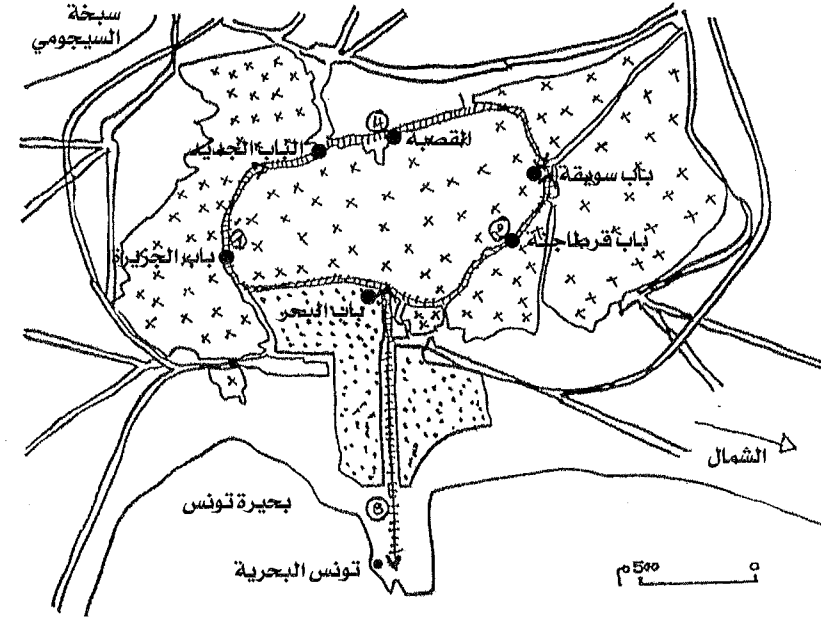
والمقيم العام Gabriel Alapetite 1906-1918

هي الإنتفاضة الثالثة بعد ثورة الفراشيش وأحداث الزلاّج، لم تكن لهذه الإنتفاضة علاقة بحركة الشباب التونسي الذين وقع نفيهم بل كانت مرتبطة بحركة المقاومة الليبية (في ظل السنوسية) للإحتلال الإيطالي لطرابلس واستجابة لنداء السلطان العثماني (1) الذي دعا إلى الجهاد المقدس ضد الإحتلال الأوروبي وتعتبر الإنتفاضة ردود فعل شعبية من قبائل الجنوب ضد عمليات القمع الفرنسية عندما إشتد الضغط الإستعماري على الشعب التونسي خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وكان مكبّلا بسبب الأحكام العرفية ولكن ذلك لم يمنع بني زيد وغيرهم من مواصلة المقاومة المسلحة والتشهير بالإستعمار (2).

وبعد الإتفاق بين الدولة العثمانية وفرنسا لضبط الحدود بين تونس وليبيا سنة 1910 أصبحت حرية التنقل بين البلدين مقيدة وعسيرة في الإتجاهين وخاصة عند هروب الأهالي من الضغوط الإستعمارية التي تسلط عليهم أو ملاحقة الجيش لهم في أحد القطرين وتمنع إحتماء القبائل ببعضها.

(1) الملاحظ أن القوات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى كانت متحالفة مع روسيا القيصرية (ألمانيا وبروسيا في عهد بسمارك) ضد دول الوفاق الأوروبية صاحبة المستعمرات (فرنسا، أنكلترا، إيطاليا).

(2) رغم نفي وسجن زعماء حركة الشباب التونسي لم ينقطع صوت تونس في الخارج والداخل عن طريق بعض الزعماء المنفيين مثل علي باش حاميه من تركيا، ومحمد باش حاميه الذي أسس في سويسرا بتاريخ 30 ماي 1916 مع المواطنين الجزائريين «اللجنة التونسية الجزائرية» التي تطالب بتحرير المنطقة المغاربية والشيخ صالح الشريف والشيخ إسماعيل الصفايحي الذي إستقر في Lau-sanne بسويسرا وتواصلت أعمالهم وأصواتهم تدوي في الخارج للتعريف بقضية تونس والمطالبة باستقلالها. وساعدتهم لجان الدعاية الألمانية على إصدار نشرة سنة 1917 لتحرير شمال إفريقيا.



- 1 - خط باب البحر باب الجديد مروراً بباب الجزيرة.
- 2 - خط باب البحر باب سويقة مروراً بباب قرطاجنة
- 3 - خط باب البحر تونس البحرية
- 4 - خط باب الجديد باب سويقة مروراً بالقصبة

طرق وسكك حديدية

تونس العتيقة وأرياضها

المدينة الأوروبية في بداية توسعها (نهاية القرن التاسع عشر)

ولما توقف الجبالية (من أصل بربري) عن دفع آداء يسمى "العادة" للودارنة بتحرير من الفرنسيين الذين يعملون على زرع التفرقة والخلافات بين البربر والعرب، إضمت عقود "الصحة" (1) وهي تعهدات بحماية شخصية من طرف فرسان الجبالية البربر للسكان المقيمين بالسهول والقرى مقابل (إتاوة) أجرة مالية سنوية لصد المغيرين، وتقلصت تجارة القوافل وأصبح الودارنة خاضعين للمخازنية وهم الجبالية الذين إنتدبتهم فرنسا في خدمتها وضمن جيشها.

ولم تمنح القيود المفروضة أن ينسّق الثوار التونسيون أعمالهم مع الثائر الليبي خليفة بن عسكر وقاموا بعدة هجمات مسلحة لمقاومة جيش الاحتلال.

تزعم ثورات الجنوب سعيد بن عبد اللطيف (عضو الندوة الشورية).

دفعت فرنسا بجيش يتكون من 25 ألف جندي لمواجهة ثورة الجنوب (1915-1917) إستعمل الجيش جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك المدافع والدبابات والطائرات والغازات السامة (2) للقضاء على الثوار ومع كل ذلك هزم الجيش الفرنسي في معركتين ومات في تلك المعارك 748 جنديا من الجيش الفرنسي أما الجرحى فعددهم كبير.

تعتبر إنتفاضة الجنوب من أهم الأحداث التي تجسم الكفاح الشعبي المسلح في تونس كما قتل التضامن القائم على جانبي حدود البلدين تونس وليبيا طبقا لما أعلنه السلطان العثماني للقيام بالحرب المقدسة ضد الإستعمار الأروبي لكن العوامل الداخلية من فقر وجذب وإحكام القبضة الفرنسية وعدم وجود خطة إستراتيجية جعلت النتائج أقل من المرجو بكثير.

لامحالة سبقت الإنتفاضة عملية تنسيق بسيط بين العروش (أولاد دباب وأولاد شهيدة والكروشة والجليدات والحמידية) وتزعمها الحاج سعيد بن عبد اللطيف كبير أعيان الودارنة وشقيقه علي شيخ أولاد دباب وعمر الأبيض شيخ الكراوشة،

(1) عقود الصحة : عقود بين الفلاحين والفرسان للدفاع عنهم إذا تعرضوا إلى هجوم بسبب فقدان الأمن الذي توفره الدولة. فعلى سبيل المثال توجد عقود بين فرسان دريد والفلاحين في الجريد وبين فرسان أولاد سعيد والمزارعين في قرى هرثلة وتكرونة بولاية سوسة والزربية وجرادو في ولاية زغوان.

(2) المصدر : الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية قومية جديدة.

وشارك فيها بعض فرسان من قبائل أخرى زيادة على بني زيد وورغمة والهمامة والمرازيق وأولاد عيار والفراشيش (1).

الإصطدامات

بدأت الإشتباكات ضد الجيوش الفرنسية في 13 سبتمبر 1915 في معركة المرتبة ومعركة ظهرة النصف يوم 15 سبتمبر 1915 كان الجيش الفرنسي ذاهبا إلى وازن في ليبيا على بعد 7 كلم من ذهيبة التي إحتلها فيها المقاتلون، وبمجرد تحول الجيش بمدافعه إعترضه الثوار وعددهم 800 يقودهم خليفة بن عسكر وكان قادما من مركزه بنالوت في ليبيا ودارت بينهما معركة حاسمة شارك فيها أولاد شهيدة وأولاد دباب والمرازيق والطرائفة، تفهقر الجيش الفرنسي راجعا إلى الذهيبة وكانت خسائره (120 جنديا و80 جريحا) أما الثوار فكانت خسائره 15 قتيلا و50 جريحا (2) وحسب الفرنسيين خسائره 28 قتيلا و30 جريحا فقط.

ومعركة رمثة في 25 سبتمبر، معركة أم الصويع من 2 إلى 9 أكتوبر 1915.

ومعركة نكريف في 9 أكتوبر، وبعد ذلك عززت فرنسا المناطق العسكرية في الجنوب بسلاح الطيران وبلواء من الجيش الصحراوي وقامت بهدم القصور ونهب الحبوب والمؤن المخزونة فيها كما أصدرت أحكاما بالإعدام على 49 ثائرا ما بين سنة 1916 و1917.

ومع كل ذلك واصل الثوار المقاومة الفردية والأعمال البطولية التي لا تخلو من السلب والنهب أحيانا للمتعاونين مع العدو وهي إعتداءات إنتقامية من المتعاونين مع الجيش الفرنسي قام بها الثوار في مناطق مختلفة ومن أهمهم محمد الدغباجي والبشير بن سديرة.

(2) المصدر : محمد المرزوقي دماء على الحدود، الدار العربية للنشر 1973.

(2) المصدر : Jean Ganiage: Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours.

* معركة رمادة ووادي السمينة في 26 جوان 1916

كان مركز رمادة تحت قيادة النقيب "Hoisy" من مكتب الشؤون الأهلية (1) وكان تحت إمرته كتيبة متكونة من فصيل من الفرسان وفصيل من القناصة تحت قيادة الملازم "Monnet".

في يوم 26 جوان 1916 إتصلت حامية رمادة على الساعة السابعة صباحا بالذهبية لتعلمها بأنها تتعرض إلى هجوم من محلة مزودة بالرشاشات وفي الأثناء تعرض فصيل محمول كان في مهمة إستطلاعية في جهة القراوية إلى هجوم من المجاهدين أجبره على التراجع.

في الساعة التاسعة صباحا كان مركز رمادة مطوقا ويحتل المتمردون غابة النخيل المجاورة له ويمطرون الحامية بطلقات نارية، و حوالي الساعة الثالثة مساء لاحظت الحامية على بعد 10 كلم إلى الشرق في إتجاه أم الصويع طابور نجدة قادم لمساعدة الجيش الفرنسي، فأعترض الثوار طريقهم وإثر الإشتباك معه تراجع الطابور، كما لم تتمكن دورية الصبائحية التي جاءت طلبا للنجدة من العبور. وفي الساعة السابعة صباحا تراجع الثوار نحو 5 كلم جنوب البئر تاركين مراكز للمراقبة وكانت حصيلة المعركة قتل 7 جنود وجرح 9 آخرين وقد انسحب العدو نهائيا من بعد غد في إتجاه القراوية.

قاد معركة رمادة خليفة بن عسكر أصيل طرابلس بعد إنهزامه أمام الجيش الإيطالي الذي إحتل طرابلس وإنضم إلى الثوار التونسيين هو ومن معه نحو 800 فارس مسلح وعدد من الرجال والنساء جاؤوا للحصول على الغنائم من الجيش الفرنسي وشاركوا الثوار التونسيين لأن هؤلاء سبق أن قاتلوا معهم الجيش الإيطالي في طرابلس.

(1) Le bureau des affaires indigènes : مركز قيادة الجيش الفرنسي في الجنوب التونسي الخاضع للتراب العسكري بيده جميع السلطات المدنية والعسكرية لا يدخله التونسي غير المقيم إلا بترخيص من الجيش الفرنسي الذي يساعده المخازنية.

من جهة أخرى تعرض فصيل الملازم "Perruchon" الذي كان متجها نحو رمادة لنجدة جنود الحامية الفرنسية. إلى هجوم مسلح من طرف الثوار بوادي السمينة وعلى بعد 5 كلم من القرية تمكن المجاهدون من تطويق ذلك الفصيل وأجهزوا عليه وكانوا يصيحون «إلى الأمام، الجهاد، إلى الأمام».

وقد قتل في المعركة الضابطان ومساعديهما وكذلك 156 رجلا آخرين وأخذ الثوار كل البغال والمهاري التي كانت معهم.

تمثل إنتفاضة الجنوب تحولا في انتشار الوعي الوطني حيث إنضمت إليها قبائل من غير الودارنة مثل محمد الدغياجي من بني زيد، والبشير بن سديرة من الهمامة وكلاهما فر من جيش فرنسا وهذه الأحداث تختلف عن إنتفاضة الفراشيش التي كانت مرتجلة. (1)

هذا إلى جانب معارك أخرى متعددة ضد جيش الإحتلال بالذهبية وتطاوين والمرطبة ومعارك العجيلات (ليبيا) والأغلاب على الحدود الليبية والتي إستشهد وجرح فيها عشرات المجاهدين وقتل فيها أعداد كبيرة من جيش العدو من فرنسيين داخل الحدود أو إيطاليين في الأراضي الليبية.

أما المساجين الذين ماتوا في السجن من جراء التعذيب إثر إنتفاضة الجنوب فهم عشرات نذكر منهم بعض الأسماء على سبيل المثال وكل من إستشهدوا سنة 1916 :

نصر بن عبد الهادي بن نصر : إستشهد بسجن الذهبية، ضو بن علي بن منصور (سجن الذهبية)، الحاج عامر بن أحمد إستشهد بسجن مدنين، أحمد بن غيث بن معتوق (سجن مدنين)، محمود بن علي بن محمود (سجن مدنين) يحيى ثامر بن يحيى (سجن مدنين)، غريب بن محمد بن مبارك (سجن مدنين) حامد الحداد (سجن مدنين)، كل هؤلاء أصيلي الذهبية وماتوا تحت تأثير التعذيب بالسجون.

(1) المصدر : عدنان المنصر عميرة علية الصغير، الجزء الأول المقاومة المسلحة في تونس 1881 - 1939 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.
المرجع : تقرير الجنرال Alix.

التصريف ببعض وجوه المقاومة في الجنوب(1)

(1) البشير بن سديرة

ولد سنة 1892 في السند (بسيدي بوزيد) استدعي للجندي في بداية الحرب العالمية الأولى وبعد شهرين فرّ بسلاحه إلى الجبال المجاورة لقفصة (2) حيث إشتبك مع رجال الدرك الفرنسي وأنتصر عليهم في معركة القويقلة قرب المتلوي، والتحق به عدد من الشبان وتصادق مع محمد الدغباجي واشترك معه في بعض المعارك كمعركة جبل بوهدمة سنة 1919 ومعركة سيدي يعيش وأولاد شريط وجبل العنق (كلها بقفصة). وتمكنت فرنسا من قتل الشائر غدرا في شهر ماي سنة 1919 وذلك بسبب وشاية الصبايحي بلشاسم الفرطاس، واستطاع محمد بن سديرة شقيق الشهيد من قتل الخائن وهو في مقهى بمدينة قفصة برصاصة وذلك قرب وادي بياش

(2) سعد بن عون 1853 - 1933

أصيل تطاوين جرح في ثورة الجنوب سنة 1915 وفرّ إلى الدويرات، ألقى عليه القبض وقبّل نفيه إلى الحامة فرّ نحو قابس ثمّ إلى طرابلس حيث إنضمّ إلى خليفة بن عسكر لكن فرنسا ألقت القبض على أبنائه فسلّم نفسه ونفّته إلى جزيرة Guyane مستعمرة فرنسية بأمريكا الوسطى حيث توفي فيها.

(3) سعيد فريحي

ولد برمادة سنة 1886 وشارك في معركة الجنوب المرطبة وبئر المنزلة ثم لجأ إلى طرابلس فقبضت عليه السلط الإيطالية وسلمته إلى السلط الفرنسية التي حكمت عليه بالسجن مدى الحياة ونفّته إلى جزيرة Guyane.

(4) سعيد بن عبد الله

كان عضواً بمجلس الشورى بتونس لكنه عاد إلى تطاوين مسقط رأسه ليساند الجهاد المقدس وعمل على تنظيم الهجرة إلى الجنوب للمشاركة في الثورة، مات في معركة أم الصوبغ خلال شهر أكتوبر 1915.

(5) صالح بن محمد العماري

ولد سنة 1890 من قبيلة بني زيد بالحامة، عمل مع الدغباجي وهاجر إلى طرابلس مع الشوار التونسيين بقيادة خليفة بن عسكر النالوتي، شارك في معركة المغذية سنة 1920 ومعركة (الزاس) قتل فيها رائد فرنسي سنة 1921 إستقر بليبيا بعد إعدام خليفة بن عسكر وإلقاء القبض على الدغباجي ومات في زوارة سنة 1965.

(6) ضو بن ضيف الله

ولد سنة 1890، من بني شهيدة بتطاوين، شارك في ثورة الجنوب سنة 1915، عمل مع خليفة بن عسكر ثمّ نزح إلى فزان مع أصهاره الليبيين وتوفي سنة 1924.

(7) علي بن عمر الطليحي

من أولاد دباب كان صبايحيا في مشهد صالح، قتل في معركة أم صوبغ سنة 1915.

(1) المرجع : السجل القومي لشهداء الوطن، دار العمل للنشر والتوزيع والصحافة.

(2) المصدر : عدنان المنصر وعميرة عليّة الصغير، ج 1، من المقاومة المسلحة تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

(8) عمر الغول

من قبيلة العوينة من المرازيق ولد ما بين سنتي 1855 و 1865، عمل مع خليفة بن عسكر وخاض معظم معارك الجنوب ثم هاجر إلى ليبيا.

(9) محمد بن سعيد المقراني

جزائري دخل تونس عند إنتصاب الحماية، شارك في معارك الجنوب سنة 1915 وعند إنتهائها هاجر إلى ليبيا سنة 1919.

(10) مصباح بالريش

ولد سنة 1887 بالحامة، عمل مع المجاهدين الليبيين ثم تحول إلى الأستانة وعاد إلى تونس (ضمن حركة الشباب التونسي بقيادة علي باش حاميته). انضم بعد القبض على الزعماء إلى حركة الثورة مع محمد الدغباجي وعملا تحت قيادة خليفة بن عسكر، وبعد إنهمامهم حاول الهجرة إلى مصر ومات في الطريق سنة 1925.

(11) محمد بن صالح الدغباجي

ولد سنة 1885 بمنطقة الحامة من بني زيد، كان جنديا في الجيش الفرنسي سنة 1907، وفي سنة 1913 (1) أرسل لدعم حماية الحدود مع ليبيا لكن إندلاع ثورة الجنوب سنة 1915 جذبه ففر من الجيش الفرنسي وألتحق بالشوار بقيادة خليفة بن عسكر. وبعد الصلح بين ليبيا وإيطاليا دخل محمد الدغباجي إلى تونس وشارك في عدة معارك ضد الجيش الفرنسي أشهرها واقعة (جبل بوهمة وخنفة عيشة سنة 1919 ومعركة المعذية والزلوزة والجلبانية سنة 1920).

في 1 جانفي 1920 بواقعة الزلوزة قتل الدغباجي (Le Brigadier) يوليو و3 جنود) ثم واصل المقاومة في موقعتي المغذية بسيدي مهذب والجلبانية قرب بني خداس (تطاوين).

في واقعة خنفة عيشة بقيادة الدغباجي وبشير بن سديرة، مات العديد من الجانبين.

تراجعت غارات خليفة بن عسكر إلى ليبيا من التراب التونسي عندما وقع تشديد الحراسة على الحدود التونسية الليبية وتمكنت إيطاليا من القبض عليه في طرابلس وسلمته إلى الجيش الفرنسي وأعدمته السلطة في ساحة حامة قبابس يوم 1 مارس 1924 وتغنّى بطولته وخلد إسمه في الذاكرة الوطنية الشعر الشعبي.

(12) بلقاسم بن ساسي

في ديسمبر 1921 هاجم في كمين بوادي الزأس في الجنوب جيش الاحتلال وتمكن فيه من قتل ضابطين الأول برتبة مقدم Lieutenant Colonel والثاني برتبة ملازم Lieutenant.

تسليم الشوار

في 26 جوان 1922 : سلمت السلطة الإيطالية بعض الشوار إلى جيش الحماية الفرنسية في الحدود من بينهم محمد الدغباجي وشقيقه عبد الله. أما فرنسا فأعدمت الدغباجي سنة 1924 وأعدمت إيطاليا خليفة بن عسكر سنة 1922 كما سلمت إلى فرنسا سعد ثري عيس من أولاد شهيدة.

في سنة 1935 : وقعت مصادمة مسلحة بين شبان من الحوايا (منطقة جبل دمر) والجيش الفرنسي بسبب رفضهم الخدمة العسكرية، أسفرت عن قتل 3 من الشباب وجرح عديد الفرنسيين.

(1) المصدر : عدنان المنصر عميرة علي : المقاومة المسلحة في تونس ج 1، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

الجزء الثالث (1915 - 1939)

الحركة الوطنية والحرب العالمية الأولى

12 أوت 1914 - 11 نوفمبر 1918

مرحلة جديدة من المقاومة

إن الإحتكاك مع المستعمر والتحولات التي أحدثتها الفرنسيون في البلاد بجلب طرق إستغلال عصرية آلية حديثة والتعامل مع الثقافة الفرنسية التي تعلمتها النخبة من أبناء الوطن في المدارس والمعاهد وفي الجامعات الفرنسية كل ذلك أدخل تغيرات جذرية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية في البلاد التونسية إلا أن الأهالي يشاهدون ثمرات مجهوداتهم تذهب لصالح فئة معينة هم الفرنسيون والأوروبيون أما الشعب التونسي فازدادت حالته فقرا وبؤسا لعجزه عن التصدي للغزو الجديد مما أحدث ردود فعل لدى التونسيين تتمثل في عدم الرضى عن حالتهم والمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات وإلغاء التمييز العنصري والإستفزاز والقمع الذي تقارسه سلطة الحماية ضد الأهالي.

يضاف إلى ذلك الشعور الديني بالعداء التقليدي الذي أثاره الصليبيون أثناء حروبهم ضد المسلمين ورغبتهم في الإستيلاء على الأماكن الإسلامية المقدسة في فلسطين.

وقد إستغل الوطنيون المثقفون تلك المشاعر لمطالبة السلطة بالتعايش مع المحتلين في كنف العدل والمساواة وجاء ذلك مع حركة الشباب التونسي 1907 - 1912 التي عملت على توعية الشعب بحقوقه للدفاع عنها كما فعل عند مقاطعة وإضراب الترامواي سنة 1912.



محمد بن صالح الدغباجي

يمكن اعتبار الأحداث الكبرى التي هزت عديدا من الدول بسبب الحرب العالمية الأولى تحولا هاما في حياة الشعوب التي شاركت فيها من قريب أو من بعيد وأدت إلى تغيرات جذرية فظهرت لأول مرة المفاهيم الجديدة التي وقع الإعلان عنها مثل مبادئ ولسن Wilson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التي انضمت إلى الحرب مع دول الوفاق (وهي فرنسا وأنجلترا) الإمبراطوريتان الإستعماريتان وانضمت إليهما فيما بعد (إيطاليا) وذلك لمحاربة دول ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا.

أما تونس فقد وقع تسخيرها بوصفها مستعمرة فرنسية كبقية مستعمراتها الأخرى للمشاركة في الحرب تحت المظلة الفرنسية لديها بالجنود واليد العاملة والمواد الخام والمواد الغذائية.

بلغ عدد التونسيين المجندين رغم إرادتهم في الجيش الفرنسي 80 ألف جندي إلى جانب 173 ألف جندي جزائري و40 ألف جندي مغربي، مات 45 ألف جندي تونسي (1).

كما شاركت تونس بصورة غير مباشرة في الحرب بتصدير كميات عظيمة من الحبوب والخمور والتبغ والصوف والأغنام والجلود إلى فرنسا إلى جانب 180 ألف تونسي وقع تسخيرهم للعمل في فرنسا في مزارعها وحظائر البناء فيها.

ومن هنا تأتي التأثيرات الجديدة في حياة التونسيين الذين عملوا جنبا إلى جنب مع الفرنسيين في حربهم وإعادة تعمير بلادهم فتعرفوا عن قرب على أساليب عيشهم وعلاقاتهم الاجتماعية التي تختلف تماما مع ممارسات السلط الإستعمارية في تونس.

وخلال الحرب العالمية في أكتوبر 1917 قامت الثورة البلشفية وثار الفلاحون على قياصرة روسيا ووجدت فكرة حرب الطبقات التي تدعو إلى التناحر فيما بينها لاستعادة الطبقة الكادحة عمالا وفلاحين لحقوقهم من الأثرياء.

هذه الهزات الاجتماعية ومناداة قادة عدد من الدول بما في ذلك فرنسا بالمساواة في المعاملات وعدم حكم الآخرين قهرا ورغم إرادتهم، الأمر الذي أثر على الحركات الوطنية وأعطاهم نفسا جديدا.

(1) المصدر : Jean Ganiage-Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours-Fayard.

فإذا كان ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أعلن عن مبادئه التي تتمثل في عدم حكم شعب ضد إرادته وبعث بها في رسالة وجهها للبابا في أوت 1917 ذلك أنه رئيس دولة ليس لها مستعمرات ولقيت تلك المبادئ تأييدا من الإتحاد السوفياتي الذي قام بثورته التحريرية من ظلم الطبقة الارستقراطية الحاكمة في روسيا أما الدول الإستعمارية كفرنسا وأنجلترا فقد حرفت تلك المبادئ وحرضت الدول العربية للثورة على الخلافة العثمانية (تركيا) التي تحاربها طالبة مساعدتها والكف عن مساعدة تركيا وفي صورة إنتصارها فتجعلها الإستقلال عن تركيا. وتبين سوء نيتها بمجرد إنتهاء الحرب حيث تضاعف القمع والإنتقام الفرنسي ضد الشعب التونسي واقتسم الأنغليز والفرنسيون التركة العثمانية باحتلال الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويتعجب الدارس للأحداث كيف تعلن دول كبرى مبادئ الحق والعدل وتطبق عكسها تماما، فهذا تصريح رئيس حكومة فرنسا يعلن أن دخول فرنسا الحرب هو من أجل تحرير الشعوب.

وجاء في تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية R. Poincaré عند إنضمام إيطاليا إلى دول الوفاق قوله « أن الدولتين ستعملان مرة أخرى على تحرير الشعوب المضطهدة يقصد (الخاضعة للأتراك والألمان) » (1).

وفي سنة 1915 طلب نائبان في الجمعية الوطنية الفرنسية هما G. Clémenceau و G. Leygues في رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية العمل على تطبيق سياسة تحررية في الجزائر وبقية المستعمرات الفرنسية.

وما جاء في لائحة المنظمة العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن مؤتمرها سنة 1916 وصوتت عليها الدول الغربية بالإجماع أنها تدعو إلى حق جميع الشعوب صغيرة كانت أو كبيرة في تقرير مصيرها.

هذه عينة من المبادئ. أما التطبيق فغير ذلك وحسب إرادة الكبار دوما.

(1) L'évolution du mouvement national en Tunisie ; thèse de doctorat (Mohamed Salah Lejri)

بعض أعضاء اللجنة التنفيذية



منصف المنستيري
أمين مال الحزب



أحمد الصافي
الكاتب العام



علي بوحاجب



محي الدين القليبي

ومن أجل ذلك يمكن أن نعتبر أن فترة الحرب العالمية الأولى مرحلة جديدة في حياة الشعوب ومنها الشعب التونسي الذي أصبحت لديه نخبة جديدة من المثقفين بدأوا يظهرين على الساحة السياسية وبعد التجارب التي مرت بها الحركة الوطنية التي بلغت مرحلة من النضج جعلت المفكرين ورواد الإصلاح يعملون على جمع شملهم في إطار حركة سياسية جديدة منظمة ولها نظرة شاملة للأوضاع والمتغيرات وبرامج إستراتيجية مدروسة وأهداف محددة تتمثل في بعث حزب سياسي يعمل على تحقيق تلك الأهداف.



عبد العزيز الثعالبي
رئيس اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي

(IV) المقاومة والتنظيمات السياسية والنقابية

(في عهد : محمد الناصر باي 1906 - 1922 و المقيم العام :

(1920 - 1918 Etienne Elandin)

(1) تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي :

تبعاً للمستجدات التي تزامنت مع الحرب العالمية الأولى وتصريحات رؤساء بعض دول الوفاق كالولايات المتحدة وفرنسا بأنها تشارك في الحرب ضد ألمانيا والدولة العثمانية لتحرير الشعوب وجد الوطنيون في كثير من الدول المستعمرة ومن بينها تونس الفرصة سانحة لإعطاء نفس جديد للحركة الوطنية والعمل على تحرير البلاد وذلك بإيجاد تنظيم سياسي في إطار قانوني.

قام أنصار علي باش حاميه بعد القضاء على حركة الشباب التونسي بضم شملهم من جديد والعمل على تأسيس حزب سياسي على غرار الأحزاب المتواجدة في الدول الغربية وتحمس الجميع لتجسيم ذلك الهدف على أرض الواقع.

بعد إتصالات وإجتماعات بين نخبة من المثقفين جمعت نحو 60 شخصية تونسية من بينها الشيخ عبد العزيز الثعالبي والشاذلي خير الله الذي أشرف على أحد تلك الإجتماعات التأسيسية في مقهى باريس بتونس وحضره بعض ممثلي الجالية اليهودية ظهر تباين في الأهداف والآراء

هناك شق يرى العمل على إيجاد إصلاحات في إطار الحماية ومن هؤلاء اليهود، وطرف آخر متصلب يتزعمه عبد العزيز الثعالبي يرى تحقيق كل المطالب التونسية والعمل على إستقلال البلاد وآنصر الرأي الثاني الذي يمثله عبد العزيز الثعالبي وحسن الثلاتي وأحمد الصافي وعدد كبير من المحامين والصحفيين (1).

L'évolution du mouvement national en Tunisie ; thèse de doctorat (Mohamed (1) Salah Lejri)

بدأ الجماعة بإمضاء لائحة ذيلها 500 وطني إقترحوا فيها تأسيس حزب وحدوا مطالبهم الوطنية.

كان الثعالبي في باريس وبعث له فرحات بن عبياد رسالة في سنة 1919 تلخص تلك المقررات التي جاءت في اللائحة فأجابه برسالة يوافق فيها على ذلك التوجه وأرسل الجماعة في شهر جوان 1919 نسخا من اللائحة إلى سلطة الحماية في تونس وإلى الحكومة الفرنسية وإلى الجمعية الوطنية (البرلمان) الفرنسية في باريس.

وفي ديسمبر 1919 قدم عبد العزيز الثعالبي عريضة إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس تشتمل على المطالب التونسية التي تلخص في مطالبة فرنسا بالإعتراف للتونسيين بحق تقرير مصيرهم طبقا لمبادئ Wilson وتصريحات رئيس فرنسا R. Poincaré.

وقد نشرت جريدة Le Populaire الفرنسية ملخص ماجاء فيها بتاريخ 17 مارس 1919 كما نشرت جريدة L'humanité الفرنسية مقتطفات منها في شهر جوان من نفس السنة

ثم تطورت تلك الإجتماعات والإتصالات بعد الفراغ الذي تركته حركة الشباب التونسي التي قضت عليها فرنسا في المهدي فاهتدى عبد العزيز الثعالبي ونخبة من المثقفين إلى تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وأعلن عن ميلاده سنة 1919.

كان معظم قادته نخبة بورجوازية مثقفة لم تفكر في أن يكون لها قاعدة شعبية لأنها قد تثير المشاكل مع السلطة وهي أيضا تستنكف من التعامل معها أو الجلوس إليها (1).

المؤتمر التأسيسي للحزب الحر الدستوري التونسي

بعد رفع الحظر الذي فرضته السلطة على بعث الصحف إثر أحداث الزلاّج، فكّر فريق من حركة الشباب التونسي في بعث حزب سياسي وبعد إجراء إتصالات

(1) المصدر : محمد الهادي الشريف : ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، Cérès 1980

عديدة مع الوطنيين، عقدوا إجتماعا (بمشاركة المؤتمر التأسيسي) يوم 14 مارس 1920 بدار علي كاهية بنهج الباشا تونس وكان هناك رأيان : حسن الثلاتي يرى المطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات، محمد والهادي الرياحي يريان العمل على إلغاء الحماية. وأقسموا في ذلك الاجتماع يمين الإخلاص واتفقوا على بعث الحزب الحر الدستوري التونسي «إشارة إلى دستور البلاد الذي وقع الإعلان عنه سنة 1861» كما إتفقوا على أسماء الهيئة المسيرة وسموها «اللجنة التنفيذية» ثم وقع الإعلان رسميا يوم 14 مارس 1920 عن ميلاد الحزب، وأعضاء اللجنة التنفيذية وهم :

الشيخ عبد العزيز الثعالبي : رئيس.

أحمد الصافي : أمين عام.

منصف المستيري : أمين مال.

صالح فرحات : أمين عام مساعد.

محمد صالح ختاش : أمين مال مساعد.

والسادة الطيب جميل ومحبي الدين القليبي وأحمد توفيق المدني وعلي كاهية والشاذلي خزندار (أعضاء) أما بقية الحاضرين الآخرين في الجلسة التأسيسية فهم : حسن الثلاتي، أحمد السقا، الشاذلي بودربالة، عبد الرحمان اللزام، حمودة المستيري، الطاهر بن عمار، الصادق الزمرلي، محمد التليلي، محمد والهادي الرياحي، الهادي الكسوري، أحمد حفيظ، رشيد بن مصطفى ومحمد نعمان.

ونشروا بيانا تضمن برنامج الحزب ملخصه مايلي :

ترشيد التونسيين وتحريرهم من العبودية والتمتع بالحقوق مثل الشعوب الحرة وذلك عن طريق نظام دستوري يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه مثل العالم المتمدن، ويعمل الحزب على تحقيق المطالب التالية :

1 - بعث مجلس نيابي منتخب بالتساوي بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين يضع القوانين التي تهم الشؤون الداخلية ويصادق على الميزانية.

2 - حكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي.

3 - التفريق بين السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية.

4 - فتح أبواب الوظائف الإدارية أمام التونسيين مثل الفرنسيين.

5 - المساواة في المرتبات والأجور بين التونسيين والأوروبيين في الخطط المماثلة (1) (عمل واحد أجر واحد)

6 - إحداث بلديات منتخبة.

7 - توزيع الأراضي التي أخذتها إدارة الفلاحة (أحباس وغيرها) على التونسيين مثل الفرنسيين.

8 - حرية الصحافة والإجتماعات وبعث الجمعيات.

9 - إجبارية التعليم العام.

يتضح من هذا البرنامج الذي حدده الحزب، الإبقاء على الإزدواجية في المسؤولية والحقوق بين التونسيين والفرنسيين في الحكم والإدارة والمجالس المنتخبة بالتساوي في عدد المقاعد للجانبين. ولم تشر الطلبات إلى الشؤون الخارجية ولا إلى سلطة المقيم العام والقائد الأعلى للجيش والمراقبات المدنية وغيرها من الوظائف والسلط التي يحتكرها الفرنسيون.

نشاط الحزب

قام الحزب ببعث فروع وخلايا في الجهات ولم يكن له قانون داخلي يضبط دورية الإجتماعات المركزية والجهوية أو المحلية، وكان عدد أنصاره ومنخرطيه بين المد والجزر قد يصل إلى 45 ألف منخرط عند المد. وكانت أنشطته تقتصر على التعريف بمطالبه لدى الباي وفرنسا، عن طريق إرسال الوفود.

(1) لأن الفرنسيين الذين يقومون بنفس العمل يتقاضون مرتبا أكبر بفارق يساوي 33 % زيادة على مرتب التونسيين ويسمى الفارق الثلث الإستعماري وذلك لتشجيع التونسيين على التجنس والإندماج.

فقد بعث الحزب الدستوري في شهر جوان 1920 أول وفد له إلى فرنسا برئاسة المحامي أحمد الصافي الأمين العام للحزب يحمل عريضة بها آلاف الإضاءات من النخبة التونسية إلى الحكومة الفرنسية لتبليغها مطالب الحزب الوطنية.

وقع إستقبال الوفد من طرف رئيس البرلمان الفرنسي ومن طرف مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية في مقر الوزارة Quai Dorsay وتحصل الوفد على وعد بعدم التفويت في أراضي الأحياس الخاصة إلى السلطة حتى لا تقوم بتحويلها إلى المعمرين الفرنسيين.

واصل الحزب أنشطته المتمثلة في لفت نظر السلطة إلى الأخطاء والمطالبة برفع المظالم والعمل على تحقيق المطالب التي حددها يوم مولده سنة 1920.

قام الشعالبي صحبة حسن الثلاتي ممثل الحزب في باريس بعدة أنشطة لتعريف المسؤولين والرأي العام الفرنسي بالمطالب التونسية، وكان نشره لكتابه تونس الشهيدة La Tunisie martyre يندرج في إطار التعريف الواسع في باريس وغيرها من المقاطعات بما تصبو إليه تونس من حرية.

وكان لهما أنشطة أخرى كالمحاضرات على منابر الجمعيات كجمعية حقوق الإنسان وإتصالات بالأحزاب خاصة الحزب الاشتراكي الفرنسي وبأعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان) وكلها تندرج في إطار كسب الأنصار للقضية التونسية ودفع سلطة الحماية لأخذ بعض المطالب بعين الاعتبار. وقد نجح في إقناع الحزب الاشتراكي لعرض المطالب التونسية على النقاش في البرلمان الفرنسي.

كتاب تونس الشهيدة La Tunisie martyre

ملخص ماجاء في كتاب تونس الشهيدة الذي نشره عبد العزيز الشعالبي في باريس في نوفمبر 1919 باللغة الفرنسية هو التعريف بالمطالب التونسية المعتدلة في كثير من الأوساط بسبب توزيعه على نطاق واسع في كثير من المدن الفرنسية، شارك في تأليف الكتاب جماعة الشباب التونسي ونشر في فرنسا بدون ذكر اسم المؤلف.

المطالب الواردة فيه :

1 - ضمان الحريات الفردية: حرية الشغل، بعث الجمعيات، حرية الصحافة، ضمان حرمة المسكن، حرمة الملكية، المساواة أمام القانون، حرية الديانة، وخضوع الأجانب للقضاء التونسي.

2 - قيام سلطة تشريعية: تشمل 50 نائبا منتخبا و10 نواب يعينهم الباي ومكتب للمجلس يقع تجديده كل سنة، أما المجلس النيابي الأعلى فهو مثل المجلس الدستوري قار يتكون من نواب ومستشارين للحكومة أو المجلس الأعلى وله حق تقديم القوانين.

يقع إمضاء القوانين من طرف رئيس الدولة وتنشر بالرائد الرسمي، المجلس الأعلى يصوت على القوانين ذات المصلحة العامة وعلى القروض والضرائب.

3 - السلطة التنفيذية: تبدأ بالباي وله تسمية الموظفين السامين المدنيين والعسكريين.

4 - إستقلال العدالة عن السلطة : توحيد المحاكم ويتقاضى فيها كل سكان تونس.

5 - إجبارية التعليم الإبتدائي للذكور: وباللغة العربية أما الفرنسية فلها الأولوية في الثانوي والعالي وتأسيس مدرسة ترشيح المعلمين وإسناد منح دراسية للتعلم في أوروبا كل سنة.

6 - المسح والتسجيل العقاري: والإعتراف بملكية العروش لأراضيها وعدم تدخل الحكومة في المنظمات الإقتصادية الخاصة إلا بمقتضى القانون، تدخل الإدارة في إسناد القروض وإنشاء التعاونيات.

7 - تعميم البنية الإقتصادية العمومية والبعد عن المصالح الفردية والفتوية.

8 - حق إنشاء جمعيات مهنية وعمالية للأعراف والموظفين وإعطاء حق الإضراب وحرية الصحافة.

9 - إصدار قوانين إجتماعية : لحماية الطفل والمرأة والمسن ودعم الإعانة الإجتماعية والإغاثة (1).

10 - المساواة في المرتبات والأجور بين التونسيين والفرنسيين (عمل واحد أجر واحد) (2).

التضامن

نظم الحزب عدة مظاهرات للتضامن مع سوريا وللإحتجاج على المجازر التي ارتكبتها الجيش الفرنسي لقمع ثورة السلطان الأطرش (الدرزي) في سوريا وتضامنا مع المغرب لمساندة ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي 14 أفريل 1925 لصد القمع الفرنسي والاسباني في الريف المغربي.

كما أضرب التجار والصناع مساندة للمغرب في 25 جوان 1925 ونظم الشعب التونسي مظاهرات في منطقة الخلفاوين وغيرها من أحياء تونس العاصمة تعبيرا عن مساندة حركات التحرير المغاربية : عمد المقيم العام Lucien Saint في 30 سبتمبر 1925 إلى إقامة تمثال الكردينال Lavigerie في ساحة باب البحر في آخر شارع جامع الزيتونة المعمور وإيقاف صدور جريدة Le Libéral التي كتب فيها الشاذلي خير الله مقالا عنوانه «دمشق الشهيدة».

ردود فعل السلطة

أ) المقيم العام

Lucien Saint إشتهر بالدهاء، وأستعمل كل الوسائل لزرع بذور الخلاف بين الوطنيين وبين النقبائين (جامعة عموم العملة)، فكان يستميل الشخصيات بمنحها الإمتيازات وإستادها الأوسمة فبعث الإنشقاق في صفوف الحزب الحر الدستوري القديم، وشجّع من طرف خفي حسن الفلاتي على بعث حزب آخر يدعى الحزب الإصلاحى، وقام

(1) La Tunisie Martyre p. 206.

(2) كانت أجور الفرنسيين في نفس العمل تفوق أجور التونسيين بالثلث (يدعى الثلث الإستعماري).

فرحات بن عياد ببعث الحزب الدستوري المستقل لتتناحر فيما بينها ولإضعاف الحركة الوطنية، هاجر عبد العزيز الثعالبي إلى الشرق في جويلية 1923 لكثرة المضايقات والخلافات.

وأصدر المقيم العام قرارا بحل جامعة عموم العملة في سنة 1924 للقضاء على أول حركة نقابية تونسية بعثها محمد علي الحامي وأصدر أوامرا تمنع كل الحريات الصحفية والإجتماعات.

ب) المعمرون

قام غلاة الإستعمار بأعمال إستفزاز للمسؤولين في الحزب وضغطوا على الحكومة الفرنسية والإقامة العامة، من ذلك مهاجمة الشرطة لمحمد الجعايبي (مدير جريدة الصواب) في منزله والإستيلاء على محتوياته وعلى وثائق في مقر سكناه ومقر مطبعة الجريدة. كما قاموا بمهاجمة محلات السكنى ومقرات العمل للعديد من رجالات الحزب.

ج) فرنسا

داهمت الشرطة الباريسية مسكن عبد العزيز الثعالبي المقيم وقتها في باريس وصادرت كتابه تونس الشهيدة «La Tunisie martyre» وألقت عليه القبض وأعادتة إلى تونس ووقعت محاكمته بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي وذلك في يوم 17 أوت 1920.

د) الباى

توجّه وفد من الحزب إلى الناصر باي بالمرسى يوم 19 جوان 1920 برئاسة الصادق النيفر رجاء مساندته لمطالب الحزب، وجاء في كلمته أمام الباى إشارة إلى بعث مجلس تشريعي منتخب وقدم له عريضة، وأعلن الباى جهارا أمام الوفد الكبير تضامنه مع الشعب قائلا :

«ماذا تظنون في أميركم ألسن واحدا منكم أحسن كما تحسّون، سأعمل على تحقيق رغباتكم».

ظهر التباين بين المقيم العام والباي واضحا، وكان ردّ فعل المقيم إيقاف معظم أعضاء الوفد ورئيسه الشيخ محمد الصادق النيفر.

الوفد الثاني للحزب : أرسل الحزب وفدا ثانيا برئاسة الطاهر بن عمار إلى فرنسا في 22 ديسمبر 1920.

وقدّم وفد آخر يتكون من 40 شخصية يمثلون كل البلاد التونسية برئاسة أحمد الصافي عريضة إلى المقيم العام Lucien Saint بتاريخ 21 جانفي 1921 تحتوي على مطالب الحزب.

طعم الحزب اللجنة التنفيذية بأعضاء جدد وبعث ثلاث لجان للحزب وهي :
- لجنة التشريع ولجنة الدعاية ولجنة المالية.

تراجع الباي عن مساندة الحزب بسبب ضغط المقيم العام وخيانة وزيره الأكبر الطبيب الجلولي ومدير تشريفاته خيرالله بن مصطفى بإظهار ولائهم للمقيم العام.

التعريف بعبد العزيز الشعالبي (1876 - 1944) (1)

يعتبر الشعالبي من أكبر زعماء الإصلاح والسياسة في تونس والعالم العربي والإسلامي، فقد إجتمع في شخصيته مواهب الخطابة والنقد والإجتهد، فكان رغم تكوينه التقليدي، متفتحا على الحداثة، متصلا بأعلام الفكر في العالم العربي والإسلامي، مطلعاً على تيارات الإصلاح ومدارسه، وقد أتاح له رصيده الفكري ونضاله السياسي تبوأ مكانة متميزة في تونس وفي الأقطار التي أقام بها لاجئا سياسيا.

ولد عبد العزيز الشعالبي بتونس في 5 سبتمبر 1876 في أسرة جزائرية إستقرت في تونس منذ فترة طويلة، وزاول تعليمه بجامعة الزيتونة حيث تتلمذ على ثلة من المشائخ المعروفين مثل إسماعيل الصفايحي وسالم بوحاجب والمكي بن عزوز، ومع ذلك فقد شق الشعالبي طريقه في عالم الفكر والسياسة بعصامية فريدة، فكانت

(1) المصدر : نور الدين الدقي، الشباب التونسي، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

التجارب والمحن محكا لشخصيته ومصدرا لتفكيره وتأملاته، ودافعا على تثبيت مواقفه.

عاش الشعالبي ناقما على الإستعمار منددا بتجاوزاته ودخل في مواجهات حادة مع خصومه والبعض من أصدقائه، إلا أنه إكتسب في المقابل قدرة فائقة على الجدل والنقد وخبرة في السياسة والنضال بفضل إحتكاكه بكبار رجال الإصلاح والسياسة في عصره من المسلمين والأوروبيين وما أتاحته له أسفاره من تجارب وسعة إطلاع.

ظهرت أفكار الشعالبي التجديدية في فترة مبكرة، من خلال إصداره جريدة "سبيل الرشاد" سنة 1895 التي لم تعمر طويلا لأن السلط بادرت بتعطيلها، بعد سنة من ظهورها، بسبب مواقفها المناهضة للحماية، وقد دفعته هذه التجربة إلى الهجرة فتحوّل إلى الشرق ثم إلى أوروبا حيث إلتنقى بعدد السياسيين ورجال الإصلاح مثل محمد عبده وعبد الرحمان الكواكبي ورشيد رضا.

وفي سنة 1902، عاد الشعالبي إلى تونس يحمل أفكارا جديدة وتصورات مبتكرة عن التطور الفكري والإجتماعي وعلاقة الدين بالمدينة الحديثة، فاتخذ من مقهى التوتة" بالحلفاوين فضاء يلتقي فيه مع أصدقائه ومريديه، ولكن مواقفه أثارت سخط بعض المتزمتين من مشايخ الزيتونة، فتعرض لأول محنة فكرية في حياته إذ أحيل على محكمة الدريسة بتهمة التطاول على مقامات الأولياء وأثير الرعاع ضده وأودع في جويلية 1904 السجن لمدة شهرين، ولم يستسلم الشعالبي لهذا الغبن الفكري فقام بالرد على دعاة التزمّت بتأليف كتاب عنوانه "روح التحرر في القرآن" أصدره بباريس سنة 1905 بعد نقله إلى الفرنسية من قبل الهادي السبعي وسيراز بن عطار.

وتبعاً لذلك بدأ الشعالبي في إكتساب حظوة فكرية لدى النخبة المثقفة وفي أوساط الطلبة، واتسعت صلاته الإجتماعية والسياسية بانضمامه إلى حركة الشباب التونسي فأصبح يتردد على المنتدى التونسي ثم أشرف على تحرير النشرة العربية لجريدة "التونسي" وصحيفة "الإتحاد الإسلامي".

الناصر باي يساند الحزب الدستوري

في عهد المقيم العام Lucien Saint 1921 - 1929.

بعد إستقبال الناصر باي لوفد الحزب والأعيان ومساندته للمطالب الوطنية في أفريل 1922 كتبت الصحافة الحزبية بعنوان كبير تقول : « تبني الباي المقترحات التي تقدم بها الحزب ولو أدى ذلك إلى تنازله عن العرش ». وهو تعبير آخر من الشعب عن إستنكاره لسياسة القمع والتآمر التي طالت حتى الباي صاحب السيادة والسلطة الشرعية.

إستدعى الناصر باي المقيم العام Lucien Saint وطلب منه الموافقة على عزل وزيره الأكبر الطيب الجلولي ومدير تشريفاته خير الله بن مصطفى لكن المقيم رفض، وعندها طلب الباي من المقيم العام إبلاغ الحكومة الفرنسية رغبته في التنازل عن العرش فتدخل ابنه المنصف باي للتذكير بمطالب الوطنيين فقط وقال الباي إنه لن يتراجع عن تحقيق تلك المطالب.

وبدأ في الإستعداد للإقامة في ضيعته بمرناق وأخذ تعهدا من عائلته ألا يجلس على العرش أحد بعده قبل تلبية تلك المطالب وذلك يوم الإثنين 3 أفريل 1922.

إرتبك المقيم العام الذي كان يعدّ لزيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس.

نوّعت جريدة الصواب لسان الحزب الدستوري بموقف الباي وتضامنه مع الشعب وبسرعة وقع إضراب تلقائي تأييدا للناصر باي وتجمّعت مسيرة كبرى أمام المدرسة الخيرية مقر الحزب بنهج أنقشتر يوم 5 أفريل 1922 من كل الفئات وخاصة تلاميذ الزيتونة والصادقية والخلدونية والمدرسة الفنية Emile Loubet ووصلت المسيرة إلى قصر الباي بالمرسى لدعم موقفه وانتظار أي إشارة منه لخوض معركة التحرير.

وبرزت قدرة الشعب على العمل السياسي في مناسبتين، أولهما : إضراب طلبية الزيتونة سنة 1910 عندما قام خطيبا في صفوفهم يحثهم على التمسك بمواقفهم، وثانيهما : أحداث الزلاّج التي تقول التقارير الفرنسية إنّ الشعب كان ضالعا فيها بحث الناس على التجمهر أمام المقبرة يوم الواقعة.

ويفسر هذا الموقف قرار الإبعاد الذي صدر ضده بعد ذلك بأشهر (مارس 1912) بمناسبة مقاطعة الترامواي، وهكذا إضطّر الشعب للإقامة بالخارج مدة متوقفا بين أقطار عديدة، ولم يرجع إلى تونس إلا سنة 1914.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، إقترن إسم الشعب بتأليف كتاب "تونس الشهيدة" الذي يعتبر أول ميثاق للحركة الوطنية، ويتأسس الحزب الحر الدستوري التونسي (1920) والدفاع عن برامج، إذ تحول إلى فرنسا لإلتصال بأقطاب الفكر والسياسة وشرح القضية التونسية، ولكن السلط الفرنسية أوقفته وأحالتة على المحكمة العسكرية بتونس بتهمة التآمر على أمن الدولة.

وفي سنة 1923 إضطّر الشعب إلى الخروج من تونس من جديد والإقامة بالشرق العربي حيث إتصل بالملك فيصل بالعراق وعلي عبد الرازق في مصر وأمين الحسيني بفلسطين وقد دعاه هذا الأخير لحضور المؤتمر الإسلامي بالقدس في ديسمبر 1931.

وفي 9 جويلية 1937، عاد عبد العزيز الشعب إلى تونس وتوفي بها في أكتوبر 1944. (1)

(1) المصدر : نور الدين الدثي، حركة الشباب التونسي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

بعد رجوع المتظاهرين حوالي الساعة السابعة مساءً توجه المقيم العام ومعتد الإقامة العامة في كوكبة من الجيش الفرنسي وطوقوا قصر الباي بالمرسى، وبعد نقاش وتهديد داما أكثر من ساعة تراجع الباي عن قرار التنازل عن العرش وأصدر الباي تكذيباً كتابياً لما نشرته جريدة الصواب، وصودرت الجريدة.

نشر بلاغ التكذيب 6 أبريل 1922 على صفحات جريدة La Dépêche Tunisienne وهي الجريدة الناطقة باسم الفرنسيين وعلق هذا البلاغ حالاً في الأحياء العربية وأسرع المواطنون إلى تمزيقه أمام أعين الشرطة.

أما الحزب فمرّ بفترة ركود إبتعد فيها أنصاره عنه بعد أن إتضح للشعب ضعف الباي وخذلانه.

خلفيات التنازل

كان الناصر باي والد المنصف أول ملك أمضى على وثيقة قدمتها نخبة من الشباب التونسي والحزب وتولى تقديمها إلى المقيم العام تشتمل على مطالب هامة (سلطة تشريعية، حكومة تونسية مسؤولة أمام البرلمان التونسي).

وقد تبين من التقارير السرية التي يعطيها خير الله بن مصطفى مدير تشريفات الباي خفية إلى الكاتب العام للحكومة فبريال بيو والمقيم العام Lucien Saint أن الباي قال له بعد إستقباله لوفد الأربعين بدعوى تجاوبه مع مطالبهم أنه أقسم أن أعضاء الوفد الدستوري فقدوا صوابهم لأنهم ذكروا أنني إستقبلتهم بحرارة وقلت لهم أنني سأفعل ما في مقدوري لأجعل فرنسا تقبل إعادة تطبيق الدستور «عهد الأمان» زد على ذلك أن ملكاً في عمري لا يمكن أن يلعب بمستقبل زوجته (وهذا يؤكد ما كتب عنه خير الله إلى الإقامة «أن الباي متقلب ضعيف الشخصية وألعوبة في يد زوجته قمر»).

إثر ذلك نشر Le Castore de Maizières الملحق الصحفي بالإقامة العامة بجريدة Le petit journal في باريس يوم 22 مارس 1922 مقالا قال فيه «أنه ليس هناك مكان لدستور بل لإصلاحات مدروسة فقط» (1).

(1) المصدر : عميرة الصغير، العائلة الحسينية، روافد عدد 3.

قد يكون الباي صرّح للوفد بالموافقة على مطالب الدستور ولم يقدر قيمة تصريحاته وموقفه ثم قرّر التنازل عن العرش. وقد يكون ما بلغه خير الله بن مصطفى للمقيم عملاً سياسياً.

ويقال إن الباي تحت تأثير للأقمر ذكر التنازل وكان يرغب في عزل الوزير الطبيب الجلولي بتحريض من زوجته لتضع مكانه وزيراً آخر هو خليل بوحاجب صديقها ليساندها عند موت الناصر باي.

الدستوريون إستغلوا طيبة الناصر باي ووظفوها على أنه تبنى مطالبهم، وزوجته قمر وأبنائه إستغلوا الظرف للتخلص من وزيره الأكبر ومدير تشريفاته وهذا ما يؤكده تقرير المقيم العام يوم 15 أبريل 1922 أن تنازله عن العرش كان يرمي إلى تحقيق التخلص من وزيره الأكبر ومدير تشريفاته.

أما المظاهرة التي نظمها الحزب يوم 5 أبريل 1922 فكانت من باب الدعاية وإرهاب الإقامة العامة. ومما يدل على عدم إقتناع الباي بمطالب النخبة أنه تراجع في نفس اليوم 5 أبريل عن التنازل عن العرش.

أما سكان الريف وهم غالبية الشعب فلم يسمعوا أو يشاركوا في هذه العملية.

ثانيا النقبات والمقاومة

في عهد محمد الحبيب باي 1922-1929

والمقيم العام Lucien Saint 1920-1929

(1) التعاونيات :

كان أول موضوع نقابي تونسي أثاره معلمو العربية بمدرسة العصفورية بتونس سنة 1910 وذلك لأن مرتباتهم تبقى جامدة من بداية توظيفهم حتى يبلغوا سن التقاعد، فحرروا عريضة بعثوا بها إلى كافة زملائهم في جميع مدارس البلاد لإمضائها وإعادتها إليهم لتقديمها إلى السلط ولرفع المظلمة عنهم ووجهوها إلى المدير العام للعلوم والمعارف (1) و(2). ولما بلغت، سلط عقوبات على كثير ممن وقعوا على تلك اللائحة الاحتجاجية.

وكانت سلطة الحماية تخشى العمل النقابي وقوة وتضامن العمال مثل ما جد سنة 1904 فقد نظمت النقابة الفرنسية بتونس إضرابا دام 15 يوما شمل تونس وبنزرت وفريفييل (منزل بورقيبة) وقع فيه تصادم بين العمال من مختلف الجنسيات تونسية وإيطالية مع قوات الأمن.

لكن، وبعد مضي ثلاث سنوات فكرت الإدارة في دراسة الموضوع لتلبية المطالب النقابية فجاءت الحرب العالمية الأولى وتوقف كل شيء.

بعد نهاية الحرب أسس معلمو العربية في صائفة سنة 1919 أول هيئة ودادية لهم بدل النقابات التي كانت ممنوعة على التونسيين، كما أسس عمال السكة الحديدية ودادية لهم خلال الحرب العالمية الأولى وكذلك عمال معمل التبغ.

(1) المصدر : بحث شهادة الكفاءة لعدنان المنصر بعنوان المقاومة الوطنية الشعبية.

(2) المصدر : البشير الشريف بن عثمان: أضواء على تاريخ تونس الحديث، دار بوسلامة للنشر 1981.

في سنة 1919 كوّن الفرنسيون نقابات تابعة للجامعة العامة للشغل الفرنسية CGT فأنخرط بها العمال التونسيون على أمل الدفاع عنهم لكنهم تبينوا خيبة أملهم فانسحب الكثير منهم من تلك النقابات.

أول نقابة تونسية للعمال في الفلاحة وقع بعثها في ماطر سنة 1924 سرا وكان العمال مهمشين معرضين لضغط وهيمنة رأس المال الإستعماري وظلم الميز العنصري في الأجور مقارنة بالأوروبيين وإنسداد آفاق الترقية أو المسؤولية في وجوههم لأنهم كانوا تحت وطأة التعسف والإستغلال من طرف المعمرين الأوروبيين واليهود وكانت النقابة زيادة على تبني مطالبهم والدفاع عنها تقوم بتوعية العمال ضد شرب الخمر ولعب الميسر، ونتيجة لذلك تحسنت حالتهم الاجتماعية وكان أول إضراب قام به التونسيون إضراب الرصيف سنة 1924 كما كانت نقابة الرصيف أول نقابة مهنية.

محمد علي الحامي مؤسس الحركة النقابية

محمد علي بن مختار الغفاري الحامي ولد سنة 1894 بالحامة وتتلّمذ بكتاب القرية ولما شب نزح إلى مدينة تونس واشتغل في سوقها المركزية وتمكن في هذه الفترة من حفظ الكثير من اللغة الفرنسية والتعرف بحرفاء أجنب منهم مثلاً قنصل النمسا بتونس وبعد مدة تمكن من الحصول على رخصة في قيادة السيارات. وفي سنة 1911 حل بالبلاد التونسية الضابط التركي أنور باشا في طريقه إلى ليبيا فانتدب محمد علي لسياسة سيارته فتمكن بهذه الوسيلة من التعرف على الكثير من زعماء المسلمين الذين هبوا لحماية ليبيا من الإستعمار الأوروبي. ولما عاد أنور باشا إلى تركيا أخذه معه ثم لم يلبث أن إنتقل إلى برلين إثر إنضمام تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وتمكن محمد علي في تلك السنوات من الدراسة للإحراز في فيفري 1924 على شهادة عليا في الإقتصاد من مدرسة العلوم والإقتصاد السياسي بألمانيا. ثم عاد إلى أرض الوطن وعمره 30 سنة.

تألم للوضع الإجتماعي الذي يعيشه العمال في تونس وآتفق مع بعض الرفاق : الطاهر صفر، الطاهر الحداد، الطاهر بوترة والعربي مامي على تأسيس

«جمعية التعاون الإقتصادي» وهي بمثابة تعاضدية في المواد الغذائية توفر للعمال حاجياتهم منها بأثمان ميسورة.

عقد الرفاق عدة إجتماعات بمقر الجمعية الخلدونية والجمعية الخيرية لوضع قانون أساسي نقابي برئاسة محمد علي الحامي، وفي الأثناء وقعت إضرابات ساندتها محمد علي الحامي والحزب الدستوري وشملت عمال الرصيف في تونس وبنزرت توفي أثناءها أول الضحايا الإجتماعية في بنزرت يوم 11 سبتمبر 1924 وهو العربي الكومي.

وآستغلت جريدة الصواب لسان الحزب الدستوري الحادث للدعوة إلى تأسيس المزيد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال.

وكان عمال الرصيف بتونس سباقين لتأسيس أول نقابة عمالية دون ترخيص من C.G.T الفرنسية أسسها الفالح وبودمغة مثل نقابة ماطر الفلاحية، ولم يتم الترخيص للنقابات إلا بعد صدور أمر الباي بتاريخ 1 نوفمبر 1932.

ثم بعثت نقابات أخرى لعمال الرصيف ببنزرت ومعمل السميد بأحواز بنزرت وعمال ترسخانة منزل بورقيبة.

وتأسس بمدينة بنزرت أول هيكل تنسيق بين النقابات التي بعثت أشرف عليه الطاهر الخميري ثم الطاهر بن سالم. وفي مارس 1924 كون محمد علي الحامي جمعية التعاون الإقتصادي ثم كون النقابات التونسية التي انضم إليها كل من انفصل عن النقابات العمالية الفرنسية (س.ج.ت) فجزع الإستعمار لذلك وفي 5 فيفري 1925 تم إيقافه عن كل نشاط بتهمة التأمر على أمن الدولة فقطت المحكمة بإبعاده لمدة عشر سنوات وتحت ضغط المقيم العام إنتقل محمد علي إلى مصر لكنه لم يطب نفسا بالحياة فيها فهاجر إلى جدة وفي 7 ماي إصطدمت سيارته بأخرى بين مكة وجدة فتوفي متأثرا بجراحه إثر هذا الحادث الأليم (1).

(1) السجل القومي لشهداء الوطن، دار العمل للنشر والتوزيع والصحافة 1978.

الطاهر الحداد

كان من أبرز مساعدي محمد علي الحامي في العمل النقابي بالإضافة إلى نضاله لتحرير المرأة.

ولد الطاهر الحداد سنة 1899 في وسط فقير وعمل بالسوق المركزية بالعاصمة واختلط بمحمد علي الحامي وكان سنداً له في عمله النقابي، تحصل على شهادة التطويع من جامع الزيتونة سنة 1920. وكان ولوعاً بالكتابة في الصحف وألف كتاب "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" سنة 1926 وكتاب "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع" سنة 1930 وكان بذلك من أوائل المدافعين عن حقوق المرأة في العالم العربي وأولهم في تونس.

ونظراً لمحتوى الكتاب تألب ضده أناس كثيرون من المتزمتين وآتهموه في دينه ووطنيته ومن بينهم بعض مشائخ الزيتونة منهم محمد صالح بن مراد الذي إنتقده (وهو والد بشيرة ابن مراد أول مناضلة نسائية في تونس) لكن ناصرته في أفكاره النقدية مشائخ آخرون من الزيتونة وعلى رأسهم فضيلة الشيخ الطاهر بن عاشور.

حادثة بنزرت 11 سبتمبر 1924

إثر بروز حركة محمد علي الحامي تكونت نقابة وطنية برئاسة المناضل المرحوم محمد الخميري شملت عملة المؤسسات الموجودة بجهة بنزرت خاصة نقابة مينا بنزرت وأنسلخ العمال من النقابات الشيوعية والإستعمارية وأنضموا إلى حركة محمد علي الحامي ثم أعدوا وثيقة للمطالبة بالحقوق المهنية فلم تكتثر السلط بهذه الطلبات وأمام التعنت الإستعماري أعلنت النقابة عن إضراب عام دام قرابة الشهر فعمدت السلط الإستعمارية إلى وسائل العنف والقمع وأوقفت المناضل المرحوم محمد الخميري حيث وقع استدعاؤه من طرف السلطة بحضور المدير العام للأمن الفرنسي (Campana) الذي جاء خصيصاً إلى بنزرت محاولاً شل الإضراب وأراد أن يأخذ معه المرحوم محمد الخميري في سيارته بحالة إيقاف لنقله إلى تونس ولكن الجماهير الغاضبة طوقت السيارة ورفعته على الأيدي مما أجبر مدير الأمن على الدخول من جديد إلى مركز الجندرية وأذن باستعمال القوة.

فنزل الجيش وحاصر الطرقات والأنهج بالمدينة وبدأ التصادم مع الشعب وأطلق الجيش النار على المتظاهرين مما تسبب في جرح 40 من الوطنيين واستشهاد المرحومين: يوسف الماطري والعربي الكومي.

إنتشار النقابات في تونس

تأسست في أواخر سنة 1924 وبعد ذلك بقليل عدة نقابات عمالية في العاصمة مثل نقابة السكك الحديدية وسوق الحبوب ومعامل الدقيق ومعمل الجير والإسمنت بحمام الأنف ومعامل نسج الحرير والبرانسية وعملة الشاشية والترامواي والسراجين وأعلنوا انفصالهم عن النقابات الفرنسية C.G.T الجامعة العامة للشغل الفرنسية.

هلع النقابيون الفرنسيون والسلطة من هذه الحركة والإنسلاخات من النقابات الفرنسية. ورداً على الفرنسيين قال محمد علي الحامي «لا يجوز لنا ونحن شعب في أرض تونسية أن نكون تابعين لنقابات في فرنسا فأنضموا إلينا إن شئتم»، واضطر Jouhaux الكاتب العام للجامعة الشغيلة الفرنسية وهو نائبها باتحاد العمال العالمي أن يأتي إلى تونس للتعرف على هذا المدّ النقابي التونسي المزعج في نظرهم.

عقد محمد علي الحامي إجتماعاً عمالياً كبيراً ببورصة الشغل يوم 31 أكتوبر 1924 حضره كاتب عام C.G.T الفرنسية وحضره أحمد توفيق المدني كاتب الجلسة والأستاذ صالح فرحات.

وخاطب العمال قائلاً: «جمعتمكم لأشرح للكاتب العام لـ C.G.T أن العمل مفتوح لكل النقابيين التونسيين والأوروبيين» واستعرض الأوضاع المزرية للعمال التونسيين ثمّ أحال الكلمة إلى Jouhaux الذي قال: «لنكون أقوياء يجب أن لا نتفرق ولا أرى حاجة لبعث منظمة أخرى فإنه توجد منظمة عامة للشغالين ولا داعي إلى إضعافها» فقاطعه مختار العياري قائلاً: «كان هذا رأينا ولكن منظمهم عندما كنا فيها لم تدافع إلا عن حقوق الأوروبيين» وعلى كل فنحن مثلكم منخرطون في المنظمة العالمية. وغادر القاعة Jouhaux ودرويل ومن معهما (1).

(1) Jouhaux : هو الكاتب العام لنقابات C.G.T في فرنسا ودرويل ممثل C.G.T بتونس.

(3) بعث جامعة عموم العملة

تأسست بين النقابات جامعة عموم العملة بتاريخ 3 ديسمبر 1924 تجمع كل الشغالين في تونس وهي مفتوحة للتونسيين والأوروبيين واليهود.

ترأسها محمد علي الحامي بمساعدة إبراهيم بن عمر وأمين المال محمد بن فدور بن عقال يساعده البشير الجودي ولها لجنة للرقابة ولجنة للدعاية. (1)

عقد محمد علي الحامي إجتماعاً سياسياً ونقابياً في صفاقس في ربط القوابسية حضره أكثر من 300 شخص وبعث على إثره نقابة عمال شركة صفاقس قفصة كاتبها العام البشير الرقيق ونقابة لعملة الرصيف كاتبها العام محمد قطاظ وذلك في شهر نوفمبر 1924.

كما أشرف في شهر ديسمبر بثقفة على إنتخاب نقابة للمهن المختلفة كاتبها العام محمد صالح بن أحمد (SNCFT) وفي المتلوي عقد هو ورفيقه محمد الخياري عدة إجتماعات لإقناع العمال بالعمل النقابي وكان على وشك بعث نقابة في المتلوي إلا أن المراقب المدني بثقفة أمر بطرده هو وزميله.

ووقع مثل ذلك في ماطر أثناء إجتماع نقابي إقتحم محافظ الشرطة عليهم النادي ومنع الإجتماع وأخذ معه إلى مركز الشرطة المختار العياري عضو جامعة عموم العملة وأطرده الخليفة بإذن من العامل فعاد إلى العاصمة.

إشتدت مضايقة السلطة للجامعة ومنعتها من تنظيم إجتماع عام ببورصة الشغل بالعاصمة، وفي الحال إنتظمت مظاهرة صاخبة إحتجاجية جابت أهم شوارع العاصمة وتفرقت بالحلفاوين في هدوء بدون حوادث.

في اليوم الموالي إستدعى مدير الأمن محمد علي الحامي وبعد تهديد ووعيد أعطاه مهلة بثمانية أيام للتفاهم والتوحيد مع الكنفدرالية العامة للعمال (وهي فرنسية) C.G.T وإلا فإنه يحل جامعة عموم العملة بالقوة.

(1) المصدر : وثائق عدد 24 و25 لسنة 1998 - 1999 التي يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

بلاغ إلى العملة

أيها العمال !

إن جامعة عموم العملة التونسيين مهددة في وجودها من الحكومة التي أظهرت لنا منذ تأسيسها عداوة قاتلة. إنكم على علم من التقليلات التي تسببت لنا فيها الحكومة ومخالفتها للقوانين للتوصل لمنعنا من الدعاية للفكرة النقابية كطرد دعائنا من دواخل المملكة وتحرير محاضر ضد الاجتماعات العامة في حين أننا لم نعقد إلا اجتماعات خاصة بالنقابات. ورفض الإذن لنا بتاتاً بأن نجتمع في دار العملة للمباحثة في مصالحنا المشتركة في حين أن نواب جامعة السيد. درويل يتمتعون بكل التسهيلات التي يمكن تصورها لعقد اجتماعاتهم وأخيراً التفتيش الذي وقع بمحل كاتبنا العام وإدارتنا المركزية.

لقد أجبنا على إضطهادات الحكومة كما ينبغي وأنتم أيها العمال الذين حضرتم مظاهراتنا بالشارع العام قد أمكنكم أن تحكموا على الشهامة التي كانت تقود جميعنا حيث أنا بكل هدوء مع النشاط التام أظهرنا إستيائنا من الإعتداء على الحقوق الأولية التي وقع الإعتراف بها في كل البلدان إلا في تونس للعمال على أننا لم نكن أرقى منهم.

بل قد تجرأ السيد كمبانا على التحديد بثمانية أيام لحل جامعتنا بعد أن عرض على كاتبنا العام في محادثة وقع إستدعاؤه إليها بإدارة المحافظة يوم 17 جانفي سنة 1925 أنه يسهل لنا الإنخراط في جامعة السيد درويل حيث أظهر له رفيقنا إشمئزاه من هذا التوسط.

حوادث بنزرت خسرتنا فيها إثنين من إخواننا.

أيها العمال إنا نحكمكم في هذه الحالة.

يوم 18 جانفي 1925 عقدت الجامعة إجتماعا عاما بالنقابات في فندق الحرير بنهج سيدي محرز حضره نحو 400 نقابي دعا فيه محمد علي الحامي العمال للإتحاد وعدم خدمة أغراض أي حزب أو العمل ضد أي كان وتلا عليهم القانون الأساسي للجامعة فصادقوا عليه.

قام عمال شركة (الجير والإسمنت) في حمام الأنف بإضراب يوم 19 جانفي 1925 بعد إنتهاء المدة المحددة لمطالبهم وعرضوا مشكلهم على الوزير الأكبر الدنزللي ولكنه لم يفعل شيئا وأطردت السلطة أعضاء النقابة وحكمت عليهم بالسجن والنفي.

(4) حلّ جامعة عموم العملة

أجمعت القوى الإستعمارية وحتى الأحزاب السياسية بفرنسا على خطورة عمل هذه الجامعة على الحضور الفرنسي بتونس فتقرر حلها يوم 5 فيفري 1925 وتقرر إيقاف محمد علي الحامي وزميله المختار العياري وفندوري ممثل الحزب الشيوعي لآتهام الجميع بالتخريب الشيوعي.

بعث النقابيون برقيات احتجاج للباي والحكومة الفرنسية ونظموا مظاهرة صاخبة يوم 7 فيفري 1925 بالعاصمة إتجهت نحو السفارة الفرنسية احتجاجا على إعتقال محمد علي الحامي والمختار العياري، وإثر المظاهرة ألقت السلطة القبض على بقية أعضاء الجامعة النقابية.

أما موقف الحزب الحر الدستوري فكان مساندا للنقابات في البداية وتخلّى عنها فيما بعد لأن محمد علي الحامي شعبي يتصل بالعمال والفقراء حتى على قارعة الطريق وبجالسهم وهذا ليس من تقاليد الحزب الدستوري، فهو نخبوي وهذه أكبر نقطة ضعفه « يهمل الجماهير ولا يقوم بتعبئتها ».

نعرض عينة من المناشير التي كان يصدرها محمد علي الحامي.

وإننا متمسكون بحقنا في الحياة ومتبصرون في سقوطنا وسقوط أبنائنا من دون شك إذا لم نعمل بكل ما يبيح لنا القانون.

وعليه فإننا عازمون على الإستمرار بحزم في سبيل غايتنا من دون أن نخضع لإرادة رسول يدعونا إلى العار.

إن عمل حكومة ضد شعب عار من السلاح سهل وكنا على كل حال لانتحمل مسؤولية ما قد ينشأ عن منعنا من حق أعلنت الحكومة الفرنسية نفسها منذ بضعة أشهر أنه حق مقدس (يقصد الإضراب).

إننا لا نريد أن نعتبر في المستقبل كقطيع من الغنم لكن كمنتجين للخير. وبهذه الصفة نريد أن يعترف بحقنا في إختيار أي نظام يصلح لنا.

فلتحيا جامعة عموم العملة التونسية.

اللجنة التنفيذية

علاقة الحزب الحر الدستوري بالحركة النقابية

تعاطف الحزب الحر الدستوري التونسي في البداية مع بعث محمد علي الحامي للنقابات وتبنى حتى بعض الإضرابات مثل إضراب عملة الرصيف لأنها أعمال وطنية تدعم توجه الحزب لكن بعض مسؤوليه يستنكفون من الأوضاع المتردية (ماديا وفكريا) التي عليها حالة العملة.

وبعد أن نجح محمد علي الحامي في بعث جامعة عموم العملة C.G.T.T التي أصبحت تهدد مصالح بعض المعمرين عمد المقيم العام الذي عرف بالدهاء والمكر Lucien Saint إلى زرع بذور الخلاف بين الحزب والنقابات وأستغل تخوف الحزب من منافسة محمد علي الحامي الذي برز على الساحة الوطنية بعد أن كان الحزب هو الوحيد الذي يمثل مطامح التونسيين وتمكن المقيم العام من إقناع قادة الحزب بالتخلي عن مساندة العمل النقابي أو الحزب الشيوعي ووعدهم بحسن إستعداد فرنسا للنظر في مطالب الحزب والإهتمام بها.

ونتيجة لهذا التوجه إنعقد يوم 21 فيفري 1925 إجتماع ضم الحزب الدستوري وجامعة عموم العملة وحزب الإصلاح الذي أنشأه حسن الثلاتي والفرع التونسي للحزب الاشتراكي الفرنسي والنواب التونسيون في المجلس الكبير وآتفق الحاضرون على تكوين «جبهة موحدة» لدراسة الوضع في تونس وتقديم مقترح إصلاحات تتماشى مع نظام الحماية (رغم إختلاف التشكيلات في الأهداف والأفكار).

طلب الأوروبيون الذين دخلوا «الجبهة الموحدة» حل النقابات التونسية وضمها إلى C.G.T. الجامعة العامة للعمال (فرع فرنسا) وكان الحزب عند دخول التحالف نفى عن نفسه تهمة الخيانة وتقسيم العمال التي وجهها إليه بعض الأطراف الذين تحالف معهم من أجل الحصول على إصلاحات في تونس في ظل الحماية، وتبين للحزب أنه أصيب بخيبة أمل كبيرة وأن «تلك الجبهة» لم تتكون إلا على حساب محمد علي الحامي والنقابات التونسية التي أنشأها وعلى حساب المصلحة الوطنية.

وقد أحيل هؤلاء النقايبون على المحكمة يوم 12 نوفمبر 1925 بتهمة تقسيم العمال والتعاون مع الشيوعية، وصدرت ضدهم أحكام قاسية بالسجن 5 سنوات لعلي القروي ومحمد الغنوشي ومحمد الكبادي والنفي 10 سنوات لمختار العياري ومحمد علي الحامي فهاجر إلى مصر حيث عمل سائق تاكسي ثم فر إلى السعودية ومات سنة 1928 في حادث سيارة بين جدة ومكة المكرمة.

تحدي المشاعر التونسية

(1) المؤتمر الإفخارستي سنة 1930

في عهد أحمد باي 1929 - 1942 والمقيم العام François Manceron 1929 - 1933

نظمت الحماية المؤتمر الإفخارستي بقرطاج وهو تظاهرة مسيحية حضرها الشبان المسيحيون من دول العالم للإحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر وللتذكير بالحملة الصليبية التاسعة التي قادها Saint Louis إنطلاقا من قرطاج.

كان الشبان المسيحيون يتجولون في طرقات العاصمة بزيهم الديني الصليبي الأمر الذي أثار حفيظة السكان وكان رد فعلهم على هذا التحدي إضراب تلامذة الزيتونة والصادقية والعلوية عن الدراسة، كما أضرب عملة الرصيف بميناء تونس إحتجاجا على إستفزاز السلطة للمسلمين.

ويعتبر ذلك بمثابة حملة صليبية وقع إعلانها في وضع النهار ضد الإسلام (1).

(2) الذكرى 50 لاحتلال تونس سنة 1931

إحتفلت فرنسا بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس وخصصت لها 300 مليون فرنك للإحتفالات في وقت كان يعاني فيه التونسيون من الجوع والخصاصة بسبب الجفاف والتهميش، ونددت الصحف التونسية بما تدّعيه فرنسا من نشر رسالتها الحضارية في جريدة النهضة والوزير La voix du Tunisien قدمت الصحف للمحاكمة بسبب مانشرته. وفي الأثناء تعرض التونسيون لدفن المتجنسين بمقابرهم في المدن والقرى مثل بنزرت والمنستير وحمام سوسة وأكودة للحد من ظاهرة التجنيس التي كانت تشجع عليها فرنسا التونسيين ولمقاومة البرامج الإستعمارية.

(1) المصدر : Mahmoud Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril, 1992.

ثالثا : تنامي الحركة الوطنية في الثلاثينات

في عهد أحمد باي 1929 - 1942

François Manceron 1929 - 1933 Marcel Peyreton 1933 - 1936 Armand Guillon 1936 - 1938

I) نفس سياسي جديد

أ) الحملة ضد التجنيس

هي في حقيقة الأمر ليست عملية تنصير (1) (أي الدخول في دين النصارى) إن الحزب الدستوري القديم باقتصراره من خلال المقالات الصحفية على التشهير بالقطاعات التي تمارسها السلطة يوميا أصبح وجوده غير فاعل ولا يحرك للإستعمار التوطيني ساكنا ولا يكتثر بما يقال أو يكتب ولا يغير من أجل ذلك سلوكا أو يقرأ له حسابا.

فجاءت قضية وفاة بعض المتجنسين (2) وكانت البداية في بنزرت حيث نظم الوطنيون مظاهرة كبرى لمنع دفن المتجنسين في مقبرة المسلمين وتكونت مظاهرات مماثلة في كثير من الجهات لنفس السبب بناء على فتوى الشيخ إدريس، أما المقيم العام فقد ضغط على رجال الدين وأنتزع منهم فتوى لا تحرم دفن المتجنسين في مقابر المسلمين وفي النهاية وبعد كثرة المعارضة الوطنية أذنت السلطة ببعث مقابر خاصة بالمتجنسين يوم 12 ماي 1933 ويعتبر ذلك إنتصارا للحزب وللوطنيين فأستغلها الحزب وخاصة جماعة بورقيبة لتكون سببا لتحرك سياسي كبير واعترض

(1) المصدر : علي البلهوان، كتاب نحن أمة.

(2) Mahmoud Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril, 1992.

الدستوريون ومنعوا دفن المتجنسين التونسيين في المقابر الإسلامية أو في مقابر خاصة بهم بل وأصروا على دفنهم في مقابر المسيحيين وجلبت هذه العملية العاطفية ذات الصبغة الدينية كثيرا من الأنصار والتأييد الشعبي للحزب الذي نظم مظاهرات عديدة بدعوى أن عملية التجنيس كانت تهدف قبل كل شيء إلى محو الذاتية التونسية والهوية العربية الإسلامية ودمجها في صلب الذاتية الفرنسية وبتلك المعارضة توقفت المناورة.

نظم الحزب مظاهرة صاخبة يوم 7 أبريل 1933 وقعت فيها اصطدامات دامية وشارك فيها بكثافة طلبة الزيتونة تعبيرا عن الاحتجاج ضد فتوى المالكية بالترخيص بدفن المتجنسين في مقابر المسلمين.

وفي مظاهرة المنستير أسفر الاشتباك بين الوطنيين وقوات الأمن عن سقوط شهيد هو:

شعبان البحوري من المنستير الذي توفي بها خلال أحداث مقاومة التجنيس في 8 أوت 1933.

كما إستشهد محمد بن سعيد بن عون المشيري من أولاد دباب بتطاوين وقد توفي خلال أحداث مقاومة التجنيس بالحوامد سنة 1933.

والمعلوم أن قانون التجنيس صدر في 20 ديسمبر 1923 ولم يحرك الحزب الحر الدستوري التونسي ساكنا ولم يقم ضده بأي رد فعل وكان رئيسه عبد العزيز الثعالبي في المهجر وهكذا بلغ عدد المتجنسين سنة 1927 (120) تونسيا مسلما منهم 88 من سكان العاصمة).

إستغلت L'action tunisienne التي تمثل جماعة الدستوريين الشباب أتباع بورقيبة هذه الفرصة لتعبئة الرأي العام والأهالي ضد المتجنسين وضد فرنسا والتنديد بالمجلس الشرعي الذي لا يرى مانعا في دفن المتجنسين في مقابر المسلمين، وأتخذ الحزب الحر الدستوري التونسي من تلك العملية مطية للبروز وكسب الأنصار بعد الفتن الذي أصبح عليه، وفي سنة 1933 تعددت التحركات في معظم مناطق البلاد

للتنديد بالتجنيس وقاطع التونسيون البضائع الفرنسية (1) وقاموا بالإضراب والدعوة لرفض الخدمة العسكرية.

وفي تلك الفترة ظهرت وجوه بارزة من المثقفين الوطنيين أمثال أبو القاسم الشابي الذي أثار بروائع شعره الخالد الروح الوطنية والظاهر صفر ومحمود بيرم التونسي ساهموا في نشر الوعي والروح النضالية والخطّ مما تدّعيه الحماية الفرنسية من كونها تنشر الحضارة بتونس وعلى رأسهم جميعا الزعيم بورقيبة ورفاقه كالظاهر صفر حامل لواء معارضة دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية. (2)

وكان مقهى تحت السور بالحلفاوين بمثابة منتدى فكري للمثقفين الوطنيين، الأمر الذي دعم حركة التغيير التي قام بها الدستوريون الشباب لمقاومة برامج الإستعمار.

وأصبح المجتمع التونسي وخاصة الشباب أكثر قابلية للتجديد ونبذ الأوهام والقديم وأساليبه، وقد ساهمت الإستفزات الإستعمارية في تغذية الروح الوطنية، وعملت على تعبئة الدستوريين لتجديد عزمهم على مقاومة الاحتلال.

(1) على غرار ما قام به غاندي خلال مقاومة إحتلال إنغلثرا للهند، كان سلاح الزعيم الهندي غاندي أمضى سلاحا وقتل في مقاطعة الهند شراء كل البضائع الأنغليزية وأفلست شركات العدو وقبل منح الهند الإستقلال.

(2) المصدر : الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية جديدة) دار المعارف للطباعة والنشر.

وثيقة فرنسية :

محتوى تقرير عن الحملة الصحفية التي وقعت في تونس للتنديد بمشروع قانون التجنيس المعروض على الجمعية الوطنية الفرنسية وعلى مجلس الشيوخ الفرنسيين في باريس لمناقشته والتصويت عليه.

وزارة الداخلية

إدارة الشؤون العامة والتجارة

تقرير بتاريخ 12 أكتوبر 1923 (1)

من المقيم العام Lucien Saint

إلى السيد رئيس الحكومة ووزير الخارجية الفرنسي

Rymond Poincaré

يصف التقرير الحزب الحر الدستوري التونسي بأنه مرض معد غير قابل للشفاء أتيحت له فرصة عند مناقشة وتصويت البرلمان الفرنسي على قانون التجنيس للقيام بحملة دعائية ضده وقد تكون إيطاليا من المشجعين على تنظيم تلك الحملة وتدعيم أصحابها ماديًا وأدبيًا.

وقد لقي الشعالي عند زيارة إيطاليا أثناء ذلك ترحيبا كبيرا وأقترحت عليه طبع النشريات في الغرض على حسابها وكذلك طبع كتبه مثل كتاب تونس الشهيدة.

بدأت حملة الدستوريين ضد التجنيس على صفحات جريدة الصواب في شهر جوان 1923 وقالت إن الرومان والعرب لم يتدخلوا في تسيير الشؤون الخاصة لرعاياهم وبذلك دامت إمبراطوريتهم قرونا.

وكتبت جريدة الأمة بتاريخ 24 أوت 1923 تقول «أن الصحافة الفرنسية تقول أن قيام فرنسا بانتزاع الجنسية التونسية وتعويضها بالجنسية الفرنسية يعرض فرنسا إلى هجرة التونسيين إلى فرنسا وعلينا أن نبعد عن هذا الخطأ الذي وقعت فيه أنقلترا

(1) المصدر : مجلة وثائق عدد 24 - 25 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998 - 1999.

في مصر فادعى المتجنسون المصريون أن أنقلترا بلادهم وعلى الأنقليز البحث عن وطن آخر».

وكتبت جريدة le petit matin الفرنسية تقول «لم يعارض الشعالي وحده عملية التجنيس بل كانت المعارضة عامة من طرف كل التونسيين لأنه بالنسبة للمسلمين الجنسية والدين شيء واحد وتغيير الجنسية يعتبر كفرا».

وكتبت جريدة العصر الجديد التي تصدر بصفاقس بتاريخ 21 أوت 1923 «كانت آخر إصلاحات Lucien Saint إصدار قانون التجنيس الذي سنتصدي لمقاومته بقوة وتكذيب تصريحات رجال الحكومة الفرنسية التي تقول بأن تونس مرتبطة بفرنسا إلى الأبد، لما تفتنت الحكومات الفرنسية إلى أن إلحاق تونس بالإتحاد الفرنسي ليس أمرا ميسورا لجأت إلى التحيل وإصدار قانون التجنيس. هل غاب على البرلمان الفرنسي الذي صادق على القانون أنه يتنافى مع معاهدة باردو التي تعطي للباي سلطة النظر في شأن رعاياه ؟».

فإذا أصبحوا فرنسيين خرجوا عن حكمه ولا سبيل إلى قبول التونسيين لذلك الوضع.

أما جريدة الزهو فإنها سخرت من المتجنسين ووصفتهم بشياطين الإنس كما أن جريدة لسان الشعب، ووصفتهم بأنهم سيارة بدون سائق وسط جموع حاشدة تقتل الناس الأبرياء، فهم مثل الذي يخاف فيتعمد الهروب إلى الأمام نحو الخطر الداهم بدل الهروب منه.

وهكذا تصدر فرنسا القوانين ساخرة من مشاعر الشعب وديانته.

وكتبت جريدة النديم، «إن الحق إلى جانب التونسيين لمحاربة فكرة التجنيس لأن الدين والجنسية متلازمان».

أما جريدة الوزير، فكتبت تقول «المسلم المقيم في بلاد غير مسلمة خاضع إلى قوانينها الدينية والسياسية أحب أم كره».

في تونس شجعت السلطة الأجانب واليهود ثم المسلمين على التجنيس حتى لا تصبح الجالية الفرنسية أقلية في البلاد وذلك لتحكم السيطرة على الوضع وتفرض قوانينها على كل السكان وتحولهم جماعيا إلى الاندماج في فرنسا».

جريدة جحجوح الصادرة في 4 أكتوبر 1923 كتبت «لماذا كل هذه الضجة وهذا الصراخ وهذا الخوف؟

إنه من طبيعة التونسيين التمسك بدينهم فلا خوف عليهم من صدور قانون التجنيس لأن الحماية في حد ذاتها عار فما بالك بالتجنيس».

وهكذا قامت الصحافة بكشف نوايا فرنسا من إصدار قانون التجنيس لإثارة التونسيين ورجال القضاء للقيام بحماية الأهالي.

أما الصحافة الدستورية فقد شنت حملة واسعة ضد حركة التجنيس لحماية الجماهير وعملت على إستصدار فتاوى ضد التجنيس من تونس ومن المشرق لإيقاف ذلك التيار.

ب) الدستوريون الشبان سنة 1932

كان الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي بعث الحزب الحر الدستوري سنة 1920 متفجرا من جامع الزيتونة وكان عضوا في حركة الإصلاح التي قام بها شيخه الأستاذ سالم بوحاجب، لكن في بداية الثلاثينات برزت إلى الوجود مجموعة من الدستوريين الشبان إلتفوا حول جريدة «العمل التونسي» L'action tunisienne سنة 1932، تخرج الكثير منهم من الجامعات الفرنسية وكان لهم تفكير وأسلوب فني العمل السياسي مغاير، لأنهم ينتمون إلى فئات إجتماعية ضعيفة ومتوسطة من الريف. أما الشيخ الثعالبي وجماعته من النخبة الدستورية القديمة فمعظمهم من سكان العاصمة ومن الفئات الميسورة وبعض المدن فإنهم لم يقوموا بربط الصلة بين نضال المدن والقرى ونضال القبائل في الريف وتعبثهم ضد الميز العنصري الذي قارسه السلطة.

وكانت أعمال التوعية تكاد تقتصر على النخب ونشر المقالات الصحفية والتنديد بأعمال التعسف وكل ذلك في محيط ضيق لا يصل إلى أعماق البلاد ولا إلى عامة الشعب.

إلتف الدستوريون الشبان حول جريدتهم L'action tunisienne وعملوا عن طريق الكتابة والإتصالات المباشرة بالشعب على غرس المفاهيم الجديدة التي عاشوها في أوروبا كمفهوم القومية والأمة مثل تلك المفاهيم التي ظهرت في أوروبا ووجدت شعوبها في دول ذات حدود مضبوطة تربطها مصالح جماعية مشتركة.

ج) الشبيبة المدرسية 1932 - 1933 (1)

كانت الحركة الوطنية كثيرا ما تجد تجاوبا ومشاركة في المحيط المدرسي. فقد وقعت أول إضرابات تلمذية مساندة للحركة الوطنية بعد إضرابات تلامذة الزيتونة سنة 1910 أضرب تلامذة مدرسة سمنجة الفلاحية بزغوان في فيفري 1929 وفي مارس 1929 أضرب تلامذة معهد سوسة.

وكانت جمعية قدماء الصادقية تنظم أنشطة ثقافية ومحاضرات ودروسا يلتقي فيها قدماء التلاميذ من (موظفين وطلبة).

أما الشبيبة المدرسية فكانت غير ذلك، ففي سنة 1932 أحس عدد كبير من الصادقين بضرورة ربط الصلة فيما بينهم في إطار مدرسي بحت والمشاركة في الحياة العامة الثقافية والفنية وإعداد النفس للعمل في محيط إجتماعي تربوي وتنظيم رحلات وحوارات تنمي زادهم الثقافي والمعرفي وذلك ببعث فرع من الجمعية الأم «قدماء الصادقية» تدعى الشبيبة المدرسية يسيّرها أعضاء منتخبون.

كانت الشبيبة المدرسية وجمعية الكشافة والشبيبة الدستورية وغيرها من الجمعيات روافد شبابية وطنية تصب في وادي الحزب وتساعد على نشر الوعي الوطني والتحرك الميداني في الإتجاه القومي الذي يرسمه الحزب وكلما إقتضى الحال ذلك.

وقتل ذلك بجلاء خلال المعركة الحاسمة ضد الإستعمار في الإضراب الذي شنه المدرسيون والزيتونيون وإتحاد الطلبة UGET في كل المعاهد التونسية من 19 مارس إلى 19 أبريل 1952 أثناء معركة التحرير.

(1) المصدر : مجلة وثائق عدد 24 - 25 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998 - 1999 .

أعضاء الديوان السياسي المنبثق عن مؤتمر قصر هلال

2 مارس 1934



الطاهر صخر
كاتب عام مساعد



الحبيب بورقيبة
كاتب عام



محمود الماطري
رئيس



البحري فيقة
أمين المال مساعد



محمد بورقيبة
أمين المال

في بداية الخمسينات سنة 1951 قامت الشبيبة المدرسية بدور أساسي في نشر الثقافة الوطنية وكانت في طليعة التشكيلات التي ساندت وشاركت في أعمال مقاومة الاحتلال الفرنسي وتواصل ذلك حتى تحقق إستقلال تونس وذلك بتعبئة الشباب المدرسي والطلابي لمساندة الحزب ومشاركته في تظاهراته وأنشطته، من إضرابات ومظاهرات وإصطدامات مع الشرطة وحركات مقاومة سرية يقوم بها مناضلو الحزب ومختلف الجمعيات الشبابية والطلابية لاسترجاع حقوق التونسيين والدفاع عن كرامتهم وتحرير بلادهم.

وقد توالى على قيادة هذه المنظمة وجوه بارزة عديدة نخص بالذكر منها المرحوم الباهي الأدغم الذي أكسبها روحا نضالية عالية ساهمت بصورة حقيقية عملية وفاعلة في تحرير الوطن من الإستعمار، إلى جانب المنظمات الوطنية والشبابية والإتحاد النسائي.

قررت اللجنة التنفيذية رفت البحري فيشة من الحزب فتعاطف معه زملاؤه محمود الماطري والطاهر صفر ومحمد بورقيبة وقرروا الخروج من الحزب القديم مثله.

لم يكن بعث الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد في الإطار الزمني الذي وجد فيه إلا قناعة من أولئك الشبان الوطنيين الجدد أن طريقة العمل التي سلكها الحزب القديم منذ نشأته سنة 1920 لم تأت بنتيجة ولا يمكنها مستقبلا أن تتحصل على مطالبها، ذلك أن الدستوريين الشبان الذين إجتمعوا حول بورقيبة قارنوا أساليب معاملة السلطة للتونسيين بمعاملتها للأوروبيين على أنها ليست إلا تمييزا عنصريا بين الأجناس.

عمل الحزب الدستوري التونسي الذي لم يتجاوز الكتابات على الصحف ولفث إنتباه السلطة حتى لا تتكرر تجاوزاتها ضد الأهالي وطلب الشراكة والمساواة في المعاملة بين التونسيين والفرنسيين والدعوة إلى القيام بإصلاحات جزئية كالمساواة في عدد المقاعد المسندة للطرفين في المجالس المنتخبة إن وجدت وفي أقصى الحالات إقتسام السلطة مع الغاصب.

أصبحت لدى هؤلاء الوطنيين الجدد قناعة بوجوب القطع مع الماضي ومع الطرق العقيمة والقيام بأعمال فيها إظهار للقوة وترهيب للمستعمر يرغم الفرنسيين على التفاوض مع الوطنيين لقبول أخف الضررين، ذلك هو الأسلوب الذي سلكه الديوان السياسي، حيث قرّر التغيير دون اللجوء إلى إنشاء حزب جديد وجلب أنصار جدد لكن برجال آخرين مؤمنين بالتجديد، ومن أجل ذلك قرر الدعوة إلى عقد مؤتمر قصر هلال سنة 1934.

مؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934

بدأ الطرفان المتقابلان يتسابقان لكسب الأنصار من الشعب الدستورية وبدأ المشقون الدعوة إلى عقد مؤتمر إستثنائي للحزب وتقرر في إجتماع عقد يوم 3

1) تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد 2 مارس 1934

في عهد أحمد باي : 1929 - 1942 والمقيم العام

1936. 1933 Marcel Peyrouton

مؤتمر نهج الجبل سنة 1933

إنعقد مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري التونسي بنهج الجبل بالعاصمة يومي 12 و13 ماي 1933 وكان منقسما إلى شقين أحدهما يمثل (بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري فيشة) والشق الآخر يمثل (أحمد الصافي وصالح فرحات وعلي بوحاجب) وقرر المؤتمر ضم جماعة L'action tunisienne (جماعة بورقيبة) إلى اللجنة التنفيذية.

إحتد الخلاف بين جماعة العمل التونسي (بورقيبة وجماعته) وبين صالح فرحات وأحمد الصافي وعلي بوحاجب من اللجنة التنفيذية وذلك بعد أن وجهت اللجنة التنفيذية رسالة لوم إلى بورقيبة لأنه كان من بين أعضاء وفد المنستير الذين قابلوا أحمد باي إثر أحداث التجنيس التي وقعت بالمنستير فكان رد بورقيبة على ذلك بتقديم إستقالته من الحزب يوم 9 سبتمبر 1933.

إستقبل المقيم العام Marcel Peyrouton أعضاء اللجنة التنفيذية (صالح فرحات وعلي بوحاجب والبحري فيشة) ويبدو أن أحدهم أشار على المقيم العام بوقوف الجماعة الأخرى وراء أحداث التجنيس وآتفقوا بعد خروجهم من المقابلة على بقاء المحادثة مع المقيم العام في نطاق السرية لكن البحري فيشة بلغ الخبر إلى جماعة بورقيبة.

جانفي 1934 ترأسه بورقيبة والطاهر صفر عقد مؤتمر إنبعاث الحزب الجديد في قصر هلال يوم 2 مارس 1934.

ندد بعض المشاركين في مؤتمر قصر هلال بتخاذه اللجنة التنفيذية وتعاونها مع الحماية وتقرر رقت أعضاء اللجنة التنفيذية وانتخاب قيادة جديدة للحزب وبعث هياكل جديدة هي: الديوان السياسي والمجلس الملي والشعب الدستورية. وانتخب المؤتمر أعضاء الديوان السياسي ووزعت عليهم المسؤوليات على النحو التالي :

- محمود الماطري : رئيس - الحبيب بورقيبة : كاتب عام - الطاهر صفر : كاتب عام مساعد، محمد بورقيبة : أمين مال - البحري فتيحة : أمين مال مساعد.

وبعث المجلس الوطني (لجنة مركزية) به 20 عضوا هم :

محمد بوزويطة، حبيب بورقيبة، الطاهر الراشدي، بشير بن فضل، الشاذلي عطا الله، محمد الجلاصي، محمد بازيق، الشاذلي قلالة، الهادي شاكر، محمد ثلثة، يوسف الرويسي، محمد الجربوعي، عبد المجيد بن ذياب، صالح شعبان العجيمي، محمد الجعابي، الطاهر بوترعة، صالح العباسي، محمد بنور، جلول بولعوالي، بلحسين بن جراد.

وعقدت اللجنة التنفيذية هي الأخرى مؤقرا في نهاية أفريل 1934 وأصبحت الساحة السياسية في تونس يتجاذبها حزبان هما اللجنة التنفيذية والديوان السياسي.

أنصار الحزب الدستوري الجديد

عندما إنقسم الحزب في مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934 كان الطلبة في باريس والمتخرجون من الجامعات الفرنسية في طليعة المساندين لبورقيبة وللحزب الجديد لطرق العمل التي توخاها ومن بينهم سليمان بن سليمان الذي كان طالبا

وصالح بن يوسف والهادي نويرة والذين كانوا يقومون بالتعريف به في باريس ويوزعون جريدته (العمل).

والبحري فتيحة وحسونة القروي جلبوا للحزب الجديد في تونس كثيرا من الأنصار.

حضر سليمان بن سليمان لأول مرة إجتماعا أشرف عليه بورقيبة في باب سويقة سنة 1934 يقول «إني كنت شديد التأثر بخصاله كخطيب وبقوة حجته وتأثيره على المستمعين فطلبت من أحد أصدقائه المنجي سليم حضور المزيد من الاجتماعات والإستماع إلى المزيد من خطبه». (1)

وبعد إلقاء القبض على بورقيبة ورفاقه ونفيهم إلى برج الباف Le Beuf (2) في رمادة بالجنوب التونسي، قامت أحداث دامية في المكنين 5 سبتمبر 1934.

قال سليمان بن سليمان «كنت في زغوان ولما علمت بأحداث المكنين ذهبت إلى نادي الحزب وسألت الطاهر صفر الذي أجباني بغاية الهدوء «إن أحد أعوان الحرس قتل في مظاهرة إحتجاجية على نفي زعماء الحزب».

عاد سليمان بن سليمان خفية إلى باريس وكلفه صالح بن يوسف بتمثيل الحزب الجديد وأسس بالتعاون مع الهادي نويرة والحبيب ثامر الذي إلحق بهم وبن خليفة «لجنة الدفاع عن الحريات في تونس» وكان في مساندتهم محمود المسعدي وعبد الوهاب باكير ومراد بوخريص ومحمود سليم وساعدهم بعض الفرنسيين من اليسار مثل الشيوعي François Jourdan.

في 18 سبتمبر 1934 عقد الطلبة التونسيون في نادي طلبة شمال إفريقيا بباريس إجتماعا للتنديد بسياسة Peyrouton القمعية وساعدهم نائب شيوعي

(1) المصدر : مذكرات سليمان بن سليمان : Sliman B Sliman, Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

(2) البرج حصن عسكري في قلب الصحراء قرب الحدود الليبية في أقصى جنوب تونس لا يوجد حولها أي ساكن، سمي بعد ذلك برج بورقيبة.

وهو Monjaouis على التعريف بمشاغل التونسيين لدى وزارة الخارجية الفرنسية (1).

كان الحبيب بورقيبة الذي أسس جريدة L'action tunisienne سنة 1932 يمثل هذه الجماعة من المثقفين السياسيين وهذا الاتجاه الجديد للحزب الدستوري.

التعريف ببورقيبة

ولد الحبيب بورقيبة بالمنستير سنة 1903 ودخل المعهد الصادقي سنة 1913 وأنهى تعليمه الثانوي بمعهد كارنو وتحصل على الباكالوريا ثم سافر إلى فرنسا سنة 1924 حيث درس الحقوق وتخرج محاميا من باريس وعاد إلى تونس سنة 1927 وعمل على إبراز صورة البلاد التونسية بأنها جزء متميز من الأمة العربية الإسلامية، وكيان قائم بذاته (2).

كان للنخبة المثقفة في تونس وعي بتلك المفاهيم العصرية الجديدة، أما الجماهير الشعبية ذات التكوين التقليدي فالعقلية السائدة عندها أنها جزء من الأمة العربية الإسلامية وقضيتها هي قضيتهم، وتختلط في أذهانها فكرة مقاومة الاستعمار الفرنسي بفكرة الجهاد المقدس، وهو ما عرف الحزب الدستوري الجديد كيفية الغوص فيه وتعبئة الجماهير حول ذلك المفهوم الشعبي والنضال الوطني بطرق عمل جديدة، هذا بالإضافة إلى أن معظم الدستوريين الشبان ينتسبون إلى تلك الجماهير الشعبية ومن سكان الريف بالساحل والجنوب والمناطق الداخلية ذات الموارد المحدودة.

ونجحوا في تأطير تلك الفئات التي ينتمون إليها والتي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب التونسي وتعبئتها حول الحزب الحر الدستوري وتوجهاته الجديدة بداية من سنة 1932 وبعد مؤتمر قصر هلال سنة 1934.

(1) المصدر : Sliman ben Sliman, Souvenirs politiques; Cérès production 1989.

(2) المصدر: محمد الهادي الشريف : ماذا يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، نشر Cérès سنة 1980.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929.

في سنة 1932 وقعت تونس تحت تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية 1929 وقد هيأت ظروف الجفاف التي إنتابت البلاد التونسية في بداية الثلاثينات إلى مزيد من التوتر بين السكان والسلطة بسبب إنخفاض الإنتاج الفلاحي والغذائي، وانتشار الفقر، والمجاعة، والأوبئة مثل (الحمى والتيفوس) وتدني النشاط الحرفي من شاشية وصناعات تقليدية مما ضاعف البطالة وأدى إلى إفلاس الحرفيين وصغار التجار التونسيين ورهن أراضي الفلاحين وبيعها غصبا عنهم وتضاعف الغضب الشعبي والنقمة على السلطة التي أخذت بيد صغار الفلاحين والصناع الفرنسيين دون الالتفات إلى التونسيين، فأسست لفائدتهم الصندوق التونسي للقرض سنة 1934 لمساعدة المعمرين الأوروبيين فقط والبحث لهم عن أسواق لترويج منتوجاتهم في الخارج (خمور، قمع لينة) وقدمت إليهم المنح والقروض من الميزانية التونسية. وفي تلك الظروف الاقتصادية والمالية القاسية تخصص سلطة الحماية مبلغ 300 مليون فرنك من الميزانية التونسية لتمويل الإحتفالات بالذكرى الخمسين لاحتلال البلاد التونسية لإبراز ما أنجزته فرنسا بتونس من مظاهر الحضارة كما تدعي. وبناء على غضب التونسيين ومقاطعتهم لتلك الإحتفالات وتدنيدهم بالأعمال السلبية للحماية على أعمدة الصحف قررت السلطة توقيف جريدة الوزير والنهضة وقدمت هيئة تحرير صوت التونسي La voix du Tunisien إلى المحاكمة.

وأمام هذه التحديات الإستعمارية والميز العنصري في تعامل السلطة بمكيالين مع سكان البلاد التونسية تضاعف سخط الأهالي وقاموا بمنع دفن المتجنسين في مقابر التونسيين سنة 1933 عندما سحنت الفرصة لذلك.

ظهور الدستوريين الشبان

إغتتم جماعة العمل التونسي ببورقيبة والماطري وصفر هذه القضية لتعبئة الرأي العام ضد سلطة الحماية لكسب الأنصار لحزبهم الجديد الذي نجح في تبني قضايا الجماهير عن طريق الإتصال المباشر وسلوك أساليب التعبئة العامة الشعبية وهو سر نجاح الحزب الجديد.

وأخفق الحزب القديم لأنه لم يهتد إلى تلك الطريقة وبقي بعيدا عن مشاغل الشعب الإجتماعية والإقتصادية وهكذا نجح الحزب الدستوري الجديد منذ إنبعائه سنة

أحداث المكنين بالساحل

5 سبتمبر 1934

تقديم : إن هذه الوثيقة المستخرجة من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية وغيرها من الوثائق التي نعرضها على القارئ الكريم في هذا الكتاب موجودة بمحفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية وهي في معظمها تقارير أمنية وهي لا تعبر إلا عن نظرتهم لأحداث عايشوها وكانوا في الطرف المقابل للمناضلين الذين صنعوا تلك الأحداث الوطنية لتونس بفضل تضحياتهم واستشهادهم.

ويحسن قراءة هذه الوثائق قراءة نقدية وتحليلية لأنها تعبر عن وجهة نظر السلط الإستعمارية وهي على كل حال شهادة من أهلها تدل على جسامة التضحيات ولا تحتاج إلى تعليق.

وزارة العدل 13 ساحة VENDOME

مراسلة من وزير العدل إلى وزير الخارجية
34/9/15 قسم الإجرام. الدائرة الأولى

من وزير العدل

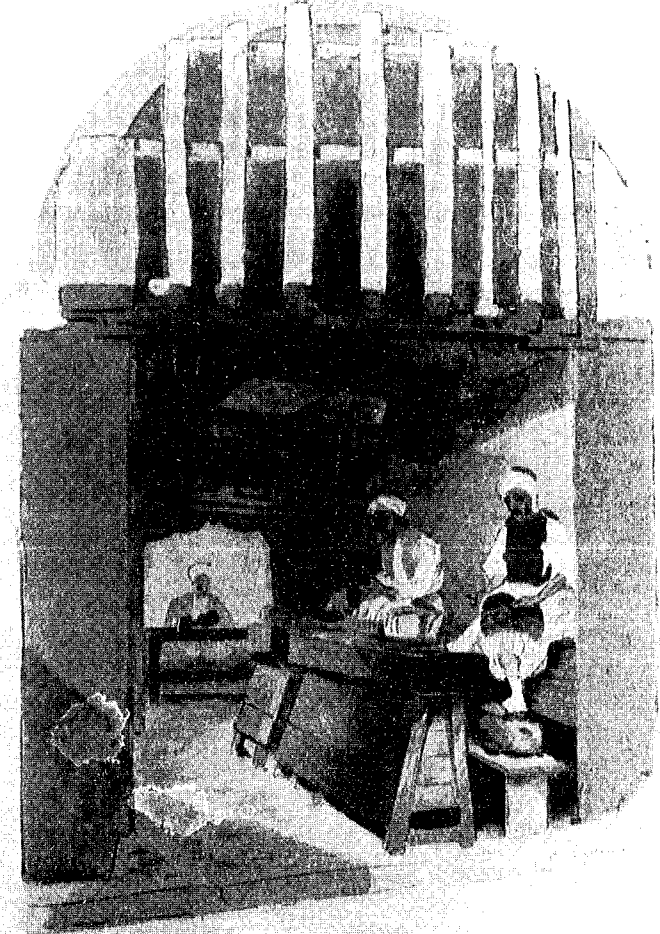
إلى السيد وزير الخارجية

أتشرف بأن أبعث إليكم صحيفة هذا للإعلام ولكن أيضا للفت إنتباهكم إلى خطورة الوقائع المشار إليها في تقرير السيد وكيل الجمهورية الخاص بالأحداث التي جرت خلال شهر سبتمبر في جهتي سوسة والمهدية.

عن وزير العدل مستشار الدولة

مدير شؤون الإجرام والعفو

1934 سالكا أساليب التجديد رافعا شعار التغيير والإصلاح شكلا ومضمونا وساعد على ذلك المناخ الثقافي الوطني الذي خلقه بعض الشعراء والأدباء وعلى رأسهم أبو القاسم الشابي والطاهر الحداد ومحمود بيرم التونسي الذين عبروا بالقصيد وبالكلمة عن مشاعر الشعب التونسي وطموحاته في التحرر والإنعتاق.



الحرف التقليدية صناعة الشاشية (المجتمع بين التأصيل والتحديث)

سوسة يوم : 8 سبتمبر 1934

أحداث الهكنين بالساحل

5 سبتمبر 1934

من وكيل الجمهورية بسوسة
إلى السيد وزير العدل

تطبيقا لما جاء في منشوركم السري بتاريخ 7 مارس "إدارة الإجرام" أتشرف
بإعلامكم بما يلي :

شعرنا منذ مدة بأن هناك تلملا في أوساط السكان المسلمين في الإيالة يعود
أساسا إلى الأزمة الاقتصادية والفلاحية السائدة.

فقد وقع إستغلال هذا الوضع من طرف حزب سياسي اسمه "الدستور"
واضطرت الحكومة إلى إتخاذ إجراءات إدارية ضد البعض من قادة هذا الحزب.

على إثر تلك الإجراءات وقعت مظاهرات إحتجاجية في معظم تراب البلاد
وبالخصوص في جهتي سوسة والمهدية حيث إكتست طابع العنف والمأسوية.

في يوم 5 سبتمبر صباحا تجمع في مدخل قرية الهكنين التي تبعد مسافة 35
كلم على سوسة نحو 3000 متظاهر من الأهالي التونسيين وكانوا مسالمين في بداية
الأمر لكن سرعان ما تحولوا إلى ممارسة العنف.

بدأ المتظاهرون يقذفون بالحجارة بناية الكاهية ومن فيها ثم إقتحموها
ونهبوا ما فيها من وثائق فأعدموها ثم أحرقوا البناية وما تحتوي عليه.

علم المراقب المدني في سوسة بما حدث هاتفيا فأمر بإرسال فريق به 4 أعوان
من الحرس إلى الهكنين وبمجرد وصولهم على عين المكان وقع إستقبالهم بالحجارة.

منذ بداية المظاهرة كانت هناك حافلة تريد التحرك نحو سوسة تحمل ركابا
من بينهم الكاهية الذي كان جريحا، لكن المتظاهرين أحاطوا بها ومنعوها من
التحرك، وقد حاول النقيب "DELPECH" والحرس الأربع المرافقين له بكل الوسائل
إعادة الهدوء والنظام ولكن بدون جدوى حيث إشتبكوا مع المتظاهرين الذين كانوا
مسلحين بالحجارة والعصي وأسلحة نارية ونظرا لكثرة المتظاهرين إنسحب الأعوان
واحتموا بدار الكاهية لكن سرعان ما حطموا أبوابها وتسلقوا السطح وفي ساحة المنزل
هجموا على أحد أعوان الحرس وأخرجوه من الغرفة ورجموه بالحجارة وضربوه بالقووس
حتى مات وألقوا به في الطريق. كان قبل ذلك عون الحرس المسمى "شريف" وهو
مسلم قد دعاهم إلى التعقل لكنهم عاملوه بنفس الطريقة.

إستعمل الحرس الثلاث المتبقون ونقيبهم أسلحتهم النارية إلى أن جاءت
النجدة متمثلة في ثلاثة أعوان آخرين إستطاعوا حمايتهم بإطلاق الرصاص على
المتظاهرين.

أحرق المتظاهرون سيارتين لرجال الأمن وسيارة خاصة على ملك فرنسي
يدعى "REFALO" كان عابرا من الهكنين خلال عمله الإداري.

بعد ذلك بقليل وصلت إلى المكان تعزيزات أخرى تتمثل في فرقة من اللقيف
الأجنبي من الخيالة، وبعد تدخلهم رجع الهدوء وبقيت الهكنين محتلة من طرف الجيش.

كانت حصيلة معركة الهكنين موت حرس وجرح أربعة في صفوف قوات الأمن
أما من جانب المتظاهرين فقد مات أربعة وجرح عشرون.

نقيب الحرس دلباش وأعوانه الأربعة لم يستعملوا أسلحتهم إلا للدفاع عن
النفس عندما أصيبوا بجروح وقد علمت رسميا بما حدث عند عودة النقيب إلى سوسة
وكان مجروحا في عديد الأماكن بجسده وفي عينه ورأسه. أعلمت حاكم التحقيق
بالأمر حالا وفتح محضرا ضد مجهول قام بشوة مسلحة بها أكثر من 20 فردا أدت
إلى سفك الدماء ومهاجمة قوات النظام وقاموا بعمليات نهب وحرق بسابق إضمار.

الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بتونس
الشرق الأدنى رقم 1189
من الإضطرابات الدستورية والأحداث الأخيرة
في بداية سبتمبر

من المقيم العام
إلى السيد وزير الخارجية LOUIS BARTHOU

تبعا لبرقيات بتاريخ 3، 5 و 7 سبتمبر 1934 يبدو لي أنه من الضروري أن
أبعث إلى مصالح وزارتك تقريرا مفصلا عن الأحداث التي جدت في الأيام الأخيرة.
إن الوثائق الأصلية المصاحبة يمكن أن تثير تساؤلات حول جوانب معينة من شأنها أن
تنير هذا التحليل.

في مراسلتي السابقة إلى وزارتك بتاريخ 24 أفريل الأخير بينت لكم
العناصر الأساسية للمشاكل الدستورية حسب ما إتضح لي من خلال دراسة دقيقة
معمقة، وبناء على إستشارات متعددة وحسب التجربة اليومية لإدارة الإقامة
العامة شرحت فيها من جهة أخرى أن التراخي وقلة الحزم لاتخاذ إجراءات ضد الحزب
الدستوري الجديد "رغم التنبيه عليه مرات" هي الأسباب الحقيقية لتلك الأحداث.

ومن المناسب أن تولي حكومة الحماية عناية أكبر بالسكان التونسيين
وبالحرية النسبية التي تمنح للحركة الوطنية وحتى لا يقع خلط لا بد أن نفرق بتبصر
وحذر بين الطلبات المشروعة وبين الهيجان والأنشطة الفوضوية ولتدقيق هذا التوجه
أضيف بأنني رأيت من الأنسب أن نعطي فرصة أخرى لتتبلور أكثر فأكثر ظاهرة
التطرف لدى العناصر الدستورية الجديدة والتي هي في خلاف متنامي مع عناصر

إنتقلنا إلى المكين تحت حماية الجيش وكان الهدوء قد عاد إلى البلدة وفي
الطريق كنا نشعر بالعداوة والنفور كلما مررنا بتجمع سكني وفي كل القرى التي
إجتزناها.

في الوقت الحاضر أوقفت الشرطة والحرس 50 متتهما وبعد مشولهم تم
إيداعهم السجن، قضيت تلك الليلة وصباح اليوم الموالي صحبة حاكم التحقيق
ومساعديه ثم عدنا إلى سوسة بعد منتصف نهار يوم 7 سبتمبر لإنقام أعمالنا.

وقع إعلام السلط الإدارية وحكومة الحماية من طرف المراقب المدني بسوسة
بكل ما حدث، هذا وقد فتح تحقيق في القضية ما يزال جاريا وسوف أعلمكم لاحقا
بالنتائج وما قد يطرأ من أحداث. (1)

إنتهى

إمضاء غير واضح

(1) المصدر : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،
مجلد : 358 بكرة : 21.

الحزب الحر الدستوري القديم، ومن جهة أخرى فإني بصدد تكوين ملفات ضدهم بكل عناية ودقة تشتمل على تهم خطيرة تمكّن الحكومة من إتخاذ قرارات لنفيهم ومنع إقامتهم طبقا لقرار 15 أفريل الأخير في حالة ما إذا أصبحت الأنشطة الدستورية تهدد الأمن والنظام العام.

وتفيد التقارير الواردة من المراقبين المدنيين والعمال (الولاية) ورجال الأمن أن الدعاية الدستورية في تجمد وغر محسوس ومطرد وبدون شك فإن هذه الحركة لم تصطدم بالفشل وخاصة في جهة الساحل والوسط حيث تزايد عدد أنصارها بسرعة حيث يتجمع الدستوريون في خلایا وشعب تطيع أوامر قادة الحزب وتنفيذها ويبدو أنهم أصبحوا فاقدين للمقاييس والضوابط التي يجب الوقوف عندها.

ومن دون أن نتعرض إلى عديد الأحداث التي تبرز نشاطهم في الأشهر الأخيرة، ومدى ما يقومون به من دعايات ودرجة تأثيرهم على عقول الناس في بعض الجهات فإنه يجدر أن نبرز الإستنتاجات التالية :

(1) السياسة الوطنية التونسية تعمل على إيجاد قواعد عمل لبرنامج أنشطة الدستوريين الجدد لاستقطاب الأنصار على حساب الحزب الحر الدستوري القديم المتهم عندهم بالإنتهازية والإزدواجية في المواقف واللغة. والمتوقع أن هذه الأنشطة "إلا إذا وقع إضعافها أو إحتواؤها" سوف تتسع بصفة تصاعدية وتأخذ صبغة الصمود لتصبح حركة معارضة متنامية معادية لنظام حكومة الحماية.

(2) إن الحركة الوطنية التونسية مستغلة من طرف المشوشين الذين يجدون في التطرف الديني والرجعية والمعاناة الإقتصادية غذاء دسما لدعاياتهم وأنشطتهم التي تتسع شيئا فشيئا لتشمل الفئات الشعبية ولتغذي في نفوسهم نوعا من الوطنية الجارفة التي قد تصل إلى الدعوة لاستعمال العنف.

(3) ومع إحترامنا للمعتقدات الدينية وتقاليد السكان المسلمين فإن الحركة الدستورية لها جذور شيوعية متأثرة بها فهي ليست معارضة لحكومة الحماية فقط بل أيضا لسلطة الباي وإدارته وللأعيان من الأهالي في وقت بدأت فيه الدعاية الشيوعية تتسع وأصبحت تبحث على أسس للإتفاق مع الدستوريين للقيام بأنشطة مشتركة.

وبناء على ردود الفعل الممكن حدوثها من طرف الأهالي السذج والمتعصبين وخوفا من سريان عدوى ما حدث في كل من مدينتي قسنطينة وفاس فإن حكومة الحماية تحتاط حتى لا تجرد نفسها أمام وضعيات صعبة أو مؤسفة يمكن أن تبرز من وقت لآخر وتتسبب في أحداث خطيرة واسعة النطاق.

وقد حدثني الباي عدة مرات في الموضوع وأبدى رغبته في أن يتم إتخاذ قرارات حاسمة ضد العناصر الدستورية النشيطة والمحرضة لقطع العشب تحت أقدام الحركات المناوئة لسلطته كملك وكزعيم روحي.

كما أعلمتني سلط الحماية أن الحزب الدستوري بصدد إعداد خطة للتحرك في أوساط أنصاره للقيام بدعوة إلى العصيان المدني وعدم دفع الضرائب والصمود أمام الضغوط التي تمارسها ضدهم السلط المحلية، وإقناع الفلاحين "وهم أميون" بأن إنتماءهم للحزب يجعلهم في مأمن من كل تتبع ضدهم.

وأخيرا فإن السلط العسكرية والمعمرين الفرنسيين والجالية اليهودية يبدون تخوفاتهم من حدوث غليان لدى السكان المسلمين قد يؤدي إلى حوادث على غرار ما وقع في قسنطينة.

وفي هذه الظروف وبعد غياب نحو شهر ونصف لمصاحبة الباي في رحلته إلى فرنسا وقضاء عطلة بنصف شهر قررت بعد دراسة دقيقة للأوضاع أن أوجه ضربة للدستوريين المشوشين وذلك بمنع إقامتهم في المناطق المدنية ونفيهم إلى التراب العسكري في الجنوب.

وكما أعلمتكم ببرقيات بتاريخ 3 سبتمبر فقد بعثت 8 من زعماء الحركة الدستورية "في إقامة جبرية" إلى التراب العسكري بالجنوب هم الإخوة بورقيبة والدكتور الماطري و6 شيوعيين مشوشين مسلمين ويهود.

ومن جهة أخرى أصدرت قرارا بتاريخ غرة سبتمبر لإيقاف جريدة "العمل" الناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد باللغة العربية.

وعلى إثر تطبيق هذه الإجراءات نظمت حملة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية من 3 إلى 12 سبتمبر تجددون صحبة هذا تقريراً مفصلاً عنها.

هذه الإضطرابات بدأت في المكنين في 5 سبتمبر (وهي قرية تبعد 40 كلم على سوسة) واكتست طابع أحداث دامية وتوالت يومي 8 و9 سبتمبر في البرجين وطبرية والإشتباكات الدامية جرت بين سكان الساحل وكتيبة عسكرية مكلفة بإعادة النظام.

هذا وكما ذكرت لكم في برقياتني بتاريخ 7 سبتمبر لم يعد الهدوء إلا بصفة تدريجية نتيجة ممارستي للضغوط التي سلطتها على نواب الجهات في المجلس الكبير وممثلي الحزب الدستوري القديم وإثنين من الدستور الجديد هما الطاهر صفر والبحري فيشة اللذان توليا الزعامة بعد نفي الزعيمين بورقيبة والماتري والذان طلبا مني إجراء محادثة معهما، وبعدما أعلمتهما بأن الحكومة لا تسمح بأي إعتداء على الأمن العام بينت لهما أنني كنت بصدد إعداد إعلان "حالة الطوارئ" في كامل البلاد وهو نظام ما تزال تأثيراته السلبية عالقة بأذهان السكان.

وأضفت أن تخفيف الإجراءات على العناصر المشوشة المنفية في الجنوب لن يتم قبل أن أتحصل على ضمانات بعدم قيام الدستوريين مستقبلاً بأي إضطرابات وعودة الهدوء نهائياً إلى البلاد.

وعلى هذا الأساس خرج المسؤولان الدستوريان وتنقلا في أهم مناطق أنصارهم في البلاد لدعوتهم إلى الهدوء ولم يعودا إلا أمس لإعلامي بالنتائج الطيبة التي تحسّلاً عليها.

والآن مع التحفظ على ما عسى أن يتجدد من تشويش من طرف عناصر جديدة يبدو أن الهدوء قد عاد إلى كامل البلاد التونسية وبفضل تلك الإجراءات السريعة الحازمة التي إتخذتها السلطة والتي وجدت صداها الحسن لدى مختلف أصناف وشرائح الأهالي الأمر الذي إضطرمهم إلى الركون إلى الهدوء.

" لكن إتساع رقعة الغليان وأعمال العنف التي حدثت تبقى مؤشراً لا يمكن إستبعاده أو إهماله".

هذه الأحداث أظهرت لكم مدى العدوى التي أصابت الفئة المستنيرة في الوسط الساحل التونسي والتي تعطي فكرة عن التواصل الذي يمكن أن يقع في تونس بواسطة الحركات السياسية إذا لم يتم القضاء عليها في الوقت المناسب.

فهنالك بلديات هجموا عليها وأحرقوها وضيعات معمرين أحرقوها وطرقا قطعوها وسيارات قذفوها وبابل من الحجارة تلك أمثلة مما قام به الأهالي المسلمون متسلحين بالحجارة والعصي وبعض أسلحة نارية بدائية قديمة والملاحظ أن جميع السيارات بقطع النظر عن الجنسية أو الطبقة الإجتماعية لمالكيتها وقعت مهاجمتها، من ذلك هجوم على فرنسي وعلى مساعد قنصل أنقلا وبعض التونسيين لسبب واحد لأنهم يملكون سيارات.

ومع التحري يبدو أن عقلية عدم الإنصياع قد عادت لدى البربر، والملاحظ أن الإضطرابات تعود إلى تيارين متغايرين في الأصل أحدهما هي الحركة الوطنية متأثرة بصفة ظاهرية بالدعاية الدستورية والأخرى تتمثل في غضب الطبقة الضعيفة (فلاحين وعمال) لأنهم يعانون من ظروف معيشية واقتصادية صعبة.

وإذا أضفنا إلى ذلك في بعض المناطق صعوبة تسديد القروض العادية أو بيع أملاك المقترضين بالزاد العلني عن طريق المحاكم كل ذلك من شأنه أن يزيد في حدة الأزمة وتردي الأوضاع التي تؤدي إلى غليان وسخط الفئات الضعيفة والتي يهمها تحسين حالتها المادية أكثر مما تفكر في الإستقلال السياسي، لكن أعمال المهيجين والمحرضين كادت أن تؤدي بهم إلى العصيان المدني المحلي وإلى حرق البلاد.

لقد عاد الهدوء لكن ينبغي أن نتصور أن الهيجان قد يعود في أول فرصة سانحة لأن الجذور والأسباب ما تزال قائمة مرجعها عوامل إقتصادية وسياسية وفكرية.

من الناحية الإقتصادية : تونس بلد صغير فقير وجهّ جهوده نحو فلاحية ميكانيكية متجهة نحو التصدير وكان من الأجدر أن توفر الشغل والكفاف للأهالي العاجزين على مسايرة فلاحية ذات إنتاجية عصرية.

وأمام تحديات الأزمة العالمية التي لا يمكن لتونس أن تتحملها بمفردها فهي لم تجد لدى الدولة الحامية متنفسا يمكنها من توفير متطلبات الحياة، ومع أننا لا نجد متسعا لتحليل الوضع الإقتصادي نذكر رقما واحدا يتمثل في عجز الميزان التجاري التونسي نحو فرنسا بـ (570 مليون فرنك) هذه السنة (الواردات من فرنسا قيمتها 942 مليون فرنك، الصادرات تمثل 372 مليون فرنك) وهي لم تحصل على إعفاء ثمركي لبضاعة واحدة من بضائعها بما في ذلك تصدير الخمر وهو المادة الوحيدة التي يمكن أن توفر لتونس المال لأنه خاضع لتصدير كمية محدودة وهو ما أدى إلى إحباط عزائم الفلاحين وغذى فيهم شعورا متناميا لمعارضة فرنسا ويعبرون على ذلك في القيام بالمظاهرات العامة وذلك لاحساسهم بالمرارة المتواصلة.

إن فترة الإنهيار الإقتصادي التي تقاسي منها تونس والضغوط التي تهدد المنتجين المدانين هي العوامل الحقيقية والأساسية للأزمة الإقتصادية والإجتماعية الخطيرة نسبيا في تونس.

أما العوامل السياسية : لإعادة التوازن وخلق أسباب النهضة فإن ما نلاحظه بعد نصف قرن مضى على انتصاب الحماية لم يهيئها بعد لهذا الدور بل بالعكس من ذلك فإن السلطة الحامية وتأثيرها الأدبي في البلاد يبدو ضعيفا في الوقت الحاضر والمفروض أن سياسة الحماية هي شكل من أشكال التعاون والتشارك وهو أمر لم يتم القيام به.

ومع منح السلطة التونسية إدارة تتمثل في العمال (الولاية) والكواهي (المعتمدين أول) والخلفوات (معتمدين) فقد أثقلنا كاهل الميزانية التونسية بأعباء جسيمة تتمثل في دفع مرتبات 7000 موظف فرنسي في بلاد صغيرة لا يزيد سكانها على 2 ملايين نسمة.

من جهة أخرى فإن رفضنا بصورة آلية إسناد الوظائف إلى المثقفين التونسيين حاملي الشهادات الفرنسية، فإننا نتيجة لهذا التصرف نكون بدون شك ساهمنا في تقوية صفوف الغاضبين من المحتاجين خاصة وأنهم فئة مثقفة

وخطيرة بإمكانهم في آن واحد القيام بدور المسلمين وبدور الحاملين للحضارة الغربية الأوروبية.

ويجد هؤلاء تفهما لدى أساتذتهم وقادتهم في الأوساط الفرنسية ذات الميول الاشتراكية والشيوعية والذين يوردون إلى هذا البلد شعارات الاشتراكية العالمية كالحرية وهي أمور يمكن أن تحط من قيمة دور الحماية وتسلب عليها ضغوطات في تونس.

قمنا بدعم التعليم الثانوي والعالي وبهذا العمل ضاعفنا من عدد المثقفين وارتكبنا بذلك خطأ والآن نرتكب خطأ أكبر بعدم إفساح المجال لهم في العمل.

إن هؤلاء الشبان العاطلين غاضبون وسوف يصبحون مسؤولين وطنيين أكثر حدة وتطرفا نتيجة للسياسة التي نتبعها.

إن تطبيق بعض القوانين الإجتماعية بدون مراعاة ملامتها للبلاد وخاصة مع تواجد الطلبات النقابية ساهم في زيادة عدد الانتصار للمسؤولين النقابيين منهم، إن كل نقابة تمثل خلية دستورية وهذه الحركة في تزايد مطرد.

إن الوضع الحالي يستدعي العلاج ولكن الدواء لا يكون ناجعا إلا إذا وقع إستعماله بسرعة وباتفاق جماعي في الآراء، لقد حان الوقت لتطبيق سياسة واضحة وحازمة. إن عهد السياسة المرتجلة، وأنصاف الحلول أو الحلول الوقتية الملائمة قد ولى وانقضى .

المناسب قبل كل شيء إنقاذ الإقتصاد التونسي وإقحامه بسرعة مع الإقتصاد الفرنسي بالإعفاء من التعريف الثمركية، وبذلك نبني علاقة صلبة مادية ومعنوية للدولة الحامية. وينبغي عرض موضوع الإتحاد الثمركي على البرلمان الفرنسي بوصفه مسألة حياة أو موت للحماية الفرنسية بتونس.

ومن جهة أخرى فإن إدارتنا ينبغي أن تتلاءم مع الإمكانيات والأوضاع القائمة في الدولة المحمية.

القيادة العليا للجيش بتونس
اللواء عزان AZAN القائد الوقتي
المكتب الثالث
رقم 776 - C/3

ملاحظات
حول الأحداث الأخيرة بتونس

إن الأحداث التي وقعت في تونس أفرزت بعض الملاحظات والإستنتاجات التي ينبغي أن نسجلها ونستخلص منها العبر للمستقبل.

I. الخطة المتوخاة أثناء الأحداث :

الإضطرابات كانت تسلك أسلوبا ألمانيا أو روسيا وتنطلق من تعليمات توجهها القيادة الدستورية، والهدف المقصود قبل كل شيء أن يعمل كل السكان بمختلف مشاربهم وأفكارهم وبغاية الدقة بالتعليمات الدستورية التي يتلقونها.

ونتيجة لذلك هناك 3 مراحل مرسومة :

المرحلة الأولى : تتمثل في غلق المتاجر والدكاكين بصفة مفروضة على السكان دون رغبتهم، ففي البداية كان معظم أصحاب المتاجر المسلمين يضربون ويغلقون محلاتهم خوفا من نهبها والسطو عليها إن بقيت مفتوحة، واليهود يغلقون محلاتهم لنفس الأسباب.

وبعد تدريبات وتعود أصبحت المحلات تغلق أبوابها بسرعة وفي وقت واحد بصورة آلية وكادت تصبح رد فعل طبيعي كلما دعا الدستور إلى ذلك "إحتجاجا على بعض الإجراءات أو ضد المقيم العام أو للتعبير عن تضامن جميع السكان".

في مفهوم المعاهدات المبرمة. ينبغي تطبيق سياسة عامة واسعة مبنية على التعاون والتفاهم المشترك بدل البحث عن فرنسة صورية للسكان وتنصيب جيش من الموظفين يعملون على إقرار تبعيتهم لنا بصفة غير مباشرة.

وأخيرا من المناسب عدم ترك الحريات النقابية والصحافية في هذا البلد دون مراقبة وتأطير حتى لا تكون خطرا على الأمن العام لأنها قد تنال حتى من سلطة الحماية وتعمل على نشر العدوى الضارة.

إن تونس الواقعة حاليا تحت تأثير تيارات تتجاذبها منقسمة بين : الحركة الوطنية، السامية، ضد السامية، الإشتراكية، الشيوعية، وتأثير الصحف التي تستعمل وسائل التهريج أو التفرقة وقد تخدم مصالح شخصية أحيانا، كل تلك العوامل والتيارات تساهم في إضعاف السلطة المحلية لو لم نقرأ لها حسابا ونتمكن من إحتوائها قبل أن تفلت من أيدينا.

هذا البلد الصغير المتكون من شعب متعدد النزعات والطموحات والتوجهات يتحرك تحت تأثير مبادئ مستوردة غير مناسبة.

إنه بلد صغير لا يحتاج إلى ذلك التنوع وتلك النزعات فهو في حاجة أكثر إلى الهدوء والإستقامة والنزاهة وقوة السلطة. (1)

الإمضاء

Marcel Peyrouton

(1) المصدر : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، مجلد : 385 بكرة : 21.

عملية غلق المحلات التجارية كانت في البداية مقتصره على تونس العاصمة وبعد ذلك أصبحت عملية شاملة للمحلات في كل التجمعات السكنية بالبلاد التونسية.

وكان من تأثيراتها إبهار السكان التونسيين والأوروبيين لإبراز مظاهر الإحتجاج العام ضد السلطة وإظهار أهمية عدد الغاضبين في الشوارع.

- المرحلة الثانية : إعطاء صبغة جماعية لتطبيق تعليمات الدستور التي تصدر ومظهر شمولي للمستمعين إلى الخطباء، ويعتمد الدستوريون في إيصال تعليمات رؤسائهم على جمهور الأسواق والمقاهي والمنازل والطرقات وعلى بعض وجهاء القوم أحيانا أو المسؤولين السياسيين أو طلبة جامع الزيتونة أحيانا أخرى على أنه وقع تحذ لتعاليم الإسلام، وإذا سألت بعض المشاركين في الإضرابات والمظاهرات يجيبونك بأن الطلبة بلغوهم تعليمات الدستور في ديارهم.

حضور تلك الجماهير يخول للقادة الدستوريين إلقاء بعض الخطب وجلب التصفيق لأنهم يعدونهم بإنهاء الظلم والفقر " بمجرد إنهاء الإحتلال الفرنسي" يستغلون تلك المناسبة لينضم إليهم مشتركون جدد في الحزب من بين الراغبين في حب الإطلاع والحاضرين في الإجتماع، ويقولون لهم "إن الذي ينتمي للحزب يجب عليه أن لا يخشى لا السجن ولا الموت الذي هو مصير كل إنسان".

إن مثل هذه الإجتماعات كثر عددها واتسعت رقعتها في المدة الأخيرة لتشمل مناطق داخل الجمهورية.

إن المبعوثين الدستوريين الذين اغتبنوا فرصة حرية التنقل وغض النظر عنهم من طرف المراقبين المدنيين ورجال الأمن قاموا بجولات سرية في عديد المناطق وأصبحت طلباتهم أكثر وطموحاتهم أكبر فنظموا إجتماعات حاشدة بمنخرطيهم وبالتعاطفين معهم.

وصل عدد الحاضرين في هذه الإجتماعات إلى 2000 وحتى 3000 شخص وأصبحوا قوة من شأنها أن تصمد أمام فرقة أو كتيبة من قوات حفظ النظام، فماذا نستطيع القيام به أمام تجمع مثل هذا ؟ لا يكون ذلك إلا باستعمال السلاح وهذا

أمر مستحيل وقوعه إذا حافظت تلك الجماهير على الهدوء والأمن، إنه لم تتخذ أي إجراءات لمنع مثل تلك الإجتماعات.

هذه الجموع يمكنها الذهاب حيثما أرادت نحو الإقامة العامة، نحو قصر الباي وتصبح قوة تهديد لا يمكن تفريقها بدون إستعمال السلاح وسقوط الأموات والجرحى.

فالكنتلة البشرية التي إنتقلت إلى المرسى يوم 4 سبتمبر 1934 ضمت ما بين 2500 إلى 3000 شخص ودخل ممثلون دستوريون منهم إلى قصر الباي للتعبير عن رغباتهم وهو ما أزعج الباي ووقعت أحداث دامية.

هذه الإجتماعات تتم في النقطة التي يعينها الدستوريون وبسرعة كبيرة لا يمكننا معها أن نمنع فيها الإجتماع ويشارك في هذه الإجتماعات سكان المناطق المجاورة مثل ما وقع في المكين حيث جاؤوا من قصر هلال يوم 5 سبتمبر 1934.

ومثل تجمع حمام سوسة يوم 8 سبتمبر الذي حضره أناس قادمون من المكين وقع التعرف عليهم أثناء الإجتماع.

وهكذا فالموضوع هو تجمعهم السكان في منطقة غير معروفة بسرعة فائقة والسلطة لا تستطيع الإحتياط لها.

هذا التدريب الجديد هو دليل على قدرة التعبئة والتجمع والتركيز وهكذا فإن الجرائد التونسية كلها تطبقا للضغوط المسلطة عليها أو نزولا عند رغبة المشرفين على الصندوق الذي يمولها تنشر على صفحاتها بأن الإجتماع قام به أناس ذوو نية حسنة مسالمون "هم جزء من الأمة التونسية الشعبية المغلوبة على أمرها والمحرومة من كل الحريات إجتمعوا فقط لإسماع صوتهم الخافت إلى السلط العمومية".

- المرحلة الثالثة : كانت في طور الإعداد عندما إغتتم PEYRETON الفرصة لنفي زعماء الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي إلى المنطقة العسكرية بالجنوب التونسي حفاظا على الأمن العام وتتمثل هذه المرحلة في تحويل حشود فوضوية من الجماهير للقيام بالعصيان والثورة ضد فرنسا.

ويمكننا التأكيد على هذا الاحتمال الذي بدأ يتجسم في أحداث المكنين أما تطور تلك الظاهرة الخطيرة جدا فقد وقع تلافيفها باتخاذ إجراءات احتياطية حازمة من طرف السلطة العسكرية وتم القضاء عليها على عين المكان بواسطة سرايا من الجنود وبواسطة الجندرمة (الحرس) التي ركزت عليها مدة طويلة وتمكنت هكذا من إنقاذ عديد الأرواح البشرية من الموت، ولم تكن وفاة الملازم أول VACHÉ إلا صدفه إستثنائية وتم بذلك المحافظة على أرواح الحرس الفرنسي.

إن تطور تلك الظاهرة وتلك الخطة كادت أن تؤدي حتما إلى العصيان العام وإلى تعميم الإضطرابات.

إن العاملين على بث الفوضى والناشطين لفائدة أعداء فرنسا يتصفون بالمرونة والاستمرارية على نفس المنهج بصورة تلفت النظر.

فبمجرد أن تكون السلطة الحكومية في يقظة وتتخذ إجراءات تأديبية فإن الدستوريين ينكمشون على أنفسهم ويعبرون عن الاعتذار على ما صدر عن الشعب التونسي المسكين ويخفون غير ذلك لكن بمجرد أن تمر العاصفة بسلام يعودون إلى تكثيف أنشطتهم ودعاياتهم ويقطعون هكذا خطوة إضافية إلى الأمام نحو الثورة.

هذه المنهجية في التعامل التي يبدو أنها مستمدة من الخارج وجدت تربة خصبة لأنها تتماشى مع العقليات والعادات التونسية.

II - خطة لتعطيل عمل المحرضين :

إن خطة الوقوف في وجه المحرضين هي قبل كل شيء سياسة أهلية تتلاءم مع الأشخاص والظروف.

- السياسة التونسية : ليست من إختصاص السلطة العسكرية التي من مهامها تصور الإجراءات الواجب إتخاذها لتدخل الجيش في حالة حدوث إضطرابات. ولذلك فإن ربط علاقات ودية بين المقيم العام والقائد الأعلى لقوات الجيوش في تونس أمر متحتم، فإذا قامت أحداث فجئية يكون التفاهم بينهما

حاصلا دون تنظيم إتصالات مسبقة لتبادل وجهات النظر ويكون الإجراء المتخذ معبرا عن رأي مشترك بينهما.

وبفضل هذا الإتفاق في وجهات النظر والمشاورات المتعددة بين الطرفين عن طريق المتفقد العام للمراقبات المدنية السيد BERTHOLE والسيد PASCAUD المدير العام للأمن العمومي، أمكن للجنرال (اللواء) القائد الوقتي للجيش في تونس أن يأخذ القرارات بسرعة أثناء الأحداث التي جرت أخيرا بالبلاد.

إن الطرق التي يستعملها الدستوريون للقيام بالفوضى ونشر الإضطرابات معروفة فعلينا أن نمنع غلق المتاجر وهو أمر يحبذه معظم التجار ونمنع التجمهر والإجتماعات، وهي محاولات قمنا بها منذ 1933 تخص عدم الإنصياع لغلق المحلات التجارية باستعمال الوسائل المتاحة لدى السلط المدنية ويظهر أنه يستحسن إعادة القيام بها.

أما بخصوص الإجتماعات فقد صدر قرار في 3 سبتمبر 1934 لمنع الإجتماعات العامة وما علينا إلا تطبيقه بروية.

يتعين علينا بصفة خاصة أن نتعرف على الطرق الخفية والسرية للإضطرابات التي تأتي من مصادر هامة معظمها من الخارج والتي لا يستفيد منها إلا المحرضون والصحف التونسية والفرنسيون أو الفرنسيون الجدد الذين تحصلوا على الجنسية سواء كانوا يهودا أو تونسيين والذين يعتبرون خونة سواء بالنسبة لوطنهم القديم أو الجديد والذين يتسترون تحت غطاء الإشتراكية أو الشيوعية.

أن تحجير صدور جريدة "TUNISIE SOCIALISTE" بعد توقيف جريدة العمل كان ضربة موفقة في محلها إثر عملية نفي زعماء الدستور وكان نجاحا على حساب السياسة التي يسلكها التونسيون.

إن الطرق المختلفة التي إستعملها المحرضون لإثارة الجماهير ضد فرنسا نستطيع القول أننا تمكنا من القضاء عليها بسهولة.

إتخذ الدستوريون من المساجد والجوامع خاصة داخل البلاد مقرات للاجتماعات وإلقاء الخطب الحماسية لتدعيم الصلة بين خطتهم السياسية والدين الإسلامي وأصبحوا يتكلمون باسم القومية التونسية (قالب أروبي مستورد) بدعوى أنهم الممثلون لها وهذا غير صحيح تماما.

وكانوا في كل تظاهراتهم ضد فرنسا أو ممثليها يحملون علم الباي ليجعلوا من هذا الشعار علما لتونس يحملونه دوما في المواكب ويعلقونه فوق الإدارات إلى جانب العلم الفرنسي وهو شعار الثورة عندهم، وأصبحوا يطلقون على أنفسهم بأنهم تونسيون بدل كلمة الأهالي أو الرعايا وعلى ذلك الشعار بأنه العلم التونسي وذلك لخلق إلتباس بينما كلمة تونسي تطلق على التونسي الفرنسي أو التونسي العربي واليهودي.

وهكذا فإن الأمور عندهم محسوبة ويضمرون أشياء كثيرة، ويكفي التعرف عليها للقضاء عليها بالطرق الملائمة.

الخطة العسكرية : تشتمل على عدة مبادئ معروفة لدى الضباط الذين قدموا إلى شمال إفريقيا.

(1) التفاهم مع السلطة المدنية : التي تتمثل في المستوى الأعلى في تفاهم المقيم العام واللواء القائد الأعلى للجيش بتونس والتي يجب أن تمتد لتشمل كل منظوريهم من المسؤولين في مختلف المستويات وقد كانت هذه العلاقات ودية في الفترة الأخيرة التي وقعت فيها الأحداث وساهمت بصورة كبيرة في تهدئة الأوضاع.

كان المسؤول العسكري يتلقى المهمات التي يقوم بها من طرف السلطة المدنية وبأخذ القرارات اللازمة عن روية بدون أي تأخير لمتابعة مجرى الأحداث، كما أن القائد الأعلى للجيش على إتصال دائم بالمقيم العام وبالمفتقد العام للمراقبات المدنية والمدير العام للأمن العمومي.

كما أن اللواء LE BRUN قائد سرايا الساحل والقبروان كان يمد المراقب المدني بالجهة بالتقارير في الأيام الصعبة وينسق معه وهو إجراء محبذ في المستوى الجهوي وسهل كثيرا مهمة القائد الأعلى للقوات بتونس الذي لم يضطر في آن

واحد أن يعطي تعليماته إلى القيادة العسكرية في الساحل ويتلقى بالهاتف الأخبار من المراقب المدني بالجهة.

(2) الإجراءات الاحتياطية : إنها تلعب دورا أساسيا لإيقاف الإضطرابات.

بمجرد أن تبين للقائد الأعلى الوقتي للجيش بتونس أن الوضع يتطور نحو التصعيد شرع في حصر إمكانياته البشرية والمادية للتدخل عند الحاجة، فعدد الجنود المتكون من 23000 جندي أصبح 17000 جندي فقط بسبب التراخيص التي تحصل عليها الجنود من تونسيين وفرنسيين وكان عدد الذين يمكن إستخدامهم في ذلك الوقت لا يزيد على 10000 جندي وكانت هناك خريطة وجدول يوضح تقسيمهم إلى كتائب وفرق وسرايا... وتم كذلك ضبط وسائل النقل المتوفرة والعتاد الحربي الجاهز... إلخ...

كما تم تحديد "النقط الحساسة" التي يستطيع أن يتدخل فيها الجيش بفضل الإرشادات التي حصل عليها المفتش العام للمراقبات المدنية.

لقد تم إعلام الضباط وضباط الصف بالدور الذي سيقومون به ميدانيا عند الحاجة وأعطيت لهم تعليمات في كيفية التدخل بطرق مرنة مع معاقبة كل مجرم يحاول الإعتداء عليهم وبمجرد أن إنطلقت الأحداث الأولى فجأة إنطلقت كل الفرق والكتائب نحو المناطق الساخنة في الشاحنات والحافلات وكانت مهمتها قد ضبطت مسبقا وكذلك أنواع الأسلحة والذخيرة والتموين. فعلى سبيل المثال مدينة تونس قسمت إلى عدة مناطق وأخذ كل فريق مكانه لحماية الأمن في أحياء منطقته وعزل كل ما يحدث فيها حتى لا يتسرب ويعم الأحياء المجاورة.

وبفضل تلك الإجراءات الاحتياطية التي تم إتخاذها تمكن المسؤولون من تقدير قوة التدخل اللازمة تبعا لمختلف الحالات المحلية واستطاع اللواء قائد قوات الجيش أن يتفرغ لمتابعة مختلف الأحداث والسيطرة على الأوضاع وتمكن من إستشراف التطورات واتخاذ الإجراءات اللازمة بكل وضوح ومكاتبه المقيم العام يوم 6 سبتمبر في أحلك الظروف.

وإني أجدد لكم ثقتي في إخلاص فرق الجيش من التونسيين وشعوري بأن لديّ قوات قادرة على القضاء على كل التحركات والهجمات وإعادة النظام إلى نصابه في كل مناطق البلاد التونسية التي يختل فيها النظام.

(3) **الإجراءات التنفيذية** : يجب أن تكون سريعة وهذا ممكن إذا وقع إعداد الإجراءات الاحتياطية مسبقا، وكان وصول كتيبتين من المشاة في الحافلات إلى المكنين بسرعة يهدف إلى تقسيم المتظاهرين وتفريقهم كما حدث مثل ذلك بالنسبة للمهدية التي أرسلت إليها إحدى الكتيبتين من المكنين، ووقع نفس الشيء يوم 5 سبتمبر عندما وصلت كتيبة من الجيش إلى جمال فكنت من وضع حد لما يحدث ولما يقع إعداده من حوادث في تلك المناطق.

بطبيعة الحال لا بد من إرسال قوات ردع إلى "المناطق الحساسة" يتناسب عددها وعتادها مع عدد المتظاهرين وحسب المهمات المناطة بعهدتها، ولا يجوز بعث "مجموعات محدودة" إذ لا تحصل النتائج إلا بقوة تدخل ضخمة وسريعة. ويجب أن لا يتكرر خطأ عملية المكنين التي تم فيها بعث تعزيزات بسيطة العدد من الجندرمة وقع عزلها من طرف آلاف المتظاهرين نتيجة خطأ في التقدير من طرف المراقب المدني. إن تدخل جيش الطيران يمكن أن يلعب دورا أساسيا في الأحداث أكثر فائدة وجدوى مما كان يتصور اللواء القائد العام للجيش بتونس عندما أوكل إليه بعض المهمات.

ويعود الفضل إلى الطيارين الذين تمكنوا بتحليقهم في الجو من التعرف على التجمعات التي نظمت في الخفاء في المساجد بكل من المكنين وقصر هلال وجمال والمهدية والمنستير واستطاعوا في مظاهرة حمام سوسة التعرف بدقة على عدد المشاركين فيها وحتى الأعلام التي يحملونها، وبالمثل أمكن بفضل ثلاث طائرات تحلق في فضاء المهدية التعرف على مجموعات كبيرة من المتظاهرين يتراوح عددهم ما بين 6000 إلى 7000 شخص متجهين من الريف نحو المدينة على ضفتي سبخة المهدية، وأتخذت كل الاحتياطات اللازمة لمنعهم من إحتلال المهدية والقدرة على الدفاع عنها.

وبالمقابل عندما وصلت معلومات عن طريق البر بأقصى سرعة إلى التفقدية العامة للمراقبات المدنية لم تكن مفيدة إذ تبين أنه قد فات الأوان لأخذ الاحتياطات اللازمة بالنسبة للمظاهرات المسائية للتغلب عليها كما أن المراسلات والمعلومات التي أبلغتها الطائرات التي تحلق في منطقة الساحل جعلت اللواء قائد الجيوش في الساحل والقيروان على علم بكل التحركات بتلك المناطق.

وأخيرا كان لتحليق الطائرات على إرتفاع منخفض فوق القرى والتجمعات السكنية تأثير سلبي على معنويات الأهالي في مناطق الوطن القبلي وأعطى إحساسا بالدعم والمساندة للمعمرين الفرنسيين الذين يظنون أنهم أصبحوا منسيين ومعزولين.

إن تدخل الحرس (الدرك) يجب أن لا يظهر في عيون السكان أنه عمليات منفردة بل لي شعروا بأنه تدخل قوي ومدعم بجيش الطيران رفعا لمعنويات الحرس ولنفوذهم.

كما أن تدخل الخيالة ساهم بصورة أساسية في حفظ النظام وأن إقرارهم في مناطق حساسة أدخل الخوف في قلوب السكان وحدّ من إتساع تنظيم المسيرات.

كما أن اللفييف السينغالي والجيش الصحراوي السوفي (4ème Zouaves) والمشاة التونسيين أظهروا كفاءة عالية تذكر فتشكر.

ينبغي عدم التردد في استعمال جنود المشاة التونسيين حتى لا يشعروا بفقدان الثقة فيهم، في هذه الظروف لأنهم برهنوا على إخلاصهم وولائهم وثقة رؤسائهم فيهم.

لعبت المدافع الرشاشة المحمولة دورا مفيدا جدا في الأحداث فكانت تضمن الربط بين كتائب المشاة وتحمي الشاحنات التي تنقل التموين وقوافل سيارات المعمرين الفرنسيين الخائفين وتؤمن السير في الطرقات المقطوعة بالحواجز والسدود.

كما أن البحرية إستعرضت قواتها بإظهار غواصات ومدمرات في مواني سوسة والمهدية والمنستير وكان ذلك دافعا لطمأنة قوات النظام والجالية الأجنبية في

البلاد وعامل إرهاب للمحرضين الدستوريين وهكذا فإنه يمكن بواسطة الجيش وبطرق مناسبة مقاومة الوسائل التي يستعملها المهرجون.

فإنهم وإن كانوا قد قمرسوا على القيام بعمليات إرهابية فإنهم أيضا قد وفروا الفرصة لحفاظ الأمن والنظام العام للتدرب على مقاومتها.

إن الإنتصار عليها دوما وفي أمد قصير كان حليف الكتائب التي تعمل في خدمة فرنسا كما وقع في الأحداث الأخيرة .

فإذا حافظ الجنود على أعصابهم وتعاملوا مع الأحداث بهدوء وروية فإن الخسائر لا تكون إلا في صفوف المهرجين وتتعاظم بصفة نسبية خسائرتهم تبعاً لدرجة إتساع أعمالهم الإجرامية ودرجة تعصبهم.

4 - الخلاصة :

إن الأحداث الأخيرة أفرزت حركة عامة للمقاومة وقع إعدادها مسبقا بطريقة علمية منظمة يمكن أن يكون لها تأثيرات مستقبلية هامة في تونس وفي شمال إفريقيا، وإذا لم تنجح في هذه المرة فإن ذلك لا يعني التخليص من قيمتها وأبعادها.

إن إجهاض هذه الحركة يعود إلى سببين :

أ - السبب الأول : هو نفي زعماء الحركة الوطنية إلى الجنوب التونسي بأمر من المقيم العام الذي أدى إلى عدم تنويعها بالنجاح في ظرف مناسب ولولا القيام بتلك "المبادرة المتمثلة في العملية العسكرية" لتجاوزت الأحداث السلط المدنية والعسكرية بسبب تلك الحركة التي كانت ستتوسع في الخفاء تنفيذا لتعليمات تعطى وتطبق بدقة في كل مناطق البلاد التونسية.

ب - السبب الثاني : هو إتخاذ الإجراءات العسكرية الاحتياطية التي أمكن بفضلها القضاء على الحركة التي وقع إعدادها في كل الأماكن التي ظهرت فيها وقت كل العمليات بأقل ما يمكن من إراقة الدماء وإذا لم نأخذ الاحتياطات اللازمة فإن حدوث شغب مماثل مستقبلا قد يتسبب في إراقة كثير من الدماء.

يجب القضاء على الحزب الدستوري ومحقه بدون تردد لأن هذه الجمعية التي وقع حلها منذ مدة بصفة قانونية أصبحت في الوقت الحاضر أكثر مضرة من أي وقت مضى بالنسبة للسلطة والنظام في تونس.

إنه لا يمكننا أن ننتظر من هؤلاء الدستوريين أي خير، فهم أشخاص ساخطون ميؤوس منهم منافقون كذابون يستغلون كل معاملة حسنة معهم ضد من يقدمها إليهم (يردون الإحسان بالسوء) ولا فائدة حتى في إرشائهم فإنهم يأخذون المال ويتمسكون بعواطفهم ويحاولون تجديد أعمال التهريج كلما أمكنهم ذلك لأن لهم صناديق تمويل أغنى من صندوق الإقامة العامة.

فقد أظهرت الأحداث الأخيرة من جديد بهتان وزيف هؤلاء الدستوريين عندما دعا المقيم العام البعض منهم ليقوموا بدعوة للهدوء حيث إغتنموا الفرصة ملوحيين بالدعوة لأنصارهم خفية أو جهرا (كما حدث في المنستير حيث رفع الدستوريون 40 علما فوق نادي الشعبية)، وتنقلوا في الجهات لا للدعوة إلى الهدوء بل للقيام بالدعاية للدستور ولأنفسهم على ثقة المقيم العام وثقة الإدارة التونسية في أشخاصهم.

وكانوا في كل مرة يأخذ المقيم العام إجراءات لفائدة التونسيين ينسبون لها لأنفسهم ويقولون إن ذلك تم بفضل تدخلاتهم لدى المقيم العام وإنه أخذها تحت الضغط وكانوا يستغلونها لكسب أنصار جدد للدستور.

يتعين أخذ قرار ضد الحزب الدستوري ليصبح غير قانوني وكذلك ضد جرائده لنبيين للناس أنه ليس وراءه إلا عدد قليل من الأنصار وبعض المشوشين.

فالقاعدة الشعبية التونسية أو الشمال إفريقية تلتزم بالسير وراء سلطة قوية عادلة تحفظ مصالحهم وتستخدم أعوانا إداريين من الأهالي الثقة الذين يسهرون على شؤونهم ويكونون مدعمين من طرف الإدارة.

أما الأشخاص الذين يجب معاملتهم بقسوة وبدون شفقة فهم الذين يمهدون للثورة على الحكم الفرنسي.

(IV) تطور الحركة الوطنية في عهد الجبهة الشعبية

أحداث الزيتونة فيفري 1936 (1)

انطلقت الأحداث فجأة بسبب إصدار الباي لأمر يوم 7 فيفري ينص على أنه لا يمكن ترسيم أي موظف فرنسي إذا لم يثبت قدرته على معرفة اللغة العربية وبالمثل الموظف التونسي لا يتم ترسيمه حتى يثبت معرفته للغة الفرنسية ماعدا القضاة الشرعيين، إعتبر الطلبة الزيتونيون أن ذلك الأمر يسد في وجوههم الأبواب القليلة المفتوحة أمامهم في الوظيفة العمومية.

تم ذلك بتحريض من الحزب الدستوري القديم والجديد وذلك كرد فعل على سياسة القمع التي يسلكها المقيم العام Marcel Peyrouton التي قشلت بدايتها في سجن ونفي زعماء الحركة الوطنية 1934 وباعتبار أن الأمر الذي صدر بالرائد الرسمي فيه عداة للعربية والإسلام. وهو تعبير عن العداوة ضد الزيتونة وخريجيتها لتهميشهم وكان القرار محل غضب الرأي العام التونسي، عقد الزيتونيون إجتماعات ووقعت الدعوة إلى القيام بإضراب وإعلان العصيان واستعمال القوة للدفاع عن الإسلام، ولقي ذلك تأييدا عاما لدى الوطنيين خاصة الدستوريين.

عقد الطلبة في ساحة الملاسين يوم 22 فيفري إجتماعا عاما وقرروا تنظيم مسيرة في تونس فاعترضتهم الشرطة ووقع بينهم إشتباكات في باب عليوة سقط خلالها عديد الجرحى من الطرفين وتم إيقاف 33 طالبا أحيل 32 منهم على المحاكمة. (2)

(1) Mustapha Kraiem : Mouvement national et front populaire, la Tunisie I.S.M.N. tome I 1996.

(2) نفس المصدر.

إذا وقعت بحوث سرية نتمكن من التعرف على الأشخاص الذين لهم إرتباطات بموسكو أو برلين ويعملون على تغذية المتطرفين والمحرضين فيقع قطع تلك الجذور وفي تلك الحالة فإنه لا داعي لاتخاذ إجراءات احتياطية أو تنفيذية للجيش بتونس. (1)

الجنرال عزان AZAN

القائد الوقتي للجيش بتونس

الإمضاء AZAN

(1) المصدر : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، مجلد : 358 بكرة : 21.

العودة إلى الدراسة

بعد 8 مارس 1936 عاد بعض الطلبة إلى الدراسة ومن بينهم الجزائريون بدعوى أن أمر الباي لا ينطبق عليهم وواصل أغلبية الطلبة الإضراب وأصدروا عريضة يوم 18 مارس طالبوا فيها السلطة بالتراجع في أمر الباي وتسريح زملائهم المعتقلين والمنفيين لحل الإضراب.

واصل المقيم العام Peyrouton سياسة التعسف والقمع بدعوى أن إضرابهم له صبغة سياسية بحتة وأن النظر في تلبية مطالبهم يعتبر إنتصارا للحركة الوطنية على السلطة. إلى أن تم تعويضه في 31 مارس 1936 بالمقيم العام الجديد Armand Guillon.

كان Armand Guillon واليا في شمال فرنسا متعاطفا مع اليسار والنقابيين، سلك سياسة التفتح والحد من الضغط على الوطنيين وهو أمر يتماشى مع سياسة الجبهة الشعبية التي فازت في انتخابات (ماي 1936).

دعا المقيم العام الزيتونيين إلى منحه الثقة للنظر في مطالبهم ودعاهم لحل الإضراب.

يوم 22 أفريل ترأس جلسة لإعادة النظر في مرسوم الباي الذي صدر في 8 فيفري 1936 وتقرر تأخير تطبيقه عدة سنوات واستبعد إجبار بعض الموظفين من معرفة اللغة الفرنسية مثل : العمال (الولاة) والخلفاء (المعتمدين) والمعلمين وأساتذة الزيتونة وإدارة الأحباس ورجال الشريعة.

أذن بتسريح كل الطلبة المعتقلين والمبعدين وأستقبلهم الزيتونيون بمسيرة وعقد إجتماع كبير بمدرسة المنتصرية في 28 ماي 1936 وعاد الطلبة إلى دروسهم وقدم الزيتونيون طلبا آخر في 22 ديسمبر 1936 يقضي بإعفاء المتحصلين منهم على شهادة الأهلية من الخدمة العسكرية مثل ما هو معمول به للمتحصلين على الشهادة الابتدائية الفرنسية.

في نفس الليلة وقعت مظاهرات في مدينة تونس وأشيع أن أحد الطلبة الذين وقع إيقافهم مات تحت التعذيب وفي اليوم الموالي الأحد 23 فيفري 1936 وقعت مسيرة شعبية كبيرة نظمها الدستوريون وشارك فيها نحو 1000 متظاهر من بينهم طلبة الزيتونة وكثير من المهمشين والعاطلين عن العمل وأرادوا الوصول إلى الإقامة العامة لكن قوات الأمن إستطاعت تشتيت المتظاهرين أمام قصر العدالة بشارع باب بنات بعد مصادمات عنيفة. كان المتظاهرون يحملون لافتات ويهتفون «تونس للتونسيين» «برلمان تونسي، يحيا الحزب الدستوري».

أصدر المقيم العام قرارا بنفي 15 من بين المتظاهرين الوطنيين منهم شيوعي واحد.

كما وقعت مظاهرات مماثلة داخل الجمهورية خاصة في صفاقس والقيروان وقابس، وفي الأيام الموالية تم إبعاد 11 وطنيا آخر إلى التراب العسكري في الجنوب، كما وقع طرد عديد الطلبة من جامع الزيتونة، وأصدرت المحكمة يوم 27 فيفري 1936 على الطلبة الموقوفين أحكاما بالسجن من 10 أيام إلى 3 أشهر. أما في الساحل فقد تم تنظيم عدة مظاهرات وجدت إضطرابات عنيفة.

أحداث قصر هلال

شارك نحو 600 شخص في مظاهرة، ألقى القبض على ثلاثة مناضلين منهم.

وخوفا من إتساع رقعة الإضطرابات في الساحل والمناطق المجاورة على غرار ماحدث في المكنين يوم 5 سبتمبر 1934 أمر المقيم العام بتطويق عملية قصر هلال وبعث بكتيبة من اللفياف الأجنبية (جيش الرعب والوحشية) وتعزيزات من الحرس والشرطة من مدينة سوسة لإعادة الهدوء إلى نصابه.

وفي اليوم الموالي وقع إلقاء القبض على 12 شخصا وإبعاد ثلاثة آخرين عن قصر هلال وأصدرت المحكمة بسوسة ضدهم أحكاما بستة أشهر سجن. وتم طرد كثير من الطلبة المضربين والمحرضين.

هذا، وقد أظهرت أحداث الزيتونة مرة أخرى صمود الشعب التونسي وتضامن كل أفرادها وانتصار الحركة الوطنية على سياسة الإضطهاد التي سلكها المقيم العام Peyrouton ومن سبقه.

وهي نفس سياسة القمع التي تعتمدها فرنسا في تونس وفي سوريا حيث لجأت إلى أعمال قمع في 20 مارس 1936 للقضاء على إضراب عام قام به السوريون يوم 20 مارس 1936 ذهب ضحيته 60 شهيدا. وعمليات القمع هي التي إضطرت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا إلى تغيير سياستها في المستعمرات لسلوك سياسة التفتح والمهادنة.

مبادرة المقيم العام في عهد الجبهة الشعبية

يوم 23 أبريل 1936 بعد حلول Armand Guillon بأسبوع أذن بإطلاق سراح الزعماء السياسيين المعتقلين في برج الباف (1936) Le Beuf منذ 1934 فغادروا رمادة نحو جزيرة جربة. لكنه أعلن :

- أنه لن يدخل أي تغيير على سياسة الحماية في تونس لضمان الأمن في البلاد.

- لن يلغي أي قرار يخص العقوبات الإدارية المتخذة لكنه يراعي تحسين مردودها.

- لن يسمح بالإجتماعات السرية أو نشاط الأحزاب المحظورة أو تنظيم أي مظاهرة.

- يقع تأخير الإجراءات المتخذة التي من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام.

وآستثنى من ذلك إطلاق سراح الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري وصالح بن يوسف ومحمد بوزويطة الذين وقعت نقلتهم إلى حومة السوق بجزيرة والبحري فيقة

(1) سجن عسكري في قلب الصحراء ومركز حدودي متقدم لا يوجد حوله أي ساكن، بمعتمدية رمادة - ولاية تطاوين ويسمى الآن برج بورقيبة لأنه اعتقل فيه لمدة طويلة.

ومحيي الدين القليبي ومحمد بن علي براهم الذين وقعت نقلتهم إلى قابس ليعودوا إلى الهدوء وتطبيق إلتزاماتهم السابقة:

أما بقية المبعدين الآخرين فيرخص لهم في العودة إلى عائلاتهم أمثال يوسف الرويسي والحبيب بوقطفة (1) والهادي شاكر. ويتعهد المقيم العام بالخط من مدة عقوباتهم أو العفو عنهم، ويتم تعليق قرار النفي الذي صدر ضد الصحافي Serge Moatti.

وقد تم ذلك عند قيامه بزيارة داخلية إلى جربة وقابس وتطبيقا لسياسة التسامح والتعاون المخلص مع كل أصحاب النوايا الصادقة التي تحترم أصول الحماية وقواعدها.

(1) الحبيب بوقطفة : ولد في جانفي 1906 بنزرت وتعلم بأول مدرسة قرآنية تأسست بها ثم إلتحق بجامعة الزيتونة فني بنزرت إفتك الجمعية الخيرية الإسلامية من الأيادي العابشة، وكان رئيس الحركة الدستورية في بنزرت.

وكانت له مواقف هامة في حوادث التجنيس سنة 1932 بمعية زميله حسن النوري وساهم في إقناع المرحوم الشيخ إدريس بإعداد الفتوى المشهورة ضد التجنيس التي إستغلها المجاهد الأكبر في إكتساب أول معركة وطنية ضد السلط الإستعمارية.

كما شارك في مؤتمر قصر هلال سنة 1934 وساند أعضاء الديوان السياسي وأفكارهم الجديدة وقد شارك بورقيبة في تنقلاته داخل البلاد للتعريف بهذه الحركة.

وفي سبتمبر 1934 أبعده إلى بن فردان ثم إلى برج القصيرة ولم يطلق سراحه إلا في أبريل 1936 وإثر رجوعه إلى بنزرت أعيد انتخابه رئيسا لشعبة بنزرت ورئيس جامعة الشمال الدستورية في مؤتمر الحزب سنة 1937 بنهج التريبونال انتخب كاتبا عاما مساعدا للمجلس الملي للحزب ثم وقع تعيينه رئيس تحرير جريدة العمل هاجمته مرات جريدة (La dépêche) الإستعمارية.

قاد مظاهرة 8 جانفي 1938 بنزرت فزج به في السجن، حوكم في 3 مارس 1938 حيث أصدرت عليه المحكمة العسكرية حكما به 8 أشهر سبنا و6 سنوات إبعادا وانتزاع كامل ممتلكاته كما اتهم بالمشاركة في قضية التآمر على أمن فرنسا بوصفه عضوا بالمجلس الملي للحزب أثناء حوادث 9 أبريل 1938 وهو في السجن ونقل من السجن العسكري بالقصبة إلى سجن بربروس بالجزائر وسجن نيكولا ثم إلى (تريست) أفرج عنه في 9 أبريل 1943 فرجع إلى أرض الوطن. وما إن وصل إلى بنزرت حتى إستأنف نضاله من جديد.

مات في طريقه إلى إيطاليا على ظهر باخرة يوم 3 ماي 1943 أغرقتها قنابل طائرات الحلفاء.

كما أنه لا يسمح بقيام أي اضطرابات من أي نوع ومن أية جهة. وأعلن المسرحون أنهم ليسوا ضد الحماية وأنهم يطالبون بالعدالة والحرية وسياسة تعاون حقيقية مع الدولة الحامية وأنهم يشقون تماما بمثل فرنسا لاتباع سياسة إنسانية تحررية لا تخدم إلا المصلحة العامة وأنهم على استعداد لإعانتة في هذا السبيل وأنه لن يندم على ما قام به والثقة التي وضعها فيهم.

وصدر بلاغ من الإقامة العامة في 23 ماي 1936 يعلن تسريحهم والسماح بعودتهم إلى مقراتهم.

وقد خص الزعماء الدستوريون باستقبالات شعبية حارة في تونس عند عودتهم من منفى برج الباف. وكانت أعداد الحشود تفوق عشرة آلاف للترحيب بهم أمام مكتب بورقيبة في باب سويقة وفي باب عليوة وأمام مقر الحزب حيث ألقى بورقيبة ثلاثة خطب في النادي الذي يمتلئ ثلاث مرات، نفس الإستقبال للترحيب بالمطري أمام مقر إقامته بمونفلوري.

الجبهة الشعبية والمستعمرات

تتكون الجبهة الشعبية من ثلاثة أحزاب : الراديكاليين، الشيوعيين، الاشتراكيين.

فازوا في إنتخابات 26 أفريل و3 ماي 1936 وأصبحت لهم الأغلبية في الجمعية الوطنية الفرنسية.

أ) الحزب الإجتماعي الراديكالي الفرنسي

وهو من جماعة اليسار كان يدعو إلى تطبيق الإصلاحات في المستعمرات وهو خارج الحكم ولما وصل إلى الحكم فإنه لا يتورع عن تطبيق سياسة القمع ضد الحركات الوطنية مثل ما حدث في سنة 1924 عند قمع الحركة النقابية وسنة 1934 عند قمع الحركة الدستورية.

ب) الحزب الشيوعي الفرنسي

الأحزاب الشيوعية الوطنية لها نظرة مركزية سوفياتية تتلاءم مع المقتضيات المحلية أو الجهوية وتضع العلاقات السياسية الفرنسية التونسية في إطار المصلحة السوفياتية.

منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى وإلى سنة 1935 كان يدعو الأحزاب والحركات الوطنية إلى بعث جبهة قومية. فالثورة الإجتماعية تمر حتما عبر الحصول على الحقوق الوطنية.

وبعد ظهور هتلر وموسوليني على الساحة السياسية وبعد البلاغ المشترك الذي صدر عقب محادثات وزير خارجية فرنسا (Laval) ورئيس الحزب الشيوعي الروسي (Staline) بتاريخ 15 ماي 1935 إتجه الحزب الشيوعي الفرنسي والتونسي أكثر فأكثر إلى الوقوف في وجه حركات التحرر بدعوى الخوف من وقوعها تحت تأثيرات هتلر أو موسوليني إذا ما أحرزت على إستقلال بلادها وهو ما يفسر إنكماش الحزب الشيوعي التونسي إزاء الوطنيين الدستوريين.

ج) أما الحزب الاشتراكي الفرنسي

لم تكن سياسته مضبوطة تجاه المستعمرات وعند وصوله إلى الحكم مع الجبهة الشعبية ترك مجالا للتصرف والإجتهد للأحزاب الاشتراكية في المستعمرات والجامعة الاشتراكية في تونس كانت تعمل على تعطيل تحرير تونس في الفترة ما بين الحزبين العالميتين، وكانت تعمل على إيجاد عدالة إجتماعية بين الفرنسيين والتونسيين في ظل الحماية وذلك بتحقيق المطالب الثلاثة الممثلة في :

النقابة، المدرسة، البلدية لجميع المتساكنين في تونس من مختلف الأعراق والأجناس ولم تكن لهم قناعة بأنه يوجد شعب عربي مسلم يسعى إلى التحرر من الإستعمار، وكان سعي الاشتراكيين يهدف إلى تحويل الإستعمار الرأسمالي إلى إستعمار اشتراكي.

ودعا مؤتمر الحزب الاشتراكي بتاريخ 30 ماي 1936 إلى تحسين ظروف عيش الأهالي وخاصة الفقراء وإعطائهم حظوظا متكافئة في ملكية الأراضي الاشتراكية والأحباس وبعث مجالس بلدية ومجلس كبير منتخب.

ويكون أعضاؤه من المتعلمين وإعطاء الحق للتونسيين لتولي كل الوظائف العامة وحذف التراب العسكري ومنح القروض الفلاحية للأهالي وتشجيع صغار الفلاحين وإيجاد الشغل للبطالين وصندوق لمساعدتهم ماليا.

«ولم يأت في برنامج الاشتراكيين أي إشارة إلى حق الشعب التونسي في التحرر والإنعتاق»

وهكذا يكون وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا لا يعني أي تغيير في السياسة الإستعمارية التي تسلكها فرنسا في تونس الأمر الذي خيب ظن الوطنيين الدستوريين وعادت العلاقة إلى التوتر بين السلطة والمناضلين.

إنعقاد المجلس الملي للحزب

تأكيد المطالب الوطنية

يوم 10 جوان 1936 إنعقد المجلس الملي للحزب الدستوري وأعلن عن ثقته في حكومة الجبهة الشعبية وأعاد مطالبه الدنيا التي طالب بها سنة 1933. وهي الآتية :

(1) منح الضمانات الدستورية إلى الشعب التونسي لضمان حقوقه المالية والتشريعية.

(2) العفو عن كل المحكوم عليهم سياسيا.

(3) إلغاء القوانين والأوامر الإستثنائية.

(4) منح الشعب التونسي الحريات العامة (حرية الإجتماع، بعث الجمعيات، حرية الصحافة والتفكير).

(5) أخلاقية الحياة السياسية بإلغاء الإزدواجية في مهمة النائب وعملية التوسيم ومنح الألقاب وإسناد المنح ودخول الوظيفة العمومية.

في الميدان الإداري

أما من الناحية الإدارية وتطبيقا لبنود الحماية :

1 - وضع الإدارة في إطار تونسي بحت.

2 - حق تولي التونسيين كل الوظائف العمومية.

3 - الحد من سلطة العمال واقتصرها على الأمور الإدارية وإحالة الأمور القانونية على رجال القضاء وأمور الضرائب إلى قباض المالية.

4 - دفع أجور للأعوان المكلفين بجمع الضرائب بدل منحهم نسبة مما يجمعونه من ضرائب.

5 - المعاقبة دون شفقة لكل من يخل في القيام بالواجب أو يقوم بعملية إبتزاز.

6 - إنشاء بلديات منتخبة من طرف كافة السكان في إنتخابات عامة.

7 - إلغاء مناطق الحكم العسكري في الجنوب التونسي.

8 - تحويل قانون المراقبين المدنيين لتكون وظيفتهم مقتصرة على الرقابة غير المباشرة تبعا لمقتضيات روح الحماية.

أما من الناحية القانونية فإن المجلس الملي يطالب بـ :

1 - توسيع صلاحيات ونفوذ القضاة التونسيين بتطبيق مقاييس مضبوطة تثبت بصورة واضحة السلطة القضائية.

2 - الزيادة في عدد أعضاء القضاة وتنوع إختصاصاتهم.

3 - منح القضاة قانونا أساسيا يمكنهم من القيام بوظيفتهم باستقلالية تامة.

4 - تعميم حكام النواحي على كافة مناطق البلاد التونسية.

5 - إيجاد قانون تجاري تونسي.

إلى جانب توصيات خاصة بإصدار:

6 - قانون الأحوال الشخصية.

7 - إجبارية التعليم وتعليم اللغة العربية وجوبا في كل مستويات ومراحل التعلم والإعتراف بها لغة رسمية.

أما من الناحية الاقتصادية فقد أوصى المجلس الملي بما يلي :

(1) مقاومة الفقر المدقع الذي يعيشه سكان الريف في الجنوب والجنوب الغربي التونسي باتخاذ الإجراءات التالية :

أ) تحقيق توين السكان رغم قلة الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف.

ب) تنمية البرامج الخاصة بتوفير المياه الصالحة للشرب.

ج) حماية الثروة الحيوانية مصدر العيش الأساسي لسكان الجنوب.

(2) تطبيق قوانين الشغل والضمان الإجتماعي الفرنسي على تونس.

(3) تخصيص جزء من الميزانية العامة لفائدة الطبقة الضعيفة يتمثل في مراجعة الأداء غير المباشر على المواد الإستهلاكية.

(4) تأميم الشركات الإستراتيجية كالكهرباء والماء والغاز والمناجم والترامواي.

(5) مقاومة البطالة بإيجاد صندوق البطالة وبعث مشاريع كبرى تستوعب اليد

العاملة.

(6) المساواة في الأجور بين الفرنسيين والتونسيين (نفس العمل نفس الأجر)

وإلغاء الثلث الإستعماري.

(7) العدالة بين التونسيين والفرنسيين عند توزيع قطع أرض فلاحية عليهم

من طرف إدارة الفلاحة.



ضيعة لاهد العمرين

(8) تحسين الفلاحة التونسية بتوسيع إسناد القروض الفلاحية على صغار ومتوسطي الفلاحين التونسيين.

(9) مرونة أكبر في استرجاع القروض وإلغاء الحجز على الأملاك وذلك لحماية الفلاحة والتجارة وأصحاب العقارات الحضرية من الإفلاس المحقق.

(10) إحترام الملكية التونسية مثل الأراضي الاشتراكية والأحباس الخاصة وعدم التسلط عليها.

ويظهر أن المجلس الملي للحزب قدم طلبات مفصلة وعقلانية تماثل المقترحات التي طالب بتطبيقها في تونس المؤتمر الـ 33 للحزب الاشتراكي الفرنسي المنعقد في شهر ماي 1936.

وهذا يتماشى وروح الحماية التي ترجع مباشرة الأمور الداخلية إلى تصرف التونسيين وتمنع التصرف الإداري الفرنسي المباشر لشؤون التونسيين. بعد مرور أكثر من نصف قرن على إنتصاب الحماية في تونس لقد كانت هذه هي المطالب الدنيا للحزب حتى يمد يده إلى المقيم العام وحكومة الجبهة الشعبية التي تدعي التفتح على المستعمرات ومنحها مزيدا من الحقوق والضمانات والحريات.

ويبدو أن طلبات الحزب الدنيا تضمن في جوهرها بقاء السيادة التونسية وعدم ذوبانها في الإتحاد الفرنسي وذلك كخطوة أولى وإذا تبين حسن نية الحكومة الفرنسية لتحقيق تلك المطالب فهي تؤدي حتما إلى الوصول إلى مطالب أخرى أهم هي السيادة التونسية الكاملة (وهذا تجسيم لسياسة المراحل التي جاء بها الحزب الدستوري الجديد).

قنوات جديدة للعمل الوطني

تمكن الحزب الدستوري الجديد في ظل حكومة الجبهة الشعبية وتقليص القيود عليه من تعاطي الأنشطة السياسية الجديدة كالتضامن مع حركات تحرير شمال إفريقيا وبعث شبكة عريضة من الخلايا الحزبية وعدد كبير من الجمعيات في عديد الميادين الشبابية والرياضية والنسائية والثقافية مستعينا في ذلك بنخبة من خريجي المعهد الصادقي والزيتونة تحملت معه أعباء المساهمة في عملية التوعية والإصلاح على



329 - Labours en Tunisie

الفلاح التونسي وأدواته التقليدية

مختلف الأصعدة، إلى جانب إعادة النشاط النقابي وتشجيع النقابات على تخطي المطالب المهنية لتتسع إلى المطالب الوطنية واستعمال النقابات كقوة إنتاج للضغط على السلطة وإلى التضامن مع الشعوب المغاربية في حركتها النضالية ضد الإستعمار الفرنسي. وبذلك أصبح للحزب الحر الدستوري الجديد إشعاع كبير لدى الرأي العام وحتى في الخارج.

وبدأت قواعده تنسجم وتتفاعل مع نسق التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية والمستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية.

(1) التضامن المغاربي

كان الحزب شباقا منذ مؤقر قصر هلال إلى التعامل والتضامن مع حركات التحرر في المغرب العربي.

ففي 20 نوفمبر 1937 نظم إضرابا عاما في تونس تضامنا مع الأشقاء في المغرب والجزائر لمساندتهم في نضالهم ضد أعمال القمع الفرنسي وأغلقت المتاجر والأسواق في بلدان المغرب الثلاثة.

كما نظم مسيرة لمساندة الشعب الإسباني ضد أعمال القمع التي سلطها عليه الحكم البورجوازي ودعم الوطنيين والجيش في ثورته بقيادة فرانكو من 1936 إلى 1939. وفي تونس وقف الحزب إلى جانب الجالية الإيطالية في محنتها ضد تسلط العناصر الفاشية التي تنتمي إلى موسوليني (1).

ولم يتخلف عن مساندة المناضلين الفلسطينيين في كفاحهم ضد الاحتلال البريطاني ومحاربة برامج الصهيونية العالمية.

(2) الجمعيات

تبني الحزب العمل الجمعياتي بوصفه رافدا من روافد الحركة الوطنية. فبالإضافة إلى الجمعيات المعروفة الوطنية كالحلونية والجمعية الخيرية والهلال الأحمر

(1) Rachid Idriss: Reflet d'un combat, publication I.S.H.M.N. 1996.

والكشافة وقدماء الصادقية والشبيبة المدرسية شجع على بعث العديد من الجمعيات الجديدة كجمعية المحافظة على القرآن الكريم (1) سنة 1934 والشبيبة المدرسية بحمام الأنف سنة 1934 وجمعية الكشاف الدستوري والكشافة الإسلامية وجمعية الشباب المسلم والرابطة الأدبية سنة 1934 وجمعية الزيتونيين سنة 1937.

(3) نشر شبكة من الخلايا

بعث الحزب عددا كبيرا من الشعب وانتشرت بسرعة والأرقام توضح ذلك فسنة 1937 بلغ عدد المنخرطين في الحزب 70 ألف وعدد الشعب 400 ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها :

1 - سياسة الإتصال المباشر التي سلكها الديوان السياسي وتعبئة الجماهير بعقد الاجتماعات في كامل التراب التونسي في المدن والقرى وأعماق الريف مما دعم نفوذ الحزب الدستوري الجديد.

2 - السياسة الإعلامية والدعائية المركزة وبعث لجان الدعاية التي ساهمت بقسط كبير في التوعية والتعبئة والحماس.

3 - التنظيم الحزبي في المستوى القاعدي (الشعب) وفي المستوى المحلي (الجامعات) وفي المستوى الوطني (المجلس الملي) (والديوان السياسي ومؤقر الحزب) كل ذلك بالإنخاب وبصورة ديمقراطية عمقت الصلة بين المنخرطين وقيادة الحزب.

4 - تبني الحزب لمشاغل المواطنين وتطلعاتهم من قضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية.

وكان للحزب في الجهات أقطاب يمثلونه ويرأسون الجامعات الدستورية أمثال الحبيب بوقطفة رئيس جامعة بنزرت ويوسف الرويسي رئيس جامعة الجريد والهادي شاكر رئيس جامعة صفاقس.

وأمام هذا المد الوطني للحزب الدستوري الجديد قيّم المقيم العام Marcel Peyrouton الخطر الذي يمثله قادة الحزب فقرر القضاء على الحركة في المهد وأمر

(1) المصدر : عدنان المنصر وعميرة الصغير ، المقاومة المسلحة في تونس، ج 1، 1881 - 1939 . نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية. وكتاب مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية بمدينة تونس 1884 - 1939 ، شهادة الكفاءة في البحث، تونس 1990.

باعتقال الزعماء ونفيهم إلى برج الباف Le Beuf في أقصى الجنوب بولاية تطاوين وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة والهادي شاكر وكذلك محيي الدين القليبي من الحزب الدستوري القديم.

(4) عودة الحركة النقابية (جامعة عموم العملة)

بعد حل جامعة عموم العملة أول حركة نقابية بعثها محمد علي الحامي سنة 1924 صدر في 19 نوفمبر 1932 أمر يسمح للتونسيين بإنشاء جمعيات نقابية. وفي سنة 1936 ظهرت دعوة شجعها الحزب الدستوري لإعادة بعث جامعة عموم العملة التونسيين على إثر الخطاب الذي ألقاه علي القروي في رفاق محمد علي الحامي وجمهور من العمال إجتمعوا في حديقة قمتا للغرض (ضفاف بحيرة تونس الغربية حذو شارع محمد الخامس) واحتضن الحزب نقابات الرصيف والبناء والنجارة والدهن. وفي 23 سبتمبر 1936 بعد خيبة أمل الزعيم بورقيبة في الجبهة الشعبية الفرنسية كتب رسالة إلى الهادي نورية يدعوه فيها إلى الإحاطة بالعمال وإعادة بعث جامعة عموم العملة لينفصلوا عن النقابة الفرنسية C.G.T.

فبلقاسم الفناوي الذي أيده الهادي نورية ليكون كاتباً عاماً للجامعة النقابية الجديدة كان أنشط عناصر المكتب التنفيذي للجامعة النقابية إلى جانب محمد مقطوف والصادق التكالي ومحمد بن عمر وكلهم دستوريون والنقابيون الآخرون في المكتب التنفيذي رفاق محمد علي الحامي وهم علي القروي والطاهر ومحمد بن سالم ومحمد الغنوشي ومحمد الصيد. في تلك الفترة شن عمال المناجم في المتلوي إضراباً عاماً فتصدت له السلطة لقمع حركة الإضراب ووقعت إصطدامات دامية نتيجة تدخل الجندرية والأمن الذي أطلق النار على المضربين.

وتسبب ذلك الإشتباك في عشرات من الجرحى وقتل فيها أكثر من 22 شهيدا وذلك يوم 4 مارس 1937 (انظر قائمة الشهداء).

وفي بنزرت في أوت 1937 أطلق الجيش النار على عمال المنشآت العسكرية في الماتلين خلال إجتماعهم وإضرابهم احتجاجاً على طرد كاتب عام النقابة ورئيس الشعبة البشير بن سعد فجرح 10 عمال وكان المشرف على الإجتماع حسن النوري كاتب عام الجامعة الدستورية.

كان لجامعة عموم العملة فروع مثل نقابة الحلفاء بفريانة في الثصرين وكاتبها العام أحمد بن عمر وهو دستوري، وفي منطقة المناجم بقفصة كان كاتبها العام يوسف الرويسي وهو دستوري رئيس شعبة دقاش (ولاية توزر) ونقابة الرديف نشأت سنة 1937 وفي بنزرت تأسس إتحاد جهوي للنقابات كان مسؤولاً عنه حسن النوري الذي كان في نفس الوقت الكاتب العام للجامعة الدستورية. تم بعث هذه الحركة النقابية من جديد وهي جامعة عموم العملة في 16 مارس 1937 (1).

وهكذا تمكن الحزب من بسط نفوذه في كل الميادين في ظل تقليص القيود في عهد حكم الجبهة الشعبية بفرنسا لتعاطي النشاط النقابي والسياسي والجمعياتي.

إختلاف بلقاسم الفناوي مع الحزب

دعا الحزب الدستوري الجديد إلى إضراب عمالي في 20 نوفمبر 1937 لمساندة المناضلين في الجزائر والمغرب الذين تعرضوا لأعمال القمع الذي سلطه عليهم الجيش الفرنسي.

لكن المقيم العام الفرنسي هدد بطرد كل العمال الذين يضربون لأن الإضراب سياسي الأمر الذي أدى إلى إعلان بلقاسم الفناوي محافظة على الحركة النقابية الجديدة بأن جامعة عموم العملة لا تتحمل مسؤولية من يضرب عن العمل.

أما موقف الحزب فكان غير ذلك إذ أراد إستعمال النقابات كوسيلة ضغط سياسي على المستعمر وكان لا يحبذ إقتصار العمل النقابي على المطالب المهنية وأدى هذا الخلاف إلى تمكن الحزب من تغيير القيادة النقابية في أول مؤتمر لها.

وبهذه الشمولية وهذا التوغل الحزبي في مختلف المواقع والوصول إلى جميع الفئات يكون قد وضع لنفسه قاعدة شعبية تؤهله لأن يكون حزبا جماهيريا قادرا على دك أركان الإستعمار وأكتساح معاقله لتعترف به السلطة كقوة نضالية تمثل الشعب وتستطيع أن تتفاوض مع الخصم باسمه.

(1) المصدر : عدنان المنصر : نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

ويعود الفضل في هذا المد السياسي المتنامي إلى عوامل أساسية وضعها الحزب في الحُسبان لكسب الأنصار والتجذر في المجتمع.

منهجية الحزب الدستوري الجديد

إغتنم الحزب بعض الحريات التي جاء بها المقيم العام Armand Guillon في عهد الجبهة الشعبية والتي بدأت بتسريح الزعماء السياسيين المعتقلين والمبعدين والتغاضي عن الاجتماعات العامة التي ينظمها الحزب في مختلف الجهات فاستعاد في مدة قصيرة عافيته وشعبيته وقواعده فأطرها من جديد وسلك أساليب عمل ساهمت في نجاحاته منها:

(1) سياسة الإتصال المباشر بالمواطنين أينما كانوا لإقناعهم ببرامجهم في اجتماعات عامة محلية وجهوية وقومية وتعبئة الجماهير عند الحاجة لاستعمالها كوسائل للضغط أو للدخول بها في معارك مع السلطة.

(2) وضع الحزب خطة إعلامية مدروسة تهدف إلى إقناع الجماهير الشعبية بأفكاره وأهدافه لتحقيق مطالبه، وضع شبكة من الهياكل المحلية للتبليغ والتأطير والتنشيط والقيام بالمناورات لإشعار السلطة بأن الوطنيين يحتلون الساحة في كل مكان.

(3) إعتداد سياسة المراحل وسياسة خذ وطالب مهما كانت المكاسب المنتزعة من السلطة متواضعة فهي تفيد للمزيد منها.

(4) تشريك كافة الفئات من مثقفين وغيرهم عن طريق اللجان والخلايا والجمعيات والمنظمات التي تقلق راحة المستعمر وتنغص عيشه.

(5) تبني مشاغل وطلبات المواطنين وتطلعاتهم في جميع الميادين.

(6) إحكام تنظيم الهياكل والشعب والخلايا والجامعات، المجلس الملي، الديوان السياسي (وهو قيادة منتخبة بصورة ديمقراطية حرة في كل المستويات).

(7) وجود أقطاب وطنية تتأخرس الجامعات الدستورية في الجهات مثل الهادي شاكر في صفاقس ويوسف الرويسي في الجريد والحبيب بوقطفة في بنزرت (كما ذكرناه سلفاً).

حملة إعلامية.

لم يمض على إجتماع المجلس الملي للحزب أسبوعان حتى سارع بورقيبة بالسفر إلى فرنسا ممثلاً للديوان السياسي للإتصال بحكومة Léon Bloum التي تكونت يوم 4 جوان 1936 لشرح المطالب التونسية ولإلتقاء بكل المتعاطفين مع تونس وليعود الحزب إلى سالف نشاطه وإلغاء قرار حله الذي ما يزال ساري المفعول.

إستقبل المقيم العام Armand Guillon يوم 29 جوان 1936 أعضاء الديوان السياسي للحزب وتسلم نسخة من تلك المطالب الدنيا للحزب.

أما بورقيبة فقد واصل إتصالاته في فرنسا وتم إستقباله صحبة سليمان بن سليمان من طرف مساعد وزير الخارجية الفرنسية يوم 6 جويلية 1936.

وفي تلك المدة صدرت قوانين إجتماعية وسياسية تحررية في تونس ساهمت في تصفية الأجواء السياسية وبعث مناخ سليم.

وسائل الضغط

بعد تسريح الزعماء في سنة 1936 من برج الباف والإلتزام الأدبي لدى المقيم العام Armand Guillon بعدم عقد الاجتماعات السرية، وقع تباين في وجهات نظر أعضاء الديوان السياسي.

كان بورقيبة يرى أن العودة إلى النشاط ضرورية ولو تدريجياً وهو رأي يسانده كل رؤساء الشعب والرأي الثاني يرغب في الإلتزام بما اتفق عليه مع المقيم العام والتعاون مع السلطة ويمثله محمود الماطري والبحري فيثمة وصالح بن يوسف. ومع ذلك لم يتوقف الحزب على عقد الاجتماعات العامة باعتبارها وسائل ضغط على السلطة في منزل قيم وفي ففصة وغيرها حيث وقعت اجتماعات الشعب والإطارات والموظفين، في الوقت الذي يعلن فيه الديوان السياسي على نبذ القوة والقيام بالنشاط في إطار الشرعية والهدوء.

بدأت أعمال الضغط في ففصة بالإعتداء من طرف الشبان الدستوريين على جندي سينغالي في الجيش الفرنسي إشتبك معه السكان أثناء توزيع إعانات غذائية

فاستولوا على أكياس القمح بالقوة بتحريض من 120 ساكنا حاضرين على عين المكان وانتزعوها عنوة.

كانت سنة 1936 سنة جفاف ومجاعة وكثرت التكايا (1).

وكان بورقيبة يكتب في الجرائد للتشهير بسياسة تجويع الشعب التونسي ومن التشهير قوله «إن كل البلاد التونسية أضحت تكية بعد 50 سنة في ظل الحماية»، وكانت آلاف الجياع معرضة للموت البطيء في الجنوب والساحل، وتكونت لجنة وطنية للإغاثة إثر اجتماع عقد بالخلدونية يوم 16 جانفي 1937 : رئيسها أحمد بن حميدة وأمين مالها الدكتور الماطري أما الأعضاء فهم : الدكتور الصادق بوصفارة ومحمد بن سالم، ومحمد الماكني، وإبراهيم أونيش وعلي الدغري والشاذلي بن عاشور.

وتكونت لجنة دعابة لإغاثة الجياع من الشباب الدستوري برئاسة الدكتور سليمان بن سليمان.

الحزب الدستوري يستعد للمعركة

كان رئيس الحزب لا يريد قطع الصلة بأعضاء الديوان السياسي المعتدلين وكان في نفس الوقت يهيء للمعركة.

وكان الهادي نويرة رئيس شعبة الطلبة في باريس والشعب الدستورية في تونس على إستعداد لإعادة النشاط والحياة للحزب نظرا لأن وعود المقيم العام Armand Guillon ومساعد وزير الخارجية الفرنسية Vienot الذي قابله بورقيبة مرات لم يتحقق منها أي شيء بخصوص المطالب المعتدلة الدنيا التي قدمها الحزب فعاد بورقيبة والمتشددون في الحزب يفكرون في الإستعداد إلى خوض المعارك من جديد.

في سنة 1937 على سبيل المثال وفي الوقت الذي تعهدت فيه فرنسا بتخفيف بعض الأعباء على البلاد بأخذ بعض نفقات ميزانية تونس على عاتقها لم يحصل شيء من ذلك.

(1) التكية : هي مقر توزع فيه الإعانات الغذائية على الجائعين وتطور فيما بعد ليصبح مأوى لإطعام الفقراء والعجز نظرا للجفاف وسياسة التجويع الإستعمارية كثرت التكايا في العاصمة والقيروان مثل تكية عين جلولة والكدية بمعتمدية الوسلاتية (القيروان).

الميزانية في تونس لم تقع فيها مراعاة أوضاع البطالة والمجاعة التي يزرع تحتها الشعب التونسي كي تتمكن من بعث مشاريع كبرى تستوعب اليد العاملة وتخفف من البطالة وتوفر المواد الغذائية لإنقاذ الجائعين المعرضين إلى المخاطر وقد أصبح المناخ السياسي ثقيلًا في البلاد بسبب إهتزاز الثقة بين السلطة والشعب بعد أن تبخرت كل الوعود الفرنسية ولم يتحقق أي مطلب من المطالب التي تقدم بها الحزب الدستوري مما يدل على سوء نية حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مثل الحكومات الفرنسية الأخرى.

كتب بورقيبة إلى الهادي نويرة ممثل الحزب الدستوري في باريس ليعلمه بالتوتر الجديد، وطلب منه إعلام أصدقاء تونس في باريس بما قد يحدث من انعكاسات سلبية وطلب منه عند مقابلة المسؤولين الفرنسيين أن يشير إلى قرار السلطة الفرنسية بإبعاده عن تونس.

كما قال له أن Vienot والفرنسيين يعرفون موقف الحزب المتمثل في طلب وقف الإضطهادات المسطرة على الوطنيين ووقف الإستغلال المسلط على الشعب التونسي منذ 55 سنة. وقد قلت له في مقابلاتي له أن الأمثل بالنسبة إلى الشعب التونسي وكل الشعوب التي تخضع للصاية هو الحصول على الإستقلال.

لكن تمسك كل طرف من الحزب والسلطة بموقفه زاد في تعميق الهوة وانعدام الثقة بين الطرفين ودعم ضبابية العلاقات، كما أن حكومة Léon Bloum تعرضت إلى إنتقادات شديدة من طرف الحزب الشيوعي لعدم مساندتها للشعب الإسباني في ذلك الوقت كانت أيضا معرضة إلى تهجمات شديدة من طرف منظمة الأعراف الفرنسيين الذين يعملون على إسقاط حكومة Léon Bloum الاشتراكية.

بالرغم من سياسة القمع التي سلكتها الجبهة الشعبية ضد الحركات الوطنية في كل من المغرب والجزائر ونظرا للأوضاع العالمية اضطرت فرنسا إلى تسريح المعتقلين الوطنيين في كلا البلدين مثل ما فعلت في تونس.

كان بورقيبة يعلن أن الوقت في صالح سياسة الحزم التي يسلكها مع السلطة وللضغط عليها حتى يذكرها من وقت إلى آخر بأن مطالب الحزب لم يتحقق منها أي شيء، لذلك أصبح إعداد الشعب التونسي للتضحية ودخول معركة حاسمة أمرا ضروريا.

إجتماع حزبي في Parc Gambetta

عقد الحزب إجتماعا كبيرا في ثمبطا يوم 31 جانفي 1937 للرد على الدعايات المغرضة من طرف المعمرين الفرنسيين لاستفزاز الدستوريين وتوجه بدعوة إلى حكومة الجبهة الشعبية وإلى سلطة الحماية لثلا تقع في شباك المعارضين الذين يدفعون السلطة للإيقاع بالوطنيين والدستوريين ومن أجل ذلك سافر بورقيبة يوم 12 فيفري 1937 للتعرف على نوايا فرنسا إزاء الشعب التونسي. وكانت إقامة بورقيبة في باريس لا لتنبية الحكومة الفرنسية والإئتلاف الحكومي فقط بل لإعلامهم أيضا بما يمكنه المعمرين الطرف الأقوى في تونس من عداء نحو التونسيين الضعفاء المطالبين بحقوقهم، ومن جهة أخرى لفت نظر Vienot مساعد وزير الخارجية الفرنسية للدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة تقصي الحقائق التي تعتزم فرنسا أن تبعثها إلى تونس.

لجنة تقصي الحقائق

Pierre Vienot مساعد وزير خارجية فرنسا قام بزيارة إلى تونس يوم 16 فيفري 1937 صحبة لجنة بحث وتقصي الحقائق مباشرة حول ما يدعيه المتطرفون من المعمرين من أنهم ليسوا في أمن في تونس وذلك لتشويه سمعة الحزب وحتى المقيم العام الذي يرون أنه يهادن الأهالي ولا يستعمل سياسة القمع والترهيب التي يرغبون فيها والتي سلكها سلفه Peyrouton.

دعا الحزب الدستوري مناضليه إلى الإنضباط والتزام الهدوء وعدم عقد الإجتماعات أو القيام بمسيرات في تلك المدة. إستقبل Vienot وفدا من الديوان السياسي يوم 18 فيفري 1937 حضره محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان لمعرفة نظرة الحزب للوضع بالبلاد (1).

Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques Cérès production 1989. et Mahmoud (1) Materi : Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

زار Vienot تونس والقيروان حيث يوجد عدد كبير من ضحايا المجاعة وحيث توجد كبرى مطاعم الجيعاء تكية في الكدية وعين جلولة (1) واستقبل ممثلين للجالية الفرنسية وكذلك للأهالي.

كما إستقبل يوم 20 فيفري 1937 بحضور المقيم العام أعضاء من الديوان السياسي هم الطاهر صفر والبحري قيقة ومحمود الماطري وسليمان بن سليمان وصالح بن يوسف.

وقرأ الماطري بوصفه رئيس الحزب لائحة جاء فيها تحليل للأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب التونسي وطلب منه أن تقوم حكومة الجبهة الشعبية بعمل يحسن أوضاع الإيالة الأمر الذي لم تقم به أي حكومة قبلها من الناحية الإقتصادية وطالب بإصلاحات سياسية تسمح بتشريك التونسيين في تصريف شؤون بلادهم بيعث بلديات ومجلس نيابي والسماح بفتح وظائف الإدارة والسلطة للتونسيين وطلب فتح أبواب التعليم في وجوههم وإعادة النظر في صلاحيات المراقبين المدنيين والعمال لضمان حقوق المتساكنين، وبعث صندوق خاص بالبطالة وإلغاء المنح ذات الطابع السياسي أو العرقي التي لاتسند إلا للأوروبيين أو إلى قلة من التونسيين الموالين لفرنسا أو أن تحمل تلك المنح على الميزانية الفرنسية.

وقد أذاع Pierre Vienot يوم 1 مارس 1937 قبل عودته إلى باريس خطابا يتضمن تطبيق سياسة جديدة في تونس باعتماد إصلاحات تعيد الأمور إلى نصابها وتحقق للسكان إمكانيات عادية للعيش والعمل على بعث توازن بين الفرنسيين والتونسيين يشمل كل المجالات وتطبيق سياسة تراعي مصالح فرنسا لا فئة معينة من الفرنسيين بتونس.

فمن الناحية السياسية تكون إدارة البلاد بأيدي أحسن العناصر (بدون تمييز عرقي) وأكثرهم قدرة وثقافة، وبعث لجان محلية إستشارية وتشريعية، ويقع إستغلال تونس بالتونسيين ومن طرفهم وذلك بتجديدهم وخاصة الفقراء منهم في الأراضي الفلاحية.

(1) تكية بمعتمدية الوسلاتية، ولاية القيروان.

ووجه نداء إلى فرنسيي تونس لتفهم السياسة الفرنسية الجديدة.

وفي تعليقها على خطاب الوزير كتبت جريدة العمل التونسية أنه لم يسبق أن خطب وزير فرنسي بمثل هذا الوضوح والنزاهة والصدق.

وفي تصريح أدلى به بورقيبة إلى جريدة Le Petit matin الفرنسية يوم 4 مارس تعليقا على خطاب Pierre Vienot ذكر أنه رسم في خطابه توجهها سياسيا جديدا كان الوطنيون يطالبون به منذ مدة طويلة وعبر عن سروره بأن يرى فرنسا تسلك طريقا جديدا يطمئن تونس على مستقبلها وسلامتها.

أما الجالية الفرنسية في تونس فوجدت خطابه لا يختلف في شيء عن مطالب الوطنيين والحزب الدستوري، وهي لأول مرة تسمع بوزير يفرق بين مصالح الفرنسيين في فرنسا والفرنسيين في تونس وتصريف شؤون التونسيين من طرف التونسيين بدل إلحاق تونس بفرنسا.

وهكذا إنطلقت حملة دعائية مضادة للوزير الفرنسي من طرف المعمرين وأصحاب الشركات الفرنسية التي تحصلت على عقود إنتصاب في تونس وذلك على أعمدة الصحف الفرنسية وصورته بأنه يبذل جهدا كبيرا للقضاء على الإمبراطورية الفرنسية وساهم في هذه الحملة المفرضة الحزب الراديكالي وحتى صحف اليسار الفرنسي، وأرادت أن تستغل الأحداث الدامية التي وقعت من جراء إضراب عمال المناجم في المضيلة والمتلوي بأنها نتيجة سياسة Pierre Vienot.

وعلى هذا الأساس أصبح الحزب الدستوري يقوم بدعم المقيم العام Guillon وحكومة الجبهة الشعبية وكان الحزب الدستوري يدعو الحكومة الفرنسية إلى تطبيق ذلك المنهج السياسي الجديد على أرض الواقع في تونس.

لكن في شهر ماي 1937 بدأت الآمال التي وضعها الحزب في المقيم العام والحكومة الفرنسية تتبخر بسبب توزيع الميزانية التونسية الذي يذهب القسط الأكبر منه لفائدة الجالية الفرنسية.

وبسبب الأحكام القاسية التي أصدرتها المحكمة الفرنسية بسوسة ضد بعض الوطنيين خلال أحداث المكنين بالسجن مدى الحياة والأشغال الشاقة لمدة قد تصل إلى 20 سنة لواحد منهم وأحكاما بالسجن على ثمانية آخرين لمدة 34 سنة.

وتواصل الوضع الذي تسلكه سلطة الحماية على حاله في تونس بدون تغيير حتى سقوط حكومة Leon Bloum في 21 جوان 1937.

تنامي نشاط الحزب الدستوري

سنة 1936 في عهد المقيم العام Armand Guillon وقع الترخيص للأحزاب والجمعيات في العودة إلى النشاط وتم إرجاع الزعماء السياسيين المبعدين في التراب العسكري إلى تونس العاصمة ونظم الحزب لاستقبالهم إجتماعات شعبية كبرى مثل إجتماع Gambetta Park في العاصمة وفي المدن الأخرى.

قام الحزب الدستوري الجديد بعقد إجتماعات متعددة للتوعية في كامل البلاد طولا وعرضا وبعث شبكة من الشعب الدستورية والخلايا الحزبية ومنظمات الشباب (الشبيبة الدستورية، النقابات، الكشفية، الجمعيات الثقافية والمسرحية والموسيقية والتلمذية والنقابات المهنية فلاحين تجار وصناع) وكانت الغاية التي ترمي إليها قيادة الحزب الدستوري الجديد من هذه الإتصالات المباشرة في المدن والقرى والريف ومع القبائل والعروش بعث نسيج من الهياكل اليوم الموعود لاحتلال كامل الساحة السياسية الشعبية وليصبح الحزب الممثل الوحيد للرأي العام والشعب التونسي ولإضعاف المنافسين الآخرين مثل الحزب الحر الدستوري القديم وC.G.T.T الجامعة العامة للعملة التونسيين (فرنسية) والحزب الشيوعي.

نظم الحزب حملة دعائية كبرى لم يسبق لها مثيل في صائفة سنة 1936 ونظم عديد المسيرات تحمل الأعلام التونسية وتردد الأهازيج والأناشيد الوطنية ويتقدمها وتحيط بها كوكبة شرفية من الكشفية وهيئات الشعب الدستورية.

أما الإجتماعات وخطابات المسؤولين في الحزب الجديد فأصبحت موجهة إلى كافة أفراد الشعب التونسي لا إلى النخبة فقط كما كان يفعل الحزب الحر الدستوري القديم ويحضر هذه الإجتماعات الرجال والنساء سواء كانوا منخرطين في الحزب أم لا.

وقد طغى هذا الطوفان السياسي للحزب الدستوري الجديد على بعض الأنشطة المحدودة للحزب الحر الدستوري القديم.

وتطويقا لهذه العزلة التي أصبح عليها عرض عليه الحزب الدستوري الجديد توحيد الصفوف والاندماج في حزب واحد لكن القدامى تخلوا عن الفكرة عند رجوع عبد العزيز الثعالبي من الهجرة يوم 8 جويلية 1937 وعادوا إلى النشاط ووقعت مناوشات بين أنصار الحزبين في مناطق عديدة مثل باجة وسوسة وماطر وكان النصر حليف الدستور الجديد الذي نجح في تهميش حركة القدامى التي عمدت إلى حل عدد من هياكلها ولم تبق لهم إلا جريدة الإرادة التي تقوم بالدعاية للحزب القديم، ومن أسباب ضعفه خروج الأعيان والزيتونيين من صفوفه وانضمامهم إلى الحزب الجديد بقيادة بورقيبة الذي انضم إليه منخرطون جدد في الجنوب وفي مناطق التراب العسكري التي دخلها الحزب لأول مرة.

عودة الثعالبي

بعد هجرة طويلة في بلاد المشرق العربي بدأت سنة 1923، عاد الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في 5 جويلية 1937. وسبب هجرته يعود إلى فتور نشاط الحزب الذي أسسه سنة 1920 ولتخلي رفاقه عنه وهما صالح فرحات وأحمد الصافي.

لم تجد عودته عناية أو اهتماما لدى الدستوريين الجدد ومنهم الطاهر صفر والبحري قيثة والوحيد الذي سرّ بعودته كان صالح بن يوسف (1).

إستقر الثعالبي في داره بحلق الوادي وزاره سليمان بن سليمان وغيره وتحدث معه حول توحيد الحزبين فلم يعارض الفكرة لكنه إقترح بعث لجنة عليا يكون أعضاؤها بالتناصف بين الحزبين.

محاولة توحيد الحزبين

وقعت محاولات لتوحيد الحزبين إستجابة لنداء القاعدة الدستورية وتكونت لجنة إرتباط مشتركة بتاريخ 3 أوت 1937 تشمل أعضاء من اللجنة التنفيذية وأعضاء من الديوان السياسي، عقد إجتماع أول بمقر إقامة الثعالبي بحلق الوادي خطب فيه عبد العزيز الثعالبي داعيا لضم الصفوف ووافق على ذلك كل الحاضرين وهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف والطاهر الصفر ومنصف المستيري وسليمان بن سليمان والطيب جميل ومحمد المهيري وأحمد بن ميلاد وصالح فرحات والشاذلي خزندار وعلي بوحاجب وأحمد بن ميلاد. وتمت الموافقة على إنتخاب هيئة مشتركة للحزبين أعضاؤها الطاهر صفر وسليمان بن سليمان وعلي بوحاجب وصالح فرحات برئاسة عبد العزيز الثعالبي تعمل على تحقيق الوحدة.

وعلم الرأي العام الدستوري بهذا الإتفاق وكان محل رضى وتشجيع كبيرين لكن يوم 5 أوت 1937 صدر بجريدة Le petit matin الفرنسية جواب من بورقيبة عن السؤال الذي طرحه عليه مراسل الجريدة الفرنسية حول الإتفاق الذي تم بين الحزبين فكان جوابه أنه لم يتم أي شيء بعد، فاتصل الثعالبي بصالح بن يوسف وسلمه الجريدة فأظهر إستغرابه وقال له سيقع رد على جريدة Le Petit matin ولكن شيئا من ذلك لم يقع وعندها دعا الثعالبي إلى إجتماع ثان بمنزله يوم 6 أوت 1937 وخلال النقاش تبين إختلاف في وجهات النظر حول دور اللجنة الإرتباط الجديدة بأن لها الحق في تعيين الأشخاص الذين يقع اقتراحهم للتفاوض مع السلطة وعارض الموضوع الدكتور سليمان بن سليمان وسانده الطاهر صفر واقترحا توحيد القيادتين السياسيتين، اللجنة التنفيذية والديوان السياسي، والدعوة إلى مؤتمر للحزب يتم خلاله إنتخاب قيادة جديدة للحزب الموحد.

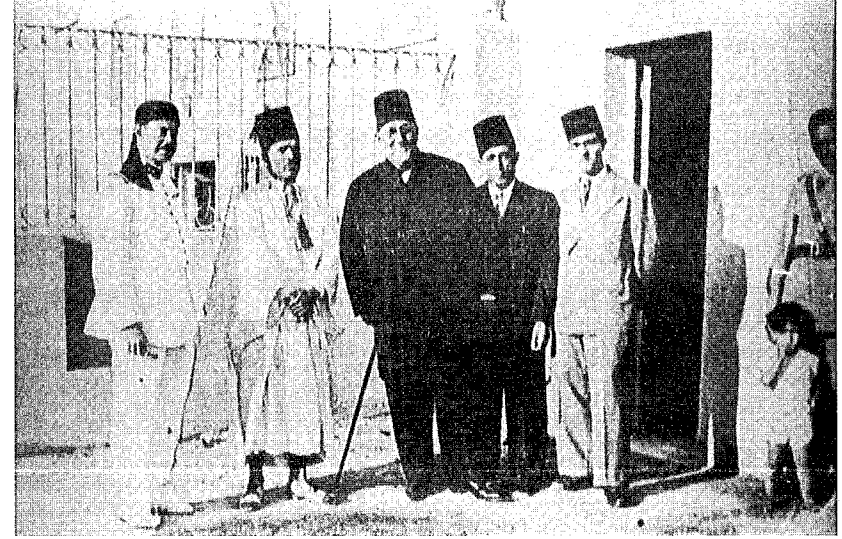
لم يوافق الثعالبي على المقترح لأن النصر سيكون لجماعة بورقيبة فهم الأغلبية الساحقة التي تملأ الساحة السياسية. ولم يتم إيجاد حل للخلاف في الموضوع ودعا الثعالبي إلى إجتماع ثالث آخر للجنة الإرتباط يوم 10 أوت 1937 ثم 12 أوت 1937 فلم يحضر نواب الديوان السياسي.

وصدر توضيح في جريدة العمل التونسي L'action tunisienne بتاريخ 11 أوت 1937 ذكر فيه بورقيبة بالجلسة الخاصة التي عقدت بدار الشيخ الثعالبي يوم 3 أوت بين أعضاء من قيادتي الحزبين بعد إتصالات متكررة لتوحيد الجهود في سبيل خدمة القضية الوطنية وكانت محل ترحاب من الجميع وذكر بورقيبة في مقالة أنه سوف لا تؤخذ قرارات نهائية إلا بعد إستشارة ممثلي قواعدها الحزبية، ولم تنقطع المفاوضات بين الحزبين في هذا المجال.

إنعقد إجتماع مشترك يوم 25 أوت 1937 مثل فيه الحزب الدستوري الجديد سليمان بن سليمان وصالح بن يوسف والطاهر صفر وممثل الحزب الحر الدستوري القديم صالح فرحات وعلي بوحاجب والطيب جميل ومنصف المستيري ومحمد المهيري وقدم كل من الطرفين وجهة نظر حزبه كتابيا وتمسك الطرف الأول بوجوب الرجوع إلى القاعدة عند أخذ قرار هام مثل مشروع الوحدة وبالإنتخاب للقيادة، أما الطرف الثاني الذي يمثله الثعالبي فمن رأيه أن لا داعي لعقد مؤتمر وانتخاب قيادة موحدة للحزبين.

وفي جلسة أخرى مع الثعالبي في أواخر أوت 1937 إقترح بورقيبة وجماعته إبعاد 4 من أعضاء لجنة الإتصال والإرتباط وهم محيي الدين القليبي علي بوحاجب والشاذلي الخلافي ومنصف المستيري، ثم الرجوع إلى القواعد بعد تنظيم إجتماعات عامة جهوية لكلا الحزبين وتم الإتفاق على الإجتماعات ولكن عبد العزيز الثعالبي لم يجد لنفسه موقعا محترما لا مع الهياكل الدستورية ولا القواعد الشعبية.

بدأت تلك الإجتماعات في 4 سبتمبر 1937 واتضح للثعالبي مدى قدرة الديوان السياسي على تأطير الجماهير والقواعد وعند عودته من تلك الزيارات التي قام بها داخل الجمهورية تراجع عن إقتراح توحيد الحزبين.



بورقيبة والثعالبي

سفر محمود الماطري وبورقيبة إلى باريس

سافر الماطري إلى باريس للتعرف على موقف حكومة الجبهة الشعبية من الإصلاحات التي أعلن عنها Vienot مساعد وزير الخارجية الفرنسية عند زيارته إلى تونس على رأس لجنة لتقصي الحقائق ولفت نظر أصدقائه الفرنسيين مثل François Jourdan , Félicien Challey, Gaston Bergery ثم التحق به بورقيبة الكاتب العام للحزب لأن الجمود (1) الذي يعيشه الحزب في انتظار تلك الإصلاحات طال أكثر من اللازم والمناضلون يرغبون في العودة إلى النشاط وبعد أن إطلعوا على الوضع رجع بورقيبة يوم 28 أكتوبر 1937 إلى تونس بخيبة أمل تجاه حسن نية الحكومة الفرنسية لتجسيم الإصلاحات الدنيا التي طالب بها الحزب في إطار الهدوء وبدون إثارة الشغب.

نفذ صبر المناضلين والقواعد الحزبية في انتظار حكومة الجبهة الشعبية وأختلف أعضاء الديوان السياسي حول طريقة التعامل مع السلطة الإستعمارية وكان لابد من عقد مؤتمر للحزب للنظر في كل تلك المواضيع (2).

المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد بنهج التريبونال

انعقد مؤتمر الحزب من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1937 بناديه بنهج التريبونال وكان أكبر تظاهرة سياسية منذ تأسيسه في قصر هلال في 2 مارس 1934. كان الحزب بعد إطلاق سراح زعمائه من السجون وعودة المبعدين في الجنوب سنة 1936 في عهد المقيم العام Armand Guillon تطبيقا لسياسة التفتح (حرية الاجتماعات، الصحافة والجمعيات) التي أعادت للحزب حيويته فنظم صفوفه ودعم هياكله وكسب منخرطين جدد وأصبحت له قاعدة عريضة في كل الجهات وتأثير كبير على الرأي العام التونسي. حضر المؤتمر 700 نائب وممثلو صحف الزهرة والنهضة والوطن والصواب، Le réveil national, Le petit matin.

(1) Materi Mahmoud: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(2) Mustapha Kraiem: Mouvement national et front populaire.

كان للقيادة السياسية إتجاهان أحدهما متصلب وناشط يتزعمه بورقيبة ويشمل سليمان بن سليمان، الهادي نويرة، صالح بن يوسف والمنجي سليم والطيب سليم والباهي الأدغم وعلي بوشوشة (1) وشق آخر معتدل يمثلهم محمود الماطري والظاهر صفر والبحري فيشة، ولكن المؤتمر لم ينظر في ذلك رغم المناوشات السياسية التي قام بها الحزب الحر الدستوري والشيخ عبد العزيز الثعالبي وشغل بال القاعدة الحزبية لكن وقع إلتعرض إليها في خطابي محمود الماطري رئيس الحزب والحبیب بورقيبة الأمين العام.

أما الموضوع الهام في المؤتمر فهو طريقة التعامل التي يجب إتباعها مع السلطة وقد أشار بورقيبة إلى ما جاء في كلام وزير الدولة الفرنسي Albert Sarraut «من أن الحكومة ستقوم بإصلاحات قريبة لكنها لن تسمح بأي شغب يقع في تونس وستعاقب عليه بشدة».

أما خطاب بورقيبة فقد نفى إتهامات الحزب القديم وقال لابد أن يصبح حزبا قويا وفاعلا وأن لا يقتصر على التوعية والتربية وعلينا أن لاننسى أن الشعب تأكل بسبب الإستسلام والإنهزامية (2).

تعرض الماطري في خطابه إلى إتهامات الحزب القديم للديوان السياسي بالولاء لفرنسا ونفاها وقال إن تعاون فرنسا مع المستعمرات ضروري وحزبنا ليس حزب معارضة وإذا تحصلنا على تصريح شؤون البلديات ومجلس نيابي منتخبين نكون قريبين من الإستقلال.

أهم قرارات المؤتمر

قرر المؤتمر سحب حسن الظن من الحكومة الفرنسية برئاسة Chautemps عضو الحزب الراديكالي

(1) Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques ; Cérès production 1989.

(2) Mustapha Kraiem: Mouvement national et front populaire

جاء في اللائحة العامة للمؤتمر (1) :

أن سياسة العنف التي جاء بها Peyrouton فشلت وجاءت سياسة التفتح وإعطاء الحريات مع Armand Guillon وذكرت أن حكم الراديكاليين بعد الجبهة الشعبية يريد العودة إلى سياسة التصلب بعد الإطاحة بحكومة Léon Blum رئيس الحكومة وبه Pierre Vientot مساعد وزير الخارجية الفرنسية، واتضح ذلك في سلوك سياسة القبضة الحديدية مع المغرب والجزائر والإتجاه نحو إستعمال القوة في تونس ومن أجل ذلك يسحب المؤتمر حسن الظن (2) الذي وضعه في الحكومة الفرنسية الحالية والذي منحه لحكومة الجبهة الشعبية، وكلف المؤتمر الديوان السياسي بمهمتين :

(1) العمل بكل الوسائل المتاحة لتوعية الشعب التونسي، وإعداده وتنظيمه.

(2) زرع جو من الثقة والتفاهم مع فرنسا وتبديد سحب سوء الظن في الفرنسيين خلال العمل على تحرير تونس طبقا للقانون الأساسي للحزب المعلن عنه في 12 مارس 1933 ويجدد التمسك بتلك المطالب التي جاءت في مؤتمر سنة 1933.

وهكذا حافظ الحزب على وحدته وقوته رغم إختلاف الآراء، كما طالبت اللائحة بإلغاء منطقة التراب العسكري في الجنوب التونسي والزيادة في أجور العمال بنسبة تتراوح بين 25 % و 33 % لتتساوى مع أجور الفرنسيين (أي حذف الثلث الإستعماري (3)، كما صوت على لائحة إحتجاج على سياسة القمع الفرنسي ضد الشعب الجزائري والشعب المغربي وضد قادة البلدين الشقيقتين.

كما قرر بعث برقيتين إلى مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري للتضامن معه والإحتجاج على محاكمته بالجزائر وبرقية إلى مفتي فلسطين الحاج الأمين الحسيني للتضامن معه والإحتجاج على نفيه في بيروت. ولم يقع تغيير أعضاء

(1) لوائح ومقررات مؤتمرات الحزب من 2 مارس 1934 إلى 2 مارس 1984 بمناسبة الإحتفال بخمسينية تأسيسه، منشورات وزارة الإعلام.

(2) عارض الماطري سحب حسن الظن من الحكومة الفرنسية وذكر بأن الفقرة لم توجد في اللائحة السياسية في البداية لكنها وجدت في اليوم الموالي ووقع التصويت على بقائها.

Mahmoud el Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(3) الثلث الإستعماري الذي فرضه سنة 1919 المقيم العام لتشجيع الأوروبيين على الإقامة بتونس.

الديوان السياسي المنتخبين، وبقي رئيس الحزب محمود الماطري والأمين العام الحبيب بورقيبة والطاهر صفر أمين عام مساعد وصالح بن يوسف أمين مال والبحري فيثقة أمين مال مساعد وسليمان بن سليمان مراقب (1).

وانتخب 30 عضوا للمجلس الوطني (اللجنة المركزية) وهم :

الهادي نيرة، المنجي سليم، يوسف الرويسي، الهادي شاكر، البشير بن فضل، محمد مليكة، الصادق بوصفارة، حسونة العياشي، عبد الرحمان علولو، علي درغوث، الهادي بن عطية، صالح شقير، الشاذلي القلعي، محمد الجعايبي، الصادق حميدة، مفتاح فرحات، محمد المخ، الشاذلي عطاء الله، محمد براهيم، محمد علي العجيمي، محمد صالح جراد، الطاهر ديبية، محمود الكافي، سالم الشاذلي، الطيب بن عيسى، فرج ملين، الطاهر ديب، نورالدين الزاوش والبحري بربوش. (2)

إستقال محمود الماطري من الحزب وأعلنت الإستقالة جريدة L'action يوم 3 جانفي 1938.

إضراب مساندة للأشقاء في الجزائر والمغرب

لم يتهيا المناخ بعد لخوض معركة التحرير ونظرا لضغط القواعد النشيطة في الحزب لتحريرك الأمور السياسية حتى لا يصبح الحزب مهمشا (3) ونظرا لأعمال القمع التي قامت بها فرنسا في تلك المدة ضد الوطنيين في المغرب والجزائر إتفق بورقيبة وبن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نيرة والحبيب بوفطفة على تنظيم إضراب يوم 20 نوفمبر 1937 ليكون متنفسا للعمل النضالي الضروري وذلك بناء على توصية مؤتمر الحزب في لائحته العامة لمساندة حركتي التحرير في الجزائر والمغرب لتعرضها لإضطهادات عنيفة من السلطة الفرنسية (4).

(1) Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

(2) المصدر : الدكتور الحبيب ثامر هذه تونس، تقديم رشيد إدريس، تحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1988.

(3) Mahmoud el Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(4) المصدر : الدكتور الحبيب ثامر، هذه تونس، تقديم رشيد إدريس، تحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1988.

إعترف بورقيبة أمام حاكم التحقيق العسكري Guerin de Cayla أنه تم خلال المؤتمر الحديث حول برمجة مسيرة لمساندة كفاح الشعبين الشقيقتين أما الماطري فقد ذكر أن الإتفاق وقع على بعث برقيتين ولكن خوفا من وقوع حوادث في المظاهرة وقع اللجوء إلى التفكير في إضراب فقط.

وكان الجناح المتصلب في الحزب هو الذي دفعه إلى تنظيم الإضراب وهو بمثابة تعبير واحتجاج على سياسة العنف التي تسلكها الحكومة الفرنسية إزاء المناضلين.

وجاء في بحث محمود الماطري أمام حاكم التحقيق أنه لم يساند الإضراب الذي تقرر ليوم 20 نوفمبر 1937.

علم المقيم العام الذي كان وقتها في باريس بالإعلان عن الإضراب الذي نشرته جريدة L'action بتاريخ 13 نوفمبر 1937 وبمجرد عودته إلى تونس جمع ممثلي الصحافة بتونس يوم 16 نوفمبر وأعلمهم بوجهة نظره حول الإضراب العام الذي قرره الحزب الدستوري بتونس وأكد لهم أنه ليس هناك أي سبب لتنظيم مثل ذلك الإضراب إلا لإثارة الشغب وتشويه سمعة فرنسا بشمال إفريقيا وطلب من الداعين له أن يفكروا وأن لا يصبحوا خصوما لفرنسا، وأعلمهم أنه رغم تعاطفه مع القضايا التي تهم مصالح الأهالي ورغم مد يده إليهم فهو يعرف الآن الفرق بين المتعاونين معه للحصول على حقوقهم الشرعية وبين الخصوم الحقيقيين لفرنسا.

وقال «وأحتفظ بمعاينة كل من يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذا العمل العدائي» وكان لتصريح المقيم العام تأثير كبير على الرأي العام.

وكان Durant Angliviel ممثل الحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس قد صرح قبل ذلك يوم 15 نوفمبر بأن هذا الإضراب هو سياسي ولا صلة له بالمنظمة النقابية وأن النقابيين مدعوون إلى عدم المشاركة فيه وأن لاصلة للحزب الدستوري بالعمل النقابي المستقل عن الأحزاب.

وأخذ المقيم العام Armand Guillon كل الإجراءات لعزل الحزب وإفشال الإضراب وقابل الباي وأثاره ضد الدستوريين، كما إتصل بالطاهر بن عمار رئيس القسم التونسي في المجلس الكبير الذي وعده بالعمل ضد الإضراب. كما إتصل بمصطفى صفر

شيخ المدينة الذي جمع الأعيان ودعاهم إلى عدم الإمتثال إلى نداء الحزب. إتصل محمود الماطري بصورة شخصية بالمقيم العام وأعلمه بعدم موافقته على الإضراب واعتزاه الإستقالة من الديوان السياسي في الأسبوع القادم.

يوم 19 نوفمبر 1937 أصدر القسم التونسي بالمجلس الكبير بلاغا دعا فيه التونسيين إلى عدم المشاركة في الإضراب وأصدرت الغرف التجارية بالشمال والوسط والجنوب بلاغات مماثلة.

أما الحزب الدستوري القديم فلم يتخذ موقفا صريحا لكنه حرض خفية على عدم المشاركة في الإضراب وفتح علي بوحاجب صيدليته يوم الإضراب (وهو من قيادي الحزب القديم).

أما النقابات فاتفقت كلها على دعوة منخرطيها لعدم المشاركة في الإضراب C.G.T التي إحتجت على دعوة الحزب الدستوري إلى إضراب عمالي وكذلك فعلت C.G.T.T جامعة عموم العملة التونسيين وهي ذات نزعة شيوعية وأعلنت أن الإضراب العام ليست له حظوظ كبيرة في النجاح وأصدر بلقاسم الفناوي الكاتب العام لجامعة عموم العملة التونسيين بلاغا ذكر فيه بأن الجامعة هي منظمة مهنية ليس لها إرتباط بأي حزب سياسي ولا تريد أن تساند إضراب 20 نوفمبر 1937 ولا تتحمل مسؤولية من يشارك فيه.

وأمام معارضة كل الأطراف كتب بورقيبة مقالا يوم 19 نوفمبر 1937 في جريدة العمل التونسي L'action tunisienne للتقليل من أهمية الإضراب على أنه موجه إلى أصحاب المتاجر فقط وأنه لا يشمل عملة وموظفي الدولة وهو فقط عملية إحتجاج يقع التعبير عنها بغلق الأسواق كما جرت العادة.

لم ينجح الإضراب جزئيا في العاصمة والمنستير ولم ينجح في الشمال ولا في الساحل أما في الجنوب فكان نجاحه جزئيا. وعلى أي حال فإن الإضراب كان تعبيرا صادقا عن التضامن التونسي مع كفاح الشعبين الشقيقتين في الجزائر والمغرب، وكان نقطة تحول في العمل السياسي المغاربي للحزب الدستوري الجديد وكان تجربة لمعرفة مدى تأثيره في الرأي العام مكنه من التعرف على خصومه ومراكز القوى الفاعلة في البلاد وكان إنتصارا للجناح المتصلب في الحزب على الجناح المعتدل وكذلك إنتصارا

على الحزب القديم. وكان الماطري يرى أن هذه حلقة من سلسلة يريد بورقيبة أن يورط فيها الحزب للقيام بعمل عدائي ضد السلطة، كانت عملية الإضراب تجربة جرت إلى أحداث 9 أبريل 1938.

المجلس الملي للحزب 17 و 18 ديسمبر 1937

إتسعت هوة الاختلاف في وجهات النظر بين الشقين المتقابلين بورقيبة وبين يوسف وسليمان بن سليمان يمثلون المتصلبين من جهة وبين محمود الماطري والبحري قيثة والظاهر صفر الذين يمثلون المعتدلين من جهة أخرى.

بحث المجلس ثلاثة مواضيع :

(1) الميزانية.

(2) المجلس الإقتصادي والشعبية الدستورية.

(3) إستقالة محمود الماطري.

وبما أن المجلس لم يقبل إستقالة الماطري لأنها ليست من مهامه وأصل الماطري رئاسته للحزب إلى إنعقاد المؤتمر الموالي واشترط إتباع سياسة الاعتدال، أما بخصوص الميزانية التي هي من أنظار المجلس الكبير فلم تطرح الثلث الإستعماري ولم تأخذه فرنسا على عاتقها مما يدل على عدم إدخال أي تغيير في السياسة الفرنسية تجاه المطالب الدنيا لتونس.

«وعلى ذلك فإن من واجبات الحزب المتأكدة العمل على تغيير سياسة الميز الإستعماري العنصري التي تسلكها السلطة».

وثيقة

إنتفاضة الملاسين 3 فيفري 1937(1)

تقديم

هذه الوثيقة المأخوذة من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والتصريحات التي أدلى بها بعض الشهود لدى سلطة الحماية رغم ما فيها من غبن للجانب التونسي كبقية الوثائق الأخرى التي تعمل على تبرير ما تقوم به قوات الأمن ضد المواطنين العزل وتدعي بعد ذلك أن الأعوان أطلقوا النار للدفاع عن أنفسهم.

وتبين الوثيقة بوضوح سياسة التجويع والتهميش وانتشار البطالة والنزوح من الريف إلى المدن حيث كونوا أحزمة حمراء خطيرة في أحياء قصديرية مزرية وأكواخ مثل حي الملاسين والجبل الأحمر في العاصمة تقوم السلطة بتهجيرهم وتعتمد في مناسبات معينة لتوزيع نصف رغيف خبز للعائلة التي لها طفل ورغيف خبز لمن لها طفلان وهي عينة ناطقة عن الواقع المر الذي فرضه الإستعمار بالقوة على التونسيين.

يبدو أن المراقب المدني وقوات الأمن ترغب في قيام اضطرابات لقمع السكان كما حدث في الملاسين وفي قفصة وبنزرت في منطقة المناجم وهدفهم تعطيل سياسة الإصلاح التي تنوي حكومة الجبهة الشعبية تطبيقها في تونس ضد رغبة المعمرين (2) الذين يرغبون في إسالة الدماء في باجة والكاف وغيرهما.

مراسلة

من متفقد المصالح الإدارية إلى السيد المقيم العام لفرنسا

بتونس

الموضوع : إصطدامات 03 فيفري 1937

كنتم قد أذنتم شفويا يوم 6 فيفري أن أمدم بتوضيحات عن أحداث الملاسين حول خمس نقاط.

(1) المصدر : محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، وثيقة عدد 4 لسنة 1985 إعداد لجنة مصادر التاريخ التونسي بفرنسا، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني.

(2) المصدر : -Cérès production : Iténéraire d'un militant 1926-1942, Mahmoud Materi : tion avril 1992

(٢) هل وقع طرد بعض النساء من الملابس وفصلهن عن أزواجهن كما تحدثت عن ذلك الجرائد قبل الإصطدامات بيوم.

(2) هل اتخذت إجراءات يوم 3 فيفري لإعادة البدو إلى المناطق التي نزحوا منها.

(3) هل وقعت إجراءات سابقة لذلك تقرر من خلالها إيقاف بعض الأشخاص الأمر الذي تسبب في إصطدامات ذلك اليوم.

(4) هل وقع خطأ في إجراءات الإيقاف في ذلك المكان أو في تلك الساعة.

(5) ألم تأخذ الشرطة الإحتياطات لسد الطرقات على المتظاهرين للتوجه نحو باب العلوج وغيرها من مداخل المدينة.

كانت تعليماتكم مصحوبة بوثيقتين :

(1) ترجمة لعناصر إجتماع يوم الخميس 4 فيفري 1937 Rassemblement populaire de Tunis.

(2) مذكرة حول أحداث الملابس (بدون تاريخ) للتجمع الشعبي لتونس ممضاة من طرف Bouzanquet.



مظاهر الخصاصة والبؤس

وبعد أتشرف بأن أقدم إليكم نتائج الوثائق التي جمعتها :

لقد قمت بسماع أشخاص مختلفين للإستنارة بشهاداتهم كما قمت بزيارات ميدانية إلى الأماكن التي وقعت فيها الأحداث لاتمكن من الحصول على توضيحات موضوعية وهي كما يلي :

شهادة محافظ الشرطة المركزي Glapiers

لم أسمع أبدا في المصالح التي أشرف عليها حديثا عن تهجير النساء والأطفال في الملابس ولكنني تلقيت تعليمات بأن أضع على ذمة المراقب 15 عون أمن ومعهم ضابط ولم أسمع أي واحد منهم ذكر الموضوع لا في ذلك اليوم ولا في الأيام الموالية وكان الضابط المسؤول عنهم Barthié.

ما أعلمه هو أنه ستوزع مواد غذائية ويقع فرز العاطلين عن العمل وتبين للموظفين القائمين بعملية التوزيع أن هناك أشخاصا مهيجين للجمهور تم إيقافهم من طرف المراقب وجاءت سيارة السجن لنقلهم voiture cellulaire وهكذا إنطلقت الإصطدامات فاتجه البطالون نحو المدينة وعندما علمت بذلك بادرت بإرسال الأعوان الذين كانوا في تصرفي حالا نحو باب القلة وباب العلوج (1).

وضاعفت الحراسة على الإقامة العامة وعلمت أنه عند الزوال عادت الأمور إلى نصابها.

وسوف ألتقي هذا المساء بالضابط Barthié لمزيد من المعلومات واتصل بي في المساء محافظ الشرطة Clapier وأكد لي :

- أن لاوجود لموضوع النساء والأطفال.

- إن ماتم هو فقط فرز العاطلين عن العمل ولم تكن هناك أي نية مسبقة لدى السلطة للقيام بإيقاف أشخاص.

شهادة العقيد Mourot قائد الحرس.

حضرت الإجتماع الذي عقد في دار الباي في الليلة السابقة للأحداث وكانت فكرة المراقب المدني هي حصر أسماء العاطلين لتشغيلهم في حظائر الإحسان (charité) ونفى أي حديث عن تهجير أو إيقاف. إذ لايمكن تنفيذ عملية مثل هذه

(1) باب القلة جنوب مدينة تونس وباب العلوج في شمالها.

بخمسة أعوان حرس وكان عدد المتجمعين في ساحة الملاسين من 1000 إلى 1500 شخص.

شهادة نائب الإدارة التونسية Barthollé

يمكن شرح أحداث الملاسين ببساطة وهي أننا منذ عدة سنين نقوم في مثل هذه الفترة بإعادة البدو إلى ولاياتهم Caïdats التي نزحوا منها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية ولنا مستودع كبير في جبل الجلود نجمع فيه الأشخاص الذين نهجرهم إلى مناطقهم ونقوم بعملية فرز هؤلاء عند توزيع الإعانات الغذائية عليهم، وتختار بلدية تونس البعض منهم للقيام بتنظيف المدينة والبقية يقع تهجيرهم إلى ولاياتهم مع نسائهم وأطفالهم وحيواناتهم إن وجدت.

ونظرا إلى أن عدد هؤلاء تكاثر هذه السنة وقع تعزيز العملية ببعض أعوان الأمن والحرس وأعلمنا Perret أن مستودع جبل جلود جاهز ووقع تبييضه.

ولكن المفاجأة في يوم الملاسين أنه وجد فيهم غرباء ليسوا بدوا ولا عاطلين ودعوا الحاضرين إلى الصمود وعدم قبول صدقات الخبز وعندها جمع Perret هؤلاء في دكان وأغلقه عليهم ثم وضعهم في حافلة السجن لإبعادهم.

وتطبيقا لدعوة الخطباء توجه سكان الملاسين نحو المدينة وأصبح من العسير إيقاف زحفهم واعتدوا على أعوان الأمن الذين تصدوا إليهم ومع ذلك تواصل توزيع الإعانات الغذائية في هدوء.

شهادة الحبيب الجلولي عامل أحواز تونس

أعددت العدة منذ 8 أشهر (1) لتوزيع المواد الغذائية أقصد الخبز على العاطلين عن العمل في أحواز تونس ومنها الملاسين بحساب نصف خبزة لكل إبنة أو ابن ولاحظ شيخ مدينة تونس أن عدد المحتاجين تضاعف هذه السنة من 800 إلى 1000 بطل.

يوم 2 فيفري 1937 مساء قررت الحكومة (التونسية) أن يقع التفريق عند التوزيع بين ثلاثة أنواع :

(1) الإعداد للعملية وقع منذ 8 أشهر لتوزيع الخبز في ذلك اليوم على النازحين الجائعين إن توزيع الخبز مصيدة لتبئين السلطة من يجب ترحيلهم إلى جهاتهم.

(1) المستحقون للإعانة والخاضعون لحكم المدينة يجب أن يذهبوا إلى شيخ المدينة للحصول على الخبز ويشطب من قائمة الملاسين.

(2) الذين نقوم بإعانتهم هم التابعون لعماله الأحواز نواصل ذلك معهم ونسجلهم ونعمل على تشغيلهم في الحظائر.

(3) البدو الذين ينزحون نحو العاصمة في مجموعات صغيرة نواصل تجميعهم في جبل جلود ثم نعيدهم إلى المناطق التي جاؤوا منها.

عند توزيع الإعانات الغذائية (الخبز) أستعين ببعض الأعوان أو الصبائية من الوجع وأحيانا موظفي الولاية فقط.

أما يوم 3 فيفري 1937 فقد وصلت إلى الملاسين حوالي الساعة الثامنة صباحا وكنت بمفردي ولا حظت أن المستحقين كانوا متجمعين في الطريق الرئيسي أمام الفندق الذي يتم التوزيع منه وكان هناك أشخاص يخطبون فيهم.

وعلمت أنهم كانوا يقولون لهم لاتقبلوا الخبز الذي سيقدمونه إليكم فإنكم لستم حيوانات أو خنازير إنكم أناس أحرار لكم كرامتكم.

وقيل لي أن الخطباء ذهبوا في كلامهم إلى أبعد من ذلك أن دعوهم إلى التخريب والعنف لأن الحكومة لا تستجيب لرغباتهم.

وعندما حضر Penet (المراقب) أعلمته بما بلغ إلى علمي. وقال سنشرع حالا في التوزيع فهم يفضلون الخبز على سماع مثل ذلك الكلام.

بدأ الفقراء في الدخول إلى الفندق والخروج بخبزهم ولكن أولئك المحرضين واصلوا خطاباتهم محمولين على الأكتاف.

إنجحت نحوهم وقلت لهم اليوم هو يوم توزيع الخبز والحكومة مهتمة بمطالبتكم الشرعية الخاصة بالتشغيل التي يمكن الإستجابة إليها قريبا، ولكن الخطباء واصلوا دعوة الحاضرين للحزم وعدم الثقة في مهزلة وعودهم.

ولما يش السيد Penet من إمكانية مواصلة التوزيع رغم الدعوة إلى الهدوء استدعى سيارة السجناء وبمجرد وصولها حمل فيها أولئك المحرضين (الموقوفين).

وعندها كثر الهيجان في الفندق وفي الساحة وبدأ العنف والإصطدام وقذفوا رجال الأمن بالحجارة وخرجت عصيهم وقطعوا عجلات سياراتين صغيرتين كانتا في الفندق واستعملوا شرائط منها للضرب بها واعتدوا على العون Tarina بضربة قاتلة لو أصابته (1).

وسررت عند مشاهدتي أن سكان الملاسین كانوا يصدون المعتدين المسلحين.

لقد وجدنا أنفسنا أمام جماعة في أقصى حدود الإنفعال والغليان بسبب أناس أثاروهم ضدنا ولو كانت لدينا نية مهاجمتهم والإعتداء عليهم لما جئنا بحفنة قليلة من رجال الأمن.

5 شهادة المراقب المدني لتونس Penet

تكاد شهادته لا تختلف عن العامل.

إنكار نية السلطة في تغريب النازحين وإعادةتهم إلى مناطقهم وإنكار نية الإعتداء على أحد.

وأضاف: «إنني أعلمت وكيل الجمهورية بما وقع من إصطدامات في الملاسین ولم أصدر أمرا باعتقال المتطرفين إلا بعد أن إستمعت إلى قبيح ماتفوهوا به.

وإن أعمال العنف التي قاموا بها مدروسة وبسابق إضمار وصدرت عن شبان أعمارهم ما بين 19 و 25 سنة.

وإن معظم النازحين بدو يعيشون تحت الخيام من قبائل الهمامة بقفصة بمنطقة السباسب Steppes ذات الظروف المناخية الصعبة ومن غير المعقول أن نشاهدهم نازحين لتضخيم أعداد العاطلين عن العمل في تونس العاصمة.

وكنا نقوم بعمليات الفرز منذ سنوات ونهجر البدو مع زوجاتهم وأبنائهم بعد تجميعهم في جبل جلود في عربة بالقطار ونعطيهم خبزة أو خبزتين حسب عدد أفراد العائلة للسفر ونعلم السلط المحلية بقدمهم. ويقع تشغيلهم في الحظائر القريبة من مناطق قدمهم.

(1) هذه الشرائط المطاطية يسمونها أسلحة تخول لرجال الأمن إطلاق النار عليهم وفي لغتهم يعتبرونها دفاعا عن النفس من هجوم المتظاهرين المسلحين.

قال المراقب تحدثت مع بعض الموقوفين فقال لي أحدهم بطريقة وقحة (إنني رئيس نقابة البطالين).

مختصر مذكرة مصاحبة حول شهادة الطبيب كوهين حضرية Cohen Hadria (1)

«إن ما أذكره لكم موجود بالمذكرة التي قدمناها للمقيم العام أنا وبعض الرفاق قبل يوم 3 فيفري بأسبوع، يبدو أن الإدارة هي التي مهدت لحصول تلك الإصطدامات لأنه منذ يوم 27 جانفي وفي الأيام الموالية تواجد نواب البطالين في الملاسین وعبروا عن رأيهم وصادف أن السيدة fichet كانت صاحبة زوجتي فأعلمتها بسكان الملاسین العاطلين عن العمل ورغباتهم فعبرت عن موافقتها لإعلام السلطة بذلك لمساعدتهم على إيجاد حلول وقابلت لهذا الغرض شيخ المدينة وعامل الأحواز والمراقب المدني M. Penet وكان من المفروض التعجيل بتقديم إعانات غذائية ولم يتم ذلك وماتوقعته من حدوث مشاكل يوم التوزيع 3 فيفري 1937 قد تم فعلا وقد قام صديقي Bouzanquet ببحث عما حدث في ذلك اليوم ومن نتائجه التي يجدر تأملها أنه لاحظ أن في العملية تمييزا بين البدو والمقيمين وأن عملية فرز لعدة الآلاف من الناس لا يمكن أن تشرف عليها حفنة من رجال الأمن.

وحتى باعتبار النوايا الحسنة للإدارة فالعملية تتمثل في ترحيل أعداد من السكان بعيدا عن تونس مع إعطائهم شيئا من الزيت أو الخبز وبما أن رغباتهم شرعية في البقاء أو العمل فكان على الإدارة أن تستعد للعملية أكثر من ذلك.

وقد يكون من بينهم شبان أكثر هيجانا لأنهم لم يقبلوا البطالة والمجاعة.

وكان على السلطة في ذلك اليوم أن تظهر تعاطفا أبويا مع أوضاعهم لكن ماذا حدث ؟ قامت السلطة بإيقاف المشوشين وأحضرت حافلة المساجين لنقلهم إلى السجن وشمل منهم 10 أو 15 شخصا في خضم تجمع يعد الآلاف من البشر الأمر الذي لا يقبله السكان.

(1) طبيب من يهود تونس فرنسي الجنسية تابع للحزب الاشتراكي الفرنسي فرع تونس.

وهكذا توجهت الجموع نحو باب العلوج وأخذوا يقتربون من مكتب بورقيبية ونادي الحزب (في باب سوقة).

كان في الإمكان منع 300 شخص يتجهون نحو المدينة قبل وصولهم إلى باب سوقة ونهج سيدي محرز حيث إعتدوا على نساء إيطاليات ووصلوا حتى نهج البلور داخل الأحياء العربية.

وإذا كان للأمن كما يقول 24 عوناً دوماً على إستعداد في المستودع الكائن بين المستشفى المدني (شارل نيكول) والسجن المدني لأمكنهم إقامة حاجز أمني في مدخل باب العلوج لمنع المسيرة القادمة من الملاسين.

وكان على الأمن أن يقوم تلقائياً بوضع حواجز عند القيام بعملية هامة تتمثل في تهجير مئات من سكان الملاسين وماذا فعل فريق الإستعلامات يوم 3 فيفري 1937 ؟ يظهر أنهم لم يتحركوا من مكاتبهم في باب بنات.

شهادة مدام Fichet (وهي صديقة زوجة الدكتور كوهين حضرية)

منذ نهاية شهر جانفي قمت بمحاولات لدى الإدارة حتى أسمع صوت هؤلاء العاطلين للإلتفات إلى أوضاعهم في الملاسين لكن بدون جدوى وحتى إذا وجدنا لهم شغلا في حظائر الإحسان charité فهي تبعد على الملاسين ما بين 12 و 18 كلم في الريف فكيف يصلون إليها مشيا على الأقدام ذهابا وإيابا 24 أو 36 كلم وهم جائعون واتصلت بشيخ المدينة لأتحصل لهم على بعض الأغذية فأحالني إلى عامل الأحواز الجلولي فعدت إلى شيخ المدينة فقال إن المسؤول عن التوزيع هو Carteron فذهبت إليه فقال لي Carteron المسؤول عن التنفيذ هو المراقب المدني Penet وأخذ لي معه موعدا فذهبت إليه وكم كنت أتألم وهؤلاء الجياع يتبعونني من مكتب إلى مكتب وهم بين الأمل واليأس للحصول على خبز وزيت والملاحظ أن الكثير من سكان الملاسين هم أصيلي تونس كانوا يسكنون بالكراء ووقع طردهم لعدم الخلاص فالتجأوا إلى الملاسين ومن بينهم ممرضان لاعمل لهما. وقد أصبح هؤلاء أكثر حدة في الطلب وتبني قضايا البطالين أمثالهم.

أحد هؤلاء الممرضين قال لي : بعثونا إلى إحدى حظائر الإحسان وكنا 90 شخصا فأخذوا منا خمسة وأرجعوا الباقين ثم إذا عملنا لايدفعون أجورنا الضعيفة إلا بعد أيام وأحيانا أسابيع.

وأخيرا قابلت المراقب المدني Penet وكان معي وفد من سكان الملاسين لكنه أطرده الممرض وقال لي لا حاجة لي بهذا للقيام بالترجمة لأنني أتكلم العربية وقال له أعرفك إنك لست بدويا وتستطيع الخروج، ولما خرج قال له الحاجب الذي عارض دخول الوفد إلى المراقب « لتعلم أن أول رصاصة يقع إطلاقها توجه إليك ».

وعلمت من خلال ذلك أن المراقبة المدنية أعدت 150 خيمة في ثرمبالية لتهجير سكان الملاسين نحوها.

وأضافت أن هؤلاء البائسين خائفون من الترحيل الذي لامفر منه ولأن البعض منهم قد يموت في الطريق (ومناطقهم أشد برؤسا مما هم فيه).

وقالت أن سكان الملاسين قبل يوم 3 فيفري مساء جاؤوا في مسيرة سلمية إلى القصبة وإلى مقر الإقامة العامة ثم عادوا إلى الملاسين وذلك لجلب إنتباه السلطة إلى أوضاعهم المتردية وأمر هؤلاء السكان موكول إلى أنفسهم ليس لهم أي راع وكان علينا أن نقودهم ونساعدهم (أقصد السلطة الفرنسية).

يبدو أنه علينا أن نسمعهم بدل أن نضربهم وأن نقرب إليهم حظائر الإحسان ونعيد إليهم الثقة فإن بينهم من يقرأ الصحف الفرنسية ويطلعون السكان على حقوقهم وواجباتهم.

شهادة Bouzanquet كاتب عام الجامعة العامة للشغل CGT الفرنسية

إنني أعرف هؤلاء المحرضين إنهم شيوعيون وقد شجعتهم بمرافقتي لهم إلى مكاتب السلطة ساعات وساعات ويخرجون بيد فارغة وأخرى لاشيء فيها هناك عمل كبير يجب القيام به ويتمثل في إيجاد حظائر الإحسان وتنظيمها.

إنّ ما حصل يوم 3 فيفري 1937 :

هو، تصنيف الجموع الغفيرة في الملابس إلى أصناف.

الذين يطلبون الخبز هنا.

الذين يطلبون الزيت هناك.

كان من يسمونهم محرضين يقولون للذين يطلبون الخبز كيف ترضون برغيف من الخبز بدل المطالبة بالشغل؟ ألا تستحون؟ (1)

وقع إيقاف هؤلاء والخطأ الذي إرتكبته السلطة هو وضعهم في حافلة السجناء أمام أنظار الجميع.

سيارة المراقب والفائد (العامل) وسيارة السجن جاءت كلها في نفس الوقت.

نظمت مسيرة إنجّحت نحو باب العلوج وتردد المتظاهرون بين الذهاب إلى السجن المدني للمطالبة برفقائهم أو السير نحو باب سويقة حيث يوجد قريبا منه التجار اليهود.

لماذا لم يوجد أعوان الأمن وإذا وجد أحدهم فإنه لا يحرك ساكنا مثل العون الذي وجد في باب سويقة ؟

يمكن أن نقول إنّ السلطة العليا شجعت على ذلك وتسببت في تلك الإصطدامات.

ومع ذلك فقد سبق للسلطة قبل ذلك بأسبوع (27 و28 جانفي) أن قامت بتهجير عديد النساء وإعادتهن إلى مواطنهن الأصلية.

المتأكد أن أقل ما يقال إن هناك إهمالا من طرف الإدارة ورغم المؤشرات التي يعرفها رجال الأمن لم يقع إعلامهم ولا استدعاؤهم وبعد طلبهم من طرف السلطة لم تحضر الشرطة على عين المكان إلا بعد ثلاثة أرباع الساعة (والمسافة نحو كلم واحد، 900 متر تقريبا).

(1) تلك هي اللفظة البذيئة التي سمعها المراقب المدني وسجنهم من أجلها.

هل توجه البطالون تلقائيا إلى باب سويقة حيث يسكن اليهود؟ الظاهر أنه تسرب فيهم آخرون وجهوهم إلى المدينة العتيقة بدل التوجه إلى باب العلوج والسجن المدني.

الإستنتاجات

مما لاشك فيه أن السلطة يوم 3 فيفري 1937 كانت عازمة على القيام بعمل إضافي ولذلك إستدعت 15 عونا ويؤكد ذلك شهادة العامل الجلولي الذي يقول إن يوم التوزيع يصاحبنا فيه إما عون أمن أو أكثر وأحيانا نكتفي بالأعوان الإداريين.

تقول الإدارة إنها تفرز من بين تلك الجموع البدو وطالبي الشغل وسكان الملابس يقولون إن ذلك قمهيد إلى عملية ترحيل.

قبل الشروع في عملية توزيع الخبز أو الزيت كانت البداية بإيقاف الخطباء وعند قدوم حافلة السجن كثر هيجان الجماهير المحتشدة.

وقع غلق أبواب الفندق الذي توجد به المواد الغذائية المعدة للتوزيع لا بالفتح بل بعواض خشبية سميكة وعندها كما قال ضابط الشرطة Barthié في شهادته إختلطت في نفوس الجموع الكراهية والتخوف فبدأت الإنفعالات وانطلقت الأحداث.

وكان موقف المراقب المدني إستعمال الشدة بإيقاف وإبعاد من يسميهم بالمحرضين في سيارة السجن وهم الذين دعوهم إلى الصمود وعدم قبول رغيف الخبز لأنهم ليسوا حيوانات ولأن ذلك يحط من كرامتهم البشرية والواقع أن ذلك تحريض.

كان عدد أعوان الأمن أقل من 20 أمام جمهور الملابس المتجمعين بالقصبة وهو يفوق 200 وكان في إمكان السلطة دعوة 15 عونا على الدراجات في دار الباي قريبا من الملابس وكانت الدراجات الخمس عشرة لأعوان الشرطة قد أغلقت عليها أبواب الفندق فأصبحوا أعوانا راجلين وهذا خطأ واضح.

وهكذا يمكننا إستخلاص فكرتين :

الأولى :

إن المراقب المدني Penet إستدعى أعوان الأمن المتواجدين في دار الباي وكان في استطاعته عزلهم عن جمهور الملاحين لأن أسماءهم وعناوينهم معروفة لديهم، أو عدم إيقاف الخطباء الذين وقع التعرف عليهم صباحا وإرجاء ذلك إلى مابعد الظهر.

الثانية :

إن الإحتياطات الأمنية كانت غير كافية، وهنا تتضح مسؤولية المدير العام للأمن لأنه كان متوقعا حسب التقارير الأمنية والإستعلامات أن تحدث مظاهرات يوم الإثنين 1 فيفري أو الثلاثاء 2 فيفري في الملاحين من طرف 727 عاطلا عن العمل، أو خارجها في رحبة الغنم ورحبة الخيل لتنظيم مظاهرات ومسيرات فيها وإن إختيار توزيع الإعانات في الملاحين لم يكن في محله لكثافة السكان وعدم وجود هاتف ولو وقع الإختيار على Saint Henri في بداية باردو لكان أنسب لقربه من ثكنة الجيش حيث يوجد الهاتف..

إنتهى تقرير الأمن والشهادات حول أحداث الملاحين بتونس.

حوادث المناجم الدامية 1937

نظم عمال المناجم في المتلوي إضرابا عاما مثل عمال المناجم في المظيلة وأم العرائس وفي بنزرت وفي الجريصة بالكاف وذلك للمطالبة بحقوقهم لتحسين أجورهم وظروف عملهم القاسية في المناجم لأن الكثير يموتون في أنفاق مناجم الفوسفات أو الحديد لكن السلطة إستخدمت القوة العامة لإرغامهم على حل الإضراب وبادرت بإطلاق النار على المضربين فسقط عشرات من الشهداء وأعداد غفيرة من الجرحى : ففي إضراب المظيلة يوم 4 مارس 1937 سقط 5 شهداء. وفي إضراب المتلوي يوم 4 مارس 1937 سقط 22 شهيدا. وفي إضراب المتلين (بنزرت) سقط شهيد. (1)

حادث الماتلين أوت 1937

تكونت نقابة لعملة المنشآت العسكرية بالماتلين وكاتبها العام البشير بن محمد سعيد وكان إذاك رئيسا للشعبة الدستورية بالماتلين.

وقع طرده من عمله إثر عقد إجتماع نقابي بإشراف حسن النوري (2) فقام العملة بإضراب عام إحتجاجا على قرار طرد الكاتب العام للنقابة فوقعت محاصرتهم من

Materi Mahmoud : Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril (1) 1992.

(2) حسن النوري : ولد حسن النوري سنة 1905 في بنزرت. كان في طليعة مظاهرة 11 سبتمبر 1924 بنزرت التي إستشهد فيها عدد من الوطنيين بنزرت كما لعب دورا هاما في قضية التجنيس وقد مثل حسن النوري بنزرت في مؤتمر قصر هلال سنة 1934. ولما عاد من المنفى سنة 1936 انتخب مسؤولا في أول جامعة دستورية في بنزرت وأسس في أواخر سنة 1936 اتحادا جهويا يضم النقابات التالية : نقابة عملة الرصيف بنزرت، نقابة السيمد بسيدي شلوف، نقابة الترسخانة بسيدي عبد الله، نقابة عملة الأجر بمنزل جميل، نقابة عملة سيدي أحمد، نقابة عملة فك البواخر، وكان متحملا للمسؤوليات التالية : كاتب عام شعبة بنزرت، كاتب عام جامعة الشمال الدستورية، عضو المجلس المحلي للحزب، كاتب عام للإتحاد المحلي للجامعة العامة للعملة التونسيين بتونس.

وقد فزع الاستعمار لنشاطه الحزبي والنقابي فسجنه لمدة شهر إثر حادثة الماتلين ثم تقرر إبعاده في 4 جانفي 1938 إلى الجزائر بمقتضى قرار سفييري ثم سجن حراش بالجزائر لما أظهره من قرد ومن حث للجزائريين على التمرد أيضا وقد مرض بالسجن لسوء المعاملة والتعذيب فنقل إلى مستشفى عاصمة الجزائر وهناك سقوه سما قاتلا أودى بحياته في 21 نوفمبر 1939.

طرف 800 جندي فرنسي وأطلقوا عليهم النار فجرح 10 من العملة واستشهد المناضل البشير بن محمد سعيد عندما أطلق رجال الأمن النار على المتظاهرين.

فقد سارعوا إلى قمع إضرابات المناجم وأسالوا دماء الأبرياء المضربين، والمعلوم أن قوات الأمن والمراقبين يريدون إفشال سياسة الجبهة الشعبية خوفا من القيام بإصلاحات في تونس بعد تصريحات مساعد وزير الخارجية الفرنسي Vienot .

وجاء المراقب المدني بشفقة لإعلام المقيم العام وكان ذلك بحضور محمود المطاطي فأجاب « يبدو أن إطلاق النار من طرف قوات الأمن في غاية السهولة في هذا البلد ».

أحداث بنزرت

وقعت يوم السبت 8 جانفي 1938 فقد نظمت الشعبة الدستورية وفرع جامعة عموم العملة مظاهرة دائمة احتجاجا على حكم بالسجن صدر ضد حسن النوري رئيس الاتحاد الجهوي للشغل وكاتب عام شعبة بنزرت في الماتلين وذهب ضحية المصادمات بين الأمن والمتظاهرين شهداء وجرحى ثم قررت السلطة نفى حسن النوري وعائلته إلى موطنه الأصلي الجزائر.

كان المتظاهرون متجهين نحو مقر المراقبة المدنية ببنزرت لتبليغ لائحة احتجاج وكان المراقب المدني قد أخذ احتياطات أمنية إستثنائية وأتى بتعزيزات من تونس لقمع المسيرة وهو معروف بكرهه للدستوريين.

ونجح رجال الأمن في تشتيت المتظاهرين وبعد مدة قصيرة تجمعوا من جديد وسلوكوا طرقات أخرى غير محروسة وأصبحوا على مقربة من المراقبة المدنية ووقعت مواجهة مع رجال الأمن الذين تجمعوا لإيقاف مسيرتهم ولما لم يتمكنوا من ذلك لجأوا إلى أسلحتهم وأطلقوا النار على المتظاهرين فسقط منهم ستة شهداء وعشرة جرحى معظمهم في حالة خطيرة وتوفي أحدهم بعد ساعات.

على إثر المظاهرة تم إلقاء القبض على 5 من وجوه الدستوريين وأودعوا السجن وهم حسين النوري (شقيق حسن) والحبيب بوطيفة وبوبكر باكير والظاهر الزاوي والظاهر كحيل.

كان الجو متفجرا في المدينة. فهذه المظاهرات أول مجابهة دموية بين المناضلين والسلطة منذ مجيء المقيم العام Armand Guillon وكان عمال المناجم في المظيلة وماتلين في إضراب لأسباب نقابية بحثة وفي بنزرت تجمع الدستوريون للإحتجاج على إجراءات القمع والسجن التي قامت بها السلطة ضد الوطنيين.

وكان حسن النوري ينتقد موقف بلقاسم الفناوي الكاتب العام الوطني لجامعة عموم العملة بسبب موقفه العدائي للحزب الدستوري في إضراب 20 نوفمبر 1937 لأنه دعا العمال إلى مقاطعة الإضراب.

كانت أحداث بنزرت الدامية بعد إستقالة محمود المطاطي هي التي جسمت القطيعة بين الحزب الدستوري بقيادة بورقيبة والسلطة الفرنسية ممثلة في المقيم العام حيث إنتصرت النزعة المتصلبة في الحزب حتى لا يقع تهميشه أو ذوبانه كما يقول أصحابها.

مؤتمر جامعة عموم العملة التونسيين

عندما تقرر إنعقاد مؤتمر المنظمة الشغيلة C.G.T.T يوم 29 جانفي 1938 نظم الحزب حملة دعائية ضد قيادتها التي ساندت المقيم العام خلال الإضراب الذي قرره المتشددون في الحزب الدستوري وعلى رأسهم بورقيبة وكان سببا في إستقالة محمود المطاطي من الحزب بوصفه يمثل الجناح المعتدل.

وبعد أحداث بنزرت كتب بورقيبة يوم 11 جانفي 1938 مقالا جاء فيه « إن المقيم العام Armand Guillon أخذ يسلك سياسة القمع التي قام بها سلفه Peyrouton وكان نصيبه الفشل وسوف يلقي نفس المصير أما الحكومة الراديكالية الفرنسية برئاسة Sarraut فستجد الشعب التونسي مستعدا لرفع التحديات ليتبين لها أنها على خطأ وأن سياسة التفاهم هي الوحيدة القادرة على تحقيق التضامن بين شعب وشعب » وقد قرر الحزب أن يرسم خطة لتوحيد العمل النقابي مع العمل السياسي لمزيد من الفاعلية والضغط على سلطة الحماية.

الحملة الدعائية

نظم بورقيبة منذ 29 جانفي 1938 حملة دعائية قام خلالها بزيارة عديد المناطق في الساحل مصحوبا بالدكتور سليمان بن سليمان وحسونة الزوالي.

في المكنين : يوم 12 فيفري 1938: عقد إجتماعات في زندالة بإشراف بورقيبة والمنجي سليم.

في المهدية : يوم 13 فيفري 1938 : إجتماع كبير حضره 700 دستوري.

في مساكن : يوم 8 فيفري : أعلمه رئيس الشرطة بمنع الإجتماع في مساكن خوفا من الإشتباك بين الدستوريين القدامى وهم الأغلبية وبين الدستوريين الجدد لكن بورقيبة عقد الإجتماع في زندالة.

والملاحظ أنه أينما حل بورقيبة يستقبله مئات الشباب الدستوري والكشافة بالأنشيد والأعلام.

يجوبون شوارع القرية أو المدينة من مدخلها الرئيسي إلى مقر الإجتماع وكانت تلك العملية في حد ذاتها تظاهرة دعائية ومسيرة لكن نحو مقر الإجتماع.

بعد أسبوع آخر عقدت إجتماعات : في قرية يوم 27 فيفري، في قرمبالية يوم 28 فيفري، 1 مارس في منزل قميم، 2 مارس في سليمان وبني خلاد في 3 مارس، منزل بوزلفة وحماس الغزاز في 4 مارس ناهل والمعمورة وتازركة، 5 مارس الحمامات دار شعبان وبني خيار.

كما قام عدد من زعماء الحزب بعقد إجتماعات مماثلة في الجهات الأخرى أشرف عليها يوسف الرويسي وموسى الرويسي في سوق الأربعاء (جندوبة) وصفاقس.

هذه هي الطريقة المثلى التي توخاها الحزب لتمرير رسالته وكسب الأنصار وإقناع الرأي العام التونسي بوجهة نظره وبرامجه عن طريق الإتصال المباشر بال جماهير لشحذ الهمم وإيقاظ العزائم وإعداد مناضلين ملتزمين لا تثنيهم الصعوبات الإستعمارية مهما عظمت.

إنعقاد المجلس الملي يومي 13 و14 مارس 1938

يوم 4 مارس 1938 كان الدستوريون شاعرين بأن ظلال القمع قادمة وعاقدين العزم على الصمود والمقاومة وكانوا على إستعداد للتضحية قبل المعركة الكبرى لأحداث 9 أفريل 1938 وكان إهتمام المجلس الملي منصبا على إيجاد الآليات العملية للوقوف في وجه القمع الإستعماري ورفع التحديات وفعلا بدأت الإستفزازات من طرف السلطة بطرد علي البلهوان من عمله كأستاذ بالصادقية. (1)

عمل الجناح المتشدد في الحزب على إنعقاد المجلس الملي بعد إستقالة محمود الماطري رئيس الحزب وفي جو صاخب خطب بورقيبة قائلا «منذ إبعادنا في برج الباف كان الماطري عبثا على الحزب بالدعوة إلى الهدوء» واقترح أن يتولى الطاهر صفر رئاسة الحزب خلفا له. وعند أخذ الكلمة قال الطاهر صفر «كنت دائما مساندا لسياسة الهدوء مع الماطري وكنت في ظروف صعبة عند تطبيق سياسة القمع في عهد Peyrouton أتجول وأدعو إلى الهدوء الذي مازلت متمسكا به».. كان نواب الشعب الدستورية في المجلس الملي معظمهم يدعو إلى الاعتدال في التعامل مع السلطة.

قام بورقيبة وخطب بحدّة قائلا «بما أن الحكومة الفرنسية ليس في نيتها تلبية المطالب الوطنية فإن المجال أصبح مفتوحا وبدون تأخير للمقاومة التصاعدية من إجتماعات ومسيرات ومظاهرات وإلى عمليات التخريب ثم العصيان العسكري والمدني» وخاطب النواب قائلا «عليكم تبليغ هذه التوصيات إلى خلاياكم».

ثم أخذ الكلمة الطاهر صفر ووافق على الإجتماعات والمظاهرات مع إلتزام الهدوء، وقال لبورقيبة أن العصيان المدني والعسكري لا تقوم به إلا الحركات السرية والأحزاب الثورية أما التخريب والعنف فهو مرفوض وأعتبره عملا إجراميا والحزب يتبرأ منه. وأصل الطاهر صفر خطابه وأشار إلى مساندة المقيم العام فقاطع خطابه عدد من مناضلي الحزب أمثال صالح بن يوسف والهادي نويرة والشاذلي قلالة وعلي البلهوان والهادي شاكر، وأيدوا منهاج بورقيبة وهو نهج الحزب الدستوري الجديد لا نهج حزب

(1) Slimane ben Slimane; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

الثعالبي حزب العرائض والهدوء والسكينة وعندها أعلن الطاهر صفر إستعداداه لتقديم إستقالته وغادر قاعة المؤتمر.

بعد خروج الطاهر صفر صدرت لائحة المجلس الملي ومما جاء فيها بعد الإستماع إلى كلمة الأمين العام للحزب حول الوضع السياسي فيما يتعلق بإهمال الحكومة الفرنسية للمطالب الشرعية للشعب التونسي وتوجهها نحو الإستفزاز المتزايد ضد الحزب بالإضافة إلى التبعات الجارية ضد كاتبه العام والمحاكمات المناضليه «يحتج بقوة ضد تلك السياسة ويمنع ثقته للديوان السياسي وخاصة كاتبه العام الذي قتل خطبه وكتاباتة التوجه الصحيح للحزب وتدعوه إلى مقاومة السياسة الإستعمارية والفاشية وتدعو الجماهير التونسية إلى مقاومتها».

وتدعو كل الشعب التونسي والوطنيين المستنيرين إلى رص الصفوف حول قادة الحزب المهددين في حرياتهم وحول حزبهم المهدد بخطر الإضمحلال.

ويعلن المجلس الملي عدم مسؤوليته في كل ما سيحدث في صورة مواصلة الحكومة سياسة العنف والقمع المطلقة على حزب الأمة الممثل لطموحاتها وتطلعاتها.

كان بورقيبة بفضل زياراته المتعددة إلى داخل الجمهورية وتفرغه للعمل السياسي قد نجح في بعث نسيج من العلاقات الشخصية مع رؤساء الشعب الدستورية في كامل البلاد وكان مؤهلا لمسك أمور الحزب بيده أكثر من أي عضو في الديوان السياسي بوصفه أمينا عاما وكان لا يتردد في استعمال أتباعه الشخصيين لتمير آرائه وسياسته على أعضاء الديوان السياسي الذي يمثل نخبة مثقفة تضم 4 محامين هم: بورقيبة والطاهر صفر والبحري فيشة وصالح بن يوسف وطبيبين وهما : محمود المطري وسليمان بن سليمان.

رسالة سليمان بن سليمان إلى البحري فيشة

«كتبت إليك رسالة على عنوان البشير المهدي بباريس لأعلمك بالقرارات الهامة التي إتخذها المجلس الملي للحزب باعتبار الأحداث الخطيرة التي تجري في أوروبا (على أبواب الحرب العالمية الثانية) وقد يكون لها تأثيرات سيئة على تونس، ونريد

أن نؤكد طلبنا الجديد إلى فرنسا بأنه يتمثل في حكومة وطنية تنبثق عن برلمان تونسي منتخب من طرف الشعب وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة لتونس والحركة الوطنية، ونحن على إستعداد إذا قبلت الحكومة الفرنسية التفاوض حول هذا الموضوع وقد لا يتم ذلك إلا بالتعبير عن غضبنا المتمثل في إعادة الإضطرابات أو التهديد بتعميم المقاومة في شمال إفريقيا وهذا هو الهدف الذي سافرت من أجله إلى فرنسا».

علي البلهوان وأحداث 9 أفريل 1938

كانت له مشاركات في العمل الوطني مع أعضاء الديوان السياسي ومشاركة في المجلس الملي في 13 و14 مارس 1938 ولم تكن له صفة تمثيلية في الديوان السياسي ولا المجلس الملي ولا حتى في شعبة دستورية، كان البلهوان موظفا (أستاذا بالمعهد الصادقي منذ سنة 1935) وكان الحزب لا يساند تحمل الموظفين لمسؤولية في صلبه خوفا عليهم من الضرر وخوفا من ترددهم عند أخذ موقف حزبي صلب يضر بهم كموظفين وكان دوما يحظى بتقدير من بورقيبة.

نشط في جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا، ألقى يوم 20 نوفمبر 1936 في قصر الجمعيات (دار الثقافة إبن رشيق حاليا) بتونس محاضرة عنوانها «الشباب التونسي إزاء وطنه» ورغم أنه وعد مساعد مدير الصادقية بعدم التحدث في السياسة. فإن المحور الذي دارت حوله المحاضرة كان مهاجمة سياسة الضغط والإستغلال الإستعماري المسلط على البلاد التونسية.

ورغم إستدعائه من طرف المدير العام للتعليم (الوزير الفرنسي) فإن نشاطه في الحزب الدستوري ما انفك يتزايد وكان موقفه في اجتماع المجلس الملي حازما مع المتشددین ضد الطاهر صفر الذي نعتة بالثعالبي وبالتخاذل.

كما قام علي البلهوان بمحاضرة أخرى في دار الحزب بنهج التريبونال عنوانها «نصيب الشباب التونسي في حركة المقاومة» يوم 18 مارس 1938 وكان المفروض أن تقع المحاضرة بقاعة السينما ولكن الكاتب العام للحكومة منعها.

حضر المحاضرة مع البلهوان بنادي الحزب كل من صالح بن يوسف والطاهر صفر وسليمان بن سليمان وجمهور لا يقل عن 700 من تلاميذ المعاهد وطلبة الزيتونة. وجه



علي البلهوان يخطب في الجماهير يوم 8 أبريل 1938 قبل انطلاق
المظاهرة من بطحاء الحافاوين

له مدير الصادقية إنذارا ثانيا وهدده بالطرد إن عاد إلى مثل ذلك، وعند تعرضه إلى دور الشباب قال: «على الطالب أن يهتم بالشؤون العامة لبلاده لأن الشباب لا يخاف وليس مثل الموظفين ينسون واجباتهم نحو وطنهم» وفي الختام دعاهم إلى التضامن معه إن سلطت عليه عقوبة.

وفعلا تظاهر تلامذة الصادقية تضامنا معه وكان توديعه لتلامذته قد أثار فيهم روح الثورة، وأصدر المقيم العام يوم 22 مارس 1938 أمرا بفصله عن التعليم بالصادقية، وتضامن معه أساتذة الصادقية وقدموا عريضة لإرجاعه إلى وظيفته وكان تلامذة الزيتونة والصادقية على أهبة للقيام بمظاهرات جديدة.

نظم الحزب إجتماعا بناديه في باب سوقة يوم 23 مارس 1938 ليلا وندد الوطنيون والتلاميذ بعملية طرد علي البلهوان وحضر الإجتماع كل من صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويرة والمنجي سليم ويوسف الرويسي ومحمد بورقيبة وعلي البلهوان وأخذ الكلمة هؤلاء القادة ونددوا بسلبيات الإستعمار والإستغلال الإقتصادي وأعمال القمع السياسي والإداري ووجهوا نداء إلى الكفاح من أجل التحرر ودعوا الشباب إلى التضحية من أجل الوطن، ووجه صالح بن يوسف التهمة إلى الكاتب العام للحكومة الذي كان وراء كل التبعات العدلية والإدارية المسلطة على الدستوريين وقال إنه العدو الأكبر للشعب التونسي. ودعا سليمان بن سليمان في خطابه إلى العصيان المدني والعسكري وعدم دفع الضرائب ورفض الخدمة العسكرية.

وأعلن التلاميذ البياتة إضرابا وقرر المدير العام للتعليم غلق المعهد الصادقي حتى إشعار آخر ولجأ التلاميذ البياتة للإقامة بالمدارس الزيتونية وبعضهم بنادي الحزب حتى تفتح الصادقية من جديد وكانت دار علي درغوث عضو المجلس الملي مقر الإجتماعات لممثلي الطلبة المحرضين والمتصلين وتقع بنهج السيد عجولة وكان يشرف على تحركاتهم وأنشطتهم يوسف الرويسي عضو المجلس الملي.

أعلنت لجنة الدفاع عن حقوق التلاميذ التي تكونت في تلك المدة عن القيام بإضراب يشمل كل التلاميذ لكن قسما من تلاميذ الزيتونة الذين كانوا متأثرين بدعايات الحزب القديم لم يشاركوا في الإضراب.



القصبة : ككتة عسكرية كانت تمثل تسلط الاحتلال واستبداد الاستعمار

مظاهرة في ساحة القصبة يوم 9 أفريل 1938



مظاهرة 8 أفريل 1938 ساحة الإقامة العامة (أمام الكنيسة)

(VI) أحداث 9 أفريل 1938

(في عهد أحمد باي : 1929 - 1942

والمقيم العام Guillon Armand 1936 - 1938)

«إن روح البطولة عند الشعوب وإرادة البقاء عند الأمم لا تتجلى فقط في الإستبسال والإستشهاد في فترات الشدة والحرب، بل قد تكون أوكد في السهر بلا إنقطاع وبلا غفلة ولاكلل، على حماية الكيان من كل خطر داخلي يعرض بناء الدولة للتصدع أو لحمة الأمة للتفكك.

ذلكم هو واجبنا الذي نلتزم به أمام شهدائنا الذين إشتروا بدمائهم الطاهرة حريتنا وإستقلالنا، وعلمونا أن لا كيان في غير الأمة، ولا أمة في غير الوحدة ولا وحدة بغير التفاني في الجماعة، فزكوا هكذا بإيمانهم وتفانيهم تراثنا بما قدموه من الأمثلة العليا».

الحبيب بورقيبة(1)

تعتبر أحداث 9 أفريل 1938 إحدى أهم المحطات السياسية المضيفة في تاريخ الكفاح الوطني في الثلاثينات.

الأوضاع الخارجية

تقديم

تزامنت أحداث 9 أفريل مع ظروف عالمية يقلب عليها الحكم الفردي وما تزال بعيدة عن الديمقراطية وكانت تجري فيها الإستعدادات للحرب العالمية الثانية في الدول الغربية أما في الدول العربية والآسيوية فكان بعضها في حالة صراع مع الإستعمار مثل

(1) الزعيم الحبيب بورقيبة باعث الحزب الحر الدستوري الجديد 1934، تزعم مقاومة الإحتلال الفرنسي واستحق بذلك لقب المجاهد الأكبر، كان أول رئيس للجمهورية التونسية بعد حصول تونس على الاستقلال سنة 1956 وركز أسس الدولة العصرية إلى سنة 1987.



في مظاهرة 9 أفريل 1938

قلب عربة الترامواي في باب سويقة

البلاد التونسية أو حديثة العهد بالاستقلال وما زالت تضمّ جراحها بعد خروجها من معركة التحرير. وكان فيها الاستعمار سيد الموقف على الساحة الدولية.

فرنسا: دخلت فرنسا سنة 1936 في نظام حكم جماعي تحرري هو الجبهة الشعبية ومن أجل ذلك تعرضت إلى ضغوط سياسية من طرف الرجعيين والحزب الراديكالي.

الإتحاد السوفياتي: يحكمه ستالين الذي تمكن من القضاء على كل خصومه في الحزب الشيوعي.

ألمانيا: أصبح هتلر مستشارا وأخذ في التوسع الخارجي فأحتل النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

إيطاليا: كان يحكمها موسوليني الفاشي.

إسبانيا: يحكمها فرانكو حكما فرديا وقد إستولى على السلطة عقب إنتصار الوطنيين بزعامته إثر الحرب الأهلية التي إندلعت في جويلية 1936.

المغرب العربي

بالمغرب كان حزب الإستقلال برئاسة علاله الفاسي يقاوم الإحتلال الفرنسي الذي إنتصب في بلاده سنة 1912 وفي الجزائر بعد بداية تحرك نخبة من الجزائريين عن طريق جمعية العلماء جاء مصالي الحاج سنة 1936 يقاوم الإحتلال الفرنسي الذي إنتصب بالجزائر سنة 1830 عن طريق الحزب الشعبي الجزائري وبدأ بإثارة قضية الجنسية الجزائرية لأن الجزائريين ليست لهم إلا الجنسية الفرنسية المفروضة عليهم في ذلك الوقت. (1)

الدول العربية

معظمها تقاوم الإحتلال مثل تونس بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد إعلان مبادئ ولسن، ففي مصر كان مصطفى كامل وحزب الوفد يقاومان الإحتلال الإنكليزي الذي أجبر على الإعتراف باستقلال مصر سنة 1936.

أما سوريا ولبنان فقد إعترفت حكومة الجبهة الشعبية باستقلالهما سنة 1936 لكن البرلمان الفرنسي لم يصادق في ذلك الوقت على وثيقة الإستقلال واستمرت المقاومة في البلدين إلى سنة 1945. التي تمّ فيها حصولهما على الإستقلال.

أما فلسطين فكانت تقاوم الاستعمار على واجهتين : الإحتلال الإنكليزي من جهة والحركة الصهيونية من جهة أخرى.

في آسيا

كانت مقاومة الإحتلال في كل مكان، ففي الهند كان غاندي يقاوم الإحتلال الإنكليزي بطريقته الخاصة وهي اللاعنّف ومقاطعة البضائع الإستعمارية وهو سلاح حاد وأخذ عنه المشعل جواهر لال نهرو.

في أندونيسيا أحمد سوكانو تمكن بعد مقاومة طويلة من تحرير البلاد.

في الهند الصينية هوشي منه يقاوم الإحتلال الفرنسي وبعد خروج فرنسا حلت محلها الولايات المتحدة في الفيتنام بدعوى الحد من إنتشار الشيوعية.

الأوضاع الداخلية في تونس

قيل أحداث 9 أفريل كانت الأوضاع متروية بسبب القمع العنيف الذي قامت به السلطة ضد زعماء الحزب الجديد وبعد تسريحهم من السجون والمنافي سنة 1936 أنشأوا في شهور قليلة شبكة جديدة من الشعب الدستورية في كامل البلاد إعتبرتها الحماية خطرا يهددها، وكانت ردود الفعل الشعبية عنيفة أحيانا مثل أحداث المكنين سنة 1934.

وقد تميزت الفترة بين 1934 و1936 في تونس بتركيز جذور الإستعمار في الأعماق وشدة الضغط على كل تحرك وطني في عهد المقيم العام Peyrouton ولكن ذلك الضغط ضاعف عناد المناضلين وصمودهم حتى سنة 1936. عند قيام حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا التي كانت في البداية متفتحة مع الحركة الوطنية ثم تغلبت عليها النزعة الإستعمارية.

أعاد الحزب الدستوري الجديد تنظيم صفوفه في ظل حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية Front Populaire سنة 1936 وأصبح له 70 ألف منخرط و400 خلية بالإضافة إلى الجمعيات التي لها نفس التوجه كالشبيبة الدستورية والكشافة والجمعيات الثقافية والخلدونية وقدماء الصادقية.

عاد عبد العزيز الشعالبي من المشرق إلى تونس سنة 1937 وعاد الخصام بين أنصار الحزبين القديم والجديد أما الحزب القديم فرغم ما كان له من إشعاع سابق فإنه لم يتقدم إلى فرنسا إلا ببرنامج إصلاحي ومطالب معتدلة تقتصر على تمثيل التونسيين في صلب مجلس نيابي منتخب وفي حكومة مسؤولة وإصلاح الإدارة والقضاء وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين دون التعرض إلى وجود الحماية على عكس سياسة الحزب الدستوري الجديد.

لكن الجبهة الشعبية التي فتحت أبواب الأمل أصبحت هي نفسها سنة 1937 تتخبط في مشاكل جمّة وتفاقت في ذلك الوقت عمليات القمع الإستعماري في الجزائر والمغرب وازداد التوتر في تونس.

وعندها قرر بورقيصة تشديد الخناق على الحكومة الفرنسية بعد سقوط حكومة Léon Bloum عساه يحصل على بعض المطالب. وفي شهر ديسمبر 1937 عمل على التخلص من الأعضاء المعتدلين في الديوان السياسي مثل محمود الماطري، لأنه قرر الدخول في مواجهات عنيفة مع الحكومة الفرنسية التي لا تفهم إلا تلك اللغة. كانت فرنسا كلما اشتد الضغط الشعبي في تونس تلجأ إلى بعث مقيم عام جديد على أنه يأتي بإصلاحات وهي في جوهرها لا تغير شيئا يذكر في الممارسات والواقع الإستعماري المرما أدى إلى اللجوء إلى العنف منذ شهر فيفري 1938 والأحداث الدامية (9 أفريل 1938) بعد يوم من سقوط الحكومة الثانية لـ Léon Bloum: وأدى إلى إيقاف كل الزعماء السياسيين مرة أخرى.

التعهد للأحداث

تعود الأحداث أساسا إلى سياسة المخادعة التي تسلكها فرنسا في تونس وإلى هيمنة المعمرين الفرنسيين بتونس والشركات الفرنسية التي تفرض

مواقفها على الحكومة الفرنسية هذا إذا كانت هي نفسها جادة في تطبيق وعودها وتصريحاتها.

إن بوارق الأمل التي عقدت على حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا للقيام بمبادرات عملية لتحقيق بعض المطالب التونسية قد تبخرت بسقوطها وبذلك فشلت حظوظ تجربة الحوار بين تونس وفرنسا المتنكرة لوعودها.

وعادت أهاليب الإضطهاد والقمع لتصبح سيادة الموقف في سلوك الإقامة العامة إزاء تحركات المناضلين بتعطيل الحريات العامة والقيام بالتتبعات العدلية ضد الصحافة والدستوريين، لذلك عمد الحزب إلى مواجهة القمع بالقمع وأعد لذلك خطة وبدأ بتهيئة الرأي العام للقيام برد الفعل والمبادرة للتحكم في زمام الأمور حتى لا تحقق فرنسا أهدافها في تسديد ضربة قاضية للحركة الوطنية.

انطلقت الحركات الشعبية كالسيل الجارف، مظاهرات صاخبة وإضرابات عامة وقطاعية، كتلك التي وقعت في قفصة في منطقة المناجم المتلوي والمظيلة والجربة وفي الماتلين وفي رأس الجبل وبنزرت وفي تونس العاصمة بداية من شهر جانفي إلى مارس ثم أفريل 1938.

واستجاب الشعب التونسي جماعيا للإضراب الذي دعا إليه الحزب يوم 8 أفريل 1938 فتعطلت كل النشاطات وأغلقت كل المتاجر والأسواق ونظمت المظاهرات في كل أنحاء البلاد التونسية.

أراد علي البلهوان الأستاذ بالمعهد الصادقي إلقاء محاضرة بعنوان «دور الشباب في النضال» في إحدى قاعات السينما لكن السلطة رفضت الترخيص له وهددته بالطرده فأعلم التلامذة بذلك، فدخل تلامذة الصادقية في إضراب وساندهم تلامذة الزيتونة وأضربوا معهم، وهذا العصيان حسب تقرير المقيم العام في شهر مارس هو عمل منظم مدروس فقد تمكن القادة الدستوريون من تحويل التلاميذ من مؤسسات التعليم إلى إحتلال الشارع.

كشفت الاجتماعات لهذا لغرض في الساحل خلال شهر مارس 1938 والدعوة إلى العصيان وعدم دفع الضرائب ورفض التجنيد لمقاومة التعسف، وكانت

تصريحات الدستوريين جنحة وجريمة تستوجب التتبع العدلي، والواقع أنه بعد انعقاد المجلس الملي للحزب يومي 13 و 14 مارس 1938 صدرت تعليمات من الحزب لإثارة الشعب.

وأشار المقيم العام في تقاريره إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن تلك الإضرابات تتزامن مع توتر العلاقات الدولية والصعوبات الاقتصادية التي تعيشها الإيالة التونسية.

صرح المقيم العام عند إشرافه على مؤتمر الجامعة القومية لقدماء المحاربين الفرنسيين قائلا: «هناك تصريحات إجرامية نسمعها هذه الأيام الأخيرة وسنعاقب أصحابها طبقا للقانون».

يوم 7 أفريل أمر المقيم العام بحجز عدد من جريدة العمل الناطقة بأسم الديوان السياسي بسبب نشرها عناوين مثيرة للعواطف الدينية وداعية للتمرد إلى جانب ثلب الحكومة. وقد رد الحزب على ذلك بتنظيم مظاهرة يوم 8 أفريل ودعوة للإضراب العام، ولم يعط المقيم العام في ذلك اليوم أمرا بإيقاف المظاهرة إنما رتب الأمور لصد المظاهرات التي دعا إليها الحزب في كامل البلاد.

التحدي والمواجهة

سلك الحزب الدستوري الجديد بعد المجلس الملي المنعقد يومي 13 و 14 مارس 1938 سياسة القيام بالمبادرة والمسك بزمام الأمور في البلاد بعد تبخر وعود مساعد وزير خارجية فرنسا Vienot وبعد التخلص من رئيس الحزب الماطري الذي يدعو دائما إلى المهادنة مع السلطة وبعد الدعوة الصريحة التي صدرت عن المجلس الملي للتصدي للسلطة بكل الوسائل وعدم إعتبار منشور الكاتب العام للحكومة بتحريم عقد الاجتماعات.

الحملة الدعائية

قرر الحزب بداية من 28 مارس 1938 القيام بحملة دعائية واسعة النطاق لتعبئة الجماهير وإعدادها إلى المواجهة ورد الفعل وتحدي قوات الأمن وبتنسيق مع بورقيبة الكاتب العام للحزب الذي كان مريضا قام قادة الحزب بعقد اجتماعات عامة في الشمال والوسط تدور حول محورين هامين :

(1) التشهير بما قامت به قوات الأمن من إطلاق النار وقتل الوطنيين الأبرياء والعمال المضربين أثناء مظاهرات بنزرت والمتلين والمتلوي والمظيلة.

(2) التشهير بإصدار قرار للقضاء على الحرية والسيادة الوطنية بتحريم الاجتماعات وسلوك سياسة الإضطهاد والقمع للجماهير التونسية. فقاموا بدعوة المواطنين إلى التضحية حتى الموت وإلى العصيان المدني والعسكري.

أفتتحت الحملة الدعائية في مجاز الباب يوم 28 مارس 1938 بإشراف سليمان بن سليمان وصالح بن يوسف من الديوان السياسي والهادي نيرة ومحمود بورقيبة ويوسف الرويسي من المجلس الملي.

وهكذا تغلغل الحزب لأول مرة في الشمال الغربي بقوة وكانت المنطقة حتى ذلك الوقت يسيطر عليها المعمرون الكبار (1)

ومن مجاز الباب توزع زعماء الحزب في الجهات يوم 29 مارس فاتجه الهادي نيرة إلى تستور برفقة الهادي عطية رئيس الشعبة حيث عقد اجتماعات شملت قبلاط والكريب وجندوية (سوق الأربعاء) يوم 30 مارس واتجه المنجي سليم صحبة حسونة الزوالي وعقد اجتماعات بمنطقة بنزرت والمتلين ورأس الجبل ورفراف وغار الملح (Porto Farina). أما صالح بن يوسف ومحمود بورقيبة فنظما اجتماعات في منطقة الكاف والسررس يوم 30 مارس وغرة أفريل ثم في سبيبة وحيدرة بالقصرين. وكانت الخطابات عنيفة وتدعو إلى الثورة والمقاومة ضد الاحتلال.

وأمام هذه الحملة الدستورية والدعوة الصريحة إلى مقاومة الاحتلال لجأت السلطة إلى مزيد من العنف والقمع وأمرت بإيقاف كل من يشرف أو يقوم بتنظيم اجتماع عام وإيقاف أصحاب القاعات التي تعقد فيها الاجتماعات.

فقد ألقي القبض على رئيس شعبة جندوبة (سوق الأربعاء) وأعضاء شعبة الفحص وتم إيقاف الدكتور سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسي ويوسف الرويسي رئيس جامعة الجريد الدستورية.

وكرر فعل على إيقاف الدستوريين يومي 3 و4 أبريل قام الحزب بتنظيم إجتماع شعبي يوم 5 أبريل بنادي الحزب بنهج التريبونال بتونس حضره أكثر من 1000 شخص وخطب فيه صالح بن يوسف والمنجي سليم والهادي نيرة وعلي درغوث. وأعلن صالح بن يوسف في نهاية الاجتماع الدعوة إلى إضراب عام 8 أبريل 1938 وتنظيم مظاهرات ومسيرات شعبية في الطريق العام تعبيرا عن غضب وإحتجاج الشعب التونسي على إعتقال وسجن الدستوريين، وأعلم الحاضرين أنه والهادي نيرة ومحمود بورقيبة مدعوون غدا يوم 6 أبريل 1938 من طرف المحكمة، وبعد إنتهاء الاجتماع توزع الحاضرون في مسيرات جابت شوارع المدينة وهتفت بشعارات وطنية (1)

عقد إجتماع شعبي آخر يوم 6 أبريل 1938 مساء بإشراف المنجي سليم حضره نحو 2000 شخص بنادي الحزب وخطب في الاجتماع البشير بن يوسف (شقيق صالح) ومحمد المرزوقي عضو هيئة الدفاع عن الزيتونيين والهادي بوكري وعلي البلهوان ودعوا إلى الإضراب العام والإصطدامات الدموية ضد قوى الإحتلال ليكون يوم الجمعة 8 أبريل 1938 يوما تاريخيا في تونس.

في نفس اليوم 6 أبريل 1938 مساء عقد إجتماع ثان وتوجه وفد من البنك القومي التونسي يقوده الطاهر صفر وعلي درغوث والهادي الأخوة إلى قصر الباي بحمام الأنف لإطلاعه على إعتقالات الدستوريين ووسائل القمع التي تستعملها السلطة ضد التونسيين المتعلقين بالعرش الحسيني، وعند عودة الوفد من حمام الأنف إتجه إلى دار الحبيب بورقيبة للتحادث معه في الموضوع وتقرر خلاله تنظيم مظاهرة بحمام الأنف يوم 7 أبريل لمساندة موقف الباي وتم فعلا إيقاف صالح بن يوسف والهادي نيرة يوم 6 أبريل.

أجواء التوتر

لما عقد الحزب مؤتمره بنهج التريبونال لمدة 4 أيام بداية من 30 أكتوبر 1937 مرر خلاله المطالبة ببعث حكومة ديمقراطية تتمتع بثقة الشعب وتستمد نفوذها منه.

بعد عجز حكومة الجبهة الشعبية على فتح آفاق جديدة لتحقيق بعض مطالب تونس على طريق الإستقلال أصبح الحزب يعمل على تهيئة الرأي العام والمناضلين الدستوريين لخلق مناخ من التوتر ويدعو إلى الإستنفار خاصة بعد صدور أحكام قاسية ضد العمال الذين قاموا بإضراب في بنزرت تحت إشراف الإتحاد المحلي للشغل وتنسيق مع الجامعة الدستورية كما أن عمال المتلوي قاموا بمسيرات في قفصة بمناسبة إحياء ذكرى مرور سنة على أعمال القمع الدامية التي قامت بها السلطة ضدهم في مثل يوم 4 مارس 1937. كما وقعت إصطدامات دامية في رأس الجبل يوم 8 جانفي 1938 قتل فيها أكثر من 14 شهيدا وعددا من الجرحى وفي بنزرت 20 شهيدا إحتجاجا على نفي حسن النوري إلى الجزائر. وزاد جو التوتر في أوساط الطلبة والتلامذة بتونس بعد منع السلطة الأستاذ علي البلهوان من إلقاء محاضرة في قصر الجمعيات (دار الثقافة ابن رشيق) عنوانها «الشباب ودوره في النضال الوطني» (1)

سير الأحداث

بدأت الأحداث بوادي مليز وجندوبة يوم 4 أبريل 1938 وتواصلت.

يوم 6 أبريل تجمع المتظاهرون أمام قصر الباي واستقبل الباي وفدا منهم يضم المنجي سليم وعلي درغوث ومحمد المكي ويوسف الرويسي وخميس الشماخي. (2) وعند خروج الوفد من القصر أعلم المنجي سليم الجماهير بأنه بلغ الرسالة وطلب منهم أن يتفرقوا في هدوء.

في 7 أبريل 1938 نظمت الشعب الدستورية في معظم الجهات بالبلاد التونسية وفي العاصمة مظاهرات منها مظاهرة ضخمة نظمها الشبيبة المدرسية وشارك

(1) عدنان المنصر : بحث (شهادة الكفاءة) حول مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس.

فيها الباهي الأذغم والصادق المقدم وعزوز الرباعي والحبيب جاء وحده ورشيد إدريس والحبيب نيرة والطيب العنابي.

اجتماع شعبي

في نفس اليوم نظمت مظاهرة بحمام الأنف (7 أبريل 1938) أمام قصر الباي شارك فيها 2500 شخص للمطالبة بإطلاق سراح الزعماء. ذهب إلى حمام الأنف آلاف من التونسيين للمشاركة في مسيرة لمساندة موقف الباي واحتجاجا على إلقاء القبض على صالح بن يوسف والهادي نيرة.

مظاهرة كشفية بالعاصمة للتنديد بالقمع الإستعماري.

في باب الخضراء تظاهر مئات الدستوريين ورفعوا شعار «التحرير».

في جربة تظاهر آلاف من الناس مطالبين بإطلاق سراح 22 دستوريا ألقوا عليهم القبض.

في القلعة الكبرى تظاهر 300 شخص سلموا عريضة المطالب الوطنية للكاية.

في نفس اليوم عقد اجتماع كبير بنادي الحزب الذي غص بالحاضرين وكان البقية في الشارع حضره نحو 2000 شخص للتنديد بالقبض على الهادي نيرة وسليمان بن سليمان وصالح بن يوسف وتزعم تلك الإضطرابات الجناح المتشدد في الحزب بإشراف بورقيبة ومن معه من المنجي سليم وعلي البلهوان وعلي درغوث والبشير بن يوسف ومحمود شرشور وموسى الرويسي والهادي بن بوبكر والطلبة الزيتونيون.

تداول على منصة الخطابة في ذلك الاجتماع الشعبي علي البلهوان والمنجي سليم ووجهوا إنتقادات حادة إلى سياسة المقيم العام Armand Guillon الذي نكث بتعهداته ودعوا الحاضرين إلى التظاهر في كل مكان والإحتجاج على تصلب الحكومة الفرنسية وكذلك لترهيب السلطة بأنها تواجه قوة شعبية عامة تطلب حقوقها الشرعية ودعوهم إلى العمل على إنجاح الإضراب العام الذي تقرر ليوم 8 أبريل 1938 ولتخرج المظاهرة من نادي الحزب وتنقسم إلى فرعين يتجه إحدهما إلى رحبة الغنم (قرب معهد

ترشيح المعلمين) وتتجه الأخرى إلى ساحة الإقامة العامة (باب البحر، ساحة الإستقلال حاليا).

ومما زاد في حدة التوتر أن المقيم العام أمر في نفس اليوم 7 أبريل 1938 بحجز عدد من جريدة العمل الناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد بسبب نشرها لعناوين تدعو إلى التمرد وفيها ثلب للحكومة.

يوم 8 أبريل (1)

نظمت مظاهرتان في العاصمة شارك فيهما نحو 700 شخص إحدهما قادها علي البلهوان من نادي الحزب نحو ساحة الإقامة العامة والمظاهرة الثانية من رحبة الغنم مرورا بباب منارة وباب الجديد إلى ساحة الإقامة العامة على أن يلتقيا في ساحة باب البحر.

وقع إضراب في بنزرت إحتجاجا على إيقاف الدستوريين ونفي حسن النوري.

نظمت مظاهرات في سوسة والمنستير شارك فيها أكثر من 1000 شخص مع توزيع منشورات وتقديم لائح إحتجاج للسلطة.

في صفاقس تظاهر نحو 4000 شخص وأغلقت المتاجر وقدمت لائحة إحتجاج للسلطة.

في نابل تظاهر نحو 2000 شخص.

في القلعة الصغرى وسيدي بوزيد مظاهرات شارك فيها نحو 1500 شخص في كل مدينة منهما.

في المهديّة غلق المتاجر ومظاهرة 1500 شخص، مظاهرة في جمال 1500 شخص.

(1) التحق محمود الماطري بالمظاهرات في باب الجديد وعند وصول المتظاهرين أمام الإقامة العامة التي تحيط بها الأسلاك الشائكة وقوات من الأمن والجيش خطب في المتظاهرين علي البلهوان والمنجي سليم ومحمود الماطري، إقترح الماطري تكوين وفد لمقابلة المقيم العام فقاطعه علي البلهوان لا للحوار معهم فليستعملوا أسلحتهم ثم نرى ماذا يقدر أن يقوم به الشعب، أخذ الماطري الكلمة من جديد ودعا الحاضرين إلى الإنسحاب بهدوء وقال لهم إتبعوني.

المصدر : Mahmoud el Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production : avril 1992.

في وادي مليز مظاهرة في سوق الأربعاء (جندوبة) غلق المتاجر ومظاهرة شارك فيها 1000 شخص في غار الدماء غلق المتاجر.

وفي قصر هلال مظاهرة ضخمة شارك فيها 1000 متظاهر.

وتعتبر تلك الإنتفاضة الشعبية العارمة والعامّة رد فعل على إعتقال الزعماء، وهي عمليات تصعيد مقصودة سلكها الحزب لفرض مواقفه والإستجابة لمطالبه الوطنية.

نجح الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب نجاحا تاما فكانت تونس مقفرة والمتاجر والأسواق والمحلات العامة والمقاهي وغيرها والمعامل مغلقة والشوارع مملوءة بأمواج متلاطمة من البشر يجوبونها حاملين الأعلام واللافتات التي كتب عليها شعارات «لتسقط الإمتيازات» «نطالب ببرلمان تونسي» «إعادة السلطة للتونسيين» وأنطلقت النداءات والأناشيد الوطنية والمناداة ببرلمان تونسي من كل مكان وفي كل مدينة وقرية.

شارك في تلك المظاهرات الرجال والنساء والشباب والأطفال وكان قادة المظاهرات علي البلهوان وعلي درغوث وعزوز الرباعي والمنجي سليم.

وبينما كان المتظاهرون في ساحة الإقامة العامة ظهر فجأة محمود الماطري (1) وصاح في الحشود المتراصة «لقد أظهرتم النظام والإنضباط وعبرتم عن مطالبكم، فقد يكون المقيم العام ينظر إليكم من شباك السفارة وأدعوكم الآن أن تتفرقوا في هدوء»، ولكن المتظاهرين لم يعجبهم كلامه وأسكتوه فأخذ الكلمة بعده علي البلهوان والمنجي سليم وهاجما سياسة فرنسا ودعوا الجماهير إلى المشاركة في المظاهرة القادمة يوم 10 أفريل ودعوهم إلى التفرق في هدوء فتفرقوا مكونين مسيرات كثيرة في شوارع العاصمة يهتافاتهم وأناشيدهم الحماسية والوطنية منادين بإطلاق سراح الزعماء. ولم يتحقق أي طلب وقام القسم التونسي بالمجلس الكبير برئاسة الطاهر بن عمار بدعوة الشعب التونسي إلى الهدوء.

قمة التوتر بالعاصمة

يوم 9 أفريل

لم يبق خارج السجن من الزعماء السياسيين إلا علي البلهوان والمنجي سليم وهما عضوان في المجلس الملي للحزب ولم يبرمجا أي شيء سوى إعداد مظاهرة يوم 10 أفريل.

في ذلك اليوم ذهب وفد الأعيان إلى قصر الحكومة بالقصبة للتعرف على رد الباي على المطالب التي قدمها إليه المتظاهرون يوم 7 أفريل بحمام الأنف.

ويتركب الوفد من الطاهر صفر و الصادق بوصفارة ومحمد محسن وحبیب الفزاني والطيب بن بشير وحسين بن رايس وعلي درغوث، واستقبلهم الوزير الأكبر (1) وشرحوا له طلبهم في تطبيق وعود المقيم العام وطلبوا إطلاق سراح المعتقلين الدستوريين وكان جواب الوزير الأكبر سلبيا. وعند خروجهم إلتف حولهم جمع من أمام دار الباي بساحة الحكومة (القصبة) ينادون «تجبا الحرية تسقط القصة» «نطالب ببرلمان تونسي».

رفع الحاضرون الطاهر صفر على الأكتاف وخاطبهم قائلا «استقبلنا الوزير الأكبر الهادي الأخوة والحكومة تكبر الهدوء الذي أظهره المتظاهرون يوم أمس وهي على إستعداد لتبحث بعناية مطالب الشعب في إطار معاهدة الحماية» ودعاهم إلى العودة إلى مقراتهم.

وآستقبل المتظاهرون كلامه ببرود وعداء نحوه ووضعوه أرضا ورفعوا على الأعناق علي درغوث، فقال لهم «تبين لنا من كلام الوزير الأكبر أن السلطة التونسية ليس لها أي نفوذ ولو جزئي ودعانا الوزير الأكبر إلى تقديم مطالب والحال أننا قدمناها منذ سنين ويثسنا وفقدنا الأمل والثقة في السلطة الفرنسية التي أخذت أراضينا وثروتنا وأصبحنا فقراء علينا أن نواصل كفاحنا حتى ننال مطالبنا وتبخر وفد الأعيان

(1) كتاب مصطفى كريم : تقرير Charles Chaumagne الإدارة العامة للشؤون التجارية حول مقابلة الوفد الدستوري مع الهادي الأخوة (وثائق الدلاحي).

وأنسل ليذهب لمقابلة بورقيبة بينما واصل الناس مسيرتهم مع علي درغوث نحو القصبة ينشدون الأناشيد الوطنية.

أثناء التجمهر أمام دار الباي كان المطاري عند المقيم العام الذي إستدعاه ليعلمه أنه رخص في مظاهرة 8 أبريل ولن يرخّص في مظاهرة وإضراب 10 أبريل ولو أدى الأمر إلى إعلان حالة الطوارئ.

وكان وفد الأعيان عند بورقيبة يعلمونه بالمحادثة مع الوزير الأكبر ولما قالوا له إن المقيم العام مستعد أن يرخّص لوفد دستوري للذهاب إلى باريس لشرح مطالبهم للحكومة قال لهم نعم إقترحوا أن يكون أعضاء الوفد هم الزعماء المعتقلون في السجن ليسافروا إلى باريس والمتظاهرون يوم 10 أبريل ينادون بأسمائهم كممثلين لهم، وخاب تدخل الطاهر صفر لإقناع بورقيبة بإلغاء مظاهرة 10 أبريل.

وبعد ذلك اليوم ذهب محمود المطاري إلى بورقيبة وهو مريض ونصح بورقيبة بإلغاء المظاهرة ليوم 10 أبريل لأن المقيم العام أعلمه بأنه يفرض حالة الحصار في صورة وقوعها وفشل في إقناع بورقيبة وكان وقتها بصدد تحرير إفتتاحية جريدة L'action ليوم 10 أبريل 1938.

وفي نفس اليوم إستدعى حاكم التحقيق علي البلهوان للمثول بالمحكمة على الساعة الثالثة بعد الزوال، إنتشر الخبر بسرعة في تونس وخاصة عند الطلبة الدستوريين بالزيتونة وعند وصول علي البلهوان أمام قصر العدالة وجد حشدا كبيرا من الدستوريين في انتظاره، وأكتظت الطرقات المؤدية إلى المحكمة من كل جهة وبسرعة، في مظاهرة لمنع دخول علي البلهوان إلى المحكمة العسكرية ولتسريحه ومنع سجنه، وبعد أن إمتلأت الطرقات التي تصل إلى قصر العدالة تجمع المتظاهرون في كثير من ساحات المدينة، في باب سويقة، في باب منارة، وفي القصبة وباب العلوج.

وأخذت تعزيزات الأمن تصل إلى المكان ووضع الجيش في حالة إستنفار ونزل إلى الشوارع بقوة.

لم يكن هذا الغليان مظاهرات منظمة ولكنه كان إنتفاضة شعبية تلقائية كرد فعل على حركة التسخين والتحدي الذي تجابه بها السلطة الشعب التونسي والتنكيل بالدستوريين خاصة.

بدأت الإصطدامات بين الشعب والجيش وقوات الأمن من الساعة الثالثة مساء واستمرت إلى الساعة السابعة في مواقع متعددة ومتفرعة وبدون تنسيق أو تنظيم.

إنطلقت الإشتباكات عند إبعاد المتظاهرين بالقوة أمام قصر العدالة نحو باب سويقة ونحو القصبة ووقعت مناوشة بين أحد المتظاهرين وعون أمن وتم إيقافه فأعترض المتظاهرون على ذلك بقوة وبدأت المعركة. إنهال رجال الشرطة على المتظاهرين ضربا بعصيهم المعدنية فأمطروهم المتظاهرون بالحجارة وعندما إستعمل الأمن أسلحته النارية فأصابوا البعض منهم وفر الآخرون وتجمعت مظاهرة أخرى خلف قصر العدالة في مكان مرتفع به مقبرة وأخذوا في قذف سيارات الأمن بالحجارة ولما عجزوا عن تفريقهم إستعمل الحرس أسلحته النارية لتفريقهم (1) وهكذا تكونت في المدينة جيوب متفرقة للمقاومة في كل الأحياء وخاصة في ساحة باب العلوج.

إستعمل الأمن لإخماد المقاومة في باب العلوج وفي الملاسين المدافع الرشاشة لإخماد المقاومة العنيفة في الملاسين بنفس الأسلحة السريعة الفاعلة.

وكان جيب المقاومة في باب سويقة عنيفا اضطرت السلطة إلى إحضار فرقة من الجيش (السواقة) لتفريق المظاهرة وكلما تفرقت واحدة تكونت مظاهرة أخرى.

وفي المساء حوالي الساعة الرابعة تجمعت مظاهرة صاخبة في ساحة القصبة مسلحة بالحجارة والعصي والقضبان أخذت تقذف سيارات الأمن والأوروبيين ونوافذ إدارة المالية في الساحة وتحطم زجاج النوافذ والسيارات الرابضة وحصلت إشتباكات بين الأمن والمتظاهرين وتدخل الجيش والخيالة لدعم قوات الأمن للسيطرة على الوضع.

وبينما كان الإشتباك جاريا بين المتظاهرين في ساحة القصبة وشارع باب منارة طعن متظاهر عون (حرس) gendarme يدعى Nicolas بسكين في كتفه وتواصلت

(1) تقرير مدير الأمن بتاريخ 13 أبريل، جمع وإعداد النصف الدلاحي.

المعركة بين الطرفين رغم إنتشار جثث الموتى والجرحى من التونسيين في ساحة القصبة.

وطالت المعركة وخيم الظلام وكادت تفرغ ذخيرة الأسلحة الرشاشة لقوات الأمن وبدأت الساحة تخلو من المقاومين الوطنيين وعاد الهدوء إلى نصابه.

كانت الخسائر في ذلك اليوم 9 أبريل 1938 ثقيلة وحسب إحصائيات رجال الأمن للجرحى الذين نقلوا إلى المستشفى 110 أما الشهداء فبلغ عددهم 17 في صفوف التونسيين (1).

أما جريدة L'action tunisienne ليوم 10 أبريل فذكرت أن عدد القتلى من التونسيين بلغ 122 وعدد الجرحى بلغ 80 جريحا.

وفي تقارير رجال الأمن أن الطلبة الزيتونيين كانوا المحرضين والمؤطرين لتلك الأحداث (2) وكذلك المهمشين الذين يعيشون في تونس وهم أغلبية المتظاهرين أما الطبقة البورجوازية فإنها لم تشارك في الأحداث ولا يمكن أخذ تقارير الأمن مسلمة فإن أجواء التوتر الشديد كانت تسود في العاصمة وفي كل مكان والمظاهرات شارك فيها مختلف الفئات في العاصمة وداخل البلاد يضاف إلى ذلك ظاهرة الفقر والجوع التي طالت معظم السكان، وكانت من أسباب النقمة على السلطة.

صدر في نفس اليوم أمر من الباي بإعلان حالة الطوارئ يوم 9 أبريل 1938 في تونس العاصمة وفي اليوم الموالي وقع تعميم الحالة والأحكام العرفية في مناطق الساحل والوطن القبلي مما يعطي كامل السلطة للجيش لقمع كل التحركات وتفتيش كل المساكن والمحلات ليلا نهارا وإيقاف كل المشتبه فيهم ومنع كل الإجتماعات لأكثر من 6 أشخاص ومنع المرور في المدينة الواحدة أو بين المدن ليلا ومنع حمل كل أنواع السلاح (حتى السكين والعصا والحصى).

(1) تقرير مدير الأمن بتاريخ 13 أبريل، جمع وإعداد المنصف الدلاحي.

(2) نفس المصدر.

الإيقافات

كثيرة في صفوف المتظاهرين وبالإضافة إلى إيقاف كثير من الدستوريين في الأيام الأخيرة، وقع يوم 10 أبريل إيقاف إثني عشر مسؤولا وطنيا وكذلك وقع إيقاف الطاهر صفر في تونس يوم 22 أبريل والبحري قيثة في باريس يوم 24 أبريل وبمقتضى فرض حالة الطوارئ قرر المقيم العام حل الحزب الدستوري وكل الشعب والجامعات التابعة له يوم 12 أبريل 1938.

وسلط الإضطهاد والقمع على كل المناضلين بنية تخليص البلاد منهم نهائيا وتم إيقاف أكثر من 500 دستوري خلال شهر أبريل (1) وإيقاف 400 مناضل في الساحل. عند رفع حالة الطوارئ في أوت 1938 كان عدد الموقوفين في السجون 906 من الوطنيين. وهكذا إمتلأت السجون المدنية والعسكرية بالوطنيين.

إن أحداث 9 أبريل كانت عملية متوقعة شارك فيها الزيتونيون بكشافة وتلاميذة الصادقية وسكان الأحياء الفقيرة حول العاصمة وأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين وسقط في الساحة عون أمن وكثير من المتظاهرين.

وأحيل الزعماء والقادة على المحاكمة ومنهم بورقيصة وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان ومحمود بورقيصة ويوسف الرويسي وكان حاكم التحقيق في تلك الأحداث هو De Guerin de Cayla.

قامت المرأة بدور فاعل في تلك الأحداث و ساهمت في المظاهرات مثل بنات الفراتي وشاذلية بوزقرو وسعيدة ساسي وحرم حسونة القروي.

السجن والمحاكمة

أودع المقيم العام كل الزعماء السياسيين والمناضلين الدستوريين في السجن المدني بالعاصمة (2) وعندما غص بهم نقل الكثير منهم إلى السجن العسكري وأحالهم

(1) المصدر: M. Kraiem : Mouvement National et Front populaire, I.S.H.M.N. 1996.

(2) بعد أعمال القمع ألقي القبض على حوالي 3000 من المناضلين في ذلك اليوم 9 أبريل 1938.

على المحكمة العسكرية التي لعب فيها De Guerin de Cayla حاكم التحقيق دورا رئيسيا فألصق بهم أخطر التهم، مثل قلب نظام الحكم الذي تكون عقوبته الإعدام وظنت السلطة الإستعمارية أن السجن والمحاكمات وفرض القانون العرفي في البلاد سيعيد الأمن والاستقرار، ولكن سرعان ماخاب ظنها لأن عمليات المقاومة تضاعفت رغم الحكم الإستثنائي وحالة الحصار وبلغت الذروة مما أدخل الذعر في قلوب الفرنسيين عموما والمعمرين الذي دفعوا السلطة إلى العنف ضد المواطنين الأبرياء.

ووجهت تلك التهمة الخطيرة (قلب نظام الحكم) إلى كل أعضاء الديوان السياسي وأعضاء المجلس الملي للحزب (الذي يضم كل القادة الجهويين للحزب والوجوه البارزة في المستوى الوطني).

ومع وضعهم في الزنانات الفردية لم يضعف أحد من القياديين عدا ما ورد في بحث البحري ثيثة والطاهر صفر بأن ما حدث تسبب فيه المتشددون في القيادة، ولما طلب بورقيبة مكافحتهما أمام De Guerin de Cayla تراجع البحري ثيثة ذاكرا أن العمل جماعي وتمسك الطاهر صفر بموقفه (1).

وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء قابعين في زناناتهم حاملين المشعل للأجيال القادمة كان الوطنيون في تونس ثابتين صامدين لتحمل كل أنواع الأذى يرفعون بأمانة الشعلة المقدسة لمواصلة هدم معاقل الإستعمار وقلع جذوره من البلاد وحتى الشبان منهم لم يضعفوا في السجون مثل أبناء الخبثاني مصطفى وأحمد وعبد الرحمان وإبراهيم عبد الله حتى المريض منهم مثل البشير بن فضل ومحمد المبروك رغم الظروف القاسية في السجن.

تصرف المقيم العام خلال أحداث 9 أفريل :

التصريحات والقرارات : (Armand Guillon).

كان الهدوء سائدا صباح يوم السبت 9 أفريل 1938 عدا تنظيم مسيرة تتكون من 400 شخص قادها الطاهر صفر إلى دار الباي على رأس وفد إستقبله

(1) المصدر : Slimane ben Slimane ; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

الوزير الأكبر وأبرق يومها المقيم العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية يطلب تعزيز الأمن بخمس فرق من الحرس الجمهوري المتنقل.

لم تكن كل الظواهر تنبئ بأن المقيم العام غير موقفه المتشدد الذي إتخذته يوم 8 أفريل وقرر الرد السريع بشدة على كل المظاهرات وهذا ماتم فعلا يوم 9 أفريل 1938.

عدة آلاف تظاهروا مطالبين بإطلاق سراح علي البلهوان وأشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن مما أسفر عن قتلى وجرحى من الجانبين، والمقيم العام يتهم الدستوريين بأنهم الدعاة والسبب في كل ماحدث.

قتل عون وجرح عديد من رجال الأمن وقتل 7 وجرح عشرة من المتظاهرين (حسب تقرير المقيم العام) أما العدد الحقيقي فهو أكثر من ذلك بكثير. وقد أعلنت السلطة حالة الطوارئ في تونس وضواحيها مبررة ذلك بحالة الذعر التي يعيشها الأوروبيون والتونسيون، وتبعاً لذلك كشفت السلطة الدوريات وعمليات التمشيط والإعتقالات « 150 معتقلا ثلثاهم بتهمة حمل السلاح » والسلاح عندهم (قضببان، عصي، حجارة سكين وسلاح ناري) وأتبعته السلطة سياسة « القبض على الحديدية » والقمع والتنكيل.

علم المقيم العام بوجود حركات تخريب في الوطن القبلي لقطع أسلاك الهاتف ومظاهرات في أماكن أخرى وكان يريد أن يبلغ فرنسا بأن الحزم الذي قام به يوم 9 أفريل في العاصمة جعل الهدوء يسود في كامل البلاد، وذكر أن الأعيان ورجال المجلس البلدي قاموا بمسيرات مساندة لسياسة فرنسا (1).

وللحيلولة دون حدوث اضطرابات جديدة قرر حل الحزب الدستوري الجديد بدعوى أنه السبب في كل الحوادث وأحال العديد من قاداته على المحكمة العسكرية بتهمة « حمل السلاح، التظاهر، وزرع الحقد بين الأجناس وقلب نظام الحكم ».

(1) سبق أن جاء في تقارير المقيم العام لرجال الأمن ادعاءات مماثلة كما فعلوا أثناء احتلال قابس قالوا أن جارة استسلمت. محمد المرزوقي ذكر أنه عند مهاجمة جارة إعتقلوا بعض السكان الذين يحملون السلاح وأخذوهم أسرى وهو دليل على عدم الاستسلام.

أعمال القمع

برّر المقيم العام أمر إطلاق النار على المتظاهرين «أن البلاد كانت في أقصى ظروف الخطر» للدفاع عن النفس بعد سقوط أحد رجال الأمن قتيلا بطعنة خنجر، أما حالة الطوارئ والحصار فقد برّرها «بخطورة الأحداث وتجنب إنتشارها والحفاظ على الأمن العام».

طلب من حكومته ترخيصا لحلّ الحزب الدستوري الجديد لأنه أصبح يهدد الحضور الفرنسي في تونس.

وقال أن وفودا جاءت إلى الإقامة العامة أو إلى المراقبات المدنية في المدن تساند سياسة فرنسا وتندد بالأعمال غير الشرعية التي يرتكبها الدستوريون (حسب قولهم) (1)، وأعطى تعليماته إلى المراقبين المدنيين لسلوك الصرامة في تطبيق حالة الطوارئ وتنفيذ جميع القرارات بحلّ الحزب الدستوري ومراقبة المشبوه فيهم من الوطنيين الدستوريين وتطهير الجهات من المشاغبين

التعاون

دعا المقيم العام عند إستقباله للمجلس الأعلى الفرنسي إلى عدم خلق هوة بين الجالية الفرنسية والأهالي التونسيين بسبب أعمال عنف إقترفها البعض منهم بل العكس هو المطلوب لأن تلك العناصر تهدّد سياسة التعاون بين التونسيين والفرنسيين.

وقال إنه حريص على عودة العلاقات وخلق جوّ من الثقة بين الطرفين بعد التوتر وفقدان الثقة إثر أحداث 9 أفريل وذكر أن المشاكل الحقيقية للتونسيين هي إقتصادية يجب حلها في جوّ من الأمن والثقة المتبادلة بعد معاقبة الدستوريين مثيري الشغب، وقد أرجع أسباب تأخير الإصلاحات الإقتصادية إلى إنشغاله بالمسائل الأمنية.

وربما يستغرب المرء موقف Armand Guillon وصرامته إزاء الدستوريين وقد عرف بعكس ذلك سلوكا وأفكارا.

(1) نفس الأراجيف للتدليل على تعلق بعض الناس بهم، إن وجد خائن فهو يحفظ ولا يقاس عليه.

التناقض

هناك تناقض صارخ بين أقوال وأفعال المقيم العام لكن هناك سؤالا يطرح نفسه وهو كيف تقوم حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا بقمع حركة احتجاج شعبية وتسلط عليها أقصى العقوبات يوم 9 أفريل 1938 وهي الأكثر دموية ومقيمها العام Armand Guillon الذي يعتبر تحرّيا وكان صديقا لمحمود الماطري إلى حدود سنة 1937.

ولم يكن مخادعا كما كان سلفه "بيروتون" أو غيره، وكان يسعى إلى مهادنة الدستوريين وإقناعهم بالحوار مثل Charles Saumagne الموظف السامي بالإقامة العامة.

إذن كيف تحول "Armand Guillon" من الحوار إلى القمع ؟

يرجع ذلك إلى :

* أنه لم يعمل بما جاء في تقرير "Saumagne" سنة 1937 أن التساهل الكبير والقمع الشديد ليس من شأنه أن يوجد الحلول للمشاكل التونسية.

ولا يمكن تفسير ذلك القمع الدموي في 9 أفريل إلا بتنزيله في إطاره الظرفي الخاص الذي تشكّل فيه وهو أن أحزاب اليسار التي قتلها الجبهة الشعبية سنة 1936 كانت واقعة تحت ضغوط المتطرفين الذين كان شعارهم أن فرنسا في خطر يجب إنقاذها وحمايتها وهذا لا يبرر سياسة العنف التي طبقها المقيم العام.

وسقطت حكومة بلوم «الجبهة الشعبية» الثانية واتجه الحكم في فرنسا نحو اليمين برئاسة Dalladier.

يضاف إلى ذلك أن القمع في تونس جاء أيضا نتيجة التقارير العسكرية في تونس التي أدّت إلى فرض الحصار وحالة الطوارئ ومحاكمة الدستوريين في محاكم عسكرية إشتهر فيها حاكم التحقيق العسكري الظالم المقدم (De Guerin de Cayla) Le lieutenant colonel كما عرف بالحقد وحب الإنتقام من رجال المقاومة، وقد كان يفتخر بأنه بعث إلى السجن أعدادا كبيرة من الزعماء السياسيين في الهند الصينية وفي إفريقيا وفي تونس.

تواصل الحركة الوطنية

بعد أحداث 9 أفريل 1938 لم تنقطع الحركة الوطنية بل تواصلت تحت إشراف الديوان السياسي السري للحزب الدستوري بإشراف الدكتور الحبيب ثامر وبعض الرفاق مثل الهادي خفشة الذي عاد من باريس وأخذ في تنظيم صفوف الحزب من جديد وإعادة تركيز خلاياه في الجهات وفي العاصمة. وكل هذه الأنشطة كانت سرية لأن الأحكام العرفية مازال سارية المفعول والمناضلين الدستوريين الذين وقع تسريحهم من السجون خاضعون للإقامة الجبرية وللرقابة الإدارية ولم يمنع ذلك شعب الحزب الدستوري من إحكام التنظيم والصلة ببعضها وبالقيادة السياسية. وتمثل ذلك في التعليمات التي أعطيت لها بتنظيم مظاهرة احتجاج إستقبل بها التونسيون المقيم العام Eric Labonne الجديد بمجرد وصوله من فرنسا ونزوله من الباخرة في ميناء تونس يوم 24 أكتوبر 1938 وشارك في المظاهرة أعداد غفيرة من الرجال والنساء ومن السجناء والسجينات الذين وقع إطلاق سراحهم وكانوا ينادون جميعا بإطلاق سراح المعتقلين الدستوريين وكل الزعماء وتلبية المطالب الشرعية للشعب، بعد المظاهرة إعتقل كثيرا من المشاركين والمشاركين فيها.

ونظرا لعجز السلطة رغم كل وسائل القمع المستعملة للقضاء على الحركة الوطنية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إرسال وفد برلماني فرنسي إلى تونس برئاسة La Grossilière لدراسة الوضع عن كثب في تونس واتصل بوفود سياسية من كل الجهات وكانوا جميعا يطالبون بسراح القادة المسجونين وتلبية المطالب الوطنية التي تقدم بها الحزب الدستوري.

وفي شهر جانفي 1939 عند زيارة رئيس الحكومة الفرنسية Dalladier إلى تونس نظمت مظاهرة في العاصمة ومظاهرات احتجاجية في باردو وبنزرت وصفافس شاركت فيها المرأة وإثرها وقع إلقاء القبض على العديد من المشاركين والمشاركات ومحاكمتهم.

وعند قيام الحرب العالمية الثانية سنة 1939 قررت فرنسا تحويل قضية محاكمة الزعماء السياسيين عن أحداث 9 أفريل 1938 من تونس لتكون من أنظار المحكمة العسكرية في مرسيليا ونقلتهم من السجن العسكري بتبرسق وغيره إلى سجن Fort Saint Nicolas قرب مرسيليا (1) وFort Montluc وFort Maison Carré وVançia قرب ليون. كما ظهرت من جديد جريدة «تونس الفتاة» في 5 نوفمبر 1938 وظهرت جريدة أسبوعية «Action nord africaine» في 8 ماي 1939 يشرف عليهما نخبة من المناضلين الشبان منهم رشيد إدريس.

ولكن عملية تصفية العناصر الدستورية لم تنته مع إيقاف كل القادة السياسيين وتم في نوفمبر 1939 إيقاف من بقي من أعضاء الديوان السياسي الخامس ممن كان خارج السجن كالباهي الأدغم الذي تحمل سابقا مسؤولية كاتب عام للشبيبة المدرسية كما وقع إيقاف الهادي خفشة في 31 أوت 1938 وكذلك الهادي السعيد أحد قادة المقاومة الوطنية السرية.

كما نشطت الإستعلامات الفرنسية وتعرفت على أنشطة فرقتين من رجال المقاومة السرية وأوقفتهم، وكانت هذه الشبكات تعمل على تخريب المصالح الإستعمارية في بعض المدن مثل القيروان ومارث وقابس وتونس (2).

(1) Slimane ben Slimane ; Souvenirs politiques, Cérés production 1989.

(2) Rachid Idriss: Reflet d'un combat ISMN 1996.

الجزء الرابع (1939 - 1945)

الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية

القوى المتقابلة ألمانيا، إيطاليا و اليابان (المحور) ضد فرنسا،
أنجلترا، الولايات المتحدة وروسيا (الحلفاء)

المنصف باي رمز للحركة الوطنية (1) 19 جوان 1942 - 14 ماي 1943

هو ابن الناصر ابن المشير محمد باي دخل المدرسة الصادقية (ابتدائي) ثم
واصل بها تعليمه الثانوي دون إتمامه مع تلقي دروس خاصة بالقصر واختلط بأبناء
الشعب وتفاعل مع أحاسيسهم وعرف بدمائة أخلاقه، فهو باي ليس كالبايات.

كان مستشار والده الناصر باي منذ توليه الحكم سنة 1906 وكانت له وإخوته
علاقة بحركة الشباب التونسي، تأثر بالشعر الملتزم للشاذلي خزندار وبأفكاره الوطنية.

تولى الحكم يوم 19 جوان 1942 خلال الحرب العالمية الثانية ورغم سعي قوات
الحلفاء من جهة وقوات المحور من جهة أخرى لجلبه إلى مساندتهم فإنه وقف موقف
الحياد ولم يتزحزح عنه.

كان متعاطفا مع الحزب الدستوري منذ إنبعائه سنة 1920 ويبدو أنه أعطي
بطاقة وأنخرط فيه وأقنع والده بحسن توجهات الحزب.

هو الذي دفع وفد الأربعين من الحزب والأعيان لتقديم مطالبهم إلى والده
الناصر باي يوم 18 جوان 1920 رغم معارضة الوزير الأكبر الطيب الجلولي وشجع على



المنصف باي المالك الوطني

(1) Omar Khelifi: Moncef Bey, le roi martyr, 1995. Kahia édition Radès 1994.

بعث الهلال الأحمر سنة 1943 وكان مقره بالمدرسة الصادقية يشرف عليه الشاذلي زويتن كما ساهم في إيواء كثير من التونسيين في مأوى الجبل الأحمر.

لعب المنصف باي دورا أساسيا في إقناع والده بالتنازل عن العرش وتكذيب ما نشرته جريدة Le Petit journal من إدعاء عن تسيرى الناصر باي من الحزب الدستوري، وهو الذي قام عن طريق صديقه الشاعر الشاذلي خزندار بدعوة الحزب لتنظيم إضراب ومظاهرة يوم 5 أفريل 1922.

عين وليا للعهد في 26 أفريل 1942 ثم تولى العرش يوم 19 جوان 1942.

كان وطنيا صادقا جاءت الوفود بصورة تلقائية من كامل البلاد لتهنئته بقصر المرسى لما عرف عنه من وطنية وتواضع وكان يحرضهم على الوحدة ونبذ الخلافات.

عندما جاءه الدكتور محمود الماطري خاطبه قائلا «سوف ترى أنني لست كالبابايات الآخرين إني وطني غيور مثلك» ثم وضع يده على رقبته وقال «إني مستعد للتضحية بمكان هذه الأصابع الأربعة في سبيل سعادة شعبنا» فأخذ الماطري يده يقبلها فسحبها وقال له «لقد إنتهت عادة تقبيل اليد التي قررت إلغائها فأصبحنا الآن كلنا إخوانا».

بعث مجلسا خاصا برئاسة شقيقه حسن باي لمساعدته على تدبير شؤون الدولة ومن بين أعضائه وطنيون مخلصون مثل محمود الماطري ومحمد بدره والصادق الزمرلي (الذي أصبح مدير التشريعات) ومحمد علي العنابي.

قام بإعداد مذكرة جاءت بعد إستشارة ممثلي الشعب بعثها إلى رئيس الدولة الفرنسية المارشال بيتان عن طريق المقيم العام الأميرال إستيفا، قدّم فيها مطالب مستعجلة طبقا لروح معاهدة الحماية لا ممارساتها، من بينها بعث مجلس تشريعي ومجالس بلدية منتخبة وإزالة الفوارق بين الفرنسيين والتونسيين في الأجور والمرتبات وإقرار إجبارية التعليم وهي نفس المطالب التي أقرها مؤتمر الحزب الدستوري سنة 1937.

بعث المنصف باي رسالة في 12 نوفمبر 1942 إلى F. Roosevelt رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق القنصل الأمريكي بتونس Hooker Doolittle عبر فيها عن تفهم دخول الحلفاء الحرب ضد المحور قائلا إنه مامن شك أن نيتهم الأخذ بيد الشعوب المستضعفة وإعطائها الحق في المطالبة بتقرير مصيرها ومنها تونس وذلك طبقا للميثاق الأطلسي لتعمل على تحسين أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية.

وكان المنصف باي قد تلقى يوم 7 نوفمبر 1942 عن طريق المقيم العام الأميرال Estiva رسالتين الأولى من F. Roosevelt والثانية من المارشال Pétain رئيس حكومة Vichy الموالية للمحور.

الأولى تعبر عن تعاطف الولايات المتحدة مع مطالب الوطنيين التونسيين يعلمه فيها بقرب دخول جيوش الحلفاء إلى تونس ويطلب منه تسهيل تحرك الجيش الأمريكي.

أما رسالة المارشال Pétain فكانت تدعوه حسب معاهدة الحماية للوقوف في صف الجانب الفرنسي أي المحور.

ونظرا للموقف المحايد الذي سار عليه المنصف باي قرر أن يركز إهتمامه بتجسيم سيادة الشعب التونسي طبقا لمعاهدة باردو لسنة 1881.

ونشطت الجمعيات في عهده مثل الكشافة والخيرية والشبيبة الدستورية ومنظمات الشباب والهلال الأحمر.

وطلب من المقيم العام التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإطلاق سراح المعتقلين التونسيين في سجون تونس والجزائر وفرنسا.

أعاد الباي هذا الطلب عدة مرات وعند دخول قوات المحور إلى تونس أمر المقيم في غرة ديسمبر 1942 بإطلاق سراح المساجين السياسيين بتونس إثر الإنتفاضة التي قاموا بها في السجن المدني وقتل خلالها أربعة شهداء وعند خروج المعتقلين إستقبل الباي ثلاثة منهم وهم الدكتور الحبيب ثامر ورشيد إدريس وحسين التريكي، وأعرب لهم عن قناعته بخدمة القضية التونسية ولو دخل من أجل ذلك السجن أو مات

نتيجة لذلك، ومن بين زعماء الحزب الذين إتصلوا به حسن الفلاتي والصادق المقدم اللذان أعلماه بأن الشعب متعاطف مع قوات المحور ضد فرنسا التي تستعمره. أما بورقيبة الذي كان قابعا في سجن Saint Nicolas قرب مرسيليا فكان يحذر الشعب التونسي من التعاطف مع المحور لأنه يحده تصور أن الحلفاء سوف ينتصرون على المحور ويخاف على الشعب التونسي من إنتقام فرنسا منه وتمكن عن طريق زوجته ماتيلد أن يبعث رسالة إلى الحبيب ثامر في هذا المعنى للعمل بمقتضاها وأخفت زوجة بورقيبة الرسالة في نعل حذاءها وأوصلتها وأيد هذا التوجه جلولي فارس والمنجي سليم وحتى عبد العزيز الثعالبي.

يوم 26 أكتوبر 1942 هدد الباي بالإستقالة لقلة أدب الأميرال ستييفا لكن وبعد تلقيه برقية تقدير ومحبة من المارشال بيتان لشخص المنصف باي، إستقبل الباي المقيم العام وتحدث معه عن الإصلاحات الممكن إدخالها في تونس حسب المقترحات التي قدمها الباي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية.

(1) أول حكومة وطنية بعثها المنصف باي

عوض الباي وزراة بوزارة جديدة يرأسها محمد شنيق دون إستشارة المقيم العام ومن أعضائها الدستوريين محمود الماطري وزير الداخلية وصالح فرحات وزير العدل، وأتخذت الحكومة قرارات هامة رغم عدم موافقة المقيم العام عليها وتتمثل في: - إلغاء الأمر الصادر سنة 1898 القاضي بتمكين المعمرين من أراضي الأوقاف. - المساواة بين التونسيين والفرنسيين في المرتبات وألغى الثلث الإستعماري فأصبحت أجور التونسيين مساوية لأجور الفرنسيين. - تشجيع الأحزاب والمنظمات على نشاطها.

شهد الحزب الدستوري الجديد نشاطا حثيثا برئاسة الدكتور الحبيب ثامر وكان بورقيبة منفيا في فرنسا ومع ذلك أعلن مساندته للحلفاء لا للمحور، أصدر الحزب جريدة بأسم «إفريقيا الفتاة» ونشطت الجمعيات مثل الكشافة والخيرية.

(2) دخول قوات المحور إلى تونس (من 10 نوفمبر 1942 إلى 13 ماي 1943) (1)

يمكن اعتبار تونس أنها دخلت الحرب رغم إرادتها بوصفها مستعمرة فرنسية وأحرقتها ويلات الحرب بالقنابل والدمار من طرف جيوش المحور والحلفاء معا حتى جاءت حكومة Vichy وأعلن المارشال Pétain الإستسلام، أثناء الإحتلال الألماني لباريس وفي تونس وقعت إشتباكات بين الصهاينة والتونسيين في بعض المدن منها قابس وسليانة.

كان دخول تلك القوات قد قلب الأوضاع في تونس حيث أصبحت السلطة الفرنسية صورية أمام جيش الإحتلال وآخذ الباي موقفا محايدا إزاء الحلفاء والمحور رغم الضغوط المسلطة عليه من كلا الجانبين للإنحياز إلى أحدهما.

(3) التعاطف مع المحور (2)

لم يتهم المنصف باي أو الشعب التونسي وحده بالتعاطف مع الألمان في ذلك الوقت بل كل الدول العربية متهمة، يقول المثل (عدو العدو صديق) لأن معظمها خاضع للإستعمار الأنفليزي أو الفرنسي وهم أعداء الألمان ويساندون الحركة الصهيونية أيضا ومن الدلائل على ذلك التعاطف ثورة رشيد الكيلاني في العراق ومقتل الشهبندر في سوريا ولجوء الحاج أمين الحسيني زعيم فلسطين وفراره من القدس إلى برلين حيث وجد الدعم من الألمان.

ثم نفي فرنسا للملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر ودخول المندوب السامي الإنفليزي شاهرا مسدسه على الملك فاروق في قصر عابدين بالقاهرة مهددا إياه بالخلع عن عرشه. والتهمة الموجهة إليهم جميعا ميلهم للألمان.

ولم تكن ميول الشعب التونسي أو العرب إلى ألمانيا ضد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية محبة في الألمان لكن محبة في الحرية والإنعتاق من دول الحلفاء (أنقلترا وفرنسا) التي تستعمرها والصهيونية التي تحارب العرب ويساندها الحلفاء.

(1) Rachid Idriss : Reflet d'un combat ISMN 1996.

(2) إحسان حقي : تونس العربية، دار الثقافة ببيروت.

(4) عودة بورقيبة من سجن Saint Nicolas

يوم 7 أفريل 1943 نزلت طائرة إيطالية كانت تقل الزعيم بورقيبة في مدينة منزل قديم وفي بداية ماي بدأت قوات المحور بالإنسحاب نحو إيطاليا بحرا ونصحت زعماء الحزب بالهجرة فامتنع الحبيب بورقيبة وهاجر الحبيب ثامر والطبيب سليم ويوسف الرويسي والهادي السعيد والحبيب بوخطفة إلى ألمانيا خوفا من إنتقام فرنسا.

وفعلا بدأت فرنسا بالانتقام من كل الوطنيين وعلى رأسهم المنصف باي الذي عزلته بتهمة باطلة وهي التعاون مع جيش العدو (الألمان والإيطاليين) واتخذت هذه التهمة ذريعة لمدة سنوات للقضاء على رجال الحركة الوطنية.

(5) دخول الحلفاء إلى تونس

يوم 7 ماي 1943 دخل الحلفاء إلى تونس بعد إنتصارهم على جيوش المحور وعاد الإستعمار بقوة مما شجع المقيم العام بالنيابة الجنرال "جوان" على دعوة المنصف باي للتنازل عن العرش وآتهامه بالتعاون مع المحور، فرفض الباي التنازل يوم 13 ماي 1943.

(6) خلع المنصف باي(1)

صدر قرار من الجنرال "جيررو" قائد الجيوش الفرنسية بتونس بخلع المنصف باي بتاريخ 14 ماي 1943 وذلك بمجرد إنتصار الحلفاء على جيش الألمان والإيطاليين الذي أخذ ينسحب في اتجاه الوطن القبلي نحو إيطاليا بحرا، وتعيينه بولي العهد الأمين باي، ونفيه إلى الأغواط بصحراء الجزائر ونقلته طائرة عسكرية في نفس اليوم.

يكاد يكون المنصف باي الملك الوحيد في العائلة الحسينية الذي عرف بتوجهه الوطني منذ توليه للحكم، وأمام تعنته وصموده أقدمت فرنسا على عزله ونفيه خارج الوطن وتنصيب الأمين باي مكانه.

(1) كان لقرار عزل الملك المنصف باي إجماع عربي مطلق ضد فرنسا حدث لأول مرة بعد 62 عاما من احتلال تونس، وتم ذلك على يد الجنرال Juin بإذن من الجنرال Giraud قائد الجيوش الفرنسية بتونس، طلب من الباي الإستقالة يوم 13 ماي ولما أبى عزله يوم 14 جوان 1943 ونفاه في صحراء الجزائر في اليوم الأول من دخول قوات الحلفاء وطرد جيوش المحور من تونس.

(7) الحركة المنصفية

بمجرد عزل المنصف باي الملك الوطني والشعبي عبر الشعب التونسي والمجتمع المدني عن غضبه على قرار الحكومة الفرنسية وذلك بتنظيم المظاهرات والإضرابات وعقد الاجتماعات وإصدار اللوائح والكتابة في الصحف.

وتواصل نشاط الحركة المنصفية في تونس وخارجها بإتفاق كل التيارات السياسية والمنظمات الوطنية وذلك بتنسيق بين الحركة الزيتونية والحزبين الدستوريين القديم والجديد من 1944 إلى 1947 للمطالبة بإعادة المنصف باي إلى عرشه ومن الأعضاء البارزين في الحركة المنصفية محمد شنيق(1) ومحمد بدر وعزيز الجلولي، وتواصل نشاط تلك الجبهة الوطنية حتى إنعقاد مؤتمر ليلة القدر سنة 1946.

(8) بعث جبهة وطنية(2)

حاول الوطنيون الذين يمثلون مختلف التيارات السياسية توحيد جهودهم بتكوين جبهة موحدة تعمل على تحقيق المطالب التونسية وتكون بقيادة المنصف باي الملك الوطني وكان ذلك إثر عودة بورقيبة من سجن Saint Nicolas بمرسيليا في 8 أفريل 1943 لكن في الأثناء وقعت الإطاحة بالمنصف باي يوم 14 ماي 1943 ونفته فرنسا إلى مدينة الأغواط بصحراء الجزائر ثم إلى مدينة Pô بفرنسا.

تكونت لجنة إجتمعت لأول مرة يوم 30 أكتوبر 1944 وأعضاؤها هم الحبيب بورقيبة ممثل الحزب الدستوري الجديد وصالح فرحات ممثل الحزب الدستوري القديم ومحمد بن رمضان رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير والطاهر بن عمار عضو المجلس الكبير رئيس الغرفة الفلاحية ومحمد بدر ممثل الحركة المنصفية والفاضل بن عاشور عن الحركة الزيتونية وكذلك مصطفى الكعاك(3) (الذي تولى الوزارة الكبرى بعد صلاح الدين البكوش) وأصدرت اللجنة لائحة أهم ما جاء فيها :

المطالبة بالإستقلال الداخلي، وفي إجتماع لاحق طالبت ببعث نظام دستوري.

(1) كان رئيس حكومة التفاوض سنة 1951 ثم أقيل وعوض بصلاح الدين البكوش الموالي لفرنسا.

(2) Lotfi Chaïbi ; Socialistes français et nationalistes tunisiens, Histoire d'une ren- contre 1945-1956. imp Orbis ; 1997.

(3) نفس المصدر.

(9) ردود الفعل الشعبية

كانت ردود الفعل شديدة ومؤثرة عندما أجبرت فرنسا المنصف باي على التنازل عن الحكم تعسفا ولما لم يستجب خلعتة بالقوة عن عرش أجداده يوم 14 ماي 1943 وطالبت كل الأحزاب والمنظمات والجمعيات بإرجاعه إلى العرش عدا الحزب الشيوعي.

وأعطى عزله قهرا دفعا كبيرا للحركة الوطنية ووحد جميع الصفوف وتكونت جبهة قومية «عرفت بالحركة المنصفية» ضمت الحزب الدستوري القديم والجديد والمستقلين وعلماء جامع الزيتونة وأرباب الصناعة والتجارة والقسم التونسي من المجلس الكبير وأصبحوا ينادون جهرا وبصوت واحد مرتفع بآستقلال تونس وإعادة المنصف باي رمز السيادة الوطنية.

إتسع المدّ الوطني وصمود المناضلين عندما نقلت الحكومة الفرنسية المنصف باي إلى منفاه في Pô بفرنسا.

تمكّنت من زيارته عائلته ووزراؤه القدامى وثلة من المناضلين أمثال الجلولي فارس والعباد بوحافة و عزّوز الرباعي وأحمد بن صالح، وربط معه الزعيم بورقيبة الصلة وكان هاربا في القاهرة بمكتب المغرب العربي وسمح له الباي بأن يتكلّم بأسمه في المنتديات الدولية، وكلفه بإثارة القضية التونسية لدى منظمة الأمم المتحدة.

صدى قضية المنصف باي في الصحافة

بداية من سنة 1947 عند إلغاء الرقابة على الصحافة، أشادت الصحف التونسية والعربية بمواقف المنصف باي الوطنية وشهّرت بما تعرّض له من طرف السلطة الفرنسية وأيدت مواقفه وتضامنت معه وطالبت بإعادته إلى العرش.

وكانت رسائله التي يوجّهها إلى أهله أو الوطنيين أو قادة بعض الدول أمثال المرحوم محمد الخامس ملك المغرب (إثر خطاب طنجة في أفريل 1947) وإلى عبد الرحمان عزّام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية طافحة بالإيمان القومي بقضية التحرّر والإنعتاق، وبالروح الوطنية العالية.

(10) المقاومة السريّة خلال الحرب العالمية الثانية 1942 -

1943

إشتدت عمليات الإنتقام والقمع التي تقوم بها السلطة الإستعمارية ضد المواطنين منذ 1939 وزادت ضراوة في عهد المقيم العام Marcel Peyrouton من سنة 1940 إلى 1942 لأن عمليات المقاومة الوطنية تواصلت بدون فتور من مظاهرات وتخريب وإلقاء القنابل والمفرقات على قوات العدو وتكونت حركة سرية مسلحة تقوم برد العنف بالعنف وبالسلح وتكونت مجموعات سرية مسلحة بقيادة عباس آغا وسليمان آغا ويشير زرق العيون مهمتها تخريب المؤسسات والمصالح الإستعمارية وكانت أخبار تلك العمليات تتناقلها بعض الإذاعات التي من بينها إذاعة برلين بإشراف يونس البحري، وكان رد السلطة الفرنسية إصدار أحكام بالسجن والإعدام والأشغال الشاقة ضد المسؤولين والمنفذين لتلك لعمليات وضد الزعماء السياسيين إلى جانب إستشهاد كثير من الوطنيين تحت التعذيب في سجون الجزائر وسجن حراش وسجن لمباز وسجن ورثلة (1).

(1) انظر قائمة شهداء الوطن في الملاحق في آخر الكتاب.

المرحلة الثانية للحركة الوطنية

(1945 - 1956)

الجزء الأول 1945 - 1952

أولا الانتفاضة الشعبية

(1) ثورة المرازيق 1942 - 1944 (1)

(في عهد الأمين باي 1943-1957 والمقيم العام Le Général MAST 1943 - 1947)

تأتي ثورة المرازيق مثل غيرها من إنتفاضات الساحل أو الجنوب أثناء الحرب العالمية الثانية وعودة القمع الفرنسي بتونس بعد هزيمة الألمان وأنسحابهم لتقييم الدليل مرة أخرى على سوء نية السلطة الفرنسية وأستغلال رغبته في الإنتقام من الوطنيين التونسيين بدعوى تجاوبهم وتعاونهم مع جيش المحور (إيطاليين وألمان) أثناء إحتلالهم لتونس.

وكانت سنة 1943 سنة المحاكمات والإعدامات لعشرات من المناضلين في معظم ولايات الجمهورية بتهمة التعاون مع أعداء فرنسا و تهمة التخريب.

إعترض المرازيق كغيرهم من القبائل على الإحتلال والتوغل الإستعماري في مناطقهم 1882 وشاركوا في ثورة الجنوب سنة 1915.

تحدّث الملازم "سيران" في «مسالك المرازيق» عمّا لقيه من مقاومة لديهم عند مطاردته لهم ولم يكن موضوعيا وتحدّث محمد المرزوقي في كتاب «ثورة المرازيق» عن دورهم في مقاومة الإحتلال.

(1) المصدر : محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية 1973، ودماء على الحدود الدار العربية للكتاب سنة 1975.

أما أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية الذي يعبر عن وجهة نظر الحماية فهو يحاول دوماً أن يقلل من الخسائر في صفوف الجيش الفرنسي، كلما حدثت معركة بين رجال الأمن والثوار.

لم تكن قبيلة المرازيق خاضعة للتجنيد أو دفع الضرائب (المجبى)، وفي المقابل تمّد السلطة الفرنسية بأفضل فرسانها (المخزن) (قومية) الذين آسّتهوا بمعرفتهم الجيدة لمسالك الصحراء.

إحصاء سنة 1946 يذكر أن قبيلة المرازيق هي أكبر قبائل نفاوة تعدّ أكثر من 8000 نسمة بكامل ولاية قبلي يسكنون في دوز والعوينات.

وهم بدو رحّل، في الصيف والربيع يتنقلون إلى شمال تونس بحثاً عن الماء والمرعى لأغنامهم، وفي الشتاء والخريف يعودون إلى مقراتهم للفلاحة والعناية بالنخيل، يزودون أسواق الكاف وقفصة بالأغنام والصناعات الصوفية والتمور ويشتررون في المقابل الحبوب.

أسباب الثورة

الأسباب متعددة، إقتصادية وإجتماعية وسياسية شجع عليها دخول الجيش الإيطالي لنفاوة خلال الحرب العالمية الثانية ومن بين الدوافع مقاومة الاحتلال الفرنسي الذي كان يعاملهم كأنهم جنود (بوصفهم في منطقة التراب العسكري) وأقلّ هفوة تكون عقوبتها السجن أو النفي من 15 إلى 30 يوماً.

الإحتلال الإيطالي لدوز وقع في 12 ديسمبر 1943 خلال الحرب العالمية الثانية وعبر السكان عن فرحتهم وقام البدو وعامل نفاوة وشيخ العوينة بمساعدة الغزاة الجدد إنتقاماً من معاملة الفرنسيين لهم.

العامل علي ابن أبي الضياف صارح القبطان قائلاً «أنا ممثّل الباي ومسؤول عن منظوريه»، وبعد خروج المحور وعودة فرنسا حكمت عليه بالإعدام بتهمة التعاون مع جيش المحور، ويطلب من الأمين باي لدى شارل ديغول عند زيارته إلى فرنسا عفا عنه.

ولم يشد المرازيق عن بقية التونسيين الذين تعاطفوا مع قوات المحور إيطاليين وألمان أثناء الحرب العالمية الثانية أملاً في مساعدتهم على التخلص من فرنسا وتأثراً بدعاية الألمان «الرايخ الثالث» على أنهم أصدقاء العرب والمسلمين.

وكان قادة الجيش الإيطالي المنتصبين بدوز وقبلي يقولون للأهالي جئنا لمساعدتكم ومساعدة الدستوريين «وفي المقابل جندوا منهم جواسيس يراقبون تحركات الحلفاء ويمدون الجيش الإيطالي بالطعام».

عملية وطنية

بدأ المخازنية المرازيق بعد إنهزام فرنسا أمام جيش المحور يخالفون أوامر ضباطهم الفرنسيين، فقد تخلّت سرّية يقودها محمد بن خالد عن موقعها في حصن Fort Saint بعد إستيلائها على السلاح والمهاري ثمّ توجّهت إلى غدامس حيث يوجد الإيطاليون.

وفي الجريد عندما كانت مجموعة من القومية متّجهة إلى الجزائر هاجم الثوار قائدها الفرنسي ومساعديه واستولوا على المهاري والأسلحة وعادوا إلى دوز.

لماذا الإنتفاضة

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإنهزام المحور وانتصار الحلفاء وجد المرازيق الذين تعاونوا مع المحور أنفسهم أمام خيارين، إما الإستسلام ومايعنيه من إهانة ومحاكمة وسجن وحتى إعدام، أو سلوك المقاومة وهو ماتمّ إختياره.

ومن الأسباب التي أكدت الإختيار الثاني، ظروفهم المعيشية القاسية إلى جانب الجفاف سنتي 1940 و1941 مما أدّى إلى موت قطعانهم وهو مورد مهم الإقتصاد الأساسي، ولظروف الحرب التي يحاكمون فيها بمجرد الوشاية، وكثرة مراقبتهم ومنع تحركهم الموسمي للبحث عن المراعي لقطعانهم، يضاف إلى ذلك غلاء المواد الغذائية وندرتها كالسكر والزيت، وكان الإيطاليون يقومون باحتكار الزيت ويسرقون التمر ليلاً متسللين من ثكناتهم.

إنتشار الوعي الوطني

كان لنفي قادة الحزب الدستوري الجديد في الجنوب التونسي قبلي وتطاوين دور أساسي في نشر الوعي الوطني نتيجة إتصالاتهم مع المواطنين وبعثت أول نواة دستورية بدوز سنة 1937 رئيسها سالم عبد الرحيم، كما غذّاها بعض الطلبة أصيلي الجهة الذين وقع إبعادهم من العاصمة إلى قبلي.

وآنتشرت الحركة في أوساط الشباب وتكوّنت شعبة برئاسة الناصر بلحاج وشجعهم الضباط الإيطاليون على النشاط الدستوري، وأنضم بين سنتي 1942 و1945 مئات من الشبان إلى صفوف المحور، يضاف إلى ذلك إنتشار إشعاع الحزب الدستوري في كل مكان في عهد المنصف باي.

الإصطدام مع الفرنسيين

كان أول إصطدام مع الجيش الفرنسي عندما جاءت سرية من وادي سوف بالجزائر وتمركزت حول دوز لمراقبة تحركات الإيطاليين وبالغت في الإعتداء على الناس وأرزاقهم ولم يحرك الإيطاليون ساكننا.

وآتصل الأعيان بالقيادة الإيطالية وقالوا لهم إن لم تتحركوا فإننا ندافع عن أنفسنا بكل الوسائل فقالوا لهم نعطيكم السلاح للدفاع.

تجند 7 شبان وكان أول إصطدام مع الفرنسيين يوم 1 جانفي 1943.

يرى الملازم "سيران" أن هذه الإنتفاضة الدموية مرّت بثلاث مراحل.

1 - من جانفي 1943 إلى ماي 1944 (مقاومة الجيش الفرنسي على شكل مجموعات صغيرة)

2 - الهجوم على حصن دوز في 28 ماي 1944 ومعارك في العرق شارك فيها قومية فارّين تكبّد فيها العدو خسائر كبيرة.

3 - تقهقر الشوار بعد إصابة قائد الثورة علي الصيد بجروح بليغة.

(1) واقعة المنّار 1 جانفي 1943

كان أول إشتباك بين الشبان السبعة مساء يوم الجمعة 1 جانفي 1943، كانوا وقتها يحرسون قرية العوينة عندما حاول بعض جنود من سرية الفرنسيين السطو على حيوانات المرازيق، حدث بينهما إشتباك خلف جرحى من الجانبين.

(2) واقعة وادي المالح 23 جانفي 1943

حطّ الملازم "دي لابريار" قرب دوز مع سرية قدمت من وادي سوف وبدأ جنوده في نهب قطعان المرازيق فخرج عليهم جنود من الإيطاليين بدباباتهم وفرسان المرازيق، مات في المعركة الملازم "دي لابريار".

(3) واقعة طويل كعرودة في 13 فيفري 1943

إسم لربوة جنوب دوز تمكّن ستة شبان عند نصب كمين لجنود فرنسيين في كعرودة من قتل قائدهم وأسروا جنديين.

عودة القوات الفرنسية 23 مارس 1943

عند إنسحاب الإيطاليين إحتل الفرنسيون دوز من جديد وبدأوا في ملاحقة المرازيق الذين حاربوهم وذلك بإلقاء القبض على أهلهم وتمكنوا من أسر البعض وأحالوهم على المحاكم العسكرية.

(1) معركة تارسين 24 ماي 1944

بعد تحوّل الشوار الباقين إلى "قرعة علي" بجبال الظاهر الشرقي شددت عليهم فرنسا الحصار ووضعت الحراسة على كل الآبار المحيطة بهم وأعادت الرعاة بحيواناتهم إلى تلك المناطق لحرمانهم من الماء والغذاء، ولما تعرّضت عائلات من دوز إلى معاملات وحشية هاجم الشوار بعض صبايحية عند إستراحاتهم بـ "سمائد الذرة" وقتلوا ثلاثة منهم وأسروا الباقين وأخذوا برانيسهم الزرقاء.

علم الثوار بأن السلطة العسكرية سوف تنقل نساءهم وأهلهم من محتشد قرب دوز إلى التراب الجزائري، فضبطوا خطة وهاجموا حصن دوز بقيادة علي الصيد ودعوا رفاقهم المتفرقين في الصحراء إلى مشاركتهم في العملية، تعرّف الجيش على الخطة السرية فلما شاهد الثوار الأضواء في الشكنة والحراسة حولها إرتجل علي الصيد خطة جديدة «هجوم جماعي في صف واحد».

الحصيلة تتمثل في قتل قائد الحامية De la Ferte وعشرة جنود وأستشهد أربعة مقاومين واستولى الثوار على سلاح الحامية ومؤناتها وحملوها في شاحنات فرنسية ومعهم 44 أسيرا وأتجهوا إلى جنوب دوز «بستان عثمانة».

واتجه فريق آخر من الثوار إلى مدينة دوز وأنتقموا من بعض الخونة وحطموا متاجرهم وأستولوا على ما فيها.

وبناء على طلب شيوخ القبيلة أطلق علي الصيد سراح الأسرى تحسبا لما قد يلحق السكان من الضرر. لم يحسن الثوار إستغلال هذا الإنتصار.

وكان ردّ فعل السلطة أن قامت بستجنيد إجباري لعدد من سكان الجنوب ضد الثوار إلى جانب قدوم نجيدات عسكرية من فاس بما في ذلك الطائرات والمصفحات وفرقة من الجيش السينغالي، ودارت معركة غير متوازنة بين الثوار والجيش الفرنسي «بالعرق» مات فيها 50 ثائرا.

يقول الملازم "سيران" رغم القمع الشديد والغرامات المالية الثقيلة بقي بعض الفلاّقة بالصحراء ولم يكن في إستطاعتهم الإستمرار لولا مساعدة السكان لهم سرا.

(3) معركة طويل الصابرية في 15 جوان 1944

جاءت بعد معركة بئر الأندلس في 12 جوان 1944 التي جرح فيها الملازم "سيران" وجاءته تعزيزات من برج الباف 500 جندي و50 صبايحيا وأصبح الجيش

الفرنسي يعدّ 1500 جندي وأربع طائرات، دامت المعركة نحو نصف يوم دون إنقطاع إستشهد فيها أربعة ثوار وجرح قائدهم علي الصيد وفقد عينه.

أقلت عدد من المجاهدين واستمروا في مناوشات متقطعة ضد جيش الاحتلال إلى أواخر أوت 1944 وقد أنهكهم الجوع والعطش والشمس المحرقة والعزلة فآستسلم البعض إلى العدو وفر الآخرون إلى ليبيا.

(4) معركة أم العثل في 17 أكتوبر 1943

تجمّع عدد من الثوار الفارين بجبل حديثة (منطقة بني زيد) وقد تسرّب إثنان منهم دون إعلام الآخرين ليلة 14 أكتوبر وأختطفوا مهترتين على ملك الفرنسيين فخرج في تتبّعهم الملازم "سيران" ومعه ستون جنديا، وبعد يومين وصلوا إلى "أم العثل" وهي جبال متصلة بجبل حديثة آشتبكوا مع الثوار وتمكنوا من أسر بوبكر زغودة وأعدموه بالرصاص.

(5) معركة الثنة 21 أكتوبر 1943

تحول الثوار بإبيلهم إلى مضايق جبل «طباقة» وكانت السرية الفرنسية تقتفي أثرهم وفي الطريق إستولت على 46 جملا على ملك ثوار من أولاد بوبكر. وفي ثنة الحصان إستطاع الثوار قتل الصبايحي الحبيب غرس الله.

(ب) انتفاضة قصور الساف سنة 1943

كانت قد قامت قبلها إنتفاضات فردية متعددة في بعض المدن والقرى، في دقاش سنة 1941 حيث تمكّن المتظاهرون من قتل عون من الجندرية وكذلك في توزر ونفطة وفي المحرص وأريانة. وكانت كل تلك الإنتفاضات تعبر عن رغبة في التحرر من الإستعمار الفرنسي الذي تمكنت ألمانيا من كسر شوكتة واحتلال باريس.

وانضم إلى ذلك التوجه التحرري بعض أصحاب المصالح المتعاونين مع الحماية أمثال العامل أحمد الزاوش وعلي بن ضياف وخليفة الجبنياني ومنصور بن سليمان وعبد الحميد بن خود و16 عمدة.

فلافة زمردين 1945 - 1948

تمكن فلافة زمردين من مقاومة جنود الاحتلال لمدة سنوات بأسلحتهم التي كانت في معظمها من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي تركها الألمان والإيطاليون عند انسحابهم من تونس إثر هزيمتهم أمام الحلفاء أو فر بها بعض الجنود من الجيش الفرنسي. ثم تمكنت قوات الأمن من القضاء عليهم دون عناء كبير بعد سنوات نظرا لأنها غير متجذرة ولم تجد مساندة سياسية إلا من طرف أهالي زمردين وعلى هامش تلك الحركة وجد بعض الشباب الطائش المهمش من زمردين وغيرها فرصة فقام بعمليات سطو ونهب لكن ألقى عليهم القبض (1) ووقعت محاكمتهم ولم يجدوا أي مساندة لا في زمردين أو غيرها.

بداية الانتفاضة : إنطلقت في 5 مارس 1943 عندما جاء عامل جمال إلى زمردين لتجنيد الشباب للخدمة العسكرية مع لجنة من الضباط لكن الهاشمي العيوني شهر العشي والذي فر من الجيش الفرنسي بسلاحه هاجم اللجنة وأطلق النار في الهواء لانتهاء عملية التجنيد (التعويض للأغنياء مقابل دفع 8000 فرنك أما الفقراء فيجندون) ولكن الحاج سلامة أحد قدماء المحاربين إعترض سبيله وبعد إصرار الحاج سلامة اضطر إلى إطلاق النار عليه وقتله وفر عامل جمال ومن معه.

فلافة زمردين هم عدد قليل لكنه خير الجندمة والجيش الفرنسي ولم يتمكنوا من العثور عليهم، لم يجدوا مساندة من الحزب لأنه في ذلك الوقت لم يتهيأ بعد للمقاومة المسلحة. ظهرت تلك الحركة إثر نفى المنصف باي وانتصار الحلفاء ومعهم فرنسا في الحرب العالمية الثانية وعودتها للانتقام بشراسة من الوطنيين والتهمة أصبحت معروفة «التعاون مع جيش الألمان».

فلافة زمردين كانوا من أحسن الرماة والقناصة فروا من الجيش الفرنسي من ثكنة تبرزق سنة 1943 وبعد إنشءاء الحرب العالمية الثانية حاولت فرنسا القبض عليهم وأشتبكت معهم في عدة عمليات إشتهر فيها صالح الوحيشي وشقيقه فرج الوحيشي ومحمد يونس ومحمد بومويقة وعبد الله بن أحمد. حيروا المستعمر وكانت أكبر معركة

وكانت الإنتفاضات أحيانا ردود فعل فردية أو فئات ضد السلطة الإستعمارية التي عمدت إلى الإنتقام مجددا من التونسيين بدعوى تعاونهم مع الألمان والإيطاليين) ضد فرنسا وإدارتها أثناء إحتلال جيوش المحور لتونس ما بين نوفمبر إلى ماي 1943.

والإنتفاضة التي وقعت في قصور الساف هي أيضا حركة فردية شعبية تمكن خلالها المتظاهرون من الإستيلاء على مركز الشرطة وتنصيب شرطة محلية من الشبيبة الدستورية وشبيبة الهلال الأحمر بإشراف عبد السلام القصيبي الذي كان قائدا لهم، وهذه العمليات تمت خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1943 وكان ذلك بتحريض أو تغاضي من الألمان.

وبمجرد إنهزام قوات المحور ودخول الحلفاء ومعهم فرنسا إلى تونس عمت الفرحة اليهود والفرنسيين ووقع الإنتقام من كثير من التونسيين لتعاطفهم مع قوات المحور ولعب اليهود دورا في الوشاية بالتونسيين.

ج) حركة الفلافة

مايعبر عنه بحركة الفلافة هي بصفة عامة تلك الإنتفاضات التي وجدت بالجنوب التونسي في منطقة المرازيق وفي الجريد وبعض مناطق الساحل مثل قصور الساف وأشهرها ثوار زمردين جاءت كلها عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت العناصر التي قامت بها ذات نزعات مختلفة ولم تجد مساندة شعبية لعدم رضى رجال الحزب عنها ولأنها تقوم بأعمال عنف مسلحة وأحيانا بعمليات سطو وسلب والقائمون بها معظمهم من الريف والشبان المهمشين والعاطلين الفقراء نتيجة أوضاع إستعمارية معينة حرمتهم من لقمة العيش والكرامة وكانت السلطة الإستعمارية إمعانا في تجويع الشعب في الوسط والجنوب لا تسمح حتى بأشتراء الأهالي القمح والشعير ونقله من الشمال إلى تلك المناطق إلا بترخيص وإقتدار، وكان البعض من الفلافة هارين من التتبعات العدلية وتهم التعاون مع المحور.

(1) المصدر : مذكرات أحد الثوار : إبراهيم عباس، زمردين 1990.

ثانيا الاستعداد للمقاومة

(المقيم العام في ذلك الوقت، الطاغية PEYROUTON)

الحركات السرية لم تكن بدايتها بعد أحداث 9 أبريل 1938 وخلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها وبعد خلع المنصف باي والحركة المنصفية، بل جاءت منذ سنة 1937 حيث تكونت لجنة ثورية من أعضائها صلاح الدين بوشوشة ورشيد إدريس ويوسف بن عاشور وألقي القبض على صلاح الدين بوشوشة وخميس الشامخ ثم على رشيد إدريس إثر أحداث 9 أبريل 1938.

وبعد إيقاف كامل أعضاء الديوان السياسي السادس وآخرهم الحبيب ثامر والطبيب سليم في 21 جانفي 1941 (1) تكون ديوان سياسي سابع بإشراف رشيد إدريس صحبة صلاح الدين بوشوشة وحسين التريكي وسليمان آغا ويوسف بن عاشور، وخلال السنة أشهر الأولى من بعثته تم طبع وتوزيع عدة منشورات سرية وتنظيم عدة مظاهرات حتى وقع إيقاف أعضائه في منتصف جويلية 1941 فتكون ديوان سياسي ثامن من أعضائه بلحسين جراد وسليمان آغا وتم إيقافهم أيضا (2) وقعت في تلك الفترة عمليات تخريب للمصالح الفرنسية أهمها حرق مستودعات الحلفاء بميناء حلق الوادي وحرق معمل الكحول في سيدي فتح الله (جنوب العاصمة)، وبعث شبكة سرية للمقاومة تسمى «اليد السوداء» لاغتيال الخونة والقيام بعمليات التخريب. في 17 جوان 1941 ألقي القبض على أهم أعضائها ومديرها رمضان الثمرتي.

وكانت هناك خلايا أخرى للمقاومة السرية يشرف عليها حسين التريكي ويوسف بن عاشور، ومن أعضاء المجلس الوقتي للمقاومة الهادي شاكر وجلولي فارس.

وقعت مع العدو في بني حسان سنة 1947 هي معركة «دار علي البريقي» وكان يقيم فيها الجنود الفرنسيون مدججين بالأسلحة. هاجم الفلافة تلك الشكنة (دار البريقي) وقتلوا وجرحوا أكثر من 10 جنود فرنسيين وفر البقية وقتل في الإشتباك شيخ بني حسان.

وخرج الفلافة من المعركة سالمين وآستولى المواطنون على مافي تلك القلعة من مؤونة وغيرها لكن الجيش الفرنسي انتشر في المنطقة وعاث فيها فسادا من تهديم للمساكن وإتلاف للمحاصيل الزراعية والحيوانات وإعتداء على السكان بحثا عن الفلافة.

عند خروج فلافة زرمدين كأمثالهم من التونسيين في 1948 للمشاركة في حرب تحرير فلسطين وقع الغدر بهم في مسكن ريفي بالقطار (قفصة) وهم في طريقهم إلى ليبيا وتمكن جيش الاحتلال ليلا من محاصرة الكوخ الذي إختفوا فيه ولكنهم قاتلوا وقتلوا جميعا وبقي أحدهم يتخبط في دمائه.

بطولات فردية شعبية نادرة في تاريخ المقاومة وهذا ما يميز إستمرارية الحركة الوطنية في كل الفترات.

(1) Rachid Idriss: Reflet d'un combat ISMN 1996.

(2) نفس المصدر.

* مجموعة الهلال والالهلال الأسود

جناح الهلال : كان يصدر المناشير بالفرنسية في بداية الفترة من 1945 إلى 1947 والهلال رمز للتضحية والإسلام والأسود رمز للحداد على عزل المنصف باي، إقتصر توزيع المناشير على المدن التونسية (بالبريد، أو دس المناشير تحت الأبواب).

وقد نوه المنشور الأول في جانفي 1945 بالأمريكيين والأنفليز بسبب إمضائهما على الميثاق الأطلسي الذي أعلنوا فيه حق الشعوب في المطالبة بتقرير مصيرها داعيا إياهم لمساندة إستقلال تونس وإرجاع المنصف باي. وكان للهلال الأسود أمل في مساندة العرب وجامعتهم للقضية التونسية

* نشرة الهلال (1) :

يقوم بتوزيعها حسيب بن عمار بمشاركة حمادي بلوزة وراضي كشك ومراد بوخريص وعبد الحميد الفقي وأحمد بن صالح وزكريا بن مصطفى والهادي الورتاني.

* جناح المقاومة (2) :

يتكون أصلا من عدد من الجنود نحو 15 فروا بأسلحتهم من الجيش الفرنسي وتركزوا في رأس الجبل ورفراف وأتصلوا بالمناضلين فأخفوهم وقاوموا الجيش الفرنسي. كانت مهمة جناح المقاومة صنع المفترقات والتخريب : ومن عناصره محمد بسباس وحمادي فجرة والعربي السوداني.

وتدعو التنظيمات الهلال والهلال الأسود بوضوح إلى إستقلال المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) ووحدته.

أما الهلال الأسود فكان بمثابة حركة منصفية تنادي بإرجاع المنصف باي إلى عرشه وطرد الأمين باي الذي نصبته فرنسا.

(1) وثائق سمعية تسجيل حسيب بن عمار، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

(2) المصدر : الحبيب قرار، لتحميا تونس، مطبعة بوسلامة تونس.

لم ترتبط هذه المجموعة بالحزب إلا سنة 1946 أما النشرة السرية الهلال فكانت تركز أكثر على أصداء القضية التونسية بالخارج من خلال نشاط الحبيب بورقيبة بمصر ولم تتعرض للمنصف باي إلا قليلا وتحدثت دوما عن إستقلال تونس ويساندها الصادقيون والزيتونيون المتعاطفون مع الحزب الجديد وكانت النشريتان السريتان تدعوان إلى تقويض الإستعمار ومقاومته بالسلاح خاصة بعد مؤتمر ليلة القدر الذي إنعقد في 23 أوت 1946 وكانت هناك تشكيلة سرية أخرى هي : الإتحاد العربي تدعو لنفس الأهداف واستعمال جميع وسائل المقاومة لتحرير تونس وقد ثبت أن حركة الهلال تملك أسلحة ومتفجرات وتبين ذلك بعد تفتيش مسكن حسن درغوث الذي ألقى عليه القبض وهو واحد من أفرادها الثلاثة المثلثين الذين هاجموا عيادة الدكتور بن ميلاد ليلا أما الآخرون فهما محمد بن عثمان وعلي بن أحمد.

أسس حركة المقاومة مراد بوخريص وعبد الرحمان النيفر ونور الدين الثماطي وحسيب بن عمار والطبيب المهيري وألتحق بهم فيما بعد حمادي بلوزة وسليم عمار وعبد الجبار الغضبان، كانت لهذه الحركة علاقة بجبهة التخريب برادس وثوار رأس الجبل وبعض جنود تونسيين وجزائريين بمنزل بورقيبة وبالكشافة ببنزرت.

بعد مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 إتصل مراد بوخريص بالمنجي سليم وعرض عليه برنامجا تخريبيا وعملا مسلحا فرفض ذلك الخيار لأنه في ذلك الوقت الذي كان الحزب ما يزال ينتهي للمعركة الحاسمة قام حسن درغوث من الحزب الجديد بعملية مداهمة بأمر من محمد زفزوف الذي كان يقوم هو بدوره بتنفيذ تعليمات الحزب التي يتلقاها من القيادة وقد شجع الديوان السياسي على جمع وتخزين كميات من الأسلحة للوقت المناسب التي خلفها المحور في الوطن القبلي.

ولم تتفطن مصالح الأمن لذلك ولم تستطع تفكيك هذه الحركة السرية مما يوهم بأن وراءها أياد أجنبية تساندها قد تكون أنفليزية ربما كانت قوّل وتطبع المناشير في قنصليتها، أو أنها تطبع بالقاهرة لدى مكتب المغرب العربي وتصل تونس عن طريق القنصلية الأنفليزية وهذا ما حير المقيم العام الجنرال "ماست" سنة 1946 حول تنامي هذه الحركة السرية ويتهم الأنفليز بدعمها.

وكان من أهم نتائج حركة الهلال والهلال الأسود الإعداد النفسي والتدريب العملي للمناضلين الوطنيين لدعم قدراتهم على المقاومة المسلحة ضد القوات الضاربة للإحتلال بالإرهاب الثوري والكفاح المسلح إلى جانب القيام بعمليات التخريب.

العمليات الفدائية :

* في قابس هاجم الفدائيون إنطلاقا من سيدي بولبابة ومن واحة شنني ثكنات الجيش الفرنسي بقابس مختفين بالظلام وتمكنوا من إلحاق أضرار بالعدو.

* في قرية العوينات قرب قابس هاجمت مجموعة من الثوار مستودعات الذخيرة للجيش الفرنسي وتمكنت من عزل القوات المحيطة بها بقطع الهاتف وأشتبكت مع الجنود الفرنسيين.

* وفي مدخل سوسة بالقرب من القلعة هاجم الفدائيون قافلة عسكرية وأشتبكوا معها لمدة ساعة أسفرت عن خسائر في صفوف العدو وأنسحب الفدائيون بدون خسائر.

اليد الحمراء واليد السوداء

عمد المنتظرون الفرنسيون سنة 1952 إلى بعث حركة إرهاب سرية منظمة تنفق عليها جمعية المعمرين وتتكون من عصابات متدربة تقوم بآغتيال المناضلين في وضوح النهار وتحت أنظار الشرطة الفرنسية وحماية الجيش الفرنسي. إغتالت أكثر من 65 شخصية من قادة الحزب والمقاومة أمثال الشهيد الهادي شاكر الذي قتلوه قرب منزله في نابل وكان وقتها تحت الإقامة الجبرية ومن المناضلين النقابيين وعلى رأسهم الزعيم فرحات حشاد الذي وقع إغتياله في رادس عند خروجه من منزله وألقوا جثته في بن عروس.

يبدو أن قوات الإحتلال الفرنسي فقدت صوابها أمام ضربات الفدائيين فلدأت إلى إستخدام هذه العصابة الإرهابية اليد الحمراء التي إرتكبت أشنع عمليات الإجرام إزاء المواطنين التونسيين العزل (قتل، نسف منازل) وإذا تعرضت إلى أي خطر يسارع البوليس الفرنسي إلى نجدها خفية.

أشعلت اليد الحمراء النيران في بعض المتاجر والمخازن على ملك الوطنيين. في بئر بورقبة تسببت في كثير من الخسائر المادية واستشهد 3 تونسيين (1).

قابل بعض المناضلين المنجي سليم الذي كان في الإقامة الجبرية بباب سويقة وأشتكوا إليه من كثرة التصفيات الجسدية للوطنيين عن طريق اليد الحمراء وآتفقوا معه على خطة ذكية حدثت من عملياتهم.

وأمام كثرة هجومات اليد الحمراء بعث الفدائيون منظمة سرية أطلقوا عليها إسم اليد السوداء (2) التي قتلت بيتش وهو أحد أفراد عصابة اليد الحمراء الفرنسية في سوسة وشارك في العملية سالم القروي ومحمد غزال وشاستال Chass Tell في حاجب العيون وكان الرائد الطيب محجوب من بين الوطنيين الذين يقومون بجمع الأسلحة التي يسلمها إليهم المرحوم الجنرال محمد الكافي لإيصالها إلى الثوار في جبال برقو وغيرها، كما قام الفدائيون برد الفعل ونسفوا العمارة التي تأوي قيادة اليد الحمراء ومقر البوليس السري الواقعة بنهج سان شارل عدد 4 تونس.

كما قاموا بالقاء متفجرات على ثكنة للحرس الجمهوري الفرنسي بمدينة صفاقس ودارت بين الطرفين معركة حامية وحقق الفدائيون هدفهم بتفجير جزء من الثكنة (3).

كما تمكنوا من نسف محطة توليد الكهرباء في شمال المدينة، وهاجموا مركزا للشرطة كان فيه أعداد كبيرة من المعتقلين التونسيين إستطاع العديد منهم الهروب أثناء الإشتباك المسلح بين الجانبين، وقد شبّه البعض تلك المعركة بالغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية لكثافة الطلقات النارية من الجانبين.

(1) مذكرات المناضل إبراهيم عباس من زمردين 1990.

(2) المصدر : شهادة المرحوم الرائد الطيب محجوب من مساكن.

(3) المصدر : الندوة السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس. الصفحتان 19 و20 من مقال مصطفى حسن ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1995.

وخوفا من تكرار الهجمات لجأت قوات الاحتلال إلى نقل 60 من قادة الحركة الوطنية من سجن جربة إلى ثكنات وسجون المنطقة العسكرية بالجنوب التونسي تحسبا لعمليات فجائية محتملة.

وفي المقابل صعدت المقاومة أعمال التخريب للسكة الحديدية لتعطيل تنقلات الجيش الفرنسي من ذلك تخريب كتيبة الموت خطوط السكة الحديدية بين قفصة والمتلوي التي عطلت تنقل نجدة عسكرية قادمة من صفاقس نحو قفصة، وتمكن الفدائيون من الإستيلاء على الأسلحة والذخيرة التي في حوزتهم قبل وصول نجدة الجيش الفرنسي المرابط بشفصة.

كما هاجم الفدائيون قطارا كان يجتاز الحدود بين الجزائر وتونس وينقل كتيبة جيش الشمال وتمكن الفدائيون بعد إشتباك عنيف مع الجيش الفرنسي من إشعال النار في القطار وتفجرت عربتان بها أسلحة ومفرقات.

هجرة بورقيبة إلى المشرق سنة 1945 (1)

على إثر بعث الجامعة العربية، ونتيجة لسياسة القمع التي سلكتها فرنسا في تونس بعد إنتصار الحلفاء على قوات المحور في الحرب العالمية الثانية، وعمليات الإنتقام التي سلطتها على المناضلين والزعماء السياسيين ومحاصرة كل نشاط سياسي وتضييق الخناق على الحركة والمناضلين وتوجيه مختلف التهم إليهم لمحاكمتهم في المحاكم العسكرية ومنها التهمة بالتعاون مع جيش المحور، رأى الحزب أن يطرق أبواب الجامعة العربية في القاهرة للتعريف بالقضية التونسية في الخارج وكسب الأنصار لها ليكونوا قوة ضغط خارجي على فرنسا تساند المقاومة الداخلية.

هاجر الزعيم الحبيب بورقيبة إلى مصر يوم 26 مارس 1945 وكان وقتها تحت الإقامة الجبرية في العاصمة وخرج من العاصمة متنكرا في رحلة العذاب الشاقة وساعده على ذلك أحد رفاقه الحبيب عاشور الذي أخفاه ليلتين في جزيرة قرقنة 27 و28 مارس 1945 بترتيب مع علي عزيز رئيس شعبة الشرفي وصهره محمد العون الذي يعرف ليبيا والذي رافق الزعيم هو وخليفة حواص من قرقنة في سفينة شراعية ووصلوا إلى طرابلس يوم 18 أبريل ورجع محمد العون ووصل بورقيبة وحواص إلى القاهرة يوم 26 أبريل 1945.

إستقر الزعيم بورقيبة في القاهرة وأخذ في ربط صلته بدوائر الجامعة العربية والصحف المصرية للتعريف بالقضية التونسية، ثم التحق به بعض المناضلين، وكانوا قد تمكنوا من الإفلات من قبضة السلطات الإستعمارية بتونس للهجرة نحو أوروبا (فرنسا

(1) وصف Lorange de Coke في تدخله في الملتقى الثامن الذي نظمه المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنة 1996 حول موضوع بورقيبة وفرنسا قال : «إن سياسة بورقيبة متقلبة ولا تخضع للمقاييس وتتصف بالمرونة والتحول تبعا للظروف والمتغيرات أو المستعمرين إليه، فهو يتحول بسرعة من الإطار إلى التهديد فالمجاهد الأكبر إستطاع بأسلوبه السياسي أن يغمر السلطة الفرنسية وكذلك عن هجرته إلى مصر (1945 - 1949) إستطاع كسب أنصار في الشرق وأمريكا واسيا.

أو سويسرا أو ألمانيا أو إسبانيا) ومن هناك قاموا بمزيد التعريف بالقضية التونسية، ثم إلتحقوا ببورقيبة في 10 أفريل 1946 وأسسوا في القاهرة مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي الذي كان يعمل في صلب مكتب المغرب العربي الذي يضم زعماء ومناضلين آخرين من الجزائر والمغرب، وكانوا يصدرن نشرية إخبارية دورية باللغة العربية تحتوي علي كل المستجدات على الساحة السياسية بتونس ويتمّ تبليغها إلى الصحف المصرية ومكاتب الجامعة العربية، ونشرية أخرى باللغة الفرنسية تبلغ إلى مراسلي الصحف الأجنبية وبعض السفارات بالقاهرة.

ومن بين المناضلين الذين إلتحقوا بالمشرق العربي سنة 1946 المناضل يوسف الرويسي حيث إستقر في سوريا، وكان ناجحا في تبليغ رسالة تونس والتعريف بقضيتها وكسب الأنصار لفائدتها.

وبفضل هذه النخبة من المناضلين السياسيين أصبح المشرق العربي أكثر إهتماما بقضايا تونس وأكثر تطلعا لمعرفة مجريات الأحداث فيها من خلال نشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة. وأصبحت دوائر الجامعة العربية متهيئة أكثر لتطلعات تونس ومطالبها للحصول على الإستقلال ولكن الخطوات العملية والآليات لم تتحرك بالقدر الكافي بدعوى إنشغال الجامعة بقضية فلسطين.

تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي

أعلن مكتب المغرب العربي في 22 فيفري 1947 عزمه على بعث لجنة تحرير المغرب العربي لتخليص الأقطار الثلاثة من الإحتلال الفرنسي وإجلاء القوات الفرنسية وتقرر أن يكون يوم 12 ماي 1881 تاريخ إمضاء معاهدة باردو يوم حزن في تونس في كل سنة.

إستقر الأمير الخطابي بالقاهرة واتصل بقيادة مكتب المغرب العربي لبحث معهم إيجاد خطة لتحرير دول شمال إفريقيا، تونس والجزائر والمغرب.

وفي حديثه معهم علم أنهم أسسوا هذا المكتب للدعاية ضد فرنسا لكنه أعلمهم بأنه عازم على محاربة فرنسا.

كان الأمير على صلة بقيادة عرب مثل شكري القواتلي رئيس سوريا والملك عبد العزيز آل سعود للتعريف بقضية الإستعمار الإسباني الذي يحتل الريف المغربي والفرنسي الذي يحتل شمال إفريقيا.

الهدف

بعثت لجنة تحرير المغرب العربي في 6 جانفي 1948 ويتمثل هدفها الأساسي في العمل على إستقلال تونس والجزائر ومراكش بالمقاومة المسلحة. رفض التفاوض مع فرنسا إلا بعد الإعلان عن الإستقلال.

كما أن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على إستقلاله لايسقط واجب اللجنة في مواصلة الكفاح لتحرير الأقطار الأخرى.

أعضاء اللجنة

- عن تونس : الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر.
- عن الجزائر، الشاذلي المكي، والصادق والسعدي.
- عن المغرب، علال الفاسي، أحمد بن مليح، الناصر الكناني ومحمد أحمد بن عبود.

مكتب اللجنة

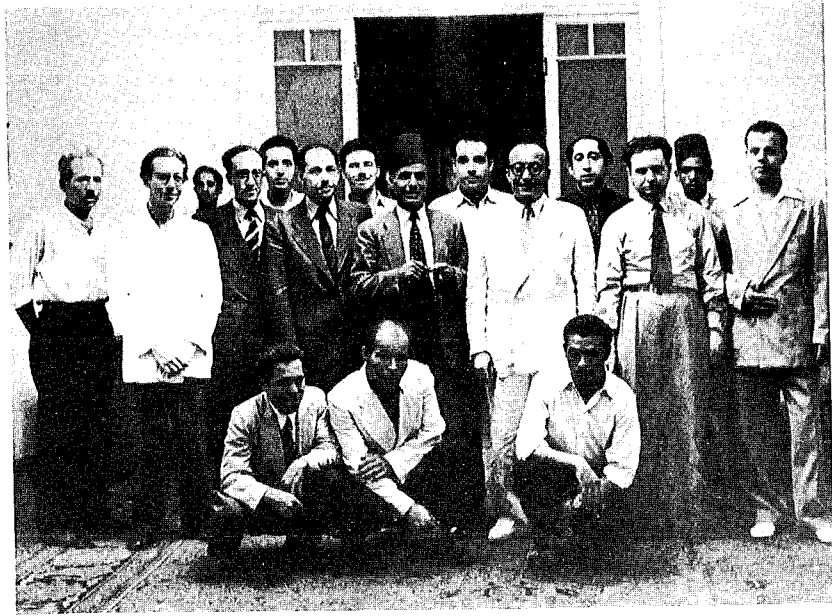
- الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي : رئيس وكيل دائم.
- الأستاذ الحبيب بورقيبة : أمين عام.
- محمد أحمد بن عبود : أمين الصندوق.
- أنشأ الخطابي فروعا للجنة تحرير المغرب العربي في لبنان بإشراف بوعزة الجزائري وفي سوريا بإشراف يوسف الرويسي.

قام الحبيب بورقيبة بوصفه أميناً عاماً للجنة تحرير المغرب العربي بتوجيه رسائل إلى ملك الأردن عبد الله بن طلال وإلى الرئيس السوري وملك العراق والملك السعودي حول برنامج لجنة تحرير المغرب العربي.

في الولايات المتحدة

قام الزعيم بورقيبة بزيارة إلى الولايات المتحدة سنة 1946 وأقام فيها مدة للتعريف بقضية تونس وما يتعرض له شعبها من مأس وأضطهاد مسلط عليه من فرنسا ولكسب مزيد من الأنصار، تمهيدا لعرض القضية التونسية على مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان بورقيبة أثناء إقامته بأمريكا ينسّق مع مكاتب الجزائر والمغرب التي تقوم هي الأخرى بالتعريف بقضايا الشعوب المغاربية الثلاثة، وكانوا يعملون جميعاً على إقناع وفود الدول لدى الأمم المتحدة بشرعية مطالبهم المتعلقة بحقوقهم في تقرير مصير بلادهم.



صورة بمكتب المغرب العربي جمعت البعض من قادة الحزب (وقوفا)
بورقيبة في الوسط وعلى يمينه جلولي فارس والحبيب ثامر والطبيب سليم وعلى يساره
صالح بن يوسف وعائلة الفاسي ومراد بوخريص (ورائهما رشيد ادريس)

مؤتمر ليلة القدر (1)

(في عهد الأمين باي 1943 - 1957 وعهد المقيم العام الجنرال

Charles Mast 1943 - 1947)

إنعقد المؤتمر في الليلة الفاصلة بين 23 و24 أوت 1946 (ليلة 27 رمضان) بالعاصمة برئاسة العروسي الحداد وهو مؤتمر وطني ضمّ زهاء 200 شخصية من كامل البلاد يمثلون المجتمع المدني وكل الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية، شارك فيه الحزب القديم ممثلاً في شخص صالح فرحات والإتحاد العام التونسي للشغل ومشائخ من جامع الزيتونة منهم الشيخ الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي اللذين قاما بعمل كبير في إعداد المؤتمر والموظفون وأرباب الصناعة والتجارة والفلاحة والأطباء والصيدالة والمحامون والأساتذة والمعلمون وبعض وزراء في عهد المنصف باي مثل محمد شنيق.

وهذا مايفسر قيمة وأهمية ذلك المؤتمر إلى جانب مايمثله الإتفاق بين أعضاء الحزبين الدستوريين القديم ممثلاً في صالح فرحات والجديد ممثلاً في صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان ومحمود الماطري والهادي نويبة والباهي الأدغم وآفاقهم على إتباع سياسة موحدة في أعقاب التوجه العربي الجديد لبورقيبة. وهكذا ولأول مرة تتكون جبهة وطنية موحدة.

وجاء في البيان الذي بعثه ممثل الحزب الدستوري بمكتب المغرب العربي من القاهرة إلى جريدة الأهرام عرض للأحداث التي واكبت المؤتمر والتي تلتها وقد حرّر المؤتمر عريضة أعلنوا فيها وجوب إنهاء الحماية الفرنسية مدعمين قرارهم هذا بحيثيات قانونية ومطالبين بالاستقلال التام والانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي إنعقد إثر الحرب العالمية الثانية.

كان أول المتدخلين في المؤتمر صالح فرحات ممثل الحزب الدستوري القديم وتلاه صالح بن يوسف ممثل الحزب الدستوري الجديد، وأثناء خطابه داهم رجال الأمن قاعة

المؤتمر بعد تحطيم باب الدخول عنوة، وعندها اختصر صالح بن يوسف تدخله ولكنه مرر لائحة المؤتمر التي وقع إعدادها فأمضى عليها نواب المنظمات وهيئات المجتمع المدني الحاضرون. وتنص على المطالبة بالاستقلال التام عن فرنسا ووقع عليها الإقتراح والمصادقة وتوقفت أشغال المؤتمر وأجبرت الشرطة الحاضرين على مغادرة قاعة المؤتمر ونقلوا المشاركين في سيارات الشرطة إلى ثكنة القصبة حيث وقع إعلام الجنرال Mast المقيم العام بما حدث وأذن لهم بإطلاق سراح محمود الماطري. أما الفاضل بن عاشور ومحمد شنيق وغيرهم فقد نقلوا إلى المحكمة العسكرية ثم إلى السجن المدني وأطلق سراح محمد شنيق بعد ذلك.

ثم أذن حاكم التحقيق بإطلاق سراح سليمان بن سليمان يوم 2 سبتمبر 1946 وتم تسريح الجميع يوم 23 سبتمبر 1946.

بعد مؤتمر ليلة القدر وقع ضم الشيخ الفاضل بن عاشور والشيخ الشاذلي بلقاضي إلى عضوية الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد.

ولكن صالح بن يوسف لاحظ قوة شعبية الفاضل بن عاشور في الإجتماع الكبير الذي عقد إحتفاء بالذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1947 وعمل على إخراجهم من الديوان السياسي (1).

أعلن الحزب إضراباً عاماً في تونس مدته ثلاثة أيام بداية من 27 أوت 1946 إحتجاجاً على إعتقال الزعماء.

وأمام هذا التيار الوطني الجارف والقرارات الجريئة للمؤتمر رأت فرنسا تقديم إصلاحات أعلنها الجنرال "ماست" يوم 23 سبتمبر 1946 ليس فيها إلا إضافة ستة أعضاء في الحكومة من التونسيين وستة مديرين فرنسيين وأقتراح دخول تونس في الإتحاد الفرنسي فكان جواب الحزب على رفض إصلاحات المقيم العام بتنظيم تظاهرات كبرى يوم 22 مارس 1947 إحتفالاً بالذكرى الثانية لانبعاث الجامعة العربية لإقامة الدليل على رفض الدخول في الإتحاد الفرنسي.

أشارت جريدة الأهرام بتاريخ 1 سبتمبر 1946 إلى برقية الاحتجاج على اعتقال الزعماء والمطالبة بسراحهم التي بعث بها اللواء محمد صالح حرب باشا رئيس المركز العام لجمعية الشبان المسلمين، كما ساندت جريدة الإخوان المسلمين المناضلين في تونس ومطالبهم للتحرر وسخرت من المقيم العام الجنرال "ماست" الذي قام بجولة في البلاد التونسية تمهيدا للقيام بإصلاحات رفضها الحزب الدستوري الجديد وقاطع التونسيون اجتماعاته وقابلوه بالمظاهرات وبالنداء بسقوط الاستعمار وأستقلال تونس.

ونقلت مقتطفات مما جاء في جريدة "الكومبا" الفرنسية التي قالت «على الرغم من الإصلاحات التي تنوي فرنسا القيام بها في تونس ينبغي أن لاتغيب عنا حقيقة واقعية أن التونسيين قد بدأوا جهادهم المدبر ضد فرنسا وهم صف واحد» (1).

وذكرت الأهرام أن الفرنسيين يعادلون الأتقيلز في الطغيان ويفوقونهم في التعصب ضد الإسلام. في منتصف فيفري 1947 ساد البلاد هيجان شديد ونظمت مظاهرات ضد الأمين باي، وبعث رئيس مؤتمر ليلة القدر العروسي الحداد والكاتب العام للإتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد برقية إلى رئيس جمهورية فرنسا احتجاجا فيها على خلع المنصف باي من طرف الجنرال "جيرو". كما تحدثت عن الأحداث العنيفة والضحايا الذين سقطوا خلال الإضراب الذي قام به عمال السكك الحديدية التابعون للإتحاد العام التونسي للشغل يوم 5 أوت 1947 بصفاقس، مطالبين برفع الأجر الأدنى إلى 6000 فرنك في الشهر. ضحايا إضراب 5 أوت 1947 29 شهيدا و 45 جريحا وسجن 60 لحيازتهم قنابل يدوية (2).

(1) المصدر : نشرات ممثل الحزب الدستوري بمكتب المغرب العربي بالقاهرة على صفحات الجرائد المصرية خاصة الأهرام.
(2) المصدر : المقاومة العمالية : (مصطفى كرم).

ثالثا بعث المنظمات الوطنية

(أ) تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل

(في عهد الأمين باي : 1943 - 1957 والمقيم العام الجنرال : Charles Mast 1943 - 1947)

كان تأسيس الإتحاد من العوامل الأساسية التي ساعدت على سرعة قلع جذور الإستعمار الفرنسي بتونس، وتكونت بين الحزب والمنظمات الوطنية جبهة داخلية موحدة لمقاومة السلطة الإستعمارية على كل الواجهات.

تكونت الحركة العمالية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى على يد محمد علي الحامي سنة 1924 ولم تعمر طويلا كما سبق ذكره. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية سنة 1944 سمحت السلطة الفرنسية ببعث نقابات تونسية وقام بتوحيدها المرحوم فرحات حشاد (1) في 20 جانفي 1946 في منظمة شغيلة

(1) فرحات حشاد : (3 فيفري 1914 - 5 ديسمبر 1952) : ولد فرحات حشاد في قرية العباسية بجزيرة قرقنة (ولاية صفاقس) في 3 فيفري 1914 وكان أبوه من صيادي الأسماك تلقى دارسته الابتدائية في المدرسة العربية الفرنسية بقرية الكلابين فأظهر ذكاء نادرا نال به الإعجاب والإكبار وفي سنة 1928 تحصل حشاد على الشهادة الابتدائية بتفوق ومن ذلك الوقت إنقطع عن الدراسة نظرا لظروف العيش القاسية وانصرف إلى البحث عن الرزق بواسطة عمل يخفف به عبء المصاريف عن والده.

وعمل بعد ذلك قابضا بحافلات الشركة التونسية للنقل في الساحل ثم عينته الشركة كاتبا محاسبا في قسم حساباتها بديوانها بمدينة سوسة. إنخرط في الجامعة العامة للعمال (CGT) وانتخب سنة 1936 كاتبا عاما لنقابة عمال شركة النقل التابعة لفرع سوسة تونس ثم انتخب عضوا بالإتحاد المحلي وعضوا بالمكتب الجامعي لهذه المنظمة. وبعد مدة إنسلخ حشاد من هذه المنظمة وكون مع مجموعة من رفاقه الأحرار بصفاقس (إتحاد النقابات المستقلة للجنوب التونسي) واستطاع حشاد أن يجعل هذه المنظمة تشع على صفاقس وما حولها وكون سنة 1944 إتحاد النقابات المستقلة للشمال إلى جانب الجامعة العامة للموظفين التونسيين التي كانت موجودة آنذاك.

واحدة تدعى الإتحاد العام التونسي للشغل، وصمدت هذه الحركة رغم المقاومة الإستعمارية وكانت سندا قويا للحزب الحر الدستوري التونسي والمنظمات الوطنية التي كانت جميعها جبهة واحدة لمقاومة الاحتلال وتحرير البلاد التونسية من الإستعمار الفرنسي.

ولد فرحات حشاد سنة 1914 بقرقنة بقرية العباسية، كان منخرطا ثم مسؤولا في الجامعة العامة للشغل C.G.T مدة 8 سنوات كان نقابيا لامعا في سوسة ثم في صفاقس حيث أصبح أمينا عاما للمكتب المحلي لـ C.G.T مهنته مستكتب بالشركة التونسية للنقل بالساحل STTS. أسس حشاد في مدة تعتبر قصيرة 460 نقابة تضم 6000 عامل، وكان دوما يلقي مساندة من الرابطة العالمية للنقابات الحرة للقيام بعمله الوطني، تتمثل في بعث برقيات للسلطة الفرنسية لتأمين سلامة حشاد لذلك لم يقع اعتقاله في 18 جانفي 1952 مع الزعماء السياسيين والوطنيين وبقي طليقا يسيّر الإتحاد ويدعم الوطنيين والمقاومة حتى وقع إغتياله في 5 ديسمبر 1952 من طرف اليد الحمراء.



تظاهرة نقابية
فرحات حشاد

وفي 20 جانفي 1946 إنعقد مؤتمر ضم النقابات المستقلة للشمال والجنوب والجامعة العامة للموظفين التونسيين ومن هذه المنظمات الثلاث ولد (الإتحاد العام التونسي للشغل) وانتخب فرحات حشاد بالإجماع أمينا عاما له وانخرط في الجامعة العالمية للنقابات. وفي سنة 1951 قرر الإتحاد العام التونسي للشغل إثر مؤتمر خارق للعادة الإنسلاخ من الجامعة العالمية للنقابات نظرا لصبغتها الشيوعية ولتطرفها المذهبي وانخرط في الجامعة الدولية للنقابات الحرة C.I.S.L.

وفي 18 جانفي 1952 وعند اعتقال بورقيبة ورفاقه بقي فرحات حشاد طليقا لصفته الدولية كنائب للأمين العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة وقد وجد فرحات حشاد نفسه مسؤولا عن قيادة الثورة سرا وجهرا، فألى جانب عمله في الداخل كان يعمل في الخارج لكسب الأنصار للقضية الوطنية في المحافل النقابية في العالم.

وأمام هذا الجهاد المستميت الثوري ضاق الإستعمار وغلاته من عصاة اليد الحمراء ذرعا بفرحات فبعثوا له برسائل تهديد ليكف عن نشاطه السياسي ولكنه لم يعبأ بكل ذلك.

وفي يوم الجمعة 5 ديسمبر 1952 اغتيل فرحات العظيم بواسطة اليد الحمراء الأثيمة.

الإنطلاقة :

بدأت في هذا الظرف تبرز على الساحة السياسية تحركات تعتمد على الجماهير الشعبية تتبى مشاغلها والعمل على تلبية مطالبها، وهي قاعدة إعتمدها الحزب الدستوري الجديد كما إعتمدها النقابيون وعلى رأسهم فرحات حشاد.

دخل حشاد في مشاورات مع النقابيين الوطنيين لتأسيس نقابات تونسية مستقلة بعدما سئم من الممارسات العنصرية التي كانت تسلكها نقابة C.G.T إزاء العمال التونسيين، وكان قد تعرف على المنجي سليم وعلي البلهوان وصالح بن يوسف ووجد منهم كل المساندة لبعث نقابات تونسية.

بادر في 19 مارس 1944 بالإستقالة من الإتحاد المحلي للكنفدرالية العامة للشغل C.G.T ثم بعث ورفاقه نقابة تونسية مستقلة كان أمينا عاما لها سميت «إتحاد النقابات المستقلة لعمال الجنوب التونسي» وتواصل العمل النقابي والزيارات التي يقوم بها حشاد في منطقة المناجم وغيرها، بعث خلالها عدة نقابات (1). وبعثت عديد النقابات بصورة موازية في الشمال والساحل. ووضع الحزب على ذمة فرحات حشاد ثلة من الشباب الدستوري لتحقيق الأهداف التي كان يرمي إليها، منهم البشير بلاغة وعباس آغا والناصر بن جعفر يرافقونه في تحركاته الدعائية والشاذلي القرام الذي كان يساعده على إنسلاخ العمال من C.G.T والإنخراط في الإتحاد وعند ذلك لجأت الجامعة العامة للشغل الفرنسية إلى بعث نقابة خاصة بالتونسيين سميتها U.S.T.T الإتحاد النقابي للعملة التونسيين وهي ذات نزعة شيوعية لمشاغبة الإتحاد العام التونسي للشغل لكن الإتحاد خرج من المعركة منتصرا بعد نجاح إضراب 5 أوت 1947 بصفاقس. وتهافت العمال التونسيون على الإنخراط في الإتحاد العام التونسي للشغل والإنسلاخ عن النقابات الفرنسية C.G.T والشيوعية U.S.T.T حتى وصل عدد النقابيين سنة 1950 مائة ألف مشترك وكان عددهم 20.000 منخرط سنة 1946.

المؤتمر التأسيسي

يوم 20 جانفي 1946 إنعقد بمقر الجمعية الخلدونة بتونس أول مؤتمر تأسيسي تمّ فيه توحيد نقابات الجنوب ونقابات الشمال وأتبثقت عنه المنظمة الشغيلة التي سميت «الإتحاد العام التونسي للشغل UGTT».

تولى فرحات حشاد الأمانة العامة والشيخ الفاضل بن عاشور الرئاسة الشرفية. أخذ الإتحاد بسرعة مكانة متميزة على الساحة الوطنية وساعد على ذلك الإتصالات المباشرة التي كان يقوم بها أعضاء المكتب التنفيذي وخاصة فرحات حشاد والفاضل بن عاشور بكامل مناطق البلاد التونسية.

أحداث أوت 1947 :

عندما شعرت الكنفدرالية النقابية بالخطر على تواجدتها في الجهات قیامت بمساندة من السلطة الإستعمارية بنفس الضغوط والمناورات التي سلطتها على العمل النقابي في عهد محمد علي ولكن ذلك لم يفل في أرضية النقابات التونسية الجديدة التي أصبحت صلبة متجذرة وصمم الإتحاد عن الدفاع على منظمته ومكاسبه وأنتصر وأتضح ذلك في الإضراب العام الذي أعلنه الإتحاد العام التونسي للشغل أيام 3 إلى 7 أوت في جبل جلود وصفاقس والذي تصدت له السلطة بكل وسائل القمع فسالت فيه الدماء وصمد العمال وأنتصروا.

إضراب 5 أوت 1947 بصفاقس هاجم فيه الجيش العمال المضربين بالسلاح فاستشهد (1) في مهاجمة الجيش للمضربين 34 عاملا وجرح الكثير من بينهم الحبيب عاشور وألقي القبض على 300 نقابي. ويعتبر ذلك الإضراب عملية وطنية لا تهدف لتحسين الأجور فقط بل كانت غطاء لفرض إرادة الإتحاد ومقاومة الإستعمار لإسترجاع حقوق العامل التونسي وكرامته وإلغاء الميز العنصري.

(1) انظر كتاب السجل القومي لشهداء الوطن نذكر منهم خمسة فقط : العربي كسودة وسالم بن عبدالسلام سلام والمختار بن سالم جراد والهاشمي الأجنف وأحمد الطربلسي.

(1) نور الدين حشاد : «أحبك يا شعب». تونس 1995. مذكرات مناضل وطني، البشير بوعلي.

في صفاقس تصدى رجال الأمن والجيش لقمع المضربين من عمال السكة الحديدية وجرت معارك عنيفة سالت فيها دماء المضربين الذين أظهروا شجاعة نادرة بإشراف المرحوم الحبيب عاشور الكاتب العام الجهوي لاتحاد الشغل الذي جرح في المعركة، وتوفي الكثير من المضربين والنقابيين وكذلك بعض التونسيين الذين وقع إطلاق النار عليهم من طرف المستعمرين من شرفات مساكنهم لأن المعركة تحولت إلى معركة وجود أو عدم وجود نقابي وكان الإضراب مدعماً من طرف الحزب والجمعيات والمنظمات المحلية والوطنية.

وخرج الإتحاد من المعركة قويا منتصرا، وأصبح بعد ذلك الممثل الوحيد للعمال ويقع استدعاؤه من طرف السلطة في كل ما يخص شؤون العمال كاجتماعات اللجان الاستشارية للأجور جنبا إلى جنب مع ممثل C.G.T، وتحصل العمال على كثير من حقوقهم الضائعة.

وهكذا كسب الإتحاد بفضل صموده إشعاعا في الداخل وسمعة في الخارج وآل أمره إلى تمثيل المنظمة الشغيلة في الجامعة العالمية للنقابات F.S.M رغم معارضة فرنسا وممثل C.G.T الذي كان هو نفسه رئيسا للمنظمة العالمية. وبعد انعقاد مؤتمر الإتحاد في نهاية مارس وبداية أبريل 1951 إختار الإتحاد الخروج من F.S.M وانضم إلى المنظمة العالمية للنقابات الحرة التي انضمت إليها النقابات الأمريكية وبقي في الاتحاد عضوا C.I.S.L.

وعززت الإنتصارات النقابية الضغط على السلطة الإستعمارية ودعمت النضال السياسي الذي يقوده الحزب والمناضلون في المنظمات الوطنية والجمعيات التي أعطت للحركة الوطنية دفعا قويا على الصعيد السياسي والصعيد المهني.

فالمناضلون كانوا جميعا صفا واحدا متراسا يستعملون كل الوسائل لتحقيق إستقلال البلاد وأصبح الحزب الدستوري الجديد حاملا للمشعل ومؤهلا للتحداث أوللتفاوض مع العدو باسم تونس.

فالحزب الدستوري القديم أو الحزب الشيوعي التونسي أو المنظمات الوطنية المهنية التي تمثل العمال والفلاحين والأعراف والتجار وأصحاب الحرف والجمعيات

الثقافية والإنسانية وحتى الرياضية كان لهم جميعا هدف مشترك ودور فاعل على الساحة الوطنية.

ومن الصور الناطقة على وطنية حشاد وعمله السياسي والنقابي لمن يحتاج إلى دليل على أنه ليس نقابيا فقط بل هو زعيم وطني وقع إغتياله يوم 5 ديسمبر 1952 بعد أن إلتف حوله النقابيون والدستوريون وكان أحد أبطال الحركة الوطنية والخطر الوحيد الذي يهدد البقاء والإستغلال الإستعماري بتونس.

والأدلة المكتوبة في مقالاته الصحفية مثل «أحبك يا شعب» وخطبه الحماسية وعلاقاته المتميزة مع النقابات الأمريكية والعالمية، ومساندته لمطالب الحزب في الإستقلال والتخلص من الإضطهاد والميز العنصري الإستعماري ومقاومة سياسة تفقير الشعب التونسي، ولوائح الإتحاد تلك التي تدعو إلى حل المجلس الكبير وتعويضه برلمان تونسي منتخبة جعلت حشاد قائدا وطنيا ونقابيا كما أن مساعديه لا يختلفون عنه، النوري البودالي، عبد العزيز بوراوي، الحبيب عاشور ووطنيون آخرون في البريد وفي الدبوانة (أمثال محمد النمصي وسالم الشفي وأحمد فنيش والبشير بوعلي ومحمود الخياري) وغيرهم يتحسسون البرامج والخطط الإستعمارية لتبليغها إلى الحزب.

كل ذلك لم يمنع حياد الإتحاد وإستقلالته في كل الظروف.

إغتيال فرحات حشاد

العمل النقابي بعث قوة وإيمانا في نفوس الأجراء جعلهم يدافعون عن حقوقهم بعزيمة وإيمان لمقاومة الإستغلال الذي تعاملهم به سلطة الحماية ولاسترجاع حقوقهم الإجتماعية والإقتصادية وكرامتهم وهو عمل وطني في الأعماق لا يختلف عن العمل السياسي الذي يقوم به الحزب وكلاهما يصب في قناة واحدة هي تحرير التونسيين وتونس من الهيمنة الإستعمارية وتجلى ذلك في العمل النقابي الحزبي المشترك خلال الثورة المسلحة وعند إلقاء القبض على الزعماء السياسيين. عندها تولى قيادة الحزب والإتحاد فرحات حشاد بداية من 18 جانفي 1952. فالسلطة لم تعتقله خوفا من رد فعل النقابات العالمية وعندها لجأت فرنسا إلى الطرق الوضيعة وإلى الجريمة فأغتالت

فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952 بواسطة اليد الحمراء، وهي منظمة بعثتها السلطة للقيام بتصفيات جسيمة لزعماء الحركة الوطنية وتعمل في الخفاء تحت حماية البوليس والجيش الفرنسي.

ردود فعل إغتيال فرحات حشاد

كان لاغتيال السلطة للزعيم النقابي والوطني فرحات حشاد ردود فعل كبيرة في الداخل والخارج، وكان من الأسباب الأساسية التي أعطت دفعا قويا للقضية الوطنية وعجلت بتحرير تونس من رقة الإستعمار الأجنبي، الأمر الذي جعل عزم المناضلين أكثر مصداقية لمقاومة العنف بالعنف وما يجر ذلك وراءه من إستشهاد وتضحيات جسام.

في الخارج : تضامنت النقابات والمنظمات العالمية للشغل مع العمال التونسيين وآحجت على الجريمة التي إرتكبتها فرنسا باغتيال فرحات حشاد وأظهرت تفهما أكثر للقضية التونسية في الوقت الذي كانت تعرض فيه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن رفضها مجلس الأمن.

كما أن كثيرا من وسائل الإعلام العالمية ندّدت بعملية الإغتيال ومنها الصحف العربية وخاصة منها جريدة الأهرام المصرية، أما في دول المغرب العربي فقد أصدر حزب الشعب الجزائري بيانا ندّد فيه بأعمال المافيا في الجزائر والمغرب واليد الحمراء في تونس بما تقوم به من عمليات إختطاف وأغتيال للزعماء الوطنيين تحت أنظار السلطة الفرنسية.

في المغرب أعلن حزب الإستقلال المغربي إضرابا ونظم مظاهرة إحتجاجا على إغتيال فرحات حشاد ألقى خلالها المتظاهرون في الدار البيضاء القنابل اليدوية على الشرطة الفرنسية.

في القاهرة نظمت صلاة الغائب على شهداء تونس بجامعة الأزهر وحضرها اللواء محمد نجيب قائد ثورة 23 جويلية 1952 رفقة أديب الششكلي رئيس جمهورية سوريا الذي كان في زيارة إلى مصر.

في فرنسا طلب نائب إشتراكي من البرلمان الفرنسي تقديم توضيحات عن إغتيال فرحات حشاد وذهبت بعض الصحف الفرنسية إلى حد المطالبة بمحاكمة الجناة الذين قاموا بعملية الإغتيال.

في واشنطن قام "جورج مينيني" رئيس إتحاد العمال الأمريكي بإحتجاج وبعث رسالة إلى منظمة الأمم المتحدة يستنكر فيها عملية إغتيال فرحات حشاد.

في نيويورك إستنكرت المنظمة العالمية للنقابات الحرة تلك العملية.

وفي كندا إستنكر إتحاد العمال الكندي جريمة قتل حشاد.

أما في تونس :

أصدرت القيادة العليا للجيش بتونس يوم إغتيال حشاد أمرا يقضي بحظر التجول في تونس العاصمة وضواحيها في نفس اليوم 5 ديسمبر 1952 خوفا من ردود فعل الوطنيين ضد الجالية الفرنسية والمعمرين وعاد المقيم العام "دو هوتكلوك" من باريس متوعدا التونسيين بقمع ماسماه بحركة الإرهاب.

أعلن الأمين العام للحزب الدستوري صالح بن يوسف مسؤولية فرنسا واليد الحمراء وتورطها في قتل الزعيم النقابي حشاد وكانت العناصر الإرهابية الفرنسية تريد في ذلك الوقت الذي تعرض فيه القضية التونسية أمام الأمم المتحدة أن تقول للعالم إن قضية تونس قضية داخلية لاتهم إلا فرنسا.

قرر الإتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام في كامل البلاد التونسية إستنكارا للجريمة الشنعاء، وزادت نار المقاومة للإحتلال إشتعالا بمشاركة الدستوريين والنقابيين والفلاحين (نساء ورجالا)، وقام الشوار بردود فعل مختلفة في كل مكان من مهاجمة للقطارات التي تحمل الجيوش الفرنسية إلى تخريب للسكك الحديدية وقطع لخطوط الهاتف وهجمات على بعض المعمرين المسلحين، وعمت المظاهرات وأندلعت عدة معارك دامية بين المجاهدين والشرطة والجيش سقط خلالها عدد كبير من الشهداء والجرحى، وتكبد فيها العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

كما قامت السلطة باعتقال أعداد أخرى من الزعماء وفتتهم إلى أقصى الجنوب مع المعتقلين الآخرين بداية من 18 جانفي 1952 وعلى رأسهم الزعيم بورقيبة.

ومن بين المعتقلين النقابيين الذين تم نفيهم إلى برج قبلي محمود المسعدي وزوجته شريفة، محمد الري، عبد الله فرحات، الصادق الشايب، محمد كريم وعمر الرياحي وغيرهم.

كما اعتُقلت فوجا آخر من الدستوريين الجدد وكذلك صالح فرحات الأمين العام للحزب الدستوري القديم وكذلك محمود الحياي الكاتب العام للجامعة العامة للموظفين.

ولم يكتف المقيم العام بقوات الأمن المتواجدة في تونس للقيام بعمليات القمع والتمشيط بل إستنجد بقوات مسلحة قدمت من فرنسا ولجأت السلطة إلى تجنيد المدنيين الفرنسيين لتتمكن من السيطرة على الأوضاع المتردية التي أفلتت من أيديها، وملاأت السجون بالمعتقلين، ثم إلتجأت إلى سجن الفنائض منهم في المحتشدات (فضاءات وخلاء تحيط به الأسلاك الشائكة).

وتواصلت عمليات المقاومة في كل مكان ولم تنقطع لمدة سنوات حتى توجت بعد مفاوضات عسيرة بالإستقلال الداخلي ثم الإستقلال التام.

ب) تأسيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية U.T.I.C.A (1)

قام الحزب الدستوري الجديد في إطار تعبئة كافة القوى الحية بالبلاد وتشريكها في عملية التحرير وبحرص شديد على بعث منظمات مهنية وطنية هي: الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين والاتحاد النسائي لتكون منظمات تونسية وطنية مستقلة عن المنظمات المهنية الفرنسية ذات النزعة السياسية شيوعية أو إستعمارية.

نقابات الأعراف

تكونت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة 1946 جامعة لنقابات الصناعات والتجارة تضم كل أصحاب المهنة من أوروبيين ويهود وتونسيين.

وكان الحزب الشيوعي كحزب قوي في تونس قد تسرب مناضلوه في صلب هيئات المنظمات الوطنية للنقابات العمالية ونقابات الأعراف وفي المنظمة النسائية لتوجيهها نحو خدمة أهدافه المرتبطة بموسكو.

أثير في سنة 1945 موضوع تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة بتونس بالبرلمان الفرنسي وكون الوطنيون ومنهم الشيخ الفاضل بن عاشور وفدا قابل الأمين باي للإحتجاج على ذلك لأنهم ليسوا مقيمين فوق أرض فرنسية، كان ذلك يوم 3 ماي 1946.

وفي اليوم الموالي وافق الباي على إستقبال وفد يمثل النقابات الشيوعية القوية والمساندة لتمثيل الجالية الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان).

على إثر ذلك أعلن التجار يوم 17 ماي 1947 والصناعاتية التونسيون الإنسلاخ من جامعة النقابات (المختلطة) (وأعلنوا بعث جامعة خاصة بالتونسيين) تضم الصناعاتية وصغار التجار (لأن التجارة الكبرى حكر على اليهود والأوروبيين) وأنسلخوا من النقابات الشيوعية القائمة وكونوا هيئة وطنية على النحو التالي :

1 - محمد شمام رئيس يمثل قطاع التارزية.

2 - الفرجاني بلحاج عمار (كاتب عام يمثل المقاهي).

3 - وعبد الحميد العيساوي أمين مال.

عبد الرحمان العروي يمثل (الدھانة) وعمارة بالصغير يمثل (تجارة الفحم).

وأصبحت المنظمة التونسية الجديدة تسمى : **اتحاد نقابات الصناعاتية**

وصغار التجار بتونس.

في أواخر ماي 1946 شرعت المنظمة في إعداد المؤتمر وبعث الفروع.

(1) مذكرات مناضل وطني، للبشير بوعلي.

قام الإتحاد بمجهود إعلامي كبير فأنضم إلى صفوفه كثير من النقابات وكثير من الدستوريين كما إنخرط المناضلون الدستوريون من قبل في صفوف إتحاد الشغل مع المحافظة التامة على إستقلالية منظمتي العمال والأعراف والتعاون الطبيعي التلقائي مع الحزب لخدمة القضية الوطنية وأصبح للإتحاد 157 نقابة و11 اتحادا جهويا، وبعد المؤتمر التأسيسي بلغ عدد النقابات في أواخر سنة 1948 280 نقابة مهنية

المؤتمر التأسيسي لمنظمة الأعراف

إنعقد يوم 17 جانفي 1947 وأصبحت منظمة الأعراف تدعى «الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة».

وفرض الإتحاد نفسه على الساحة السياسية وعلى السلطة التي إعترفت بالتعامل معه وتحصل بنضاله على إسترداد كثير من الحقوق المهدورة لصغار التجار والصناعية وساهم بصورة فاعلة بتدخلاته لدى السلطة وبعث تعاضديات الخدمات في القضاء على الإحتكار الذي إستشرى في البلاد إثر الحرب العالمية الثانية وأختص بالإحتكار التجار اليهود والفرنسيون بمساعدة الموظفين الفرنسيين الكبار بالإدارة، إلى أن فرض الإتحاد تشريك التجار التونسيين في عمليات توريد المواد الغذائية التي كانت تباع بالتقسيط حسب عدد أفراد العائلات وتوريد المواد الأولية لصناعة النسيج وغير ذلك، وتمكن من المحافظة على حقوق المنخرطين وحمايتهم من الإستغلال ولو بصورة نسبية.

لم تعترف السلطة رسميا بالإتحاد إلا بعد قرار الإضراب الذي أعلن عنه يوم 17 ماي 1947 وسانده في ذلك الإضراب الإتحاد العام التونسي للشغل.

وكانت منظمة الأعراف تعمل في الإطار الوطني على حماية كرامة الحرفيين والتجار ومقاومة الإستعمار وكانت تشارك في إجتماعات دورية لوضع البرامج والتنسيق بين الحزب الدستوري والمنظمات الوطنية كالاتحاد العام التونسي للشغل.

الإتحاد يعقد مؤتمره الثاني :

إنعقد المؤتمر الثاني للإتحاد يوم 14 أفريل 1948 وأسندت رئاسته إلى محمد بن عبد القادر والكتابة العامة إلى الفرجاني بلحاج عمار. وكان جو الثقة متبادلا بين منظمة الأعراف (الفرجاني بلحاج عمار) ومنظمة الشغالين (فرحات حشاد) وإذا ظهرت بوادر خلاف يتدخل الديوان السياسي لإعادة الصفاء والوفاق.

عمل الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة على نشر التعاضديات للنهوض بالمهنة وبأصحابها في ميادين مختلفة كصناعة الأحذية والدباغة والحلاقة والنجارة والدهن وصناعة الزربية.

وأسس بعض شركات مثل شركة صناعة الثلج وشركة الثمار وهكذا حققت منظمة الأعراف مكاسب جمة وقطعت أشواطاً في سبيل دعم الإقتصاد الوطني وحماية التونسيين من الإستغلال الفاحش ثم تواصلت مهمة المنظمة بخطى متسارعة خلال المؤتمرات المتوالية (1).

وأصبحت منظمة الأعراف بعد المؤتمر الثاني تدعى «الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة».

ج) تأسيس الإتحاد العام للفلاحة التونسية

ظهرت المنظمة الفلاحية في البداية على شكل جمعيات ثم إتحادات إقليمية ثم إتحاد عام للفلاحة.

الجمعيات الفلاحية

بعث أول تجمع مهني فلاحي (جمعية فلاحية) في 26 جانفي 1928 (2) كان رئيسه الطاهر بن عمار ومساعدته علي بلحاج.

(1) المصادر : - الهادي التيمومي نقابات الأعراف التونسيين

- نشرات ومؤتمرات إتحاد الصناعة والتجارة.

- البشير بوعلي ذكريات مناضل وطني.

(2) المصدر : الهادي التيمومي نقابات الأعراف التونسيين، ونشرات منظمة الأعراف، ونشرات إتحاد الفلاحة.

وجدت جمعية فلاحية بالقطار 1920 وبالقيروان 1923، وتكونت الحجرة الفلاحية للشمال 1920 بانتخاب نائب للفلاحين في كل مشيخة ثم إنتخبوا هيئة الحجرة الفلاحية وفي سنة 1928 أصبحت هناك حجرتان واحدة للوسط وأخرى للشمال.

الجمعيات الفلاحية الإقليمية

تعمل على تحسين الفلاحة والدفاع عن الفلاحين وإرشادهم.

الجامعات الفلاحية

في سنة 1945 تكونت جامعات تضم جمعيات الفلاحين للتنسيق فيما بينهما وعقدت مؤتمرا إنبثقت عنه هيئة ترأسها محمد صالح بن حمودة ومساعداه محسن الفراتي ومحمد الحبيب المولهي.

في 1 جوان 1946 تكونت الجامعات العامة للنقابات الفلاحية التونسية التي شجع الحزب على بعثها وكان رئيسها محمد نجاح ومساعدته فتحي زهير، وفتحت قنوات النقابات الفلاحية وساعدت الحزب على مزيد التغلغل في الأرياف.

ثم تكونت الجامعة العامة للفلاحين التي ترأسها فتحي زهير وسميت:

الإتحاد العام للنقابات الفلاحية التونسية :

رئيسه فتحي زهير يقوم بعمل سياسي تحت غطاء فلاحى حتى تكون الإتحاد العام للفلاحة التونسية.

في سنة 1949 تكونت هيئة وقتية للإتحاد لإعداد مؤتمره الأول من ضمنها إبراهيم عبد الله والحبيب المولهي.

تولدت عن الإتحاد العام التونسي للشغل الذي يضم النقابات الفلاحية إتحاد عام لصغار الفلاحين وعندما عقد الحزب مؤتمره في دار سليم في 18 أكتوبر 1948 أوصى في إحدى لوائحه بتأسيس جامعة عامة للفلاحين التونسيين وتكونت أول هيئة وقتية للجامعة في ماي 1949 ومن بين أعضائها البارزين الحبيب المولهي، إبراهيم عبد الله، المهدي بن ناصر.

إنعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام للفلاحة من 11 إلى 13 ماي 1950 وكلف بإعداد التقرير الأدبي وعرضه إبراهيم عبد الله والتقرير المالي الحبيب المولهي والقانون الأساسي الهادي المرابط والتعاقد الفلاحي المهدي بن ناصر.

حضر أشغال المؤتمر صالح بن يوسف وعلي البلهوان والهادي شاكر من الديوان السياسي للحزب وبشيرة بن مراد عن الإتحاد النسائي الإسلامي والدكتور أحمد سطا مراد من الكشافة ومحمد بدره والباهي الأدغم عن الحجرة التجارية والنوري البودالي عن إتحاد الشغل ومحمود الخياري عن الجامعة العامة للموظفين والفرجاني بلحاج عمار عن الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة. وانبثقت عنه هيئة ترأسها إبراهيم عبد الله والأعضاء حبيب المولهي، المهدي بن ناصر، محمد الهادي بلحاج. كانت مساحة الأراضي الفلاحية التابعة للأحباس العامة والخاصة سنة 1950 تمثل قسما كبيرا من الأراضي الفلاحية يبلغ نحو مليون ونصف هكتار.

الآزمة الاجتماعية سنة 1949

المجاعة سنة 1948(1)

كتب فرحات حشاد مقالا في جريدة صوت العمل بتاريخ 29 فيفري 1948 .
ومما جاء فيه :

«عندما أعلنت الجامعة العربية عزمها على إمداد الشعب التونسي الجائع بوسائل الإسعاف التي أصبحت متأكدة صدرت تعاليق صحفية تقول إن المجاعة لا وجود لها بالقطر التونسي، غير أن الجفاف الذي إستحكم طيلة أربع سنوات قد أضر بالطبقات الفلاحية. الحكومة تقول ليس هناك مجاعة إنه مشكل مالي.

عجبا والله ! إن مشكل المجاعة تتخبط فيه مئات الآلاف من الأرواح البشرية المهدة بالفناء والمحق.

لذا فنحن نقول إن فقدان القوات وكثرة التسول وحتى الموت بالطريق العام وبالمداشر والبوادي كل ذلك ألا يسمى بالمجاعة !.

وإذا كان لهذه العبارة المخيفة شيء من الهول يمنع الكثيرين من التلفظ بها حتى الحكومة نفسها فإننا لا نخشى أن نسمي الأشياء بأسمائها وأن نقول إن ثلثي الشعب التونسي اليوم يتخبط في المجاعة حتى أتى الجوع على جسمه النحيل ودك عظمه وفتك به وترك بعضه جسدا بلا روح والبعض الآخر روحا بلا جسد.

سياسة تفكير الشعب

إلى جانب الوضع السياسي المتعفن وعمليات الإنتقام المتعددة والمحاكمات الجائرة والإتهامات الباطلة التي سلطتها الحماية على الشعب التونسي ومناضليه بعد

(1)المصدر : المجتمع التونسي والإستغلال الإستعماري، نور الدين الدثي - الهادي جلاب، ليلي عدة، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997 صفحة 104.

هزيمة المحور وانتصار الحلفاء عمدت فرنسا فعزلت المنصف باي الملك الوطني الغيور ونصبت الأمين باي وسلطت على المناضلين الدستوريين تهم التعاون مع العدو (جيش المحور).

يضاف إلى ذلك سنوات الجفاف المتعاقبة وسياسة التمييز العنصري التي تسلكها السلطة ضد التونسيين بحرمانهم من المساعدات والقروض الفلاحية التي تعطى للفرنسيين والوضع المتدهور الذي أصاب الصناعات التقليدية.

وكذلك حرمان التونسيين من أراضيهم الخصبة والمنتجة التي أغتصبت منهم بجميع أنواع الحيل والتسلط أو وقع بيعها غصبا عنهم بسبب تداينهم فلم يبق بأيدي صغار الفلاحين التونسيين إلا أراض قليلة الإنتاج في السنوات المطرة باستعمال وسائل إنتاج عتيقة لا توفر أكثر من حاجياتهم الغذائية.

وأكبر دليل يوضح أسباب فقر الأهالي أن البلاد التونسية التي تعد نحو 3 ملايين نسمة سنة 1949 كانت مساحة الأراضي المنتجة فيها نحو 2,934,000 هكتار يملك منها المعمرون الذين لايتجاوز عددهم 120000 نسمة مليوناً هكتار 2,000,000 من أخصب الأراضي أما التونسيون فلا يملكون إلا 934.000 هكتار وهي أراض أقل جودة وإنتاجاً إلى جانب العملة الفلاحيين فإن معظمهم تحت عتبة الفقر.

كل ذلك مع إئثار كاهل الميزانية التونسية البلد الصغير بأجور 25000 موظف فرنسي، بينما لايزيد عدد الموظفين التونسيين على 5000 يقع معظمهم في أسفل سلم الوظيفة(1) وبأدنى الأجور.

عند تطبيق المقاييس المعمول بها في الولايات المتحدة ترتبط عتبة الفقر بتوفير الحد الأدنى من الحريرات اللازمة لجسم الإنسان وهي 2750 حريرة وعلى هذا الأساس فإن معظم التونسيين معوزين فقراء.

والفقير هو الذي لا يتحصل على 10 كلغ قمح في الشهر أو مايعادلها من شعير وذرة.

(1)المصدر : هذه تونس، الحبيب ثامر، تقديم رشيد إدريس وحمادي الساحلي.

ويرى البعض أن الفقراء هم نوعان : فقراء فقرهم دائم (عاجز، معتوه، كسول) وفقراء ظرفيون بسبب جوائح أو ظروف جفاف أو قلة المداخيل.

الفقر حالة مرضية علاجها التغذية (إعانة + تحسين الظروف).

الفقر بتونس سنة 1949

بعث الكاتب العام للحكومة التونسية (وهو فرنسي) سنة 1949 تقريرا إلى المقيم العام Jean Mons يلخص فيه تقارير العمال والمراقبين المدنيين و يصف فيه حالة البؤس بسبب الجفاف (حسب تفسيره).

وقد كانت العاصمة وأحوازها ملاذا لهؤلاء الفقراء طمعا في لقمة العيش (توزيع بعض الأغذية على الفقراء الجائعين وصفها أحد المناضلين بأنها برغل قمح مطبوخ في الماء في برميل)، بلغ عدد المعوزين 535.092 نسمة أي 20,79 % من السكان دون إدخال سكان العاصمة وأحوازها في الحساب.

الإستنتاجات

أ) 1/5 عدد السكان على أبواب المجاعة تحت عتبة الفقر (مخلفات الحرب والجفاف) على سبيل المثال في عمالة القيروان 120 ألف جائع 60 ألف منهم في مدينة القيروان ويمسي السكان ويصبحون على مشاهدة جثث الموتى في الشوارع الكثير منهم بسبب الجوع والمرض.

ب) تدني مداخيل صغار الفلاحين بسبب الجفاف والميز العنصري الذي تقوم به الحماية فمعظم الأراضي الخصبة والمنتجة بأيدي المعمرين ووسائل إنتاجهم عصرية آلية فهم وحدهم يملكون مليوني هكتار وعددهم لا يصل إلى 120 ألف ساكن وبقية الفلاحين التونسيين يملكون 934000 هكتار والقروض الفلاحية لا تعطى إلا للأجانب أما التونسيون فلا حق لهم فيها.

ولم تكن حالة أصحاب الحرف أحسن فهم أقرب إلى الفقر بسبب مزاحمة الصناعات العصرية والمستوردة أيضا، وتوالى الجفاف مدة 5 سنوات ضاعت خلالها

المحاصيل والمواشي. فالأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس في الثلاثينات عقب الأزمة الاقتصادية العالمية وفي الأربعينات عقب الحرب العالمية الثانية تعود إلى ظروف عالمية أو مناخية طارئة ولكن طول المدة واستمرارها يعود إلى سياسة تفكير إستعمارية مرسومة زادت حدة التراكمات السلبية التي تمارسها السلطة من تعسف وظلم تسلطه على الأهالي وبالمقابل توفر الحماية والرعاية والإعانة الدائمة للمعمرين، فتكونت طبقة جديدة من أغنياء الحرب بسبب الإمتيازات التي أسندتها السلطة للفرنسيين أو بعض الدائرين في فلكتها (1).



تجارة الزيت

(1) المصدر : هذه تونس، الحبيب ثامر، تقديم رشيد إدريس وحمادي الساحلي.

رابعاً مرحلة جديدة للمقاومة

عودة بورقيبة من المهجر بالقاهرة إلى تونس (8 سبتمبر 1949)

كان بورقيبة قبل عودته إلى تونس بعث كاتبه الخاص علالة العويطي إلى تونس للتعرف على الوضع فأعلمه أن صالح بن يوسف لا يرغب في عودته وأنه وجماعته يوجهون إليه الإنتقادات جهراً، فقرر العودة للأخذ بزمام الأمور بعد أن لاحظ فشل الجامعة العربية في إيجاد حل لقضية فلسطين وهزيمة الجيوش العربية أمام جيش إسرائيل سنة 1948 وعدم إيلاء قضايا التحرر المغاربية مايلزم من إهتمام أو تقديمها إلى الأمم المتحدة. كما لاحظ من جهة أخرى التقارب الحاصل بين الحكومة المصرية وفرنسا رغم مساندة حزب الوفد برئاسة النحاس باشا لقضايا التحرر العربية والعمل من أجل الوحدة بين العرب.

وقد ساندت وزارة الخارجية الفرنسية عودة بورقيبة إلى تونس حسب مذكره فرنسوا ميتران François Mitterand على عكس المقيم العام Mons الذي يرى أن عودة بورقيبة هي عودة للتفريق والإضطرابات وحتى الأمين باي الذي بدأ يسترجع شيئاً من التعاطف الشعبي لعلاقة ابنه الشاذلي باي بصالح بن يوسف كان هو الآخر لا يرغب في عودة بورقيبة (1).

وسهلت فرنسا في ذلك الوقت عودة عبد العزيز الثعالبي إلى تونس كما فعلت سنة 1937 أملاً في إعادة الخلافات والتطاحن بين الحزبين للقضاء على الحركة الوطنية.

(1) المصدر شهادة :

B Sliman Sliman : Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

لم يكن صالح بن يوسف ممن يرغب في عودة بورقيبة إلى تونس بعد أن وطد علاقته مع الأمين باي وابنه الشاذلي، وأصبح ماسكا بزمام الديوان السياسي، وتبين ذلك عندما ذهب إلى مسكن سليمان بن سليمان في حمام الأنف في صائفة 1949 صحبة الهادي نويرة والباهي الأدغم وعلي البلهوان والمنجي سليم والهادي شاكور ليبلغه أن الديوان السياسي يدعو بورقيبة للبقاء في القاهرة.

بعد السنوات التي قضاها بورقيبة بالقاهرة للتعريف بالقضية التونسية وبعد أن ثبت لديه أن الجامعة العربية لم تسجل القضية التونسية في جدول أعمالها بدعوى إنشغالها بقضية فلسطين عاد إلى تونس في 8 سبتمبر 1949، وبعد ظهور خلافات في مكتب المغرب العربي في القاهرة. وبعد الزيارات التي قام بها إلى عديد من الدول في الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا، أصبحت لدى بورقيبة قناعة بسلوك طرق جديدة قد تكون موصلة لتحقيق الهدف المنشود وتعتمد على العمل الميداني داخل الوطن والتعامل مع العدو لتضييق الخناق عليه في تونس ومحاوله محاربتة بسلحه وأسلوبه واعتماد سياسة المراحل «خذ وطالب» لتحسين الأوضاع المتردية التي يوجد عليها الشعب التونسي وإجبار فرنسا على التفاوض لتحقيق بعض الأهداف بصفة تصاعدية لأن بعضها يشد بعضها وكلما تحقق واحد منها يكون تمهيدا لتحقيق الاهداف الاخرى، ومن أجل كل ذلك قرّر العودة إلى الوطن للعمل مع رفاقه في الكفاح جنبا إلى جنب للقيام بمرحلة جديدة لمقاومة الاحتلال وتأكد ذلك بعد أن وقع نفور بينه وبين عبد الكريم الخطابي الذي يمثل حزب الإستقلال المغربي لأنه إتهمه بالتعاون مع فرنسا، وكان كلاهما عضوا في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة منذ تأسيسها سنة 1947 للتعريف بقضيتهم إنطلاقاً من مصر مقر الجامعة العربية التي تأسست هي الأخرى سنة 1945، وسبب الاختلاف هو أن بورقيبة بدأ في ربط صلات مع سفارة فرنسا بالقاهرة، وأصبح على قناعة بأن النضال الحقيقي ضد الاحتلال يجب أن ينطلق من تونس وبمجرد رجوعه قام بعقد إجتماعات في كل من القيروان وقفصة وتالة وقرر زيارة الجنوب في مارس 1950 لكن فرنسا منعت، وكانت ردود الفعل الشعبية تنظم مظاهرات في قابس وغيرها وشرع الحزب في بعث خلايا سرية للمقاومة المسلحة التي بدأت بعد في القيام بتخريب عدة مصالح إستعمارية لتشديد الضغط على المقيم العام، وفي تلك المدة توفي الحبيب ثامر في 13 ديسمبر 1949 في حادث طائرة بين كراتشي ولاهور عند قيامه بمهمة في باكستان، وأبعد الحزب الدكتور سليمان بن سليمان لاتهامه بالشيوعية، وكان التوغل الإستعماري الإستغلالي سنة 1949 على أشده كما سبق ذكره بالأرقام. وفي أبريل 1950 سافر بورقيبة إلى فرنسا، وفي باريس جدد بورقيبة مطالب الحركة الوطنية التونسية التي تعتبر معتدلة وأراد بذلك أن

(1) المصدر : Slimane ben Slimane : Souvenirs Politiques, Cérès Production 1989.

أحداث برج السدرية

5 جانفي 1950

الحياة النقابية

إضراب معمل الجير ببرج السدرية

تقرير أمني "الحياة النقابية":

رغم الطلبات الملحة خلال شهر ديسمبر وبداية شهر جانفي 1950 لمراجعة الأجور والترفيغ فيها في عديد المناطق من الايالة التونسية فقد بقي الوضع الاجتماعي على حاله ولم يتغير في بداية العام الجديد.

وكما هو الشأن في كل مرة عندما يطول الاضراب ويكون على وشك الفشل يصبح المضربون في حالة توتر عصبي. ففي كثير من المؤسسات وقعت عدة أحداث لكنها قليلة الاهمية ما عدا ما حصل في برج السدرية بشركة معمل الجير يوم 5 جانفي 1950 حيث هاجم المضربون وعددهم 150 شخصا قوات الامن التي كان عددها قليلا والتي جاءت لضمان حرية الشغل، إستعملت الشرطة أسلحتها فقتل أحد المضربين وجرح العديد من الطرفين.

ونظرا لوقوع الحادث يوم الخميس في الوقت الذي يحيي فيه الباي إحتفالا بيوم العدل ونظرا لقرب برج السدرية التي وقع فيها الحادث من مدينة حمام الانف مقر إقامة الباي وصلت بسرعة إلى القصر أخبار ما وقع حيث تجمع أمام ساحة القصر عديد من المضربين و كان على رأسهم فرحات حشاد الامين العام للاتحاد العام للشغل الذي وقع إستقباله من طرف الامير الشاذلي باي وإخوته. وعندها إستدعى الامين باي وزيره

يتصف بالرصانة (لا كما وصفه Jean Mons أنه مثل الشيطان لا يمكن حصره) أو كما وصفه الجنرال Mast بأنه محام فاشل، وليبين للخصم أنه الأقدر على التفاوض مع فرنسا بدل الباي فقد تقدم إلى الحكومة الفرنسية بسبعة مطالب إعتبرها معتدلة وتمثل الحد الأدنى لتطلعات الشعب التونسي:

- 1 - تكوين حكومة وطنية يرأسها وزير تونسي يختاره الباي.
- 2 - إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة (الفرنسي).
- 3 - إلغاء المراقبين المدنيين الفرنسيين.
- 4 - إجلاء قوات الحرس الفرنسي (Les gendarmes) عن تونس.
- 5 - بعث مجالس بلدية منتخبة.
- 6 - إحياء السلطة التنفيذية التي أصبحت خاضعة للمقيم العام.
- 7 - بعث مجلس تشريعي منتخب. (1)

ووقع التأكيد على بعث برلمان تونسي منتخب في مؤتمر الحزب الذي إنعقد بدار سليم في 17 أكتوبر 1948 وكذلك مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في أفريل 1949 و المطالبة بحل المجلس الكبير.

وأمام الضغوط الداخلية وعمليات التخريب التي قام بها المناضلون صرّح "روبار شومان" وزير الخارجية الفرنسي في 9 جوان 1950 أن الإستقلال هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها في الدول التي تؤلف الإتحاد الفرنسي وقال إن المقيم العام Périllier مهمته السير بتونس نحو الإزدهار والإستقلال.

على إثر ذلك تكونت وزارة تونسية تفاوضية برئاسة محمد شنيق ودخلها الحزب بممثل هو صالح بن يوسف وعارض الحزب القديم ذلك وكانت نتيجتها الفشل بسبب ضغوط المعمرين. قدم محمد شنيق رئيس حكومة التفاوض الأولى مذكرة إلى فرنسا يوم 31 أكتوبر 1951 فيها المطالب التونسية لكن فرنسا رفضتها بمذكرة الرد بتاريخ 15 ديسمبر 1951 وتعتبر قطعا للمفاوضات.

(1) مذكرات مناضل وطني، بشير بوعلي، والندوة الوطنية الثامنة للمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية مقال عبد الله مصطفى حسن.

إضراب النفیضة

كانت إضرابات العمال في الفلاحة أو الصناعة تهدف إلى تحسين أوضاعهم ولكنها في نفس الوقت تعتبر من وسائل الضغط السياسي الفاعلة في يد النقابات التي تعمل في جبهة واحدة مع الحزب الدستوري وفي نفس السنة 1950 وقع إضراب عمال النفیضة يوم 26 أكتوبر 1950 وإستمر إلى ديسمبر وتصدت له القوات الفرنسية ووقعت مصادمات دامية بينها وبين العمال المضربين وذلك يوم 21 نوفمبر 1950 أدت إلى إصابة عديد من الجرحى وإلى إستشهاد ستة عمال هم :

صالح بن إبراهيم الفزاني، المولدي الفزاني، صالح بن إبراهيم السعيد، حسن المثلوثي، مبروك بن محمد السعيد، منوية بنت علي بن نصر.

الحزب يخطط لمرحلة جديدة

إن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي أصبحت تعيشها تونس في بداية الخمسينات وأكتساب الشعب التونسي درجة من النضج والوعي والخبرة جاءت نتيجة لمعايشته للإنتفاضات والحركات الإصلاحية جعلته لا يرضى ببعض الإصلاحات الجزئية مثل ما كان عليه الحال في العشرينات أو الثلاثينات، وأقتصر مطلبه الوحيد الجديد في الحصول على الإستقلال مهما كان الثمن غالبا والتضحيات جسيمة إذ أصبح المناضلون وكل الوطنيين على أتم الإستعداد لخوض غمار معركة الشرف دونما خشية أو تردد.

فقد تمكن الحزب في الخمسينات من إكتساح مناطق نائية جديدة في الريف وفي التراب العسكري نشرت فيها شبكة جديدة من الخلايا.

وبفضل التعاون المتين بين الحزب والمنظمات الوطنية التي عملت مع منظورها على دعم لحملة التضامن تكونت جبهة قوية يقرأ لها الخصم ألف حساب، فالإتحاد العام التونسي للشغل أصبح لديه عشرات الآلاف من المنخرطين وكذلك إتحاد الصناعة والتجارة والإتحاد النسائي والإتحاد القومي للفلاحة إلى جانب الجمعيات المختلفة التي

للمشؤون الاجتماعية وهو "فرنسي" للتحاور مع المتظاهرين وقدم إليهم بدون لياقة توضيحات قوبلت من طرف المتظاهرين بكثير من الهرج والتشويش، ووجه الامراء إنتقادات للحكومة وللوزير. ولو أن موقف الملك الامين باي كان معتدلا إلا أنه أعتبر في غير محله من طرف رجال الحاشية والامراء حتى المعتدلين منهم.

أمر الباي بإعانات مالية وعينية إلى عائلات المجاريح وكلف أحد أبنائه ليمثله في موكب جنازة القتيل فالتقى أثناءها بكل من صالح بن يوسف وفرحات حشاد اللذين حضرا موكب الجنازة.

وقد تزامن هذا الحادث مع إعداد مرسوم ملكي للترفيه في أجور عمال المدن بنسبة عشرة في المائة 10 % وخمسة في المائة 5 % للعمال في الريف، وقد كانت الزيادة غير كافية ولا مرضية الأمر الذي نتج عنه قيام كثير من الإضرابات في العاصمة وداخل البلاد دعت إليها المنظمات النقابية لكنها فشلت بسبب عدم توحيد جهود المنظمين الإتحاد العام التونسي للشغل U.G.T.T والإتحاد النقابي للعمال التونسيين (ذو توجه شيوعي) U.S.T.T للقيام بعمل جماعي.

وقعت الدعوة للإضراب عن العمل على الساعة الرابعة مساء وحضور المضربين إجتماعا في الساحة العامة بتونس إلا أن السلط منعت عقد مثل ذلك الإجتماع لكن الإتحاد العام التونسي للشغل والجامعة النقابية للعمال التونسيين تجاهلتا في البداية ذلك المنع والتزمت به نقابة C.G.T الجامعة العامة للشغل الفرنسية فرع تونس ثم تراجعت النقابات التي كانت عازمة على حضور الإجتماع وهي U.G.T.T و U.S.T.T، أما الدعوة إلى القيام بالإضراب فلم تسجل إلا نسبة ضئيلة من النجاح (2) ولم يستجب لها إلا أعداد قليلة داخل البلاد (3)

إنهى التقرير

(1) نقابات من توابع الحزب الشيوعي الفرنسي.

(2) يقول شهود عيان من المعمل (المغلق حاليا) إنه إضراب ناجح.

(3) المصدر : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية مجلد 326 بكرة 653 لتوضيح مناخ التوتر السياسي في البلاد.

تدور في فلك الحزب، وهكذا تمكنت هذه القوى الجديدة من الصمود في وجه القمع الإستعماري وممارسة الضغوط على فرنسا.

أصبحت هذه القاعدة العريضة من المناضلين داخل التنظيمات السياسية والمهنية هي صاحبة المبادرة وهي المؤثرة في الرأي العام التونسي والقادرة على التصدي لكل المؤامرات التي تحاك ضد التونسيين في مختلف المواقع.

ومنذ سنة 1950 وبعد عودة الزعيم بورقيبة من المشرق، أصبح الحزب الحر الدستوري التونسي هو المخاطب الوحيد الكفء لفرنسا ومن حقه أن يطالب بإجراء مفاوضات معها حول تحقيق مطالبه السبعة.

كما إكتسب الحزب بشعبيته أنصارا حتى في البلاط الملكي لدى الأمين باي الذي أصبح مساندا للمطالب الوطنية. وتمثل ذلك بصورة جليلة في خطاب العرش 15 ماي 1951 الذي ساند فيه المطالب الوطنية التي قدمها الحزب.

وأمام هذه الأوضاع الجديدة المتمثلة في جبهة وطنية صلبة وموحدة في الداخل، وأمام تواجد رأي عام عالمي في الخارج مؤيد لتحرير المستعمرات وخاصة في البلدان التي زارها زعماء الحزب وكذلك لدى الدول التي ليس لها مستعمرات مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

كل هذه العوامل الإيجابية مجتمعة جعلت فرنسا تقبل الحديث عن الإستقلال وقد جاء ذلك لأول مرة في تاريخ الإحتلال الفرنسي لتونس في تصريح وزير خارجيتها Robert Schumann يوم 10 جوان 1950 على أن يكون المآل في تونس هو الإستقلال خاتمة المطاف بعد خطوات على دربه. وتجسيما لهذا الإستعداد أوفد المنجي سليم مدير الحزب البشير بوعلي للسفر إلى باريس لإعلام الزعيم بورقيبة أن المختار السورمي سافر إلى ليبيا لجلب الأسلحة التي وقع إقتناؤها لتنظيم عمليات المقاومة المسلحة فإستحسن الزعيم الفكرة وحث على تنفيذها.



باب البحر أو الحي الأوروبي يقع تفتيش التونسيين
خلال الاضطرابات

قام محمد المصمودي بعد إستقباله من طرف بورقيبة في 14 أبريل 1950 في باريس بالتمهيد لعقد لقاءات بين الزعيم وعدد من الصحفيين الفرنسيين مثل Jean Roux وصحفيين آخرين من جريدتي Le Monde و Libération ومع Paul Cohen الذي يرتبط بعلاقات جيدة مع وزارة الخارجية الفرنسية للشروع في مفاوضات سرية وأخذ بورقيبة يدعو فرنسا عن طريق الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى التفاهم وقد دعا الحزب الاشتراكي الفرنسي في مؤتمره المنعقد في ماي 1950 الحكومة الفرنسية إلى فتح المفاوضات مع تونس طبقا لبرنامج الحزب الدستوري المتكون من سبع نقاط تؤدي في النهاية إلى تحويل سلطة الحماية إلى حكومة تونسية مسؤولة وإلى إستقلال البلاد في مرحلة ثانية وقد عزز ذلك تصريح وزير الخارجية الفرنسي روبر شومان في جوان 1950 عندما قال بأن المقيم العام الجديد Louis Périllier ستكون من بين مهامه بتونس السير بها نحو الإستقلال الداخلي.

خامسا حكومات التفاوض 1951 - 1956

تشكلت حكومة التفاوض برئاسة محمد شنيق (1) في 17 أوت 1950 وأنتهت في 15 ديسمبر 1950.

وجاءت بناء على تصريحات وزير الخارجية الفرنسية Robert Schumann (2) الذي أعلن في مدينة Théonville يوم 10 جوان 1950 نية فرنسا للقيام بمساع لحصول تونس على الإستقلال الداخلي في إطار الإتحاد الفرنسي وصدر بلاغ الإقامة العامة في 17 أوت 1950 وجاء فيه « ستكون من مهمة الوزارة الجديدة التفاوض باسم جلالة الباي المعظم في التنقيحات الأساسية للوصول على مراحل متتالية بالبلاد التونسية إلى الإستقلال الداخلي.

(1) التعريف بمحمد شنيق : 1889 - 1973 ولد بالعاصمة سنة 1889 درس بالصادقية وحضر دروس عبد الجليل الزاوش في المحاسبة بالخلدونية. كانت له علاقة مصاهرة مع عائلة شلبي وكلاهما من الأثرياء في التجارة والفلاحة، كان رئيس الحجرة الشورية التجارية.

تولى سنة 1922 إدارة «بنك التعاضد المالي» ، وكان عضوا بالمجلس الكبير سنة 1922 وأصبح رئيس القسم التونسي به سنة 1928. حدث بينه وبين المقيم العام خلاف سنة 1932 بسبب علاقته مع الدستوريين ومن بين المطالبين بتقرير لوي تاردي وسبب طرده من البنك الفلاحي في سنة 1937 ساند دعوة الحزب لمقاطعة البضائع الفرنسية.

إهتم شنيق سنة 1943 ببعث بنك شعبي تونسي مع بعض الوطنيين مثل صالح بن يوسف ومحمد علي العنابي وعزيز الجلولي وصالح فرحات إعتمادا على المساعدة الأمريكية.

كان المنصف باي قد ولاه الوزارة الأولى في 31 ديسمبر 1942 ثم ولاه الأمين باي 17 أوت 1950 حكومة التفاوض الأولى.

* لوي تاردي : هو المدير العام لـ «صندوق القرض الفلاحي» الذي قام بإعداد تقرير على تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية على الفلاحة بتونس هضم فيه جانب الفلاحين التونسيين المتضررين (عمل عنصري)

(2) شومان وزير الخارجية أما رئيس، جمهورية فرنسا فكان Vincent Auriol (1947 - 1954) وهو اشتراكي قاوم الإحتلال الألماني لفرنسا إلى جانب الجنرال De Gaulle .

حكومة التفاوض الأولى

أعضاء الحكومة

رئيس الحكومة محمد شنيق ووزير العدل صالح بن يوسف وهذا الأخير هو ممثل الحزب وقع إختياره لعلاقته المتينة مع الأمين باي وإبنه الشاذلي باي بدل الهادي نويرة المرشح الثاني للحزب في حكومة التفاوض.

وبقية الأعضاء هم : محمود الماطري وزير الدولة، محمد بدرية وزير الشؤون الإجتماعية، محمد بن سالم وزير الصحة، محمد سعد الله وزير الفلاحة، محمد صالح مزالي وزير التجارة.

إنعقاد المجلس الملي للحزب

عقد المجلس الملي للحزب يوم 4 أوت 1950 إجتماعا وأقر مشاركة الحزب الدستوري بممثل في حكومة التفاوض، وكانت المفاوضات على أساس المذكرة التي قدمتها الحكومة التونسية بتاريخ 31 أكتوبر 1951 إلى فرنسا. وتعرضت المفاوضات إلى عراقيل عديدة تسبب فيها Colona زعيم المعمرين في تونس (عرف بالعنصرية والحقد على التونسيين) وفي تلك المدة وقعت أحداث دامية يوم 21 نوفمبر قام بها الجندرمة لقمع المضربين في هنشير النفيضة من منتصف أكتوبر إلى بداية ديسمبر 1951 الأمر الذي إتخذته فرنسا ذريعة لقطع المفاوضات وبعثت فرنسا يوم 15 ديسمبر 1951 مذكرة ردا على المذكرة التونسية قطعت بها جسور التفاوض بين الطرفين وجاء فيها رفض كامل للمطالب التونسية وفرض السيادة المزدوجة.

حضر وزير الشؤون الإجتماعية محمد بدرية موكب دفن شهداء أحداث النفيضة الذين قتلوا برصاص الجندرمة بوصفه وزيرا للشؤون الإجتماعية ومما جاء في كلمته أن أعوان الجندرمة يتحملون كامل مسؤولية الأحداث.

كان الحزب والمنظمات المهنية حريصين على مواصلة المفاوضات التي إنقطعت بسبب تعنت المعمرين وأعلن الإتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات الوطنية إضرابا لمساندة حكومة شنيق يوم 29 نوفمبر 1951 وتكاثرت المظاهرات منها مظاهرة حاشدة

أمام قصر الباي بحمام الأنف إلى جانب إلقاء المفرقعات لتفجير بعض المؤسسات الإستعمارية وكان المناخ السائد يتصف بالحقد والنفور بسبب عمليات تفتيش كل التونسيين الذين يرون في شوارع الحي الأوروبي (باب البحر) والإهانات التي يقوم بها رجال الأمن ضدهم.

وفي ذلك الوقت لجأ الحزب إلى تنظيم فرق سرية للمقاومة المسلحة كان يشرف عليها الديوان السياسي تحت مسؤولية الطيب المهيري والظاهر عميرة وأحمد المستيري والمختار عطية وغيرهم.

وهكذا تكونت أول حكومة تفاوضية برئاسة محمد شنيق كأنها إستجابة لرغبة الباي (الذي كان هو الآخر واقعا تحت تأثيرات الحزب) ولكن فرنسا أفشلت مساعيها.

ولاننسى أن هناك حزبا آخر على الساحة السياسية هو الحزب الحر الدستوري القديم الذي لم يكن له أي نشاط أو تمثيل قاعدي ويعبر عن رأي جماعته القليلة في جريدة "الإرادة" وعند تشكيل حكومة التفاوض عبر عن عدم موافقته على دخول الحزب الدستوري الجديد في الحكم وأنه لايرضى بالتفاوض ويريد الإستقلال التام دون قيد ولا شرط.

لكن ضغوط المعمرين وحرب الهند الصينية كانت من بين الأسباب التي جعلت غلاة الإستعمار في تونس وفرنسا يعطلون تحرك آليات التفاوض.

وهذا دليل آخر على أن فرنسا أرغمت على التفاوض وهو أمر يتنافى مع جذورها ومصالحها الإستعمارية ولم تسمح رغم تبني الباي لمطالب الحزب يوم 15 ماي 1951 إلا بزيادة بعض الموظفين التونسيين في الإدارة التي يسيطر عليها الفرنسيون.

أما بخصوص المجالس المنتخبة بلدية كانت أو نيابية فإن فرنسا أقرت فرض السيادة المزدوجة بانتخاب ممثلين للمعمرين الفرنسيين وممثلين للشعب التونسي بالتناصف والإبقاء على المراقبة الفرنسية للحياة العامة والسياسية في تونس وهو ما جاء في مذكرة الرفض للمطالب التونسية بتاريخ 15 ديسمبر 1951 التي أعطت إشارة إلى غلق باب المفاوضات.

وأمام هذا الوضع الجديد والتعنت الذي أبدته الحكومة الفرنسية بدأت الإصطدامات.

رد الحزب على مذكرة 15 ديسمبر 1951

صرح بورقيبة يوم 16 ديسمبر 1951 للصحافة الأجنبية والتونسية ردا على مذكرة فرنسا بتاريخ 15 ديسمبر 1951 بأن فرنسا بمذكرتها خيبت الأمل، وأعلن أن الشعب التونسي عازم على مواصلة الكفاح لتحرير تونس، وأن فرنسا طوت صفحة في العلاقات التونسية الفرنسية تعتمد التفاهم لتفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين مبنية على التوتر والقمع والمقاومة وما تنطوي عليه من أحقاد وأحزان ودموع وهكذا يضطر الحزب الدستوري للمرة الثالثة إلى الدفاع عن نفسه وعن الوطن لتحقيق مطالبه (1).

كما صرح مسؤولون إشتراكيون عقب مذكرة الرفض الفرنسية بتاريخ 15 ديسمبر 1951 منهم André Bidet بقوله «أن ما يخذش كرامة التونسيين أنهم لأول مرة يكتشفون أن سيادتهم أصبحت محل شك والأخطر من ذلك أن قطع المفاوضات حسب المذكرة جاء نتيجة تسليط ضغوط من التجمع الفرنسي بتونس بزعامة Colona وأن هذه السياسة من شأنها القضاء على الصداقة الفرنسية التونسية، فالتونسيون لا يرفضون الإستقلال الداخلي ضمن الإتحاد الفرنسي».

ومنهم André Philippe الذي قال «أن التراجع في الوعود التي قدمتها فرنسا (يقصد تصريح وزير الخارجية الفرنسية) للسير بتونس نحو الإستقلال (الداخلي)، يمكن أن تكون له انعكاسات خطيرة جدا داخل البلاد وعلى المستوى الدولي.

Chaïbi Lotfi : socialistes français et nationalistes tunisiens 1945-1956 imprime- (1) rie Orbis : tunis 1997.

سادسا تحويل القضية التونسية

(14 جانفي 1952)

أعدت الحكومة التونسية بعد إنقطاع المفاوضات مع فرنسا مذكرة شكوى ضدها أمضاها الوزير الأكبر محمد شنيق يوم 14 جانفي 1952 وكل الوزراء التونسيين ولم يمض عليها الأمين باي. وسافر صالح بن يوسف ومحمد بدرية إلى باريس حيث يوجد مقر الأمم المتحدة في قصر شايبو لتقديم الشكوى التونسية للأمين العام للأمم المتحدة Trygvelie، وقد تولى وفد العراق وفد باكستان الدفاع عن ترسيم القضية في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن تقديم القضية التونسية للأمم المتحدة يعتبر في حد ذاته نقطة تحول هامة وهو سلاح في حد ذاته حاد للضغط على فرنسا ويمكن تونس من قطع شوط جديد على درب الإستقلال.

لقد لعبت كتلة الدول الإفريقية والآسيوية والدول العربية دورا أساسيا لمساندة إستقلال تونس والمغرب لكن فرنسا تدعي أنه لا علاقة لأي ضغوط عليها من طرف الأمم المتحدة أو الدول العربية لتأخذ قرارا بمنح الإستقلال لتونس والمغرب.

طلب الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1950 من المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إرسال وفد إلى تونس لتقصي الحقائق عن الممارسات الإستعمارية الفرنسية.

في شهر جانفي 1952، إعتبر الحبيب بورقيبة عرض القضية التونسية على مجلس الأمن والأمم المتحدة أهم موضوع وآخر وسيلة لإيجاد حل سلمي للقضية التونسية ورغم تردد الباي ومحمد شنيق الوزير الأكبر فقد أصر بورقيبة على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن على أنه لم يأخذ في تقديره مكانة فرنسا ووزنها في مجلس الأمن والإجراءات القانونية لتسجيل القضية ضد فرنسا في جدول أعماله.

فحوى الشكوى ضد فرنسا

أمضى شنيق يوم 14 جانفي 1952 على الشكوى التي ستقدم إلى مجلس الأمن ضد فرنسا وقام بتقديمها إلى رئيس المجلس صالح بن يوسف وحمادي بدره وكانت تلك أول شكوى من دولة تحت الحماية تقدم إلى مجلس الأمن في تاريخ الإستعمار والأمم المتحدة.

يوم 15 جانفي دعا الحزب الدستوري التونسيين إلى القيام بإضراب عام في كامل البلاد لمساندة الحكومة في شكواها ضد فرنسا. يوم 16 جانفي 1952 عمت الإضرابات كامل البلاد.

وجاء في الشكوى التي قدمها محمد شنيق : « أن إصرار الحكومة الفرنسية على إستمرار التبعية إليها يتنافى وينود معاهدة الحماية لذلك نطلب تدخل مجلس الأمن لحسم الموضوع ». ومن الواضح أن معاهدة الحماية تنص على بقاء الشؤون الخارجية وتمثيل تونس من مشمولات فرنسا وأن الحكومة التونسية وزير خارجيتها هو المقيم العام وأن نصف أعضائها مديرون فرنسيون برتبة وزراء ولم تقع إستشارة الحكومة التونسية عند تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن ولم يقع إمضاؤها من طرف الباي لتكون ذات صبغة شرعية.

طال النقاش في مجلس الأمن وحسمت فرنسا الموضوع مع الحكومة التونسية بأنه لاحق لها في التمثيل الخارجي حسب نص معاهدة باردو 1881 ولم تطلب فرنسا من مجلس الأمن سحبها لأنه لا يمكن قبولها، وعندها سلم رئيس مجلس الأمن Trygve Lie الشكوى إلى مندوب فرنسا لحفظها وقبرها.

وأعلن محمد شنيق وبورقيبة أن الموضوع ليس شكوى ضد الحكومة الفرنسية وإنما هو لفت نظر فرنسا إلى الوضع في تونس.

ولم يستسلم قادة الحزب الجديد والقديم للهزيمة الأولى، وكانوا يؤملون أنه إذا تم تقديم القضية إلى الجلسة العامة للأمم المتحدة فإن الدول المساندة لتونس ستضغط على فرنسا بدعوى تهديد السلم العالمي.

لأن عرض القضية التونسية على الجلسة العامة يعطيها الصبغة الشرعية للاعتراف بها وبشرعية الدفاع عنها من طرف المناضلين.

وقام الوزيران صالح بن يوسف وحمادي بدره بمراسلة سنيين وفدا (كل أعضاء الأمم المتحدة) وأجريا بهم إتصالات لتقديم مقترح لتسجيلها بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترددت الدول العربية ولكن أندونيسيا والهند إهتمتا بالقضية التونسية ودعنا بقية الوفود العربية والإفريقية إلى التحرك لفائدة تسجيلها، ونددت الوفود بالأوضاع المتردية في تونس. فالجيش يواصل عمليات القمع وإيقاف أعداد من الزعماء، وهو أمر يهدد السلم والأمن في العالم.

في رسالة وجهتها وفود 15 دولة بعثت بها إلى رئيس مجلس الأمن إقترحت حلا مقبولا يتمثل في عدم تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة.

وتهدف الوفود التي أمضت في الرسالة إلى إضفاء دعم أدبي إلى القضية التونسية والمناضلين، وإتضح لوزير الخارجية الفرنسي Robert Schuman (1) أن الوفود الإسلامية صاحبة العريضة إكتفت بالتهديد إذا لم يجد جديد حول القضية التونسية.

إقالة حكومة التفاوض الأولى

عمد المقيم العام دي هوتكلوك بعد قطع المفاوضات إلى نفي كل الزعماء الوطنيين يوم 26 مارس 1952 وإلى عزل حكومة شنيق ونفيها لأنها قدمت شكوى إلى مجلس الأمن وأتى بوزير أول ليست له ميول وطنية هو صلاح الدين البكوش وبمجرد تنصيبه خرجت المظاهرات تنادي بسقوطه. هذا الوزير الأول لم يجدد طلب الشكوى إلى مجلس الأمن.

(1) وزير الخارجية في عهد رئيس الجمهورية Vincent Auriol (1947 - 1954) ذو النزعة الاشتراكية.

في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبران كسبا كبيرا للقضية التونسية في المجال الدولي وفتحا للباب الأُمِّي أمام الشعوب المضطهدة.

رفض السيادة المزدوجة (Périllier إصلاحات)

بعد أن سدت الحكومة الفرنسية أبواب التفاوض مع الحكومة التونسية في المذكرة التي بعثت بها يوم 15 ديسمبر 1951 إلى الباي وأعربت فيها عن سوء نيتها إزاء المطالب التونسية وبعد إقالة حكومة شنيق جاءت ردود الفعل الشعبية حاسمة مظاهرات وإضطرابات وساد جو من التوتر والغليان في كامل البلاد التونسية وبدأت تونس تنتهياً لعرض القضية التونسية على الأمم المتحدة وقام بالاتصالات الأولى محمد المصمودي والباهي الأُدغم. وفي وقت زادت فيه الضغوط الدولية وخاصة الكتلة الإفريقية الآسيوية لعرض القضية التونسية على الأمم المتحدة في ديسمبر 1952 بناء على الشكوى التي تقدمت بها الحكومة التونسية ضد فرنسا إلى الأمين العام للأمم المتحدة Trygve Lie في 14 جانفي 1952 في تلك الظروف لجأت فرنسا إلى المناورة والمراوغة وعرضت على الباي إصلاحات تدعو إلى السيادة المزدوجة حسب مذكرة 15 ديسمبر 1951 لامتصاص غضب الشارع التونسي ولتظهر حسن نيتها أمام المنظمة الدولية.

اجتماع لجنة الأربعين

عقد أول اجتماع لها تحت إشراف الباي بعد إتصال كل من فرحات حشاد والصادق المقدم بالباي لإقناعه بعدم قبول إصلاحات Périllier وعرض المسألة على اللجنة استشارية وإذا رفضتها يكون الباي غير مسؤول عن ذلك وحتى لا تقوم فرنسا بعزله كما فعلت مع المنصف باي ذلك أن الإصلاحات تهدف في جوهرها إلى فرض السيادة المزدوجة سواء منها ما يتعلق بالسلطة التنفيذية أو المجالس المنتخبة وهذه هي عناصر الإصلاحات الواهية:

إصلاحات Périllier

- أن يقع الإعلان على مبدأ الإستقلال الداخلي لتونس (تمويه).

ومع ذلك تمسكت الهند والباكستان بعرض الشكوى التونسية يوم 2 أبريل 1952 وبعثت وفود الدول العربية والإفريقية رسائل ماثلة إلى رئيس مجلس الأمن تندد فيها بخرق فرنسا للاتفاقيات وتطلب منه التعجيل بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن لمناقشتها وإتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وأعلن ممثل باكستان (البخاري) إذا لم تسجل قضية تونس فإننا نعتبر يوم 10 أبريل يوم ذكرى إلغاء الأمم المتحدة لقواعد حرية النقاش داخل هيكلها حيث يقع فيه الاعتراض حتى على مجرد تسجيل موضوع للنقاش في جدول أعماله.

يوم 14 أبريل 1952 أعيد إقتراح باكستان وإقتراح الشيلي لتسجيل القضية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها، وأكدت الشيلي على حق مجلس الأمن في مناقشة القضية لا كما يدعي مندوب فرنسا بأنها قضية فرنسية داخلية. ثم وقع إرجاء الموضوع برمته.

وتضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا. أما أنقلترا فاحتفظت بصوتها وفيه طبعاً تأييد لفرنسا كما صرح سفيرها في لندن.

ومع ذلك تضايقت فرنسا من المناقشة عند عرض القضية التونسية على الأمم المتحدة وخشيت أن تتحول أجهزة الأمم المتحدة إلى وسائل ضغط وحرب ديبلوماسية ضد الدول الإستعمارية لأن فكرة حق الشعوب في الإستقلال واردة في ميثاق الأمم المتحدة وكل الحجج التي تقدمها ضد خصومها في المستعمرات قد تكون غير مقبولة.

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1953 عند إنعقاد الجلسة العامة صرح Robert Schauman فيما يخص قضية تونس والمغرب بأنها قضايا داخلية فرنسية وأن فرنسا لا تقبل فيها أي تدخل أو نقاش وأنها ستقاطع جلسات الجمعية العامة.

لقد نجح ممثل باكستان (البخاري) في عدم التصويت على القضية التونسية في مجلس الأمن مما يترك الباب مفتوحاً لإعادة النظر فيها في الجمعية العامة لكن ذلك يقتضي عملاً شاقاً لإقناع الوفود (1). هذا الجدل والنقاش حول القضية التونسية

(1) IX colloque international, l'indépendance de la Tunisie gagnée à l'ONU 1952-1953
وزكي مبارك وحركة التحرر المغاربية، ISPMN, Paris Machat, 1945

- بعث حكومة من وزراء تونسيين ووزراء فرنسيين مناصفة على أن يحتفظ فيها الفرنسيون بالمناصب الرئيسية كالأمن والإدارة والتعليم والمالية.

- الإبقاء على تأشيرة المقيم العام على أوامر الباي والوزراء لتصبح نافذة المفعول.

- المحكمة الإدارية ولجان التحكيم المشتركة يرأسها فرنسي.

- التعليم والمناظرات باللغة الفرنسية.

- المجالس البلدية والتشريعية يكون فيها للنواب دور استشاري فقط ويقع تعيينهم من طرف السلطة وتخصص نصف المقاعد للفرنسيين.

وهذا المحتوى للإصلاحات المزعومة وقع عرضه في مناسبات أخرى على تونس ورفضته منذ سنة 1946.

دعا الأمين باي لجنة استشارية تتكون من 40 شخصية تمثل الحزبين الدستوريين القديم والجديد والاتحاد العام التونسي للشغل.

اجتمعت لجنة الأربعين في أوت 1952 بدعوة من الأمين باي واختارت رئيسا لها الطاهر بن عمار وفتحى زهير مقررا واللجنة تمثل مختلف مكونات المجتمع المدني من الأحزاب والمنظمات المهنية وهيئات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والجمعيات الثقافية والرياضية والقضاة ومشائخ الزيتونة، يستحسن ذكر بعض تلك الوجوه البارزة.

أعضاء اللجنة

عبد الله فرحات، عبد العزيز الجلولي، الصادق المقدم، صالح فرحات، محمود الحباري، محمد بن رمضان، الشاذلي رحيم، محمد الهادي بلحاج، الصادق بوصفارة، الهادي الرايس، الصادق بن محمد، الحبيب ماجول، ألبير بسيس، وشارل الحداد. أما لجنة الإشراف فتتكون من الصادق المقدم، ألبار بسيس والشاذلي الحلاوي، أصدرت اللجنة يوم 29 أوت 1952 بلاغا يعلن رفضها للإصلاحات التي عرضتها فرنسا على

الباي، الذي قام بتبليغ القرار مباشرة إلى الحكومة الفرنسية دون إعلام المقيم العام Jean de Hauteclouque.

وجاء في اللائحة (1) و(2) :

إن الموقعين أدناه ممثلي المنظمات القومية التونسية السياسية والنقابية والمهنية والصناعية والغرف الإقتصادية والمهن الحرة بعد إطلاعهم على البيانات التي أفضى بها أمام الجمعية الوطنية وزير الخارجية الفرنسية حول مشروع الإصلاحات التي تنوي فرنسا تطبيقها في تونس.

يرون أن هذا المشروع لا يعدو أن يكون ماثلا في جميع عناصره للمشروع الذي صدر بصده بلاغ 12 أفريل الماضي وسبق وأعتبر مرفوضا من الرأي العام التونسي لأنه:

1 - يقر السيادة المزدوجة في المناصب الحكومية والمجالس المنتخبة وإسناد المناصب الرئيسية للفرنسيين.

2 - يعلن من جهة مبدأ الإستقلال الداخلي ويخالفه من جهة أخرى.

3 - أنه يبقي على تأشيرة المقيم العام لكل القرارات المتخذة.

وأن أعضاء اللجنة يعتبرون مشروع الإصلاحات الوهمية المعروضة من قبل الحكومة الفرنسية إذا وقع تنفيذه في الظروف الحالية فإنه بناء على هذه الملابسات من الناحية القانونية والواقعية مفروض على الملك وعلى الشعب التونسي ولن يأتي بأي حل صحيح لأزمة العلاقات التونسية الفرنسية.

ويناشدون الضمير العالمي لإيجاد حل للنزاع التونسي الفرنسي على أساس العدالة والقانون الدولي الممثلين في ميثاق الأمم المتحدة.

(1) المصدر : الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعرفة للطباعة والنشر.

(2) مذكرات مناضل وطني : البشير بوعلي.

تسجيل القضية في جدول أعمال الجمعية العامة :

سافر فرحات حشاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ووصل إلى نيويورك مقر الأمم المتحدة يوم 4 أفريل 1952 وكان في استقباله بالمطار ممثل المنظمة العالمية للنقابات الحرة بأمريكا C.I.S.L. وممثلون للمنظمتين النقابيتين الأمريكيتين، وفرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل كان في ذلك الوقت عضوا بالديوان السياسي السري للحزب الدستوري وكاتبا عاما مساعدا للمنظمة العالمية للنقابات الحرة التي يوجد مقرها في بلجيكا وكانت له علاقات جيدة مع النقابات الأمريكية.

وبمجرد وصوله نظم له النقابيون ندوة صحفية.

وكان الهدف من زيارته أمران :

(أ) دعم الصلة عن طريق ممثل السيزل مع النقابات الأمريكية ومثلي الرأي العام الأمريكي.

(ب) حثهم على مساندة القضية التونسية لدى الأمم المتحدة والاتصال بوفود الحكومات الأعضاء القارين في مجلس الأمن لشرح وجهة النظر التونسية وشرعية قضيتها لدراسة الشكوى ضد فرنسا.

وقضى من أجل ذلك ثلاثة أسابيع للقياء باتصالات مكثفة ثم رجع إلى بروكسال مقر C.I.S.L.

يوم 20 جوان 1952 نظرا لبقاء الوضع الأمني متأزما في تونس قدم 15 وفدا من المجموعة الإفريقية الآسيوية رسالة إلى الأمين للأمم المتحدة لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمناقشة القضية التونسية التي لها حق مناقشة كل القضايا التي تمس الأمن والسلم في العالم وكانت الوثيقة التونسية المصاحبة للمطلب تقول إن الشعب التونسي بأسره أصبح في سجن فرضته عليه السلط الفرنسية. ومنذ أفريل الماضي لم تأخذ فرنسا أي إجراء من شأنه إعطاء الحريات المدنية للتونسيين ولم تقدم أي اقتراح لإجراء أي مفاوضات بين الجانبين.

لم توافق إلى يوم 20 جويلية 1952 على إدراج القضية التونسية لمناقشتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا 23 دولة والحد الأدنى هو 31 دولة وذلك لإمكانية

عقد الجلسة العامة الاستثنائية المقترحة. إذن لم يبق من أمل أمام المجموعة الإفريقية الآسيوية إلا انتظار الدورة العادية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعرض القضية التونسية وقد أبدت الولايات المتحدة حسن الاستعداد في اتجاه عرضها.

قرار الأمم المتحدة

في خريف 1952 وقع تسجيل القضية التونسية في جدول أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك تطبيقا للبند 11 الفقرة الثانية من ميثاق المنظمة الذي يخول لها مناقشة كل قضية تهم المحافظة على الأمن والسلم الدولية وإصدار القرارات المناسبة.

وعلى هذا الأساس تكون فرنسا متهمة بتخريب السلم العالمية في إفريقيا الشمالية، ونتيجة لحزم المجموعة الإفريقية الآسيوية وتفهم الولايات المتحدة أصدرت الجمعية العامة قرارا معتدلا.

كان من بين الخطباء الذين دافعوا بحماس وعقلانية عن القضية التونسية مندوب باكستان ظفر الله خان قال «إن فرنسا حكمت تونس لمدة تزيد عن 71 سنة وما زالت تدعي أن تلك البلاد غير جديرة بالاستقلال وهذا معناه إقرار صريح بفساد الحكم الفرنسي وعدم صلاحيته» وكانت كلمته أحسن وأبلغ حجة لقائدة القضية التونسية في الأمم المتحدة.

ونظرا للصعوبات التي تواجهها فرنسا على الساحة الدولية في شمال إفريقيا وفي الهند الصينية أعلن ممثل حكومة Pinay أمام الجمعية العامة مقاطعة الجلسات وأنه لن يحضر لانقاش القضية ولا التصويت عليها، لأن قضية تونس هي قضية وطنية داخلية وأنه يرفض مسبقا كل قرار تأخذه الأمم المتحدة، وكان القرار قد صيغ بلطف ويدعو الطرفين التونسي والفرنسي إلى التفاوض حول 6 نقاط :

- منح الباي حرية التصرف.

- عدم تطبيق القانون العرفي.

- إطلاق سراح الزعماء الوطنيين.

- العودة إلى المفاوضات المباشرة الموصلة إلى الإستقلال.

- تكوين لجنة من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين خلال المفاوضات.

- تحديد مدة لا تتجاوز سنة لإنهاء المفاوضات.

هذا وقد رفضت اللاتحة العربية الإفريقية وقبيلت لائحة أمريكا اللاتينية التي تدعو الطرفين إلى مفاوضات مباشرة وفي أقرب وقت ووافقت الولايات المتحدة على هذه اللائحة وعرفت فرنسا أنه لم يصوت إلى جانبها إلا عدد قليل من الوفود.

وقد جاء في كلمة مندوب البرازيل نيابة عن دول أمريكا اللاتينية الذين قبلت لائحتهم التأكيد بوضوح على حق تونس في الإستقلال كما شدد على حق الأمم المتحدة في مناقشة القضية.

وبالنسبة إلى الوطنيين في تونس والكتلة الإفريقية الآسيوية فقد اعتبرت تصويت معظم وفود الأمم المتحدة نصف إنتصار لها.

من جديد عرضت القضية التونسية على اللجنة الأولى لمنظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1953 واتهمت فرنسا خلال النقاش بعدم تطبيق اللائحة التي وقع التصويت عليها سابقا سنة 1952 وتم بعد ذلك إغتيال فرحات حشاد ومنع الباي من تكوين حكومة وطنية ولم يتم إطلاق سراح السجناء السياسيين.

ووقع التصويت على اللائحة الجديدة يوم 26 أكتوبر 1953 بـ 29 صوتا مقابل 22 صوتا واحتفاظ 5 وفود وتنص اللائحة على منح تونس الإستقلال ولكن هذه التوصية لم تعرض على الجمعية العامة لتبنيها لأنها لم تحرز على 2/3 الأصوات وبذلك رفضت اللائحة الخاصة بالقضية التونسية بكامل مكوناتها بما في ذلك لائحة سنة 1952.

مرة أخرى في شهر جويلية 1954 طلبت 14 دولة إفريقية آسيوية عرض القضية التونسية لأن الشعب التونسي ثار ورفض إصلاحات Voisard الفرنسية المزعومة بتاريخ 4 مارس 1954 كما رفض الاندماج في الإتحاد الفرنسي الذي أرادت فرنسا فرضه على تونس وعمت المظاهرات والإحتجاجات وأصبحت الدولة التونسية فريسة للعصيان والثورة الأمر الذي يهدد الأمن والسلم العالمية.

وفي الأثناء 31 جويلية 1954 نزل منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بتونس وأعلن أمام الأمين باي في قصر قرطاج منح الإستقلال الداخلي لتونس وكان هدفه إيقاف مناقشة القضية التونسية في المنظمة الدولية، وهذا ماتم فعلا دون المصادقة على أي قرار مع ترحيب وفود الأمم المتحدة بقرار الإستقلال الذي أعلنه رئيس الحكومة الفرنسية.

التعبئة العامة 1949 - 1952

الكشافة : من ثقافة المغامرات إلى تكوين المواطن (1)

قام الحزب في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعبئة كافة الطاقات الحية في البلاد وإعدادها للمعركة الحاسمة. في العشرينات كانت الكشافة كغيرها من المنظمات منخرطة في صلب الحركة الكشفية الفرنسية بتونس لكنها في سنة 1933 استقلت عن الكشافة الفرنسية وأصبحت جمعية وطنية.

إنتشرت هذه الحركة الشبابية في الأربعينات وكانت هناك 12 جمعية كشفية فرنسية ومالطية منها أربع جمعيات تونسية وهي : (1) الكشافة الإسلامية (2) الاتحاد الكشفية (3) كشاف تونس (4) كشاف الرجاء، في بداية الاستقلال وقع توحيدها في منظمة كشفية واحدة. وكانت أكثر الجمعيات نشاطا وقد شجع الحزب هذه الجمعيات التي تعتمد طرقا تربوية مبنية على المغامرات والإعتماد على النفس ومساعدة الضعيف والتضامن بقطع النظر عن الإلتناء السياسي أو العقائدي أو الطائفي.

وكانت مدعمة وقريبة من الحزب الدستوري الجديد مثل جمعية الطلائع الإسلامية وأهم الجمعيات الكشفية التي أعيد تأسيسها فيما بعد ما بين جويلية 1954 ومارس 1955 وأصبح لديها 319 فرقة كشفية ونحو 6450 منخرطا أما إتحاد الكشافة الإسلامية فكان قريبا من الحزب الدستوري القديم أما كشافة الأمل فأكثر فرقا من الجواله نحو 3100 عضو كثير منهم كهول مسنون يؤطرون الشبان في المناسبات السياسية والاجتماعية.

(1) المصدر : منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية الندوة الدولية التاسعة (مقال الحبيب بلعيد عن الجمعيات التونسية) ص 355.



Manifestation d'enfants refusés à l'école
Portant en arabe et en français une pancarte
«Nous voulons nous instruire»

مظاهرة احتجاج ضد السلطة نظمتها أطفال في سن الدراسة لم يقع
ترسيمهم (السنة الدراسية 1946 - 1947)

انتشرت الكشافة في المدارس وكان لها دور في نشر الثقافة والروح الوطنية وتستعمل في ذلك الطرق البيداغوجية « علم الأطفال وهم يلعبون » وقد لعبت الكشافة دورا متقدما في حركة التحرير الوطني والمساهمة في المظاهرات وكانت بمثابة الشبيبة الدستورية تنظم وتؤطر الجماهير وكانت لها مشاركة مرموقة في المظاهرات والإصطدامات وفي حركة المقاومة السرية المسلحة والمقاومة في فترة ما بين 1952 - 1954 ضد المستعمر كل ذلك وقع في وقت أصدر فيه المقيم العام منع كل الأنشطة الكشفية بداية من جوان 1952 إلى جويلية 1954.

من بين قادة الكشافة في الأربعينات 1945 القائد عز الدين عزوز الذي عرف بالقضية التونسية في الملتقيات الكشفية العالمية وبعد أن نفته السلطة الإستعمارية ذهب إلى القاهرة وانخرط في جيش تحرير المغرب العربي تحت قيادة عبد الكريم الخطابي.

ومن شهداء الكشافة الوطنيين المرحوم حمادي الغربي الذي إستشهد في أحداث الوطن القبلي في 31 جانفي 1952.

المنظمة النسائية

تقديم

إذا كان دور المرأة التونسية في حركة التحرير يقتصر فقط على مساندة الأزواج والإخوة وتغويضهم في مهامهم الأسرية (الإقتصادية والتربوية) وتشجيعهم على الصمود وإعداد ما يحتاجون إليه من مؤونة ولباس لمواصلة المقاومة فإن ذلك وحده دور هام قامت به المرأة التونسية لإنجاح الثورة المسلحة ومقاومة جيش الاحتلال. يضاف إليه ماتعرضت له عائلات الشوار النساء والأطفال والشيوخ من إضطهاد وتعذيب عند إستنطاقهم للكشف عن مكان المجاهدين فإن ذلك أيضا يعد مشاركة فعلية في عملية المقاومة والمرأة لا تملك وسائل الدفاع عن نفسها أمام وحشية الجندي أو البوليس الفرنسي كما حدث في الوطن القبلي في تازركة وغيرها دفعت الثمن غاليا لنيل إستقلال البلاد من إعتداء عليهن وعلى كرامتهن وأجسادهن. مع كل ذلك فالمرأة التونسية لم تستسلم وكان لها شرف المشاركة الفعلية جنبا إلى جنب مع الرجل في المظاهرات والإضرابات وفي الإضطدامات وبشجاعة نادرة. حملت السلاح إلى الشوار في الجبال (مثل فاطمة الدهان) فالتقارير الأمنية والمراقبات المدنية كانت منذ سبتمبر 1934 تشير إلى مشاركة المرأة في أعمال الشغب ضد السلطة في الريف وفي المدينة مثل السيدة الكعبي التي ورد ذكرها بأنها حرضت بعض النسوة لمقاطعة البضائع الفرنسية.

الإتحاد النسائي الإسلامي التونسي

وقع إجتماع نسائي أول في 17 ماي 1936 حضره جمع من نساء العاصمة وزوجة Armand Guillon ونائبة عن الملكة حرم أحمد باشا باي وكان الهدف جمع تبرعات لفائدة الطلبة التونسيين بفرنسا جمع خلاله 10.000 فرنك.

وفي إجتماع ثان مماثل يوم 3 ديسمبر 1936 بدار الفراتي بسيدي أبي سعيد أنبثقت عنه جمعية نسائية سميت بالإتحاد النسائي الإسلامي عضواته بشيرة بن مراد،

سيدة القروي، نبيهة بن ميلاد ومنجية بوعزيز وتوحيدة بن الشيخ (أول طبيبة نسائية) وبدرة بن مصطفى القروي ونعيمة بن صالح وجلييلة بن حميدة مزالي، يهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية والمودة بين المشتركات فيه.

وبدأن الكتابة في ركن المرأة بمجلة شمس الإسلام التي يشرف عليها الشيخ محمد صالح بن مراد مساندة لابنته ولنفوذه أما معارضته سابقا للطاهر الحداد بخصوص كتابه لتحرير المرأة قام بذلك العمل لأنه يعتبره "نازح" ليس في مستوى الحدث (1).

وجاء بعد تلك الهيئة مناضلات مسؤولات في الإتحاد من بينهن وسيلة بن عمار وراضية الحداد وسعاد بورقيبة.

لم يتحصل الإتحاد على تأشيرة إلا سنة 1951 في عهد محمد شنيق (حكومة التفاوض) وواصل الإتحاد عمله الخيري لمساعدة الطلبة وفلسطين والكشافة وأصبح للإتحاد فروع في سوسة والقيروان والكاف ونابل.

الإتحاد النسائي بتونس

في سنة 1944 برز إلى الوجود الإتحاد النسائي بتونس الذي أنشأه الحزب الشيوعي وبقي إلى ظهور المنظمة النسائية العتيدة الإتحاد الوطني للمرأة الذي بعثه الحزب الحر الدستوري في عهد الإستقلال.

كان للمرأة التونسية مساهمة فاعلة في تاريخ الحركة الوطنية إلى جانب العمل الإجتماعي لمساعدة المعوزين والطلبة فقد فتح الإتحاد النسائي مطعما شعبيا في نهج المربّتونس ودارا لرعاية الأطفال بالكرم وبعث مستوصفا للعلاج المجاني في شارع باريس.

كان الإتحاد النسائي عضوا في الجامعة الديمقراطية الدولية سنة 1945 ويحتفل يوم 8 مارس من كل سنة بيوم المرأة.

(1) المصدر: محمد ضيف الله، مقال له بمجلة روافد عدد 1 عنوانه معالم الحركة النسائية في تونس 1936 - 1956.

الدور السياسي للمرأة

كان فرع الاتحاد النسائي الإسلامي بحمام الأنف يساعد عائلات المساجين السياسيين بالتنسيق مع الشباب الدستوري ويزورهم في السجن.

وشاركت المرأة في أحداث 9 أفريل 1938 وعند مجيء المقيم العام الجديد Eric Labonne يوم 24 أكتوبر 1938 إستقبلته 4 فتيات تونسيات هن زكية وجميلة الفراتي وسعيدة سياسي وشاذلية بوزقرو، وألقت زكية الفراتي خطابا بالفرنسية دعت فيه المقيم العام الجديد إلى إطلاق سراح المعتقلين وكن يهتفن بحياة بورقيبة والدستور والباي ثم ألقى عليهن القبض ووقعت محاكمتهن من أجل إنتمائهن إلى الحزب الدستوري ووقع عليهن العفو بمناسبة زيارة E. Daladier رئيس الحكومة الفرنسية بعد Léon Blum في جانفي 1939 إلى تونس وأستقبل E. Daladier هو الآخر بمظاهرة نسائية طالبت بإطلاق سراح الزعماء أيضا فألقى القبض على 10 منهن بتهمة التهريج في الطريق العام وصدرت ضدهن أحكام من 5 أيام إلى شهر وعند خروجهن من السجن نظم تجمع نسائي كبير وقعت فيه أول خطبة نسائية سياسية.

بعد الحرب العالمية الثانية

كان دور المرأة فاعلا في العمل السياسي. كانت المرأة ممثلة في لجنة التحقيق وتقصي الحقائق حول أحداث زرمدين التي جرت في جوان 1946 ممثلة في أشخاص نبيهة بن ميلاد ودوجة بن مصطفى وبدره الورتاني كعضوات في هيئة الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي.

وجاء في التقرير ما تعرضت له النسوة من إعتداءات جسدية عليهن وعلى عفافهن وسلب للحلي من طرف الحرس والجيش الفرنسي ودافعن وأستمتقن في الدفاع ضد الإعتداء الوحشي الفرنسي.

وقد حصل مثل ذلك الإعتداء في أحداث بالوطن القبلي سنة 1952 وتعرضت المرأة إلى كل أنواع العنف وهتك الأعراض خاصة في تازركة.



مشاركة المرأة في المظاهرات وفي حركة المقاومة

المرأة والتعليم :

موضوع تعليم المرأة في تونس طرح من طرف رجال الاصلاح في تونس قبل الحماية الفرنسية ومن ذلك ما جاء في رسائل أحمد بن أبي الضياف بتاريخ 1856 وكأنها تجيب على تساؤلات قنصل فرنسا Léon Roches بتونس (1855 - 1868) حول تعليم المرأة وحقوقها في المجتمع العربي الإسلامي ولم يكن موضوع الدستور (كما نشاهده في الصورة للنساء المتظاهرات) إلا تعبيراً عن التعلق بالهوية بعيداً عن تعليم المرأة واستحقاق حقوقها في المجتمع. ففي غرة ماي سنة 1900 وجدت أول مدرسة خاصة بالفتيات بتونس بنهج المستيري عدد 22 وعلى سبيل المثال في الثلاثينات كانت هناك 34 مدرسة خاصة بالفتيات (1)



مظاهرة نسائية في حركة المقاومة

(1) المصدر : Histoire des femmes au Maghreb textes par Delinda Largueche, Centre de Publication Universitaire 2000.

وفي سنة 1952 قام وفد نسائي من الاتحاد بعملية تقصي الحقائق في الوطن القبلي وقدم تقريراً إلى الحكومة والحزب الدستوري.

والملاحظ أن الاتحاد النسائي الإسلامي وإن لم يكن باعثه هو الحزب الدستوري فإنه كان ينسق معه ويشاركه في برامج مثل بقية المنظمات الوطنية لمكافحة الإستعمار وخاصة في فترة التعبئة العامة لجميع القوى الوطنية التي هيأها الحزب لتكوين جبهة وطنية موحدة ضد السلطة الفرنسية بتونس وبعث الحزب عدة شعب دستورية نسائية وأشرك المرأة في هياكله على نطاق واسع بداية من سنة 1950.

حقوق المرأة

في سنة 1955 انعقد إجتماع نسائي كبير حضرته بشيرة بن مراد وإنشق عنه وفد قابل الوزير الأكبر الطاهر بن عمار يوم 16 ديسمبر 1955 وأحمد المستيري نيابة عن وزير الداخلية وقدم لائحة كان أهم مطالبها :

(أ) الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية بالتساوي بين الرجل والمرأة طبقاً للميثاق العالمي لحقوق الإنسان وطبقاً لاتفاقية الإستقلال الداخلي في 3 جوان 1955. (1)

(ب) طالب الحكومة بتمكين المرأة من حق الإنتخاب والترشح في المجالس البلدية والتشريعية وتمثيلها في المؤسسات واللجان التي تهمها.

(ج) إحداث مجلس أعلى للمرأة ضمن الحكومة لإعداد برامج التكوين والدفاع عن حقوقها.

(د) طالب بإسناد وزارة إلى المرأة تهم الأمور الاجتماعية والصحة والعائلة.

وقد تصدرت هذه القضايا إهتمام الدولة بمجرد حصول تونس على الإستقلال التام. وبرزت إلى الوجود مجلة الأحوال الشخصية في عهد الرئيس بورقيبة يوم 13 أوت 1956 التي ضمنت المساواة في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية بين الجنسين ووقع تدعيمها في عهد التحول المبارك في عهد الرئيس الحالي زين العابدين بن علي لإصلاح الثغرات الباقية بتلك المجلة.

(1) انظر وثيقة الاستقلال الداخلي في الملحقات.

الثورة المسلحة 18 جانفي 1952

الإنطلاق :

كان وصول المقيم العام الجديد Jean de Hauteclouque على ظهر بارجة بحرية إلى تونس يعني الترهيب واستعمال القوة لقمع الحركة الوطنية وكذلك وصول الجنرال Garbey قائد الجيوش الفرنسية بتونس والذي قام بمجازر بمدغشقر ذهب ضحيتها 80 ألف شهيد كل تلك المظاهر لم تزد الوطنيين إلا صمودا فانتشرت الإضرابات في كل مكان.

في تونس العاصمة

منذ الساعة السادسة صباحا سرى خبر اعتقال بورقيبة في كل الأوساط والجهات وأصبحت مدينة تونس مطوقة بقوات الأمن خاصة في الحي الأوروبي وعند أسوار المدينة العتيقة وأبوابها.

أضرب سكان العاصمة فأغلقت المتاجر والأسواق وكانت دوريات الأمن تجوب أهم شوارع المدينة استعدادا للطوارئ.

إنطلقت الحوادث في باب منارة بداية من الساعة العاشرة من صباح يوم 18 جانفي 1952 بين المتظاهرين وقوات الأمن وأمطر المتظاهرون عربات النقل Trolleybus بوابل من الحجارة وهم ينادون "يحيا بورقيبة".

أسفر إشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن عن إستشهاد وطني وجرح ستة آخرين من المتظاهرين فتقهقروا نحو نهج المر خلف مقر البريد بشارع باب منارة.

وقع اعتقال الزعيم الحبيب بورقيبة ورفاقه يوم 18 جانفي في الفجر قبل الساعة الرابعة صباحا وكان ذلك إعلانا حقيقيا للثورة والمقاومة المسلحة التي وقع الإستعداد لها منذ سنوات وقد كانت حالة الطوارئ التي فرضتها فرنسا على البلاد إثر أحداث 9 أفريل 1938 مستمرة فاعتمد المقيم العام على ذلك لإبعاد بورقيبة إلى طبرقة ثم إلحاقه ببقيّة المبعدين إلى رمادة ومن بين من ألقى عليهم القبض في ذلك اليوم 18

جانفي 1952 السادة : (1) الحبيب بورقيبة، المنجي سليم، سليمان بن سليمان، الحبيب بن محمد الحبيب، أحمد عمارة، علي زفزوف، محمد جراد، خميس الكعبي، محمد النافع، Maurice Nizard، Belaïche بتونس، وعبد العزيز المستوري والمرابط في منزل تميم ومحمود الكافي بباجة، docteur Kaoual و Aubert في منزل بورقيبة (Ferryville) وهو إجراء إداري دون محاكمة لأن تونس خاضعة للأحكام العرفية، ودي هوتكلوك يبرر هذا العمل بإعادة الهدوء ولكن النتائج وردود الفعل الشعبية كانت في كل مرة عكسية.

في باجة (2)

نظمت مظاهرة صاخبة يوم 15 جانفي 1952 وألقي القبض على الدستوريين المحرضين فنظمت يوم 16 جانفي 1952 أمام السجن الذي أوقف فيه رجال الأمن الوطنيين في مظاهرة الأمس ووقع إشتباك عنيف بين الطرفين أسفر عن جرح 14 من بين المتظاهرين.

في منزل بورقيبة (Ferryville) : نظمت الشعبية الدستورية المحلية مظاهرة شارك فيها أكثر من 500 شخص ووقع إشتباك بين قوات الأمن والمتظاهرين المسلحين بالحجارة والعصي والزجاجات الحارقة أسفر عن إستشهاد شخص وجرح 25 منهم كما وقع جرح ثلاثة من رجال الأمن.

في بنزرت

في منطقة جرزونة وقع إيقاف زحف مظاهرة جاءت من الريف متجهة نحو بنزرت ووقع إشتباك بين المتظاهرين الذين يبلغ عددهم 600 شخص وقوات الأمن عند قناة بنزرت أصيب فيها 8 متظاهرين منهم إثنان جروحهما قاتلة وبليغة.

في ماطر : وقعت مظاهرة أمام مقر الولاية شارك فيها نحو 400 متظاهر ولم تقع فيها إصابات.

(1) المصدر : جريدة La presse بتاريخ 19 جانفي 1952.

(2) المصدر : نفس المصدر.

بداية المصادمات

إن أعمال المقاومة والشغب ضد الاحتلال لم تنقطع ولم يصيبها أي فتور بل على العكس من ذلك ازدادت قوة وبأسا رغم القسبض على كل قادة الحزب وحتى المسؤولين على التشكيلات والهياكل من الدرجتين الثانية والثالثة. منذ بداية الأحداث وضع الحزب خطة تتمثل في أن كل تشكيلة سياسية معروفة توازيها تشكيلة أخرى سرية تتولى القيادة بمجرد إلقاء القبض على الهيئة الأولى المتهمة بالقتل والتخريب أو غير ذلك.

يوم 18 جانفي 1952 تم إلقاء القبض على كل الزعماء السياسيين فأشرف من الغد الديوان السياسي السري على تسيير شؤون الحركة الوطنية ومن أعضائه فرحات حشاد والطبيب المهيري وأحمد المستيري.

وفي نفس اليوم 18 جانفي 1952 أصبح فرحات حشاد هو المشرف على تسيير عمليات المقاومة المسلحة من مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بنهج سيدي علي عزوز بالمدينة العتيقة، وكلف علي الزيتوني بتهريب الوطنيين الذين لم تقبض عليهم السلطة بعد إلى طرابلس خوفا من إغتيالهم من طرف اليد الحمراء إلى أن جاء دور حشاد فوقع إغتياله يوم 5 ديسمبر 1952 حتى لا يتمكن من السفر إلى نيويورك مقر الأمم المتحدة ويعطي دفعا كبيرا للقضية التونسية بسبب علاقاته المتينة مع الأوساط النقابية العالمية، وخاصة لدى النقابات الأمريكية التي ساهم بصورة إيجابية وفاعلة في توحيد صفوفها بطلب منها وبالمقابل ساندت حكومة الولايات المتحدة القضية التونسية في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف سنة 1952.

وعلى عكس تصور السلطة الاستعمارية كان إغتياله قد أعطى دفعا قويا في تونس وفي الخارج للحركة الوطنية وعجل بتحرير البلاد التونسية.

نظم الحزب صفوفه من جديد بمساندة المنظمات الوطنية وأعد خطة إستراتيجية للشورة المسلحة المتواصلة طويلة الأمد مع استعمال جميع الوسائل لإخضاع السلطة لمطالب الشعب المتمثلة في عنصر واحد هو الإستقلال، وأصبحت كامل البلاد التونسية في حالة غليان وبدأت حركة المقاومة الشعبية المسلحة وأخذت عدة صيغ ومرت بعدة

مراحل اضطرت إزاءها فرنسا إلى الرضوخ إلى التفاوض من جديد رغم مواصلة القمع الشديد وحملات التمشيط بحثا عن الشوار والمناضلين الذين جعلوا حياة المعمرين الفرنسيين في خطر دائم والسلطة الإستعمارية في حالة إنهاك وإرهاق وتعبئة مستمرة بدون جدوى تذكر لأن المقاومة إنتشرت في كل الجهات في المدن والقرى والجبال والصحاري، وكونت سلطة الحماية حركة إرهاب مضاد وهي اليد الحمراء سنة 1952 لاغتيال الزعماء ونسف منازلهم كدليل على عجز قواتها العسكرية إلى جانب أنواع القمع والتعذيب والقتل والسجن والمحاكمة والنفي التي ينفذها رجال الأمن والمحاكم الفرنسية للقضاء على حركة المقاومة التي إكتوى بنارها كل الفرنسيين في كل المواقع ولم يزد نفي الزعماء إلى برج الباف وأغتيال فرحات حشاد النار إلا اشتعالا.

وتكونت فرق سرية للمقاومة في كل مكان إستطاعت أن تخرب المصالح الإستعمارية وأن تعكر على المستعمر حياته في البلاد التونسية حتى أصبح البعض يفكر في العودة إلى وطنه فرنسا لعجز السلطة عن حمايتهم.

كان الإلتفاف والمساندة الشعبية لحركة المقاومة كبيرا جدا وتجلت ذلك في التضامن والتعاطف مع المقاومين وإخفائهم في بيوت المواطنين عند إنسحابهم أمام جيش العدو الفرنسي وما يستعمله من معدات جهنمية، مدافع، مصفحات، طائرات، فرغم إمكاناتهم المحدودة وأسلحتهم القديمة تمكن الشوار من الصمود وكان البطش الإستعماري لا يزيدهم إلا عزمًا ومضاء وإيمانًا متجددا لتحقيق الهدف الأسمى وهو إستقلال تونس.

الجزء الثاني 1952 - 1954

أولا الثورة المسلحة 1952 - 1954

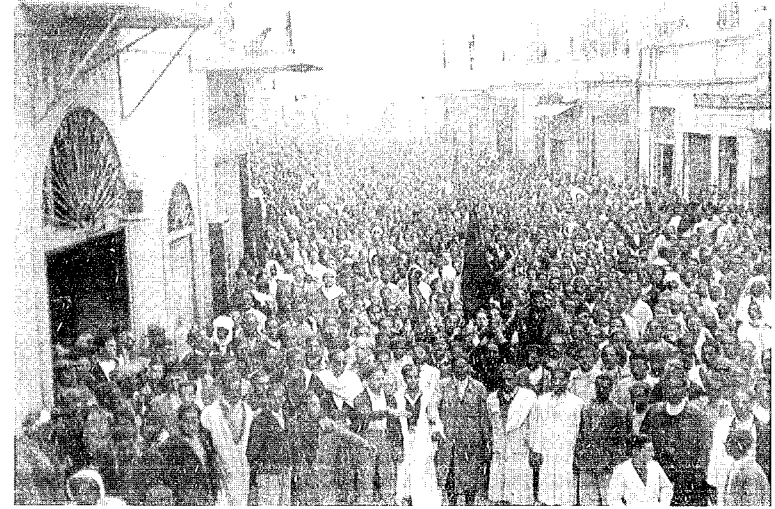
بدأ الإستعداد لها منذ مدة طويلة بتكوين وحدات سرية وتدريب شبان في مدارس عسكرية لدى مصر وسوريا والعراق وفي معسكرات بطرابلس كما تدرب البعض على صنع المفرقات واستعمال الأسلحة من نوفمبر 1942 إلى ماي 1943 على يد ضباط ألمان أثناء احتلالهم تونس خلال الحرب العالمية الثانية وجمع واقتناء بعض الأسلحة وتخزينها لليوم الموعود.

وجاء ذلك اليوم وكانت الإنطلاقة يوم 18 جانفي 1952 مع قرار المقيم العام منع الحزب الحر لدستوري من عقد مؤتمره واعتقال زعمائه وفي مقدمتهم بورقيبة ونفيه إلى طبرقة ثم إلى برج الباف ثم إلى جالطة واغتيال فرحات حشاد من طرف اليد الحمراء يوم 5 ديسمبر 1952 ثم الهادي شاكر يوم 13 سبتمبر 1953 واغتيالات كثيرة أخرى من طرف اليد الحمراء.

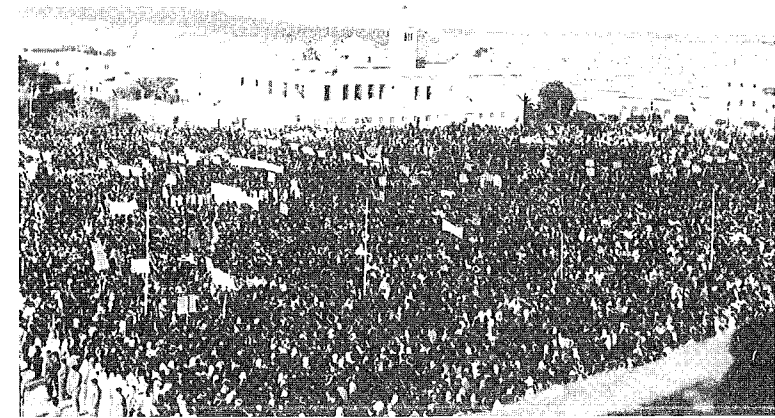
تضاعفت المقاومة بعد إعتقال النقابيين والمسؤولين في المنظمات الوطنية والشبابية والجمعيات وتفنن المناضلون والشباب الدستوري والكشفي في صنع المفرقات والقنابل اليدوية لتخريب المصالح الإستعمارية وتوخي أساليب مباغته العدو في عقر داره.

شعب أبي

بعد فشل كل الوسائل السلمية ومع حسن الإستعداد الذي أبداه قادة الدستور للحصول على المطالب المشروعة للشعب التونسي في الحرية والانعقاد طبقا لميثاق الأمم المتحدة، بعد كل ذلك لجأ المناضلون إلى القيام بثورة مسلحة لزعة أركان الإستعمار وقلع جذوره من تونس مهما كانت التضحيات بعزيمة فولاذية وإيمان قوي وقرار نهائي



انطلاق مظاهرة 8 أفريل 1938 من ساحة باب سويقة



مواصلة الاجتماعات الصاخبة لإرهاب الخصم المتعنت

لارجعة فيه بعيدا عن كل المزاوغات والوعود الكاذبة والإصلاحات المزيفة التي كانت تستعملها فرنسا كلما اشتدت الأزمة في تونس.

وقد أظهر الشعب التونسي قدرة لانظير لها على الصمود أمام أنواع القمع وأساليب التعذيب التي سلطتها عليه قوات الجندرية والجيش الفرنسي وأصبح عزمه يتجدد بالرد العنيف على كل اعتداء عليه.

فشنها حرب إستنزاف طويلة المدى لا يقدر عليها العدو مهما كان عتاده وعدده، الأمر الذي أحدث شللا عاما في أجهزة الإدارة الإستعمارية وأدخل رعبا تصاعديا في صفوف قوات الأمن والجيش وفزعا في قلوب المعمرين (المزارعين) وعلى رأسهم زعيمهم Colona وهلعا في نفوس المدنيين الفرنسيين خوفا من المداهمة والقتل رغم أن قوات الأمن منتشرة في كل مكان وتقوم بحراستهم ليلا نهارا.

وإذا كانت أساليب الجريمة التي قامت بها اليد الحمراء التي تعمل في الخفاء تحت أنظار الأمن وبحماية منه وتقوم باغتيال الزعماء والمناضلين في ديارهم أو في العمل ومداهمة مساكنهم وتفجيرها وإدخال الرعب على نفوس الأطفال والنساء والشيوخ وقتل الأطفال أمام والديهم، وإذا كان الجيش قد تمكن من تحقيق بعض الانتصارات الإستعمارية في المدن وشدد الخناق على الفدائيين، فإن إنتشار المقاومة في الريف قهر العدو في الصحاري والجبال التي لجأ إليها وسقته أحلامه في تحقيق أي إنتصار لأن الثوار يستعملون أساليب الكر والفر واللجوء إلى الشعاب والصحاري التي يصعب على الجيش معرفتها أو إقتحامها.

قرار المؤتمر السري للحزب

جاء في لائحة المؤتمر السري للحزب الدستوري المنعقد يوم 18 جانفي 1952 الذي منعه المقيم العام دي هوتكلوك والجنرال غريبي قائد الجيوش الفرنسية ما نصه : « يؤكد المؤتمر أنه لا يمكن التعاون المثمر بين البلدين تونس وفرنسا إلا بإنهاء الحماية وإستقلال البلاد وإبرام معاهدة صداقة وتحالف على قدم المساواة ».



الاشتباكات المسلحة بين الثوار والجيش الفرنسي

أما زعماء الحزب الآخرون فقد إختفى منهم أحمد المستيري والطبيب المهيري.

ولم تقع ملاحقة فرحات حشاد لصفته النقابية وخوفا من السيزل والنقابات الحليفة له في الولايات المتحدة وكذلك النوري البودالي لصفته النقابية ولم يقع تتبع الهادي نويرة والصادق المقدم وجلولي فارس والمختار عطية.

التنسيق بين الثوار وقادة الحزب

تواصلت عمليات المقاومة بإشراف سري من القادة الدستوريين الذين بقوا في حالة سراح وقتل في تلك الفترة العقيد Durin في سوسة.

وكان علي الزليطني يجلب الأسلحة التي يتم إقتناؤها من ليبيا ويساعد الثوار والمناضلين على الهروب إلى ليبيا عند تضيق الخناق عليهم.

كان بورثيبة قبل نفيه إلى الجنوب رمادة خاضعا للإقامة الجبرية في طبرقة وكان فرحات حشاد يتصل به وينسق معه عمليات المقاومة والتخريب.

وكان فرحات حشاد والنوري البودالي بحكم إتصالهما بعمال المقاطع يتلقيان المفرقات ويسلمانها للثوار لصناعة القنابل اليدوية والزجاجات الحارقة.

أما الطبيب المهيري فكان من مخبئه ينسق مع حسن بن عبد العزيز الأعمال التخريبية عن طريق البشير بوعلي ومصطفى الفيلاي.

أما جلولي فارس فكان ينسق مع بشير زرق العيون لتوسيع شبكة المقاومة المسلحة. وكان الهادي نويرة يطلع الرأي العام الفرنسي والعالمي على مجريات الأحداث وأعمال القمع التي يتعرض لها الشعب التونسي عبر مقالات ينشرها على صفحات جريدة Le Monde.

وكان المختار عطية وغيره مثل الناصر بن جعفر وسليمان آغا وحسيب بن عمار يقومون بتنسيق عمليات إيصال الإمدادات من الأموال والأسلحة إلى الثوار في الجبال.

ويتولى المختار عطية تنسيق تلك العمليات وجمع التبرعات من التجار والمواطنين لتمويل الثورة وضمان إستمراريتها، وكان أكثر إتصالا بمجموعات الثوار في الجنوب وفي قفصة عن طريق أحمد التليلي وعن طريق الأزهر الشرايطي ومجموعات الشمال بقيادة هلال الفرشيشي والمحجوب بن علي وكان جلولي فارس ومبروك عبد الصمد ومنجي سليم ينسقون مع الطاهر الأسود والساسي الأسود والتنسيق بالساحل يتم بقيادة حسن بن عبد العزيز عن طريق مصطفى الفيلاي وبشير بوعلي.

وكان عائلة العويتي ينسق مع مجموعة الهلال والهلال الأسود، لطبع وتوزيع المناشير والتعريف بالعمليات السرية للمقاومة المسلحة.

كل حركات الثورة كانت بإشراف الديوان السياسي السري وبمساعدة المنظمات القومية التي تقول بالمال وبالذخائر والرجال وتنظم الإضرابات العمالية وتغلق المتاجر لمزيد من الضغط على السلطة.

إستطاع صالح بن يوسف وحماي بدره بمساعدة من حسان بلخوجة الفرار إلى القاهرة.

التوزيع الجغرافي لبعض المقاومين

إنطلقت عمليات الثورة التحريرية في معظم جهات البلاد ومن بين قادتها الأزهر الشرايطي والساسي البويحيي وعمار البني وعمار القطاري وكان مجال عملياتهم في الجنوب وعمار سلوغة والطاهر الأسود والساسي الأسود ويانس البوزيدي فإن مجال تحركاتهم في منطقة بني زيد بالأعراض. وعمار الغيلوفي وبلقاسم البازمي في منطقة المرازيق قبلي. ومصباح الجربوع وأحمد الأزرق في منطقة مدينين وتطاوين. والعجمي بن مبروك في منطقة جلاص بالقيروان. وحسن بن عبد العزيز وصالح الفحل وعبد اللطيف زهير في الساحل. ومحمد النيفر بصفاقس. وهلال الفرشيشي بالكاف وسليانة، والمحجوب بن علي في بنزرت. وأخذ عدد الثوار يتزايد الأمر الذي دفع كل من تدرب على الجندية إلى الإلتحاق بصفوف الثوار. والروح الوطنية العالية التي تحلى بها الشبان جعلت الكثير منهم يندفع لمساعدة المقاومين والإلتزام إلى صفوفهم. فبعد أن كان عددهم سنة 1952 لا يتجاوز 3000 مقاوم مسلح متدرب إرتفع إلى الضعف

سنة 1954 ليصل إلى نحو 6000 ثائر. وكانوا يمارسون حرب العصابات بروح فدائية عالية والواحد منهم يساوي عشرة جنود فرنسيين بأسلحتهم المتطورة.

وقد كان جيش العدو زيادة على عتاده القوي الموجود بالبلاد التونسية يطلب النجدة مرارا من الجزائر وفرنسا ويستعمل كل أسلحة الدمار المصفحات، الدبابات، الطائرات، القنابل السامة، (أما الشوار فأسلحتهم بدائية) إلا القليل منها، كان الجيش الفرنسي إلى جانب عمليات الغدر وجحافل الجواسيس التي يستأجرها، يقوم بعمليات مدهامات للشوار والوطنيين واغتيالات عن طريق اليد الحمراء التي ينفق عليها المعمرون وتشرف عليها قوات الأمن.

كان للسلطة جيش آخر من العملاء والمخبرين الذين يترصدون حركات الشوار وعائلاتهم ليرشدوا الجيش الفرنسي إلى مواقع المجاهدين في الجبال ومخابئهم في القرى والمدن إن دخلوا إليها سرا.

واستطاع المقاومون الصمود والتفوق على العدو للروح الوطنية العالية وتحمل المشاق التي تعودوا عليها إذ ليس لهم خيار غير ذلك فهم يقومون بعمليات فدائية في ظلام الليل ولمعرفتهم الجيدة للشعاب والصحاري والمسالك وتحركاتهم السريعة المفاجئة ومساعدة المواطنين لهم لحماية ظهورهم وإطلاعهم على تحركات العدو وتعريفهم بالخونة غالبا ما تكون عملياتهم ناجحة وحققوا انتصارات عديدة وكبدوا العدو كثيرا من الخسائر.

المجلس الأعلى للمقاومة

كون الحزب في العاصمة فرقة تدعى اليد السوداء للتخلص من الخونة ورجال اليد الحمراء وكان البشير زرق العيون يشرف على المجلس الأعلى للمقاومة وتعمل الفرق السرية تحت مسؤوليته وتقوم باغتيالات منها قتل مدير جريدة النهضة الشاذلي القسطلبي ورئيس قائمة بلدية تونس في 2 ماي 1953 لخيانته وتعاونه مع العدو وذلك لمشاركته العلنية في تجسيم السياسة الإستعمارية بدخوله في الانتخابات البلدية ذات السيادة المزدوجة (نصف المقاعد للفرنسيين والنصف الآخر للتونسيين) وهو الأمر الذي وقع رفضه من الحزب ومن لجنة الأربعين التي شاركت فيها مختلف مكونات المجتمع المدني وأشرف عليها الباي.



عزيمة فولاذية بأسلحة محدودة



مكامن الثوار في مواجهة مع جيش الاحتلال



رجال الأمن في حالة استنفار منذ انطلاق الثورة سنة 1952

واغتالت فرقة اليد السوداء عز الدين باي الذي حضر بالإقامة العامة احتفالا بعيد الثورة الفرنسية يوم 14 جويلية وعبر للمقيم العام عن إستعداداته للتعاون معه وتولي العرش إذا وقع عزل الأمين باي وقد عرف عز الدين باي بعدائه للمناضلين الدستوريين.

وقامت اليد السوداء بعمليات مماثلة ضد اليد الحمراء فوضعت قنبلة ومتفجرات في العمارة التي كانت تأوي قيادة اليد الحمراء في الحي الأوروبي وحاولت تفجير حانة Madame Blanc بمونفلوري لأن أهم روادها من عناصر اليد الحمراء.

أمثلة لبعض المعارك والعمليات الفدائية

(1) معركة السطح (بضواحي قفصة على طريق الرديف)

يوم 13 فيفري 1952 نصب بعض الثوار كميناً بقيادة العربي العكرمي لسيارة (تراكسيون) بها عونان من الحرس الفرنسي قتلا وجرحت امرأة فرنسية في كتفها. وفي تلك المدة إختفى الأزهر الشرايطي فظنت السلطة أنه هو الذي قام بالعملية واعتقلت السلطة خمسة من المواطنين منهم عمر بن سليمان الثليجاني الذي مات في السجن تحت التعذيب وحكمت على الآخرين بالإعدام.

كما اعتقل أحمد التليلي (1) إثر المعركة وجلبت السلطة فرقة من الثومية بقيادة النقيب لاجاك (يلقب بغزال الصحراء) للقضاء على المقاومة في قفصة في المهد وباء بالفشل.

(2) معركة وادي بياش

يوم 15 مارس 1952 عمد المراقب المدني بشفصة إلى وضع حراسة عند مداخل المدينة ومنها سرية في وادي بياش فهاجمهم الثوار بغتة فمات بعضهم وفر الباقون إلى قفصة. كان بشفصة ثلاث ثكنات وبعد نحو نصف ساعة قدم الجنود من إحدى الثكنات في مصفحات وشاحنات وبعد تراشق دام نحو ساعة بين الجيش والثوار انسحب

(1) المصدر : مذكرات العربي العكرمي 1996.

المجاهدون واعترف المراقب المدني بقتل 12 جنديا وجرح 20 منهم وحرق شاحنة بقذيفة حارقة أطلقها الثوار، وكان رد فعل السلطة بعد ذلك الإنتقام من سكان قصر قفصة ظنا منها أنهم هم الذين قاموا بالمعركة، إستشهد في المعركة 6 من الثوار وعدد من المدنيين.

في سنة 1953 وبعد سنة كاملة ضيق فيها الجيش الحناق على المجاهدين بكل مايلك من مدافع ومدركات وطائرات، لكن 30 من ثوار قفصة تمكنوا من الفرار إلى الجبال المحيطة بالمدينة، وكانوا لا يشتبكون مع العدو في معارك إلا بعد الزوال لتحقيق مايمكن من الأهداف ويبقى أمامهم الليل للإنسحاب والإختفاء تحت جناح الظلام.

في غرة جانفي 1954 تم إطلاق سراح المنجي سليم والطيب المهيري من السجن تحت الضغط بسبب تصعيد أعمال المقاومة، كما تضاعفت عمليات اليد الحمراء لاغتيال الوطنيين.

عقد الثوار إجتماعا في جبل صمامة وقسموا الأدوار والمناطق والقيادات فيما بينهم لتشمل الثورة كامل البلاد حيث أصبح الشعب التونسي كله رجالا ونساء وأطفالا متبنيا للمقاومة المسلحة في الجبال والمدن والقرى بإشراف وتنظيم من الحزب الحر الدستوري التونسي فكسبت المقاومة الشعبية بكل مكوناتها سندا في الداخل والخارج الأمر الذي إضطر فرنسا إلى قبول التفاوض، ولما عمت الإضطرابات والتخريب للمنشآت والمصالح الفرنسية إضطرت إلى قبول مبدأ الإستقلال الداخلي الذي أعلن عنه منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بنفسه يوم 31 جويلية 1954 أمام الباي بقصر قرطاج بتونس.

(3) معركة قفزة 9 أكتوبر 1954

تعتبر من المعارك الهامة التي وقعت في الجنوب وشارك فيها من الجانب التونسي سبع كتائب من المجاهدين بقيادة الأزهر الشرايطي والعربي العكرمي ومحمد الرداوي وعلي الوهبي وعبد الحميد العكرمي وعمار البني البوعمراني وبوشماو الكريمي وصل عددهم الجملي إلى 232 مقاتلا. أما جيش العدو فقد قدر بنحو 18000

جندي (1) وضابط جاؤوا من حاميات ففصة وصفاقس وقابس بكامل معداتهم الخفيفة والثقيلة وشاركت ثلاث طائرات في المعركة أسقط الثوار واحدة منها، قدم الجيش الفرنسي من منفذين عن طريق الرديف وعن طريق المتلوي - توزر، وكان التسابق بين الجانبين للتحصن في المواقع الجبلية في تمغزة لكن المجاهدين تمكنوا من احتلالها قبل وصول العدو.

وكانت خسائر المجاهدين تتمثل في سقوط شهيد هو بوشماو الكرمي وجرحين أما خسائر العدو فكانت ضابطين انفجرت بهما الطائرة التي أصابها الثوار بقذيفة ملغمة وعدد كبير من القتلى والجرحى.

وتواصلت المقاومة في كل مكان من ذلك معارك في : جبال تمغزة، الرديف، سيدي يعيش، وعرباط وماجورة (ففصة) وجبال صمامة والشعاني بالقصرين وقولاب والباردة ووسلات (القيروان) وجبال سيدي بوزيد، وجبال سليانة، وجبال بنزرت.

(4) عمليات فدائية

نظمت يوم 12 ديسمبر 1952 مظاهرات وإضرابات في كل مناطق البلاد التونسية على إثر اغتيال فرحات حشاد ووقعت مع الجيش الفرنسي عدة اشتباكات مسلحة منها كومندوس حشاد الذي وقع تدريبه في ليبيا تحت إشراف علي الزليطني إستشهد معظم الفدائيين وعددهم أحد عشر شابا وجرح اثنان :

شهداء المعركة

عبد الله بن بلقاسم، حمادي بن الصادق الونيس، الناصر بن حجل، المنجي الشابيبي، المختار والبشير الغول، والحبيب وصالح ومنصور (من سوسة)، حمادي اللومي وجرح اثنان أما خسائر العدو فكانت محدودة لقلّة خبرة الشبان الفدائيين وكثرة عدد وعتاد العدو.

(1) المصدر : مذكرات العربي العكرمي 1996 أحد الثوار المشاركين في المعركة.

أمثلة للمقاومة في العاصمة

إضراب الجوع النسائي

يوم 2 فيفري 1952 وقع إضراب جوع نسائي في جامع الزيتونة شاركت فيه مناضلات منهن خديجة الطبال، بختة الدهان، وشاذلية بوزقرو وزينب الميلادي وسعيدة ساسي وناجية الدويري برناز كاتبة الأميرة زكية إبنة الأمين باي والأميرة فاطمة حفيدة المنصف باي حرم زين العابدين بن عاشور وبشيرة بن مراد رئيسة جمعية المرأة المسلمة، وتواصل الإضراب ثلاثة أيام.

لم تنقطع العمليات الفدائية في المدن وخاصة في العاصمة من اشتباكات مع رجال الأمن خلال المظاهرات أو وضع متفجرات في مقرات المصالح الحيوية الإستعمارية وإلقاء الزجاجات الحارقة على قوات العدو أو في المناطق التي يتردد عليها ويتواجد فيها وتأويه.

يوم 2 فيفري 1952 وقع إضراب عام في تونس دعا إليه الحزب والمنظمات الوطنية إحتجاجا على الجرائم التي ارتكبتها الجيش في تازرقة.

يوم 27 فيفري 1952 وقع إلقاء قنبلة بمركز القيادة العسكرية الفرنسية بباب منارة بتونس.

يوم 29 فيفري 1952 نظمت مظاهرة بساحة الإقامة العامة بالحلي الأروبي بالعاصمة، ومظاهرة بالمدينة العتيقة إنطلاقا من الحلفاوين (1) إلى الحلي الأروبي إستشهد فيها خليفة البحري حيث كان الأروبيون يطلقون النار على المتظاهرين من شرفات منازلهم.

ألقي أحد المناضلين قنبلة بمبنى الإذاعة في ساحة المكتب الإسرائيلي (قرب وزارة التنمية الاقتصادية) ألحقت بها أضرارا.

وقع قطع خطوط الهاتف في بوشوشة (Saint Henry سابقا) طريق باردو.

وقع حرق مستودع للسكك الحديدية برادس.

(1) الحبيب قرار : لتحميا تونس.

ولم تتخلف المرأة التونسية عن القيام بدورها في هذه الاضطرابات.

دعت رئيسة المنظمة النسائية بشيرة بن مراد إلى مظاهرة أُلقت الشرطة فيها القبض على عديد من المتظاهرات منهن (بشيرة بن مراد، شاذلية بوزقرو، زينب الميلاوي).

يوم 10 مارس 1952 أُلقيت قنبلة يدوية من صنع محلي على مركز الشرطة بباب سويقة أسفر عن قتل أحد الأعوان وجرح 3 آخرين أُلقت الشرطة القبض على صلاح الدين الهواوي وكان مكلفا بتسليم القنابل اليدوية إلى الثوار بمنزل عبد الرحمان ماجول.

يوم 12 مارس 1952 إنطلقت مظاهرة من الملاحين وألقى بعض المتظاهرين قنبلة يدوية على دبابة فدمرتها.

يوم 18 مارس 1952 وضعت قنبلة في سينما الكوليزي وأخرى بترشيح المعلمين وذلك ردا على ما قامت به اليد الحمراء من وضع قنبلة بمنزل محمد شنيق برادس.

يوما 22 و23 مارس تجمعت مظاهرات أمام مقر إقامة صلاح الدين البكوش رئيس الحكومة التونسية المتعاون مع الاستعمار والذي نصبته فرنسا.

يوم 14 جانفي 1953 تم تفجير قنبلة بعمارة بنهج الأهرام (قرب شارع لندرة) بالحي الأوروبي أسفرت عن قتل اثنين وجرح اثنين آخرين.

يوم 24 جانفي 1953 فجر المناضلون ثلاث قنابل ليلا واحدة بمحطة توليد الكهرباء بالعمران والثانية بمركز الشرطة بباب سعدون والثالثة بمركز البريد في باردو.

يوم 2 فيفري 1953 تفجير قنبلة في مقر ديوان التجارة بشارع فرنسا بالمرسى وأخرى بمنزل يقطنه فرنسي.

يوم 10 فيفري 1953 وقع تفجير قنبلة بمركز الشرطة بباب سعدون وتمكن ثلاثة ثوار موقوفين من الفرار من المركز خلال الانفجار وحالة الذعر التي أصابت الأعوان.

يوم 13 فيفري 1953 انفجرت قنبلة بصيدلية فيزيال وأخرى بمحطة توليد الكهرباء بباب الجديد وثالثة بمقر الشركة الفرنسية للقروض (شارع بورقيبة حاليا) شارع Jules Ferry سابقا.

16 فيفري 1953 قطع خطوط الهاتف عن ثكنة (صلاح الدين يوشوشة حاليا) Saint Henry بباردو.

17 فيفري 1953 انفجار قنبلة بالمولد الكهربائي بباب العلوج وأخرى بشركة أسفار بنهج مالطة.

27 فيفري 1953 انفجار قنبلة بشركة فرنسا الجوية.

2 مارس 1953 تفجير قنبلة في دار محمد غشام وزير الصحة من الموالين لفرنسا وأخرى بمغازة بن منصور من المتعاونين مع السلطة.

16 مارس 1953 انفجرت قنبلة بالمغازة العامة نهج أميلكار.

17 مارس 1953 تفجير قنبلة بمنزل وزير التجارة وأخرى بالمولد الكهربائي في ساحة معقل الزعيم.

2 ماي 1953 إغتيال الشاذلي القسطلبي المرشح الأول للانتخابات لبلدية تونس التي قاطعها الحزب لأنها إنتخابات تكررّ السيادة المزدوجة بين التونسيين والفرنسيين.
14 جويلية 1953 وقع إغتيال عزالدين باي بوصفة خائنا يتعاون مع السلطة الفرنسية (1).

والملاحظ أن كل هذه العمليات الفدائية الشجاعة تمت في عهد الطاغيتين المقيم العام De Hautecloque والجنرال Garbay قائد الجيوش الفرنسية بتونس رغم حالة الطوارئ ووسائل القهر والتنكيل ضد المواطنين واعتقال الآلاف منهم والمحاكمات الجائرة والإغتيالات التي تقوم بها اليد الحمراء بتشجيع من السلطة الإستعمارية وتمويل من المعمرين.

(1) الحبيب قرار : لتحياتونس.

بعض جرائم اليد الحمراء

أما عمليات التصفيات الجسدية للمناضلين التي قامت بها اليد الحمراء الفرنسية فهي كثيرة نورد بعضها :

- إغتيال فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952.

- وضع قنبلة في متجر عامر المكني في باب سعدون لأنه عضو بالجامعة الدستورية وفجرته وأُضِعَ قنبلة بدار جلولي فارس لكنها لم تنفجر.

- فجرت معمل حلويات في باب سعدون يوم 22 جانفي 1953 لصاحبه ربانة قريب الشاذلي ربانة الذي يملك ضيعة في طرابلس يتدرب فيها الشوار التونسيون للقيام بعمليات تخريبية في تونس.

24 جانفي 1953 وضعت قنبلة في منزل الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري في رحبة الغنم بتونس، كما وضعت قنبلة بدار سعيد المستيري بالمرسى.

13 سبتمبر 1953 قامت باغتيال الهادي شاكر في مدينة نابل وهو في الإقامة الجبرية.

الثورة المسلحة من خلال تقاريرهم

وثائق من وزارة الخارجية الفرنسية
محفوفات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

تقديم :

نتابع فيما يلي بعض الأحداث التي جرت في البلاد التونسية بداية من 18 جانفي 1952 وكانت الشرارة الأولى لثورة عارمة مسلحة كما جاء في التقارير الصادرة عن السلط الإستعمارية حسب الوثائق التي تم إعدادها وتعريبها لنضعها أمامكم، ومن خلالها يتبين للقارئ الكريم جسامة التضحيات التي تحملها الشعب التونسي الأبني لنيل الإستقلال وهي وثائق تعبر عن وجهة نظر الإقامة العامة لفرنسا لأحداث شهد بها الخصم وكانت وما تزال محل إعتراف كل التونسيين وخاصة الشباب منهم للمحافظة على المكاسب الغالية وتنميتها تماشيا مع النسق السريع للتحويلات العالمية التي نعيشها في ظل العولمة والتحرر الإقتصادي الذي خصه صانعوه لفائدتهم. لكن تونس الصغيرة في حجمها الكبيرة بمثلها وطموحاتها تستطيع أن تستفيد من الأوضاع العالمية الجديدة باستعمال كل ما تملك من ذكاء وعلم ومهارة وما لها من مخزون حضاري مع الإيمان القوي العميق بقضية تونس ومستقبل أجيالها وحققهم في البقاء والنماء الأمر الذي يكون دوما هاجس جميع أبناء البلاد.

وهذه عينات لبعض الوثائق الأمنية التي يجب التفطن لمحتوياتها كما قدمناه سابقا في تقرير مماثل من المقيم العام Marcel Peyrouton عن أحداث المكنين سنة 1934 ونشير الآن إلى أحداث أخرى هي لسان المستعمر ومن وجهة نظره لنستشف الحقائق من خلالها ولا نأخذها على علاتها.

تقديم للوثائق بعد تعريبها بتصرف عند الضرورة

جوانث جانفي 1952 (1)

"تقرير الكاتب العام للحكومة التونسية
إلى سفير فرنسا المقيم العام بتونس"

الوضع العام يوم 27 جانفي 1952 :

(I) ملاحظات عامة

لقد عم الهدوء كافة أنحاء البلاد نتيجة للتعليمات الصادرة عن السيد المقيم العام لكن لاتزال بعض المشاكل قائمة الذات وتشير الإهتمام وفي مقدمتها رغبة صالح بن يوسف الذي يعمل على تحقيق جميع مطالبه في باريس دون قيد ولا شرط كذلك ردود فعل بعض التجمعات السكانية في أحواز العاصمة والمناطق الريفية تجاه السياسة التعسفية المتوخاة.

لقد شُلت حركة البلاد (المدينة والريف) حيث تكاد تتوقف جميع الأنشطة الإدارية والتجارية الصغرى والمتوسطة، إن الإقتصاد التونسي في تدهور مستمر حيث عم الركود جميع الأنشطة وتفاقت الخسائر المادية.

(II) التونسيون صامدون والفرنسيون سيفقدون الأمل إذا لم تتغير الوضعية السياسية حالا :

(أ) التونسيون : المناهضون للسياسة الفرنسية ينتظرون إشارة لإعادة الثورة التي إذا لم يشنوها غدا فمعنى ذلك أنهم سيحققون جزءا من مطالبهم في مفاوضاتهم بباريس.

(1) المصدر : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341 محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

أما المتعاطفون مع الوطنيين دون إنخراط إلى حد الآن معهم فهم على وشك الالتحاق بهم ومشاركتهم :

- إذا قامت الثورة من جديد فإنهم يساندون القائمين بها ويكونون إلى جانبهم.
- وإذا تم الإنتصار السياسي على فرنسا من طرف الحزب الدستوري الجديد يكونون حاضرين لدفن فرنسا بتونس.

أخيرا، إن التونسيين الأوفياء لفرنسا والذين تعاطفوا رغم أنهم معنا ينتظرون بصبر نهاية قد تكون مخيفة بالنسبة لهم، فهم غير قادرين على رد الفعل ولا ينتظرون إلا معجزة لإخراجهم من المأزق الذي وقعوا فيه. في جميع الحالات فنحن لا يمكن أن نأمل في إعادتهم إلى السلطة.

أما فيما يخص القصر وعائلة الباي فقد خسرنا نهائيا الأمير الشاذلي باي الإبن الأكبر للملك الذي انضم مؤخرا إلى الدستور الجديد الذي ربط مصيره به إذ أصبح لا يمثل إلا لأوامر القادة الدستوريين وخاصة فرحات حشاد.

بعد قدوم السيد دي هوتكلوك بيوم كاد الشاذلي باي أن ينفصل عن حركة الدستور الجديد الذي وقع تحت تأثيره عند قدوم السيد باريلبي " LOUIS PERILLIER " حيث إستغل ضعفنا وكذلك الحال بخصوص شقيقه محمد أما فرحات حشاد فلا يمكن أن يتراجع عن موقفه أو يتم التفاهم معه.

أما الباي فهو يعتمد علينا في حمايته من تأثيرات وضغوطات عناصر الحزب الدستوري الجديد التي يتحملها رغم إرادته، فقد تفتن هو أيضا إلى ضعفنا حيث أصبح يساير الأوضاع دون ردود فعل في أي حال من الأحوال.

بقي أن نشير إلى الأميرين الأولين عزالدين والصادق باي فقد ساعدانا كثيرا ولم يترددا في إعلان موالاتهما للحكومة الفرنسية لكننا جازيناهاما بالجمود ولم نقدم لهما شيئا حيث أنهما فقدوا الأمل فينا وسيرقيان في أحضان الباي أو القادة الدستوريين القادمين.

(ب) الفرنسيون : الإدارة العليا "الفرنسية" والموظفون والعمال، الفلاحة وأصحاب الحرف والأعراف يواجهون في الظرف الراهن نفس الأوضاع ونفس المشكل فإن مصالحهم الإقتصادية والمالية سجلت ركودا وبدأت الأحوال خلال المدة الأخيرة تتطور من سيء إلى أسوأ وهي لا تتطلب فتح مفاوضات في الوقت الحاضر حتى مع الباي الذي أصبح أسيرا داخل مجموعة معينة.

جميع الفرنسيين يطالبون بعزل كل الوزراء التونسيين ولو بالقوة لأنهم أظهروا تورطهم مع الدستور الجديد المعادي للسلطة الفرنسية وهذا أمر واضح لكل ذي عينين. ونظرا للوضع الحالي وركود الشؤون الإدارية في البلاد على السيد المقيم العام أن يتخذ بنفسه قرارات حازمة أكثر واقعية لمساعدة الموظفين السامين الفرنسيين.

أما أنصاف الحلول الضعيفة التي آتخذت ضد بورقيبة فهي لا تعمل إلا على خلق جو جديد من العصيان وخطط بين الأمور وفي الأذهان من شأنه إستبعاد كل الحلول للوصول إلى التهدئة المعقولة.

الخلاصة هي أن الوزراء التونسيين المتعاطفين مع الثورة يجب إبعادهم عن الحكومة كما يجب الضغط على الباي وبورقيبة المسؤول الأول على إشعال نار الفتنة وبعث الشعب وإراقة الدماء، فالواجب إيقافه ومحاكمته عسكريا.

إن المعلومات التي إستقيناهما إلى حد هذا اليوم من التونسيين والفرنسيين والتي تنذر بالخطر جعلتني أقوم بإعلام السيد السفير المقيم العام.

الإمضاء

Pons

حوادث جانفي 1952 (1)

تسلسل الأحداث

ملحق حول التقرير السياسي لشهر جانفي 1952

تسلسل أهم الأحداث :

من 13 إلى 22 جانفي 1952

صحبت المظاهرات الدستورية حوادث كان على مصالح الامن أن تتصدى لمئات أو آلاف من المتظاهرين الذين يتسلحون بالحجارة والقنابل المحلية والاسلحة النارية. والملاحظ أن هذه الاحداث وقعت في المناطق التي زارها بورقيبة ودعا فيها السكان إلى استعمال القوة والعنف.

يوم 14 جانفي في تونس :

تجمع مئات من المتظاهرين حول قصر العدالة وكانوا يهتفون بعبارات عدائية وينادون بإطلاق سراح المعتقلين وقد هاجموا خلالها قوات الامن وأطلقوا عليها عيارات نارية جرح فيها عونان. تم ذلك في الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمة عبد العزيز المسطوري المتهم بتنظيم مظاهرات يومي 14 جويلية و 8 أكتوبر 1951 وياحتلال مكاتب إدارة الأشغال العامة وقع إثرها اعتقال 19 شخصا من بين المتظاهرين. عند محاكمة المسطوري يوم 18 جانفي 1952 ثبتت التهم المنسوبة إليه فصدر ضده حكم بثلاثة أشهر سجن وغرامة مالية قيمتها 50 ألف فرنك وبعد قضاء مدة السجن تم نفيه صحبة تونسيين آخرين.

(1) المصدر : أرشيف "محموظات" وزارة الفرنسية المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

يوم 16 جانفي في بنزرت :

صباح ذلك اليوم إغتنم رئيس الحزب الدستوري الجديد فرصة إيقاف تسع نسوة من بين 18 امرأة نظمن مظاهرة نسائية في باجة قبل ذلك بيوم فأعلن الدعوة للقيام بإضرابات.

وقعت نقلة الموقوفات من باجة إلى بنزرت لمحاكمتهم وقد أخذت الاحتياطات الأمنية اللازمة تحاشيا للحوادث ولم تتمكن القافلة التي تقلهن من التحرك ليلا وكان ذلك أفضل ولم تخرج إلا في الساعات الأولى من صباح الغد ووصلت حوالي الساعة التاسعة إلى بنزرت.

على طول الطريق كانت السيارات الخاصة التي تحمل الدستوريين تسبقنا أو تسير خلفنا رغم قيام الحرس (الجندرمة) بنصب الحواجز لإخلاء الطريق بين باجة وبنزرت ومع ذلك تمكن بعض المحرضين من تنظيم مظاهرات ومسيرات بدعوة من الحبيب بن محمد كما فعل في ماطر وبمجرد أن بلغ خبر وصول الموقوفات إلى بنزرت وقعت عدة اضطرابات في كلتا المدينتين ماطر وبنزرت وكان عدد المتظاهرين 400 شخص يتقدمهم الحبيب بن محمد إحتلوا مقر الولاية "قيادة" وكانوا يهتفون بشعارات معادية للسلط الفرنسية والتونسية وينادون بالشورة. مع العلم أن الحبيب بن محمد وقع التنبيه عليه مسبقا من طرف "القائد" ليمنع عن السير في ركب القافلة التي تقل الموقوفات. ولم تتمكن قوات الامن المتكونة من ثلاثة أعوان من إيقافه ولم ينضبط للاستدعاء الذي وجهه إليه مركز الأمن "بفريقيل" منزل بورقيبة.

عقدت في بنزرت إجتماعات في نوادي الشعب الدستورية وكان المدعو بوبكر باكير يخطط للقيام بعملية لإفشال سجن المعتقلات وتسريحهن وكذلك تسريح غيرهن من السجينات .

دعا الوالي المحرضين من النقابيين والدستوريين لتذكيرهم بمنع تنظيم المظاهرات فالتزموا بذلك وبعد هنيهة وجد المعتمد أول "الكاهية" المحرض بوبكر باكير في حالة هستيرية يقود مظاهرة يتراوح عدد أفرادها ما بين 400 و 500 شخص يرددون الشيد الوطني عازمين مهما كانت التكاليف على الوصول إلى السجن و تحرير النساء المعتقلات.

مرة أخرى وعد بوبكر باكير بعدم تنظيم مسيرات وما أن غادر "الكاهية" المعتمد أول نادي الشعبة حتى وجد يقود مظاهرة أخرى يزيد عدد أفرادها على ثمانمائة (800) متظاهر وكانت منظمة على شكل أربعة صفوف وكان المتظاهرون يحملون العلم التونسي متوجهين نحو السجن المدني وفجأة غيروا وجهتهم نحو مقر الولاية "القائد".

إن تنظيم المظاهرات كان مقصودا وعدم رد الفعل كان غير ممكن. فقد هجم المتظاهرون على مقر الولاية وأمطروها بوابل من الحجارة، وعندها أسرعت قوات الامن وتدخلت فأخلت المكان في بعض دقائق ومع ذلك تمكن بعض المتظاهرين من إلقاء قنابل وزجاجات حارقة كما أطلقوا عيارات نارية من بعض سطوح المنازل المجاورة.

في الساعة الرابعة مساء ساد الهدوء نسبيا وكانت حصيلة ذلك الهيجان بعض الجرحى في صفوف قوات الامن و أكثر من 20 جريحا في صفوف المتظاهرين الذين لم يصب أي واحد منهم بالرصاص.

و كان وكيل الجمهورية في تلك الاثناء يحقق مع المعتقلات في السجن، بدأت المحاكمة على الساعة الخامسة مساء ووقع التصريح بالحكم على الساعة التاسعة ليلا وتم الاعلان عن إطلاق سراح جميع المتهمات ووضعت حافلة على ذمة المسرّحات لنقلهن إلى العاصمة.

يوم 17 جانفي بمنزل بورقيبة "فريقيل" :

في ليلة 16 جانفي 1952 صدر نداء في فريقيل من المحرضين الدستوريين والنقابيين يدعون فيه السكان إلى تنظيم مظاهرة يحتجون فيها على ما يسمونه بأحداث الشعب التي وقعت في تونس يوم 15 جانفي وفي بنزرت يوم 16 جانفي كما يدعون فيه عمال الترسانة البحرية بـ"فريقيل" إلى الاضراب والتظاهر.

وقد أعلن الطيب تقيّة في الإجتماع الذي نظمه بالمناسبة أن الاستعمار الفرنسي يقتل الاطفال ويسجن النساء والقادة الوطنيين فعلى كل التونسيين أن يشاركوا في المظاهرة الاحتجاجية صباح غد وأن لا يتزحزحوا عن مواقعهم ولو أقيمت عليهم القنابل.

على الساعة الثامنة صباحا تجمع نحو ألف متظاهر أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل وكانوا مسلحين بالحجارة والعصي والسكاكين ووضعوا في أطراف الهراوات شفرات حلاقة ونظموا مسيرات إلى مقر المعتمدية "الخليفة" فتصدت لهم قوات الشرطة ولكن لم تتمكن من تعطيل المتظاهرين الذين تجاوزوها فاستنجدت السلطة بقوات الحرس المتجول ورجال المطافئ بترسانة منزل بورقيبة البحرية ولكن كل ذلك لم يكن كافيا لتشتيت المتظاهرين.

تبين للطرفين خلال الاصطدام جرح رئيس مركز الشرطة كما جرح 23 من المتظاهرين وثلاثة من قوات الأمن ثم عادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية بسرعة.

يوم 17 جانفي في بنزرت

علمنا أن مظاهرات أخرى جرت في بنزرت في نفس اليوم بمساعدة "عصابات مسلحة"، وفي منزل عبد الرحمان أيضا وغيرها، وأقام الأمن حواجز في مداخل مدينة بنزرت لمنع دخول متظاهرين جدد كما أقيمت حواجز أخرى قرب البطاح حيث تجمع نحو 800 متظاهر حول مقبرة جرزونة وكانوا يحملون أسلحة نارية وقنابل محلية في علب تحتوي على متفجرات واشتبكوا مع رجال الأمن كامل الصباح وكانت النتيجة قتل متظاهر وجرح أربعة آخرين.

يوم 18 جانفي بتونس :

نظمت عدة مظاهرات في الاسواق ووقعت مصادمات قذف خلالها المتظاهرون رجال الامن بالحجارة فأطلقوا عليهم النار وقتل أحد المتظاهرين وجرح آخرون إثنان منهم جروحهما بليغة.

يوم 18 جانفي في قليبية :

وقعت عدة مظاهرات شارك فيها نحو 800 شخص وتخللتها إصطدامات أسفرت عن 2 جرحى في صفوف الامن و 2 في صفوف المتظاهرين.

يوم 19 جانفي بماطر :

عاد "القياد" "العمال" الولاية إلى سالف أنشطتهم السياسية إزاء منظورهم لشرح أسباب الوضع العام الذي تعيشه البلاد والجراءات التي تم إتخاذها لتهدئة الحواطر، في ذلك الوقت جاءتنا أخبار من ماطر تفيد بأنه في اليوم السابق تم تنظيم إجتماع بنادي الشعبية الدستورية دعا فيها المحرض محمد بن شعبان سكان الجبال المجاورة للمشاركة في المظاهرة صباح غد وقال لهم لا تخافوا الدبابات ولا المدرعات إذ في إمكانكم تحطيمها بالزجاجات الحارقة، وكانوا يقولون ببساطة إننا سنموت ولكن لا بد من حرق الدبابات.

خرج المتظاهرون وكان هدفهم الاساسي الاعتداء على قادة رجال الأمن وهاجموا الفرنسيين ومن بينهم "معمر" صاحب ضيعة فلاحية عمره 76 سنة وقباض البريد وأحاطوا بشكنة الحرس. كان عدد المتظاهرين نحو 2000 شخص ينادون "الاستقلال الاستقلال" وعند ذلك تم الاستنجد بكتيبة فدائية من جيش البحرية.

تفاقم الوضع وحوالي الساعة العاشرة والنصف حل بالمكان الوالي "القائد" "العامل" الذي أعلم المتظاهرين بأن رجال الامن أطلقوا سراح كل المعتقلين بما فيهم المحرض محمد بن شعبان (الواقع أنه تمكّن من الفرار).

ألقى المتظاهرون أضرارا بالدبابات والشاحنات وكانوا يظنون أن القوات سوف لا تطلق عليهم الرصاص بمقتضى إتفاقية ممضاة بين المقيم العام والباي، لكن عندما إقتحم المتظاهرون شاحنة تحمل النفط طلب الامن الإذن بإطلاق النار وتم ذلك فعلا على الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة فسقط العديد من الجرحى والقُتل في صفوف المتظاهرين الذين كانوا مسلحين بالحجارة والعصي وقضبان الحديد وكانت الحصيلة (10 قتلى، 30 جريحا) وعندها تفرق المتظاهرون في الحال.

لقد كانت حالة هجوم حقيقي من طرف المتظاهرين الهائجين على قوات الامن لاحتلال شكنة الحرس وحاول أحدهم الاعتداء على رئيس الحرس (الجنדרمة) بسكين ولم تتمكن المدرعات والشاحنات من دخول شكنة الحرس بسبب محاصرتها من طرف المتظاهرين ورغم ضربهم بمؤخرات البنادق عيل صبر قوات الامن والجيش فأطلقوا النار وساد الهدوء بعد ذلك.

19 جانفي في تونس :

كان عدد المتظاهرين في أريانة 200 شخص يتقدمهم أعضاء الشعبية الدستورية، حطموا واجهات المتاجر والمقاهي، كما هاجموا الترمفاي و أحرقوا عربة منه وجرحوا إثنين من الركاب.

في باب سويقة :

أراد رجال الامن تشتيت مظاهرة تتكون من 1000 شخص كانوا ينشدون النشيد الدستوري و بعد تفريقهم تجمع 40 متظاهرا منهم فهاجموا شرطيا وافتكوا سلاحه "رشاش" كما نظمت مظاهرة نسائية في نفس الحي وكانت حصيلة المظاهرات جرح 8 متظاهرين جروح أربعة منهم بليغة كما جرح إثنان من أعوان الامن وكانت جروحهم خفيفة.

يوم 20 جانفي في القيروان :

وقع تجمع به 1000 شخص حطموا خلاله زجاج المغازات في الحي الاوروبي ونهبوا فتدخلت فرقة من رجال الامن وأعادت الامور إلى نصابها، وبعد أيام قدمت الشعبية الدستورية إعتذارها إلى الجالية اليهودية إعترافا منها بما حصل (بدون تعليق).

يوم 21 جانفي بتونس : تجمع أمام الاقامة العامة ما بين 2000 إلى 3000 متظاهر من الشبان وأطلق أربعة منهم عيارات نارية على الشرطة.

يوم 21 جانفي في نابل :

وقع تجمع كبير داخل المدينة العتيقة بدأ ينتشر في بقية الاحياء وتم قذف قوات الامن المتكونة من الشرطة والحرس وفريق من الجيش السوفي (4ème Zouaves) بالحجارة كما أطلقت عيارات نارية من سطوح المنازل.

وقف رئيس مركز الشرطة بدون سلاح وحذر المتظاهرين من التقدم فأمطروه بوابل من الحجارة وأطلقوا عليه متفجرات محلية انفجرت قريبا منه لكن المتظاهرين واصلوا التقدم، عندئذ أطلقت الشرطة النار عليهم وألقت قذابل مسيلة

للدموع، فتفرق الجمع وكانت الحصيلة خمسة قتلى وعديد من الجرحى (في صفوف المتظاهرين).

يوم 21 جانفي في الحمامات :

تجمع المتظاهرون في مدخل المدينة وأقاموا الحواجز وبعد إطلاق النيران تفرقوا ومن الغد تبين وجود جثتين وبقيهما صندوق به ذخيرة حربية أنقليزية الصنع.

يوم 21 جانفي في غار الملح :

في الليلة الفاصلة بين 21 و22 جانفي، بينما كان عونان من الحرس يقومان بدورية قرب السجن أطلق عليهما النيران أشخاص من فوق خزان المياه فأصاب رصاصة أحدهما وأردته قتيلا وعلى إثر ذلك وقع إيقاف أربعة من بينهم ثلاثة مجرمين.

يوم 22 جانفي في سوسة.

نظم الدستوريون والنقابيون وتلامذة الزيتونة تجمعا كبيرا بالمدينة الحديثة وكانوا مسلحين بالحجارة والعصي والمتفجرات والمسدسات، وقد هاجموا قوات الامن كما حطموا زجاج المتاجر وبنك الجزائر وأطلقوا عيارات نارية وقاموا بعمليات نهب. أطلقت الشرطة الرصاص في الهواء ورمتهم بالقنابل المسيلة للدموع قبل أن يقع تجاوزها وفي الاثناء خرجت مظاهرة ضخمة من المدينة العتيقة متجهة نحو مولد الكهرباء.

خرج إليهم العقيد "DURAND" قائد الحامية ومعه كتيبة من رجاله لكن المتظاهرين أحاطوا به وفصلوه عنهم واعتدوا عليه بالضرب ثم طعنه أحدهم بخنجر وتوفي عند وصوله إلى المستشفى كما جرحوا أحد مساعديه في نفس الظروف وهذا يفند الاشاعة التي راجت بأنه قتل برصاصة طائشة من أحد رجاله. هذا وقد أسفر الاشتباك عن قتل عشرة وجرح عشرات من المتظاهرين نقل منهم 21 إلى المستشفى.

يوم 22 جانفي بين صفاقس وتونس : وقع تخريب جزء من السكة الحديدية بين المدينتين أسفر عن خروج القطار و 15 عربة عن السكة.

يوم 23 جانفي في طبلية :

بعد ظهر ذلك اليوم حدث غليان كبير في طبلية ودارت اشتباكات بين 3000 من المتظاهرين وقوات الامن تدعمها فرقة من الفدائيين من جيش البحرية كانوا قادمين من المكنين لنجدة معمرين ومعلمين فرنسيين ثم اتسعت المعركة في الشوارع ودامت نحو نصف ساعة أسفرت عن مقتل 10 أشخاص وجرح العديد من المتظاهرين منهم إثنان كانت جروحهما بليغة.

يوم 23 جانفي في بني خلاد :

أثناء عبور قافلة من الحرس ببني خلاد وقعت مهاجمتها بالحجارة، فانتقل بعد ذلك الملازم أول فاشي "VACHE" في سيارة جيب و معه ستة أعوان حرس للتحقيق في الامر، و عند توقفهم في مدخل القرية لاحظوا تونسيا يحمل بندقية حربية متخفيا وراء عربة لكنه هرب بمجرد إكتشاف أمره، ف وقعت ملاحقته من طرف الاعوان فتستمر بجدار وعندها أطلق النار على الحرس فرد عليه الضابط بعيارات من مسدسه كما أطلق عدد آخر من التونسيين النار على الحرس فأصابوا الضابط بجروح انسحب على إثرها الحرس وحملوا معهم رئيسهم إلى قرمبالية . تم بعد ذلك إلقاء القبض على القاتل المسمى الطاهر المزة وهو من مواليد قسنطينة 1929 ومقيم في بني خلاد .

يوم 23 جانفي : حوادث المكنين :

انتقل في ذلك اليوم أعوان مركز الشرطة إلى ثكنة الحرس عملا بالتعليمات فقد كانت الحالة هادئة وعادية في ذلك اليوم لكنها تحولت بعد قليل إلى مصادمات، هاجم عدة آلاف من المتظاهرين المسلحين بالقنابل المحلية والاسلحة النارية وزجاجات البنزين الحارقة قوات الامن التي دافعت عن نفسها حتى نفذت الذخيرة وعند شروعه في الانسحاب تمكن المتظاهرون من قتل ثلاثة أعوان من الفرنسيين وجرح عشرين تونسيين . ولقد تبين من خلال الشهود أن النية للقيام بتلك الاعمال الوحشية مبيتة وأظهر تشريح الجثث الثلاث لرجال الامن أنهم قتلوا بسبب ضربهم بالحجارة الغليظة ويطعنات السكاكين.

عند ذلك أرسلت إلى المكان تعزيزات من رجال الامن لحماية الحرس و ثكنتهم ولكنها تعرضت هي الاخرى إلى الهجوم من طرف المتظاهرين ووقع اشتباك بين الطرفين أدى إلى جرح عون من الحرس لكن في المقابل قتل الكثير من المتظاهرين وتمكن رجال الشرطة فيما بعد من إيقاف البعض منهم واعترف ثلاثة من بينهم بما نسب إليهم كما اعترفوا بما قام به المشاركون معهم .

يوم 24 جانفي في القيروان :

تكونت مظاهرة بها 200 إلى 300 شخص خرجت من باب سور المدينة العتيقة متجهة نحو الحي الاوروبي لكن الجيش الذي كان يتكون في معظمه من التونسيين تصدى لهم ليمنعهم من الخروج وكانوا يصيحون ويهتفون بعبارات الجهاد في سبيل الله، الله أكبر، بورقيبة...

تعامل رجال الامن مع المتظاهرين باللين وطلبوا منهم باللغة العربية أن يتفرقوا لكنهم لم يستمعوا إليهم وقذفوهم بالحجارة وأطلقوا عليهم عيارات نارية.

لم يستعمل الجنود أسلحتهم إلا عندما إقترب المتظاهرون من الضابط الفرنسي وعندها أطلقوا عليهم النيران فقتلوا منهم أربعة وجرحوا عشرة من بينهم خمسة جروحهم بليغة أما من قوات الأمن فقد جرح جندي جروحا خفيفة.

يوم 24 جانفي بقلبيبة :

نزل سكان الريف إلى المدينة بأعداد غفيرة فحاصروا ثكنة الحرس التي إحتوى فيها رجال الشرطة والسكان الاوروبيون الذين دافعوا عن أنفسهم لمدة ثلاث ساعات ولم يفك سراحهم ويطلقهم إلا قدوم الجيش الذي أطلق النار على المتظاهرين وقتل الكثير منهم. وكان قبل ذلك قد وقع نهب مركز الشرطة ومساكن الاوروبيين من طرف المتظاهرين "الريفين" .

يوم 25 جانفي في ضواحي تونس :

وقع تخريب في السكة الحديدية أدى إلى إنقلاب القاطرة و12 عربة.

وفي زغوان في نفس اليوم : أدى تخريب آخر إلى خروج قطار وتسع عربات عن السكة توفي فيها العامل التونسي المكلف بمحولات قضبان السكة .

أما في الأيام الموالية : فقد تواصلت أعمال التخريب وخاصة منها ما يتعلق بقطع أعمدة وأسلاك الهاتف ثم بدأ الهدوء يعود تدريجيا.

تسلسل الأحداث(1) :

من 21 إلى 27 جانفي 1952

الاثنين 21 جانفي 1952

(أ) في تونس : إنطلقت الحوادث في تونس عند تنظيم مظاهرة أمام مقر الإقامة العامة.

في نابل : أطلق المتظاهرون بعض القنابل اليدوية التي أسفرت عن مقتل 3 أشخاص وإصابة 3 آخرين بجروح بليغة.

في الحمامات : تم قطع الطريق بنصب حواجز ولم تتم السيطرة على الوضع إلا باستعمال السلاح الذي أسفر عن مقتل شخصين من الأهالي.

(ب) في باريس : تم استدعاء السيد دي هوتكلوك وإعلامه بأن الحكومة الفرنسية ترغب في إيجاد صيغة للتفاهم والمفاوضة بشرط أن يعم الهدوء كامل البلاد التونسية والمطلوب من المقيم العام أن لا يعلن ذلك في انتظار ما سيعلم عنه غدا
EDGAR FAURE أمام البرلمان حول القضية التونسية.

الثلاثاء 22 جانفي 1952

(أ) في البلاد التونسية : تواصلت حوادث بالغة الخطورة :



Les victimes du terrorisme français en Tunisie

تشجيع جنازات جماعية لشهداء الوطن من طرف المناضلين أثناء ثورة التحرير 1952 والتاريخ يعيد نفسه لمشاهد مماثلة في انتفاضة القدس التي اندلعت في سبتمبر 2000 لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي
بفلسطين

(1) المصدر : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ،
السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341

- **سوسة** : هاجم المتظاهرون فرع البنك الجزائري مما أجبر الجندرمة (الحرس) على استعمال السلاح وتم إغتيال العقيد ديران "DURAND" قائد إقليم سوسة وأسفرت الاشتباكات عن مقتل 8 أشخاص وإصابة 23 آخرين من الأهالي بجروح.

تكاثرت المظاهرات وعمد المتظاهرون إلى قطع الخطوط الهاتفية وتخريب السكك الحديدية نتج عنها حادث خروج قطار عن السكة بمدينة مساكن جنوب سوسة.

- **غار الملح** "PORTO FARINA" : قتل أحد أعوان الحرس بطلقات نارية من رشاش.

في نفس اليوم أدى المقيم العام زيارة إلى الباي بحضور ابنة الباي وهي زوجة الدكتور بن سالم الذي حضر المحادثة.

(ب) في باريس : إجابة على عديد التساؤلات المطروحة عليه في مجلس النواب أفاد السيد "آدغار فور" EDGAR FAURE رئيس الحكومة بأن الحكومة الفرنسية لم تساند البتة الشعب التونسي في طلباته المتعلقة بالسيادة التونسية لكنها تعمل وفق التصريحات السابقة للسير بتونس نحو الإستقلال الداخلي وتم إعلام المقيم العام حالا ببرقية (وذلك يوم 22 جانفي 1952).

الإربعاء 23 جانفي 1952(1)

(أ) في تونس : تصاعدت الحوادث وخاصة في :

- **المكنين** : حيث هاجم آلاف المتظاهرين مركز الشرطة وثكنة للجندرمة (الحرس) مما أسفر عن مقتل 3 من رجال الشرطة الفرنسيين بعد تجريدتهم من أسلحتهم.

- **جمال** : تم إحراق مركز الشرطة.

- **منزل بوزلفة** : اغتيال الملازم أول رئيس الحرس "فاشي VACHE" إثر طلقة نارية بالإضافة إلى عديد المظاهرات الأخرى بسليمان وبني خلاد.

(1) تعليق : يدل التقرير بصورة جلية على شمولية المقاومة كل البلاد التونسية وسقوط الكثير من الشهداء والجرحى في صفوف الوطنيين.

المقيم العام يطلب من الحكومة الفرنسية النجدة فوصلت تعزيزات أمنية تشمل 6 سرايا من الحرس الجمهوري إلى بنزرت مع سفينة حربية.

(ب) في باريس : بعد منتصف النهار أعطيت التعليمات إلى السيد دي هوتكلوك وأحيط علما بما جاء في كلمة السيد "EDGAR FAURE" أمام البرلمان من جهة وبالتحركات والإضطرابات في البلاد التونسية من جهة أخرى مما جعل الحكومة تستدعي المقيم العام وتحثه على إيجاد بعض الحلول مع الباي وتحميل هذا الأخير مسؤوليته.

دعا السيد دي هوتكلوك الباي من جديد إلى سحب الشكوى التي قدمت إلى منظمة الأمم المتحدة ودعوة الوزيرين التونسيين (1) للعودة من باريس وأكد له بأنه لا يمكن التفاوض أو بعث اللجنة المشتركة إلا بعد عودة الهدوء إلى البلاد تبعا للمذكرة.

في الليل تلقى السيد دي هوتكلوك تعليمات جديدة من الحكومة إثر مكالمات هاتفية، كما تم تكليف المقيم العام بتهئية خواطر الشعب المناادي بترحيل أعوان الشرطة والقوة العسكرية وذلك إثر المقابلة التي جمعت بالباي وحثه على المطالبة بالهدوء في البلاد.

(ج) في قصر شايلو CHAILLOT (2) : كشف السيدان صالح بن يوسف ومحمد بدرية مساعيهما لدى الكاتب العام لمنظمة الأمم المتحدة "TRYGVELIE" وتشبثا بالمطالب الرامية إلى تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن، حيث أفاد السيد صالح بن يوسف بأن التصريحات الصادرة عن السيد "EDGAR FAURE" يوم 22 جانفي في الأمم المتحدة لم تأت بالجديد إذ تحدث عن سيادة الباي ونحن لا نفرق بين تلك السيادة وسيادة تونس.

الخميس 24 جانفي 1952

(أ) في البلاد التونسية : جدت حوادث بالغة الخطورة :

(1) صالح بن يوسف وحماي بدرية.
(2) مقر الأمم المتحدة بباريس.

- **قليبية** : تمت مهاجمة الجندرمة ومراكز الشرطة كما عمد المتظاهرون إلى سلب ونهب الضيعات والأحياء الأوروبية مما أجبر السلطة على إستعمال الأسلحة الثقيلة للسيطرة على الوضع.

- **في القيروان** : إحتد النزاع بين المتظاهرين وقوات الأمن مما أسفر عن قتل 3 أشخاص وإصابة 5 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.

- **في المكنين وطبلبة** : تعددت الإيقافات حيث دعا السيد دي هوتكلوك كافة الوحدات العسكرية إلى الإستبسال ووضع المراقبات المدنية بشرمبالية وسوسة والمهدية وشفاقس في حالة طوارئ وإسناد سلطات المقيم العام إلى الجيش.

وعند إستقبال المقيم العام من طرف الباي عرض عليه إعلان دعوة إلى الهدوء وتحصل على موافقته على ذكر إسم الباي في الإعلان عن الهدوء، وذكر المقيم العام أن عودة الهدوء هي الشرط الأساسي والضروري "لإلغاء إجراءات الإبعاد التي سلطت على بعض التونسيين".

ولم يتمكن المقيم العام من الحصول على وعد من الباي بخصوص عودة الوزيرين من فرنسا.

الدعوة إلى الهدوء صرح بها المقيم العام على الساعة الثامنة والنصف ليلا كما قام السيد دي هوتكلوك بإعلام الحكومة الفرنسية بهذا القرار، واقترح على الباي ببرقية دعوة الوزيرين للعودة إلى تونس في أجل لا يتجاوز يوم 26 جانفي عند الزوال، وإذا لم يتم ذلك فإنه سيقع إبعاد محمد شنيق والدكتور الماطري.

(ب) **في قصر شايبو CHAILLOT** : إستقبل السيد " PADILA " (رئيس البرلمان) صبيحة هذا اليوم رؤساء إثني عشر وفدا عربيا وآسيويا جاؤوا لإعلامه بلهجة حادة حول القضية التونسية أنهم متمسكون بالمقترحات التي قدموها يوم 18 جانفي ويرغبون في التعرف على رد فعل الحكومة الفرنسية على هذا الموضوع، وطلبوا من السيد باديللا بوصفه رئيسا للجمعية الوطنية أن يؤكد على الحكومة الفرنسية لتجيب على المذكرة التي قدمها إليها سابقا الممثلون العرب وإنهم متمسكون بأن المسؤولية تقع على عاتق السلط الفرنسية وحدها

ويقرون بأن تصريحات السيد " EDGAR FAURE " لا تمثل أي تقدم ولن تفضي إلى أي حل.

الجمعة 25 جانفي 1952

(أ) **في باريس** : في صباح ذلك اليوم تم عرض القضية التونسية على مجلس الوزراء مع إضافة بعض المقترحات من طرف دي هوتكلوك حيث قررت الحكومة إرسال مذكرة إلى باي تونس للتأكيد على سحب الوزيرين التونسيين من باريس وعودتها إلى تونس والإجابة على ذلك في أجل محدود.

في المساء إنعقد مجلس وزاري مضيق في نزل "ماتنيون MATIGNON" لإلتفاق حول نص المذكرة الفرنسية إلى الباي وتكفل ثلاثة وزراء (EDGAR FAURE، ROBERT SCHUMAN، MAURICE SCHUMAN) بتحرير الوثيقة التي تنص على ضمان إستمرارية السياسة الفرنسية في تونس المتمثلة في (عدم إزدواجية السيادة والتفاوض في نطاق لجنة مشتركة) بشرط سحب الشكوى التونسية المقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة، فالمذكرة لم تتخذ صبغة التحذير والتهديد لكنها أكدت في المقابل على الإسراع في الإجابة، وفي صورة عدم الموافقة على المقترحات فإن الحكومة الفرنسية تعلن للرأي العام العالمي عن عدم إستئناف المفاوضات وأن المخاطر التي يمكن أن تحدث لا يمكن أن تتحمل مسؤوليتها بأي شكل من الأشكال".

(ب) **في تونس** : تواصلت الأحداث بصورة أقل حدة ولكن حوادث التخريب زادت إنتشارا متمثلة في قطع الخطوط الهاتفية وتخريب السكك الحديدية قصد تعطيل حركة المرور مما أسفر عن عدة حوادث مرور متفاوتة الخطورة وفي المقابل تواصلت عمليات التمشيط في منطقة الوطن القبلي وقليبية وطلبت الإقامة العامة التعزيزات من الجزائر وفرنسا.

أرسل المقيم العام ليلا برقية يقترح فيها نفي بورقيبة إلى "فاليت" (1) بدل إعتقاله وحجزه لأن الزعيم الدستوري له وزنه في الحياة السياسية التونسية.

(1) جزيرة منقطعة أمام سواحل بنزرت لا يسكنها أحد (البحر حولها كثير الاضطراب).

السبت 26 جانفي 1952

(أ) في تونس : بدأ الهدوء يعم البلاد لكن أعمال التخريب ما تزال عديدة خاصة منها قطع خطوط الهاتف، وفي المقابل تواصلت عمليات التمشيط في الوطن القبلي والساحل وذلك بتواصل قدوم تعزيزات من فرنسا.

(ب) في باريس : غادر السيدان " LALOY و DUHAMEL " المدير المساعد لديوان السيد " EDGAR FAURE " باريس في اتجاه تونس لتسليم المذكرة الفرنسية إلى الباي.

الأحد 27 جانفي 1952

(أ) في تونس : الحالة هادئة وهناك بعض عمليات تخريب ما تزال موجودة وعمليات همجية معزولة (كحرق بعض ضيعات المعمرين).

في بنزرت : أعطى المقيم العام للمراقب المدني صلاحيات أشمل فزيادة على سلطته على الشرطة أعطاه نفوذا على الجيش.

فالمقيم العام الذي لم يستجب الباي ليحدد له موعدا لمقابلاته يقترح إدخال بعض التحويرات على المذكرة الفرنسية كي تشمل توضيحات أدق حول الإصلاحات التي تعتزم الحكومة الفرنسية إدخالها في تونس لتكون أوفر حظوظا للنجاح وهكذا يكون موقفنا في صورة فشلها أكثر مصداقية أمام الرأي العام.

أنواع الحوادث :

من 21 إلى 27 جانفي 1952

(1) الأحداث الخطيرة (2) إعتداءات على قوات النظام (3) مهاجمة أشخاص أو أملاك المدنيين (4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس (5) عمليات تخريب (6) مظاهرات ومسيرات (7) أحداث سياسية.

يوم 21 جانفي 1952 :

وقعت في ذلك اليوم مظاهرات في تونس، سوسة، نابل، الحمامات وغار الملح " PORTO FARINA " وهذه الأخيرة قتل فيها عون حرس.

(1) الأحداث الخطيرة :

في تونس : في حدود الساعة العاشرة والنصف صباحا حاول نحو 300 شخص تنظيم مظاهرة أمام مقر الإقامة العامة لكن سرعان ما وقع تشتيتهم من طرف قوات النظام العام، وقد ظهرت على عشرة منهم عوارض الضرب (رضوض) وتم إيقاف البعض منهم.

وخلال المظاهرة أطلق أربعة أشخاص النار من سطوح العمارات المجاورة فوق إلقاء القبض عليهم في الحال ولم تقع جروح في الجانبين، أما بعد الزوال فقد تجمهرت في الحي الأروبي بعض مجموعات وقع تفريقها بدون حوادث.

في نابل : بعد الزوال تجمع 3000 متظاهر أمام مقر الولاية (القيادة) فوق تفريقهم من طرف قوات النظام، أطلق بعض المتظاهرين النار وقنابل يدوية من سطوح المنازل المجاورة وألحقوا أضرارا بزملائهم وكانت الحصيلة 3 وفيات، 5 أصيبوا بجروح خطيرة و15 بجروح خفيفة.

في الحمامات : إختبأت بعض العناصر وراء حاجزين مرتفعين على الطريق فتمت زحزحتهم عن مواقعهم في آخر النهار ورغم تبادل الطلق الناري بين الجانبين لم يسجل أي جريح، لكن في اليوم الموالي عشر على جثتين من التونسيين في الجامع وبجانبهما صندوق يحتوي على ذخيرة أنقليزية الصنع.

(2) إعتداءات على قوات النظام :

في غار الملح "بورتو فارينا" : اغتيل الجندي (الحرس) "CICERO" "ANTONIN" التابع لفرقة بورتو فارينا إثر طلقات نارية متتالية بواسطة مسدس رشاش من سطح منزل بالمدينة العتيقة.

(3) مهاجمة الأشخاص وأملاك المدنيين : لاشيء.

(4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس : لاشيء.

(5) عمليات تخريبية :

الكرم (تونس) : تمكن المتظاهرون من شل حركة مرور الرتل الرابط بين المرسى وتونس وذلك على مستوى محطة المرسى الجوية بوضع باب حديدي فوق السكة الحديدية ولم تُسجل سوى بعض الخسائر المادية الطفيفة.

الحمامات : قام المتظاهرون بقطع عمود الهاتف على بعد كيلومترين من القرية تسبب في قطع الاتصالات الهاتفية.

قربمالية : سجلنا عمليتي تخريب حصلت ليلاً بين سليمان وقربمالية (قطع عمود الهاتف).

وضع صخرة ثقيلة (حوالي 60 كلغ) على السكة الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة على مستوى النقطة الكيلومترية 46 قرب ممر ميشلين (لم تسبب حادث القطار).

منزل بوزلفة : قطع الخط الهاتفي عند خروجه من تحت الأرض على مستوى محطة القطار مما جعل المنطقة في عزلة تامة من حيث الاتصالات.

صفاقس : تعطلت الاتصالات الهاتفية بسبب قطع أحد أعمدة الهاتف بين تالة وسيدي بوزيد.

فريانة (بالقصرين) : قطع جميع الخطوط الهاتفية حول فريانة تسبب في عزلها هاتفياً.

قابس : تعطيل الشبكة الهاتفية بين قابس ومدنين بسبب قطع الخط على بعد 13 كلم من قابس.

المهدية : قطع 6 أعمدة هاتفية بين البقالطة وطبلبة.

قفصة : قطع 3 أعمدة هاتفية وقلع حوالي 600 متر من الأسلاك.

(6) المظاهرات العامة :

سوسة : حوالي 1000 متظاهر تفرقوا بطلب من القائد (الوالي) إثر تسليمه مذكرة احتجاج.

القلعة الكبرى : حوالي 5000 متظاهر يجوبون الشوارع الرئيسية بالقرية منادين بحياة بورقيبة وتوجهوا إلى المعتمدية مطالبين بإطلاق سراح الزعماء الدستوريين.

صفاقس : وقع الترخيص في تنظيم مسيرة جمعت حوالي 1000 شخص توجهوا إلى الولاية وقدموا لائحة وكانوا ينادون " بإطلاق سراح بورقيبة ".

جربة : انتظمت مسيرة تضم 350 شخصا حاملين أعلام تونس تحت قيادة بعض أعضاء الشعب الدستورية إتجهوا إلى الولاية لتقديم عريضة احتجاج ضد إيقاف الزعماء الوطنيين والأحداث الأليمة المرتكبة من طرف جيوش الاحتلال.

طبرقة : تحركات شعبية تضامنية من سكان العمادات المجاورة مساندة لزعيم الدستوريين الجدد بدون وقوع أي حادث.

فريانة : في حدود الساعة الرابعة وعشرين دقيقة بعد الظهر إتجه إلى مقر المعتمدية وفد من التونسيين إعتذر على أعمال التخريب التي إستهدفت الخطوط الهاتفية وعبر عن إلتزامه بعدم تكرار مثل هذا الصنيع ومنع كل محاولة للتظاهر في الطريق العام.

(7) أحداث سياسية :

تونس : حضر في ساحة الإقامة العامة السيد " SERGE MOATTI " وهو رئيس رابطة حقوق الإنسان والمواطن، صحفي محاضر بإذاعة " راديو تونس " تولى بنفسه حفظ النظام ووجه إلى رجال الأمن إهانات مما إستوجب إستجوابه بمركز الشرطة ثم أطلق سراحه.

في المدرسة السليمانية : لاحظنا حضور 60 تلميذا زيتونيا وبعض التحركات المتواصلة مع وجود بعض الطلبة الآخرين وبوصي بعضهم بعضا ليكونوا على إتفاق لعدم إستعمال التراماوي والحافلة " TROLLEYBUS " إثر نهاية الدروس.

في القصر الملكي : السيد دي هوتكلوك يؤدي زيارة ودية إلى الباي مرفوقا بإبنته وهي عادة ما تتق عند قدوم أي مقيم عام جديد، وقد حضر المحادثة الوزير الأكبر (صلاح الدين البكوش) ووزير الصحة العمومية محمد بن سالم (صهر الباي) ومحمد البحري وهو صهر ثان للباي والمدير المساعد للتشريفات.

يوم 22 جانفي 1952 :

(1) حوادث بالغة الخطورة :

في سوسة : وقع في اليوم السابق بمدينة سوسة تقديم لائحة إلى الوالي في جو من الهدوء التام لكن في هذا اليوم وقعت مظاهرة في نفس المدينة إتصفت بالعنف فقد برهن التونسيون على خلق الإضطرابات والفوضى بصورة قاطعة تمثلت في البداية في قتل العقيد "DURAND" ومحاولات هجوم عديدة على مسؤولي قوات حفظ النظام.

ومن جهة أخرى القيام بعمليات تخريبية عديدة وخطيرة في منطقة سوسة تمثلت في قطع أعمدة وخطوط الهاتف والسكة الحديدية بواسطة المتفجرات.

وحوالي الساعة الواحدة وصلت وفود قليلة العدد ولكنها تتكون خاصة من عناصر فوضوية وبدأ منظمو المظاهرات يشيرون إلى أن صبرهم قد عيل وقد كانوا مسلحين بالحجارة والعصي والمتفجرات والمسدسات، وعندها حاولوا الهجوم على بنك الجزائر وتصدت لهم قوات النظام وأوقفتهم وقد تبين أن المتظاهرين لهم رغبة في الاشتباك مع قوات الأمن وعند إعتقال أحدهم قذف المتظاهرون الشرطة بالحجارة وأطلقوا عليها النار بينما بدأ البعض منهم في عمليات نهب المتاجر القريبة.

وأمام ذلك الوضع أطلقت قوات النظام بعد الإنذار قنابل مسيلة للدروع ثم إستعملت أسلحتها.

وفي تلك الأثناء قدمت مظاهرة أخرى كبيرة من المدينة العتيقة متجهة نحو محطة توليد الكهرباء ، وعندها إعترض سبيلهم العقيد " DURAND " قائد الجيوش

بالساحل في كوكبة من الضباط والجنود ، وفي الوقت الذي نزل فيه من السيارة "JEEP" التي كان يمتطيها أحاط به المتظاهرون وعزلوه عن رجاله وأطلقوا عليه رصاصتين من مسدس وعديد الضربات بالهراوات، وعندها حملته رجاله إلى المستشفى وتوفي عند وصوله إليه.

وبالإضافة إلى مقتل "DURAND" فإن أحداث سوسة ذهب ضحيتها 8 قتلى و23 جريحا في صفوف التونسيين، وفي أواخر النهار عاد الهدوء إلى المدينة.

(2) هجومات ضد قوات حفظ النظام : (انظر ما قبله .)

(3) هجومات على أشخاص وأماكن مدنيين :

في قمرمالية : وقع في منزل بوزلفة الهجوم على معمرين (صاحبين ضيعات فلاحية) بواسطة الحجارة تسببت في جرحهما.

(4) الهجوم على مراكز الشرطة والحرس : لا شيء.

(5) عمليات تخريب :

في طبلية : وقع قطع 5 أعمدة هاتف وإتلاف الأسلاك بعد قلعها.

صفاقس : قطع الخط الهاتفي بين تالة وسيدي بوزيد.

سوسة : على إمتداد طريق المنستير تم قطع 6 أعمدة هاتفية.

مساكن : على بعد 3 كلم منها تسبب قطع السكة الحديدية في إنحراف القطار وخروجه عن السكة وانقلاب القاطرة و15 عربة وحدوث أضرار بالغة بالبضاعة والعربات.

بين القلعة الكبرى والقلعة الصغرى : وقعت عملية تخريب جسر للسكة الحديدية وقطع جزء منها.

طريق سوسة المنستير : تم قطع ثلاثة أعمدة وأسلاك هاتفية.

(6) المظاهرات العامة :

القلعة الكبرى : نظمت بعد الزوال مظاهرة أمام مقر الكاهية (المعتمدية) شارك فيها 5000 شخص تعبيرا عن الإحتجاج عما جرى من أحداث بسوسة وقدموا خلالها عريضة إحتجاج للكاهية.

مارث : نظمت مظاهرة شارك فيها حوالي 1200 شخص رافعين الأعلام والمسؤول عن المسيرة كان محمولا على الأعناق.

إنجهدت المظاهرة إلى مقر المعتمدية (الخليفة) والمتظاهرون يهتفون "إننا نطالب بحقوقنا، يحيا الباي تحيا تونس" وعند تهديد الخليفة لهم بدعوة أعوان الأمن إنسحبوا في هدوء وهم ينشدون "النشيد الوطني" وسلموا عريضة إحتجاج باسم الباي.

المكنين : تظاهر 2500 شخص من بينهم نحو 200 امرأة وتجمعوا أمام مقر المعتمدية (الخليفة) وتقدمت ثلاث نسوة بعريضة موجهة إلى الباي والأخرى إلى الوالي (الفايد) بالمنستير يحتجون فيها على إعتقال الزعماء ثم تفرقوا في هدوء.

المنستير : إنتظمت مظاهرة شارك فيها 250 شخصا جاؤوا من القرى المجاورة مثل خنيس وبنبله وقدموا إلى الوالي (الفايد) لائحة إحتجاج على إعتقال الزعماء، إستقبل الخليفة (المعتمد) وفدا منهم يتكون من 15 شخصا ثم تفرقوا في هدوء.

القصور (بالكاف) : نظمت مسيرة إشتملت على نحو 2000 شخص تجمعوا أمام مقر الكاهية (معتمد أول) وقدموا لائحة إحتجاج ولم تتدخل قوات الأمن في الموضوع.

صفاقس : 300 تلميذ من المعهد الثانوي بصفاقس إنجهبوا إلى الولاية لتسليم عريضة إحتجاج على إعتقال الهادي شاكر، تم تفريقهم من طرف رجال الأمن.

جمال : تجمع حوالي 400 شخص أصيلي قرى مزدور ومنزل حرب والداموس وإنجهبوا نحو الولاية (القيادة) وسلموا عريضة.

تونس : في حدود الساعة الخامسة والنصف تجمع نحو 300 شخص في مظاهرة لكن رجال الأمن أحاطوا بهم وفرقوهم باستعمال القنابل المسيلة للدموع.

جندوبة (سوق الإريعاء) : نظمت مظاهرة شملت 3000 شخص جاؤوا من الريف والمدينة وكانوا يحملون الأعلام وتمكن أعوان الأمن من تفريقهم بدون حوادث لكنهم أحدثوا أضرارا بسيارتين إحداهما تابعة للحرس.

(7) الأحداث السياسية :

- البعثة الوزارية التونسية الموجودة حاليا في باريس أعلنت للرأي العام عن فحوى المذكرة التي تقدم بها باي تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 11 أفريل 1950.

السيد صالح فرحات رئيس البعثة وهو من الحزب الدستوري القديم صرح بمجرد وصوله إلى فرنسا بما يلي : "كل ما أستطيع أن أعلمكم به الآن أنني جئت قصد الإتصال بوفود الدول في منظمة الأمم المتحدة وللدفاع عن حقوق ومصالح بلادي، كما جئت أيضا لإعلام البعثات الأمية بالوضع المأسوي والمؤلم الذي توجد عليه البلاد التونسية".

الدكتور بن سالم وزير الصحة العمومية زار المستشفى الصادقي (عزيزة عثمانة) وتبرع بجزء من دمه لبنك الدم لفائدة جرحى الأحداث الأخيرة، كما إنجهدت بعثة من الجامعة الوطنية للحزب الإشتراكي تتكون من الدكتور كوهان هدرية "COHEN HEDRIA"، السيدة فريشارا "FRIGARA"، السيد سارج مواتي "SERGE MOATTI"، الشاذلي رحيم، العقيد آلان "ALENE"، الرائد كوسون "COSSON"، السيد الحبيب بن سلامة، شامباتي "CHAMPETIER"، بورجن ومزرتول "MAZTOUL-BOURGEON"، إلى الإقامة العامة واستقبلهم المقيم العام وتحدثوا معه عن الأوضاع التي تعيشها البلاد التونسية.

يوم الخميس 23 جانفي 1952 :

كان ذلك اليوم عبئا ثقيلا على قوات الأمن إذ قتل فيه ملازم أول للحرس و3 أعوان أمن فرنسيين، كما جرح شرطي تونسي جروحا بليغة وآخر فرنسي جروحا بسيطة.

تثلت الإضطرابات في الإعتداء على قوات النظام والهجوم على مراكز الشرطة والحرس والإعتداء على المدنيين وأعمال تخريبية متعددة.

(1) الأحداث الخطيرة :

طبلية : هاجم عدد من الأشخاص معمرًا في طبلية ولما حضر أعوان الحرس أحاطوا بهم فاستعملوا أسلحتهم لفك الحصار من حولهم وكانت نتيجة الحادث قتل 7 من المتظاهرين.

(2) إعتداءات على قوات النظام :

منزل بوزلفة : فريق يتكون من 12 عون حرس جاؤوا إلى منزل بوزلفة لاعتقال بعض التونسيين الذين يرمون السيارات بالحجارة في الطريق فوق إستقبالهم بقذفهم بالحجارة، وتمكنوا من القبض على سبعة منهم إثنان بحوزتهما مسدس وخنجر والآخرين يسكون الحجارة بأيديهم.

بني خلاد : تحول ذلك الفريق من الحرس إلى بني خلاد فاستقبلوا بالحجارة أيضا وطلقات نارية، جرح فيها الملازم أول "فاشي VACHE" ومات برصاصة في الرأس.

المكنين : إنجذبت نجدة من أعوان الشرطة ومعهم رئيس المركز وعند مدخل قصر هلال وقعت مهاجمتهم بطلقات نارية وقنابل يدوية وألقي القبض على 3 أشخاص يسكون أسلحة في أيديهم

(3) هجومات على المدنيين وأماكهم :

- ضواحي العاصمة تونس : في طريق الوردية (لاكانيا) بين باب عليوة وسوق الدواب وقع قذف سيارة بالحجارة حيث جرحت امرأة فرنسية.

قربالية : على الطرق المؤدية إلى بني خلاد وقربص تمكن المتظاهرون من قطع حركة المرور فيها وكانوا في شرق سليمان يقذفون كل السيارات بالحجارة وأحرقوا إحداها كانت على ملك أروبي من سكان العاصمة، كما ألحقت النار ضررا بسيطا بأحد المارة.

منزل بوزلفة : تم إيقاف شاحنة معمر من المنطقة وإفراغ ما فيها من صناديق البرتقال، وعندما علم الوالي تحول بنفسه على عين المكان للإهتمام بالموضوع، وفي الأثناء خرج الفلاح من مركز الشرطة ومعه مساعده الفني لكن 50 متظاهرا أحاطوا به وقذفوه بالحجارة فجرحوه في رأسه وكان هناك 400 آخرون من المتظاهرين مختفين وراء مخيل يراقبونه فتفتن إليهم ولم يقع في قبضتهم.

(4) الهجوم على مراكز الشرطة والحرس :

المكنين : تجمهر 5000 ساكن في مظاهرة أمام مقر المعتمد أول (الكاهية) وقدموا عريضة وألحوا في الإجابة عنها حالا، وتأخرت اللاتحة في الوصول فهاجم المتظاهرون مركز الشرطة، وقتلوا 3 أعوان أمن فرنسيين واختفى عونان تونسيان وجدا جريحين أحدهما جرحه بليغة، كما تمكن المتظاهرون من سلب أزياء الأعوان الفرنسيين الثلاثة إثر موتهم.

كما أن بعض المتظاهرين المدربين أطلقوا النار على مركز الحرس وجرحوا عونا.
جمال : أحرق المتظاهرون المشاغبون مركز الشرطة الذي فر منه أعوانه قبل ذلك بقليل ولم تحدث إلا خسائر مادية.

(5) أعمال تخريب :

قفصة : وقع قطع 3 خطوط هاتفية من الشبكة الرابطة بين الثصرين وسببيلة.

باجة : تم قطع جميع الخطوط الهاتفية والبرقية الواقعة عند الخروج من المدينة، قص عمودين في جبل عبيد أحدهما داخل القرية والثاني قرب محطة نفزة.

قربالية : قطع الخط الهاتفي المؤدي إلى ضيعة معمر بمنزل بوزلفة.

الثصرين - سببيلة : قطع 3 خطوط هاتفية.

سوسة : قطع الخطوط الهاتفية مما أدى إلى إنعدام الإتصال بقيادة جمال (الولاية).

مساكن : قطع الخطوط الهاتفية على بعد 1 كلم من سيدي الهاني.

تونس : تم تخريب قضبان السكك الحديدية على بعد 3 كلم ونصف من العاصمة في إتجاه مدينة الجزائر.

(6) المظاهرات :

نابل : إن دفن الضحايا الخمس يوم الإصطدام الذي حدث في 21 جانفي بنابل جلب ما يفوق 6000 شخص وأتخذت لذلك جميع الإحتياطات الأمنية والمسلك المسطر حتى لا يعبر الحي الأروبي وتم الموكب بدون حوادث.

قابس : تجمع حوالي 2000 متظاهر من شعبة جارة بشابس من أجل تقديم عريضة إلى عامل (القائد) الأعراض فاستقبلهم الوالي وتسلم العريضة وبعد أن خطب فيهم الكاتب العام للجامعة الدستورية ودعاهم إلى الهدوء تفرقوا بدون حوادث.

حامة قابس : نظم حوالي 1300 متظاهر منهم 100 امرأة مسيرة رافعين الأعلام الوطنية متجهين إلى مقر الخليفة (المعتمدية) وبعد خطاب ألقاه أحد قادتهم تفرقوا في هدوء.

(7) الأحداث السياسية :

استقبل في ذلك اليوم المقيم العام في مقر إقامته بالمرسى الأمير الشاذلي باي.

السيد "LINIGER" الكاتب العام للنقابات الحرة إتجه بعد الزوال إلى مدينة بنزرت رفقة أحد التونسيين واقتصرت إتصالاته على الشعبة الدستورية ومكتب النقابة وأكد لهم أن الجامعة العالمية للنقابات الحرة C.I.S.L. تساند إضراباتهم ودعاهم إلى المزيد منها حتى يعلموا أن العمال التونسيين يعيشون الشقاء والفقر.

وقد أعلنت الشعبة الدستورية والنقابة أنهما سعدا بهذه الزيارة.

السيد "LINIGER" الذي غادر مدينة بنزرت في المساء عبرها ممتطيا سيارة رئيس الشعبة.

الوزراء التونسيون في باريس سلموا إلى وسائل الإعلام محتوى رسالة السيد محمد شنيق إلى السيد دي هوتكلوك بعد التوجه إلى منظمة الأمم المتحدة O.N.U.

يوم 24 جانفي 1952 :

تميز ذلك اليوم بوقوع أحداث جديدة كان مسرحها القيروان وقلبية وفي هذه الأخيرة وقع هجوم على مركز الحرس كما وقع الإعتداء على مركز الشرطة وبعض المدنيين الأروبيين بنهب مساكنهم.

في ذلك اليوم وقع الإتفاق بين الباي ودي هوتكلوك الذي أعلن في خطاب له دعوة كل التونسيين في البلاد إلى الهدوء باتفاق مع الباي.

(1) الأحداث الخطيرة :

القيروان : في حدود الساعة الرابعة مساءً، مجموعة تتكون من 150 شخصا حاولوا عند خروجهم من إجتماع دستوري داخل أسوار المدينة الذهاب إلى الحي الأروبي مهرولين نحو الحواجز الأمنية لاجتيازها، ورغم دعوة المتظاهرين إلى الهدوء من طرف الضابط إلا أنهم لم يستجيبوا لكلامه وقذفوه بالحجارة وبعيارات نارية هو ومن معه من قوات الأمن فما كان منهم إلا أن إستعملوا أسلحتهم وذلك لتخليص الضابط الذي أحاطوا به وردع أحد المتظاهرين الذي حاول الإستيلاء على مسدس رشاش، أسفر الإشتباك عن جرح مساعد الضابط وقتل 3 وإصابة 5 بجروح بليغة و5 آخرين بجروح خفيفة في صفوف المتظاهرين.

(2) إعتداءات على رجال الأمن : لا شيء.

(3) هجومات ضد المدنيين وأملاكهم :

مدنين : وقع الإعتداء على تاجر يهودي بخمس طعنات بواسطة سكين بينما كان في الطريق عند مدخل القرية، تم إيقاف القاتل وهو تونسي من بنقردان.

(4) هجومات على مراكز الشرطة والحرس :

قليبية : تم الهجوم على مركز الحرس حوالي منتصف النهار وكان على علم بالتهديدات قبل ذلك بيوم، أطلق المتظاهرون النار والقنابل اليدوية في وقت واحد على مركز الحرس والشرطة كما نهبوا مساكن على ملك الأوروبيين الذين فروا إلى ثكنة الحرس.

وفي الحال وصلت على عين المكان تعزيزات أمنية كبيرة بما في ذلك الدبابات والمدافع، وبعد خسائر في صفوف المهاجمين تم إجلاؤهم من محيط ثكنة الحرس وفي آخر النهار عاد الهدوء كاملا إلى المنطقة.

(5) عمليات تخريب :

صفاقس : قطعت أعمدة هاتفية ليلا بعمادات الحنشة وملولش وجبنيانة، وفي الطريق بين صفاقس وسيدي بوزيد قطع 2 من أعمدة الهاتف.

تونس : في باردو تم قطع خط هاتف ألي.

(6) مظاهرات شعبية : لا شيء .

(7) أحداث سياسية : سعادة دي هوتكوك، السفير المقيم العام قام بزيارة إلى صاحب الجلالة الباي بمقر إقامته بقصر حمام الأنف لإحتفال بيوم العدل والطابع وقد إستقبله بحضور بعض الوزراء.

على غرار ما قام به الدكتور بن سالم وزير الصحة العمومية وصهر الباي من تبرع بالدم لفائدة جرحى الأحداث توجه الأمير الشاذلي باي الإبن الأكبر للملك وتبرع لبنك الدم بالمستشفى الصادقي صحبة مجموعة من المواطنين نذكر منهم الهادي نورية وفرحات حشاد وذلك لفائدة جرحى الأحداث.

في باريس : أعلن صالح بن يوسف أن تصريحات "EDGAR FAURE" لم تأت بأي عنصر جديد يخص جوهر القضية التونسية.

يوم 25 جانفي 1952 :

لم يقع في ذلك اليوم أي حادث خطير، لكن وقع تخريب هام في السكة الحديدية في منطقتين قرب العاصمة كما وقع قطع عديد الخطوط الهاتفية داخل البلاد.

في كامل البلاد وباستثناء صفاقس تم غلق المتاجر ومع ذلك لم يتعطل تزويد السكان بحاجياتهم بصفة عادية فالمخابز لم تشارك في الإضراب وكذلك العاملون فيها ما عدا عمال شركة الشحن والترصيف وعملة الرصيف بميناء تونس الذين أضربوا جميعا.

والملاحظ أن تعزيزات عسكرية وصلت من فرنسا إلى تونس على ظهر باخرة حربية.

(1) أحداث خطيرة : لا شيء .

(2) إعتداءات على قوات حفظ النظام : لا شيء .

(3) هجومات ضد الأشخاص وأمالك المدنيين :

بنزرت : قام 15 تونسيا بتفجير مستودع مهجور في جرزونة قرب معمل، وفي الحال حضرت على عين المكان فرقة متجولة من الشرطة والجيش وأمكنها التعرف على أحد المشتبه فيهم في حادث التفجير وتم إعتقاله.

سليمان : تمت مهاجمة الشاحنات بالحجارة على الطريق المؤدية إلى قريص وقطع الخطوط الهاتفية.

(4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس :

قصرمالية : تمت مهاجمة مركز فندق الجديد ليلا من طرف مجموعة أشخاص أصيلي الساحل وبسرعة وقع تدخل الفرقة الرابعة للجيش السوفي الذين كانوا يقومون بحراسة محتشد "SERVIERES" ولم تسجل أية خسائر.

عند مدخل سليمان وقعت مهاجمة شاحنة بالحجارة.

(5) عمليات تخريب :

تونس : في محطة الرتل بوادي الليل على بعد 13 كلم من تونس وقع قطع الخطوط الحديدية الأمر الذي تسبب في خروج قطار البضائع ما بين تونس وغار الدماء عن السكة فانقلبت القاطرة و12 عربة وكانت الحسائر المادية جسيمة أما الحسائر البشرية فقد قتل في جرح سائق القطار ومساعدته.

زغوان : قرب محطة ضبيان وقع تخريب 12 مترا من قضبان السكة الحديدية الأمر الذي تسبب في انقلاب قطار البضائع الذي يحمل الفسفاط، القاطرة ومعها 9 عربات إنقلبت وذهب ضحية الحادث عامل تونسي مكلف بمراقبة حالة السكك الحديدية.

القيروان : تم قطع 2 من الأعمدة الهاتفية ليلا على بعد 10 كلم من المدينة.

الوطن القبلي : في الصباح تم قطع مجموعة من الأعمدة الهاتفية نذكر منها 10 أعمدة في مبدخل مدينة سليمان.

سليانة : قطع 3 أعمدة هاتفية وقص عديد الخطوط الرابطة بين عدة مناطق (الربع، قنطرة الفحص...)

قلعة الخصباء : وقوع بعض العمليات التخريبية التي إستهدفت السكك الحديدية بالقلعة.

صفاقس : قطع عديد الأعمدة البرقية عند النقطة الكيلومترية 11 في طريق ترياثة.

سيدي ثابت : (قرب تونس) قطع أعمدة هاتفية.

السررس : قطع الخطوط الهاتفية في عدة مواقع على مسافة 3 كلم بين مكشر والسررس.

باجة : قطع الخطوط الهاتفية في عديد النقاط بين باجة وزاوية مدين.

مكشر : قص 12 عمود هاتفي على بعد 12 كلم من المنطقة.

فابس : قص 2 أعمدة هاتفية على الطريق المؤدية إلى ثفصة، وقطع 4 خطوط هاتفية بين فابس وجربة.

سوسة : قطع شبكة السكك الحديدية بين القلعة الكبرى وسيدي بوعلي بواسطة المتفجرات ولم يسفر التخريب عن أي حادث.

(6) مظاهرات شعبية :

عين دراهم : توجهت عدة مجموعات مسلحة بالهراوات نحو عين دراهم قادمة من ببوش وعنق الحرية، وبعد تدخل الوالي (الثايد) رجعوا إلى (دواويرهم) تجمعاتهم السكنية.

نفطة : توجه مئات من المتظاهرين نحو مقر المعتمدية (الكاهية) حاملين الأعلام وكانوا يرددون النشيد الوطني على طول الطريق وقدموا عريضة إلى الكاهية دون وقوع حوادث.

جرجيس : نظم النقابيون مظاهرة قدموا خلالها عريضة إلى الكاهية وتفرقوا دون حوادث.

مارث : إنتظمت مسيرة شارك فيها 600 شخص يتقدمهم حاملو الأعلام إتجهت نحو مقر العمدة (الشيخ) وسلموه عريضة ثم تفرقوا بدون أحداث.

زغوان : نظمت مسيرة تضم 500 شخص يتقدمهم حاملو الأعلام متجهين نحو الولاية (القيادة) وكانوا يهتفون "يحيا بورقيبة" "يسقط الإستعمار" "يحيا الباي" وكانوا ينشدون الأناشيد الوطنية، بلغوا لائحتهم وتفرقوا في هدوء.

تونس : بجامعة سيدي محرز تمت دعوة المصلين إلى مواصلة الكفاح والمقاومة.

نايل : خطب المسؤولون الدستوريون المحليون في جامع المكان ودعروا الحاضرين إلى غرس روح التضحية والمقاومة.

مواقف الأحزاب السياسية والتجمعات المحلية في خضم الأحداث التونسية :

- قدماء المحاربين (1) : إن الهيئات المديرة لقدماء المحاربين وسواكط الحرب في تونس وجمعية قدماء مساجين الحرب، بعد إجتماعهم إتفقوا على إصدار لائحة يعلنون فيها "بقطع النظر عن الأحداث الجارية" مرة أخرى إخلاصهم وتعلقهم بفرنسا ويعربون عن ثقتهم التامة في الحكومة الفرنسية وفي جلالة الباى وسعادة السفير دي هوتكلوك للبحث في هدوء ونظام عن الحلول طبقا للمصالح المشتركة.

وينددون بالأحداث الدموية التي وقعت والتي عكرت صفو العلاقات الطيبة بين الفرنسيين والتونسيين، وهم محافظون على ولائهم وتضامنهم داخل جمعياتهم مخلصون لمبادئهم المشتركة وللصداقة الفرنسية التونسية

- رابطة حقوق الإنسان : إستقبل المقيم العام دي هوتكلوك وفدا هاما من الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، وإثر المقابلة إتفقوا على لائحة جاء فيها أن الرغبة في تهدئة الخواطر من شأنها أن تعيد بسرعة الإحترام وتضمن حرمة المجموعة والحريات الفردية وهي تأمل أن تكون إجراءات الإبعاد والنفي التي إتخذت منذ مدة ليست إلا وقتية طبقا لما جاء في تصريح السيد "EDGAR FAURE".

- الحزب الاشتراكي الديمقراطي : جاء في بلاغ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي وزعه على وسائل الإعلام أنه أمام إختلاف المواقف التي إتخذتها بعض الأحزاب ورجال السياسة الفرنسيين، وأمام التعليقات والإصطدامات والإغتيالات الدامية التي تطبق في تونس فإنه يطلب من الحكومة الفرنسية القيام بالإجراءات اللازمة لإنقاذ الحضور والمواقع الإستراتيجية لفرنسا بتونس.

- الغرفة الفلاحية التونسية بالشمال : إثر إجتماع هام أصدرت غرفة الفلاحين التونسيين بالشمال مذكرة تحتوي على نداء عاجل إلى المقيم العام الفرنسي

(1) هم قدماء المحاربين الفرنسيين ومن حارب تحت لوائهم من جنسيات أخرى.

وإلى حكومة الجمهورية الفرنسية قصد وضع حدّ للأحداث التي أسفرت عن عديد الضحايا، معبرين عن إستعدادهم لتقديم وجهة نظرهم بإجماع كافة الفلاحين التونسيين بدون تحقّظ عن مساندتهم للسياسة الحكيمة والرشيّدة للباى وحكومته لإبلاغ الحكومة الفرنسية بصفة رسمية الطموحات الشرعية للشعب التونسي.

- المثقفون التونسيون : نشر المثقفون التونسيون لائحة أعربوا فيها عن مساندتهم المطلقة وبدون تحقّظ لما قامت به حكومة جلالة الباى من إجراءات لدى الأمم المتحدة لإيجاد حل للخلاف التونسي الفرنسي بالطرق السلمية الودية كما حدده الزعيم الحبيب بورقيبة.

ويعلمون بقوة عن سخطهم وغضبهم لطمس الحريات وخنقها وسياسة الإرهاب والإضطهاد التي تسلكها سلطة الحماية ضد الشعب التونسي الأعزل والمسال، ويعربون عن تضامنهم مع الضحايا الذين سقطوا دفاعا عن النفس وعن الكرامة ويعبرون عن إستعدادهم المطلق للقيام بكل التضحيات.

يوم 26 جانفي 1952 :

في صفاقس : لم تطبق التعليمات التي أعطيت قبل ذلك بيوم والقاضية بغلق المحلات التجارية يوم 25 جانفي وطبقتها المدينة يوم 26 جانفي في كل مكان وبعد ذلك وقع فتح المتاجر بصفة تدريجية وحسب الأوضاع المحلية.

في تونس : وقع تزويد السوق المركزية بكل الحاجيات، أما عملة الموانئ فقد واصلوا الإضراب وكذلك المقاهي الأهلية (عربية) لم تفتح أبوابها.

إن إجراءات الرقابة الجارية مكنت السلط من إلقاء القبض على عديد المخربين الدستوريين.

وأتمت المحكمة العسكرية محاكمة فوج أول من التونسيين الذين وقع إيقافهم لحملهم للسلاح أثناء المظاهرات وتراوحت العقوبات بين عام وخمسة أعوام سجنًا.

(1) الأحداث الخطيرة :

في تونس : في مركز الفرز بالمحمدية (محتشد) تجمع فيه عدد من المشبوه فيهم من وقع عليهم القبض خلال ما يسمى بعمليات "تطهير العاصمة" وذلك قبل إعادتهم إلى المناطق التي نزحوا منها، فبعد أن قاموا بإضراب عن الطعام منذ أيام قاموا بإضرابات داخل المحتشد أدت إلى جرح جندي من يتولون حراستهم، وعندها تدخل الحراس وضربوا السجناء بمؤخرات بنادقهم فجرحوا إثنين من بين المتظاهرين جروحا خطيرة.

(2) لم تقع هجومات على قوات النظام.

(3) مهاجمة الأشخاص والممتلكات المدنية :

في منزل بوزلفة : وقع حرق مزرعة معمر فرنسي ليلا بعد خروجه منها قبل ذلك بأيام كما وقع قطع خطوط الهاتف وتخطيم المعدات ونهب ما في تلك الضيعة بما في ذلك الماشية.

(4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس :

في سيدي نصر الله (REGION DE PICHON) : وقعت محاولة حرق ثكنة الحرس بالمكان ولكن النار التي وضعت في الباب تم إخمادها قبل أن تمتد إلى الداخل وكانت الأضرار الحاصلة بسيطة.

(5) عمليات التخريب :

الجم : وقع قطع جزء من السكة الحديدية (12 مترا) وقطع عمود يرشد إلى التحكم في تحويل إتجاه القضبان.

قابس : تم وضع متفجرات تحت قنطرة للسكة الحديدية بين قابس وغنوش ولم تحدث أي أضرار بالسكة

قربالية : تم قطع أربعة أعمدة للخطوط الهاتفية ما بين نابل ويني خيار.

السرس (الكاف) : وقع قطع الخطوط الهاتفية في عدة مواقع على مسافة تمتد ثلاثة كيلومترات في منطقة جعفرور.

سوسة : وقع قطع عشرة أعمدة هاتفية في منطقة المهدية.

غار الدماء : تم قطع الخط الهاتف الذي يربط مركز حراسة الغابات في الفاجة بغار الدماء.

المهدية : تم قطع عشرة أعمدة هاتفية ما بين شريان والسواسي.

باجة : تم قطع خطوط الهاتف على طول 2 كلم ما بين زاوية مدين وباجة.

القيروان : وقعت محاولة لقطع أنبوب المياه الرابط بين صفاقس وسببيلة على مستوى (كراشن) في نصر الله ولكنها لم تنجح.

(6) المظاهرات العامة :

تبرسق : جاء مائة شخص من مدينة دقة حاملين لعريضة احتجاج قدموها إلى الوالي (الثايد) ووقع تفريقهم بدون حوادث.

بعثة متكونة من 15 طالبا زيتونيا يدرسون بتونس كانوا متواجدين بتبرسق وقدموا عريضتين باسم الباي احتجاجا على إبعاد الزعيم بورقيبة وتفرقوا بهدوء.

الجم (ولاية صفاقس) : قدم 200 شخص عريضة احتجاج إلى العمدة دون حوادث.

(7) الأحداث السياسية :

عريضة الحزب الدستوري القديم إلى الأمم المتحدة :

قدم السيدان صالح فرحات رئيس الدستور القديم وعبد القادر التعبوري عريضة إلى منظمة الأمم المتحدة يطلبان فيها رفع التضييقات على التونسيين المبعدين والمساجين ويحتجان على السياسة التي تسلكها فرنسا في تونس ويطالبان بحرية الشعب التونسي في تقرير مصيره.

المكتب العربي الإسلامي بالقاهرة : بعث برقية إلى جلالة الباي وقع نشرها في الصحافة بإذن منه جاء فيها :

" إن هيئة المؤتمر الإسلامي العربي الممثلة لكافة شعوب العالم الإسلامي يساندون مجهوداتكم المشرفة التي تقومون بها لدعم مطالب البلاد التونسية الشقيقة وتحقيق طموحاتها الوطنية "

الإمضاء

عن الهيئة : عبد اللطيف دراز مدير جامعة الأزهر

وصل إلى تونس في ذلك اليوم ممثلان أحدهما من رئاسة الحكومة وممثل لوزارة الخارجية الفرنسية في مهمة تتمثل في تسليم المقيم العام مذكرة لما جاء في مداولات إجتماع المجلس الوزاري الأخير حول القضية التونسية.

يوم 27 جانفي 1952 :

من جديد وقع تخريب بعض شبكات الخطوط الهاتفية والسكك الحديدية، والأساليب المستعملة تبين أنها طريقة شيوعية.

ولأسباب أمنية وقع إخلاء سكان بعض الضيعات الفلاحية الفرنسية المعزولة في منطقة الوطن القبلي

ولدعم الأمن وقع تعزيزه ببعض أفواج من الجنود في المناطق الحساسة في البلاد.

في المناطق التي لم توجد فيها حوادث بدأ الشعور والإحساس بالطمأنينة يعود إلى نفوس التونسيين بينما بقيت مناطق أخرى مثل الساحل والوطن القبلي يسودها التوتر.

(1) الحوادث الخطيرة : لا شيء.

(2) هجومات على قوات النظام العام : لا شيء .

(3) هجومات على أشخاص وممتلكات المدنيين :

القيروان : وقع نهب وسرقة ضيعة "LUNGER" التي تبعد 8 كلم على نصر الله في غياب صاحب الضيعة. المسروقات : 11 كيسا من القمح و32 خروفا إلى جانب ملابس وأوان.

تونس : وقعت محاولة حرق شقة النائب "COLONA" بمونفلوري لكن تم إطفائها ولم تسجل حوادث مادية ما عدا الباب الأسفل للمدخل الذي احترق جزء منه.
(تعليق) : «كولونا هو رئيس المعمرين الفرنسيين وعرف بنطرفه ومعارضته لكل إصلاح في تونس».

الكاف : وقع إشعال النار في باب مستودع ومخزن لتاجر فرنسي بالكاف، الخسائر شملت باب المدخل وسقف المستودع وبعض صناديق وأكياس أحرقت نهائيا، وقد عثر المحققون في الحادث على زجاجتي بنزين فارغتين بعيدا عن المستودع.

كما وقعت محاولة إحراق دكان تجارة آخر على ملك يهودية لكنها لم تنجح إذ لم يكن لمنفذي العملية الوقت الكافي لإشعال النار في البنزين الذي سكبوه داخل المتجر.

(4) الهجومات على مراكز الشرطة والحرس : لا شيء .

(5) عمليات تخريبية :

ولاية صفاقس : ما بين الجسم وصفاقس قرب محطة القطار في منطقة الشعبة قدم شخصان يلبسان الزي الأوروبي على مسنن سيارة من نوع تراكسيون "TRACTION". وضعا عبوة ناسفة تحت قنطرة السكة الحديدية، وبعد تهديدهم للحارس المدني الذي هرب أشعلا فتسيل القنبلتين فانفجرت واحدة فقط وتنتج عنها هدم القنطرة واعوجاج قضبان السكة الحديدية ولم يسجل أي حادث قطار.

(7) الأحداث السياسية :

كان "LINIGER PIERRE" كاتب عام النقابات الحرة " C.I.S.L " صحبة الكاتب العام الجهوي للإتحاد العام التونسي للشغل بسوسة مارا بهذه المدينة في ذلك اليوم وقام بفتح تحقيق في الأحداث الواقعة.

إنتهى تقرير الكاتب العام للحكومة التونسية الذي قدمه إلى السفير المقيم العام لفرنسا بتونس، (1)

الوطن القبلي : وقع تفجير بالسكة الحديدية أدى إلى قطع مترين منها في المنطقة ما بين ثرمبالية وبوفيشة وبئر بورقبة، كما وقع قطع أربعة خطوط هاتفية أدت إلى تعطيل المكالمات بين قليبية وثرمبالية.

تونس : في النقطة الكيلومترية 6 وقع قطع 60 مترا من الخطوط الهاتفية بين تونس والخليدية.

قابس : وقع قطع الخطوط الهاتفية بين قابس والحامة عند النقطة الكيلومترية 6.

المناطق العسكرية : تم قطع الهاتف الرابط بين برج سيدي الطويل وبنقردان على بعد 10 كلم من بنقردان.

الفحص : وقع قطع الخطوط الهاتفية في النقطة الكيلومترية 60 و 80.

ماطر : إنقطعت المكالمات الهاتفية بين باجة وماطر وعزل منجم السمان.

سيدي بوزيد : قطعت عدة أعمدة هاتفية في النقطة كلم 136 وانقطعت كل الاتصالات.

(6) المظاهرات العامة :

تونس والأحواز : حوالي 60 شابا وبعض الأطفال. على رأسهم أربع نساء وتحت إشراف عضو من الإتحاد العام التونسي للشغل وهو في نفس الوقت عضو بشعبة المدينة قدموا إلى عمدة المدينة عريضة احتجاج على نفي الزعماء الدستوريين وأعمال القمع المرتكبة في تونس، ثم تفرق المتظاهرون بدون وقوع حوادث.

قابس : 150 طالبا تجمعوا أمام مقر (الثايد) الوالي وسلموا عريضة احتجاج ثم تفرقوا في هدوء

مارث : تظاهر حوالي مائة شخص تحت قيادة المسؤولين الدستوريين المحليين أمام مقر الخليفة (المعتمد) وسلموه عريضة باسم الباي، واختتمت المظاهرة بالنشيد الوطني ولم يسجل أي حادث.

(1) المصدر : وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341.

تونس في 13 فيفري 1952

تدخل الشرطة في الوطن القبلي (1)

من الوزير المفوض بالإقامة العامة لفرنسا بتونس

إلى

معالي السيد ROBERT SCHUMAN وزير الشؤون الخارجية

إدارة إفريقيا، الشرق الأدنى، باريس

العمليات الأمنية بالوطن القبلي :

أبعث هذا اليوم إلى مصالحكم نسخة من تقرير المراقب المدني للوطن القبلي حول الأحداث التي جرت بتلك المنطقة.

يحتوي هذا الملف على العناصر الأولية للأخبار التي من شأنها أن تعطي للأحداث حجمها الطبيعي بعيدا عن المبالغات والتحريف التي إعتمدتها الأوساط التونسية لأغراض سياسية وبصفة أخص لاستنفار الرأي العام العالمي حول القضية التونسية.

وقد طلبت من الجنرال ثرياي GARBAY أن يمدني بتقرير في الموضوع في أقرب وقت ممكن يتم إعداده من طرف العقيد آمر الحرس في تونس أحيل على مصالح وزارتك ملخصا منه دون تأخير.

(1) المصدر : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية) سلسلة M.A.E. تونس 1950 - 1955 - بكرة 658 مجلد 342.

وفي انتظار ذلك رأيت من المفيد في هذه النشرة توضيح الصبغة السياسية "لأحداث الوطن القبلي".

المتأكد أن عمليات الشرطة شاركت فيها وحدات من الجيش في الوطن القبلي كان لها تأثير كبير على السكان في تونس.

من المؤكد أن هناك بعض تجاوزات وقعت أثناء العملية التي قامت بها الشرطة وأحيل أصحابها على المحاكم العسكرية، ونحن واثقون أكثر من أن الصحافة التونسية والشائعات التي راجت بين السكان كان فيها كثير من التهويل لتلك الوقائع.

كان يحلو للوطنيين في هذه الظروف أن يستعملوا نفس العبارات والأساليب التي إستعملها النازيون والفاشيون.

كان في إعانة هؤلاء الوطنيين الصحافة الشيوعية تساعدهم وتشد أزهرهم.

لم يكن رد فعل الرأي العام الوطني إيجابيا لأنه وقع تحت تأثير الحزب الدستوري الجديد وكان متأثرا وبصفة تقليدية بالحزب الشيوعي وكذلك الحزب الدستوري القديم وحزب الإصلاح والإتحاد العام التونسي للشغل وطلبة جامع الزيتونة والقصر الملكي "الباي".

ويمكن تفسير هذا التضامن الوطني بسبب تواجد ضيعات كثيرة ومساكن ثانوية في الوطن القبلي على ملك الطبقة الغنية البورجوازية في تونس العاصمة وتواجد أقاربهم في تلك الجهة ومما قد يفسر رد الفعل العنيف للسكان قيام السلطة بإجراءات التتبع ضد صيدلي في نابل كان في آن واحد رئيس الشعبة الدستورية وزوجته من عائلة بورجوازية (النيفر) وهي قريبة لصهر الشاذلي القسطلبي صاحب جريدة (النهضة).

ومن بين أفراد عائلة النيفر عدد من مشايخ جامع الزيتونة وأحدهم نائب الأعباس بسليمان وهو صديق للشاذلي باي.

ومن جهة أخرى تواجد والد مخمود المسعدي وإخوته وأقاربه "وهو أستاذ مبرز وكاتب عام مساعد للإتحاد العام التونسي للشغل" ضمن الشخصيات التي شملتها عمليات القمع.

كذلك فإن للحزب الدستوري القديم عدة أنصار في الوطن القبلي وخاصة مدينة قلبية التي تعتبر قلعة من قلاعها.

وأخيرا فإن أعضاء الغرفة الفلاحية التونسية لها إرتباطات بعديد حرفائها في الوطن القبلي.

عديد الأسباب جعلت لجان التحقيق تجوب منطقة الوطن القبلي طولا وعرضا بحثا عن معلومات إضافية أو شهادات أو صور أو وثائق فحوص طبية أو تقارير خبراء كل ذلك في سبيل تكوين ملف يبرز "الوحشية البربرية الفرنسية".

لجنة التحقيق الأولى أسندت إلى عضو من ديوان الوزير الأول والتقرير الذي أعدته كان موضوع مذكرة وجهها الوزير الأول محمد شنيق إلى المقيم العام ثم تلاحت اللجان :

- لجنة علي بوحاجب : وهو دستوري قديم ووزير صحة سابق وعضو في المجلس البلدي بالعاصمة حاليا.

- لجنة الطاهر بن عمار : رئيس سابق للقسم التونسي بالمجلس الكبير "البرلمان" ورئيس حالي للغرفة الفلاحية للشمال بمشاركة الشاذلي رحيم عضو سابق في المجلس الكبير وهو رئيس نقابة صغار الفلاحين.

- وأخيرا لجنة ذات صبغة رسمية : يشترك فيها الدكتور محمد بن سالم وزير الصحة والدكتور محمود الماطري وزير دولة.

وكانت هذه التحقيقات موضوع بلاغ صادر عن الوزير الأول وموضوع لائحة وندوة صحفية تركزت محاورها حول تلك الأحداث فهي إن كانت صادقة تعتبر خطيرة وهي تدق ناقوس الخطر بخصوص العلاقات التونسية الفرنسية حول موضوع عمليات التمشيط ولجان التفتيش الأمنية.

أما طلبة جامع الزيتونة فقد قاموا من جهتهم بإضرابات عن التعليم وإعتصابات جوع لمدة 48 ساعة بداية من يوم 8 فيفري إلى 10 فيفري دون حدوث أضرار عدا 12 من طلبة الزيتونة بالكاف نقلوا إلى المستشفى في نهاية الإضراب.

وتعددت مظاهر التضامن المتمثلة في التبرعات المالية أو العينية لفائدة المتضررين في الوطن القبلي بمبادرة من قصر الباي "فاينة الباي زكية زوجة الدكتور بن سالم وزير الصحة قامت صعبة شقيقتيها بتوزيع الإعانات في مدينة نابل، كما نظمت كل التشكيلات السياسية والنقابية حملات تضامنية لجمع المساعدات والتبرعات في الأوساط المختلفة تجارية كانت أو إدارية أو نقابية.

يقال أن التقرير الذي سيعده الدكتور الماطري والدكتور بن سالم سيبعث إلى صالح بن يوسف وحمادي بدرة للتأثير على مجلس الأمن ودفع أعضائه للتشهير بوسائل القمع التي تستعملها فرنسا إزاء شعب ضعيف

وكما ذكرت لكم في مراسلتي بتاريخ 11 فيفري فإنني دعوت الوكيل العام للدولة (فرنسي) لفتح تحقيق عدلي يمكن بفضل إسقاط ما جاء في تلك التقارير من إدعاءات باطلة وأخبار كاذبة.

وقع الإعلان عن هذا الخبر بواسطة الإذاعة والصحافة الأمر الذي جعل عددا من الصحفيين أكثر يقظة وحذرا للإطلاع على حقيقة الأمور ولتفسير ما قاموا بنشره سابقا من أخبار وصور ووثائق على أعمدة جرائدهم.

الإمضاء الوزير المفوض بالإقامة العامة

R. de B

أحداث الوطن القبلي جانفي 1952 (1)

المراقبة المدنية للوطن القبلي "سري"

تقرير تحليلي لأحداث الوطن القبلي 18 جانفي 1952

المرحلة الاولى

الحكم المدني

أ) شرح الاسباب :

في هذه الفترة إنتشرت المقاومة وأخذت في الاتساع وكثرت أعمال التخريب وخاصة منها قطع الاعمدة الهاتفية وتعددت الاعتداءات على المعمرين الفرنسيين. ساد مناخ الثورة وشمل المدن والقرى التي كثرت فيها المسيرات و اكتست صبغة العنف بصفة تصاعدية.

في قلبية : يوم 18 جانفي هاجم مئات من المتظاهرين مركز الشرطة بوابل من الحجارة ظنا منهم أن الاعوان سيلقون القبض على أحد قادتهم فاضطر رجال الامن إلى استعمال أسلحتهم مما أدى إلى جرح اثنين وإيقاف نحو مائة متظاهر تم ذلك بإعانة كتيبة من الجيش.

في نابل : أصبحت المسيرات تنظم في كل يوم وتزداد أعمال العنف إستفحالا، ففي المساجد كان الخطباء يدعون الحاضرين إلى المقاومة واستعمال العنف.

يوم 21 جانفي نظمت مظاهرة كبرى شارك فيها نحو 3000 شخص قاموا بمهاجمة قوات الامن "شرطة وجيش" بالحجارة واستعملوا أسلحة نارية فردت عليهم

(1) المصدر : وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341. محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

الشرطة الفعل وقتلت ثلاثة وجرحت عشرين من بين المتظاهرين وكثيرا من هؤلاء أصيبوا من طرف الدستوريين نتيجة سوء إستعمالهم لأسلحتهم (1) ، أما سرية الجيش فلم تستعمل أسلحتها واكتفت بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين لتفريقهم.

في الحمامات : وقعت مظاهرات في اليومين السابقين تم خلالها إلقاء القبض على معظم المسيرين الدستوريين.

في نفس اليوم الذي وقعت فيه أحداث نابل " هاجم المتظاهرون دورية للحرس الجمهوري وجنود من كتيبة السوافة (4 ème Zouaves) بواسطة الاسلحة النارية والحجارة وأقاموا سدودا وحواجز على الطرقات ثم إعتصموا بسطوح المنازل، لكن رجال الامن بمساعدة الجيش تمكنوا من محاصرتهم والتغلب على الوضع دون خسائر كبيرة فهي لا تتجاوز قتل ثلاثة وجرح بعض المتظاهرين.

في سليمان : بقيت المنطقة هادئة إلى يوم 22 جانفي وهو اليوم الذي بدأت فيه الاضطرابات حيث هاجم الشبان سيارات المارة بالحجارة وأحرقوا إحداها وقلبوا أخرى.

في منزل بوزلفة : يوم 22 جانفي وقع إرهاب السيد "LARUE" وتهديده بالقتل وكذلك السيد "SIMON" وكلاهما فلاح بالمنطقة.

تمكن الملازم أول "VACHE" من السيطرة على الوضع في المنزل ثم تحول إلى بني خيار حيث لقي فيها حتفه يوم 23 جانفي.

وهكذا تعددت الحوادث في معظم المناطق وشملت بصفة أخص قطع أسلاك وأعمدة الهاتف وتخريب وقطع خطوط السكة الحديدية والطرقات.

التاجر مغلقة ولا تفتح إلا في فترات متقطعة ومع كل ذلك فإن عمال الفلاحة لم ينقطعوا عن عملهم واستمروا في تزويد الجالية الاوروبية بما تحتاجه من خضر وغلل ولحوم ومواد غذائية.

(1) كأنهم لا يعرفون بعضهم ثم من أين جاءتهم الأسلحة مع عمليات التفتيش والتمشيط !!

تلك كانت الحالة السائدة إلى غاية يوم 23 جانفي قبل يوم واحد من تحول السلطة من مدنية إلى عسكرية.

المرحلة الثانية : تحت الحكم العسكري

أ) شرح الاسباب : إستمرت الاضطرابات وتركزت حتى أواخر الاسبوع في منطقتين هما : منزل بوزلفة وقلبية.

منطقة منزل بوزلفة :

في إطار إستتباب الامن وإعادة الامور إلى نصابها تم يوم 24 جانفي القيام بعملية أمنية ذات أهمية.

في بني خلاد وقعت إصطدامات ذهب ضحيتها الملازم أول "VACHE" رئيس الحرس الجمهوري قبل ذلك بيوم واستخدم فيها الجيش الجرافات والمصفحات وتم فيها نسف المساكن التي أطلقت منها العيارات النارية على الملازم وتم نسف نادي الشعبية الدستورية وإيقاف عدد من السكان.

منطقة قلبية :

يوم 26 جانفي عندما كانت السرية تقوم بإعادة النظام في بني خلاد إنطلقت في قلبية حوالي منتصف النهار مظاهرة ضخمة يناهز عدد المشاركين فيها الالف جاؤوا من المناطق الريفية المجاورة وخاصة من حمام الاغزاز وهاجموا الحي الاوروبي ومركز الشرطة ومركز الحرس وكانوا مسلحين.

عند ذلك تم الإستنجاد بكتيبة من جيش الطيران وجنود المظلات وتم ذلك فعلا على الساعة الثالثة بعد الزوال كما وصلت في الاثناء كتيبة من الحرس الجمهوري بكامل معداتها قادمة من بني خلاد وإثر ذلك إستتب الامن وتمت السيطرة على الوضع بصفة نهائية.

كادت الامور تفلت من أيدي الشرطة والحرس لولا صمودهم مدة ثلاث ساعات تمكنوا خلالها من حماية الجالية الاوروبية حتى وصول النجدة من جيش وحرس جمهوري.

إلى حد الآن لم تحدد الخسائر في صفوف المتظاهرين وتقول الشائعات إنه قتل عدد منهم وجرح الكثيرون.

في الليلة الفاصلة بين 24 و25 جانفي تمكن سكان دار شيشو صحبة بعض المشاركين في أحداث قلبية من مداومة مركز حرس الغابات وألقوا به أضرارا مادية بالغة قدرت بنحو عشرة مليون فرنك وكان قبلها قد أخلي من الاعوان.

أمرت السلطة العسكرية أعوان الشرطة بالقيام بعمليات أمنية في كل من قلبية وحمام الاغزاز منها تفتيش المنازل وإلقاء القبض على كل من يشتبه فيه وخاصة في حمام الاغزاز.

في منزل بوزلفة :

كما هو الحال في قلبية يبدو أن الدستوريين لم يقلعوا عن تنظيم المسيرات ولو بصفة وقتية خاصة في المدن حيث أصبحت دوريات الجيش متواجدة في معظم المناطق وخاصة في المراكز الحساسة، لكن أهم العناصر القيادية والنشطة تحولت إلى الجبال المجاورة واتخذت منها مراكز للمقاومة والتحرك لتنظيم مناوشات مسلحة محدودة الرقعة الامر الذي مكنهم من خلق مناخ من الخوف وعدم الاستقرار في تلك المناطق.

ومن جهة أخرى فإن منطقة الوطن القبلي تعتبر من أكثر المناطق إحتواء على الاسلحة التي خلفتها قوات المحور ألمان وإيطاليون وراءها إثر إنهزامها في الحرب العالمية الثانية.

ونظرا لتلك الاسباب أمرت السلطة العسكرية بالقيام بعمليات تفتيش وتمشيط (1) واسعة النطاق في معظم التجمعات السكانية بالوطن القبلي للاستيلاء على

(1) عمليات تفتيش مدققة لكل إنسان (رجل، امرأة، طفل، شيخ) وكل محل تجاري وسكني وكل محتوياته ويقع ذلك على حين غفلة بالليل والنهار مع تحطيم كل ما يوجد فيها وإتلافه وأخذ الأموال والمصوغ وما يسمونه أسلحة واعتداءات على الأشخاص والعفاف.

الاسلحة وإيقاف المشتبه في أمرهم، وكان ذلك بداية من يوم الاثنين 28 جانفي إلى يوم الخميس 31 جانفي بالاستعانة بالجيش وقوات الامن من شرطة وحرس جمهوري.

كانت غاية السلطة العسكرية من كل ذلك إيقاف كل من يشتبه في أمره وكل من شارك في الانتفاضة والعصيان وكل من يمسك سلاحا غير مرخص فيه وجمع تلك الاسلحة بحضور ومساعدة العدول والأعيان.

وإلى جانب ذلك وقعت عملية قمشيط فرعية في منطقة الجديدي جنوب الحمامات يوم 2 فيفري لنفس الغرض.

بانتهاى يوم 2 فيفري أعيدت السلطة إلى المسؤولين المدنيين.

إن عمليات التمشيط لا يمكن تقييمها في الوقت الحاضر وذلك سابق لأوانه لكن إتضح أن البحث عن الاسلحة كان دون التوقعات ولم يسفر إلا على جمع 63 بندقية عسكرية لم تكن في حالة حسنة فهي من مخلفات سنة 1940 ومدفع رشاش واحد ومسدس رشاش آخر و25 مسدسا وحاوية بها 34 بندقية صيد و88 قطعة سلاح أبيض و4 من علب المتفجرات وبعض الذخيرة.

أما أهم عنصر في عمليات التمشيط فهو القبض على عدد كبير من المشبوه فيهم وجمعهم في محتشد "Servière" حيث تم فرزهم : وقع نفي 260 منهم إلى الجنوب وأحيل عشرات على المحكمة العسكرية بتهمة العصيان والقيام بالثورة وملك أسلحة بدون رخصة.

وبخصوص الايقاف فقد وقع إطلاق سراح عدد من الأشخاص الذين ثبت أنهم ليسوا على علم بما حدث وذلك بعد التثبت من هويتهم وقضائهم عدة أيام في المحتشد.

ومع عودة الهدوء إلى تلك المناطق علمنا أنه تم في حمام الاغزاز نهب مساكن العدول والأعيان الذين تعاونوا مع الجيش الفرنسي أثناء عمليات التمشيط وتواجدت عصابات مسلحة اعتصمت بالجبال.

في كل الحالات يبدو أن الدستوريين لم يلقوا أسلحتهم وأن السكان يشعرون بأن الامن لم يستتب بعد، ففي ليلة 2 فيفري 1952 علقت منشورات مخطوطة

بالايدي في منزل بوزلفة تدعو الناس إلى مواصلة المقاومة وعدم الاستسلام، وفي نابل أستمع إلى عدة طلقات نارية في الليل، وفي منزل قيم إعترض الشبان السيارات والشاحنات ومنعوها من الدخول إلى السوق، لكن بدأ التجار في فتح محلاتهم تدريجيا وبصعوبة.

يبدو أن عمليات التمشيط الواسعة النطاق لم تحقق جميع أهدافها وخاصة من الناحية النفسية، هذا إلى جانب أنها لم توفق في إيجاد المصالحة وتحسين العلاقات بين الفرنسيين والتونسيين بل العكس هو الذي حصل.

ربما وقعت مخالفات وحوادث قليلة أثناء عمليات التمشيط لا يمكن حصرها من الآن أو تحديد أبعادها ومع ذلك فإن بعض الصحف العربية أو الفرنسية المتعاطفة أو الاجنبية حرفت الاخبار وبالغت في تلك الاحداث.

ثلاث مناطق وقعت بها أحداث نذكرها من الآن :

في المعمورة : تم فعلا هدم زاوية سيدي ابن عيسى وهي معلم ديني قليلا ما يزوره السكان، لكنه أصبح ناديا للدستوريين يجتمعون فيه.

في تازوكة : كان السلوك العدائي من السكان نحو الجنود الذين شاركوا في الاحداث هو الذي أدى بهم إلى القيام بتفتيش دقيق لمكتب العمدة "الشيخ" وتمزيق الوثائق الموجودة فيه وبعثرتها وهي نفس الاعمال التي قاموا بها في الدكاكين والمتاجر الاخرى. كما أطلقوا النار على أحد السكان المشبوه فيهم عند محاولته الفرار، واستعمل ضابط فرنسي العنف ضد امرأة وجرحها وقد تعرفت المحكمة العسكرية على ذلك كما تم نسف بعض المساكن التي وجدت (1) فيها أسلحة، وأطلقت كتيبة النار على شخص فجرحته لانه هو المبادر بالاعتداء.

في حمام الاغزاز : تدخل الجيش في المنطقة مرتين بسبب مشاركة سكانها (2) في أحداث قلبية ومهاجمتهم للاروبيين فيها وكان الهدف من ذلك إيقاف المشبوه

(1) التهديم عملية إنتقامية بقطع النظر عن الأسلحة.

(2) هل يوجد على جيبهم اسم قريتهم ؟

فيهم وجمع الاسلحة التي بحوزتهم، إستعمل الجيش أسلحته مما أدى إلى حصول أضرار بشرية لم يقع تحديدها بعد.

في قليبية : بعد السيطرة على الوضع وعودة الهدوء وجدت سيارة السيد بوبكر السعفي عضو المجلس الكبير (البرلمان) مهشمة وأضرمت فيها النار.

"أسفرت عملية التفتيش في قليبية عن مقتل شخصين "

إن المعطيات التي تحصلت عليها إلى حد الان لا تسمح بتقدير مضبوط للخسائر المادية أو البشرية الناجمة عن عمليات التمشيط والتفتيش والتي يجب أن تعتمد أساسا على تقارير رؤساء الوحدات المشاركة في العملية.

ملاحظات عامة

إن الاحداث الاخيرة غرست في نفوس الاوروبيين الشعور بالخوف وخاصة لدى المعمرين المنعزلين في ضيعات بعيدة عن العمران ولدى الموظفين العاملين في تجمعات سكنية أهلية.

كان الفرنسيون في مقدمة المستهدفين بالاعتداء عليهم أكثر من بقية الاوروبيين، أما الايطاليون فلم يكونوا يشعرون بأنهم معرضين للاعتداء وقد كان المعمرون الفرنسيون والايطاليون يكونون مع بعضهم كتلة وفي المقابل فإن أفراد الجالية اليهودية لم يكونوا في حيرة أو تخوف وكانوا يسايرون تعليمات مواطنيهم المسلمين.

إن العملية العسكرية الاخيرة قد طمأنت الجالية الاوروبية ودعم ذلك تواجد دوريات من الجيش في المناطق الحساسة بالتجمعات السكنية.

أما في المناطق المنعزلة وفي قليبية التي هوجم فيها الاوروبيون فإن الخوف ما يزال مسيطرا على نفوسهم.

وهنا أريد أن ألفت إنتباهكم إلى الشجاعة النادرة التي أبداها أعوان الحرس والشرطة الفرنسيون منهم والتونسيون أثناء معالجتهم للوضع في قليبية يوم 24 جانفي عندما بلغ الفرع أشده في الاوساط الاوروبية وإلى صمودهم لمدة ثلاث ساعات أمام 3000 متظاهر حتى وصلتهم التعزيزات.

إن العملية العسكرية في الوطن القبلي حتى ولو لم تحقق كل الاهداف فإنها كانت عاملا أساسيا للحد من هيجان التونسيين بصورة محسوسة، كما أن تواجد الجيش بصفة متواصلة في المناطق العمرانية كان عنصر تهدئة وإستقرار.

خلال هذه العمليات كان للأعيان دور فاعل في تعاونهم مع السلطة لإعادة الهدوء واستتباب الأمن، أما الشباب فكان له تأثير كبير في مجرى الاحداث تجاوز دور الكهول والشيخوخ وتناولوا حتى على العمال كما وقع في منزل بوزلفة عندما حضر "العامل" الوالي أحاط به الشبان ولم يترددوا في دعوته للرجوع من حيث أتى.

لقد أصبح تفكير الشباب المسلم الذي تزامنت نشأته مع إنتشار الدعاية الدستورية غير مكتثر بالمؤثرات الفرنسية ولا يتفاعل معها وأصبح هو نفسه يمثل مشكلا في حد ذاته.

ومن جهة أخرى وحسب معلومات تحصلت عليها من أحد العدول الذي يرتبط بعلاقات متينة مع الاوساط المؤثرة ومع القصر الملكي "الباي" ذكر أن سبب وقوع تلك الاحداث كانت الغاية منها لفت نظر العالم إلى القضية التونسية وفي صورة عدم الحصول على أية نتيجة فإنهم سوف يعيدون الكرة للقيام بانتفاضة أخرى شعبية تكون أكثر إتساعا مهما كانت الصعوبات.

"هذه النظرية الاخيرة يبدو أنها غير مستبعدة ".

الإمضاء

المراقب المدني

ملخص تسلسل الأحداث بالوطن القبلي

بداية من يوم 18 جانفي 1952

يوم الجمعة 18 جانفي :

- إيقاف الهادي مرابط رئيس الجامعة الدستورية بسليمان على الساعة الثالثة صباحا وبدون حوادث
- أما الهادي بن محمد رقيق رئيس الجامعة الدستورية بنابل لم يقع القبض عليه لأنه ترك نابل وأتجه نحو تونس قبل ذلك بيوم.
- وقع تفتيش محل سكنى الهادي الرقيق في نابل وبئر شلوف بحضور المراقب المدني.

فندق الجديد : نظمت مظاهرة شارك فيها نحو 200 شخص فاجأت الحرس الذي كان وقتها منشغلا بتطبيق احترام حق الشغل في أحد المقاطع المضربة.

قليبية : وقع هجوم مئات المتظاهرين على مركز الشرطة لتحرير مسؤوليهم الذين ظنوا أنهم معتقلون بالمركز، كما إعتدوا على سيارة الشرطة وخربوا المركز وعندها إستعملت الشرطة أسلحتها لتفريق المتظاهرين وجرحت البعض منهم.

في نابل : وقع إجتماع في الجامع الكبير بالمدينة ضم نحو 2500 شخص تهجم فيه الخطباء بعنف على فرنسا ودعوا المستمعين إلى الوحدة والتضحية.

يوم السبت 19 جانفي :

قربالية : إضرابات متواصلة ولم يسجل أي حادث.

سليمان : نظمت مسيرة كبرى نحو الولاية (القيادة) للإحتجاج على إلقاء القبض على الزعماء الدستوريين، ثم تفرقوا في هدوء.

الحمامات : تجمع نحو 400 متظاهر وكانوا يجوبون شوارع المدينة في إتجاه مركز البريد عندما أوقفتهم قوات النظام وعندها تدخل الكاهية والكاتب العام للشعبة الدستورية عمر الناظور لإقناعهم بالهدوء بحضور المراقب المدني وكتيبتين من الجيش، تفرقوا وقد بلغ عددهم ما بين 1500 و2000 شخص. وإثر ذلك تم إيقاف أربعة أشخاص هم : سالم حوال، عمر ناظور، علي الحمريتي وحميدة بوقديدة.

نابل : نظمت مسيرات ضخمة جابت شوارع المدينة في إتجاه الجامع الكبير ضمت نحو 2500 شخص وكانوا يحملون الأعلام ويهتفون بشعارات معادية لفرنسا ولأعوان الشرطة المباشرين لعملهم في ساحة فرنسا ونتيجة لعدم إنفعالهم أمكن إستبعاد عدة حوادث.

- كما وقعت عمليات تخريب تمثلت في قطع خطوط الهاتف والأعمدة ولم يسرقوا الأسلاك وذلك في الطريق رقم 10.

- في معظم مناطق الوطن القبلي ما يزال الوضع متوترا.

يوم الأحد 20 جانفي :

نابل : نظمت مسيرة ضخمة شارك فيها نحو 2000 شخص إخترقوا الشارع الرئيسي ومروا أمام مركز الشرطة وأمام مقر المراقب المدني وكانوا يهتفون دون وقوع حوادث. وصلت إلى المدينة تعزيزات من الحرس الجمهوري وكتيبتين من الجيش حوالي الساعة الخامسة مساء.

الحمامات :

- نظمت مسيرة وقع تشتيتها عند وصول نجدة من الحرس الجمهوري.

- الإضراب ما يزال متواصلا في معظم المناطق.

يوم الإثنين 21 جانفي :

- وقعت عمليات تخريب وقطع 15 خطا هاتفيا بين نابل والحمامات وخطوط أخرى بين سليمان وقرمبالية وقص الأعمدة الهاتفية.

منزل تميم : نظمت مسيرة شارك فيها نحو 300 شخص إتجهت نحو مقر الكاهية (معمدية) قدمت لائحة احتجاج وتفرق المتظاهرون في هدوء.

الحمامات : وقع هجوم عنيف مفاجئ على دورية من الحرس الجمهوري أمام أحد الحواجز في حي العوينات ، ورموها بالحجارة وأطلقوا عليها النار من البنادق والمسدسات والرشاشات.

إستعمل الحرس أسلحته وتمكن من فرض الإحترام لكنه لم يستطع التخلص من تلك الحواجز التي أقامها المتظاهرون على الطريق حيث سارع المراقب المدني وبعث تعزيزات من فرق التدخل لتخليص الدورية مع المحافظة على عدم سفك الدماء ، تفرق المهاجمون واحتوى بعضهم بسطوح المنازل ووقع قتل البعض منهم وحررت الدورية.

في نابل : نظمت مسيرة ضخمة شارك فيها أكثر من 3000 شخص إتجهت نحو ساحة فرنسا وفي طريقها هاجمت قوات الأمن بالحجارة كما أطلقت عيارات نارية من سطوح المنازل وقنابل يدوية، ولتفريق المتظاهرين ألقت قوات حفظ النظام قنابل مسيلة للدموع وكانت الحصيلة 3 قتلى و20 جريحا في صفوف المتظاهرين جروح بعضهم خطيرة.

الوضع هادئ في بقية المناطق.

يوم الثلاثاء 22 جانفي :

في الليلة الفاصلة بين 21 و22 جانفي سجلنا عمليتي تخريب تمثلت الأولى في قطع شبكة الخطوط الهاتفية الممتدة تحت الأرض بين تونس والوطن القبلي على مستوى محطة القطار بمنزل بوزلفة والثانية تمثلت في قطع خطوط السكة الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة على مستوى محطة بوعرقوب ولم نسجل حادثا للقطار.

الحمامات : عاد الهدوء ورفعت الحواجز من طرف أشخاص متطوعين وأدى البحث الذي أجري إثر الأحداث إلى التعرف على موت شخصين وجرح إثنين آخرين واكتشاف صندوق مملوء بالذخيرة يحتوي على 1000 خرطوشة أنقليزية الصنع، وتم دفن الشخصين بدون أحداث.

نابل : تم دفن 5 ضحايا شارك في تشييع جنازتهم بتحريض من الدستوريين ما بين 5000 و6000 شخص ولم تسجل أي حوادث.

قليبية : نظمت مظاهرة شارك فيها نحو 200 من الدستوريين الجدد والقدامى وحل الكاهية على عين المكان قادما من منزل تميم وقمت في نطاق الهدوء وبدون حوادث.

منزل بوزلفة : وقعت مهاجمة المعمر LARUE والمشرف الفني على ضيعته من طرف نحو 100 متظاهر إستعملوا الحجارة فلما جرحا فرا إلى مركز الشرطة حيث تلقيا علاجاً أولياً.

- LARUE نقل إلى مقر سكناه بواسطة الشرطة ولكن عددا من المتظاهرين ما بين 300 إلى 400 شخص إعترضوا طريقه ونصبوا له حاجزا إستطاع أن يفلت منهم.
- كان الملازم قائد وحدة الحرس يقوم بدورية أمنية في المنطقة ولم يقع أي حادث.

- الهدوء سائد ببقية المناطق.

يوم الأربعاء 23 جانفي :

- الليلة الفاصلة بين 23 و24 جانفي كانت هادئة ولم يسجل فيها أي حادث تخريب.

- الوضع لم يتغير في كل المنطقة (فتحت المتاجر في بعض الأحياء وأغلقت في مراكز أخرى).

- العمل الإداري يجري بصورة طبيعية.

في منزل بوزلفة :

- وقع هجوم 30 شخصا على المعمر SIMON عند خروجه من مركز البريد.

- الملازم أول VACHE بمجرد حلوله بمنزل بوزلفة صحبة أعوانه في سيارتين

تكن من تشتيت 50 متظاهرا عند مدخل القرية مسلحين بالحجارة.

- تم إلقاء القبض على 6 منهم وكان أحدهم مسلحا بمسدس وله خراطيش وآخر

يحمل سلاحا أبيض.

في بني خلاد : وقع الهجوم بالحجارة من طرف بعض الأشخاص على سيارة

الفرقة الترابية ولكنها تمكنت من الإفلات.

- علم الملازم أول قائد فرقة الجندرية (الحرس) بالحادث فانتقل على عين المكان

وعند دخوله إلى بني خلاد وقعت مهاجمته بوابل من الحجارة وأسلحة نارية، فسقط

متأثرا بجروحه وسط القرية، وعندها حمله مرافقوه إلى قرمبالية عبر منزل بوزلفة

للعلاج وتوفي في الطريق ووضعوا جثته بمصحة قرمبالية.

- وقع إعلام كتيبتين من جيش السرية الصحراوية (السوافة) وصلتا في الحين

إلى بني خلاد ووجدت القرية شبه خالية من سكانها.

- قدم العقيد آمر الحرس وقائد الجندرية من تونس بمجرد أن علم بوفاة الملازم

أول VACHE.

- تحول قضاة المحكمة من تونس إلى المنطقة لإجراء تحقيق في الموضوع لكنهم

لم يتمكنوا من دخول بني خلاد بسبب إنعدام الأمن في الطريق.

في سليمان : وصلت الإضرابات إلى هذه المنطقة فالسيارات التي تدخل

القرية يتم قذفها بوابل من الحجارة ووقع حرق إحداها على بعد كيلومترين من

المدينة.

وكان لتواجد فرقة جيش السوافة في بني خلاد أن وقع إقرار الهدوء بالمنطقة

كلها.

- في العموم بقيت الأوضاع متوترة جدا وكان للصحافة ذات الميولات الخاصة

دور في بقاء مناخ التوتر في الأذهان.

يوم الخميس 24 جانفي :

- تطبيقا لتعليمات المقيم العام لفرنسا بتونس تولى العقيد DE LAFOIY

القيادة العسكرية في منطقة الوطن القبلي.

- عملية تطهير وتمشيط جارية حاليا في بني خلاد.

قرمبالية : تم إيقاف المسمى الطاهر بن عمر بن بلخير الذي وجد في حوزته

بندقية عسكرية MAUSER و 5 خراطيش واحدة منها موجودة داخل البندقية.

قليبية : وقع الهجوم على مركز الشرطة وعلى مركز الحرس من طرف عدد

كبير من المتظاهرين بحوزتهم أسلحة ومتفجرات وبفضل التدخل السريع لفرقة من

الحرس (جندرية) مجهزة بمصفحات عاد الهدوء إلى نصابه حوالي الساعة الرابعة

مساء.

- مركز الشرطة بالمدينة ومسكن على ملك مواطن أروبي تم نهبهما ولكن

المحتلين أدخلوا المكان.

لم يسجل أي جريح في صفوف قوات النظام.

يوم الجمعة 25 جانفي :

- ساد الهدوء كامل المنطقة.

منزل بوزلفة : أرسلت إليه فرقة من الجيش وعادت إلى قواعدها دون

تسجيل أي حادث.

سليمان :

- نقل أفراد عائلات أعوان الشرطة إلى مركز القيادة (الولاية).

- في الليلة الفاصلة بين 23 و 24 جانفي هاجم فريق للصوص مركز حرس

الغابات في دار شيشو ونهبوه تماما.

يوم السبت 26 جانفي :

- ليلة 25 جانفي هاجم فوج من اللصوص مركز البريد بفندق الجديد.

- في العاشرة ليلا قطع عدد من التونسيين أسلاك وأعمدة الهاتف في قريص وسيدي رايس وفي نفس الوقت هاجم نحو 20 شخصا عند مدخل سليمان شاحنة نقل النفط على ملك مؤسسة LAVAU بالحجارة وكانوا بصدد الإستعداد لقطع أعمدة الهاتف قريبا.

بني خلاد : قامت فرقتان من الشرطة والحرس بمسح وتطهير قرية بني خلاد التي قتل فيها الملازم أول VACHE وعند التعرف على القاتل تمكن من الهروب.

قليبية :

- منطقة هادئة وعملية التمشيط والمسح جارية بمساعدة كتيبة من الجيش.

- في هذا اليوم أوقف الحرس 180 شخصا مشبوها فيهم وتم حجز 6 أسلحة حربية و15 كلغ من المتفجرات و1000 مفرقات معها 30 مترا من أسلاك خاصة بالمتفجرات.

- في الليلة الفاصلة بين 25 و 26 جانفي وعند وصول فصل من المصفحات إلى قليبية علمت أن هناك حريقا بضبعة تبعد 4 كلم على مدينة بني خلاد تبين أنها مزرعة LENAIN.

- بين قرية وقليبية قطع 4 أعمدة هاتف.

- إن تواجد القوات الأمنية بما فيها الجيش له وقع في إعادة الهدوء إلى نصابه.

يوم الأحد 27 جانفي :

نابل :

- منع أي إجتماع يضم أكثر من 4 أشخاص.

- وقع عمل تخريبي تمثل في قطع خطوط السكة الحديدية بين تونس وسوسة في المنطقة الواقعة بين بئر بورقبة وبوفيشة بواسطة المتفجرات، ولم يسجل أي حادث.

يوم الإثنين 28 جانفي :

سليمان : يوم 28 جانفي وقعت عملية تمشيط ومسح كبيرة في منطقة سليمان إثر محاصرتها من طرف كتيبة من الحرس المتجول، تم فيها القبض على كل أعضاء الشعبة ما عدا كاتب عام الشبيبة الدستورية الذي تمكن من الفرار، وفي الشريقات تم حجز بندقيتي صيد غير معلن عنهما.

واستمرت عملية البحث للعثور على 8 آخرين من التونسيين المفتش عنهم.

نابل : تم القبض على الفلاح الهادي بن ثمودة الكاكي الذي كان يحمل سلاحا أبيضاً BAIONNETTE

الثلاثاء 29 جانفي :

منزل بوزلفة : بمشاركة عدد من جيش المظلات وكتيبة الصحراء من السوافة والحرس المتجول وقع تطويق عديد الأحياء وتفتيش الأهالي للتعرف على هويتهم وألقي القبض على 34 دستوريا و5 آخرين مفتش عنهم ووقع تجميع 100 شخص في فندق (أصيلي الساحل والجنوب) لترحيلهم إلى مناطقهم في اليوم الموالي.

نابل : إثر جلسة مسائية في المراقبة المدنية مع الشيخ (العمدة) وبعض العدول والأعيان تقدم 15 شخصا من بين 21 مشتبه في أمرهم إلى مركز الشرطة من تلقاء أنفسهم في اليوم الموالي أما الستة الآخرون فهم في حالة فرار.

منزل بوزلفة، منزل تميم، قليبية، سليمان وقرمبالية الوضع فيها هادئ.

الحمامات : وقعت حملة تفتيش مزدوجة تم خلالها القبض على 4 أشخاص يسكنون أسلحة وإيقاف 13 دستوريا من أعضاء الشعبة و20 ممن شاركوا في أحداث 21 جانفي ولم يسجل أي حادث خلال العملية التي كان لها تأثير معنوي حسن جدا بالنسبة للسكان.

يوم الأربعاء 30 جانفي :

لم يسجل أي شيء يلفت الإنتباه في كامل المنطقة.

يوم الخميس 31 جانفي :

منزل تميم : تم إيقاف 36 مشبوها فيهم وعملية التمشيط جارية بدون حوادث.

برج السدرية : رئيس محطة القطار ببرج السدرية أعلم بوقوع عملية تخريب في أجهزة محطة القطار بفندق الجديد.

الجمعة 1 فيفري :

الوضع هادئ في ثرمبالية وسليمان ومنزل بوزلفة وقريص ومنزل تميم وقربة، أما المتاجر فكانت كلها مغلقة ما عدا ثرمبالية التي فتحت دكاكينها بعد الزوال وعاد الموظفون إلى عملهم بصورة عادية.

الحمامات، نابل وقلبية كل المتاجر مفتوحة ولم يسجل أي حادث في هذا اليوم وهو يوم إضراب.

في الحمامات : وقع إلقاء القبض على متظاهرين شاركوا في أحداث 21 جانفي.

يوم السبت 2 فيفري :

الوضع هادئ وأعيد فتح كل المتاجر.

منزل بوزلفة : علقت منشورات وشعارات فوق الجدران تدعو الشعب التونسي إلى المقاومة والتضحية.

قلبية : وقع إيقاف 3 أشخاص والإستيلاء على 5 أسلحة بيضاء.

يوم الأحد 3 فيفري :

الوضع لم يتغير.

نابل : سجل طلق ناري ليلا من طرف مجهول.

أحداث تازركة بالوطن القبلي جانفي 1952 (1)

"تقرير الإتحاد النسائي"

أحداث تازركة 1952/1/29

تقرير لجنة تقصي الحقائق للإتحاد النسائي التونسي حول الفظائع التي ارتكبتها المعمرون في الوطن القبلي

تقرير لجنة تقصي الحقائق للإتحاد النسائي التونسي حول الفظائع التي ارتكبتها المعمرون في الوطن القبلي.

توجهت يوم الأحد 10 فيفري 1952 للمعينة

قام بالتحقيق لجنة نسائية تتكون من السيدات :

فاطمة بنت إبراهيم، منجية المولدي، وسيلة جاب الله، جميلة المؤدب ومن فتيات الإتحاد النسائي : السيدة سعيدة جراد، الأنسة منوبية العامري، الأنسة زكية حرملي إلى جانب السيدة: ELYSE FRAYSSE رئيسة تحرير مجلة المرأة الفرنسية.

تحوّل الوفد إلى تازركة وشرع في عملية التحقيق.

تقع تازركة في الوطن القبلي وهي قرية ريفية يشتغل معظم سكانها في الفلاحة كعمال أو كمالكين لضيعات صغيرة لا تتجاوز مساحة أكبرها الهكتارين،

(1) المصدر : وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 343 مجلد 659. محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

المساكن فيها بدائية تتكون من غرفة واحدة مقامة فوق التراب يعيش فيها كافة أفراد العائلة.

شهادة السيد الهادي بن محمد الجزيري :

يوم الثلاثاء 29 جانفي 1952 على الساعة السادسة صباحا هاجم 600 جندي من اللّيفيف الأجنبي قرية تازركة وأنذروا كافة الرجال بأن يتجمعوا في ساحة القرية ومن لا يحضر يسحبونه بالقوة، قال الشاهد لقد عشنا حقا واقعا مرعبا فظيعا فقد وضعوا أمامنا جثة شاب قتلوه من شدة الضرب والتعذيب وكان عمره بين 20 و25 سنة.

شهادة مصطفى بن محمد عليّة :

قال إنهم وضعوا تلك الجثة أمامنا لإدخال الرعب إلى قلوبنا، ثم جمعونا في دار مغلقة ومحروسة بالجيش وكنا طوال الليل نسمع الصراخ والصياح من النساء والأطفال ينادوننا لنجدتهم وإنقاذهم من الأعمال الفظيعة والشنيعية التي يتعرضون لها من طرف الجنود وكنا عاجزين على نجدتهم بسبب هؤلاء الجنود البرابرة وما يقومون به من تعذيب ونهب ونسف للمنازل بالمتفجرات وإتلاف لكل مخزوناتنا الغذائية.

فرقة اللّيفيف الأجنبي تتكون من الفرنسيين وهم أقلية 20 % ومن الإيطاليين والبريطانيين والألمان والإسبان. إن سكان تازركة لا ينسون أبدا قائد اللّيفيف الأجنبي الملازم LAFFOND الذي أعلن في ساحة القرية أنه يقوم بتلك الفظائع بتعليمات من السلطة العسكرية من قتل وتهديم للمنازل إذ لم يكتف بالقول بل قام بذلك فعلا هو وجنوده، ومن المؤسف أن نعلم أن كل ذلك وقع تنفيذه فعلا.

مساكن نهبت ثم وقع تفجيرها بالديناميت.

كانت أول دار قمنا بزيارتها هي دار أمين المعاش فالغرفة الوحيدة التي كان يسكنها ذلك الشيخ مع زوجته وأولاده الثلاثة كانت في حالة مزرية، فالجرار التي كانت

فيها مخزوناتهم من مواد غذائية وزيت كلها مهشمة، الزيوت تسيل والزيتون المملح مبعر على الأرض وكانت آثار الدخان والحريق ظاهرة على الجدران والملابس.

وقع الإعتداء على زوجة ذلك الشيخ ولما سألوها أين تخفي الأسلحة والمال والمجوهرات، عندها حاولت الفرار فارتقى عليها الجنود وأمسكوها، تدخّل أهل القرية لحمايتها قائلين لهم اتركوها "إنها حامل وقد تجهض الجنين" لكنهم هددوها بتفجير الدار على أنبائها الثلاثة، فدخلت وعندها إكتشفت عملية النهب التي قاموا بها ولم يتركوا لها شيئا.

ثم ذهبنا بعد ذلك إلى دار العدل عبد الرحمان المسعدي والد الأستاذ محمود المسعدي، كانت كل الأوراق مبشرة على الأرض وكل الدفاتر ممزقة وكانت هناك خريطة بها صور رجال الدستور والباي وقع تمزيقها، وكان الشيخ يرتعش من الخوف وهو يحدثنا عن المشهد المؤلم الذي عاشه، قال لنا : " لقد تألمت كثيرا للأعمال الوحشية التي قامت بها قوة الجيش ولكنني أومن جازما بأن الشعب التونسي سينتصر قريبا".

وعند زيارة مسكن كاتب الأحباس وجدنا نفس المشهد من نهب وإتلاف للمخزونات الغذائية والزيوت كانت كلها مبشرة فوق الأرض وهنا أيضا سرقوا كل الحلي.

وفي دار الحاج محمد خي والد معلّم يعمل في نابل إكتسح الجنود داره وخربوها كما حطموا خزانة الكتب ومزّقوا ما فيها ثم أحرقوها، كان يحدثنا والدمع يسيل من عينيه عن إتلاف كل ما يملك من مخزونات المواد الغذائية والزيوت فوق الأرض.

صالحة بنت محمد برينيس : هي أم لثلاثة أبناء والدهم مسجون أدخلتنا إلى دارها التي نهبوها وأخذوا معهم كل ما فيها ملابسها وأعطيتها الصوفية ومبلغ 9000 فرنك وكتب ابنها الذي كان طالبا بتونس.

لم يسلم من إعتداءاتهم أحد فالمرأة العجوز حبيبة أخذوا منها كل ما إدخرته "8000 فرنك" وحتى قماش كفنها.

لم تكتف السلط العسكرية بما نهبه جنودها بل أثقلت كاهل أهالي تازركة بخطية أخرى بمبلغ 100.000 فرنك، ولم يكتف المعتدون بما فعلوا بل أجبروا النساء على إعداد الطعام لهم وأخذوا منهم مؤونتهم المتبقية من دجاج وأرانب وسميد وسلموه إلى الجيش.

الإعتداء على شرف النسوة :

بعد مرور اللقيف الأجنبي بتازركة بقي عديد النسوة مرضى طريحات الفراش إذ لم يكتف الجنود بالسرقة والنهب بل أكثر من ذلك باستعمال القوة والعنف لاغتصاب النساء ويعتبر ذلك أشنع بالنسبة لنسوة محتجبات لا يغادرن منازلهن بالنهار وتحترمن التقاليد الدينية.

ونظرا لأننا بعثة نسائية فقد تمكنا من الإستماع إلى بعض الوقائع الفظيعة والمخزية مباشرة من أفواه بعض الضحايا.

واحدة منهن : **فطومة بنت حسين قاسم** قالت : " كنت في دار أبي عندما هاجمنا الجنود فأخذوني أنا وصديقتي **نسرية بنت حسين بن صالح بن عمر**، بدأوا بتفتيشنا بحجة أننا قد نخفي أسلحة لكن نواياهم السيئة كانت واضحة نحونا... وفي الليل سحبوني أنا وصديقتي بالعنف وكانت معركة بيننا وعند تدخل والدي لنجدتنا ضربه مؤخر بندقية "، كانت الضحية فطومة وهي تحدثنا عن تلك الفاجعة تبكي وتقطع شعرها من هول إغتصابها عدة مرات.

أما قضية الأم التي سلمت نفسها إليهم حتى لا يعتدوا على عفاف إبنتها التي لا يتجاوز عمرها 16 سنة فهي أكثر فظاعة، وعندما هجم الجنود على الفتاة لكنها تمكنت من دفعهم وصاحت في وجهها : "إذهبي بسرعة وإلقي بنفسك في البئر" وقالت "لا أتصور كيف أعيش إذا وقع الإعتداء على شرف إبنتي التي لم يشاهدها ابن عمها ولو مرة بدون حجاب وقد قضت الفتاة طوال الليل مختبئة.

وفي خضم تلك الأعمال الوحشية تمكنت بعض النساء من الفرار ومن بينهن الحاملات ونتيجة للصدمة وضعن حملهن في الشوارع قبل الأوان مثل ما حدث لصاحبة

المسعدي التي أجهضت جنينها في الطريق وكان في شهره الخامس، كما أعلمونا بفقدان 5 نساء منذ ذلك الوقت.

رجال قتلوهم وأطفال مقلوا بهم :

كما حدثنا صاحبة بنت عليّة المسعدي أن الجنود قتلوا شقيق زوجها وعمره 19 سنة وهو ذاهب إلى العمل ثم نقله ستة من أصدقائه إلى منزله فأمرهم الجنود بإلقاء جثته في الساحة، وعندما جاءته إحدى قريباته بدلو من الماء ظنا منها أنه لم يميت إفتكّه منها بوحشية أحد الجنود وصب الماء على وجهه وضربه بقذائف لها : " ألا ترين أنه ميّت".

أما **محبوبة بنت خميس بلحاج** فذكرت لنا كيف قام الجنود أثناء عمليات النهب برفس خمسة أطفال أمام أعين أمهاتهم : " كنت عندما دخل الجنود داري واقفة أحمل بين ذراعي إبنتي وعمرها 20 شهرا إنتزعوها مني عنفا وألقوا بها على الأرض وأخذوا في تفتيشي ولكني إستطعت الفرار وعند رجوعي إلى البيت وجدت أنهم نهبوا كل ما فيه وقتلوا إبنتي.

وقع مثل ذلك **لعروسية بنت حسن بن عمر** فقد سرقوا جميع أمتعتها وأموالها وجرحوا إبنتها التي لا يزيد عمرها على 20 يوما والتي مساتت في اليوم الموالي.

أما **خدوجة** فذكرت أن الجنود داسوا إبنها أمامها بأحذيتهم حتى مات.

إننا لا نستطيع حصر كل الفظائع وهذه بعض العينات من الجرائم التي أرتكبت من طرف البعثة الإستعمارية إلى تازركة.

- لا يمكننا أن نقدر مبالغ السرقات والنهب الذي قاموا به يضاف إلى ذلك أنهم أثقلوا كاهل السكان بالزامهم بدفع غرامة مالية بـ : "100.000 فرنك".

- إن 6 مساكن وقع تفجيرها بالديناميت، إلى جانب نهب وتفجير المتاجر الخمسة الموجودة بالقرية وكذلك دكان الحلاق.

- وقع قتل 5 أطفال.

- وقع قتل رجلين رميا بالرصاص.

- وقع الاعتداء على عفاف جل نساء القرية إلى جانب فقدان 5 نسوة بصفة نهائية.

مع كل ذلك فإن السكان دافعوا بشراسة عن أنفسهم وخاصة النساء عندما تعرّضن للنيل من شرفهن رغم فصل أزواجهن في أماكن أخرى، وقد أضافت صالحة المسعدي أن الجنود الفندال الوحوش عندما وضعوا جثة إبننا أمامنا قماسكنا عن البكاء أمامهم حتى لا نعطيهم فرصة للشماتة فينا.

لقد وصلنا إلى قناعة وهي أن الجرائم التي إرتكبها اللفياف الأجنبي في تازركة لم تزد التونسيين إلا إيماناً بقضيتهم للدفاع عن إستقلالهم وحريتهم وللتخلص إلى الأبد من ظلم المعمرين وتحقيق الحرية والسعادة.

إستقبلونا بفرح كبير خاصة من طرف النساء الحاضرات اللاتي تحدثن مع أفراد بعثة الإتحاد النسائي وهذا مما يزيدنا يقينا بإيمانهم بقضيتهم.

- المعمورة : إتجهت البعثة بعد ذلك إلى المعمورة التي تبعد 12 كلم على تازركة.

إحتل الجيش القرية لمدة يومين كاملين وعاث فيها فسادا حسب ما شاهدنا وما قصّه علينا سكان القرية. تم تفجير مسكن ومقهى مجاور له بالديناميت كما لاحظنا تهديم عديد المنازل جزئيا أو كليا، ثم إتجهنا نحو دار القاضي محمد الزموني التي لم تنته فيها أشغال البناء فقد أحرقوا الأبواب ونهبوا ما فيها وحطموا خزانة الكتب وهي ما تزال مبعثرة على الأرض.

والمشهد الأكثر تأثيرا كان عند زيارة جامع سيدي بن عيسى الذي كان يعتبر مدرسة قرآنية لأطفال القرية حيث نسفوا بنايته بالمتفجرات وكان السكان يلفتون نظرنا إلى مقاعد التلاميذ المحروقة والمتناثرة وقد كتب على بعضها آيات من القرآن، كما نسفوا أيضا ستة مساكن أخرى إذ نالها نفس المصير من نهب وتفجير.

كما وقعت إعتداءات إجرامية على النساء إلى جانب الإعتداء على الأطفال والشيوخ ومات نتيجة التعذيب رجل طاعن في السن وطفل.

وما لا يمكن أن ينساه سكان المعمورة هو قتل الجنود لشاب عمره 20 سنة وهو محمد مخلوف أطلقوا عليه 9 رصاصات من فوهات بنادقهم أمام كل الناس وقد كان الكافل الوحيد لعائلته.

وفي المعمورة أوقفوا 49 شخصا من بينهم محمد بن محمد براديس الذي أطلق سراحه مؤخرا والذي قص علينا سوء المعاملة له ولكل المعتقلين في محتشد (Servièrès) قال إنهم لا يعطونا فيه الأكل إلا مرتين في اليوم قطعة خبز تزن 750 غرام لكل ثمانية سجناء وكنا جميعا متراصين من ضيق المستودع ونقضي حاجتنا البشرية على عين المكان.

وقد سلطوا على سكان قرية المعمورة خطية مالية قدرها 100 ألف فرنك مثل ما فعلوا في تازركة وتدفع حاضرا.

هكذا وقد أنهت لجنتنا النسائية تحقيقها المشير وإن المشاهد التي رأيناها في الوطن القبلي سوف تبقى منقوشة في قلوب كل أعضاء اللجنة ولن تمحى وهو ما يعطينا صورة عن أعمال القمع التي يقوم بها المستعمرون في البلدان التي يحتلونها. وهذا عامل إضافي يدفع الشعب التونسي للكفاح في سبيل الإستقلال.

تقرير لجنة التحقيق للحكومة التونسية حول أحداث الوطن القبلي
من الدكتور محمود الماطري "وزير الدولة" والدكتور محمد بن سالم
وزير الصحة

إله
سياطة الوزير الأكبر للمملكة التونسية

يهدف هذا التقرير الذي أعد يومي 8 و 9 فيفري 1952 إلى :

(1) الوقوف على عين المكان لمشاهدة أعمال التخريب وتقدير الخسائر التي قامت بها كتائب الجيش خلال الحملة الأمنية في الوطن القبلي وللتعرف على حقائق الأخبار الواردة من مختلف مناطق شبه جزيرة الوطن القبلي.

(2) الحصول على معلومات مدققة لسير الأحداث وأعمال القمع التي سلطت على الرجال والنساء والأطفال وسماع ذلك مباشرة من طرف السلطات المحلية والأهالي.

تأزوكة :

تعتبر أكبر ضحية تلك القرية التي سلط عليها أكبر نصيب من التخريب والنهب والترويع وهي ما تزال تخيم عليها الأحزان والآلام حتى الآن رغم مضي أسبوع على الذكرى المشؤومة لتلك الليلة الفاصلة بين 29 و 30 جانفي.

قمنا في البداية بزيارة بعض المساكن التي أطلعونا عليها والتي وقع تخريبها من طرف الجنود بسابق إضمار لإيذاء السكان كما حطموا كل ما تحتوي عليه من ممتلكاتهم سواء كان أثاثا منزليا أو أواني أو مواد غذائية مخزونة أو ملابس إلخ...

(1) مسكن الحاج عبد الرحمان المسعدي : وقع تفجير ثلاث غرف بالديناميت ولم يبق منها إلا ركام من الحجارة أما الغرف الأخرى التي بقيت قائمة فكانت مفروشة بالملابس الممزقة وبقايا الأثاث المحطم وبقايا الجدران والأبواب المهشمة،

أما غرفة التسموين الموجودة بساحة المنزل فكانت المواد الغذائية والزيت والحبوب والزيتون المملح مبعثرة على الأرض مختلطة بالتربة وفواضل البناء المتطاير.

(2) مسكن علي المسعدي (شقيق الأول) : نصف الدار عبارة عن حطام وكذلك الحال بالنسبة للمساكن المجاورة على امتداد 100 متر، وما شاهدناه لا يختلف في شيء عن مخلفات الحرب للمحلات التي قذفتها الطائرات بقنابلها.

- كل الأثاث المنزلي مهشم والمرايا أيضا يبدو أنها كسرت بمؤخرات البنادق.

- الملابس ممزقة ومبعثرة أرضا.

(3) دار مصطفى بن عثمان : (وكيل الأحباس) وقع نهبه تماما وتحطيم كل ما يحتوي عليه ولم يبق إلا أشياء قليلة قد تكون صالحة للإستعمال.

(4) دار محمد قاسم الزكار : وقع نسفها بالمتفجرات وتحطيم محتوياتها.

(5) دار صالح ومحمد وعلي برينيس : نسفت بالمتفجرات وحطم ما فيها، أما الدار المجاورة فقد تصدعت وكل الجدران مشقوقة.

(6) دار الصادق بلحاج : إنه مسكن جميل فخم لأحد الأعيان لكن الجزء الأكبر منه وقع تهديمه وكذلك مخزن التسموين تحطم ووقع إفساد كل ما فيه من مدخرات غذائية كما وقع تحطيم خزانة بلورية تحتوي على حلي الزوجة وإبنتها وسرقة المصوغ وأعلمتنا النساء اللاتي يسكن المحل بأنهن تعرضن إلى الإعتداء بالعنف وتفتيشهن من طرف الجنود، واحدة منهن تدعى هنية بلحاج كانت حبلى في الشهر الثالث أجهضت في اليوم الموالي لليوم الذي وقع فيه الإعتداء عليها وسلب مصوغها.

(7) دار العروسي ومحمد درويش : تم تفجير إحدى غرفها بالديناميت فسقطت الجدران والتوى الحديد الذي يحمي الشبابيك، وفيما تبقى من المسكن فالمظهر هو نفسه أثاث محطم، زجاج مهشم ومواد غذائية مفروشة فوق التراب.

وهناك 10 نسوة متجمعات لا مأوى لهن بسبب نسف منازلهن بالمتفجرات.

(8) دار محمد الدرويش : من بين الملابس الممزقة والمبعثرة توجد بعض القطع عليها آثار الدماء على ملك صلوحة عمرها 17 سنة نتيجة جروح بالبندقية من طرف الجيش، وحتى مخزوناتهم الغذائية من الخضر والبقول (قرع) وقع إفسادها.

(9) دار الصادق بن سعيد : إن هجومات الجنود لم تكن موجهة إلى محتويات المنازل بل إلى السكان كما وقع للفتاة رقية التي حاول جندي النبل من عفافها وفي غياب الأب هجمت الأم على الجندي لتحمي إبنيتها بجسدها فانها على الجندي ضربا بالأقدام بعد أن أوقعها على الأرض والآثار ظاهرة على جسدها، ووقع نفس الإعتداء على جدتها أيضا.

(10) دار الحاج الطاهر بن رجب : (أمين المعاش) كما وقع في عديد المساكن تحطيم ونهب.

(11) دار المولدي بريس : صهر شيخ (عمدة) القرية تاجر بالمكان وقع تخريب المسكن والإعتداء على زوجته (أخت العمدة) وأمها وزوجة العمدة وسلبوها مصوغها تحت التهديد بالبندق، ويبدو أن الشيخ إستعاد جزءا من ذلك الحلي.

(12) دار البشير صفر : وقع خلع "coffre" وسرقوا منه جهاز زواج إبنتيه.

(13) دار خدوجة حاجية : هي أرملة تسكن مع بناتها الأربع قرب الدار التي إحتجز فيها الجنود كافة رجال القرية، ذاهم الجنود دارها وسرقوا كل تجهيزات الزواج لبناتها الأربع.

(14) دار محمد بن حسين التازوكي : كان صاحب الدار متغيبا لأسباب مهنية في نابل بوصفه مستكتبا في مقر الولاية (القيادة)، إقتحموا منزله ونهبوا ما فيه.

(15) دار الشيخ محمد بن عمر ناشي : أفلت مسكنه من النهب بسبب تدخل طبيب فرنسي بقرية يدعى "Docteur DUPAS" كان يومها موجودا بتازركة، أما مكتبه فلم يفلت وقد حطم بابه أحد الجنود وشتت ما فيه من وثائق إدارية رغم نصيحة أحد أعوان الحرس بعدم الإعتداء على مكتب العمدة.

وفي صباح اليوم الموالي أسرع الشيخ (العمدة) في الذهاب إلى مكتب القائد (الولاية) ليسلم إليه الأموال التي تحصل عليها من الأهالي من الغرامة المفروضة عليهم وخوفا من أن تطولها يد الجنود.

إضافة إلى الإعتداءات على المساكن الفردية طال الإعتداء/المحلات التجارية التي وقع إفراغها تماما من البضائع، وكذلك محل حلقة لصاحبة صالح ثوبعة فقد وقع نهبه وتحطيمه.

وأخيرا دخل الجنود إلى الجامع من الباب الرئيسي ومن المقصورة وبيت الصلاة وألقوا بكتب القرآن في الأرض وداسوها بالأقدام وكذلك كتب دينية أخرى مقدسة (الحديث والفقه وغيرها...) وماتزال آثار تلك الجرائم ظاهرة قائمة.

وبعد تلك الزيارات إستمعنا إلى شهادات عديدة مباشرة من الشيخ الحاج عمر بن محمد ناشي وبعض العدول والأعيان ومنها:

- لم تنظم في مدينة تازركة أي مظاهرة قبل وصول فرقة الليف الأجنبي كما أنه لم يقع إيقاف أي فرد أصيل هذه القرية في كل المظاهرات التي نظمت بأنحاء البلاد.

يوم الثلاثاء 29 جانفي 1952 :

إستيقظ عمدة القرية من طرف زوجته التي أعلمته بأن هناك من يطرق باب الدار وعند خروجه صدم بمشاهدة عدد من الجنود والحرس يطلبون منه بسرعة أن يأتيهم بمناد = ومي (crieur) لدعوة كل الرجال للتجمع في ساحة القرية.

وفي تلك الأثناء كانت كل القرية محاصرة بالجنود والعديد منهم بصدد التسلق إلى سطوح المنازل.

بدأ السكان في هلع يتجمعون في الساحة ومنذ البداية شاهدوا جثة أحدهم وهو مصطفى بن محمد المسعدي قتله الجنود بالرصاص في الطريق وجاؤوا بها وألقوها في الساحة أمامهم بتعليمات من الجيش وبقيت أمامهم أكثر من ساعتين.

وعندما تجمع كل الرجال أخذ الجنود في الدخول إلى الديار بحثا عن أي رجل تخلف عن الحضور إلى الساحة ومن وجدوه جروه جرا وقهرا حتى وإن كان عجوزا، ولم يتأخر أكثر من 50 رجلا منهم المسنون العاجزون.

الملاحظ أن عدد الرجال في القرية لا يفوق 700 شخص تقريبا، ثم طلبوا منهم جميعا عن طريق الشيخ جمع وتسليم أسلحتهم.

وكل من خرج من الساحة لجلب سلاحه يرافقه جنود يدخلون معه الدار ويتسلمون السلاح.

وقع تنفيذ أوامره وتسلموا جميع الأسلحة التي كانت في معظمها بنادق صيد كان لبعضهم ترخيص في حملها والبعض الآخر أعلم بها حرس المنطقة في قرية.

ثم سلم الضابط إلى العمدة قائمة بها 13 إسما وطلبوا منهم الظهور أمامهم، فتقدم أربعة منهم حيث أمروهم بالانضمام إلى صف الذين سلموا أسلحتهم وأمروا الجنود بإلقاء القبض عليهم جميعا.

وعندها أعلن ضابط الجيش أن التسعة الباقين في القائمة إذا لم يسلموا أنفسهم قبل الساعة التاسعة والنصف صباحا فإن الجنود سيبحثون عنهم ويهدمون مساكن تازركة بداية بدار وحيد المسعدي أحد الغائبين، كما أعلن أن كتائب أخرى من الجيش ستلتحق بهم، ومع هذا فسوف لا يقع الترخيص لأي من الحاضرين في الساحة للذهاب والبحث عن المتخلفين وقد وقعت ترجمة كلمة الضابط إلى السكان بواسطة ابن العمدة وبلقاسم بلحاج قاسم.

وفي انتظار إنتهاء الأجل فعلى العمدة أن يحضر التموين اللازم للفرقة وإعداد الأكل لهم (كسكسي).

وفي تلك الأثناء وصلت فرق أخرى من الجيش (جنود المظلات) وتوزعوا على كافة مساكن القرية حيث بدأت عمليات النهب والسرقه والتخريب ونسف المنازل والمتاجر "بدعوى البحث عن السلاح".

وجوالي الساعة العاشرة والنصف إستمعنا إلى إنفجار قوي قيل لنا إنه نسف منزل الحاج عبد الرحمان المسعدي والد وحيد المسعدي وبعد ذلك سمع نسف دار علي المسعدي وتواصلت الانفجارات لنسف المنازل حتى منتصف النهار.

بعد الزوال تواصل وقوف رجال القرية في الساحة تحت حراسة الجنود وعند غروب الشمس جاء إلى تازركة الكاهية (المعتمد أول) والمراقب المدني ومكثا فيها حوالي نصف ساعة واطلعا على ما حدث وعند مغادرتهما للقرية أسرا إلى العمدة بأن ما يجري يتم بتعليمات من السلطة العسكرية ولا دخل للسلطة المدنية في ذلك.

وعند الليل اقتيد كل رجال القرية إلى دار أحمد بن سعيد وأقفلت عليهم الأبواب وأحاط الحراس بالدار من كل جانب ومكثوا فيها كامل الليل حتى الصباح وكانوا طوال الليل يستمعون إلى الصياح وأصوات الإستغاثة التي تطلقها النساء من كل مكان لكنهم لا يستطيعون إعانتهم أو إغاثتهم تحت تهديد السلاح والجيش ويستمعون إلى الطلقات النارية وتخطيم الأبواب واقتحام المنازل على النسوة المعزولات عن أزواجهن.

وقد أكدت ذلك معلمة القرية التي كانت تسكن بالمدرسة التي لا تبعد أكثر من 700 متر على الساحة التي جمعوها فيها الرجال كامل اليوم.

وعلى الساعة الخامسة صباحا إستمعنا إلى طلقة تأذن بانتهاء العمليات الليلية التي قام بها الجنود في المنازل ورخصوا للرجال بالعودة إلى ديارهم ماعدا الرجال الذين ألقوا عليهم القبض.

وعلمنا أنه في تلك الليلة ليس هناك إلا ثلاثة رجال رخصوا لهم بقضاء الليلة في ديارهم وهم :

(1) عمدة القرية.

(2) شيخ عمره أكثر من 75 سنة يدعى الصادق بن عمر ناشي.

(3) قاسم بلحاج قاسم الذي كان يحمل الجنسية الفرنسية وكان مخبرا للمشرطة.

يوم الأربعاء 30 جانفي :

حوالي الساعة السابعة صباحا وصلت فرق أخرى من الجيش إلى تازركة وكما وقع يوم أمس جاء مناد جديد يدعو الرجال للتجمع في ساحة القرية والحضور وجوبي للتسعة أشخاص الذين تخلفوا بالأمس من بين 13 مفتش عنهم وأرسلوا 20 من سكان القرية للبحث عنهم ولم يعودوا إلا بواحد فقط، وعلمنا فيما بعد أن المفتش عنهم ليسوا أصيلي تازركة ولا يقيمون بها.

بعد الزوال عاد السكان إلى منازلهم بعد تحريرهم من الجنود وغادر الجيش القرية يوم الخميس على الساعة الخامسة صباحا.

يوم الخميس 31 جانفي :

على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال استمع إلى طلقات نارية من رشاش إيدانا بعودة الجيش إلى القرية وحاصروها من جديد وتسلق الجنود الجدران وأخذوا أماكن لهم فوق سطوح المنازل، أخذوا معهم الشافعي المسعدي بعد أن أصابوه بجروح بليغة رغم أنه استسلم إليهم ورفع يديه ولم يقاوم الجنود الذين إعتقلوه، الجريح رموا به في الساحة العامة وكانت رصاصة قد استقرت في بطنه فلما حضر العمدة نقله في سيارته إلى المستشفى ولكنه توفي يوم 3 فيفري.

توقع العمدة أن الأحوال ستزداد سوءا فاستنجد بالكاهية (المعتمد أول) هاتفا بنابل فجاء الكاهية ومعه بعض أعوان من الحرس (الدرك) وانتهت تلك الليلة دون حوادث جديدة.

يوم الجمعة 1 فيفري :

كان يوما هادئا رغم وجود فرق من الجيش وأستمع إلى طلقات نارية لكنها كانت هذه المرة موجهة إلى الدواجن.

يوم السبت 2 فيفري :

غادر الجيش قرية تازركة نهائيا وقبل ذلك أوصى قائدهم العمدة بإعلامه إذا وقع العشور على 4 جنود مرتزقة إيطاليين فروا من الفرقة.

وخارج هذا العرض العام للأحداث بصفة متسلسلة زمنيا هناك عدة معلومات هامة تخص :

(أ) قتل أربعة أطفال رضع.

(ب) الإعتداء ومحاولة الإعتداء على عفاف النسوة.

(أ) قتل الأطفال الرضع :

(1) فاطمة بنت محمد بن صالح ناشي : عمرها 20 يوما ماتت بعد الإعتداء على عفاف الأم واكتشفوا جثتها بالمنزل في اليوم الموالي لاكتساح اللفياف الأجنبي لتازركة.

(2) صالح بن محمد بن حسين ناشي : عمره 45 يوما قتله الجنود رفسا بالأقدام عند إمتناع الأم والدفاع عن شرفها.

(3) زهرة بنت بشير غلاب : إبتنتها عمرها 5 أشهر مريضة بالحصبة إقتلعوها من حضن أمها ورموها فوق الأرض فماتت وعند محاولتها الفرار من شرهم إرتمى عليها الجنود للنيل من شرفها.

(4) فضيلة بنت محمد قاسم : عمرها عام وقع قذفها على الأرض من طرف جندي والأم منوبية بنت خميس بلحاج حاولت الفرار فوق سطح المنزل من شدة الرعب فإلتحقوا بها وإعتدوا على عفافها وعند رجوعها وجدت إبتنتها ميتة، وكانت الأم وهي تروي لنا تلك الفاجعة ترشدنا إلى الجروح التي خلفوها على مستوى يديها وجسمها بالسلاح.

هذه القصص الحزينة لهؤلاء الضحايا الأربع من الأطفال روتها لنا الأمهات.

(ب) النيل ومحاولة النيل من شرف النساء :

لم يعترف بالإعتداء بالفاحشة إلا عدد قليل من النساء الحاضرات ذلك لأن الإعتراف بذلك بالنسبة للمرأة المسلمة غاية قصوى من الألم والمرارة وفيه ما فيه من تعرضها إلى عزلة إجتماعية فيما تبقى من عمرها ونفرة زوجها منها، وهكذا تعرضت لجنة التحقيق النسائية في هذا الموضوع إلى صعوبات متعددة.

فالدكتور شهاب والسيدة بدرية الورتاني (قابلية بالمستشفيات) إستعملتا طرقا متعددة للحصول على بعض الإعترافات والإرشادات من ذلك :

الإسم J.B : عمرها 21 سنة تعرضت للنيل من شرفها والأدلة على فحذيتها، إعتدى عليها بالتناوب 3 جنود.

N.B : عمرها 25 سنة إبنها بين ذراعيها وقع النيل من عفافها مثل إبنه عمها 3 مرات رغم محاولة الفرار إلتحقوا بها.

B.Bt.S.B : عمرها 25 سنة كانت حاملا منذ ثلاثة أشهر، حاولت الفرار فأمسكوا بها وضربوها "بأجهضت".

M.Bt.K.J.E : عمرها 16 سنة جليوها من فراشها وهددوها بالإعتداء على عفافها تمكنت من الفرار وألقت بنفسها في بئر.

H.Bt.S : عمرها 12 سنة محاولة إعتداء بالفاحشة.

M.Bt.M.D : عمرها 17 سنة محاولة إعتداء بالفاحشة.

E.Bt.S.B.S : عمرها 15 سنة محاولة إعتداء بالفاحشة ولتدافع عنها إرقت أمها فوق جسمها فأنهال عليها العساكر ضربا وعاملوها بوحشية.

C.Bt.A.N : عمرها 20 سنة فرت بمجرد رؤية الجنود محاولة الإنتحار فالتحق بها أحدهم وأعادها ولمنعها من الصياح ملأ فمها بقطعة من القماش ثم إعتدى على شرفها وسلبها حليها ومصوغها من الذهب (سوار وخلخال).

N.B.H.B.S : عمرها 18 سنة نتيجة الرعب إختفت وراء أمها (K) عمرها 50 سنة وعند محاولة جندي سحبها بالقوة حضنت إبننتها بجسدها فأنهال عليها الجندي ضربا على وجهها وماتزال آثار ذلك على عينها اليسرى واعتدوا عليها بالنيل من شرفها.

M أخت N : عمرها 20 سنة أيضا إعتدوا على شرفها.

ففي تلك الليلة المشؤومة (ما بين 29 و30 جانفي 52) كانت أعمال الإعتداء على شرف النساء أكبر فاجعة من كل الأعمال الأخرى وذكروا لنا كثيرا من الأمهات دفعن بناتهن إلى الفرار وإلقاء أنفسهن في الآبار.

والبعض الآخر من النساء قدموا أطفالهم لجلب الشفقة والرحمة وهكذا إفتكروهم من أيديهم وقذفوهم أرضا وداسوهم بالأقدام.

وهناك فتاة عمرها 16 سنة كانت تحمل أخاها الصغير بين ذراعيها ولم تنج من شر الجنود إلا بحيلة من خالتها التي لفتها في حصار مع الأثاث في مخزن تحت الأرض.

ألف رواية أخرى ذكرتها الحاضرات وكنّ يقصصن وهن يبكين من الحزن والإحباط وكثيرات لم يستطعن تجميع ما يتذكرنه من تلك الليلة الحزينة لقوة الفاجعة.

وبالإضافة إلى كل ما تعرض له سكان تازركة فقد فرض عليهم الجيش دفع غرامة مالية قدرها 80 ألف فرنك بتعليمات من المراقب المدني بسبب قطع عمود هاتف بالمنطقة، وإذا لم ينفذ أمر المراقب المدني يوم 30 جانفي 1952 على الساعة السادسة مساء فإن الجنود كما أعلمهم بذلك (المعتمد أول) الكاهية سيعودون إلى الإنتقام منهم وفعلا تمت مهاجمتهم من جديد قبل الساعة السادسة مساء.

في بني خيار :

وقع إحتلال القرية من طرف الجيش بداية من الثلاثاء 29 جانفي إلى يوم الجمعة 1 فيفري وخلال اليومين الأولين تم نسف ثمانية مساكن ونهب عديد المساكن الأخرى.

المنازل التي تم نسفها هي على ملك :

1) محمد بن علي الضاوي، 2) حمدة بن محمد الشتيوي، 3) محمد بن المولدي السيد، 4) الصادق بن محمد بن يحيى، 5) المولدي بن حسن ناشي، 6) محمد زباط 7) ورثة الشيخ بن أحمد زمنتر 8) ورثة محمود سلامة.

إضافة إلى المساكن التي وقع نهبها جمع الجنود أثاث مساكن أخرى في وسط الدار وأشعلوا فيه النار.

ومن بين الأشياء الثمينة التي أتلّفوها مكتبة المغيربي التي أحرقوها أيضا وتحتوي على كتب ومخطوطات نفيسة جدا ونادرة واستولوا على كميات كبيرة من الأموال التي إغتصبوها أوراق مالية ذات 5000 فرنك رأيناها محترقة من طرفها وجدت في أحد كتب المكتبة التي شهدت بالنار فقط.

معظم رجال هذه القرية جمعوهم وقضوا ليلة كاملة واقفين في المقهى عراة رافعين أيديهم إلى السماء وقع ضرب بعضهم وجرح البعض الآخر بالبنادق.

أما منوية بنت صالح عمرها 25 سنة فحاولوا الإعتداء على عفافها، وتمكنت أربع نسوة من حمايتها من تلك الجريمة لكنهن تعرضن إلى المعاملة الوحشية وجرحن إحداهن.

أما محمد بن حبيب هويصة وكيل الحبس فقد فرضوا عليه إعداد الطعام للجنود وأثناء الأكل قال أحدهم "إننا في دار فخمة ولا ينقصها إلا النصف بالديناميت" ووقع ذلك فعلا.

حاول شقيق أحد المحاربين القدامى في الجيش الفرنسي في الشرق المدعو عبد القادر الذبيبي الإحتماء به لكن الجنود كانوا يبحثون عنه لأنه دستوري فكان جزاء شقيقه نصف داره أيضا.

في بني خييار : وقع قتل رجل يسمى محمد بن أحمد الجمالي وهو في دورة المياد.

كما دفن الجنود أحد قدماء المحاربين حيا وهو محمد بن محمد عزوز وما تزال يده ظاهرة فوق التراب طالبة العفو وكانت الأصابع مقطوعة من الحرب إلى جانب الجيوش الفرنسية.

ومثل ما وقع في تازركة فقد سلط الجيش على قرية بني خييار غرامة مالية قدرها 100 ألف فرنك.

المعمورة :

وقع إحتلال هذه القرية يوم 29 جانفي واستمر إلي يوم 2 فيفري من طرف ثلاث فرق من الجيش تحت قيادة النقيب "CLIVER" وكما وقع في بقية القرى فقد جمعوا كافة الرجال في الساحة العامة والجديد في هذه العملية أنهم تركوهم عرضة للكلاب البوليسية تنهش لحومهم، وقد وقع هجوم عنيف للكلاب على أحدهم وهو محمد بلحاج عمر مخلوف فأخرجوه ثم قتله ثلاثة جنود بالرصاص وقع ذلك يوم 30 جانفي بعد الزوال بحضور عمدة القرية وأمام أعين كل الناس الذين كانوا مجتمعين.

وهنا أيضا قام الجنود بعمليات نهب المنازل وكان معدل ما انتزعوه وحملوه من مصوغ من الذهب يفوق ثلاثة كيلوغرامات، لمزيد من الإهانة والإذلال للسكان قاموا بتدنيس زاوية سيدي أحمد بن عيسى التي كانت كتّابا لحفظ القرآن فطردوا الأطفال وكسروا الألواح وهدموا الزاوية بشحنة متفجرات، وقد لاحظنا أثناء زيارتنا للمكان آثار تحطيم الألواح القرآنية التي وقع جمعها فوق طاولة.

أما المساكن التي وقع نسفها بالمتفجرات فهي على ملك :

محمد بن أحمد الزهاني (قاض بمحكمة الكاف)، داوود بن علي رحيم، أحمد بن محمد بن علي بيّة، الصادق بن رمضان بن هويصة، خميس بلحاج محمد الزماني، أحمد بن محمد بن عثمان عليّة.

كما إعتدى الجنود على امرأة حامل في الشهر الثامن فأجهضت حملها الذي مات.

وأخيرا ألزمو السكان بدفع غرامة مالية قدرها 100 ألف فرنك.

الصمعة :

قضى فيها الجنود أيام 28، 29 و30 جانفي والحال أن ربيع ساعة كانت تكفي لجمع كل سكان القرية خاصة وأنهم لم يستعصوا. فقد إقتحموا المنازل وجمعوا كل ما

فيها من أثاث وأحرقوه ونهبوا كل الأموال والحلي وفجروا بالديناميت بعض المساكن منها دار حسن الحاج علي وكذلك المتاجر بعد نهبها.

قليبية :

نظمت فيها مظاهرة يوم 24 جانفي ولم يقع أي اعتداء على الأجانب أو تصادم مع قوات الأمن ومع كل ذلك كانت الخسائر في صفوف التونسيين كبيرة. ومن سماع الشهادات لبعض من تم إحصاؤهم تعرفنا على :

1 و 2 : "عزيز بن علي خوجة" عمره 38 سنة وأب لسبعة أطفال، حمادي الغربي عمره 26 سنة".

فقد ألقى القبض على عزيز في منزله يوم 31 جانفي ونقل إلى مركز الشرطة ثم شوهد وهو يغادر المركز صحبة الغربي نقلوهما إلى مركز "الحرس" الذي حملهما في سيارة إلى سانية الإمام وهناك تم إعدامهما وجاؤوا بجثتيهما إلى مركز الشرطة الذي دعا "العمدة" وأمره بنقل جثتيهما إلى أهلتهما لدفنهما في نطاق السرية.

3 : حمادي بن علي بو عفيف عمره 22 سنة هاجموه في داره وأثناء التعذيب كسروا دماغه فمات.

4 : محمد المسلماني قتلوه وهو عجوز يتجاوز عمره 70 سنة.

5 : حميدة بلحاج عليية بن سعيد. طالب قتلوه أثناء المظاهرة.

6 : صالح بن حدية قتل غداة المظاهرة وهو معروف ببلاهته.

7 : عز الدين بن أحمد فرج الله قتل وهو عائد من الضيعة بحيواناته.

أما عمليات النهب والسرقات فقد شملت معظم المساكن والمتاجر كما وقع بالنسبة للحاج عبد الرحمان الغربي الذي أحرقوا مكتبته النفيسة بكل ما فيها من كتب وخزائن كما نهبوا أمواله التي تفوق أربعة مليون فرنك هذا إلى جانب حرق الشاحنات والسيارات التي من بينها سيارة المستشار بوبكر السعفي وسيارة عامر بن محمد العربي.

وادي القطف :

قتلوا فيه شخصين أحدهما أصم وأبكم.

حمام الاغزاز :

يوم 20 جانفي وقع قصفها من الطائرات بالرشاشات وقام الجنود بتهديم ثلاثة مساكن وقتل خمسة أشخاص ونهبوا حلي النسوة واعتدوا على عفافهن بما في ذلك فتاة عمرها 16 سنة.

نابل :

يوم 20 جانفي نظمت فيها مظاهرة وبعدها قتل الجنود خمسة أشخاص وجرحوا عشرين رجلا إلى جانب عمليات النهب ومن ذلك الاستيلاء على الذهب والحلي للصيدلي هاشم الجعايبي بما قيمته أكثر من مليون فرنك، حدث ذلك بحضور المراقب المدني وضابط الشرطة هذا إلى جانب القتل والإعتداء على كثير من العائلات.

الحمامات :

أسفرت عمليات التخريب والاعتداء على جرح الكثيرين وقتل شخصين.

منزل بو زلفة : دخلوا السوق فهدموا كل المتاجر وأتلفوا ما فيها وأحرقوا ثلاثين مسكنا وكل ممتلكات سكانها إلى جانب إقتحام عديد المنازل وتخطيم كل ما فيها.

الامضاء : الدكتور بن سالم الدكتور الماطري.

تقرير الجنرال غربي Garbay حول أحداث العملية الأمنية بالوطن القبلي

القيادة العليا للجيش بتونس

الديوان عدد 34 "سري" إجابة على طلب هاتفي من الخارجية

1952/2/19

منذ مدة أصبح الرأي العام التونسي والفرنسي والأجنبي في حالة تحفّز وتأهّب بسبب الحملة الإعلامية التي نظمت بهدف الخط من مصداقية الجيش ومن الدور الذي تقوم به فرنسا في تونس لتظهرها كأنها تقاوم بوحشية شعبا مسالما معرضا للنهب والإغتصاب والتقتيل.

تدور هذه الحملة حول العمليات التي قامت بها الشرطة في مناطق الوطن القبلي.

الجيش لم يتحرك لأن حفظ النظام موكل إلى السلط الأخرى ولها وحدها حق الاجتهاد لحماية وحداتها واستعمال الوسائل المجدية واللازمة.

أصل الموضوع : بداية من يوم 19 جانفي إلى 28 منه وقعت عدة مظاهرات وإضطرابات في المدن الكبرى إلى جانب الفوضى والقتل والتخريب وظهرت بوادر إنتفاضات في القرى والريف بتحريض من حزب الدستور الجديد وبتأييد من الحزب الشيوعي وكان لهم هدف مزدوج يتمثل في:

- تعميم العصيان والإنتفاضة في كامل البلاد التونسية.

- تقديم ملف أمام الأمم المتحدة والرأي العام العالمي تكون فيه فرنسا متهمه.

- "لم يتم تحقيق الهدف الاول"

- ملف الإتهام ضد فرنسا يتكون من حجج سياسية ملفقة ليست من مشمولاتنا فيها كثير من المبالغات التي تزداد زمن الاضطرابات خاصة عندما تنجح قوات الامن في قمع تلك المظاهرات ثم يقع إستغلال ذلك ضد السلطة. ومع الأسف فإن تلك المصادمات كانت دامية في كثير من الأحيان وتعطي للدستوريين فرصة ثمينة لاستغلالها :

- ذلك أن الأسبقية في تنظيم المواجهات كانت تأتي دوما من طرف الدستوريين.

- ولأن خصائص وطبيعة الهجمات الظرفية أدت إلى مصرع بعض الأبرياء الذين كانوا طرفا فيها مثل ما حدث "للعقيد دوران DURAND والملازم أول فاشي VACHE والحرس CICERO أو إلى إصابة بعض الجرحى بسقوط بدني مثل ما وقع في أحداث المكنين.

هكذا بدأت تظهر الإشاعات التي تبنى الشاذلي باي "الجدير بالاحتقار" البعض منها :

1 - "أن العقيد DURAND مات برصاصة طائشة من أحد جنوده"

2 - "أن العقيد هاجم جمهورا أعزل، وحده، ولذلك نال جزاءه".

ومن جهة أخرى فإن إسماعيل بن ظريف الملحق بديوان الوزير الأول تحول يوم 28 جانفي إلى الساحل "وهو ولا شك ليس على علم ببدء العمليات الأمنية بالوطن القبلي" وذلك للقيام بتحقيق حول أحداث المكنين وللحصول على وثائق يمكن إستغلالها من طرف حزبه.

لم يتعرض في تقريره المصاحب "وفيه تهويل" ولو بإشارة إلى الهجوم الذي وقع على مركز الشرطة بالمكنين ولا إلى القتل والجرحى في صفوف مواطنينا وفي التقرير تحريف للوقائع البسيطة التي حدثت قصد إستغلالها واستنباط أمور لم تحدث بالمرّة وذلك لبعث الرجة الاولى لحملة دعائية واسعة عن أعمال العنف المرتكبة ولأن تلك الامور يمكن أن تكون مصدر إنشغال للسلط المدنية لعدة أيام وتفاجئ حتى أصحاب النوايا الحسنة.

أحداث الوطن القبلي

نظمت الشرطة حملات تفتيش ومشييط بحثا عن الأسلحة في الوطن القبلي وفي تونس.

كانت العمليات في تونس تحت إشراف المراقب المدني أما في الوطن القبلي "قربالية" فكانت تحت إشراف مساعد العقيد رئيس الفرقة العسكرية بتونس. والملاحظ أن النظام الخاص السائد في تونس يخول للسلط المدنية صلاحيات لا تختلف عن الصلاحيات المخولة للجيش في حالات الطوارئ والحكم العسكري وبهذا تصبح المسألة مسألة أشخاص يمكنهم حسن التصرف في الوحدات الامنية أما القيادة المشتركة فهي التي تقرر من يتولى تسيير العمليات.

المنفذون يتكونون من قوات الامن الثلاث "جيش، شرطة، حرس" إن القوات العسكرية تعمل دوما تحت إشراف ومسؤولية المقيم العام. إن عمليات التفتيش والتمشييط التي قنامت بها قوات الأمن في الوطن القبلي وفرت للدستوريين والشيوعيين فرصة سانحة يمكن إستغلالها أكثر من المظاهرات وأعمال القمع السالفة.

- ولأول مرة نكون سابقين للقيام بمبادرة "هي عملية الوطن القبلي" وهو ما يعرضنا أكثر إلى الإنتقاد وإلى وصفنا بالمهاجمين.

- إن الوحدات التي إستخدمناها وهي فرق للردع أنت للنجدة وكانت قبل ذلك تقوم بمهمات في المدن الكبرى تتمثل في التدخل وحفظ النظام كما أخذنا للنجدة كتيبة من جيش المظلات معدة للحرب في الهند الصينية ومقاومة التحركات السياسية، إرتكب هؤلاء الجنود مخالفات وقاموا بأخطاء في البداية يمكن إستغلالها بسهولة في الدعاية وفي أسرع وقت :

- فريق من اللفياف الاجنبي (1) كان موجودا ضمن تلك الوحدات الأمر الذي أعطى فرصة ثمينة للحزب الشيوعي لوصفهم بالفستيو GESTAPO وأعوان هتلر وهكذا وجد الحزب الدستوري الجديد فرصة أخرى مناسبة لاستغلالها.

(1) يطلق عليه التونسيون جيش الرعب والوحشية هذا النعت من ذاكرة الاستاذ محمود المسعدي.

إن عملية الوطن القبلي في حد ذاتها تمت بقوة وبسرعة ليقع بعث أفرادها إلى الساحل وذلك لنجدة قوات الأمن هناك وقد كانت عموما تنقصها الدقة وحسن التنظيم ومرتجلة في بعض الأحيان وهي ليست في دقة العمليات التي تمت بعدها.

- وأخيرا "وهو ما قد يجهله الدستوريون" أن السلط المحلية تملك قوات تدخل منظمة وكافية لصد كل عدوان وأعمال عنف وهي تأخذ تعليماتها من الحكومة لفرض الرقابة على الصحافة وعلى برقيات وسائل الإعلام.

ولقد تطورت أساليب الدعاية التونسية والشيوعية في ظل تلك الظروف الملائمة.

الأوامر التي أعطيت ومراحل تنفيذ العملية موجودة "في تقرير ملحق بتاريخ 4 فيفري 52".

التحقيق الاول

بمجرد عودة إسماعيل بن ظريف من الساحل وبعد قيامه بتقصي الحقائق أستقبل من طرف الامير الشاذلي باي بتعلة إعتداله في إجراء التحقيق حول أحداث المكنين وتم إرساله فورا إلى الوطن القبلي بعد إنتهاء العمليات الأمنية التي قامت بها الشرطة وكانت مهمته الأساسية الحصول على الحجج الموضوعية التي يستطيع إستخدامها في الحملات الإعلامية خاصة بعد فشل حركة الإنتفاضة.

ومن جهة أخرى فإن مهمته أصبحت سهلة عند حصوله على ترخيص من السلطات المحلية الفرنسية "وتجدون نسخة من تقريره في "الملحق عدد 3". قام بزيارة معظم مناطق الوطن القبلي الشرقية دون التعرّيج بصفة خاصة على تازركة ولكنه قدم إقتراحا له معنى كبير يطلب فيه تعويض MALADO وهو مرسوم في خطته في مدينة نابل بعامل نشيط وقتي.

وفعلا عين إسماعيل زويتن عاملا "واليا" في نابل "وقد عرف بأنه إنتهازي" تم ذلك بدون موافقة المقيم العام وعند تنصيبه قام بمشهد تمثيلي إنتهى بفضيحة.

موضوع تازركة

هذه القرية الصغيرة الموجودة على السواحل الشرقية للوطن القبلي لم تكن معاملتها أثناء عمليات التفتيش لا أسوأ ولا أحسن من مثيلاتها (1) ليكون اسم تازركة بعد ثمانية أيام مرادفا للعنف والتقتيل لو لم تتوفر ثلاثة عوامل :

1 - وجود المعلم اللقاش كعضو مؤثر في تشكيلة الدستور الجديد الذي وقع إيقافه أثناء عمليات التمشيط : وهو في آن واحد صهر لرئيس ديوان الدكتور بن سالم وزير الصحة "وهذا الأخير أمضى على تقرير مع الدكتور الماطري.

2 - خلو القرية من مركز شرطة أو مركز حرس وعدم وجود معمر فرنسي يقيم فيها كل ذلك كان من الظروف المناسبة لعامل نابل الذي استطاع بمساعدة زوجة اللقاش وتطبيقا لنصائح الدكتور بن سالم أن يأتي بعدد وافر من شهود الزور ويقدم حججا ملفقة كانت سببا في إيقاع المحققين في الخطأ ولمدة طويلة حتى ولو كانوا من أصحاب النوايا الحسنة.

3 - وأخيرا لأن عمليات تازركة قامت بها فرقة من اللفياف الأجنبي مما أعطى فرصة للحزب الشيوعي كي يقذف سهامه وبدون تردد على خصم كان يتابعه منذ مدة أثناء حرب الهند الصينية وفي وقت مناسب كان فيه البرلمان الفرنسي يناقش موضوع الجيش الاوروبي .

برقيات أسشييتد براس "ASSOCIATED PRESS" وجريدة "LE SOIR" الفرنسية :

كذلك وليس من باب الصدفة تواجد مراسل الوكالة الأمريكية يوم غرة فيفري في تازركة وكان للبرقية التي أرسلها في نفس ذلك اليوم وبدون اعتراض من الرقابة أن أوجدت حساسيات في الرأي العام العالمي والفرنسي ولم تكن البرقية وبصفة تلقائية مناوئة للجيش ولكنها حملت أخبارا هامة إتقطها الصحفيون الأمريكيون.

في اليوم الموالي إتجه PAYET مراسل الصحافة الشيوعية بفرنسا إلى تازركة وبعث بتقرير أول وكان سيوجه مراسلات أخرى أعنف لولا حجزها من طرف الرقابة

(1) تعليق : هذا اعتراف مكتوب من قائد الجيوش بأن الفظاعات والجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن في تازركة ليست أسوأ ولا أحسن من مثيلاتها في الوطن القبلي والساحل وغيرها.

"تجدونها مصاحبة" ومع ذلك أحدثت مراسلته إندهاشا وحيرة في الأوساط اليسارية المتطرفة بفرنسا.

الحملة الدستورية

وقع بعث مناخ سياسي خاص نتيجة الاتصالات الهاتفية المتكررة بين صالح بن يوسف من باريس ورئيسه في تونس كانت كلها ذات أبعاد ومعان وتدور حول موضوع الفظائع التي إرتكبتها القوات الفرنسية في الوطن القبلي وخاصة في تازركة والتي ستكون قاعدة لإعداد ملف الشكوى الموجهة ضد فرنسا التي يعرفونها بأنها قوة ردع وهجوم على الشعب التونسي وهذا ما يمكن إستغلاله بنجاح في الدعاية في تونس أو في باريس أو أمام الكتلة الانقلو ساكسونية في الأمم المتحدة.

انطلقت الحملة الإعلامية بقوة وبسرعة في الصحافة العربية "التي تتحد لأول مرة" وتساندها بعض الصحف الفرنسية. تحركت كلها لنشر أخبار ما وقع بالوطن القبلي وبتازركة (1). كما تحركت بنات الباي في تونس لبعث لجان مساندة وإغاثة لفائدة المنكوبين في الوطن القبلي على أيدي الشرطة. قفز الحزب الدستوري على هذه الفرصة للتشهير بتلك الوقائع وجمع المزيد من التبرعات.

كان الدستوريون يلقتون المتضررين دروسا في المبالغة والتلفيق من ذلك ما قاله أحدهم أن الجيش قتل ابنه في المهدي رقسا بالأقدام وافتك الأطفال الأربعة من حضن أمهم وقتلهم.

وهكذا فإن بقية التقرير يأخذ نفس الإتجاه ويصب في نفس القناة، إن الضرر قد حصل والدروس قد أعطيت للسكان للمبالغة في شهاداتهم أمام اللجنة وفعلا جاء الوقت المناسب للدستور ليقوم بضربته العنيفة.

يوم 6 فيفري وقع إعلام المقيم العام من طرف رئيس الحكومة "الوزير الأكبر" بأن لجنة بحث وتحقيق ستتحول إلى الوطن القبلي برئاسة وزير الدولة الدكتور محمود

(1) هذا الإجماع الإعلامي العالمي الأوروبي والأمريكي والعربي الآسيوي وحتى الصحف الباريسية هل تنقل أخبارا إدعائية !! والحقيقة لا يعرفها إلا الجنرال Garbay لأنه صنعها وأمر جيش المظلات واللفيف الأجنبي بتنفيذها.

الماطري ومساعدة الدكتور محمد بن سالم وزير الصحة وهو يدعو السلطة الفرنسية لتكون حاضرة وممثلة.

وبعد تردد قليل رفضت الإقامة العامة العرض لأن المشاركة قد تكون إعترافا ضمنيا بما حدث خاصة بحضور وزيرين وقائد "والي" معروف بأفكاره وهو أمر قد يؤدي بنا إلى الوقوع في شرك تم إعداده بدقة ونكون نحن ضحاياه الوحيدين .

الدكتور الماطري كان أكثر واقعية من زميله بن سالم الذي بالغ في عدد القتلى من الاطفال فأرجعه الماطري إلى أربعة فقط.

لا نتجاوز هذه الحدود من الوقائع في الوقت الحاضر فالمكروه قد وقع مهما كانت الاستنتاجات التي ستصل إليها لجنة التحقيق والتي لم تعارض السلطة الفرنسية في بعثها فهي تحقق مع التونسيين أو مع جنودنا المتهمين في وقت كثرت فيه الشائعات وراجت الأكاذيب وهي في كل الحالات ستخلق جروحا يصعب محوها.

وينبغي علينا أن لا نتصور أن درسا واضحا مثل هذا لا نأخذ منه عدة عبر ثابتة.

العناصر الأساسية للدعاية والأمر الحقيقية

العمليات الأمنية في الوطن القبلي قسمت بين كتيبتين :

واحدة في الشمال الغربي تحت مسؤولية قائد الحرس الجمهوري والأخرى في الشمال الشرقي تحت قيادة الملازم أول من نفس الجيش.

والغريب أن البحث لم يشمل إلا الشمال الشرقي الذي فيه تازركة مع العلم أنه يوجد في الفريقين عناصر من جنود اللفيف الاجنبي .

إن التهم الموجهة للفوج يمكن حصرها فيما يلي :

- السرقات والنهب، تهديم المساكن، إغتصاب النساء، القتل وقتل الأطفال.

بدون حكم مسبق على نتائج التحقيق فإن السلطة العسكرية قادرة على تقديم أكثر ما يمكن من التوضيح حول تلك المواضيع.

ملاحظات عامة

تلك الكتائب "هي جزء من الفوج الثالث للقوات المسلحة " لم تترك للعمل بمفردها لتقوم بالتمشيط وتجريد سكان القرى والمعلوم أنها حضرت قبل يوم واحد من الشروع في القيام بالعملية لنجدة قوات الأمن، وهي لا تعرف تونس ولا أهلها ولا تفهم لغتهم وهي ليست معنية بعمليات التفتيش والتحقيق . وهي عادة ما تبقى خارج القرية أما الذين يقومون بالعمليات داخل التجمعات السكنية وفي المنازل فهم الشرطة والحرس المتجول وممثلون عن السلطة المدنية المحلية بمساعدة الشيخ "العمدة" وأعيان القرية حيث يتم تجميع الرجال وتسليم الأسلحة ويتم إيقاف المشتبه فيهم ثم تبدأ عملية تفتيش المساكن بمساعدة فرقة فنية مجهزة بآلات الكشف عن الأسلحة والذخيرة التي يخفونها كما يتم إيقاف الأشخاص الذين لم يأتوا عند تجميع السكان في ساحة القرية.

وفي بعض الأحيان وكما وقع في تازركة مثلاً إذ تخلف الحرس المتجول تحل محله فرقة من الجيش ويكون برفقة الشرطة والحرس.

1 - النهب والسرقة :

عمليات التفتيش تتم بسرعة كما يقع في الديوانة والأشياء لا تعاد إلى أماكنها وتبقى مبعثرة والغريب أنه وبعد ثمانية أيام بقيت الأوضاع على حالها ليسأهدها المراسلون الصحفيون حتى توحى إليهم بعمليات نهب وسرقة ويقع إستخدامها في الدعاية.

في الواقع ليس هناك أشياء يمكن سرقتها أو تكون محل إهتمام الجنود بها ما عدا الدجاج والأغنام فالتموين عندهم يتكون من السميد والزيت والفلفل أحمر، وفي بعض القرى أتى السكان من تلقاء أنفسهم بطعام الكسكسي للجنود وهو طعام غير محبذ عند الأجانب ما عدا الفرقة الرابعة السوافة وذلك لكثرة الشحوم والزيت فيه.

لقد تم تحطيم بعض أشجار البرتقال وقام جندي بسرقة أسورة ذهبية لإمرأتين أعيد إليهما المصوغ وقت معاينة الجندي "تقرير مصاحب" كما وقعت سرقات أخرى لم تتمكن من التعرف على مرتكبيها وهي لابد أن تكون قليلة لأنه غير مرخص للجنود في القيام بعمليات التفتيش في غياب الحرس المتجول أو الشرطة، ويجب أن لا ننسى

أنه من تقاليدهم كلما قام الجيش بمداخلة قرية إلا وقام بمثل تلك الأعمال من سرقات ونهب ونيل من شرف النساء اللاتي قد يصيبهن بالإجهاض كما لا يستغرب أن الدستور قد يسلط نفس التهمة على الجنود المغاربة إن وجدوا في صفوف هذه الفرقة وهي أمور ليس لها أي أساس من الصحة.

وأخيرا وقعت إعاقة المتضررين وهم الذين يحرضهم الدستوريون للقيام بالمبالغات للحصول على مساعدات إضافية على أمل أن الحكومة الفرنسية قد تعوضهم عن خسائرهم « بدون تقديم الحجج في ذلك ».

2 - تهديم ونسف المنازل :

بعد الهجومات والحرائق والتخريب الذي قام بها بعض الأهالي، تقرر بالتعاون مع السلط المحلية تهديم بعض نوادي الحزب والشبيبة الدستورية، وحتى لا تقع تجاوزات أو حوادث فإن عمليات الهدم "التي من المفروض أن تتم بواسطة الديناميت" أسندت إلى فرق من الهندسة العسكرية تحت إشراف ضباط ولم تشمل إلا القرى الآتية الذكر :

- **بني خلاد** : وهي التي تم فيها قتل الملازم VACHE وحرقت ضيعتين وسيارة والإعتداء بالعنف على المعمرين فيها.

- **بني خيار** : التي تشتمل على خليتين دستوريتين قامتتا بنصب كمينين يومي 20 و 21 جانفي في مدينتي نابل والحمامات.

- **حمام الأغراز** : مجموعة من الشبان تمكنت من مهاجمة المركز الغابي بدار شيشو والإعتداء على الحرس بقلبية يوم 24 جانفي وشاركوا في إصطدامات يوم 25 من نفس الشهر.

- **المعمورة** : تم تفجير مسكن من طرف جنود اللفياف الأجنبي وعندما أعلمهم عمدة المنطقة "الشيخ" أن المسكن الثاني ليس إلا معبدا دينيا (زاوية)، توقفوا عن هدمه وتراجع الضابط المشرف وأوقف العملية ولم يهدم ما تبقى وهو نادي الشبيبة الدستورية. في النهاية ألحقت عديد الأضرار ببعض المساكن الناتجة عن استعمال المتفجرات.

وأخيرا هناك مساكن وقع تهديمها جزئيا من طرف الفرقة لأن أصحابها مشتبه في أمرهم ولأنهم أغلقوا محلاتهم ولاذوا بالفرار وتقتضي عملية تفتيشها خلع الأبواب أو تهديم أجزاء من السقف للدخول إليها.

كما أن جدران بعض المحلات تهدمت جزئيا. عند تفجير مساكن مجاورة لها أو تسريت إليها حرائق نتيجة استعمال الديناميت لكن سرعان ما وقع إطفائها لكن الأهالي بتحريض من الدستوريين قاموا بتهديم ما تبقى منها أملا في الحصول على تعويضات أكبر.

وزيادة في المبالغة وقع إدراج حتى المساكن المهجورة الخربة منذ مدة طويلة في قائمة المساكن التي تعرضت للضرر.

3 - الإغتصاب والإجهاض :

إن عمليات الإغتصاب والإجهاض تمثل جزءا من الفلكلور التونسي فقد بين بن ظريف في تقريره أنه إثر مرور اللفياف الأجنبي بالمعمورة تم تسجيل 15 حالة خطيرة لنسوة حوامل وقع إغتصابهن والبعض منهن أجهضن حملهن بسبب ذلك ونتيجة الرعب.

أما في تازركة وخلال ليلة كاملة كنا لا نسمع إلا صياح وصراخ النسوة اللاتي تعرضن لمثل تلك الفظائع.

أما تقرير بوحاجب وبن عمار فقد تعرضا للذكر أسماء المعتدى عليهن فذكر الأول 7 أسماء بينما لم يجد زميله إلا 6 أسماء.

أما الدكتور الماطري فقد كان أكثر واقعية وعقلانية واكتفى بذكر 6 ضحايا الإغتصاب ومع ذلك فالأسماء غير متفق عليها في التقارير المذكورة، كما ذكر الماطري وهذا صحيح أن فتاة عمرها 16 سنة ألفت بنفسها في بئر حتى لا تتعرض للإغتصاب. فماذا جرى لتلك المسكينة؟

في الواقع هناك إمرأتان "صلوحة درويش وفتاة هي ابنة خميس جمال الدين" تعرضتا لعملية عنف من طرف جندي من اللفياف الأجنبي بعد أن إنتزع حليهما حاول

إغتصاب الفتاة وهذه الحادثة وقعت يوم 29 جانفي على الساعة الثالثة بعد الزوال (انظر ملحق عدد 9). وتم في الحال إيقاف وسجن الجندي الذي قام بهذه المحاولة الفاشلة.

والملاحظ أن الجندي استعان بسكين لقطع الأسورة من أيدي النسوة فجرهن جروحا خفيفة.

وقد آستغلت هذه الحادثة في الحال للقيام بدعاية واسعة تذكر أن البطلتين جرحنا بسبب الدفاع على شرفهما.

من الممكن أن أحداثا مماثلة قد وقعت في أماكن أخرى لكن ذلك أمر يصعب حدوثه بالنهار بسبب تواجد المدنيين المصاحبين لفرق التفتيش ونذكر من بينهم الصحفيين (DE BROIN و LE DIEU) اللذين كانا موجودين أثناء عمليات التفتيش.

أما بالنسبة لليلة الفاصلة بين 29 و30 جانفي "ليلة الحادثة" فإن جنود المظلات من الليف الأجنبي قضوا ليلتهم صحبة الضباط والضباط المساعدين داخل القرية.

وذكر عمدة القرية والأعيان الموجودون بها أنهم يجهلون وقوع مثل تلك الحوادث (انظر الوثيقة المصاحبة عدد 10)، وقد تراجعت بعض النسوة في تصريحاتهن السابقة وأكدن عدم تعرضهن للإغتصاب من طرف الجنود وكانت هذه الإدعاءات بعد إقناعهن من طرف الدستوريين وهذا التراجع ليس من تقاليد الإسلام.

وفي هذا الموضوع لا يمكن في الوقت الحاضر أن نقر شيئا نظرا لأن الممرضات والأطباء الذين قاموا بالمعينة والتي جاءت متأخرة بـ10 أيام فإن تقريرهم أصبح لا يعتمد عليه، والمعلوم أن الكتيبة أقامت بتازركة سواء كامل المدة أو البعض منها :

- من 29 إلى 30 جانفي ومن 31 جانفي على الساعة الثالثة بعد الزوال إلى فجر يوم 2 فيفري.

والملاحظ أن عمدة القرية "الشيخ" وأعيانها كان بإمكانهم في تلك الفترة (10 أيام) أن يتقبلوا شكاوى المتضررات وإعلام السلط المدنية والعسكرية بذلك، لكنهم لم يتصلوا بأي شكوى والدليل على ذلك أنه إثر مغادرة الكتيبة لمنطقة تازركة يوم 2

فيفري تجمع السكان في الساحة وهاوتوا "تحيا فرنسا" (1). إذن كيف يمكن تفسير هذا الهاتف بحياة فرنسا؟ وكيف يمكن للأهالي أن يغيروا رأيهم بسرعة خلال تلك الفترة؟

4 - القتل :

جرت بعض أحداث عنف وإضطدامات دموية في مناطق الوطن القبلي مثل نابل، الحمامات قلبية، حمام الأغراز خلال يومي 20 و25 جانفي أسفرت عن عديد القتلى والجرحى (انظر الوثيقة المصاحبة عدد 11)، وكانت هذه الأحداث نتيجة لهجومات الدستوريين المسلحين على قوات الأمن وقد وصف الدكتور المطري تلك الإضطدامات بأنها مظاهرات لم يحدث فيها إعتداء على أي شخص أروبي، كما وصفها الطاهر بن عمار بأنها هادئة وسلمية ولم تسبب أي ضرر ولم تمس من أمن المنطقة.

أما المعمرون في الحمامات وخراس الغابات بقلبية ورجال الحرس فرأيهم مخالف لذلك تماما.

ومهما تكن الوقائع يجب أن لا نخلط بين الضحايا الذين أصيبوا خلال أعمال العنف والمظاهرات والإضطدام مع قوات الأمن وبين ما وقع خلال عمليات التفتيش التي قامت بها الشرطة أيام 28، 29، 30 و31 جانفي، وقد تم التعرف بكل أسف على 4 قتلى ماتوا خلال الأحداث وعلى أية حال لا يمكننا أن نوجه الاتهام إلى سرية الليف الأجنبي بأنهم خالفوا التعليمات التي أعطيت إليهم، أما الأموات فهم الآتي ذكرهم :

1 - محمد بن فرج بن سالم الجمالي مات في بني خيار يوم 29 جانفي على يد الفرقة الأولى لجنود المظلات.

2 - محمد بلحاج عمر مخلوف مات في المعمورة يوم 29 جانفي على يد الفرقة الأولى لجنود المظلات.

3 - مصطفى بن محمد بن مصطفى علي مات في تازركة يوم 29 جانفي على يد الفرقة الثالثة لجنود المظلات.

(1) تعليق : هذا الكلام من يصدقه ! خاصة بعد كل ما حدث في تازركة.

4 - غيازي بن الطيب بن أحمد المسعدي مات في تازركة يوم 29 جانفي على يد الفرقة الثالثة لجنود المظلات.

أما أموات قلبية وحمام الأغزاز فلا ننسى أنه في يوم 24 جانفي وقع احتلال مركز الجندرمة "الحرس" من طرف المتظاهرين ودام هذا الإحتلال حوالي ثلاث ساعات حيث تم تعزيز أعوان الأمن بكتائب من الجنود لقمع المتظاهرين وإجلاتهم عن المركز، ويوم 25 جانفي صباحا تم الاستعانة ببعض الطائرات التي كانت تمطر المتظاهرين بالرصاص في كل من حمام الأغزاز وقليبية وضواحيها (1).

5 - قتل الأطفال :

مثل هذه الأعمال شنيعة وهي مثيرة للرأي العام وارتكاب جريمة قتل طفل في المهمل ولو بدون قصد هي أكثر بشاعة، إذا كانت هناك قاعدة أساسية يمكن أن يستند إليها الدستور في دعايته في الحال ضد تلك العمليات فهي أعمال من هذا النوع. إذن فماذا نلاحظ ؟ هناك :

(أ) كتيبتان من الجيش يشاركنهما الحرس قامتا بعمليات التفتيش والتمشيط في تازركة كامل يوم 29 جانفي وذلك بحضور صحفيين، حيث وقع إيقاف جندي من اللفياف الأجنبي بطلب من أحد الأهالي لأنه تعمد سرقة المصوغ ولم يشتك أحد من قتل الأطفال.

(ب) غادر الجيش القرية يوم 30 جانفي ولم نسجل تقديم أي شكوى في الموضوع.

(ج) يوم 31 جانفي جاء إلى تازركة إسماعيل بن ظريف ملحق بديوان الوزير الأول للقيام ببحث في الموضوع، وبعث في الحال تقريره إلى رئيسه ولم يذكر (تهديم المنازل، قتل السكان، الضرب، التعذيب، السرقات، التجويع) كما أنه لم يذكر قتل الأطفال، هل نسي حقا فرصة ثمينة كهذه والسكان قبل أن يحدثوه على جوارهم المهشمة ومخزوناتهم الغذائية المتلفة ولماذا لم يأتوا إلى حاميتهم الطبيعي ويحرضونه على الإنتقام من مرتكبي أعمال فظيعة كقتل أطفالهم؟

(1) اعتراف جميل من الجنرال.

(د) يوم 31 جانفي دخل جيش المظلات إلى تازركة وقضى فيها ليلة كاملة وكامل اليوم والليله الموالية والتقى خلالها مع مراسل أسوشيتد براس ومع إسماعيل بن ظريف، وعند مغادرته للقرية ودّعوه بالتصفيق ولم يشتك أحد من قتل الأطفال.

(هـ) برقية وكالة "Associated Presse" كانت مفصلة ولكن لم يتم إرسال أي موضوع ذي حساسية فيها من شأنه أن يؤثر على الرأي العام في فرنسا أو في الخارج، وهي لم تتعرض إلى قتل الأطفال.

(و) مساء يوم 4 جانفي بعث مراسل صحفي شيوعي إلى فرنسا برقية مطوّلة استغل فيها كل ما يضمه الحزب الشيوعي من حقد إزاء اللفياف الأجنبي ولم يتحدث عن قتل أطفال رضع.

ولم يذكر هذا الموضوع إلا في التقرير الذي قدمه بوحاجب يوم 5 فيفري قائلا : " قتل طفل وفقد آخر"، وفي تقرير آخر بعده بتاريخ 11 فيفري قدمه الطاهر بن عمار ذكر فيه أن الأطفال الذين قتلوهم يبلغ عددهم الخمسة.

الماطري وبن سالم قاما بتحقيق يومي 8 و 9 فيفري ذكرا فيه أن عدد الضحايا من الأطفال أربعة فقط.

ماذا يحدث إذن إن التهمة خطيرة ؟

وحتى لا تؤثر الفرضيات البسيطة وتكون حكما مسبقا على التقرير الذي أذن به الوكيل العام فإن محتواه سيعرف في القريب.

الواقع أن الحزب الدستوري يتوخى في طريقه للوصول إلى الحكم نفس الأساليب التي إستعملها النازيون سنة 1934.

وهو يعتمد في ذلك حتى على المنحرفين لتحقيق أهدافه، ونأمل أن تؤول النتيجة في هذه المرة إلى معاقبة المسؤولين وأعاونهم حسب ما يستحقون.

الفوج الثالث لجنود المظلات الأجانب : قدم يوم 26 جانفي للنجدة ووقع إستخدامه في الوطن القبلي منذ 28 جانفي وكان تحت قيادة BROTHIER وهو ضابط مقتدر جدّي صارم مع جنوده ومع نفسه.

نصف الجنود المظليين من المرتزقة كثير منهم شاركوا في حرب الهند الصينية وكذلك كل ضباطها عدا ثلاثة، تركيبة هذا الفوج BATAILLON على النحو التالي :
45 % ألمان، 15 % إيطاليين، 15 % فرنسيين وبلجيكيين، 10 % من أوروبا الوسطى معظمهم من المجر و10 % إسبان.

المنتدبون الشبان والإيطاليون هم في الغالب غير منضبطين ولصوص، والإيطاليون في تونس يميلون كثيرا إلى الإفلات من مراقبة رؤسائهم.
إن وحدة المظليين من الليف الأجنبي مفيدة جدا في عمليات الردع وأقل إفادة في عمليات الشرطة.

تونس 25 فيفري 1952.

الجنرال ثرياي "GARBY" قائد السرية
والقائد الأعلى للجيش بتونس

ملاحظة :

إذا كانت كل تلك الأمور موجودة في تقاريرهم وفي مدة قصيرة من 18 جانفي إلى 2 فيفري 1952 وكانت فيها الخسائر في الأرواح والممتلكات عظيمة فهي عينة تمكن القارئ الكريم من تصور جسامه الخسائر والتضحيات التي قدمها الشعب التونسي لمقاومة الاستعمار والحصول على الكرامة والحرية بعد ثورة مسلحة تواصلت من 18 جانفي 1952 إلى معركة برثو 13 نوفمبر 1954 التي قتل فيها ضباط وجنود فرنسيون في وقت كانت تجري فيه المفاوضات حول الاستقلال والتي وقع إثرها دعوة الشوار إلى إيقاف المعارك وتسليم الأسلحة.

رفض إصلاحات فوازار ومحمد صالح مزالي

حاولت الحكومة الفرنسية بعد توقف المفاوضات مع الحكومة التونسية وبعد فشل السياسة الدموية التي سلكها المقيم العام De Hauteclouque ومعه قائد الجيوش الفرنسية بتونس الجنرال Garbay تهذئة الخواطر فبعثت إلى تونس بمقيم عام جديد وهو Pierre Voisard في 3 سبتمبر 1953 ليسلك سياسة أقل عنفا وأكثر تفتحا وقام في 4 مارس 1954 بإصلاحات جوفاء رفضها الحزب والمنظمات الوطنية لأنها لا تلبي رغبات الشعب التونسي التي تتمثل في قيام حكومة تونسية مستقلة مسؤولة أمام برلمان تونسي منتخب.

وإصلاحات فوازار هذه لا تخرج عن محتوى ما قدمته فرنسا عدة مرات سابقا واقتصرت الحالية منها على إسناد بعض الحقائق الوزارية إلى التونسيين وتكوين لجنة مشتركة يرأسها المقيم العام لفض النزاعات، وبقاء الحقائق الوزارية الأخرى والرئيسية بيد الفرنسيين كالمالية والإقتصاد والتعليم.

كما قام بإطلاق سراح بعض السياسيين كالمنجي سليم والصادق المقدم ومبروك عبد الصمد وسليمان آغا وحمادي السنوسي.

إستعاد الحزب بعض الحيوية بإطلاق سراحهم، وكان كل من بورقيبة في منفاه في جالطة والباهي الأدغم وصالح بن يوسف في مقر الأمم المتحدة يدعون المناضلين في تونس لمواصلة المقاومة المسلحة وعدم الوقوع في فخ إصلاحات فوازار ومحمد صالح مزالي التي أعلن عنها يوم 4 مارس 1954. وهذا يعني تكريس السيادة المزدوجة. وظنت أن نفي بورقيبة إلى جزيرة قروا أمام السواحل الفرنسية بالمحيط الأطلسي بداية من 20 ماي 1954 سوف يحقق لها الهدوء في تونس ويطلق أيدي المقيم العام لتطبيق سياسته الإصلاحية المزعومة.

لكن المقاومة المسلحة في تونس لم تتأثر بشيء من ذلك وتواصلت بدون هوادة وأصبحت في عنفوانها فببورتورية المعزول في جزيرة قروا تمكن بوسائله الخاصة من الإتصال ببعض الصحفيين الفرنسيين للتعريف بالقضية التونسية، كما إتصل بمحمد المصمودي والطبيب المهيري وبورقيبة الابن (يمدونه بأخبار الثورة ويقدم إليهم نصائحه) حول مجرى الأحداث في تونس. وأمام تلك الإضطرابات المتزايدة سئم المعمرين الفرنسيون من الإقامة في مزارعهم لما يتهددهم من مخاطر في كل وقت رغم تسليحهم من طرف الجيش ورغم قوات الأمن والدوريات التي تقوم بحراستهم ونظرا إلى أن المعمرين هم الذين يمولون اليد الحمراء لارتكاب الجرائم ضد الوطنيين فقد أصبحوا مستهدفين من طرف الشوار للإنتقام منهم. ولذلك غادر الكثير منهم مزارعهم وذهبوا إلى العاصمة تاركن فيها الجيش يترصّد الشوار في الجبال.

موقف الحزب والمنظمات من الإصلاحات(1)

عقد مدير الحزب المنجي سليم يوم 8 أفريل 1954 إجتماعا كبيرا ضم شخصيات دينية وثقافية ومهنية وسياسية للنظر في الإصلاحات التي جاء بها فوازار وتم رفضها بالإجماع وعرضت على مجلس الأربعين فرفضها كما رفض الإصلاحات السابقة. من جهته عقد الإتحاد العام التونسي للشغل إجتماعا يومي 18 و19 أفريل 1954 للنظر فيها ورفضها كما رفضتها بقية المنظمات الوطنية ودعت فرنسا إلى سلوك سياسة بعيدة عن الإضطهاد والقمع للشعب التونسي وطالبتها بالإستقلال لأن عهد الإصلاحات الجزئية ولى وأنقضى.

أولا : الإعلان عن الإستقلال الداخلي

31 جويلية 1954

باءت سياسة العنف والدماء التي طبقتها المقيم العام دي هوتكلوك وقائد الجيوش الجنرال فرياي بالفشل الذريع ولم تأت إلا بنتائج عكسية جعلت حياة المعمرين في تونس في جحيم من الفرع والرعب لأن المقاومة الشعبية المسلحة رغم أسلحتها المحدودة والقديمة صامدة وازدادت قوة واتساعا بخروج بعض الزعماء من السجن مثل الطبيب المهيري والمنجي سليم لتعم كامل البلاد التونسية في المدن والقرى والأرياف والجبال وإن الجيش الفرنسي بكل معداته المتطورة من دبابات ومدافع وطائرات لم يتمكن من القضاء على الشوار والدستوريين رغم أنه ملأ كل السجون ولجأ إلى جمع السجناء في المحتشدات في العراء تحيط بهم أسلاك شائكة وحراسة شرسة تقتل لأتفه الأسباب ومحاكم مدنية وعسكرية تصدر أحكاما بالإعدام والأشغال الشاقة لا تخصص.

كل ذلك لم يقل في عزيمة الشوار والمناضلين.

وبعد الهزيمة النكراء للجيوش الفرنسية في الهند الصينية (المستعمرة الفرنسية) في المعركة الحاسمة Dien Bien Phu بقيادة الزعيم هوشي منه في ربيع 1954 أخذت فرنسا تبحث عن مخرج مشرف لها وذلك بتمكينها من الإستقلال على أن تعوضها الولايات المتحدة وتحل محل فرنسا لمقاومة المد الشيوعي.

في ذلك الوقت في 18 جوان 1954 وصل إلى المحكم منداس فرانس (1) وبقي رئيسا للوزارة إلى شهر فيفري 1955 وخلفه Edgar Faure وأمام الوضع الدولي الجديد (2) وتوصية الأمم المتحدة التي أرسلت بعثة لها إلى تونس لتقصي الحقائق حول السجناء السياسيين والتي أوصت بإيجاد حل للقضية التونسية بفتح مفاوضات جدية

(1) منداس فرانس زار تونس في 14 جانفي 1954 بدعوة من المحامين عبد الرحمان عبد النبي وتوفيق إبراهيم للدفاع في قضية مدنية وتمكن من التعرف على الأوضاع إثر مقابلته للهادي نورية بنزل الماجستيك عن طريق البشير بوعلي.

(2) Chaïbi Lotfi : socialistes français et nationalistes tunisiens 1945-1956, (2) imprimerie Orbis ; tunis 1997.

(1) انظر في الملاحق : معارضة الحزب الدستوري لتلك الإصلاحات الوهمية.

بين تونس وفرنسا تؤدي إلى الإستقلال ووجود جبهة مقاومة في المغرب تعمل هي الأخرى على تفويض أركان الإستعمار الفرنسي بقيادة ملكها محمد الخامس وتحركات مقاومة الإحتلال التي بدأتها جبهة التحرير الوطني في الجزائر.

فضل رئيس الحكومة الفرنسية Pierre Mendes France الخروج من مستنقع العنف الذي تردى فيه الجيش الفرنسي بتونس والذي زاد من تصميم الشعب التونسي على نيل مطالبه في التحرر والإستقلال واقتنع بضرورة إيجاد حل للقضية التونسية فقام باتصالات بمحمد المصمودي ممثل الحزب الدستوري في باريس وعقد معه لقاءات ومع زعماء الحزب في جينيف ثم قرر السفر إلى تونس وحل بها يوم 31 جويلية 1954 ولم يستطع النزول في مطار تونس بسهولة وبقي وقتا طويلا يحلق بالأجواء إلى أن تمكن الجيش من توفير أمنه بسبب معارضة غلاة الإستعمار لما سيصرح به من إستقلال داخلي لتونس وكان الإعلان التاريخي باعتراف فرنسا بالإستقلال الداخلي لتونس في قصر قرطاج أمام الأمين باي ومما جاء في خطابه يوم 31 جويلية 1954 :

«إن فرنسا تعترف رسمياً بالإستقلال الداخلي لتونس وتنادي به وتريد تأكيده على عين الملأ وتريد أن توفر له أسباب النجاح ذلك أن درجة التطور التي أدركها الشعب التونسي وكذلك ماقتناز به نخبته من قيمة جعلتها موضوع إكبار عندنا. كل ذلك يبرر دعوة هذا الشعب إلى تصريف شؤونه الخاصة بنفسه وعليه فإن فرنسا على إستعداد لنقل مقاليد السيادة الداخلية إلى التونسيين والمؤسسات التونسية».

حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار يوم 12 أوت

1954(1)

كان لإعلان منداس فرانس يوم 31 جويلية أمام الأمين باي عن إعتراف فرنسا بالإستقلال الداخلي لتونس تأثيرات مختلفة.

(1) **الطاهر بن عمار** 1889 - 1985: ينحدر من عائلة أصيلة طرابلس* ولد بالعاصمة 1889 درس بمعهد كارنو قبل الحرب العالمية الأولى كان عضوا في "الندوة الشورية". كان رئيسا للحجرة التجارية للشمال عدة مرات وهو من كبار الفلاحين ويستخدم في الزراعة الآلات والطرق العصرية.

كان منذ سنة 1920 نشيطا في الحزب الحر الدستوري التونسي وكلفه الحزب برئاسة وفد إلى باريس في جانفي 1921 لتقديم طلبات الحزب إلى الحكومة الفرنسية والتعريف بها لدى الرأي العام الفرنسي وعند عودته أصبح عضوا باللجنة التنفيذية.

إبتهج الشعب التونسي بذلك الإعلان وأعتبره نصرا سياسيا عظيما، ونزل على المعمرين الفرنسيين كالصاعقة لأنه يهدد مصالحهم .

ونشر الصحافي الفرنسي Jean Rous في نفس اليوم 31 جويلية 1954 على صفحات جريدة France Tireur تصريحاً لبورقيبة أكد فيه: «إن إعلان قرطاج له معنى كبير حيث تلتنفي فيه المصلحة الفرنسية مع المصلحة التونسية بصورة رائعة» وفي تصريح له لوكالة الأنباء الفرنسية AFP قال فيه: «إن إعلان منداس فرانس يعتبر خطوة هامة على طريق السيادة التونسية التامة، وإن الأمثل هو الإستقلال التام والوصول إليه لن يكون بالكفاح بين الشعب التونسي وفرنسا بل بالتفاوض وتقريب وجهات النظر بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية في إطار الثقة المتبادلة والصداقة الجديدة».

وكان بورقيبة يرد بهذا التصريح على صالح بن يوسف الذي أعلن في كراتشي (عاصمة باكستان) «أن هدفنا هو الحصول على إستقلال تونس التام».

وكان موقف الحزب الدستوري القديم معارضا للإستقلال الداخلي باعتبار أنه موجود بطبيعة الحال في معاهدة باردو فلا داعي لانتظار 73 سنة لتمنحه إلينا فرنسا. وعند ذلك إتصل Charles André Julien ببورقيبة وباتفاق مع Alain Savary لإدخال الناصر بن سعيّد الذي شارك في حرب الريف بالمغرب والحرب العالمية الأولى وكان عاملا (والي) ومتحصلا على وسام الإفتخار الفرنسي Légion d'honneur

في سنة 1928 أصبح عضوا بالمجلس الكبير مثل شنيق.

في سنة 1952 كان عضوا في لجنة الأربعين للنظر في إصلاحات De Haute cloque التي وقع رفضها.

في سنة 1954 وقع الإتفاق بين فرنسا والحزب على تكليفه في 12 أوت 1954 برئاسة وزارة التفاوض حول الإستقلال الداخلي. ثم كلف ثانية برئاسة الوزارة للتفاوض حول الإستقلال التام يوم 17 سبتمبر 1955 وأمضى إتفاقية الإستقلال يوم 20 مارس 1956. وتولى بورقيبة رئاسة أول حكومة في عهد الإستقلال بعد الطاهر بن عمار يوم 15 أفريل 1956.

* المصدر : الهادي جلاب النخب الإقتصادية التونسية 1920-1956 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1991.

المرجع : تصريح نجله الشاذلي بن عمار.

* المصدر : Chaïbi Lotfi: Socialistes français et nationalistes tunisiens 1945-1956.

ليكون عضواً في حكومة التفاوض ترضية لمنداس فرانس ولتكون الحكومة أكثر تمثيلاً لمختلف التيارات.

كما أعلن بورقيبة أن الإستقلال له صدى طيب و له رجع جميل لدى الشعب التونسي بعد أن إغتصبه منه الإستعمار بالقوة.

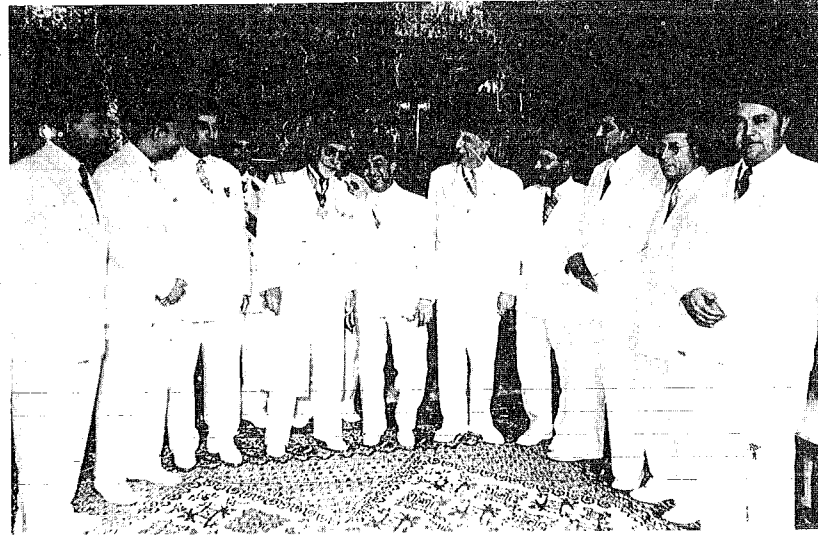
ومع ذلك فقد كانت لتلك المعارضات اليوسيفية والحزب القديم إيجابيات دفعت بورقيبة للتعجيل والتأكيد على مطالبة فرنسا بالإستقلال التام.

ومن العوامل المساعدة على إيجاد مناخ من الثقة بين الحكومة الفرنسية وحزب الدستور تواجد الإشتراكيين في مراكز النفوذ في الحكومة الفرنسية أو في البرلمان الفرنسي أمثال Alain Savary و Christian Pineau و Daniel Mayer و Robert Jean Rous و Verdier الذين لعبوا دوراً في تسهيل مهمة الحزب الدستوري أثناء المفاوضات وتمهيد الطريق للحصول على الإستقلال التام، كما لعب بعض الإشتراكيين في تونس مثل الدكتور Elie Cohen Hadria والشاذلي رحيم و Eliane أرملة الحبيب سلامة دوراً في تبليغ حقيقة الوضع في تونس إلى الحكومة الفرنسية لا كما يصورها المعمرين، ويذكر الهادي نويرة أن Alain Savary (1) كان أكثر الإشتراكيين تحملاً في الثلاثينات بوصفه كاتب دولة للشؤون المغربية والتونسية في حكومة Guy Mollet.

وكانت نية الحكومة الفرنسية عند إعترافها باستقلال تونس أنها لن تخرج عن إطار الإتحاد الفرنسي Indépendance dans l'interdépendance. بعد عودة منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية إلى باريس تشكلت حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار.

أعضاء حكومة الطاهر بن عمار : محمد المصمودي وزير دولة، كاظم بن عاشور وزير العدل، جلولي فارس وزير المعارف، الهادي نويرة وزير المالية، محمد بدرة وزير الفلاحة، الصادق المقدم وزير الصحة، عز الدين العباسي وزير الأشغال العامة، فتحي زهير وزير الشغل، الشاذلي رحيم وزير البريد، ألباز بسيس وزير التعمير.

(1) Alain Savary a rendu visite à Bourguiba à l'île de croix le 4 juillet suivant in- struction de Mendes France et au chateau d'Amilly 17 juillet 1954.



حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار مع الأمين باي

(في الوسط) الأمين باي، (على يساره) المنجي سليم، عزيز الجلولي، محمد المصمودي، الشاذلي رحيم، الهادي نويرة (على يمينه) الطاهر بن عمار، الصادق المقدم

لعب محمد المصمودي وعزيز الجلولي والمنجي سليم دورا لإعداد حكومة التفاوض والمفاوضات بالاتصالات مع منداس فرانس وإدغار فور وفرنسوا ميتران كما أن المصمودي لعب دورا في نقل بورقيبة من سجن جالطة إلى فرنسا وكان يطلع الفرنسيين أصدقاءه على فحوى رسائله التي يقول فيها رغم قساوة معاملة الحكومة الفرنسية له فإنه لا يزال يؤمن بإمكانية التعاون معها وقد جاء ذلك بعد قيام النائب الاشتراكي Alain Savary بزيارة بورقيبة في منفاه في جزيرة جالطة (ولاية بنزرت) ومعاينة ظروفه الصعبة وبعد نقله إلى جزيرة فروا أذن منداس فرانس بنقل بورقيبة إلى قصر La vérité في باريس.

أما الطاهر بن عمار فقد أعلمه الطبيب المهيري أن الحزب بناء على قرار المجلس الملي بتاريخ 11 أوت 1954 يؤيد قرار إسناده مسؤولية وزير أكبر بعد رفض عبد العزيز الجلولي لتلك الخطة بسبب الخلاف بين صالح بن يوسف وبورقيبة. فبورقيبة يعتبر أن الإستقلال الداخلي خطوة هامة نحو الإستقلال التام وهو يتناقض مع صالح بن يوسف الذي يؤكد على وجوب الحصول على الإستقلال التام من أول وهلة.

تواصلت المفاوضات في عهد منداس فرانس ثم في عهد خلفه إدغار فور Edgar Faure رئيس الحكومة الفرنسية وتعثرت كثيرا فيما يتعلق بتمثيل الفرنسيين بالمجالس البلدية.

كان بورقيبة في باريس يتابع سير المفاوضات أولا بأول ويعود إليه المتفاوضون لحل نقاط الاختلاف مع فرنسا لكن بورقيبة أصر على عدم تمثيل الفرنسيين في المجالس البلدية.

أما صالح بن يوسف فكان في جينيف ولم يغير رأيه الأول منذ تشكيل حكومة الطاهر بن عمار للتفاوض حول الإستقلال الداخلي.

زاد في تعثر المفاوضات أحداث برفو (بسيلانة) يوم السبت 13 نوفمبر 1954 التي ألقى فيها الشوار القبض على فرنسيين وقتلوهما، ولم يكن الحزب الدستوري أو حكومة الطاهر بن عمار على علم بذلك، وبمجرد علم الحكومة كلف رئيسها عضو الغرفة التجارية عبد الحميد البرقاوي بالاتصال حالا بالشوار لإطلاق سراح الفرنسيين

ولكن ذلك حصل بعد فوات الأوان بعد إعدامهما وعند ذلك طوق الجيش الفرنسي منطقة برفو وقام فيها بمجزرة شنيعة إنتقاما للقتيلين.

معركة برفو 13 نوفمبر 1954 (1)

عرفت المعارك التي خاضها المقاومون ضد الجيش الفرنسي بحرب العصابات حيث ينتشر المقاومون في كل الجبال وحدات لها معدات ومؤونة محدودة أما سلاحها الأقوى فهو الإيمان بقضية تحرير الوطن، كانت الوحدات مدربة سريعة التنقل والإختفاء عن عيون الجيش والحرس الفرنسي وكانت لها معرفة دقيقة بالشعاب والمسالك والمكامن وكانت تجد الإعانات التي لا تحصى من الشعب الذي يأويها ويمدها بالأخبار وتحركات العدو وبالأموال واللباس والغذاء والدواء.

شارك في معركة برفو مجموعات قدمت من الشمال ومن جلاص والفراشيش والهامة وصل عددهم إلى أكثر من 80 ثائرا.

إستقر بعضهم في جبل برفو في ليلة السبت 13 نوفمبر 1954 وصعد البعض الآخر إلى الجبل عند الفجر بداية من الساعة الرابعة صباحا وكان الجو مغيمًا مع تساقط رذاذ من المطر.

(2) لم تقتصر معركة برفو على جبال سليانة بل شملت المعارك جبال وسلات وكسرى وجبل دبوس وشمال غرب جبل السرج وفكيرين، شارك فيها قادة أمثال العروسي ابن سالم وحمو بن سعيد وعبد المجيد العماري وسالم الورغمي واليزيدي. وحسب تصريحات عبد الله بوكشير الذي ألقى عليه القبض خلال المعارك يوم 15 نوفمبر 1954 ذكر أن الحزب الدستوري هو الذي أمر الشوار بالسبق لاحتلال المواقع الاستراتيجية في الجبل يوم 13 نوفمبر قبل وصول القوات العسكرية الفرنسية.

جاءت جيوش جارة من تونس وحاصرت الشوار في الجبل بعد أن تمكّن الشوار من المواقع الاستراتيجية ولم يتمكن الجيش الفرنسي الذي كان يعد آلافًا من احتلال

(1) المصدر : تسجيل صوتي لبعض المشاركين في معركة برفو، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

(2) المصدر : Le Petit Matin بتاريخ 17 نوفمبر 1954 و (مجلة Dialogue الحزب الدستوري) بتاريخ 19 ماي 1986 (مقال لطفي الشابي).

تلك المواقع ودارت معارك إستشهد فيها عدد من الثوار، أما الجيش الفرنسي فيقول أحد شهود المعركة أنه بسبب الضباب والشعاب كان أحيانا يضرب بعضه بعضا ومات منهم أعداد كبيرة لانعرفها، وألقينا القبض على 5 منهم من بينهم ضابط ووقع إعدام 2 من بينهم.

لقد أثرت تلك العملية على المفاوضات الجارية بين تونس وفرنسا أيما تأثير سلبا، وكادت تنقطع المفاوضات حول الإستقلال التام وإيجابا للتدليل على إستمرار الثورة كوسيلة ضغط تفيد المفاوضات التونسي (3).

تواصلت المعركة من السادسة إلى العاشرة صباحا، إرتبك العدو وظن أننا نقتل عددا وافرا لأن النيران كانت تنطلق من مناطق موزعة على كل الجبل.

الثورة الجزائرية

في غرة نوفمبر 1954 إنطلقت الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني FLN فأصبحت بذلك كامل بلدان المغرب العربي في حالة غليان وثورة عارمة واحتضنت تونس الثورة وقادتها وسخرت لها الإمكانيات والحماية من ملاحقة الجيش الفرنسي وسخرت لها وسائل الإعلام والمال وحتى الرجال والسلاح كلما أمكن ذلك وهو دليل آخر على تضامن التونسيين مع إخوانهم الجزائريين.

تعرض منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية إلى إنتقادات حادة من أحزاب اليمين متهمه إياه بأن التفاوض مع تونس حول الإستقلال الداخلي هو الذي دفع الجزائريين للقيام بثورتهم وبعد مشاورات بين الحكومة الفرنسية وبورقيبة إثر حادثة برقو تم الإتفاق على دعوة الثوار إلى النزول من الجبال وتسليم أسلحتهم حتى لا تنقطع المفاوضات ويتم الوصول إلى عقد إتفاقية الإستقلال الداخلي (2).

لجنة تسليم الأسلحة

شكل الحزب لجنة للإتصال بالثوار في كامل أنحاء البلاد لإقناعهم بتسليم أسلحتهم وكان من بين أعضائها : الباجي قائد السبسي، مصطفى الفيلالي، الطيب

(1) المصدر : تنظيم الحكم في تونس في عهد الحماية الفرنسية 1881 - 1956، سلسلة وثائق المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جلاب، الدقي، كريم.

(2) المصدر : Le Petit matin بتاريخ 17 نوفمبر 1954 ومحلية الحزب Dialogue بتاريخ 19 ماي 1986 (من مقال لطفي الشايب)

السحباني، عبد الحميد الفقي، توفيق بن إبراهيم، حسين بوزيان، عبد اللطيف شاكر، أحمد التليلي، محمد الجدي، محمد الري، الصادق الشايب، عبد الرحمان عبد النبي، محمد شقرون، محمد الأصفر جراد، محمد بالأمين، الناصر بن جعفر، حمادي البوسطنجي، حسين عزيز، محمد الثنوني.

وكان هؤلاء يدعون في نفس الوقت وسرا الثوار إلى الإحتفاظ بالأسلحة الجيدة وتسليم القديم منها ثم أعطيت فيما بعد إلى ثوار الجزائر لمواصلة تحرير بلادهم وجمعت الأسلحة المسلمة في الإقامة العامة بتونس لتصورها وسائل الإعلام وتحدث عنها ورغم الصعوبات الجمّة تمكن الحزب من النجاح في تلك العملية الصعبة ومع ذلك رفض البعض من الثوار الإستجابة لنداء الحزب وخاصة الذين إنحازوا إلى الحركة اليوسفية واستمروا في مواجهة المستعمر حتى جاء الإستقلال التام بعد أشهر من الإستقلال الداخلي.

رغم القرار الممضى من طرف الطيب المهيري المدير المساعد للحزب والذي يسلمه أعضاء اللجنة إلى الثوار هناك ماطلات ورفض من طرف الثوار لتسليم الأسلحة وطلبوا إمضاء بورقيبة لتسليم السلاح كما فعل الساسي الأسود فجأؤه بتصريح في جريدة الصباح يدعو فيه الزعيم إلى تسليم السلاح وهناك من إمتثل كالقائد الأزهر الشرايطي وهناك من رفض كالقائد الطاهر الأسود.

لم يتمكن الديوان السياسي من الوصول إلى قرار يدعو إلى نزول الثوار وتسليم السلاح إلا بعد عناء كبير لأن بعض القادة يتخوفون من إنفلات الأمور من أيدي الحزب كما وقع في أحداث برقو ويتخوفون من لجوء فرنسا إلى التراجع وتوقيف مفاوضات الحكم الذاتي بسبب ضغوط المعمرين واليمين الفرنسي من أحزاب المعارضة وعودة الإضطرابات في تونس قبل تجسيم إعلان منداس فرانس على أرض الواقع، لهذه الأسباب اضطر الديوان السياسي إلى إصدار بلاغ يدعو فيه الثوار إلى النزول من الجبال وتسليم الأسلحة.

أما الحل الوسط الذي أمكن الوصول إليه ويمكن الثوار من العودة إلى المقاومة المسلحة في صورة تراجع فرنسا فهو يتمثل في الدعوة السرية للإحتفاظ بالأسلحة الجيدة لتبقى بحوزتهم.

إجتمع المجلس الملي للحزب في نوفمبر 1954 وأقر ذلك الإجراء.

وفي ميناء حلق الوادي صرح بورقيبة « بأن إتفاقيات الإستقلال الداخلي هي الموصلة إلى الإستقلال التام الذي يبقى المطلب الأساسي للشعب التونسي ».

فالإتفاقية الجديدة وضعت حدا للسيادة المزدوجة ومنعت حق تمثيل الفرنسيين في تونس في السلطة التنفيذية والتشريعية والمجالس البلدية.

وتكون ديوان سياسي جديد للحزب حل محل الديوان السياسي السري وذلك يوم 8 أوت 1955 تولى رئاسته بورقيبة وأعضاؤه الطيب والمهييري والمنجي سليم والصادق المقدم وأحمد التليلي.

معارضة إتفاقية الإستقلال الداخلي

كان أول من عارض إتفاقية الإستقلال الداخلي صالح بن يوسف واعتبرها خطوة إلى الوراء وجاهر بذلك في مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي إنعقد في باندونق بأندونيسيا في عهد رئيسها أحمد سوكارنو وكان يريد مواصلة الكفاح المسلح والثورة حتى تحصل دول المغرب العربي الثلاث على إستقلالها التام وتلك النظرية تتماشى مع مبادئ الثورة المصرية التي حضر زعيمها جمال عبد الناصر مؤتمر باندونق.

وصرح علالة الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي بأن الإتفاقية أعظم خيانة وقعت في شمال إفريقيا منذ 250 سنة.

كما عارضها عبد الكريم الخطابي في تصريحاته وكان في سنة 1949 على خلاف مع الحبيب بورقيبة عندما كان معه في مكتب المغرب العربي بالقاهرة لأن بورقيبة بدأ بإتصالات سرية مع السفارة الفرنسية بالقاهرة وعاد إلى تونس في نفس السنة.

إلا أنه تبين لهؤلاء الزعماء المغاربة فيما بعد أن إمضاء الإتفاقية هو الذي مهد لإرجاع محمد الخامس إلى بلاده للتفاوض معه حول إستقلال المغرب.

والملاحظ أن موقف صالح بن يوسف المعارض لاتفاقيات الإستقلال الداخلي ومن معه من الشوار الذين لم يقتنعوا بالتخلي عن المقاومة المسلحة والدستوريون الذين كانوا من أنصار صالح بن يوسف وخاصة منهم أصيلو الجنوب التونسي وبقطع النظر عن نوايا الأمين العام للحزب وجماعته فمما لا شك فيه أن ذلك الإنقسام كان له فضل

ثانيا : الإستقلال الداخلي

بعد مثابرة وعناء تم التوصل يوم 3 جوان 1955 إلى إمضاء إتفاقية عامة بين تونس وفرنسا للإستقلال الداخلي وهي تجسيم السيادة التونسية في معظم شؤون البلاد لتصبح تحت مسؤولية وتصرف التونسيين ماعدا بعض الأمور الأمنية والقضائية والتمثيل الخارجي فإنها تبقى بيد فرنسا لتبحث في مرحلة ثانية عند التفاوض حول الإستقلال التام ومما جاء في الإتفاقية (عدم إلغاء معاهدة باردو وإلغاء المادة الأولى من إتفاقية المرسى واحتفاظ فرنسا بالأمن والدفاع والعلاقات الخارجية وإعفاء جزئي من الضرائب للفرنسيين وجنود فرنسا بتونس) وهي تمثل بعض نقاط ضعف وفي المقابل أعلنت فرنسا واعترفت وأمضت على إتفاقية الإستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955 وعندها اضطرت إلى إعادة الملك محمد الخامس الذي نفتته إلى مدغشقر وتفاوضت معه حول إستقلال المغرب وتم الإتفاق بينهما على ذلك يوم 2 مارس 1956.

عودة بورقيبة في غرة جوان 1955

قام الطيب المهييري ولجنة من شباب الحزب الدستوري منهم حسيب بن عمار بإعداد استقبال شعبي رائع لعودة الزعيم بورقيبة من فرنسا إلى تونس ونزلت بالباخرة يوم غرة جوان 1955 بحلق الوادي حيث تجمع آلاف المواطنين والمواطنات الذين قدموا من كافة ولايات الجمهورية للتعبير عن فرحة النصر بحصول تونس على الإستقلال الداخلي الذي وقع إمضاءه يوم 3 جوان 1955 من طرف الطاهر بن عمار نيابة عن الحكومة التونسية بصفته الوزير الأكبر، وعقد إجتماع كبير بساحة معقل الزعيم، ثم إستقبل بورقيبة الصحفيين في دار الأصرم.

كان بورقيبة حريصا على الرجوع إلى تونس لتجسيم تطبيق إتفاقية الإستقلال الداخلي وتحويل السلطة من الفرنسيين إلى التونسيين وكان الوفد التفاوضي قد عاد قبله إلى تونس في شهر أفريل 1955.

محاولات المصالحة

فترة عصيبة قاسى الشعب التونسي ومناضلوه ويلات الإنقسام والإنتقام بين الإخوة الأعداء ووقعت فيها محاولات صلحية متعددة بصورة فردية أو جماعية لتقريب وجهات النظر بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف.

فهذا مبروك عبد الصمد ينضم إلى صالح بن يوسف ويلتحق به في جينيف، وهذا المختار عطية يتصل بصالح بن يوسف في طرابلس ويدعوه إلى عدم التسرع لتقسيم الدستوريين في انتظار إقتناع المناضلين بوجهة نظره وكسب الأغلبية وهذا الحبيب المولهي يسعى إلى عقد إجتماع لتقريب وجهات نظر الخصمين.

فعلا إنعقد إجتماع هام للدستوريين في دار زروق بسبيدي أبي سعيد ووقع الإتفاق فيه على دعوة صالح بن يوسف للدخول إلى تونس وطرح الخلاف بين الزعيمين للمناقشة وقام الديوان السياسي بإرسال وفد إلى القاهرة حيث يقيم صالح بن يوسف ترأسه جلولي فارس وأقنع صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس وتم ذلك يوم 13 سبتمبر 1955.

وبمجرد عودته إلى تونس إجتمع رئيس الحزب والأمين العام في دار صالح بن يوسف لم يفرض الإجتماع إلى أي نتيجة وتمسك كل منهما بموقفه وبدأ الصراع بين أنصارهما.

صالح بن يوسف عقد يوم 7 أكتوبر 1955 إجتماعا كبيرا بجامع الزيتونة اتهم فيه بورقيبة بخيانة القضية المغاربية بقبوله الإستقلال الداخلي وهي في نظره تركيز للإستعمار الفرنسي بتونس(1).

مؤتمر الحزب بصفاقس

إنعقد مؤتمر الحزب للمصالحة بين الشقين في 15 أكتوبر 1956 بالحي الزيتوني بصفاقس وحضره نواب الشعب والجامعات والدستوريون وكانوا يمثلون الشقين.

(1) Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours (Jean Ganiage) Fayard p. 557.

في حفز همة بورقيبة والديوان السياسي إلى الإسراع بمطالبة فرنسا للدخول في مفاوضات جديدة تؤدي إلى الإستقلال التام وكانت تلك المعارضة ورقة ضغط إستعملها بورقيبة مع فرنسا للتعبيل بالإستقلال التام، كما كانت حافزا لفرنسا أيضا للرضوخ إلى الأمر الواقع والموافقة على الإستقلال التام يوم 20 مارس 1956 في مدة تقل عن 10 أشهر من إعلان الإستقلال الداخلي الذي وقع إمضاؤه يوم 3 جوان 1955.

الإنقسام والفتنة

ظهر الإختلاف في وجهات النظر بين بورقيبة الذي يؤمن بسياسة المراحل وبالواقعية وبين نظرة صالح بن يوسف التي تدعو إلى الكل أو لا شيء وهذا هو نفس الرأي الذي إعتمه الحزب الدستوري القديم وعارض التفاوض مع فرنسا حول الإستقلال الداخلي وكذلك بعض عناصر صوت الطالب الزيتوني (محمد البدوي وعبد الكريم قمحة) لأن ميولهم مع جماعة الحزب الدستوري القديم، وبدأت بوادر الخلاف بمجرد رجوع بورقيبة من هجرته سنة 1949. لكن هذا الإنشقاق الذي تحول إلى فتنة داخلية ومن حسن حظ تونس أنها كانت لمدة قصيرة ما بين 3 جوان 1955 يوم الإعلان عن الإستقلال الداخلي و20 مارس 1956 يوم الإعلان عن الإستقلال التام.

الفتنة أخذت تطفو على سطح الأحداث بقوة بمجرد إمضاء إتفاقية الإستقلال الداخلي التي وصفها صالح بن يوسف بأنها خطوة إلى الوراء وأنها أسوأ من معاهدة باردو سنة 1881 ويفسر ذلك بأنها تبقي على الأمن والخارجية بيد فرنسا وتنص على ذلك بينما معاهدة باردو لم تنص على ذلك ودعا الشعب التونسي والثوار إلى رفضها وربط الثورة التونسية مع الثورة الجزائرية والمغربية لمزيد من الضغط على فرنسا لتنسحب نهائيا من الدول الثلاث.

أما بورقيبة فقد أعلن في خطابه بالقلعة الكبرى ردا على صالح بن يوسف قائلا «لقد تغلبنا على جبروت الإستعمار الفرنسي وناصرنا في ذلك بعض أحرار من فرنسا» وحذر من الإنقسام والفتنة.

وانقسم المناضلون بين مؤيدي الأمانة العامة التي يمثلها صالح بن يوسف (الأمين العام) والديوان السياسي الذي يمثله الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد وكل أعضاء الديوان السياسي للحزب.

وكان من بين ضيوف المؤتمر الشيخ أحمد الباقوري وزير الأوقاف بمصر الثورة وأحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب بالقاهرة التي بعثها الناصر لخدمة التوجه العربي وكان الضيفان من مؤيدي صالح بن يوسف.

ساند الإتحاد العام التونسي للشغل موقف بورقيبة أما صالح بن يوسف فسانده الشوار أمثال الطاهر الأسود والأزهر الشرايطي وكثير من أنصار الأمانة العامة بالجنوب.

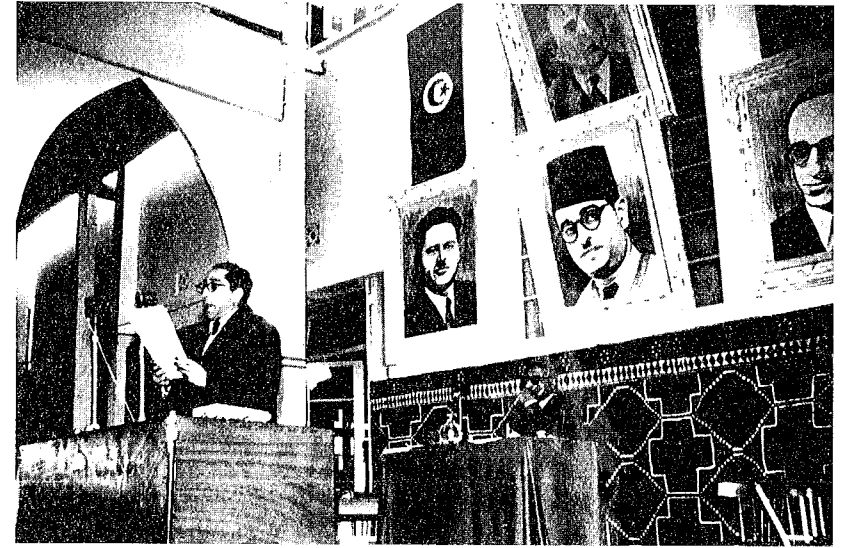
لكن صالح بن يوسف قاطع أشغال المؤتمر وكان غيابه قد حسم الموقف لفائدة جماعة بورقيبة ضد الأمانة العامة واكتسب بورقيبة شرعية ومنحه المؤتمر ثقته وأيد إتفاقية الإستقلال الداخلي باعتبارها خطوة نحو الإستقلال التام وجاء في توصيات المؤتمر :

- المطالبة بإجراء إنتخابات بلدية وبعث مجلس تأسيسي ووضع دستور للبلاد.
- تركيز قوة أمن داخلي تكون نواة للجيش الوطني والقيام بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية.

فإذا كان مؤتمر الحزب قد ساند بورقيبة فإنه لم يحسم الأمور على الميدان. يقول بعض نواب المؤتمر لو حضر صالح بن يوسف المؤتمر ربما كانت تؤول النتائج لصالحه (1).
فالتحالفات بين الفريقين زادت حدة وتحولت عمليات الإنتقام إلى تصفيات جسدية وكادت أن تؤول الأمور إلى فتنة عامة داخلية.

بعد مؤتمر الصلح بيومين عقد صالح بن يوسف إجتماعا كبيرا بأنصاره بالملعب الرياضي (الشاذلي زويتن حاليا) حضره الوزير المصري أحمد الباقوري ومدير إذاعة صوت العرب وأعلن فيه على الملأ عدم شرعية مؤتمر الحزب بصفاقس.

يبدو أن جمال عبد الناصر كان يساند صالح بن يوسف وأن فرنسا كانت تساند بورقيبة لأنه لم يفقد الثقة في رجالها الأحرار في أحلك الظروف، هذا في الظاهر أما في الحقيقة فإن السلط الإستعمارية في تونس بكل أجهزتها كانت تعمل على إذكاء



رشيد ادريس في تدخل بمؤتمر الحزب الدستوري بصفاقس
15 أكتوبر 1955. أما الصور الحائطية من اليسار إلى اليمين فهي
لفرحات حشاد - الهادي شاكر - الحبيب ثامر.

الخلافات بين أنصار الطرفين وبعث فتنة داخلية في البلاد لتبرهن للعالم أن التونسيين ليسوا أهلا للاستقلال وغير قادرين على تسيير شؤونهم بأنفسهم.

أصدر الديوان السياسي بعد المؤتمر بلاغا بحل الأمانة العامة وبعث لجان رعاية لملاحقة أنصار صالح بن يوسف وسقط ضحايا أبرياء من الجانبين نذكر منهم على سبيل المثال حسين بوزيان إغتاله أحد اليوسفيين والكيلاني المطوي من أنصار بورقيبة أيضا قتل في جبل سيدي يعيش بشفصة وقتل محمد فيلة ومحمد الجلاصي من الأمانة العامة في السوق الأسبوعية بجمال وكنا قد أطلقا النار على الهادي بن عبد السلام فقتل (1). وإثر ذلك فر صالح بن يوسف إلى مصر التي إستقر فيها.

ومع أن هذه الاختلافات الشخصية عطلت المسيرة لكنها من جهة أخرى أدت خدمة للقضية التونسية وعجلت بالحصول على الإستقلال التام.

يوم 8 ديسمبر 1955 أمضيت إتفاقية مع الحكومة الفرنسية أعيد بمقتضاها الأمن الداخلي إلى الحكومة التونسية.

يوم 26 جانفي 1956 أمضى الباي أمرا بإجراء إنتخابات عامة لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي ليوم 8 أفريل 1956 وقام جماعة الأمانة العامة بمظاهرة أمام قصر الباي تطالب بإجراء إنتخابات حسب الأغلبية النسبية.

وكان صالح بن يوسف يلح في مطالبة الطاهر بن عمار بالترخيص له بعقد مؤتمر الأمانة العامة يوم 10 جانفي، لكنه لما علم بأنه سيلقى عليه القبض فر متخفيا إلى ليبيا يوم 28 جانفي، كما أن Alain Savary أعلم لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي بخطورة الأوضاع المتدهورة في تونس، وأعلم النواب بأن صالح بن يوسف فر إلى ليبيا وأنه سوف يكون عصابات فدائية مسلحة في شمال إفريقيا، وفي ذلك الوقت كان بورقيبة بفرنسا لتجديد الصلات مع الحكومة الفرنسية.

(1) المصدر : (مذكرات إبراهيم عباس، زمردين والعربي العكرمي من قفصة)، (شهود عيان).

مفاوضات الإستقلال التام (1)

صرح بورقيبة عند حلوله بباريس يوم 2 فيفري 1956 : «لقد واجهنا عند الإستقلال الداخلي أوضاعا مضطربة للغاية كنا في حالة حرب أهلية تمكنا من السيطرة عليها وتمكنا من إقناع الشعب التونسي بعدم الإستماع إلى المهرجين الغوغائيين الذين يؤيدون الفتنة ونشر الرعب واللا أمن، ولكن تونس الحديثة العهد بالإستقلال في حاجة متأكدة إلى مساعدة فرنسا إقتصاديا وسياسيا ونفسانيا للتغلب نهائيا على الصعوبات القائمة وقناعتي بأن الحكومة والشعب الفرنسي سوف لايساوم على هذا النداء الذي أوجهه إليه لأن الحرية والسلام في تونس سوف تعم بقية أقطار شمال إفريقيا وما يعني ذلك من تعاون فرنسي مغاربي في إطار التضامن والصداقة بين فرنسا والشعوب الثلاثة.

إجتمع بورقيبة يومي 4 و6 فيفري 1956 بكل من رئيس الحكومة الفرنسية Guy Mollet ووزير الخارجية Christian Pineau وكاتب الدولة للخارجية Alain Savary وطلب منهم تحديد موعد لإمضاء إتفاقيات الإستقلال التام في مدة قصيرة وتمكين تونس من الدفاع والخارجية التي بقيت معلقة ومن أنظار فرنسا وقد وجد من الحكومة الاشتراكية نظرا للأوضاع العالمية آذانا صاغية كما ورد في جريدة Le Monde غداة اللقاء وتحصل بورقيبة على موافقتهم المبدئية على الإستقلال التام. وبذلك تستطيع تونس أن تبعث جيشا وطنيا ويكون لها تمثيل دبلوماسي مع كافة الدول.

وتحادث بورقيبة مع الأمين العام للحزب الباهي الأدغم لبعث لجنة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية وعقد الإتفاقيات اللازمة التي تنص على الإستقلال التام تبعا لما تم الإتفاق عليه مع حكومة Guy Mollet يوم 5 فيفري 1956 وتم تعيين الباهي الأدغم نائبا للوزير الأكبر.

أعلن كاتب الدولة للشؤون المغاربية الفرنسية Alain Savary موافقة الحكومة الفرنسية على التفاوض حول مقترحات بورقيبة رئيس الحزب الدستوري.

(1) انظر نص الإتفاقية كاملا في الملحقات.

وفي تونس بعد محادثة بين الباي والطاهر بن عمار الوزير الأكبر و Roger Seydoux صدر بلاغ جاء فيه : « أن الباي كلف وزيره الأكبر لإجراء مباحثات في أقرب وقت مع فرنسا تؤدي بالبلاد التونسية إلى الإستقلال التام ولا ترتبط باتحاد فرنسي وتكون مبنية على الصداقة والتضامن بين الدولتين. وفي تلك المدة 15 فيفري 1956 كانت المفاوضات جارية من جهة أخرى بين الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية حول إستقلال المغرب.



05-40 0166

LE GRAND HOTEL

Place de l'Opéra
12, Boulevard des Capucines
PARIS 191

الى رئيسنا الجليل
مجرد خرد منا من هيئة التوقيع على البهر وتقول
المغرب والمغربي للاستقلال تونس العزيزة اثينا جميعا
لتقديمها لنا اليك ، نتيجة بها دك وعملك للمواهل
رجها والشعب الالى الربى -
الطار بن عمار ، الطاهر بن عمار
الباهي ، ولد بنهم ، الطاهر بن عمار
النجيد ، الطاهر بن عمار
النجيد ، الطاهر بن عمار
توفيق بن الشكر ، توفيق بن الشكر
سليمان ، سليمان ، سليمان
الحند ، الحند ، الحند

أعضاء الوفد التونسي

الذين حضروا حفل توقيع اتفاقية الاستقلال التام لتونس

يوم 20 مارس 1956

ثالثا : الإستقلال التام

وقع الإتفاق بين الباي والحكومة الفرنسية على تشكيل حكومة التفاوض الثانية يوم 17 سبتمبر 1955 برئاسة الطاهر بن عمار الذي أمضى على إتفاقية الإستقلال التام يوم 20 مارس 1956 وبقي رئيسا للحكومة إلى يوم 15 أفريل 1956 وتولى بعده بورقيبة في ذلك التاريخ أول حكومة في عهد الإستقلال وكان الأمين باي آخر ملوك العائلة الحسينية. وعند إعلان الجمهورية يوم 25 جويلية 1957 تولى بورقيبة الحكم كأول رئيس للجمهورية التونسية.

بدأت بصفة رسمية يوم 17 فيفري 1956 في باريس المفاوضات بين وفدي البلدين تونس يمثلها الباهي الأدغم نائب الوزير الأكبر وأمين عام الحزب والوفد الفرنسي يترأسه وزير الخارجية Pineau ووزير الشؤون المغربية والتونسية Alain Savary الذي أظهر تفهما لما وقع عليه الإتفاق حول تسليم شؤون التمثيل الدبلوماسي والدفاع إلى الدولة التونسية ولكن موقف رئيس الحكومة الفرنسية Guy Mollet طرأ عليه بعض التصلب في وقت وافق فيه على إستقلال المغرب ووقع الإعلان عنه يوم 2 مارس ثم وافق على إستقلال تونس وتم الإعلان عنه يوم 20 مارس 1956 على أن يكون إستقلال البلدين في إطار الإتحاد الفرنسي Indépendance dans l'interdépendance.

تعطلت المفاوضات مرتين بين تونس وفرنسا وكادت تتوقف وتؤول إلى الفشل يوم 17 مارس بسبب شرط البقاء في الإتحاد الفرنسي، وقال الباهي الأدغم : « أنه لا يمكن التحدث عن الإستقلال في إطار الإتحاد الفرنسي إلا بعد الحصول على الإستقلال ». وصرح بورقيبة بأنه يكاد يندم على ماسماه البورقيبية ويتراجع فيه وهي « سياسة المراحل، وخذ وطالب ».

وفي محاولة أخيرة تمكن Pineau و Savary من إقناع Guy Mollet الذي ما يزال تحت وقع الصدمة التي أصابته خلال زيارته الأخيرة إلى الجزائر في شهر فيفري لأن



الحكومة الأولى للإستقلال 1956

(من اليمين إلى اليسار) الفرجاني بالحاج عمار، مصطفى الفيلاي، محمد المصمودي، وراه محمود الخياري، الباهي الأدغم وراه عز الدين العباسي، الأمين باي وراه عزوز الرباعي وبجانبه الضابط محمد العيد، الحبيب بورقيبة (رئيس الحكومة) وراه عبد الله فرحات ثم الشاذلي رحيم، المنجي سليم وراه البشير بن يحمّد، الطيب المهيري، أحمد المستيري (1)

(1) المصدر : عرّف بالأسماء المناضل الطيب السحباتي

الجزائريين إستقبلوه بمظاهر العداوة وأخيرا وافقهما على دعوة بورقيبة من جديد، وبعد محادثات بين بورقيبة و Pineau تم الإتفاق على إعلان الإستقلال التام لتونس دون الإشارة إلى الارتباط بالإتحاد الفرنسي وأعلن عن إلغاء معاهدة باردو وذلك يوم 20 مارس 1956.

وقال وزير الخارجية الفرنسية بعد إمضاء إتفاقية الإستقلال أنها عربون ثقة من الحكومة الفرنسية في المفاوضين التونسيين، لكن بورقيبة أضاف « أنها ثقة أكبر في كل الشعب التونسي وآمل أن تكون تلك الثقة في محلها » (1)

الخاتمة

إن التاريخ المجيد الذي صنعته الأجيال فوق هذه الأرض الطيبة هو قاعدتنا الصلبة التي نعتمدها لبنني فوقها ما يصنعه الأبناء اليوم وغدا، وحتى يكون قوة دافعة نحو مستقبل أفضل فيه بذور حضارتنا وعبير ثقافتنا لا يجوز لأي تونسي أو تونسية أن يحرم من المشاركة فيه ليشعر بنخوة الإعتزاز بالإنتماء إلى هذا الوطن الحبيب وبذلك يكون مساهما في بناء الحضارة الإنسانية لا مستهلكا لها فقط.

لقد قدم الآباء والأجداد جيلا بعد جيل في سبيل تحرير تونس من الاستعمار والإستغلال وإعادة الكرامة إلى أبنائها التضحيات الجسام من دمائهم الزكية التي إرتوت منها شجرة الحرية التي تظللنا منذ 20 مارس 1956، فالمكاسب الثمينة في حاجة دائمة إلى التعهد والحماية حتى لا تتعرض للمخاطر والتآكل وهذا دور الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

إنهم تكبدوا معاناة التعذيب والحرمان والإقصاء و التهميش عقودا طويلة سلطها عليهم المستعمر فلم يستسلموا وتمكنوا من الوقوف على أقدامهم وصمدوا وتصدوا ببسالة نادرة لآليات الإبادة الجهنمية حتى حققوا النصر المبين وهو ما يدعونا دوما إلى التمسك بأسباب القوة والمناعة والتسلح بالعلم والعمل الصالح والتضامن بين الأفراد والمجموعات فذلك سلاح لا يقهر وفي ذلك ضمان لأن تبقى تونس كما هي دوما منارة في محيطها العربي المتوسطي الإفريقي وليستحق أبنائها عن جدارة التقدير والإحترام.

والله ولي التوفيق.

والسلام

عبد الكريم عزيز

قرطاج في 15 جوان 2000

12 ربيع الأول 1421

الملاحق

تقديم لوثيقتي إعلان الدستور وعهد الأمان

عندما نتحدث عن تونس لا يمكن إغفال رجالاتها العظام في العصر الحديث والحركات الإصلاحية التي تمت قبل الاحتلال وكان من نتائجها إقرار عهد الأمان وإعلان الدستور التونسي وتحرير العبيد وهي أعمال خالدة أحرزت فيها تونس قصب السبق على كثير من الدول الأمر الذي جعل إشعاعها يتجاوز حجمها الجغرافي والبشري.

I - منشور إعلان الدستور

(يوم الثلاثاء 29 جانفي 1861)

الصادق باي أصدر منشورا (1) ونص ما أمرني بكتابته : « من عبد الله سبحانه المتوكل عليه، المفوض جميع الأمور إليه، المشير محمد الصادق باشا، صاحب المملكة التونسية، سدد الله أعماله، وبلغه من إجراء قانون العدل آماله. إلى من يقف على هذا المنشور، من أهل مملكتنا التونسية الخاصة والجمهور، أمن الله جميعهم، وعمر بالخير ريعهم.

أما بعد السلام عليكم ورحمة الله، فإن قانوننا المبني على عهد الأمان أتمناه، بمجلس مشورتنا وصححناه، وبخطنا وختمنا أمضيانه، والتزمناه وألزمنا العمل بمقتضاه، لا يخالفه أحد كائنا من كان ولا يتعداه، وإلى أمانة المجلس الأكبر أوكلناه، في يوم الإثنين الثاني عشر من جمادى الثانية سنة 1277 (24 ديسمبر 1860 م.)، في موكب مشهود شهده نواب أحيابنا الدول، وأعضاء المجالس، وأعيان العساكر بالحاضرة.

وصار من ذلك اليوم حقا من حقوق المملكة وسائر سكانها، محروسا بأمانة رجالها وأعيانها وابتداء العمل به في منتصف شوال سنة 1277 (الجمعة 26 أفريل 1861 م.).

(1) حرره المؤرخ والمصلح أحمد ابن أبي ضياف ومن كتابه الإنحاف أخذت الوثيقة.

وآعلموا أن أساس القانون هو العدل الواجب شرعا وعقلا، وأعلى درجات إنصاف الحاكم من نفسه، لرعيته وأبناء وطنه وجنسه. ولا بد لذلك من معرفة الحقوق المرعية، بين الراعي والرعية.

القانون

1 - فأول حقوق الرعية، على اختلاف الأديان، التسوية في الأمن على النفس والمال والعرض، إلا بحق.

2 - وثانيها التسوية بين سائر الرعية في مجالس الحكم، يجري حكم القانون على أعلى الناس كما يجري على أدناهم، من غير إعتبار لمقام ولا لرئاسة في مجلس الحكم.

3 - وثالثها أن أعضاء مجالس الأحكام لا يعزل أحد منهم إلا لذنوب يقتضي عزله من المجلس.

4 - ورابعها أن سائر الرعايا لهم حق التصرف في أنفسهم، لا يجبر أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته، إلا الخدمة العسكرية على قانونها الذي رتبناه في نزول العسكر، والخدمة في دفع ضرر يعم، وتكون بأجر المثل.

5 - وخامسها حصر أنواع العقوبات المترتبة عن الجرائم، وتحديد عقوبة كل جناية، ليكون الجاني عالما بما يلزمه، آمنا من غيره.

6 - وسادسها أن سائر الرعايا لهم حق التصرف في أموالهم ومكاسبهم على اختلاف أنواعها، وصناعاتهم المنزلة عند أربابها منزلة المال، لا تقع على شيء من ذلك يد غصب أو إتلاف أو شيء ينقص قيمتها إلا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق بقيمة المثل، والقوانين السياسية المرتبة الآن على المبيعات والرباع والعقار وشجر النخيل والزيتون وأعشار النعمة والزيت والإعانة وغير ذلك من سائر ما هو مرتب الآن، وما يمكن أن يرتب برأي المجلس الأكبر.

7 - وسابعها أن كل واحد من رعيتنا له الحق في سائر منافع الوطن والدولة من الخطط والخدم في المملكة على اختلاف أنواعها، إذا كان أهلا لذلك في نفسه، إلا

إذا جنى جناية تشين عرضه أو تنقص مروءته الإنسانية، وحكم عليه بسببها في المجلس، ولو لم ينفذ الحكم لتخفيف منها أو عفو.

8 - وثامنها أن كل واحد من رعايانا له الحق في معرفة هذا القانون، من غير تخصيص ولا منع، وله الحق في طلب إجراءاته ولو في حق غيره.

9 - وتاسعها أن كل واحد من رعايانا لا يحكم عليه في جناية شديدة أو خفيفة، ولو في مطل دين، إلا في المجالس المنتصبة للحكم. وإذا كان الحكم على يهودي لا يمضي إلا بمحضر عضو المجلس من اليهود.

10 - وعاشرها أن المتاجر مسرحة لكل واحد من رعايانا، من غير تخصيص ولا منع في نتائج المملكة وغيرها، إلا الأمور الممنوعة بالحكم كالدخان والبارود وآلات الحرب، وكذلك الصناعات بحيث لا تكون الصناعة سببا لمضرة الغير، وغير ذلك من الفصول المقررة في القانون المستوي في استحقاقها سائر أفراد رعيتنا على اختلاف الأديان.

وجرت عادة الله في عباده أن من أسس شيئا للإنتفاع به يحرسه في اليوم ومابعده، ليستمر النفع به على اختلاف الأعصار.

وهذا القانون أعظم ما أسس في مملكتنا للنفع الخاص والعام، فلا بد له من ضامن يحميه، وحارس يقيه، ويدفع ما ينافيه، فركبنا حمايته مجلسا سميناه «المجلس الأكبر» أعضاؤه ستون، ثلثاهم من أعيان أهل المملكة والثلث من رجال الدولة.

ودائرة هذا المجلس أوسع من دائرة سائر المجالس، لأنه لا يتسقيسد بنوع مخصوص، وهو الحارس والحامي للقانون، وحقوق الملك وسائر حقوق السكان، ومصالح المملكة على اختلاف الأنواع، من ضبط الدخل والخرج، وما يلزم من المصرف وما لا يلزم، ومحاسبة الوزراء على ذلك، وإحداث شيء لم يتقدم نظيره في المملكة، أو إبدال قانون ولو بأصلح منه، وغير ذلك مما يعمم نفعه أو ضرره أو يخص، لا يمضي شيء من ذلك إلا باتفاق أكثر أهل المجلس، ولا أقل من أربعين عضوا.

فكل من يدعي مخالفة في القانون من أحد، كائنا من كان، ولو في حق غيره، له أن يرفع دعواه إلى هذا المجلس، وهو الذي ينصفه أو يبين له عدم المخالفة بالدليل والحجة.

وخدمة هذا المجلس هي الأمان لسائر من في مملكتنا من السكان.

وأعضاء هذا المجلس، عدا الوزراء يتبدلون بعد كل خمس سنين، والمجلس هو الذي ينتخب عوضهم، ولا يعزل أحد منهم في مدة الخمس سنين.

وأما الحقوق الذاتية بين أفراد الناس مما يقع بين المتداعين مما لا يخلو الوجود منه، من جنائيات تعم أو تخص، كالحرابة والفساد في الأرض، والخيانة للدولة والوطن، وتدليس النقيدين، وشهادة الزور ونحو ذلك، وتعطي المصالح العامة كمجاري الماء وخطط التلغراف وغير ذلك مما لا يخص مجنيا عليه معيناً، وكقتل النفس والضرب والجرح والنهب والغصب والتعدي على الأموال والمنافع وغير ذلك من المخالفات التي يلزم فاعلها الحكم عليه بالعقاب، أو الحكم بغضبه على رد المتاع، فلما كانت النفوس البشرية لا تأمن الغلط أو الغفلة أو الغرض (1) من حكم فرد، جعلنا لفصلها والنظر فيها مجالس الجنائيات والأحكام العرفية. وتطمئن نفس المحكوم عليه إذا كان من أنظار متعددة، في مجلس يحقق طرق الشبوت، وينظر في القرائن، ويحضر الشهود إن إرتابهم ويستفسرهم ويحلفهم على صدق الشهادة، وينظر في الحجج المكتوبة من جهة صحتها وشروطها المقررة في القانون، ويلزم من ثبت بطلان دعوته أو حجته جميع ماصرفه المحق، إلى غير ذلك من التثبت في الحقوق المقتضى أمان السكان.

ولزيادة الأمان جعلنا مجلساً آخر سميناه مجلس التحقيق. إذا أراد المحكوم عليه، قبل مضي ثلاثة أيام من يوم الحكم عليه بالمجلس الأول، أن يرفع إليه نازلته لينظر الحكم الواقع عليه فيوافق عليه أو يخالف.

ولزيادة الأمان جعلنا للمحكوم عليه في جنائية شديدة أن يرفع نازلته من مجلس التحقيق إلى المجلس الأكبر، وبه ينقطع عذر المحكوم عليه.

(1) الغرض : الميل مع الهوى (عامية تونسية).

وجعلنا في بعض بلدان المملكة، وهي القيروان وسوسة وصفاقس والأعراض وجربة وباجة والكاف وبنزرت والجريد، مجالس للجنائيات والأحكام العرفية. ومجلس كل بلد يباشر نوازل الوطن المحدد له، تسهيلاً لأصحاب النوازل.

ومن أراد نشر نازلته في مجلس الحاضرة له ذلك، ومجلس التحقيق وراء الجميع إن طلبه المحكوم عليه.

ومجالس بلدان الحاضرة لا يحكمون في الجنائيات الشديدة المقتضية للقتل والسجن المشدد، ويجب عليهم تقرير الدعوى، وإمعان النظر في طرق ثبوتها من القرائن والأمارات والشهادة، وغير ذلك من الطرق الموصلة للحكم، وإرسالها إلى مجلس الجنائيات بالحاضرة.

هذا، ولا ينفذ الحكم في جنائية شديدة، ولو من المجلس الأكبر إلا بعد عرضه علينا وإمضائنا له، ولنا التخفيف من العقوبة أو العفو، إذا لم يكن الحق للغير.

وقد جعلنا مجلساً عسكرياً للنظر في النوازل العسكرية على مقتضى قانونها، ومجلساً للنظر في نوازل التجارة مركباً من رعيتنا وغيرهم.

ثم إن الاجتماع الإنساني والطباع البشرية تقتضى كثرة المنازعات، لا سيما في الأمور الخفيفة الدائرة، وبكثرتها في مجالس الأحكام تتعطل النوازل المهمة. فجعلنا لها مجلساً الضبطية المحافظ على هناء البلاد ودوام عافيتها.

ولهذا المجلس التمكن على الجاني وإيقافه، خشية هروبه، ليحكم عليه في مجالس الجنائيات. ولا يحكم مجلس الضبطية في المعاملات الاختيارية مثل الدين والضمان ونحو ذلك، وإنما يحكم في المشاجرات الخفيفة على مقتضى قانونها.

وفي كل عمل من أعمال مملكتنا مجلس ضبطية يركب من العامل وكاهيته وأعيان من أهل البلد والناجعة في العربان.

وكل مجلس من مجالس الحكم لا يتجاوز القدر المحدد له في القانون، وحسبه فهم النازلة وطرق ثبوتها، وتطبيق الحكم عليها من القانون، فإن لم يجد لها ذكراً، أو توقف في فهم عبارة من القانون، فذلك للمجلس الأكبر.

هذا، وإن المنح المعطاة في القانون لرعايا أحبائنا الدول العظام مشروطة بدخولهم تحت أحكامه في الجنايات، وذلك يستدعي زمنا للكلام مع دولهم الفخام، ونحن بصده الآن.

هذا مضمون أصل القانون، أعدناه لكم لتكونوا على بصيرة به قبل منتصف شوال المبارك.

فاجتمعوا جمع الله شملكم، في مجمع يحضره أهل عملكم على اختلاف الأديان، لقراءته وفهمه ومدارسته، والقانون قادم لكم في أثره. وأنشروا علمه للخاص والعام، لأنه من حقوق السكان. ومن أراد أخذ نسخة منه، فله ذلك.

والقانون في نفسه ضروري للعمران، وأساس أمان السكان، وردع أهل العدوان.

وقد حررته وأبرزته، ومن شوائب الشهوة النفسانية خلصته، وإلى حب الوطن أوكلته.

وبحب الأوطان عمرت البلدان. قال الصادق الأمين : « حب الوطن من الإيمان » والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وكتب في 17 رجب سنة 1277، سبع وسبعين ومائتين وألف (الثلاثاء 29 جانفي 1861 م.)

II - نص معاهدة باردو المنعقدة في 12 ماي 1881

نص معاهدة باردو

معاهدة باردو رغم أنها نكبة كبرى فهي تعترف بالدولة التونسية وتعتبر الحماية الفرنسية وقتية.

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل، كالتى حدثت أخيرا على حدود الدولتين ويسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد إتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين.

وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس، قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية إتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العالمان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويوزل هذا الإحتلال عندما تتفق السلطانان الحربيتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معا أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعيث بأمن مملكته.

III - نص إتفاقية المرسى

المنعقدة في 8 يونيو 1883

نمهيذ لنص إتفاقية المرسى

إتفاقية المرسى هي التي جذرت السيادة الفرنسية وحولتها إلى التسيير المباشر لشؤون البلاد والعباد.

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية، وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه، توثيقا لعرى المودة بين القطرين العامرين، إتفق الطرفان على عقد إتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بيار بولس كامبون وزيره المقيم في تونس (الحامل لنيشان الليجيون دونور صنف أوفيسييه ونيشان العهد ونيشان الإفتخار من الصنف الأكبر إلخ)، فقدم الوزير المشار إليه أوراق إعتماده لعقد الإتفاقية المحددة في البنود التالية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعسكرية والمالية، التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 175.500.000 فرنك، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لايعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولا : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصصات سمو الباي،

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لايعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الإتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الإتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب في باردو في 12 ماي 1881.

الإمضاء

محمد الصادق باي

الجنرال بريار

وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1200.000 فرنك)، وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

للتأكيد والتكميل، ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

البند الخامس : تعرض هذه الإتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن.

وإذانا بصحة ما تقدم، حررت هذه الإتفاقية وختمها الموقعان بختميهما.

وكتب في المرسى في 8 يونيو سنة 1883.

الإمضاء

علي باي

بولس كامبون

IV - رسالة الزعيم الحبيب بورقيبة

تمهيد : رسالة الحبيب بورقيبة كانت نظرة ثاقبة للحسابات السياسية والعالية وذلك الموقف حد من عمليات الإنتقام ضد الشعب التونسي من طرف فرنسا والحلفاء غداة هزيمة المحور.

حصن "سان نيكولا" في 2 أوت 1942

من الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الحبيب ثامر

... «إن تأييدنا للحلفاء يلزم أن يكون بلا قيد ولا شرط»...

عزيزي ثامر (1)،

رفاقي الأعزة،

مواطني الأعزة،

أغتتم فرصة قد لا تتكرر في المستقبل لأبلغ لكم سريا تعليمات أعتبرها إرادتي الأخيرة، وهي تكاد تكون وصيتي السياسية. وبذلك تقدرين ما أعلق عليها من الأهمية العظمى. حتى أنني إستهدفت لإبلاغها إليكم أخطارا جساما (بل عرضت إلى مثل تلك الأخطار أشخاصا عزيزين علي لم أرد إلى هذا اليوم إدخالهم في عمليات من هذا النوع).

كونوا على يقين من أنني إذا قبضت علي الأقدار بأن لا أعود إلى الحرية يوما، فإن الشعب التونسي الذي ستبلغه هذه التعليمات سوف لا يتردد أن يؤاخذكم بمسؤولية أداء الأمانة (وبالأخص أنت عزيزي ثامر)، إذا لم تتمكنوا أو إمتنعتم عن تنفيذها حسب نصها وعبارتها لأن الأمر هو حياة الحركة الوطنية نفسها، تلك الحركة التي تحصل في طياتها آمال الوطن.

(1) الدكتور الحبيب ثامر : هو رئيس الديوان السياسي السري للحزب الدستوري الجديد بعد كارثة 9 أفريل 1938 وقد بعث بورقيبة إليه هذا الكتاب وهو في السجن العسكري بمرسيليا في فرنسا، حيث كان معتقلا منذ 1941 ومعلوم أن الدكتور الحبيب ثامر صدر عليه الحكم بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة.

واليكموها

منذ الهدنة زارني كثير من المواطنين المنتسبين إلى كافة الأوساط من طلبة وتجار ومحامين (كالأستاذ القلاتي) وعند التحدث إليهم ثبت لدي أن كلهم أو غالبهم يعتقدون إعتقاد الجزم أن الغلبة ستكون للمحور.

وهي حالة نفسانية تتصل بالأحاسيس الباطنة الغامضة التي تنتاب الشعب التونسي الرايح تحت وقع التعسف الغاشم الأعمي الذي إستمر منذ 9 أفريل 1938 ولم يزل يعيش بمثل شدته الأولى بعد إنهزام فرنسا، برأى من لجان الهدنة، بدون أن تثير منها ثائرة.

وفي كثير من الأذهان كان قد رسخ الإعتقاد الساذج في أن هزيمة فرنسا عقاب من الله وأن سطوتها قد زالت وانقضت، وأن إستقلالنا وليد إنتصار المحور. وقد كان هذا الإنتصار محل اليقين منهم، تلك عقيدة غريزية واضحة الأسباب.

ولكن أقول إنها خطأ، وإنها خطر خطير يؤول إذا تسرى بيننا وعلى الأخص إذا تسرى بينكم، إلى القضاء لا على الحزب فحسب، بعد ثباته في وجه كل التعسفات بل على الحركة القومية بأكملها وعلى النخبة العاملة من أمتنا !

والحق الذي لا يخفى على ذي عينين هو أن ألمانيا لن تنتصر، هو أنها لا يمكن أن تنتصر، هو أن الأيام تعمل على هزيمتها، وأنها بموجب الحساب والمنطق الذي لا يقبل الجدال سوف يكون نصيبها من الحرب الإندحار.

فبين العملاق الروسي الذي لم يتح لها القضاء عليه والذي هو منذ الآن قد شرع في استئناف الهجوم، وبين العملاق الأمريكي أو الأنكلوسكسوني الماسك بزمام البحار والمالك لإمكانات صناعية لا حد لها، سترحى ألمانيا كما ترحى المواد المقبوضة بين شذقي الرحى.

فالأمر موكول إلى الوقت لاغير. وإذا كان كذلك فإن المفروض علينا وعليكم وعلى جميع من كان لهم نفوذ على الجماهير العمل توجيها يجعل الشعب التونسي وعلى الأخص جناحه الجرار، الحزب الدستوري الجديد في غير صف المهزومين أي المتورطين مع الجرمانيين والإيطاليين.

وإن كان إختياري الشخصي وميلي العاطفي، بصفة كوني زعيما لشعب يكافح في سبيل حريته، يدفعاني ضرورة إلى جانب الدول الديمقراطية، فإني أكرر لكم أن ذلك ليس المستند الوحيد المنبني عليه يقيني.

الواقع ظاهر للعيان. أن ألمانيا سائرة في طريق الهزيمة. ولا قدرة لنا في الأمر، وليس لنا أدنى وسيلة لتغيير الحالة على فرض أن تكون لنا فائدة في ذلك، وهو ما لا أراه شخصيا.

وعليه فإن عملكم يلزم أن يجرى على الطريقة الآتية :

«أمر رجال الحركة - تحت مسؤوليتي، وعند الإقتضاء - تحت إمضائي - بالإتصال بفرنسيي البلاد التونسية المتشيعين للجنرال دي غول (ولا شك أنه يوجد عدد منهم ك بعض الإشتراكيين مثلاً) لتنسيق نشاطنا السري مع نشاطهم إن أمكن. مع ترك قضية إستقلالنا إلى ما بعد الحرب.

السعي بواسطتهم الى الإتصال بالأعوان الأنغليزيين والأمريكانيين إن أمكن وهؤلاء بدون شك منبشون بكثرة في البلاد. ومن الممكن سبرهم عن نوايا دولتهم إزاءنا بعد الحرب.

لكن لابد من مزيد الإحتياط في ذلك، مع الإعثناء بعدم قطع الإتصال بالفرنسيين، لأنه من الممكن - بل من المتوقع - أن نخيب ظنكم في تلك الناحية.

ومهما يكن من أمر فإن تأييدنا للحلفاء يلزم أن يكون بدون قيد ولا شرط.

لأن غايتنا الأساسية هي أن نكون عند إنتهاء الحرب - وما هو الآن ببعيد - في صف المنتصرين، نظرا لمشاركتنا في أسباب الإنتصار المشترك، مهما كانت ضالة تلك المشاركة.

وحتى لو قدر علينا أن نذوق في سلوكنا هذا أشد المضاضة، فإننا نكون على كل حال بموقفنا الذي إتخذناه قد إستحقينا تقدير وإحترام فرنسا والحلفاء. ولنا في ذلك لاضمان للبقاء فحسب ولكن عدة عظيمة لاستئناف أعمالنا وسلاح خطير في معاركنا المستقبلية ستتاح لنا به كل الآمال.

ولا تنظنوا على الخصوص أنني أقول لكم قولي هذا لأنني أرجو لنفسي شيئا ما من فرنسا. فإن كل مألدي يحملني على الظن بأن فرنسا، سواء في الحال أو في المستقبل، سوف لن تترك سبيلي، وقد أقامت على ذلك الحجة لدى سمو الباي عندما صرح له الأميرال إستيفا «إن بورقيبة لن تطأ قدماه التراب التونسي» وقد إنتهى بحث القضية منذ زمن وتهيأت للحكم. وسيأتي يوم - بعد إنتهاء الحرب على الأقرب - تحال فيه النازلة على المحكمة العسكرية، فتحكم علي بأقصى العقاب أي بالإعدام... لا لأنني أثرت مؤامرة لقلب الحكومة، ولكن لأن الفرنسيين موقنون بأن حياتي ونشاطي خطر على إستيلاء فرنسا على البلاد التونسية. على أنه من الممكن أن تحول تلك العقوبة إلى إعتقال أبدي بجزيرة قاصية ببحر الظلمات أو في أحد الحصون، ويقدم ذلك التحول في صورة عفو وتهدة، فيكتفي به الكثير ويفرحون له.

وعلى كل فإنني أعتقد أن حياتي السياسية قد إنتهت. ولكن حياتكم السياسية أنتم إن هي إلا في بدايتها. وأنا أريد قبل إخلاء المكان للذين سيأتون بعدي، تهيئة إمكانيات حقيقية للمكافحة وإعداد العدة اللازمة للنصر.

وما لاشك فيه أنه لن تتاح للشعب التونسي أي إمكانية في هذا المضمار إذا تقاعستم الآن - لأي سبب من الأسباب - عن تنفيذ الأوامر التي أصدرتها لكم لتطبيق نصها وعبارتها. هذا مما لا يلزم أن يغيب على نظرتكم البتة. وإذا كانت حياة الوطن في الميزان فإن شخصي لا وزن له. ولهذا فإنني أسألكم باسم ذلك الوطن الذي لا غربة أن سأموت قريبا في سبيله ألا تمكنوا أعداءنا من الذريعة التي يتمنونها في سويداء قلوبهم لمحق وإرهاق وسيلتنا الوحيدة في الكفاح إرهابا لا رجوع بعده : هي حزينا الدستوري الجديد، الذي بذلنا من أجله كم من جهود وذرفنا كم من دموع وأرقنا كم من عرق ودماء !

ولتكونوا على رباطة من الجأش تتغلبون بها على عواطفكم، وبالأخص على نقمة صدوركم. وإياكم ومجاراة الجماهير، فهي لا تنتظر بعيدا. وهي في احتياج مستمر إلى القيادة الحازمة في ثنايا الكفاح التحريري الملتوية الرائعة.

وإنني أكرر لكم أن المسألة مسألة حياة أو موت للبلاد التونسية ! وإن لم تكونوا بعد كل ما بينته قد إقتنعتم فأطيعوا ! هذا أمر أصدره لكم. فلا تناقشوه والعهد فيه كلها علي أمام الله وأمام التاريخ.

عقدت أواصر الصداقة والثقة مع أحد أشياع دي غول المعروفين - وهو القبطان كرت - وكنا نتلاقى بالرواق. فهو قد هرب أخيرا. والأغلب على الظن أنه الآن بلندن وقد كان منه أن أسر إليّ حتى بتهيئة فراره مما يدلكم على ثقته بي ! إنني آمل أن لا ينساني. أما الهادي (1) فهو على ما يظهر على إتصال، في بلدة تريتز، بعون فرنسي من أعوان الجوسسة الأنفليزية.

وأنا من معتقلي هذا أسعى بما أستطيع لإعداد العدة للمستقبل. ولكن أنتم المسؤولون عن جلب الشعب إلى جانب الحلفاء.

وأوصيكم بالحيلة من أعوان التحريش المأجورين لحكومة فيشي. على أنني أرى أنه لا بد من المغامرة مهما يكن من أمر. فإنه لو قدر على بعض الدستوريين أن تنزل عليهم ضربات بموجب عملهم السري مع دي غول فإن نفع ذلك في آخر الأمر أكثر من ضره.

فإن المغامرة إذن جدية بأن يقدم عليها بدون تردد.

ولا تتوهموا أن قولي هذان سجين مقطوع بينه وبين الخارج، لا يعلم شيئا مما يدور في العالم. فإني أتتبع عن كثب جميع أطوار الحرب ولم يبلغ قط يقيني بانتصار الحلفاء ما بلغه اليوم. كل الأمر هنالك.

وعملنا كله يلزم أن ينبنى على ذلك... وسيأتي يوم تحمدون الله فيه على أنني رأيت صوابا وأني درأت عن وطني العزيز أكبر ملمة في تاريخه.

وكونوا في صحة جيدة. أعانكم الله، ومهما يكن من أمر فإننا سنتلاقى، فإن لم يكن في هذه الدنيا ففي الآخرة لا محالة.

من محبك

بورقيبة

حصن «سان نيكولا» - 2 أوت 1942

(1) هو الهادي شاكر أحد قادة الدستور الجديد وقد قتلته غدرا فيما بعد - 13 سبتمبر 1953 - عصابة جلادين في خدمة الإستعمار هي اليد الحمراء.

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة.

وحيث أن السلطة الفرنسية قد إستحوذت على السلطة التشريعية - التي هي حق خاص لجلالة الباي، حتى أصبح جلالته شبيها بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية - وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل، وأن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين، وحيث أنها نزعَت سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في أغلب الأحيان سالتين من الطعن.

وحيث أن فرنسا التي إلتزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى، فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف، معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي.

وحيث أن هذه الإعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب، لا هو إلحاق ولا حكم ذاتي، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسؤوليات.

وحيث سلكت فرنسا - منذ أول عهد الحماية - سياسة تفكير الأهالي مغتصبة أخصب أراضيهم، ومخصصة لأكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين) وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا الثروات، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية، تضر باقتصادها، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية.

وحيث كانت سياسة التفجير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين، وفتح باب التجنيس للأهالي، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطين والإنجليز والروس البيض والإسبان الجمهوريين، وحتى الإيطاليين في العهد الأخير، لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي، والقضاء على شخصية البلاد التونسية.

٧ - ميثاق المؤتمر الوطني (ليلة القدر)

نهيي لنص ميثاق المؤتمر الوطني

مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 كان نقطة تحول في الحياة السياسية بتونس كان فيه إجماع شعبي لكل القوى الحية والأحزاب السياسية للمجتمع المدني ومكوناته وصدر عنه المنداة لأول مرة باستقلال البلاد وإلغاء معاهدة الحماية والمطالبة بعضوية تونس في الأمم المتحدة والجامعة العربية.

بعد تناول المؤتمر الوطني التونسي، المنعقد يوم 23 أغسطس سنة 1946 بعاصمة تونس، وضعية البلاد السياسية بالدرس والتحليل، وافق بالإجماع على الميثاق التالي :

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة 1881 دولة مستقلة، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية.

وحيث كانت السيادة التونسية معترف بها دوليا - وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول.

وحيث عمدت فرنسا - بعد أن دافعت عن إستقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها - إلى إرغامها على قبول حمايتها، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة، ولم يصادق عليها الشعب يوما من الأيام.

وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسيرة الدولية ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية.

وحيث أن الحماية قد إستحالت - بعد مضي خمس وستين سنة - إلى نظام إستغلالي إستعماري، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريدا منظما، في حين أن مفهوم معاهدة باردو وإتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاما وقتيا شبيها بوصاية بسيطة.

وحيث أدى الإسراف المالي، الذي تقتضيه هذه السياسة، إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب، من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم.

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد، ولم تؤد رسالتها التمديدية المزعومة، التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد.

وحيث أن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديدا على السيادة التونسية، ونقضا خطيرا لأساس الوضعية الدولية للحماية.

وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية، وهي حريات التفكير والنشر والقول والإجماع والتنقل، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية.

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة وسلمت البلاد لدول المحور، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها.

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقتي، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار.

وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية.

وحيث أن الإستعمار يعتبر بحق سببا للتنافر بين الدول، ومشارا لمشاكل دولية وقد عبرت الأمم المتحدة عن إستنكارها له بحكم صريح، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب «حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترضيه لنفسها، وإرجاع حقوق السيادة والإستقلال إلى الأمم التي أنتزعت منها قهرا».

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة، وقد كانت فرنسا من بين الدول الإستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل: «ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبديا».

- لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي وإقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام نظام إستعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق، بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على إسترجاع إستقلاله التام، والإنضمام - كدولة ذات سيادة - إلى جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصلح.

انتهت لائحة مؤتمر ليلة القدر

VI - رفض الحزب الحر الدستوري التونسي لإصلاحات فواز (1954)

إن المجلس الملي المتسع للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في 2 أبريل 1954 بعد إستعراض الكفاح القومي الذي قام به الحزب في طليعة الشعب التونسي من يوم 18 جانفي 1952 ردا لفعل سياسة التعسف والبأس التي كان ضحيتها عدد من الشهداء سقطوا في ميدان الشرف وفي مقدمتهم الزعيمان فرحات حشاد والهادي شاكر.

وحيث أن ذلك الكفاح الذي أجبر عليه الشعب التونسي يرمي إلى الدفاع عن حياض الكرامة القومية وإلى تحقيق غاية الأمة التي تمخضت عنها لائحة مؤتمر الحزب القومي المنعقد في 18 جانفي 1952.

وحيث أن محنة السنين الماضية أظهرت أن سياسة التعسف والقوة لا تزيد الأمة إلا وحدة وتمسكا بأهدافها، وأن فرض الإصلاحات أو إقرارها بوسائل لا تضمن رضى الشعب عنها ولا تشرك ممثليه الحقيقيين في تهيئتها حتى تكون أهدافها الإستقلالية قد توضحت بكل جلاء لا يزيد الخلاف التونسي الفرنسي إلا تعقيدا.

وحيث أن إصلاحات 4 مارس 1954 التي هيئت دون تشريك ممثلي الشعب وبدون أن تقرر الأسس والمراحل والأهداف التي ينبغي أن تحقق وحدة السيادة التونسية بالبلاد قد نالت من تلك السيادة وأشركت فيها الفرنسيين المقيمين بتونس عملا بمكتوب 15 ديسمبر 1951 الذي نشأت عنه الأزمة الأخيرة.

وحيث أن إقرار إصلاحات 4 مارس والطريقة التي أعدت بها لا يمكن بحال أن تنقض المواقف العديدة المنسجمة التي وقفتها بحق الأمة التونسية بكامل الإجماع في بحر السنتين الماضيتين في سبيل إقرار وحدة السيادة في الواقع وتمكين الشعب التونسي من حقه في التصرف في شؤونه بنفسه.

وحيث أن جميع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والزراعية والثقافية لا يمكن حلها حلا عادلا إلا بحل المشكلة السياسية بما يضمن جهازا حكيما محررا من الإزدواج ومن جميع التعاقيب الأجنبية على أعماله ومسؤولا عنها أمام هيئة نيابية تونسية صرفة.

جميع هاته الأسباب :

يعلن المجلس الملي تمسك الحزب بالمبادئ التي قررها مؤتمره القومي المنعقد في 18 جانفي 1952 وتأييده لجميع المواقف التي وقفها الديوان السياسي في ذلك التاريخ بداخل البلاد أو خارجها.

وهو يعلن معارضة الحزب الصريحة لإصلاحات 4 مارس 1954 وللوزارة التي تحملت مسؤولياتها ولهذا السلوك الذي قد نال نيلا بليغا من إمكانية حل المشكلة التونسية حلا حقيقيا.

والمجلس الملي يؤكد من جديد أن لا سبيل لفصل المشكل التونسي إلا على قاعدة إسترجاع السيادة حقيقيا وحرية تصرف الشعب التونسي في شؤونه حسب المبادئ الديمقراطية الصحيحة.

ويجدد الديوان السياسي ثقته الكاملة في اتخاذ التدابير التي يراها صالحة لتحقيق غاية الحزب وأهدافه.

اللائحة السياسية

المجلس الملي

(2 أبريل 1954)

الصباح 3 أبريل 1954

المتفق عليه هو أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية تبقى على حالتها الراهنة ويبقى العمل بها جاريا كما كان ذلك إلى يومنا هذا.

الفصل الخامس - تعترف تونس لجميع الذين يعيشون فوق أرضها بالتمتع بحقوقهم وضمانات أشخاصهم. وهي الحقوق المنصوص عليها في وثيقة حقوق الإنسان.

وتبعا لذلك فهي تلتزم من ناحية بأن تتخذ جميع التدابير الفعلية والقانونية التي تضمن بها للأجانب في نطاق التشريع الداخلي حرية نشاطهم الثقافي والديني والإقتصادي والشخصي أو الإجتماعي. وتلتزم من ناحية أخرى - طبقا لتقاليدها - بالمساواة التامة بين مواطنيها مهما كانت جنسيتهم أو إعتقادهم الديني وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والحريات الشخصية والعامة والإقتصادية والدينية والمهنية أو الإجتماعية أو الحقوق الجماعية المعترف بها بصورة عامة عند الدول العصرية.

وفيما يتعلق بالرعايا الفرنسيين فإن الإتفاقية المؤرخة بهذا اليوم عن وضعية الأشخاص تدقق الحقوق التي تضمنها لهم البلاد التونسية.

الفصل السادس - طبقا لهذه الإتفاقيات فإن كلا من فرنسا وتونس تعترفان لمواطني الدولة الأجانب فيهما.

ففي روح المقدمة تتفق الدولتان على دراسة المبدأ أو الشكليات التي تنمي لمواطني كل من الدولتين في الدولة الأخرى وسائل الإستقرار وممارسة الحقوق المدنية.

الفصل السابع - اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية للبلاد التونسية واللغة الفرنسية لا تعتبر أجنبية في تونس والإتفاقيات الحالية تتكفل بتحديد نظامهما.

الفصل الثامن - تلتزم الحكومة الفرنسية بأن تستشير جلالة الباي في مفاوضاتها الدولية التي تخص تونس وحدها والمصالح التونسية وبأن تحيطه علما بجميع المفاوضات الأخرى الدولية التي تهم البلاد التونسية.

والمعاهدات التي يجب أن تطبقها البلاد التونسية لهذا الغرض تسلم إلى جلالة الباي من طرف الحكومة الفرنسية.

VII - الإتفاقية العامة بين تونس وفرنسا

(الاستقلال الداخلي : 3 جوان 1955)

نمهيذ لوثيقتي الاستقلال الداخلي والاستقلال التام

تعليق

«إتفاقية الإستقلال الداخلي ثم الإستقلال التام لم يفصل بينهما إلا عشرة أشهر تحققت الحكمة السياسية التي عرفت كيف تستغل الظروف الداخلية والخارجية لاستعادة السيادة التونسية المفقودة كاملة غير منقوصة والتخلص النهائي من الإستعمار التوطيني»

الفصل الأول - إن الإتفاقيات الحالية تكون كلا واحدا وهي تقر بين تونس وفرنسا تعاونا هما عازمتان على توثيقه وتنميته في جميع الميادين.

ولهذا الغرض تشترك الحكومتان في العمل ضمن هيئات التعاون المشتركة المنصوص عليها في الإتفاقيات الحالية وضمن الهيئات الأخرى التي قد يقع تأسيسها إن ظهرت فائدة ذلك أثناء المشاورات بينهما.

الفصل الثاني - يبقى العمل جاريا بالمعاهدة المبرمة في 12 ماي 1881 في القصر السعيد وبالإتفاقيات المبرمة منذ ذلك التاريخ بين الجمهورية الفرنسية وجلالة باي تونس. أما المادة الأولى من إتفاقية المرسى فقد نسخت.

الفصل الثالث - تعترف الحكومتان بأولوية الإتفاقيات والمعاهدات الدولية على القانون الداخلي.

الفصل الرابع - منذ التاريخ الذي تتم فيه المصادقة على هذه الإتفاقيات تعترف فرنسا وتعلن الإستقلال الداخلي لتونس الذي لا يكون له من الحدود والتحديد إلا ما تنص عليه هذه الإتفاقيات والإتفاقيات الجاري بها العمل الآن باعتبار أن من

وطبقا للفصل السادس من هذه الإتفاقيات فإن الدولة التونسية تتخذ - في نطاق إستقلالها الداخلي - التدابير الضرورية التي تصير المعاهدات الخاصة بتونس قابلة للتطبيق كما تضمن تنفيذها.

الفصل التاسع - تقدم الحكومة الفرنسية ترشيح البلاد التونسية للعضوية في المنظمات الدولية التي ليست فيها عضوا وذلك عندما تتفق الدولتان معا على ذلك.

والوفد التونسي الذي يشارك في المنظمات العالمية ينسجم مع الوفد الفرنسي لتحقيق موقف مشترك يتماشى مع مصالح البلدين.

الفصل العاشر - تعترف الدولتان بالتضامن الكامل في ميادين الدفاع والأمن للمحافظة على مصالحهما الخاصة. وفي هذا الميدان فإنهما لا تستطيعان - إلا باتفاقهما معا - أن تغيرا أحكامهما الشرعية والتنظيمية الجاري بها العمل الآن وكذلك الترتيب التي تطبق بها الإدارة التونسية تدابير الدفاع والأمن.

وخاصة فيما يتعلق بمادة الإحصاء والتعبئة والتلاحم فإن التشريع التونسي الجاري به العمل لا يمكن أن يتغير إلا باتفاق مشترك بين الطرفين.

الحكومة التونسية تلتزم - بطلب من فرنسا - بأن تحقق في البلاد التونسية تطبيق ما يقتضيه التنظيم العام للدفاع والأمن اللذين تقوم بهما فرنسا في نطاق مسؤولياتها الخاصة ومسؤولياتها في الدفاع عن العالم الحر. ولهذه الغاية ستتألف لجنة عليا يرأسها الوزير الأول تحضرها السلطات العليا الفرنسية والتونسية التي يهملها الأمر وخاصة ضابط عام من القوات المسلحة يمثل مهمة وزير الدفاع لجلالة الباي.

والمصاريف التي تقتضيها الجندية من الأعمال الممتزجة تكون على كاهل الحكومة الفرنسية.

الفصل الحادي عشر - المندوب السامي المبعوث من رئيس الجمهورية لدى جلالة الباي يتمتع بجميع السلطات المعترف بها لحكومة الجمهورية في الإتفاقيات والمعاهدات الجاري بها العمل وهو الواسطة في العلاقات بين الحكومة الفرنسية

والسلطات التونسية في جميع المسائل المشتركة بين البلدين. والمندوب السامي مكلف بحماية وتمثيل الحقوق والمصالح التابعة للفرنسيين في البلاد التونسية. ويحضر معه في العمل وزير مفوض يخلفه في حالة تغيبه أو حدوث ما يعوقه.

الفصل الثاني عشر - تعين الحكومة الفرنسية - بعد إعلام الحكومة التونسية - وفدا للمندوب السامي في كل دائرة من الدوائر الحالية للمراقبات المدنية.

ثم تنظم بعد ذلك هذه الوفود في قوائم أوسع لكي تقوم بتوزيع عددهم حسب تطور مهامهم وهؤلاء الموظفون يمارسون الوظائف المعترف لهم بها في هذه الإتفاقيات والتي يفوضها لهم المندوب السامي.

الفصل الثالث عشر - المندوب السامي والموظفون السامون التابعون له وكذلك مندوبوه في الداخلية الذين تقدم أسمائهم إلى الحكومة التونسية يتمتعون كلهم بحصانة عامة.

وهذه الحصانة تمتد إلى محال ومكاتب المندوب السامي ووفوده وكذلك إلى مراسلاتهم.

والأعضاء الذين يحملون الجنسية الفرنسية من مستخدمي الإدارة الفرنسية وأعضاء القوات المسلحة الموضوعين تحت السلطة الفرنسية يتمتعون بإعفاء جزئي من الضرائب التي يقع تفصيلها في نطاق التدابير المنصوص عليها في الفصل 32 من الإتفاقية الاقتصادية والمالية.

الأحكام الخاصة بالنهوض بهذه الإتفاقيات وبتسوية الخلافات.

الفصل الرابع عشر - ولتحقيق نهوض متناسق بهذه الإتفاقيات اتخذت الأحكام التالية باتفاق مشترك :

أ) بمناسبة كل تحويل للمسؤوليات أو للسلط أو لمشمولات الأنظار ينتج عن العمل بهذه الإتفاقيات تبادل الحكومتان عن طريق المندوب السامي لفرنسا المعلومات في خصوص المشاريع التشريعية أو النظامية أو غيرها من تدابير التطبيق التي تهم تحقيق التحويل المذكور.

ب) سيبحث المندوب السامي لفرنسا باسم الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية باسم جلالة الباى معا عن حل للمسائل التي ستطرح في هذا الخصوص ويستطيعان كلما برزت أهمية القضية أن يكلفا باتفاق مشترك الموظفين أو غيرهم من الخبراء بإعداد التدابير اللازمة.

الفصل الخامس عشر - بما لهما من رغبة في التسوية تسوية بالتراضي للنزاعات التي قد تنجم بينهما، تعترف الحكومتان بفائدة التشاور فيما بينهما كلما طرأت صعوبة بمناسبة تطبيق هذه الإتفاقيات.

الفصل السادس عشر - يؤسس مجلس تحكيمى فرنسي تونسي :

1 - تتم تسمية أعضاء المجلس التحكيمى لمدة ست سنوات.

أ) يسمى ثلاثة أعضاء رسميين وعضوان بالنيابة من جنسية تونسية من طرف الحكومة الفرنسية بالنسبة للفرنسيين ومن طرف الحكومة التونسية بالنسبة للتونسيين. ويتم هذا الإختيار من جانب كل حكومة من الحكومتين حسب قائمة لشخصيات توضع من طرفها وتكون قد تحصلت على موافقة الحكومة الأخرى.

وفي صورة ما إذا حصل عائق لعضو قار ينبغى أن يكون النائب الذي يقوم مقامه من جنسيته.

ب) يسمى عضو يقع إختياره بدون إعتبار لجنسيته باتفاق مشترك من طرف حكومتين.

2 - ينتخب الأعضاء القارون للمجلس التحكيمى المذكور بالفقرة (1) أعلاه ومن بينهم الرئيس وكاهية الرئيس اللذين يتحتم عليهما أن يكونا من جنسيتين مختلفتين. وسيضطلع هذان العضوان المنتخبان بالرئاسة وكاهية الرئاسة كل عامين بالتناوب مدة الست سنوات التي يستغرقها وظيفهم ويتواصل نظام التداول بين الرئيس وكاهية الرئيس بقطع النظر عن توالي فترات الست سنوات التي يسمى أعضاء المجلس التحكيمى لمدتها.

هذا وللتكوين الأول للمجلس التحكيمى يتم إختيار الرئيس وكاهية الرئيس باتفاق مشترك من طرف الحكومتين بمجرد التوقيع على هذه الإتفاقيات ويتناوبان في وظيفتيهما بالنسبة لفترة الست سنوات الأولى كما وقع ذكره في المقطع أعلاه.

وفي صورة تسليم أو وفاة الرئيس وكاهية الرئيس أو عضو آخر من المجلس قبل إنتهاء المدة يخلفه في كنف نفس الشروط التي انتخب فيها السلف ويتم التفويض حتى نهاية الأجل وينبغي أن يكون النائب من جنسية سلفه إلا في خصوص العضو الذي ذكر في الفقرة أ - أعلاه.

3) يدعى العضو المذكور في الفقرة أ - أعلاه للمشاركة في مداولات المجلس التحكيمى عندما تتناصف الأصوات في هذا المجلس على إثر مداولة أولية.

وفي هذه الصورة فإن أجل الأربعة أشهر المذكور في المقطع الثالث من الفصل 18 والمخصص للبت في مجلس التحكيم، يمدد إن إقتضت الحاجة بالزمن الضروري لكي تفصل مدة ثلاثين يوما على الأقل اليوم الذي يشارك فيه العضو المذكور في الفقرة أ - ب في مداولات المجلس للمرة الأولى من اليوم الذي يصدر فيه المجلس حكمه.

ويطبق نفس التدبير ولأجل شهرين الخاص بتأجيل إستئناف الدعوى، في صورة ما إذا تساوت أصوات المجلس على إثر مداولة أولية حول التمديد الطارئ لأجل الشهرين ودعى العضو المذكور في الفقرة أ - ب للمشاركة في مداولة المجلس في هذه النقطة.

الفصل السابع عشر - يمكن أن يرفع للمجلس التحكيمى بطلب من إحدى الحكومتين كل نزاع حول تأويل وتطبيق هذه الإتفاقيات وكذلك جميع الإتفاقيات التي تقرر الحكومتان منح المجلس حق النظر فيها.

وتستطيع كل حكومة من الحكومتين أن ترفع دعوى لدى المجلس ضد كل خرق لهذه الإتفاقيات يحصل من تدبير تشريعي أو قرار إداري أو قانوني أو من سلوك فعلي أو إمسك.ينبغي أن يتم رفع الدعوى في ظرف الثلاثين يوما الكاملة التي تلي نشر التدابير المدعى عليها أو إعلانها.

وفي صورة صدور سلوك فعلي أو إمساك تكون بداية الأجل من تاريخ الدعوة الموجهة من طرف إحدى الحكومتين للأخرى لجعل حد لهذا السلوك أو الإمساك أو لتعويض ما قد يترتب عنها من نتائج.

وعلى كل فإن أجل الثلاثين يوما الكاملة المذكورة أعلاه يصبح أجل عشرين يوما إذا كانت المسألة تخص تدبيرا تشريعيا أو قرارا إداريا ذا صبغة عامة.

الفصل الثامن عشر - يحيط رئيس المجلس التحكيمي المرفوع له طلب من طرف إحدى الحكومتين الحكومة الأخرى علما في الحين بهذا الطلب.

يترتب عن الإخبار بهذا الطلب توقيف التطبيق للتدبير المتنازع فيه من القرار الذي رفعت في شأنه هذه الدعوى وذلك في كل مرة يستأنف فيها طلب مستعجل لهذا الغرض. وينتهي هذا التوقيف بعد مضي شهرين على تاريخ الإخبار بالطلب إن لم يقرر المجلس شيئا خلاف ذلك. ويبت المجلس مبدئيا في مدة أربعة أشهر من التاريخ الذي رفعت إليه فيه الدعوى. وهذا الأجل يصبح نافذ المفعول عندما يشفع بتدبير تشريعي أو بقرار إداري ذي صبغة عامة ويستطيع المجلس في جميع الحالات أن يستدعي بطلب من أحد الطرفين الطرف الآخر لاتخاذ التدابير التي يراها المجلس صالحة.

الفصل التاسع عشر - وللمجلس التحكيمي قبل البت في صميم النزاع تكليف شخص أو عدة أشخاص ينتخبون من بين أعضائه أو لا ينتخبون بمهمة التحقيق عن حقيقة وصبغة الأمور المذكورة من قبل أحد الطرفين.

وتلتزم كل حكومة بأن توفر للمحققين جميع التسهيلات للقيام بمهمتهم.

الفصل العشرون - عندما يلاحظ المجلس التحكيمي أنه وقع خرق لهذه الإتفاقيات يتخذ قرارا يفرض على الحكومتين اللتين تلتزمان بصورة علنية باحترامه. ويستطيع إقتراح التدابير التي يجب إتخاذها لإرجاع الحق وإعطاء غرامات إن إقتضت الحال.

الفصل الواحد والعشرون - إن حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل فرنسيين أمر ضروري لشرعية المداولات. المداولات تكون سرية وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات.

الفصل الثاني والعشرون - يوقع الرئيس على قرار المجلس التحكيمي المشتمل على جميع الحشيات ويقرأ نصه في جلسة عامة. وهذا قرار وجوبي وحاسم.

الفصل الثالث والعشرون - يعين مقر المجلس التحكيمي بباريس ويستطيع المجلس أن يقرر عقد جلساته في تونس إن رأى ذلك.

يضع المجلس التحكيمي قوانينه وإجراءاته وتكون لغة العمل التي يستعملها المجلس هي اللغة الفرنسية وتنشر قراراته باللغتين العربية والفرنسية.

الأحكام النهائية

الفصل الرابع والعشرون - تجري إستشارات مبدئيا مرة كل عام بين الحكومتين لدرس المسائل ذات المصلحة المشتركة.

الفصل الخامس والعشرون - إن هذه الإتفاقيات تقع المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية وجمالة باي تونس وتدخل حيز التنفيذ في الساعة التي يقع فيها تبادل وثائق المصادقة التي تقع في باريس.

واعتمادا على هذا وقع المفوضون هذه الإتفاقية العامة وختموها بخواتمهم وكتب في باريس يوم 3 جوان 1955 في نسختين أصليتين.

الصباح 12 جوان 1955

" En conséquence:

"La France reconnaît solennellement l'indépendance de la Tunisie.

A) Que le traité conclu entre la France et la Tunisie , le 12 mai 1881 ne peut plus régir les rapports franco - tunisiens.

B) Que celles des dispositions des conventions du 3 juin 1955 qui seraient en contradiction avec le nouveau statut de la Tunisie , Etat indépendant et souverain, seront modifiées ou abrogées.

" Il en découle également:

C) L'exercice par la Tunisie de ses responsabilités en matière d'affaires extérieures , de sécurité et de défense , ainsi que la constitution d'une armée nationale tunisienne.

"Dans le respect de leurs souverainetés , la France et la Tunisie conviennent de définir ou compléter les modalités d'une interdépendance librement réalisée entre les deux pays en organisant leur coopération dans les domaines où leurs intérêts sont communs , notamment en matière de défense et de relations extérieures.

"Les accords entre la France et la Tunisie établiront les modalités du concours que la France apportera à la Tunisie dans l'édification de l'armée nationale tunisienne.

Les négociations reprendront le 16 avril 1956 en vue de conclure, dans des délais aussi brefs que possible et conformément aux principes posés dans le présent protocole , les actes nécessaires à leur mise en oeuvre.

"Fait à Paris en double original , le 20 mars 1956.

Pour la France : (signé) Christian Pineau.

Pour la Tunisie : (signé) Tahar Ben Ammar.

VIII - Protocole d'accord franco-tunisien du 20 mars 1956

Le Petit matin - 21 mars 1956

Voici le texte du protocole d' accord franco - tunisien qui a été signé le 20 mars 1956 au ministère des affaires étrangères:

Le 3 juin 1955 , à la suite de libres négociations qui étaient intervenues entre leurs délégations, le gouvernement français et le gouvernement tunisien convenaient de reconnaître à la Tunisie le plein exercice de la souveraineté interne.

Ils manifestaient ainsi leur volonté de permettre au peuple tunisien d'atteindre son plein épanouissement et d'assumer par étapes le contrôle de son destin.

Les deux gouvernements reconnaissent que le développement harmonieux et pacifique des rapports franco - tunisiens répond aux impératifs du monde moderne.

Ils constatent avec satisfaction que cette évolution permet l'accession à la complète souveraineté sans souffrances pour le peuple et sans heurts pour l'Etat.

Ils affirment leur conviction qu'en fondant leurs rapports sur le respect mutuel et entier de leurs souverainetés dans l'indépendance et l'égalité des deux Etats,

La France et la Tunisie renforcent la solidarité qui les unit pour le plus grand bien des deux pays.

" A la suite de la déclaration d'investiture du président du Conseil Français et de la réponse de son altesse le Bey , réaffirmant leur commune volonté de promouvoir leurs relations dans le même esprit de paix et d'amitié, les deux gouvernements ont ouvert des négociations à Paris, le 27 février.

النص الكامل للبروتوكول التونسي الفرنسي

إعلان الاستقلال وعدم صلاحية معاهدة 1881 وحق تونس في تكوين جيش وطني

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية فابدئنا على هذا النحو عزمهما على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولي الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعترف الحكومتان بأن التطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشى مع مقتضيات العالم العصري وبلاخطان بابتهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة. تؤكدان اقتناعهما بأنه بإقامة علاقاتهما على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلى إثر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعزمهما المشترك على التقدم بعلاقاتهما في كنف نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري.

وبناء عليه :

تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك :

(أ) أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية.

(ب) أن أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها.

وينجم عن ذلك أيضا

(ج) مباشرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي.

وفي نطاق احترام سيادتهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكافل بحرية بين البلدين لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضع الاتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في انشاء الجيش الوطني التونسي.

وستستأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956

عن فرنسا : (امضى) كريستيان بينو

عن تونس : (امضى) الطاهر بن عمار

الصباح 21 مارس 1956

IX - شهداء الوطن في معركة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم
«ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا
بل أحياء عند ربهم يرزقون»
صدق الله العظيم

إقتصرت على ذكر أسماء عدد من الشهداء خلال بعض المعارك لأن المجال لا يتسع لأكثر من ذلك ولأن قائمة الشهداء تواصلت حتى جلاء آخر جندي عن أراضيها في معارك الجلاء عن قاعدة بنزرت سنة 1961 بمشاركة كل ولايات الجمهورية (1).
(إنّ الإستشهاد في سبيل الله والوطن يمثل أعلى مراتب التضحية عند الله والناس الأخيار).

(1) انظر السجل القومي لشهداء الوطن الذي أعده الحزب الدستوري سنة 1978، نشر دار العمل.

شهداء تطاوين

سجن مرسيليا بفرنسا سنة 1914

مكان الولادة وتاريخها	الإسم واللقب
ولد سنة 1864 بتطاوين	خليفة بن سعيد
ولد سنة 1854 بتطاوين	منصور بن محمد الزرقاني
ولد سنة 1884 بتطاوين	محمد بن خليفة الزرقاني
ولد سنة 1884 بتطاوين	علي بن مبروك الزرقاني
ولد سنة 1862 بتطاوين	عمر بن حمد الزرقاني
ولد سنة 1853 بتطاوين	محمد بن مبروك الزرقاني
ولد سنة 1867 بتطاوين	أحمد بن علي الزرقاني
ولد سنة 1849 بتطاوين	خليفة الشلفوح الزرقاني
ولد سنة 1879 بتطاوين	محمد بن مبروك الزرقاني
ولد سنة 1874 بتطاوين	عمر بن الوحيشي بن عطية
ولد سنة 1864 بتطاوين	علي بن عمر وردة الزرقاني
ولد سنة 1853 بتطاوين	علي بن خليفة الزرقاني
ولد سنة 1855 بتطاوين	الأزرق بن عطية الزرقاني
ولد سنة 1854 بتطاوين	عطية بن الأزرق الزرقاني
ولد سنة 1850 بتطاوين	عبد الله بن شتى الزرقاني
ولد سنة 1874 بتطاوين	محمد النويلي الزرقاني
ولد سنة 1873 بتطاوين	علي بن عبد الله الزرقاني
ولد سنة 1890 بتطاوين	خليفة بن شتى الزرقاني
ولد سنة 1854 بتطاوين	علي النويلي الزرقاني
ولد سنة 1894 بتطاوين	الوحيشي بن علي الزرقاني
ولد سنة 1892 بتطاوين	محمد بن شتى الزرقاني
ولد سنة 1860 بتطاوين	خليفة بن مبروك الزرقاني
ولد سنة 1870 بتطاوين	الشيبياني بن المدلل الزرقاني
ولد سنة 1864 بتطاوين	علي بن عبد الحميد الزرقاني
ولد سنة 1874 بتطاوين	عمر بن سالم بن شتى الزرقاني
ولد سنة 1867 بتطاوين	عطية بن محمد معيز الزرقاني

شهداء إنتفاضات الجنوب التونسي 1915 - 1917
واقعة رمثة 1915 بتطاوين

علي بن محمد طرومي	عون بن علي الدوداني	نصر بن مسعود الفقلاني
علي بن العارف	سعيد بن محمد البحري	محمد بن محمد بن لسود
سعيد الكار	رحومة بن مبروك كعيب	سالم بن أحمد بن منصور
بلقاسم بن عمر الدوادي	سعد بن سالم بوعجيلي	عبد الله بن سعد لسود
محمد بن نصر المجبري	خليفة بوذيب المخلبي	محمد القصير بوعجيلة
سالم بن منصور صيرة	علي بن منصور طروم	عبد السيد تاق
ضو بن الحاج سالم	خليفة بن ضو الزواري	بلقاسم بن علي بن سلطان
محمد بن بحري	العرفاوي بن محمد الأخضر	خليفة بن علي بن جدو
بلقاسم بن محمد جبرة	علي بن بلقاسم شلغوم	بلقاسم الزلوزي
بركة الله وداني	محمد بن علي طروم	محمد بن عبد الله صنان
بلقاسم بن محمد جدير	سعد بن سالم كسيب	محمد بن بلقاسم حيرة
عمر بن محمد لسود	علي بن علي شلغوم	محمد بن سعد الحجيري
عبد الله بن نصر بن يحيى	ضو بن خليفة بن مبروك	علي بن خليفة الفقلاني
عبد الله صويد	محمد بن عمر الصادق	محمد بن عويني
خليفة هبيلة	محمد بن خليفة اللقحي	الكامل بن علي بلحاج
الهادي بن علي كعيب	الردبودي بن علي بن أحمد	عبد الحميد بن ضو
قريبة بن عبد الله كعيب	عمر بن محمد وبة	محمد العارف
علي بن سالم طروم	خليفة بن عبد الله صويد	بلقاسم بن منصور جبرة

معركة أم الصويف قرب رمادة
من 2 إلى 9 أكتوبر 1915

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
منصور الكرشاوي	ولد بالزهران
الحاج سعيد بن عبد اللطيف	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
إبن عزوز بن الحاج سوف الجين	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
المنصف بن عبد اللطيف	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
الشيخ علي الدبابي	ولد سنة 1850 بأولاد دباب
علي بن عمر طليحة	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
علي بن محمد الكرشاوي	ولد سنة 18.. بالزهران
الصغير بن الحاج سوف الجين	ولد سنة 18.. بأولاد دباب
سالم عبد اللطيف	ولد سنة 1880 بأولاد دباب
علي بن مسعود الكرشاوي	ولد سنة 18.. بالزهران
محمد الدغاري	ولد سنة 18.. بالمزطورية
الحبيب بن عبد الله بوشناق	ولد سنة 1880 بأولاد دباب
علي بن عمر الطليحي	ولد سنة 18.. بأولاد دباب
محمد بن محمد السدراوي	ولد سنة 18.. بالمزطورية
سالم بن الشيخ علي	ولد سنة 1881 بأولاد دباب
علي السنوسي	ولد سنة 1885 بأولاد دباب
سعيد بن جديان الكرشاوي	ولد سنة 1885 بالمزطورية
سعيد الكرشاوي	ولد سنة 1900 بالزهران

واقعة رمادة سنة 1916

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
خليفة قريعيش الطريفي	_____
ضو بن ضيف الله الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
سعد بن محمد الطرائفي	_____
الهادي بن ضو المخلبي	_____
سالم بودرنة	_____
محمد بن محمد كريدغ	_____
عون شلغوم الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
المبروك بن علي المخلبي	ولد بالقلعة سنة 1870
منصور بوذنب المخلبي	_____
عمر ضو معيز	ولد برمادة سنة 1880
محمد بن خليفة الطريفي	ولد برمادة سنة 1870
سعيد بن علي المخلبي	_____
محمد عويني الطرومي	ولد بالقلعة سنة 1880
بدر بن مبروك المخلبي	_____

شهداء معركة مرطبة ومغري سنة 1916

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
إمبارك بن أحمد بن المبروك	ولد بالذهبية	استشهد بالذهبية بعد أن أطلق عليه المستعمر النار أمام منزله
نصر بن عبد الهادي بن نصر	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية سنة 1916 من جراء التعذيب
محمد بن علي عازق	ولد بالديورات سنة 1889	استشهد بأم الصويف أثناء معركة مع جيوش المستعمر
ضو علي بن منصور	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية من جراء التعذيب
الحاج عامر بن أحمد	ولد بالذهبية	_____
صالح بن أحمد بن بلقاسم	ولد بقفصة	استشهد بجبل عسكر سنة 1916
أحمد بن غيث بن معتوق	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية من جراء التعذيب
محمود بن علي بن محمود	ولد بالذهبية	_____
يحيى بن ثامر بن يحيى	ولد بقفصة	استشهد بجبل عسكر سنة 1916
غريب بن محمد بن مبارك	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية من جراء التعذيب
حامد الحداد	ولد بالذهبية	_____
الفتية علي بن سوف الجوين	ولد سنة 1864 بتطاوين	_____
ثامر بن بلقاسم بن ثامر	ولد بالذهبية	استشهد بالتراب الليبي أثناء معركة ضد الاستعمار الايطالي
عمر بن عمارة شريح	ولد سنة 1890 ببئر قردان	استشهد سنة 1916 على الحدود التونسية الليبية
سالم بن علي بوزرارة	ولد بالذهبية	استشهد بالسجن في مدين نتيجة التعذيب
عبد الله بن محمد طليحة	ولد بأولاد دباب (تطاوين)	استشهد خلال معركة ماطوس سنة 1916
الفتية علي	ولد سنة 1860 بأولاد دباب	توفي بطرابلس منقيا سنة 1916
عمر بن صالح طليحة	ولد سنة 1855 بأولاد دباب	استشهد بطرابلس سنة 1916
فرح بن عمر الأشهب	ولد سنة 1883 بالوراسنية	استشهد بجهة الوعرة على الحدود التونسية الليبية
عون بن محمد مشيري	ولد سنة 1886 بتطاوين	استشهد بجهة الوعرة على الحدود التونسية الليبية
محمد بن علي العوني	ولد سنة 1890 بأولاد دباب	استشهد سنة 1916 أثناء معركة مغري
حسن بن عون شريح	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
عمر بن علي بوشيبة	ولد سنة 1866 بأولاد دباب	استشهد سنة 1916 أثناء معركة مغري
عمر بن محمد بوقديمة	ولد سنة 1870 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
منصور بن مقش شريح	ولد سنة 1877 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
علي بن محمد بن علي سالم	ولد سنة 1872 بأولاد دباب	استشهد سنة 1916 أثناء معركة المرطبة
البغناش بن زمزم	ولد سنة 1876 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
البغناش الكرشاوي	ولد سنة 1835 بالزهرة تطاوين	استشهد بالهيجلات بليبيا في معركة الدورانية
العرف بن محمد شحيط	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب

واقعة رمادة سنة 1916

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
خليفة قريعيش الطريفي	_____
ضو بن ضيف الله الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
سعد بن محمد البطرائفي	_____
الهادي بن ضو المخلبي	_____
سالم بودرنة	_____
محمد بن محمد كريدغ	_____
عون شلغوم الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
المبروك بن علي المخلبي	ولد بالقلعة سنة 1870
منصور بوذنب المخلبي	_____
عمر ضو معيز	ولد برمادة سنة 1880
محمد بن خليفة الطريفي	ولد برمادة سنة 1870
سعيد بن علي المخلبي	_____
محمد عويني الطرومي	ولد بالقلعة سنة 1880
بدر بن مبروك المخلبي	_____

شهداء معركة مرطبة ومغري سنة 1916

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
إمبارك بن أحمد بن المبروك	ولد بالذهبية	استشهد بالذهبية بعد أن أطلق عليه المستعمر النار أمام منزله
نصر بن عبد الهادي بن نصر	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية سنة 1916 من جراء التعذيب
محمد بن علي عازق	ولد بالديورات سنة 1889	استشهد بأم الصويف أثناء معركة مع جيوش المستعمر
ضو علي بن منصور	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية من جراء التعذيب
الحاج عامر بن أحمد	ولد بالذهبية	_____
صالح بن أحمد بن بلقاسم	ولد بقفصة	استشهد بجبل عسكر سنة 1916
أحمد بن غيث بن معتوق	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية من جراء التعذيب
محمود بن علي بن محمود	ولد بالذهبية	_____
يحيى بن ثامر بن يحيى	ولد بقفصة	استشهد بجبل عسكر سنة 1916
غريب بن محمد بن مبارك	ولد بالذهبية	استشهد بسجن الذهبية من جراء التعذيب
حامد الحداد	ولد بالذهبية	_____
الفقيه علي بن سوف الجين	ولد سنة 1864 بتطاوين	_____
ثامر بن بلقاسم بن ثامر	ولد بالذهبية	استشهد بالقرب الليبي أثناء معركة ضد الاستعمار الايطالي
عمر بن عمارة شريح	ولد سنة 1890 ببئر قردان	استشهد سنة 1916 على الحدود التونسية الليبية
سالم بن علي بوزرارة	ولد بالذهبية	استشهد بالسجن في مدين نتيجة التعذيب
عبد الله بن محمد طليحة	ولد بأولاد دباب (تطاوين)	استشهد خلال معركة ماطوس سنة 1916
الفقيه علي	ولد سنة 1860 بأولاد دباب	توفي بطرابلس منقيا سنة 1916
عمر بن صالح طليحة	ولد سنة 1855 بأولاد دباب	استشهد بطرابلس سنة 1916
فرح بن عمر الأشهب	ولد سنة 1883 بالوراسنية	استشهد بجهة الوعة على الحدود التونسية الليبية
عون بن محمد مشيري	ولد سنة 1886 بتطاوين	استشهد بجهة الوعة على الحدود التونسية الليبية
محمد بن علي العوني	ولد سنة 1890 بأولاد دباب	استشهد سنة 1916 أثناء معركة مغري
حسن بن عون شريح	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
عمر بن علي بوشيبة	ولد سنة 1866 بأولاد دباب	استشهد سنة 1916 أثناء معركة مغري
عمر بن محمد بوقديمة	ولد سنة 1870 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
منصور بن مقش شريح	ولد سنة 1877 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
علي بن محمد بن علي سالم	ولد سنة 1872 بأولاد دباب	استشهد سنة 1916 أثناء معركة المرطبة
البغناش بن زمزم	ولد سنة 1876 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب
البغناش الكرشاوي	ولد سنة 1835 بالزهرة تطاوين	استشهد بالبعجلات بليبيا في معركة الدورانية
العرف بن محمد شحيظ	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعقاب

واقعة وادي السمنة ورمادة 26 جوان 1916

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي بن محمد الكرشاوي	ولد سنة 1891 بالزهراء	استشهد في معركة رمادة سنة 1915
غرس الله الكرشاوي	ولد سنة 1870	—
صالح بن عمر الزطريني	ولد سنة 1881 بالزهراء	استشهد بالمنفى قرب الجوش بليبيا
ضو بن السعيد الكرشاوي	ولد سنة 1975 بالزهراء	استشهد في معركة فرعادة سنة 1915
غرس الله الكرشاوي	ولد سنة 1870 بالزهراء	استشهد في معركة رمادة
صالح بن عمر الزطريني	ولد سنة 1881 بالزهراء	استشهد بالمنفى قرب الجوش بليبيا سنة 1915

شهداء سنة 1917

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد بن أحمد الكوش	ولد بالذهبية	استشهد بالسجن في مدين من جراء التعذيب
سعيد بن محمد عريفات	ولد سنة 1880 بقطوفة	استشهد قرب تطاوين أثناء معركة ضد قوات الإستعمار
خليفة بن عبد الله الشهيدي	ولد سنة 1870 بالقلعة	استشهد أثناء معركة خشم تومر ضد جيش الاحتلال
علي بن عبد الطيف الدبابي	ولد سنة 1875 بأولاد دباب	استشهد في معركة ماجل بدر
عمر اللوادي	ولد سنة 1872 بأولاد دباب	استشهد في معركة ضد جيش الاحتلال
الطاهر بن عبد اللطيف	ولد سنة 1890 بأولاد دباب	استشهد في معركة الحوامد بليبيا
سعيد بن عون مشيري	ولد سنة 1872 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة وازن بليبيا
عبد الله الكرشاوي	ولد سنة 1860 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة الدورانية بالعجيلات
سعيد بن محمد عريفات	ولد سنة 1872 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة قلب إسماعيل بليبيا
محمد الوصيف	ولد سنة 1860 بقصر أولاد دباب	استشهد سنة 1917 بليبيا
سالم بن خليفة شرهاد	ولد سنة 1880 بالزهراء بتطاوين	استشهد سنة 1917 في معركة العجيلات
سعد بن زايد الكرشاوي	ولد سنة 1857 بالزهراء بتطاوين	—
علي الأبيض	ولد سنة 1860 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة الدورانية بالعجيلات
سلطان الكرشاوي	ولد سنة 1880 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة الدورانية بالعجيلات

شهداء حوادث المتلوي سنة 1937

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
الطالب طاهر	ولد سنة 1887
محمد المسعدي	—
بلقاسم بن علي بن نجيمة	—
سليمان بن عثمان الرميكة	ولد سنة 1900
عمار بن زغبة القدر واي	ولد سنة 1888
محمد الأسود بن السمعي	ولد سنة 1888
الطيب بن محمد قرينة	ولد سنة 1900
محمد بن تواتي	ولد سنة 1880
أحمد الباروني الطرابلسي	ولد سنة 1897
المهدي اليوسفي	ولد سنة 1885
الأخضر بن الأمين رويحة	ولد سنة 1897
محمد النفطي	—
علي بن محمد بن بية	ولد سنة 1898
عبد الرحمان ديداي	ولد سنة 1887
بلقاسم بن علي الدقاشي	ولد سنة 1890

شهداء حوادث 9 جانفي 1938

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
حميدة بن عمر الهمامي	نفطة
حمادي الكافي	الكاف
محمد بن أحمد العاشوري	الكاف
الطاهر بن بلقاسم الماجري	تونس
البشير الضاوي	تطاوين
سعيد بن عبد الله	سنة 1918 بمطماطة
محمد بن خليفة موسى	مساكن
محمد بن مخلوف حسين	جربة
محمد مرس	مساكن
عبد العزيز الصباح	قفصة
أحمد بن محمد العياشي	—
نصر الغمراسني	سنة 1895 بغمراسن
محمد بن عثمان الحداد	—
أحمد الجليدي	تطاوين
محمد بن محمد خليفة	—

شهداء حوادث بنزرت 8 جانفي 1938

محمد بن أحمد بن سعيد، صالح بن محمد بن علي، محمد الذواوي شهر المزاب، إدريس بن قاسم بن فرج، جلول المتالي، محمد رجبية، الهادي بن علي بوشملة. كما إستشهد الإخوان الآتي ذكرهم متأثرين بجراحهم من جراء التعذيب بالسجون نتيجة مشاركتهم في المظاهرة.

محمد بن الطاهر الدحام، صالح بن يوسف بن رمضان، حميد جبالية، الهادي بن محمد الملاخ، الصادق بن عبد الله التواتي، حمدة فزولة، محمد صارية، محمد مسرار، الهادي متالي.

مفتاح بن محمود بن بلقاسم الخروي: ولد سنة 1905 بالمعاطة واستشهد سنة 1938 بسبب التعذيب والتنكيل من طرف السلط الإستعمارية.

صالح بن محمد بن علي: ولد في 1922 واستشهد بها في 8 جانفي 1938 أثناء المظاهرة المذكورة.

محمد بن أحمد بن سعيد: ولد ببنزرت واستشهد بها في 8 جانفي 1938 أثناء مظاهرة إحتجاج على نفي حسن النوري إلى الجزائر مغتالا برصاص قوات البوليس. محمد الذواوي شهر المزاب: ولد سنة 1910 ببنزرت واستشهد بها في 8 جانفي 1938 أثناء المظاهرة المذكورة.

حادثة رأس الجبل 1938

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
إدريس بن فرج	ولد سنة 1916 ببنزرت	استشهد بمنزل عبد الرحمان أثناء المظاهرة المذكورة
أحمد جبالية	بنزرت	استشهد في السجن إثر المظاهرة المذكورة
الهادي بن علي بوشملة	ولد سنة 1916 ببنزرت	استشهد بجزيرة إثر المظاهرة المذكورة
جلول المتالي	ولد سنة 1912 ببنزرت	استشهد في 8 جانفي 1938 إثر المظاهرة المذكورة
الهادي بن محمد الملاخ	بنزرت	استشهد بجزيرة إثر المظاهرة المذكورة
حمدة فزولة	بنزرت	استشهد في السجن سنة 1938
محمد بن الطاهر الدحام	بنزرت	استشهد في 8 جانفي 1938 إثر المظاهرة المذكورة
محمد رجبية	ولد سنة 1908 ببنزرت	—
محمد صارية	بنزرت	—
صالح بن رمضان	بنزرت	—
الصادق التواتي	بنزرت	—
علي سليمان شهر «يونبا»	بنزرت	استشهد سنة 1938 أثناء معركة مع الجندرية برأس الجبل
محمد مسرار	بنزرت	استشهد في 8 جانفي 1938 إثر المظاهرة المذكورة

شهداء سجن حراش بالجزائر

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
محمد عبد الرحمان الثماز	ولد بالمكنين سنة 1887
عبد الله جمال الدين	ولد بقرية
محمد بن محمد بلحاج	ولد بتازركة
محمد بن محمد زعق	ولد بقصر هلال
محمد المجدوب	ولد سنة 1910 بالمكنين
محمود بن حسن الناشي	ولد بتازركة
محمد مخلوف	ولد بجزيرة
صالح الزواغي	ولد سنة 1904 بالمكنين
فرج العربي	ولد سنة 1909
الهادي بن البشير فرج	ولد ببوضر
علي بن محمد بن الشيخ	ولد ببوضر
حمادي بن حسين (شهر المصراوي)	ولد بتونس

شهداء السجون الأخرى

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد تشيشة	ولد بقصيبة سوسة	وقع إعدامه رميا بالرصاص سنة 1943 بشكنة صوثنوزان بسوسة
الشيخ علي البوزيدي	—	استشهد سنة 1942 بسجن بربروس بالجزائر
علي الجريدي	ولد بوذرف 1910	حكم عليه بالأشغال الشاقة توفي بالسجن بالجزائر سنة 1943

استشهدوا بسجون الجزائر 1940 - 1943

شهداء سجن لمبار

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
خليفة النفاتي	ولد بالغربية	استشهد سنة 1942 بالجزائر
محمد النداري	—	استشهد سنة 1943 بسجن لمبار بالجزائر
عبد القادر جمال الدين	ولد بتازركة	استشهد سنة 1942 بسجن لمبار بالجزائر
الأمين حقي	ولد ببوزقام	استشهد سنة 1943 بسجن لمبار بالجزائر نتيجة التعذيب
حميدة بلحاج قاسم	ولد بنقطة	استشهد سنة 1942 بسجن لمبار بالجزائر
البشير سعود	ولد بجزيرة	استشهد سنة 1942 بسجن لمبار بالجزائر

شهداء سجن ورقلة

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
الحسين بن رحومة	ولد بنقصة	استشهد بسجن ورقلة بالجزائر سنة 1943 نتيجة التعذيب
أحمد المفتي	ولد بنقصة	—
محمد بن علي	ولد بنقصة	—

شهداء الأحداث النقايبية (حادثة 5 أوت 1947 بصفاقس)

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
الحبيب عبد الرحمان	ولد بصفاقس
حسين بن عمر	ولد بصفاقس
علي بن نصر	ولد بصفاقس
المختار بن سالم جراد	ولد بصفاقس
سالم سلام	ولد بصفاقس
حسين بن يحيى	ولد بصفاقس
أحمد الطرابلسي	ولد بصفاقس
مسعود بن خليفة	ولد بصفاقس
العربي كسودة	ولد بصفاقس
عبد السلام فويعة	ولد بصفاقس
الجيلاني العامري	ولد بصفاقس
علي العامري	ولد بصفاقس
محمد العجنثي	ولد بصفاقس
عمر الهمامي	ولد بصفاقس
محمد بن يونس	ولد بزرمدين
أحمد السافي	ولد بصفاقس
علي بن علي البهلول	ولد بصفاقس
الأزهر الحفناوي	—
فرج بوضرصار	ولد بصفاقس
أحمد بن حمد الحافي	ولد بصفاقس

17 جانفي 1952

تحول فرحات حشاد إلى بنزرت يوم 16 جانفي 1952 واعتقل فيها عدد من المواطنين رجالا ونساء ومن بينهم وسيلة بورقية.

ولما منعت السلطة الفرنسية حشاد من الدخول وامتطاء البطاح نشب اشتباك بين الوطنيين الذين أصروا على دخول حشاد وبين الجندرية، إستشهد خلاله صالح بن محمد السويسي وعلي بن الصادق بلحاج حميدة العياري عند نقله إلى المستشفى وجرح عدد آخر كما قتل بعض الجندرية وجرح عدد آخر منهم.

واقعة نابل والحمامات 21 جانفي 1952

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
حسن الخضار	ولد بنابل	استشهد أثناء الواقعة المذكورة
الطيب بن محمد العزابي	ولد سنة 1926 بالحمامات	—
خليفة بن عبد الله الحمروني	ولد بنابل	—
مفتاح بن الهادي التريكي	ولد ببئر بورقية	—
محمد بن المولدي بن سالم	ولد بالفهري	—
محمد المستيري	ولد بنابل	—
أحمد الشوك	ولد بنابل	—
عمر بن أحمد الزيان	ولد بالحمامات سنة 1924	استشهد بالسجن المدني بتونس سنة 1952

واقعة طبلية 23 جانفي 1952

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
عثمان بن علي سوسية	ولد سنة 1887 بطبلية	استشهد أثناء الاصطدام المذكورة
محبوبة بنت سالم بالسوسية	ولدت سنة 1882 بطبلية	استشهد برمادة سنة 1952
شبيب بن محمد نويرة	ولد سنة 1929 بطبلية	استشهد أثناء الإصطدام المذكور
أحمد بن فرج التركي	ولد سنة 1927 بطبلية	—
عامر بن محمد نويرة	ولد سنة 1928 بطبلية	—
عمر بن محمد بيوض	ولد سنة 1877 بطبلية	—
محمد بن عبد القادر المستيري	ولد سنة 1928 بطبلية	—
عامر بن عبد السلام بيوض	ولد سنة 1925 بطبلية	—
أمينة بنت الحاج علي إبراهيم	ولد سنة 1900 بطبلية	—

واقعة قلبية 24 جانفي 1952

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد بن محمد المسلماني	ولد بقلبية	استشهد أثناء الاصطدام المذكور
علي بن أحمد فرج الله	ولد سنة 1933 بقلبية	—
علي بن أحمد فرج الله	ولد سنة 1932 بقلبية	—
محمد بن محمد حميد	ولد سنة 1933 بقلبية	—
صالح بن جدو	ولد بقلبية	—
حمودة بن علي بوعفيف	ولد سنة 1932 بقلبية	—
حمدة بن الحاج علي المعز	ولد سنة 1933 بقلبية	—
حمادي الغربي	—	—
عبد العزيز الخوجة	—	—

واقعة المنستير 31 أوت 1953

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
عبد السلام بن بويكر ترعش	ولد سنة 1915 بتونس	استشهد أثناء الواقعة الانتقامية المذكورة
عبد أحمد بن عثمان القندري	ولد سنة 1910 بالمنستير	استشهد أثناء الواقعة الانتقامية المذكورة
مصطفى بن جنات	ولد سنة 1908 ببنزوت	كان السائق الخاص للزعيم بورقيبة واستشهد في نفس الواقعة
الحاج سعيد المرشاي	ولد سنة 1907 بالمنستير	استشهد أثناء الواقعة الانتقامية المذكورة

شهداء معارك الجبال 1954

شهداء جبل سيدي خليف

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
البشير بن عمر	ولد بالطار	استشهد ببرج الحفي سنة 1954
أحمد الهرايبي	ولد سنة 1908 بالذويبات	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
الهادي وصيفي	—	استشهد بجبل رديف (قفصة) سنة 1954
الفيتوري اللاوي	ولد سنة 1930 بنصر الله	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
شوشان بن الحاج صالح	ولد سنة 1937 بنصر الله	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
محمد العسيلي	ولد سنة 1939 بفوسانة	استشهد قرب جبل السيف سنة 1954
أحمد بن المكي	ولد بسيدي بوزيد	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
حسن بن أحمد الأخير	ولد سنة 1930 بهبيرة	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
عبد المجيد شوشان	ولد سنة 1930 بنصر الله	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
محمد اليعقوبي	ولد سنة 1933 بالشرادة	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
أحمد الزويدي	ولد سنة 1924 بالمالوسي	استشهد سنة 1954 أثناء واقعة مع جيش الاستعمار
الطاهر الحجلادي	ولد بسيدي بوزيد	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
الطاهر الجوازي	ولد سنة 1930 بالشحدة	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
علي بن محمد الرباعي	ولد سنة 1933 بالمالوسي	استشهد في سنة 1954 بجبل ماجورة
الطاهر العلوي	ولد سنة 1915 بالعامرة	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
شوشان اللاوي	ولد بأولاد حفوز	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
صالح عبد اللاوي	ولد سنة 1930	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
أحمد عبد اللاوي	ولد سنة 1930 بأولاد حفوز	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
عبد المجيد عبد اللاوي	—	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
مهذب بن علي	ولد بالشحدة	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
أحمد المكي	—	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
الطاهر زروق	—	توفي نتيجة تعذيبه من طرف السلط الإستعمارية
علي زروق	—	توفي نتيجة تعذيبه من طرف السلط الإستعمارية

شهداء جبل قولا

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد غانمي	ولد بالمكناسي	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد أم هاني	ولد بالرقاب سنة 1916	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد القاسمي	ولد بالمكناسي سنة 1918	استشهد بجبل قولا سنة 1954
بويكر بن ضيفي	ولد بالرقاب سنة 1916	استشهد بجبل قولا سنة 1954
عمر فالحي	ولد بالرقاب	استشهد بجبل قولا سنة 1954
صالح بن بلقاسم	ولد بالمكناسي سنة 1939	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد طقطوقي	ولد بالرقاب	استشهد بجبل قولا سنة 1954
الهادي كحولي	ولد بالرقاب سنة 1928	استشهد بجبل قولا سنة 1954
ضو بن محمد	ولد بالرقاب سنة 1928	استشهد بجبل قولا سنة 1954
عامر بن زعرة	ولد بالرقاب سنة 1917	استشهد بجبل قولا سنة 1954
حفتاوي ضيفي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولا سنة 1954
علالة حمودي	ولد بالرقاب سنة 1928	استشهد بجبل قولا سنة 1954
علي علوي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولا سنة 1954
فرج بوزياد	ولد بالرقاب	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد أم هاني	ولد بالرقاب سنة 1935	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد بن الحاج عبد الله	—	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد العبيدي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولا سنة 1954
محمد فتني	ولد بسيدي بوزيد	استشهد بجبل قولا سنة 1954
عمر صالح	ولد بالرقاب سنة 1937	استشهد بجبل قولا سنة 1954
المبروك صياحي	ولد بالرقاب سنة 1935	استشهد بجبل قولا سنة 1954
منور عموري	ولد بالرقاب سنة 1936	استشهد بجبل قولا سنة 1954
إبراهيم الضيفي	ولد بالرقاب سنة 1932	استشهد بجبل قولا سنة 1954
عامر زيني	ولد بالرقاب سنة 1910	استشهد بجبل قولا سنة 1954
عبد الحفيظ ضيفي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولا سنة 1954

شهداء جبل الناظور بالثصرين

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
عمر الامي	ولد بالناظور سنة 1920	استشهد بجبل هاجورة سنة 1954
يوسف محمودي	ولد بالناظور سنة 1935	استشهد أثناء الثورة التحريرية سنة 1954
العباسي السمعلي	ولد بالناظور	استشهد بالناظور سنة 1954
خليفة المياكي	ولد بالصخيرات	استشهد بالناظور سنة 1954
عمارة السعالي	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد بن جاء بالله	ولد بالصخيرات	استشهد بالناظور سنة 1954
الطاهر الحاجي	ولد بالناظور	استشهد بالناظور سنة 1954
عمار الحاجي	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد الشعباني	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد الحاجي	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد المحمودي	ولد بالناظور	استشهد بالناظور سنة 1954

شهداء جبل وسلات

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد رعاوي	ولد بالمكناسي سنة 1925	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
عبد الله الهادي	ولد سنة 1931 بعبيدة العريسة	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
سليمان بن عمار	ولد بالمكناسي سنة 1933	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
البشير عماري	ولد بالمكناسي سنة 1928	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
النوري عماري	ولد بالمكناسي سنة 1931	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
محمد عماري	ولد بالمكناسي سنة 1935	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
مستوري بن حسن	ولد بالمكناسي سنة 1930	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
الوردي عمارة	—	استشهد بجبل وسلات في نوفمبر سنة 1954

شهداء جبل بوهدمة

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
الهادي السوسي	ولد بصفاقس سنة 1928	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
محمد بن مهذب	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
حمودة بن عمر	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
عمر الصغير	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
مختار الباهي	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
محمد فنيش	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
أحمد بن جاء بالله	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
علي بن بلقاسم	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954

شهداء جبل برفو

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي قمودي	ولد بالمكناسي سنة 1933	استشهد بالغريس سنة 1954
عمار الرحيمي	ولد بالأفراش سنة 1920	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
علي الفيزاني	ولد بجبل البرج سنة 1914	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
البشير فندولي	ولد بالمكناسي سنة 1914	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
علي فندولي	_____	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
محمد البرثاوي	_____	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
أحمد غانمي	ولد بالمكناسي	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
الصادق بن الحاج	ولد بقلعة الأندلس سنة 1930	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
الغربي العيساوي	ولد بقلعة الأندلس سنة 1925	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
الصادق رهيظ	ولد بقلعة الأندلس سنة 1925	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
حمدة العيساوي	ولد بقلعة الأندلس سنة 1932	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
الهادي الرحيمي	ولد بالأفراش سنة 1935	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
مستوري بن حسين	_____	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
الطيب بن علي	ولد بجلمة سنة 1935	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
عمر الشابي	_____	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
عبد النور اليحاوي	ولد ببشر أولاد يحيى سنة 1931	استشهد بمعركة جبل برفو في 13 نوفمبر سنة 1954

شهداء جبل سيدي عيش

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
يوسف إبراهيم	ولد بالماجل سنة 1924	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عمر بن أحمد	ولد سنة 1931	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
مسعود جلاي	ولد بسيدي بوزيد سنة 1924	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
محمد علافي	ولد بسيطة سنة 1930	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عثمان الحضراوي	ولد بالناظور سنة 1925	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
علي مرزوق	ولد بالصخيرات سنة 1930	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
محمد محمودي	ولد بسيدي بوزيد سنة 1925	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
سالم بن سالم	ولد بالشارين	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عبد الله بن مبارك	ولد بالصخيرات سنة 1934	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
يونس بن العبيدي	_____	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عمر جمعي	_____	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
بلقاسم عمار	_____	استشهد أثناء معركة جبل قطرانة في جوان 1954
يوسف بن إبراهيم	ولد بالماجل سنة 1924	استشهد بمعركة جبل سيدي عيش سنة 1954
عباس برشمال	ولد بالسند	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
محمد السخيري	ولد بالمنستير سنة 1925	استشهد بمعركة جبل برفو سنة 1954
الظاهر سعد الله	ولد بالناظور	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
رابع بن فرج الشعباني	ولد بوادي صولة سنة 1936	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
ميلود بن سعد	ولد سنة 1929	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
التومي بن محمود	ولد بالهوازي سنة 1933	استشهد بجبل الروحية سنة 1954
علي حيدوري	ولد بالمالوسي (سيدي بوزيد)	استشهد بجبل هداغ سنة 1954
المولدي مساعدة	ولد بالشارين	استشهد بجبل المالرس سنة 1954
عمر خصخص	_____	استشهد بسقذال سنة 1954
محمد بن محمد	_____	استشهد بالمكناسي سنة 1954
إبراهيم بن جابر	ولد بيازمة سنة 1929	استشهد بمعركة جبل ففصة سنة 1954
محمد بن صلاح	ولد بالمتلوي سنة 1933	استشهد بجبل سمامة سنة 1954
عبد العزيز غابري	ولد بالمكناسي سنة 1925	استشهد بجبل النعائمة سنة 1954
علي ككتاني	_____	استشهد بالمكناسي سنة 1954
محمد حدوري	ولد بالسند سنة 1922	استشهد بجبل قطرانة (سيدي بوزيد) سنة 1954

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي بن خليفة	_____	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
محمد بن محمد	ولد سنة 1902 بالقرفة	استشهد بجبل سيدي عيسى سنة 1954
عبد الله الأخضر	_____	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
محمد الهمامي	ولد بسقذال سنة 1925	استشهد بجبل فكيرين في 15 نوفمبر سنة 1954
عمار عماري	ولد بالمكناسي	استشهد بجبل ورغة سنة 1954
الشريف صماري	ولد بالنوامر سنة 1932	استشهد بجبل كربات سنة 1954
عمر بن الشابي	ولد بالمكناسي سنة 1929	استشهد بجبل أرياح سنة 1954
الطاهر المهري	ولد ببني زلطن سنة 1948	استشهد سنة 1954
بلقاسم بن الحاج بلقاسم	_____	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
الهادي بن عثمان	_____	استشهد بجبل الرديف سنة 1954
محمد علي خليفي	_____	استشهد بجبل الرديف سنة 1954
المولدي بوعنيزة	_____	استشهد بجبل الروانة سنة 1954

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي بن خليفة	_____	استشهد بجبل الروان سنة 1954
عبد الله بن بوقطف	ولد بالمكناس	استشهد بجبل شارن سنة 1954
عبد الله عليوة	ولد بقبصة سنة 1926	التحق بالمقاومة إثر ثورة سنة 1952 بجبل عترة
عمار بن عبد الله	_____	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
الطاهر الثلجاني	_____	استشهد بجبل العترة سنة 1954
الشافعي الظاهري	_____	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
علي الثلجاني	_____	استشهد بجبل العترة سنة 1954
محمد بن خوار	ولد بالسند (قفصة)	استشهد بجبل العنق سنة 1954
محمد الثلجاني	_____	استشهد بجبل العترة سنة 1954
محمد الريعوي	ولد بالمكناسي سنة 1934	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
عبد الله بن سعد	_____	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
محمد صماري	ولد بالمكناسي سنة 1915	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
مصباح بن عمارة	_____	استشهد بأولاد بوسعد سنة 1954
الراشدي صماري	ولد بالمكناسي سنة 1925	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
محمد بن علي	_____	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
بشير بن عمر	_____	استشهد ببرج الحفي سنة 1954
الصادق ضير	_____	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
صالح بن حمادي	_____	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
العربي حمدة	_____	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
سالم حيدوري	ولد بالمكناسي سنة 1915	استشهد بجبل أسرى سنة 1954
أحمد سلوغة	ولد بسيدي بوزيد سنة 1932	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
بلقاسم بياضة	_____	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
حناشي بن أحمد	ولد بسيدي بوزيد	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
علي قمودي	_____	استشهد في جران 1954 بالغريس
الطيب بن علي	ولد بالسند سنة 1933	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
أحمد بوقرة	_____	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
الأخضر بن عمارة	_____	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
عبد الله مباركي	ولد بالصخيرات سنة 1933	استشهد بجبل سيدي عيسى سنة 1954

المراجع

المراجع العربية

- ابن أبي دينار المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، نشر المكتبة العتيقة، 20 مارس 1387.
- ابن أبي الضياف، إنحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان - المكتبة التاريخية، لجنة من وزارة الثقافة ج2، ج3، ج5، ج6 تونس 1964.
- ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر - المكتبة العربية إحسان حقي، دار الثقافة بيروت.
- البودالي النوري، الدفاع والإستقلال، تعريب حمادي الساحلي والهاشمي السبعي تونس 1979.
- بوعلي البشير، مذكرات مناضل وطني، تقديم جلولي فارس، شركة فنون الرسم والصحافة.
- بلحاج يحيى الجيلاني ومحمد المرزوقي معركة الزلاج مكتبة المنار تونس 1961.
- بلعيد الحبيب إعداد الملتقى التاسع حول تصفية الإستعمار بتونس 1952 - 1964، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية - 1999.
- البشروش توفيق، موسوعة مدينة تونس cères 1999.
- جان ثانياج، ثورة علي بن غداهم 1864 ترجمة لجنة من وزارة الثقافة، المكتبة التاريخية STD تونس 1965.
- جلاب الهادي، المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث 1881 - 1956، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.

- جلاب الهادي وعبد المجيد كريم، مقدمات ووثائق حول قصور المحمدية والترامواي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1996.
- جلاب الهادي، النخب الإقتصادية التونسية 1920 - 1956 ظروف نشأتها وأوضاعها المادية، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.
- جلّول ناجي، الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط، Cérès السلسلة التاريخية تونس 1999.
- الدّفي نور الدين، الهادي جلاب، ليلي عدة : المجتمع التونسي والإستغلال الإستعماري، وثائق ونصوص المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس 1997.
- الدّفي نور الدين وعبد المجيد كريم والهادي جلاب تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية 1881 - 1956، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.
- الدّفي نور الدين، حركة الشباب التونسي، سلسلة وثائق ونصوص المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.
- حقّي إحسان، تونس العربية، المكتبة المغربية (3) دار الثقافة بيروت.
- حشاد نور الدين، أحبك يا شعب، مقالات 1945 - 1949 ج1 دار صوت العمل تونس 1990.
- خير الدين التونسي، أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك، الدار العربية للكتاب، 1990.
- كريم عبد المجيد، حسين رؤوف حمزة، الهادي جلاب مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1994.
- المنصر عدنان، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للإستعمار بمدينة تونس 1884 - 1939 شهادة الكفاءة في البحث، تونس 1990.

- المنصر عدنان، عميرة الصغير المقاومة المسلحة في تونس ج 1، 1881 - 1939 وثائق ونصوص المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1997.
- المرزوقي محمد، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية 1973.
- المرزوقي محمد، دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب 1975.
- الساحلي حمادي، الوزير الطاهر خير الدين باشا 1875 - 1937، خواطر ومذكرات، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.
- عبد السلام أحمد، رسائل حسين إلى خير الدين باشا الجزء 1 و2 تحقيق النصوص بيت الحكمة، قرطاج 1991.
- عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطباعة، سوسة تونس.
- عباس محمد، مذكرات مناضل عاش أحداث زمردين، 1992.
- القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر، الدار التونسية للنشر 1896.
- قرار الحبيب، لتحيّا تونس، مطبعة بوسلامة 1996.
- الشريف محمد الهادي، ماذا يجب أن تعرف عن تاريخ تونس؟ Cérès 1980.
- الشريف البشير بلحاج عثمان، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 - 1924، دار بوسلامة للنشر 1981.
- شعبان الصادق، عودة حنبعل أو تجديد عهد نشر Cérès 1997.
- شارل أندري جوليان تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد المازلي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر سنة 1939.
- التيمومي الهادي، تاريخ تونس الإجتماعي 1881 - 1956 - دار محمد الحامي للنشر، تونس 1997.
- التيمومي الهادي، إنتفاضة الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906 - بيت الحكمة قرطاج 1993، دار الغرب للنشر بيروت 1988.

المراجع الفرنسية

- Broche François ; l'expédition de Tunisie 1881 - Presse de la cité 1996.
- Ben Slimane Slimane ; Souvenirs politiques, Cérès production 1988.
- Bel Hédi Amor ; Repères pour l'analyse de l'espace, Cérès 1988.
- Chaïbi Mohammed Lotfi ; socialistes français et nationalistes tunisiens, 1945 - 1956 imp orbis 1997.
- Driss Rachid ; Reflet d'un combat , Publication I.S.H.M.N, 1996.
- Dabbal Mohammed ; Index des revues et journaux tunisiens en langue française 1907 - 1956 Cérès 1973.
- Depois Jean ; la Tunisie orientale , Sahel et Basses , Steppes , Paris 1955.
- Gamiage Jean (S) ; Les origines du protectorat français en Tunisie 1861 - 1881: Paris 1965.
- Gamiage Jean (S) ; Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, Fayard 1994.
- Guezmir Khaled ; Jeunes Tunisiens; édition Alif 1986.
- I.S.H.M.N ; Actes du 8ème colloque international ; Histoire orale et relations Tuniso - Françaises 1945 - 1962. paroles aux témoins.
- Julien Charles andré ; traduction ; Mzali Mohammed et Ben Slama - Béchir ; Histoire de l'afrique du Nord, Payot 1951 STD 1969.
- Kraiem Mustapha ; Mouvement national et front populaire- 2; I.S.H.M.N ,1996.
- Lejri Mohammed Salah ; L'évolution du mouvement national en Tunisie des origines à la deuxième guerre mondiale, université de Lausanne ; thèse de doctorat S.T.D Tunis 1998.

- التميمي عبد الجليل ، المجلة التاريخية المغربية، تونس جانفي 1974.
- التميمي عبد الجليل، تعريب كتاب عبد الرحمان التمشايحي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1381 طبعة أولى سنة 1973.
- ثامر الحبيب، هذه تونس، تقديم رشيد إدريس تحقيق حمادي الساحلي - مكتب المغرب العربي القاهرة 1948.
- خير الدين باشا، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقريض المنصف الشنوفي المطبعة الأساسية بن عروس 1998.
- دار العمل للنشر والتوزيع والصحافة، لوائح مؤتمرات الحزب والمجلس الملي، الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الدستوري الجديد 1934.
- مجلة روافد العدد 1 - 2 - 3 - 4 التي يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.
- السجل القومي لشهداء الوطن، إعداد الحزب الاشتراكي الدستوري، دار العمل 1978.
- مجلة الصادقية (تصدرها جمعية قدماء الصادقية) 6 جوان 1997.
- الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية 1945 - 1950، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1991.
- الندوة الدولية السادسة : البلاد التونسية 1950 - 1951، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1993.
- الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين 19 و 20، نشر المعهد لأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1995.
- وثائق نصية وشفوية، رجال الدين والحركة الوطنية بتونس 1881 - 1938 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنة 1993.
- وثائق (مجلة) العدد التاسع لسنة 1988 خاص بأحداث 9 أفريل، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

فهرس الرسوم والصور

14	جدول تطور السكان
21	خريطة توزيع القبائل بالبلاد التونسية
26	جمال الدين الأفغاني
28	صورة تذكارية لزيارة محمد عبده إلى تونس
32	حفل إعلان قانون عهد الأمان بقصر باردو سنة 1857
41	خير الدين التونسي
42	المدرسة الصادقية
50	جدول البايات والمقيمين العامين
58	برقية إحتلال الكاف
60	معركة إحتلال طبرقة ومعركة جبل حدادة
67	معركة الكاف
68	خريطة الزحف الفرنسي على تونس
69	قاعة المرايا وقصر باردو
73	رسم للحصون والتجمعات السكنية بمدينة صفاقس
81	واحة شنني التي كان يختفي فيها الثوار
84	رباطات جنوب البلاد التونسية في العصر الوسيط
88	خريطة الهجوم على القيروان
92	رسم لأحياء تونس وتوسعها
98	رسم علي بن عمار
110	سقاء (مهنة السقاية)
119	البشير صفر والمدرسة الخلدونية

- Largueche Dalinda, Histoire des femmes au Maghreb, Centre de Publication Universitaire 2000.
- Mahjoubi Ali et Karoui Hechmi ; Quand le soleil s'est levé à l'ouest? imperialisme et résistance; Cérès production 1983.
- Materi Mahmoud ; Itinéraire d'un militant 1926 - 1942, Cérès production avril 1992.
- Mémoire de femmes tunisiennes dans la vie publique , Crédif-I.S.H.M.N, Média com 1993.
- Rous Jean ; Habib Bourguiba , Edition Martinsart , Paris 1984.
- Série histoire du mouvement national de la Tunisie 1939 -1945 4 ème séminaire juin 1987 ; Tunis 1989.
- Watha - iq numéro 24 et 25 1998 -1999 I.S.H.M.N; La Tunisie des années vingt.

421	إشتباك الشوار والجيش الفرنسي
425	صورة مقاوم وصورة الأمن الفرنسي في حالة إستنفار
427	مكامن الشوار في مواجهة مع جيش الاحتلال
448	تشجيع جنازات جماعية أثناء الثورة
541	أعضاء حكومة التفاوض مع الأمين باي آخر البايات
550	مؤتمر الحزب بصفاقس تدخل رشيد إدريس
554	وثيقة أعضاء الوفد التونسي الذي حضر حفل توقيع الإستقلال التام
556	صورة أول حكومة تونسية بعد الإستقلال وعلى رأسها الزعيم بورقيبة

143	أبرز وجوه حركة الشباب التونسي
148	صورة إضراب طلبة جامع الزيتونة
149	صورة جامع الزيتونة المعمور
152	أحداث الزلاخ الجيش يحاصر باب عليوة
153	خريطة الامبراطورية العثمانية في بداية القرن XIX
156	ضحايا أحداث الزلاخ
157	المنوبي الجرجار (وصورة إعدامه)
161	عربة الترامواي بالقصبة وفي ساحة باب سويقة
162	صورة البطل الشعبي محمد صالح الدغباجي
	عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي ومنصف المستيري 1920
177	(اللجنة التنفيذية)
212	أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري
218	الحرف التقليدية صناعة الشاشية
253	ضيعات المعمرين
254	الفلاحة التقليدية في تونس
270	بورقيبة والثعالبي
299	خطاب علي البلهوان في مظاهرة 8 أفريل 1938
300	مظاهرة يوم 8 أفريل 1938 أمام مقر الإقامة العامة
301	ساحة القصبة في مظاهرات 9 أفريل 1938
302	قلب عربة الترامواي في باب سويقة (أحداث 9 أفريل 1938)
326	صورة المنصف باي بزيه الرسمي
359	بورقيبة وعائلة الفاسي بمكتب المغرب العربي بالقاهرة
365	فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل
389	حياة الأوروبيين في حي باب البحر
407	مظاهرة أطفال في سن الدراسة رفض ترسيمهم بالمدارس
411	مشاركة المرأة في المظاهرات والمقاومة
418	التعبئة العامة والمظاهرات الصاخبة

المحتوى

7	مقدمة
15	الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قبيل الحماية
23	الفكر الإصلاحى فى تونس
29	(1) قانون عهد الأمان 1857
33	(2) إعلان الدستور 1861
38	(3) إصلاحات خير الدين التونسي
43	الأوضاع الممهدة للإحتلال
43	الوضع الداخلى
45	الوضع الخارجى

المرحلة الأولى 1881 - 1945

الجزء الأول 1881 - 1886

57	العمليات العسكرية
57	الحملة العسكرية الأولى
57	إحتلال الكاف وطبرقة
59	الزحف نحو جندوبة (معركة بن بشير)
63	الهجوم على بنزرت
64	معاهدة باردو وفرض الحماية فى 12 ماي 1881
71	الهجوم العسكرى الثانى (إحتلال الوسط والجنوب)
72	معركة صفاقس
78	الاستعداد للدفاع عن قابس
80	معركة المنزل وشنني
83	إحتلال جرجيس وجربة

163	 (IV) ثورة الجنوب
168	 التعريف ببعض وجوه المقاومة في الجنوب

الجزء الثالث 1915 - 1939

173	 أولا الحركة الوطنية والحرب العالمية الأولى
178	 المقاومة والتنظيمات السياسية والنقابية
179	 المؤتمر التأسيسي للحزب الحر الدستوري التونسي
186	 التعريف بعبد العزيز الثعالبي
189	 الناصر باي يساند الحزب الدستوري
192	 ثانيا النقابات والمقاومة
197	 بعث جامعة عموم العملة
202	 تحدي المشاعر التونسية
202	 (1) المؤتمر الأفخارستي
202	 (2) الذكرى الخمسين لاحتلال تونس
203	 ثالثا تنامي الحركة الوطنية في الثلاثينات
203	 الحملة ضد التجنيس
212	 تأسيس الحزب الدستوري الجديد 2 مارس 1934
219	 أحداث المكين بالساحل 1934
243	 تطور الحركة الوطنية في عهد الجبهة الشعبية بفرنسا 1936
243	 أحداث الزيتونة
244	 أحداث قصر هلال
246	 مبادرة المقيم العام في عهد الجبهة الشعبية
248	 الجبهة الشعبية والمستعمرات
250	 إنعقاد المجلس الملي للحزب
255	 قنوات جديدة للعمل الوطني
260	 منهجية الحزب الدستوري الجديد
264	 لجنة تقصي الحقائق

85	 معركة الحمامات
87	 الدفاع عن القيروان
89	 معركة حيدرة
90	 معركة للأبن سعيديان
91	 إحتلال القيروان
91	 إحتلال تونس العاصمة
93	 الاضطرابات في الساحل
95	 المعارك في الشمال الغربي
95	 ثورة علي بن عمار
99	 الوضع بالساحل
101	 دور علي بن خليفة في المقاومة
105	 التعريف ببرجالات المقاومة
109	 بداية المطالبة بالحقوق
109	 النازلة التونسية ودورها الوطني
114	 الصحف والجمعيات ودورها الوطني
123	 دور الندوة الشورية

الجزء الثاني 1887 - 1915

125	 الإنتفاضات
125	 (I) إنتفاضة الفراهيش
132	 التعريف ببرجالات ثورة الفراهيش
134	 التوعية والحركات السياسية
136	 أ) حركة الشباب التونسي ودورها الوطني
137	 التعريف بوجوه حركة الشباب التونسي
145	 ب) مؤتمر شمال إفريقيا
150	 عودة إلى الإنتفاضة
150	 (II) أحداث الزلاجات
158	 (III) مقاطعة الترامواي

المرحلة الثانية للحركة الوطنية 1945 - 1956

الجزء الأول 1945 - 1952

339	أولا الإنتفاضات الشعبية
339	ثورة المرازيق
345	(ب) إنتفاضة قصور الساف
346	(ج) حركة الفلافة
349	ثانيا الاستعداد للمقاومة.....
350	الهلال والهلال الأسود
355	هجرة بورقيبة إلى المشرق 1945
360	مؤتمر ليلة القدر 1946
363	ثالثا بعث المنظمات الوطنية
363	(أ) تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل
369	إغتيال فرحات حشاد
372	(ب) تأسيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة
375	(ج) تأسيس الإتحاد العام للفلاحة التونسية
378	الأزمة الإجتماعية 1949
382	رابعا مرحلة جديدة للمقاومة
382	عودة بورقيبة من المهجر إلى تونس 1949
385	إضراب عمال معمل الجير ببرج السدرية 1950
387	اضراب عملة ضيقة النفیضة 1950
390	مسالك جديدة للحركة الوطنية
391	خامسا حكومات التفاوض 1951 - 1956
392	إنعقاد المجلس الملي للحزب
395	سادسا تدويل القضية التونسية
399	إجتماع لجنة الأربعين
402	تسجيل القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة

267	تنامي نشاط الحزب الدستوري
268	عودة الثعالبي
272	المؤتمر الثاني للحزب الدستوري بنهج التريبونال 1937
275	إضراب مساندة للأشقاء في الجزائر والمغرب
278	المجلس الملي للحزب 1937
279	إنتفاضة الملاسين
291	حوادث المناجم
295	المجلس الملي مارس 1938
297	علي البلهوان وأحداث 9 أبريل 1938
303	أحداث 9 أبريل 1938
311	سير الأحداث
319	السجن والمحاكمة
320	تصرف المقيم العام خلال أحداث 9 أبريل 1938
324	تواصل الحركة الوطنية بعد أحداث 9 أبريل 1938

الجزء الرابع 1939 - 1945

327	الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية
327	(أ) المنصف باي رمز للحركة الوطنية
331	دخول قوات المحور إلى تونس
331	التعاطف مع المحور
332	(ب) عودة بورقيبة من سجن Saint Nicolas
332	دخول الحلفاء إلى تونس
332	(ج) خلع المنصف باي والحركة المنصفية

559	الخاتمة
561	الملاحق
561	نص إعلان الدستور 29 جانفي 1861
567	نص معاهدة باردو 12 ماي 1881
569	نص إتفاقية المرسى 8 يونيو 1883
571	رسالة الحبيب بورقيبة إلى الحبيب ثامر 2 أوت 1942
576	لائحة ميثاق مؤتمر ليلة القدر 1946
580	نص لائحة معارضة الحزب الدستوري لإصلاحات فوازار 1954
582	نص إتفاقية الإستقلال الداخلي 3 جوان 1955
590	نص وثيقة الإستقلال التام 20 مارس 1956
	شهداء الوطن : في معركة التحرير
595	في سجون مرسيليا سنة 1914
596	في معركة الجنوب سنة 1915 واقعة رمثة
597	معركة أم الصويغ سنة 1915
598	معركة رمادة سنة 1916
599	معارك مرطبة ومغرى 1916
600	معركة وادي السمينة 1916
600	شهداء سنة 1917 في الجنوب التونسي وفي ليبيا
601	شهداء إضراب المناجم بالمتلوي
602	شهداء 9 أفريل 1938
603	شهداء رأس الجبل (بنزرت)
604	شهداء سجن الخراش بالجزائر
605	شهداء سجن لمباز وورقلة بالجزائر
606	شهداء 56 أوت 1947 إضراب نقابي بصفافس
607	واقعة نابل والحمامات 21 جانفي 1952
607	واقعة طبلبة 23 جانفي 1952
608	واقعة قليببة 24 جانفي 1952

405	التعبئة العامة :
405	الكشافة
408	المنظمة النسائية (الإتحاد الوطني للمرأة)
416	بداية المصادمات

الجزء الثاني 1952 - 1956

419	أولا الثورة المسلحة 1952 - 1954
420	قرار المؤتمر السري للحزب
422	التنسيق بين الثوار والحزب
431	إضراب الجوع النسائي
435	حوادث جانفي 1952 (مأخوذة من الوثائق الفرنسية)
436	تقرير الكاتب العام للحكومة إلى المقيم العام تسلسل الأحداث
439	التقرير السياسي
478	مراسلة الوزير المفوض بالإقامة العامة إلى وزير خارجية فرنسا
499	أحداث تازركة بالوطن القبلي (تقرير لجنة الإتحاد النسائي)
506	تقرير لجنة التحقيق للحكومة التونسية حول أحداث الوطن القبلي
520	تقرير الجنرال قرباي حول أحداث جانفي 1952
535	رفض إصلاحات فوازار
537	الإعلان عن الإستقلال الداخلي 31 جويلية 1954
538	حكومة التفاوض الثانية (الطاهر بن عمار)
543	معركة برفو
546	ثانيا الإستقلال الداخلي
546	عودة بورقيبة يوم غرة جوان 1955
546	الإنقسام والفتنة 1955
549	مؤتمر الحزب بصفافس
553	مفاوضات الإستقلال التام
557	ثالثا الإستقلال التام

608	واقعة المنستير 31 جانفي 1953
609	شهداء جبل سيدي خليف
610	شهداء جبل قولاب
611	شهداء جبل الناظور بالقصرين
611	شهداء جبل وسلات
612	شهداء جبل بوهدمة
612	شهداء جبل برثو
613	شهداء جبل سيدي عيش
617	فهرس المراجع العربية
621	فهرس المراجع الفرنسية
623	فهرس الصور والخرائط والرسوم
627	المحتوى

Achevé d'imprimer
sur les presses de



Tél : (216-1) 690 667 - 709 496
Fax : (216-1) 709 766